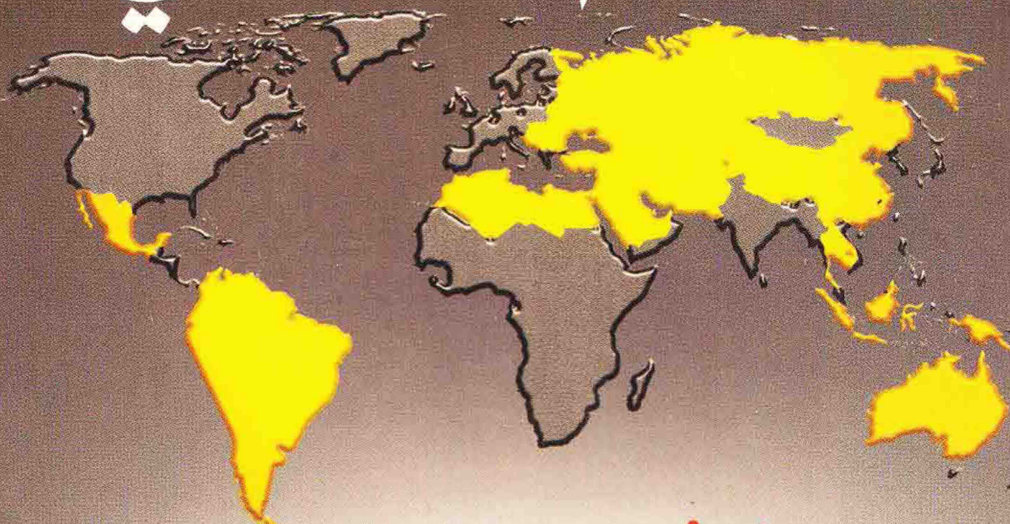


«نظرة شاملة تعالج بشجاعة كوارث العالم التي ستواجه الرئيس أوباما».

– زبيغنيو بريجنسكي، مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق

العالم الثاني



السُّلْطَة والسَّطْوَة
في النِّظام العَالَمِي الجَدِيد

بَارَاج خَانَا



9 22 00

العالم الثاني

السُّلْطَة والسَّطْوَة

في النِّظام العالَمي الجَدِيد

تأليف
باراج خانا



ترجمة
دار الترجمة

مراجعة وتحرير
مركز التعريب والبرمجة



مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم
MOHAMMED BIN RASHID
AL MAKTOUM FOUNDATION



الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc. S.A.L

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يتضمن هذا الكتاب ترجمة الأصل الإنكليزي

The Second World

حقوق الترجمة العربية مرخص بها قانونياً من الناشر

Random House

بمقتضى الاتفاق الخطي الموقع بينه وبين الدار العربية للعلوم ناشرون، ش.م.ل.

Copyright © 2008 by Parag Khanna

All rights reserved

Arabic Copyright © 2008 by Arab Scientific Publishers, Inc. S.A.L

الطبعة الأولى

1430 هـ - 2009 م

ردمك 7-563-87-9953-978



مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم
MOHAMMED BIN RASHID
AL MAKTOUM FOUNDATION

tarjem@mbrfoundation.ae

www.mbrfoundation.ae

جميع الحقوق محفوظة للناشر

الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل.
Arab Scientific Publishers, Inc. S.A.L



عين التينة، شارع المفتي توفيق خالد، بناية الرمم

هاتف: 786233 - 785108 - 785107 (1-961+)

ص.ب: 5574-13 شوران - بيروت 2050-1102 - لبنان

فاكس: 786230 (1-961+) - البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb

الموقع على شبكة الإنترنت: http://www.asp.com.lb

إن مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم والدار العربية للعلوم ناشرون غير مسؤولتين عن آراء وأفكار المؤلف. وتعتبر الآراء الواردة في هذا الكتاب عن آراء المؤلف وليس بالضرورة أن تعبر عن آراء المؤسسة والدار.

التصديق وفرز الألوان: أبجد غرافيكس، بيروت - هاتف 785107 (1-961+)

الطباعة: مطابع الدار العربية للعلوم، بيروت - هاتف 786233 (1-961+)

المحتويات

توطئة.....	9
المقدمة العلاقات الإمبراطورية المتبادلة.....	15

القسم الأول شرق الغرب

الفصل الأول: بروكسل: روما الجديدة.....	39
الفصل الثاني: تدهور الدور الروسي.....	49
الفصل الثالث: أوكرانيا: من الحدود إلى الجسر.....	57
الفصل الرابع: دول البلقان: أسئلة شرقية.....	70
الفصل الخامس: تركيا: التوجه شرقا وغربا.....	83
الفصل السادس: الممر القوقازي.....	97
الخاتمة: أوروبا الموسعة.....	115

القسم الثاني شؤون آسيوية

الفصل السابع: طريق الحرير واللعبة الكبرى.....	119
الفصل الثامن: روسيا التي كانت.....	129
الفصل التاسع: التثبيت وشنجانغ: الستار الخيزراني الجديد.....	138
الفصل العاشر: كازاخستان: السعادة هي خطوط أنابيب متعددة.....	146

الفصل الحادي عشر: قيرغيزستان وطاجيكستان: العاهل لكل شيء، السيد	
على لا شيء	157
الفصل الثاني عشر: أوزبكستان وتركمانستان: رجال يسيئون التصرف	163
الفصل الثالث عشر: أفغانستان وباكستان: ترويض جنوب آسيا	
الوسطى	177
الخاتمة: تغير في القلب	186

القسم الثالث

نهاية مبدأ مونرو

الفصل الرابع عشر: قواعد اللعبة الجديدة	191
الفصل الخامس عشر: المكسيك: الحبل السريّ	205
الفصل السادس عشر: فنزويلا: انتقام بوليفار	212
الفصل السابع عشر: كولومبيا: بلقان الأنديز؟	222
الفصل الثامن عشر: البرازيل: القطب الجنوبي	233
الفصل التاسع عشر: الأرجنتين وتشيلي: أخوان توأمان للغاية	243
الخاتمة: ما بعد مونرو	252

القسم الرابع

البحث عن الشرق الأوسط

الفصل العشرون: الحزام المبعثر	257
الفصل الحادي والعشرون: المغرب العربي: الشاطئ الجنوبي الأوروبي	261
الفصل الثاني والعشرون: مصر: بين أعضاء الحكومة البيروقراطية	
وأنصار الحكم الديني	279
الفصل الثالث والعشرون: المشرق: خرائط الطريق	295

314.....	تم اقتحامه
324.....	الفصل الخامس والعشرون: إيران: الفضائل والعيوب
332.....	الفصل السادس والعشرون: تيارات الخليج
345.....	خاتمة: الكتبان الرملية العربية

القسم الخامس

آسيا للآسيويين

349.....	الخارج
365.....	الفصل الثامن والعشرون: إغراء العالم الأول للصين
376.....	الفصل التاسع والعشرون: ماليزيا وإندونيسيا: مجالات الازدهار المشتركة الصينية الكبرى
392.....	الفصل الثلاثون: ميانمار وتايلاند وفيتنام: المثلث الداخلي
403.....	الفصل الحادي والثلاثون: الحجم مهم: أجزاء الصين الأربعة
429.....	الخاتمة: البحث عن التوازن في عالم لا أميركي
459.....	الهوامش

توطئة

لم يعرف أحد منا العالم كما عرفه أرنولد توينبي، ولم يره أي منا بالعين التي رآه بها؛ حيث يعد كتابه، المكون من اثني عشر مجلدا، دراسة للتاريخ، أثرى الكتب التي كتبت على الإطلاق في مجال الحضارات البشرية، عمقا وتماسكا وشمولية، فضلا عن كونه أطول الأعمال التي تم تأليفها باللغة الإنجليزية. وليقوم بهذه المهمة، انتظر توينبي حتى تقاعده عن العمل في المعهد الملكي للشؤون السياسية في لندن، قبل أن يستقل سفينة برفقة زوجته ويطوف حول العالم "لنلتقي أناسا ونرى أماكن كانت مألوفة لدينا بحكم عملنا، ولكنها لم تكن صورا حية تفاعلية، بل كانت في الغالب صورا نمطية مستهلكة". وعلى امتداد اثني عشر شهرا، طاف حول العالم، مرتحلا من لندن إلى أميركا الجنوبية ودول ساحل المحيط الهادئ وجنوب آسيا والشرق الأقصى. وقد تم نشر الرسائل التي كتبها توينبي بنفسه - والتي احتوت على ملاحظاته حول الإمبراطوريات الغابرة والممالك المندثرة وتوقعاته بشأن المستقبل المجهول للنظام العالمي - في العام 1958 تحت عنوان: من الشرق إلى الغرب... رحلة حول العالم.

بعد مضي نصف قرن من الزمان، ما زالت أول نسخة من الرسائل التي صاغها توينبي، وجمعت في كتاب بغلاف جلدي، أكثر دليل سياحي دقة وفائدة لي وأنا أطوف حول العالم لأستكشف الشد والجذب والتفاعل في ما بين قوتين عالميتين لهما أمد من التاريخ طويل. لقد كان توينبي يسجل هذا التفاعل بحدسه ككاتب، من دون اللجوء إلى استخدام مصطلحات مثل:

الجغرافيا السياسية والعولمة. والجغرافيا السياسية هي العلاقة بين القوى السياسية للدول ومواقعها الجغرافية، هذا في الوقت الذي تشير فيه العولمة إلى توسع وتأصل العلاقات البينية المتبادلة بين شعوب العالم بشتى الوسائل ومختلف طرائق التبادل. وكان توينبسي من الرواد الأوائل في مجال الكتابة حول نهوض وانحطاط الحضارات، وتوسع وسقوط الإمبراطوريات واندثارها، ومراحل التاريخ المختلفة ودوراته المتفاوتة. وقد امتدت حياته خلال فترة من التاريخ شهدت بدايات التكامل العالمي. وقد بدأت هذه المرحلة قبل الحرب العالمية الأولى وبلغت ذروتها بظهور المؤسسات متعددة الجنسيات خلال فترة السبعينيات من القرن الماضي. ومنذ الفترة الزمنية والمرحلة التاريخية اللتين عاصرهما توينبسي، أصبحت الجغرافيا السياسية والعولمة وجهين لعملة واحدة. وقد أردت من كتابي هذا أن أميز وأفرق بين أمور لا يحدث التفريق أو التمييز بينها في أغلب الأحيان.

وتشهد اليوم المناطق والبلدان التي تم استكشافها في هذا الكتاب - والتي يشار إليها مجتمعة بالعالم الثاني - مرحلة محورية هامة من مراحل التاريخ؛ حيث تجتاز مرحلة تاريخية ستحدد المسار المستقبلي لنظام العالم. وقد استخدم مصطلح العالم الثاني ليشير في ما مضى إلى الدول الاشتراكية التي تغطي سدس سطح الكرة الأرضية، وبعد ذلك لتشير إلى الدول الانتقالية التي انتقلت إلى ما بعد المرحلة الشيوعية. ولكن سرعان ما اختفى مصطلح العالم الثاني ولم يعد له ذكر. هذا على الرغم من أن عدد دول العالم اليوم يمثل ضعفي عددها عندما أبحر توينبسي حول العالم. ويدخل عدد أكبر بكثير من ذي قبل من الدول ضمن هذه الفئة - أي دول العالم الثاني - حيث تتعاقب وتتمازج الجغرافيا السياسية والعولمة أحيانا وتتصارع أحيانا أخرى.

ومثلها في ذلك مثل العناصر الكيميائية المدرجة بالجدول الدوري للعناصر، يمكن أيضا تصنيف الأمم ووضعها في مجموعات، سواء من حيث

الحجم أو الاستقرار أو الثروة أو الرؤية العالمية. وفي حين أن دول العالم الأول المتقدمة والمستقرة والغنية تستفيد بصورة كبيرة من النظام الدولي كما هو الحال في عصرنا الحاضر، فإن دول العالم الثالث الفقيرة وغير المستقرة عجزت عن التغلب على وضعها الذي لا يتيح لها أي امتيازات أو صلاحيات داخل النظام الدولي الحالي. هذا وفي الوقت الذي تقع فيه دول العالم الثاني في الوسط؛ فإن أغلبها يتمتع بالخصائص المميزة للمجموعتين الآخرين؛ فهي مقسمة داخليا إلى أفراد راجحين وخاسرين، وإلى هؤلاء الذين يملكون وأولئك الذين لا يملكون. فهل سيتمثل ردّ فعل دول العالم الثاني في التمرد أم في الانقسام أم في الاندماج والتوحد؟ هذا السؤال هو أحد الأسئلة التي يحاول هذا الكتاب الإجابة عنها.

إن دول العالم الثاني المنقسمة على ذاتها هي رأس الحربة التي ستحدد توازن القوى في عالم القرن الحادي والعشرين في ما بين ثلاث إمبراطوريات رئيسية - الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي والصين - حيث تسعى كل منها جاهدة للاستفادة من مزايا العولمة لتحقيق أكبر معدل جذب لها. فكيف ستختار هذه الدول القوى العظمى التي تتحالف معها؟ وأي نموذج للعولمة هو الذي سيسود؟ وهل سينافس الشرق الغرب؟

يمكنك أن تجد الأجوبة عن هذه الأسئلة في كتاب العالم الثاني؛ ويمكن أن تجدها فقط في هذا الكتاب دوناً عن غيره.

ومن أجل فهم عوامل التأثير والتفاعل بين المناطق الخمس المكونة للعالم الثاني، يجب على المرء أن يبدأ بالتفكير كدولة وأن يجعل هذه العوامل تتسرب إلى دمه، وعقله، وفكره وهو يفكر. ويمزج مسؤولو البنك الدولي قائلين إنهم لا يمكنهم على الإطلاق الادعاء بأنهم خبراء بشؤون دولة ما لم يقرأوا عنها أو يعرفوا عنها ولو النذر القليل. والخبراء من هذا النوع يراجعون المؤشرات الإحصائية ويعتمدون عليها في تصريحهم بأن: "الأشياء تتحسن بصورة أكبر"

في هذه الدولة أو تلك. وقد جرت العادة بأن ذلك يعني أن العاصمة قد أصبحت أكثر نظافة وأنه تم تزويدها بفنادق راقية وبنوك مزودة بأجهزة صراف آلي ومحال تجارية، بالإضافة إلى مكافحة الجريمة وإقصائها إلى الضواحي. فماذا عن بقية مدن الدولة: المدن التي ليس فيها مطارات، والمقاطعات التي تعاني من الطرقات الرديئة والبنى التحتية المتهالكة؟ هل تتحسن الأمور على هذا الصعيد؟ هل تشعر هذه المناطق بأنها تنتمي إلى الدولة نفسها؟ ليس من الغريب أن تستيقظ الشعوب على انقلاب هنا وانهيار اقتصادي هناك في هذه الدول التي طالما قيل عنها بصورة دائمة إنها في طريقها للتطور.

وقد أعلن ذلك القديس أوجستين حين قال: "إن العالم كتاب والذين لم يسافروا أو يجوبوا أرجاءه قد قرأوا صفحة واحدة فقط من هذا الكتاب". إن التجارب التفاعلية الحية المباشرة هي وحدها فقط القادرة على إثبات صدق حدسنا من عدمه، كما أنها وحدها القادرة على أن تجمعنا على قدر كبير من الثقة والمعرفة اليقينية. بمدى خطورة القرارات السياسية غير المحسوبة بدقة في عالم معقد، يحظى بشبكات تفاعلية سريعة وفورية، وما يترتب على هذه القرارات من عواقب غير مقصودة. خلال أسفاري وتنقلاتي بين دول العالم الثاني، لم أغادر أيا منها مطلقاً من دون أن يتعمق لدي إحساس خاص بهذا البلد وطابعه الفريد ومن دون أن يتكون لدي مزيج من الرؤية القرية والمعرفة العميقة بمدنه وقراه ومناطقه المختلفة. يأتي ذلك من محادثات مع مختلف أفراد الشعب وفتاته؛ من المسؤولين، والأكاديميين، والصحافيين، والتجار، ورجال الأعمال، وسائقي التاكسي، وحتى الطلاب. إنني أبقى في هذا البلد أو ذاك حتى أرى العالم بأعين هؤلاء. ولهذا فإن هذا الكتاب جاء ليستكشف رؤية هذه الأمم لدوائها في عصر العولمة والموجات المتتابعة للهيمنة الجيوسياسية.

خلال أسفاري وتنقلاتي، كثيراً ما كان يختلط حدسي بأفكاري؛ وهو ما يساعد بدوره على أن أستنتج من التناقض حقيقة يمكن الكشف عنها، وليس

بعض الاستثناءات التي أحاول إثبات صحتها أو زيفها. ولا شك في أن هذا الموقف الغامض هو الناتج الطبيعي والحتمي لهذا الموقف المعقد والمتشابك أولا وأخيرا. وتشتهر دراسة الواقع بصعوبة تطبيقها على النظريات وتفلتها من محاولات التنظير التي تسعى لقياس العالم من منظور ما يجب أن يكون عليه العالم، وليس من منظور ما عليه العالم بالفعل. وعلى النقيض من ذلك، فإن استكشاف الأغماط الفعلية للعالم الثاني من المنظور الجمالي للعالم، ومن خلال إعلاء قيمة الأحكام الحدسية الصادقة، من شأنه أن يظهر الخواص المشتركة بين دول العالم الثاني؛ كما يمكن أن يكشف النقاب عن مدى نسبية الاختلافات بين هذه الدول. فعلى سبيل المثال، يعكس رقي سلوك الشعوب وحسن ضيافتها مدى رقي حكوماتها، وهو ما يرتبط بدوره بجودة الطرقات كذلك. ففي العالم الأول، نرى أن الطرقات مرصوفة بصورة جيدة والرؤية واضحة وغير محجوبة على مدى أميال، في الوقت الذي تحتقن فيها طرقات دول العالم الثالث ويخيم عليها وابل من الغبار ودخان العوادم؛ وتأتي طرقات دول العالم الثاني مزيجا بين الاثنين. وبإمكان دول العالم الأول أيضا استيعاب ملايين السائحين، في الوقت الذي تنطوي فيه زيارة دول العالم الثالث في الغالب على الإضطرار إلى الاختيار ما بين فنادق معدودة مكلفة أو فنادق رخيصة وغير ذات مستوى. وتفتقد العديد من دول العالم الثاني إلى البنية التحتية التي تتطلبها صناعة سياحة جماهيرية. فضلا عن ذلك، فإن النفایات يتم تدويرها في دول العالم الأول في الوقت الذي تُحرق فيه في دول العالم الثالث؛ ويتم جمعها في دول العالم الثاني أحيانا، ولكن سرعان ما يتم دفنها أو إلقاؤها على جوانب التلال. أما عن الفساد، ففي الوقت الذي نراه غير مرئي بصورة كبيرة في دول العالم الأول، فإنه مستشرٍ للغاية في دول العالم الثالث، ونادر الحدوث في دول العالم الثاني. أما من الناحية الدبلوماسية، فإن دول العالم الأول هي دول ذات سيادة تصنع قراراتها بنفسها، في الوقت الذي نرى فيه دول العالم الثالث دولا

سلبية خاضعة لسياسة التبادل التجاري الجديدة مع القوى العظمى العالمية. وباختصار، يمكن القول إن دول العالم الثاني تمثل الدول المتأرجحة بين الفئتين؛ دول العالم الأول من ناحية، ودول العالم الثالث من ناحية أخرى.

إن القيام برحلة ما حول العالم من شأنه أن يكشف النقاب عن رؤية منطقية واضحة مفادها: أن الأعراف الإمبراطورية للقوى العظمى الأمريكية والأوروبية والصينية تواصل تقدمها. فالحدود السياسية ما عادت لها الأهمية التي كانت عليها في ما مضى، بل تلاشت في ظل تكامل الاقتصادات العالمية. وعليه، تتم إعادة صياغة خريطة العالم في وقتنا الحاضر؛ ولا يتولى زمام هذه العملية الأمريكيون وحدهم؛ وليس أكبر دلالة على ذلك من الأماكن والدول التي تصدر فجأة عناوين الأخبار في الولايات المتحدة، وما لذلك من دلالة واضحة على جهل مطبق داخل الولايات المتحدة الأمريكية بالخرائط الجيوسياسية والتاريخية للعالم. ومع ذلك، فلم أقم بكتابة هذا الكتاب من أجل الأمريكيين وحدهم، كما أن هذا الكتاب لا يخاطب الأمريكيين وحدهم. لكن مهمة هذا الكتاب هي حث الولايات المتحدة الأمريكية على التأقلم مع عالم متعدد الأقطاب يتجه نحو عولمة تتميز بغياب المضمون وعدم وضوح الرؤية، وهو أمر في غاية الخطورة ويجب ألا تترك مواجهته للأميركيين وحدهم. ربما تكون الحرب هي طريقة القدر الوحيدة لتعليم الأمريكيين جغرافيا العالم، لكن هناك جغرافيا جديدة للقوى الكبرى يجب على كل فرد في هذا العالم أن يفهمها بصورة أفضل. وإن لم نجد أرضا مشتركة في قلوبنا وعقولنا للتعايش، فليس هناك على الأرض من شيء يمكنه إنقاذنا.

باراج خانا

نيويورك، أغسطس 2007

المقدمة

العلاقات الإمبراطورية المتبادلة

مَن تولى في تسعينيات القرن الماضي إعادة إعمار دول البلقان التي مزقتها الحروب؟ ومَن أنقذ عملة المكسيك عندما أوشكت على الانهيار؟ ومَن أمّن حدود جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق وعزز تجارتها عندما أعلنت استقلالها؟ لقد قامت ثلاث إمبراطوريات بهذه الأشياء الثلاثة على التوالي، وهي: الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأميركية، والصين.

لم تعد كلمة إمبراطورية من الكلمات المتداولة في الوقت الحالي، فقد أضحت الإمبراطوريات إرثا بغضا من العدوانية والاستغلال ألقى به في مزبلة التاريخ، فما كادت الحرب العالمية الثانية تضع أوزارها حتى تخلت بريطانيا وفرنسا والبرتغال عن مستعمراتها في إفريقيا وآسيا، كما شهدت تسعينيات القرن الماضي انهيار الاتحاد السوفييتي. وقد توقع كثير من المحللين أن يقود حق الشعوب في تقرير مصيرها، العالم إلى حقبة جديدة من الانقسام السياسي، فبدلا من وجود أقل من خمسين دولة مع نهاية الحرب العالمية الثانية، فمن المنتظر أن يصل عدد دول العالم إلى المئات في القرن الحادي والعشرين، مع سعي كل أقلية لأن يكون لها دولتها المستقلة، وعملتها الخاصة، وعضويتها في الأمم المتحدة.

غير أنه على مدى آلاف السنوات، ظلت الإمبراطوريات أقوى الكيانات السياسية في العالم، فأخضعت لهيمنتها الإمبريالية العديد من البلدان ومنعت - ربما من دون قصد - نشوب الحروب في ما بينها، وحققت الرغبة الأبدية للبشر بتحقيق النظام؛ أهم متطلبات الاستقرار والديمقراطية الهادفة⁽¹⁾. فقد

سيطرت روما واسطنبول والبندقية ولندن على العديد من المجتمعات السياسية المستقلة حتى نشوء الدول القومية في القرن السابع عشر. قبل الحرب العالمية الثانية، كانت القوى العالمية قد تبلورت في ست إمبراطوريات، معظمها أوروبية. وجاءت عملية التخلص من الاستعمار لتضع نهاية لتلك الإمبراطوريات الوهمية؛ بلاد صغيرة تحكم بالقوة مستعمرات بعيدة من دون أن تنهي مفهوم الإمبراطورية ذاته. وعلى الرغم من أن الإمبراطوريات - مع كل الحروب التي لا تكاد تتوقف حتى تستأنف من جديد في ما بينها - ليست هي الشكل الأمثل للحكم، إلا أن القيود النفسية البشرية لا تزال تعيق التوصل إلى شكل أفضل.

دائماً ما تسيطر الدول الكبرى على زمام الأمور⁽²⁾. وعلياً أن نتذكر أن العلاقات الإمبراطورية البينية - وليست العلاقات بين الدول أو الحضارات - هي التي تصوغ شكل العالم، وأن الإمبراطوريات - لا الحضارات - هي التي تضفي على الجغرافيا معناها، فالإمبراطوريات تمتد عبر الحضارات ومن خلال نشرها لمعاييرها وعاداتها، يمكنها تغيير ماهية الأفراد بصرف النظر عن حضارتهم⁽³⁾. ولأن الإمبراطوريات تولي من الاهتمام للسيطرة والتوسع أكثر مما توليه للحفاظ على تفرد الثقافات، فإن في وسعنا القول إنها أكبر من الحضارات. إن وضع أوروبا والصين كحضارتين قديميتين يجعلهما متفردتين، في حين يضيف عليهما وضعهما التوسعي كقوى عظمى صفة الاستثنائية.

إن مراكز القوى المهيمنة على مستوى العالم اليوم أقل مما كانت عليه في معظم فترات التاريخ⁽⁴⁾. فمنذ الحرب العالمية الثانية اندمجت العديد من الكيانات الإقطاعية الصغيرة في الصين الحديثة، كما توحدت أكثر من اثني عشرة دولة قومية تحت مظلة الاتحاد الأوروبي. وبوجود الولايات المتحدة الأميركية، يكون لدينا ثلاث إمبراطوريات حقيقية، كل منها متحدة جغرافياً، وقوية عسكرياً واقتصادياً وديموقرافياً بما يكفي للتوسع. وكما ذكرنا جورج كينان بإيجاز وافٍ، فلطالما نتج عن عدم التوازن في القوة بين الدول، صورة

مضحكة لما يُعرف بالسيادة. ومع تنامي عدد دول العالم، فسيكون من اليسير على الإمبراطوريات أن تُفرّق وتسود⁽⁵⁾.

بيد أن كل الإمبراطوريات تكون عُرضة لما يطلق عليه أرنولد توينبي سراب الخلود. فها هم الأميريون يعتقدون أنهم الإمبراطورية العالمية الأولى، في حين أن آخر الإمبراطوريات العالمية التي لم تكن تغيب عنها الشمس والتي ضمت كثيرا من دول العالم تحت لوائها كانت بريطانيا العظمى⁽⁶⁾. ففي ظل النظام العالمي الحالي الذي يُعتبر فيه غزو البلاد من المخطورات، ليس في وسع أميركا إملاء مصلحتها من جانب واحد على كل أرجاء المعمورة، فلأميركا سفراء وليس نواب للملك، كما ينبغي عدم الخلط بين الحضور العسكري الأميركي من جانب والهيمنة من جانب آخر. فإذا كانت القوة تُقاس عسكريا، فعندئذ يكون العالم أحادي متعدد الأقطاب تأتي فيه أميركا على القمة، وتليها مجموعة من القوى الإقليمية القوية. ومع تطور وانتشار تقنيات المقاومة والدفاع، قلت أهمية القوة العسكرية عما كانت عليه في السابق، وأصبحت القوة تُقاس بمقدار الناتج الاقتصادي، والحصة من السوق العالمية، والابتكار التقني، والموارد الطبيعية، وعدد السكان بالإضافة إلى عوامل غير ملموسة مثل قوة الإرادة الوطنية والحنكة الدبلوماسية. وحقيقة الأمر أنه في ظل امتلاك كل القوى الكبرى للأسلحة النووية، أضحت القوة الاقتصادية تفوق في أهميتها القوة العسكرية. فما تتمتع به الصين من عدد سكان ضخم وقدرة صناعية فائقة وثروة متزايدة، يجعل منها قوة عظمى ذات مقومات غير مسبوقة. والاتحاد الأوروبي أغنى اقتصاديا من الولايات المتحدة والصين معا، كما أن عدد سكانه يصل إلى حدّ وسط بين كل من الصين والولايات المتحدة، ولديه قوة عسكرية مؤثرة وبراعة تقنية.

قد كتب جون مينارد كينيس في كتابه *العواقب الاقتصادية للسلام* يقول: "غالبا ما تكون أحداث التاريخ الهامة نتاجا لتغيرات علمانية في نمو

السكان وغير ذلك من الأسباب الاقتصادية الأساسية، غير أن الطبيعة التدريجية لهذه الأمور - والتي تغفلها متابعتنا العصرية - تجعلنا نعزو تلك الأحداث إما لحماقات القادة أو لتعصب الملحدين⁽⁷⁾. غير أننا أصبحنا قادرين اليوم على أن نقيس - بدقة - تلك العمليات والتفاعلات غير الظاهرة التي تؤدي إلى التحولات الجيوسياسية الكبرى، كما يقيس العلماء أعراض وأسباب التغيرات المناخية. إن خريطة القوى العظمى في العالم تخضع في عصرنا الحالي لعملية إعادة توازن؛ لكن دونما مركز واحد⁽⁸⁾. فقد تمكن الاتحاد الأوروبي والصين - من خلال تحدي وضع أميركا في هيكل الهيمنة العالمي واكتساب الحلفاء والولاء حول العالم - من تحقيق تحول ملموس في سبيل إيجاد ثلاثة مراكز تأثير متساوية نسبياً: واشنطن، وبروكسل، وبكين.

السوق الجيوسياسية

تبغض القوة الفراغ⁽⁸⁾. فمع انهيار الاتحاد السوفييتي، حلت الساحة للولايات المتحدة الأميركية لتكون حسب التعبير الفرنسي: *القوة الفائقة hyperpuissance* - أي الكيان القادر على نشر قوته العسكرية في أي مكان -

(*) لطالما تأثرت الجغرافيا السياسية بقوى النصف الشمالي من الكرة الأرضية، حيث هيمنت إمبراطوريات هذا النصف على دول الجنوب وامتدت من أميركا اللاتينية إلى أستراليا والأوقيانوس. وعلى مدى القرون الخمسة الماضية، صاغت تلك الإمبراطوريات الشمالية شكل المعمورة. وفي أواخر القرن التاسع عشر، رفرت أعلام تلك الإمبراطوريات على كل شبر من أرجاء المعمورة ولم تعد هناك بقاع خالية على الخريطة. وقد صاغ توينبي هذا الغزو للجغرافيا باختصار وجيز حين قال: "لقد وحدث معرفتنا التقنية الغربية العالم أجمع بالمعنى الحرفي لسطح الكرة الأرضية المعمور". توينبي، الحضارة تحت الاختبار، 23. وفي تلك اللحظة التي كتب فيها توينبي ذلك، أصبح التوسع الخارجي سبيلاً لتعزيز الوضع الداخلي وأصبحت الجغرافيا السياسية بمثابة السياسة الداخلية؛ واعتلى الغرب، في ذلك الوقت، القمة.

لكن ذلك الانهيار لم يضمن لأميركا الهيمنة العالمية المطلقة. فلم تكن لحظة القطب الواحد الأميركية غير فترة قصيرة من الحراك المعلق، نجحت أوروبا والصين في أثرائه في الصعود من شرقة مظلات الأمان الإقليمية الأميركية وتحولتا - بالتدريج - من تعزيز الوضع الداخلي إلى استعراض القوة خارجيا. ولا يوجد في عصرنا الحالي من يمكنه إيقاف هذا الصعود، وكأنه أضحي طوفانا. إن كوكب الأرض في وقتنا الحاضر يخضع في الوقت ذاته للاستقطاب الطاعي من قبل الثقافة الأميركية والأوروبية والصينية.

لقد انتقل نطاق القوة من الاحتكار إلى السوق المفتوحة. وها هي القوى العظمى الثلاث في عصرنا الحالي تستخدم قوتها العسكرية والاقتصادية والسياسية لبناء مجالات من التأثير تلف أقطار العالم، وتتنافس في ما بينها للتوسط في الصراعات وصياغة شكل الأسواق ونشر عاداتها⁽⁹⁾. وفي سوق الجغرافيا السياسية، تختار الدول المستهلكة من يحميها من بين القوى العظمى، وقد تختار أكثر من قوة عظمى. وما إن تحاول إحدى هذه القوى عزل أحد أعدائها، حتى تسرع قوة أخرى بطوق النجاة لهذا العدو المنبؤ لتكتسب حليفا جديدا لها. ولم يشهد العالم من قبل مثل هذا التنافس العالمي الفعلي؛ وقد يكون هذا الوضع الآتي هو الأكثر تعقيدا في التاريخ، حيث إن القوى العظمى ليست كلها غربية (الصين) بل وليست دولا بالمعنى التقليدي للكلمة (الاتحاد الأوروبي).

تهدف سياسة الأمن القومي الأميركي إلى صياغة دول على مفترق طرق من خلال نشر الاستقرار في المناطق التي تسودها الأخطار⁽¹⁰⁾. لكن في العديد من تلك المناطق، لم تعد أميركا هي ذاك الملاك الذي ينشر الأمن، بل إنها أضحت مصدرا لعدم الأمان، وبالتالي فتح ذلك للصين وأوروبا الباب لجذب تلك الدول إلى نطاق تأثيرها. وقد قالت وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس إن "اهتمام القوى العظمى لا يقتصر على شؤونها فقط"،

وبالفعل فإن تدني مصداقية أميركا لا يعني بالضرورة عدم زيادة مصداقية قوى أخرى.

ترتكز الشرعية في سوق الجغرافيا السياسية على الفعالية؛ ولا بد من أن يتم إثبات تلك الشرعية بالمقارنة مع القوى العظمى الأخرى. وفي حقيقة الأمر، فإن في وسع أميركا أن تتعلم الكثير عن الشرعية من أوروبا والصين. فبعد الحرب الباردة، اعتقد بعض الأميركيين أن تناقص الحضور العسكري الأميركي في أوروبا سيؤدي إلى تجديد الصراعات الأوروبية الداخلية، مثل تلك التي كانت بين فرنسا وألمانيا⁽¹¹⁾. غير أنه على عكس المتوقع، أصبح الاتحاد الأوروبي الإمبراطورية المعاصرة التي ما فتئت تتوسع عاما بعد عام، من خلال استيعابها لدول جديدة؛ بالإضافة إلى انتظار دول كثيرة أخرى للسماح لها بالانضمام. وفي وقت متزامن، أعلنت وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون) عن استراتيجيتها لاحتواء صعود أي قوة كبرى منافسة - كالصين مثلا - غير أن الصين لا تزال تسعى - بمنتهى المنهجية ووفقا لمخططاتها - لكي تكون أكبر قوة في العالم، ولتستعيد موقعها التاريخي المعروف بالملكة المتوسطة. وعلى منوال الاتحاد الأوروبي، تقوم الصين بتحويل الدول المجاورة لتسير في ركابها كمقاطعات بسيادة شبه كاملة من خلال إخضاعها، لا بالقوة العسكرية، بل من خلال التوسع الديموغرافي والاندماج الاقتصادي، في ما كان يُعرف في الماضي بالإمبريالية، قبل أن يكتسي حُلّة العولمة.

تمثل الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي والصين ثلاثة أساليب دبلوماسية متميزة - ائتلاف أميركا وإجماع أوروبا ومشاورة الصين - حيث تتنافس هذه القوى على قيادة العالم في القرن الحادي والعشرين. فخلال الحرب الباردة، استطاع ميثاق ترومان المناهض للشيوعية تكوين تحالفات كوكبية قوية مثل تلك التي كونتها بروسيا في القرن التاسع

عشر⁽¹²⁾. أما في الوقت الحاضر، فيتعامل أميركا في السياسة الخارجية المتمثل في *اتتلافات الراغبين* مع التجاذبات السياسية على أساس الصفقات المنفصلة. ولا تزال أميركا متشوقة للقيادة: فهي من يهيئ المناخ في مجلس الأمن وحلف شمال الأطلسي (النتو)، وهي من يقود العمليات خارج نطاقها الأوروبي المتعارف عليه لتصل إلى الخليج العربي وآسيا الوسطى، وهي من يحاول تسوية العديد من النزاعات حول العالم. لكن مع تركيز المعتقد الأميركي على الفردية، لا يؤدي تأكيدها المفرط على المصلحة الذاتية إلى تحقيق قدر كبير من بناء الثقة، بل يسبب التركيز قصير المدى مزيدا من التخبط بسبب التحولات المفاجئة وغير المنطقية في أجندات عمليات مقاومة الإرهاب ونشر الديمقراطية والتحرر الاقتصادي، في حين يهدد الاعتماد المستمر على التهديدات العسكرية باستبعاد الجميع، حتى الحلفاء. إن أميركا اليوم - في ما تسعى إليه - ما هي إلا تجسيد مقولة شارل ديغول عن فرنسا حين قال إنه لا يوجد لها أصدقاء، بل مصالح فقط.

إن الاتحاد الأوروبي مؤسسة ثورية قد تعكس الدوران الغربي لمركزية الجغرافيا السياسية⁽¹³⁾. فالاتحاد الأوروبي - بكونه أفضل الأشكال المتطورة للحكم بين الدول - يضم دولا تشبه في توحيدها الاندماج الاقتصادي بين الشركات أكثر مما تشبه الاندماج السياسي، وتحظى بمكاسب صافية في كل من التجارة والمناطق من شمال إفريقيا وحتى القوقاز⁽¹⁴⁾. وقد حلت قوانين الاتحاد الأوروبي محل معظم القوانين الوطنية، كما أن معظم التجارة الأوروبية تتم داخل الاتحاد الأوروبي. وفي حين لا تزال الدول الأعضاء في الاتحاد تحتفظ بسيادتها كدول قومية، فإنها تعمل مع بعضها بشكل متزايد لعرض رؤيتها المشتركة للعالم. وبعيدا عن المجال العسكري، فإن إمكانيات أوروبا أكبر من إمكانيات أميركا، حيث إنها تعتبر أكبر سوق في العالم، وهي

التي تضع المقاييس بصورة فعلية في ما يتعلق بالتقنية والتنظيم، كما تتضمن السياسة الخارجية الأوروبية كل مزايا ومساوئ دبلوماسية الإجماع، حيث تحركها الروح الشاملة لسياسات رخاء أوروبا، حتى لو كانت عملية التفاوض وتنفيذ الاستراتيجيات في ما بين أكثر من أربع وعشرين دولة من الدول الأعضاء تستهلك وقتا كبيرا. غير أنه ما إن يتم الاتفاق على سياسات الاتحاد الأوروبي، فسيجذب هذا الأمر على نحو متسق الكثير والكثير من الدول نحو اتباع التوجه الأوروبي.

أما الصين، فقد أصبحت بالفعل مركز جذب عالمي، وتمثل نموذجا ثالثا من نماذج الدبلوماسية الإمبراطورية. فمن خلال استقاء المثل من العادات الكونفوشيوسية العريقة، يؤكد نمط السلوك الاستشاري للصين على المناطق التي تتميز بأكثر قدر من الاتفاق مع جدولة القضايا التي يعوزها الاتفاق حتى تحين الفرصة المواتية؛ وتسبب هذه التضحية الذاتية مزيدا من الاحترام والتقدير للصين. غير أن معظم سكان العالم يقطنون في الدول الآسيوية التي لها تجارب أليمة مع ماضي الصين؛ ولكنها تتأقلم أكثر مع إمكانيات الصين المستقبلية. لم تستسلم هذه الدول فحسب للصعود الحتمي للصين، بل أصبحت ترحب بالمزايا التي ستعود عليها نتيجة لذلك، في شكل بضائع رخيصة، وأسواق أكثر اندماجا، وكبرياء إقليمي. ومنذ نصف قرن من الزمان، أنفقت الصين 5 بالمئة من ميزانيتها لدعم حروب العصابات الماركسية والماوية، وكان يُقال وقتها تفكها أن ألبانيا هي صديقة الصين الوحيدة. أما الآن، فتحاول الصين بناء نطاق متكامل ومتنوع من التحالفات مع كل الزبائن المتوافرين. فهي تنافس على إمدادات الطاقة في الخليج العربي وآسيا الوسطى وجنوب أميركا، وها هي تنخرط في شد وجذب مع الغرب حول ولاء قوى صاعدة مثل روسيا والهند، وها هي تدعم تقريبا كل نظم الحكم التي تسعى الولايات المتحدة

الأميركية لاضطهادها مثل كوبا وفنزويلا والسودان وزيمبابوي وإيران وأوزبكستان ومينمار وكوريا الشمالية.

يعتقد الكثيرون أن النظام العالمي الناشئ متعدد المراكز: فالصين ستظل في الأساس قوة إقليمية، واليابان ستؤكد نفسها قومياً وواقعياً، والاتحاد الأوروبي سيفتقد للتأثير في ما وراء منطقته المباشرة، والهند ستصعد لمنافسة الصين، وروسيا ستعاود الانطلاق⁽¹⁵⁾. غير أن وجهات النظر المذكورة تغفل جميعها واقعاً أعمق بكثير، ألا وهو أن الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي والصين تمتلك بالفعل معظم القوة الإجمالية في العالم، وستبذل أي من هذه القوى كل ما في وسعها لمنع أي قوة أخرى من كسب أي أرض على حسابها. وليس في وسع روسيا أو اليابان أو الهند تأكيد حضورها عالمياً، سواء عسكرياً أو غير ذلك، حيث إن هذه الدول ليست قوى عظمى، بل قوى اتزان قد تعزز مساندتها (أو عدمها) أو تؤخر هيمنة القوى العظمى الثلاث من دون أن تمنعها تماماً⁽¹⁶⁾. في حقيقة الأمر، فإن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والصين تتفوق - ولو تدريجياً - في المناورة على تلك الدول داخل معاقلها. وعليه، فيمكننا القول - بمنتهى الدقة - إن هناك ثلاث قوى عظمى في العالم، أو فلنقل ثلاث إمبراطوريات ستتنافس لوضع المعايير، حتى تقرر الوسيلة الأساسية الأخرى لصياغة النظام العالمي - ألا وهي الحرب - غير ذلك.

ما هي الجغرافيا السياسية؟

كتب لويس كارول: "الذاكرة التي تعمل للوراء فقط هي نوع رديء من أنواع الذاكرة". وعلى عكس التاريخ، فإن الجغرافيا السياسية تنظر - بمنتهى الوضوح - إلى الخلف بهدف التطلع إلى الأمام. وإذا كانت العلاقات الدولية هي علم مناخ الأحداث المعاصرة، فإن الجغرافيا السياسية هي علم

الطقس المستقبلي، أي العلم العميق لتطور العالم الذي لا يمكن تحديثه بالضغط على زر تنشيط في متصفح الإنترنت. ففي مطلع القرن العشرين، جادل الجغرافي السياسي الألماني فريدريك راتزل بأن الإمبراطوريات احتاجت إلى التوسع بهدف البقاء. فهي مثل الأربطة المطاطية التي تمتد بتحريك الأفراد لتغير الحقائق على الأرض وتؤسس مؤسسات تنشر الولاء عبر الدول، ولأقصى مسافة ممكنة، من دون أن ينقطع هذا الرباط المطاطي.

جاء تلميذ راتزل - رودولف كيجيلين - ليصوغ مصطلح الجغرافيا السياسية، وهو نفس المصطلح الذي استغله الجغرافي النازي كارل هوشفير لعرض نظريته الخاصة بالمناطق الممتدة الشاملة التي تتطلب وجود مجال حيوي متناسق عرقياً. وقد مثل انحراف هوشفير عن الجغرافيا البحتة وصمة على جبين مجال الجغرافيا السياسية لعقود من الزمان⁽¹⁷⁾. وقد أكد الجغرافي البريطاني السير هالفورد ماكندر - مثله في ذلك مثل كثير من نظرائه الأوروبيين - دورة الحياة بالنسبة إلى النظام العالمي غير أنه من منطلق تركيزه المستمر على مسألة كيفية دفاع بريطانيا ضد القوى الأوروبية، ركّز على جزيرة العالم التي تتمثل في المنطقة المشتركة بين قارتي آسيا وأوروبا، ذات القلب النابض والتي تُعتبر أعظم قلعة طبيعية على وجه الأرض حيث لا يمكن الوصول إليها عبر البحر - وبالتالي لا يمكن للقوة البحرية البريطانية مهاجمتها - مما يسمح بوجود قوة أرضية تهيمن على العالم⁽¹⁸⁾. أما نظيره الاستراتيجي، البحري الأميركي ألفرد ثاير ماهان، فقد جادل بأنه في حقيقة الأمر، إن القوة المحيطية هي أساس الهيمنة العالمية، حيث كتب أن "إمبراطورية البحار هي من دون شك إمبراطورية العالم". ومنذ ذلك الحين، تطورت الجغرافيا السياسية لتكون عائلة من صيغ القوى الكلية التي يتم تطبيقها عبر العالم وخلال آفاق زمنية طويلة صاغها عالم التاريخ الفرنسي

فيرناند بروديل في مصطلح الفترات الطويلة *longue durée* (الذي يعطي الأولوية للصيغ التاريخية الطويلة بدلا من الأحداث المنفردة)⁽¹⁹⁾. لكن الأمر لا يزال كامنا في قصة توينبي المتمثلة في التحدي والاستجابة.

الجغرافيا السياسية مقابل العولمة

لقد نشأ جدل كبير في تسعينيات القرن الماضي بين الرؤيتين المتعارضتين لفرانسيس فوكوياما (نهاية التاريخ) وصموئيل هنتنغتون (صراع الحضارات) حيث تم تصوير الرؤية الأولى - بشكل عام - على نحو كاريكاتوري يوتوبي، كما تم تصوير الرؤية الثانية على نحو قدري. ويمكننا القول إن أكبر مثال سابق على هاتين الرؤيتين، كان ذلك الشد والجذب بين الرؤيتين العالميتين لأوزولد سبنغلر وأرنولد توينبي. فقد افتتح سبنغلر كتابه *انحطاط الغرب* (1918) بمنتهى الجرأة، حيث قال: "سيقوم هذا الكتاب للمرة الأولى بتوقع التاريخ". وجادل عبر صفحات الكتاب بأن موت الغرب الكلاسيكي كان حتميا كحتمية التاريخ ذاته، وبأنه من الطبيعي أن تنحدر رموز الثقافة العليا إلى مستوى الانحلال المادي في عملية تشبه الشيخوخة البشرية أو دورة الفصول. وقد كان استنتاج سبنغلر مقنعا لدرجة جعلت توينبي يتساءل قبل أن يبدأ في كتابه *دراسة التاريخ عما إذا* "كان سبنغلر قد انتهى من الاستقصاء بأكمله حتى قبل أن تتبلور الأسئلة - بصرف النظر عن الإجابات - في عقلي على نحو كامل"⁽²⁰⁾. بيد أن الكشف التراجيدي الذي صرح به سبنغلر مثل الشرارة الأولى لاستقصاءات توينبي التي هدفت إلى استبدال النزعة التحذيرية ببعد النظر والحتمية بالتوسعية. وقد مهد إطار عمل توينبي الخاص بالتحدي والاستجابة (لكل من الضغوط الطبيعية والجيوسياسية) الطريق إلى الغرب ليختار ما بين التكيف المتوازن والأصولية غير المرنة،

ولا يزال هذا هو الخيار المتاح للغرب حتى بعد مرور أكثر من خمسين عاما.

ولا تفتأ الأرضية الجيوسياسية تتكشف عبر الأرض والبحر، بل وعبر الفضاء الخارجي والفضاء الافتراضي. غير أنه بعد الانتهاء من كل الأمور الجيوسياسية، فإن ما ينشأ في تاريخ العالم هو نمط من الحروب العالمية التي تتخذ - على نحو متزايد - طابعا كارثيا، حيث تقع كل مئة عام تقريبا، فتعيد تشكيل هيكلية القوة، ومثال ذلك الحروب النابليونية (1803-1814) والحربان العالميتان الأولى والثانية (1914-1945). فمنذ قرن من الزمان تقريبا، اندلعت الحرب العالمية الأولى بسبب ادعاءات كاذبة وسوء فهم بين القوى الأوروبية التي كانت تشترك في ما بينها في العديد من الأمور المشتركة، مثل: التاريخ، والثقافة، والمجال الجغرافي، والروابط الاقتصادية، وفي أغلب الأحيان التقاليد السياسية الليبرالية. وفي عصرنا الحاضر، فإن ما يجمع بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والصين ليس إلا أقل القليل. فلا توجد بين هذه القوى ثقافة مشتركة ولا تشترك في المجال الجغرافي نفسه ولا تنتهج جميعها النهج الديمقراطي. فهل هناك من شيء يمنع نشوب الحرب العالمية الثالثة في عالم يحفل بقوى عظمى تختلف في الرؤى والدوافع وأشكال القوة الموجودة تحت تصرفها؟ وإذا كان القرن العشرون كما قال عنه إشعياء برلين: "أفظع القرون في التاريخ الغربي"، فهل هناك من سبب يجعل القرن الحادي والعشرين مختلفا؟

فاليوم، لم تنشأ غير قوة واحدة في وسعها إيقاف عجلات أي صراع عالمي، ألا وهي العولمة⁽²¹⁾. وقد أصبحت العولمة - على غرار الجغرافيا السياسية - هي النظام العالمي ذاته. فليس هناك من قوة واحدة تسيطر عليها، ولا يمكن أن تقف إلا إذا توقف كل شيء⁽²²⁾. بيد أن الجغرافيا السياسية والعولمة دائما ما يُنظر إليهما على أنهما طرفا نقيض من الناحية التصورية ومن

ناحية نظام القوة^(*). وعلى مدار الساعة، تجوب سفن الحاويات وناقلات النفط المحيطات وتحمل الطائرات آلاف البشر إلى أماكن جديدة وتوزع الأسواق المالية رؤوس الأموال؛ غير أنه في أثناء ذلك، تتواصل الحروب الأهلية ويتم تخطيط وتنفيذ الهجمات الإرهابية، كما يتم نشر أنظمة الأسلحة النووية. وفي حين يفرط العديد من المفكرين في التأكيد على مزايا العولمة أو نواقص الجغرافيا السياسية، فإن وجود العولمة ذاتها كنموذج منافس، لهو خير دليل على وجود بعض التطور عبر القرون.

ليست قضيتنا ما إذا كانت العولمة ستستمر أم لا؛ بل ما هو مداها. فقد أصاب العولمة المد والجذر عبر التاريخ، لكنها اليوم أكبر وأعمق من أي وقت مضى⁽²³⁾. فهذا هي حركة مناهضة العولمة خلال التسعينيات - التي ضمت اتحادات تقييد التجارة ونشطاء البيئة وجماعات السكان الأصليين - قد أخفقت، وحل محلها حوار عالمي جاد حول كيفية تحقيق *عولمة ذات توجه إنساني*. إن العولمة اليوم جزء من استراتيجية البقاء والتطور لكل المجتمعات، وفي الوقت الذي كان فيه المحتجون يحتشدون بالآلاف في كل قمم منظمة التجارة العالمية لوضع نهاية لقواعد اللعبة القائمة، كان صغار منتجي السكر والقطن الذين زعم المحتجون تمثيلهم، يقومون بأعمالهم كالمعتاد لأنه كان

(*) لتبسيط الأمر، فإن التناقض بين الجغرافيا السياسية والعولمة، يتضح في مفهوم الهيمنة مقابل مفهوم التكامل أو الصراع مقابل التعاون أو التراتب مقابل الشبكة أو علم السياسة مقابل علم الاقتصاد أو التشاؤم مقابل التفاؤل أو الحتمية مقابل التطور. وفي لغة نظرية الألعاب، تستدعي الجغرافيا السياسية إلى الذهن عيوب وخيانات الماضي، في حين تؤكد العولمة على الأمل في التفاعل المتزايد والاعتماد البيني. ووفقاً لمصطلحات فرويد، يمكننا النظر إلى العولمة والجغرافيا السياسية باعتبارهما الرغبات الإنسانية المتعايشة للهيمنة (*ثاناتوس*)، أو غريزة الموت (*إيروس*) والسلام (*إيروس*)، أو غريزة الحب). وتعتبر العولمة هي الأمر الوحيد الذي يُمثل النظرية الكبرى لكل شيء مقابل الجغرافيا السياسية، وهي الترياق اللازم لمواجهة الألفية الجديدة للنظام العالمي الذي أصابته عدوى فيروس الجغرافيا السياسية.

عليهم القيام بذلك من أجل البقاء⁽²⁴⁾. وحتى الهجمات التي وقعت في الحادي عشر من سبتمبر 2001 لم توقف الأسعار المتهاوية للنقل ولم تضع حداً لتحرير التجارة ولم تُسنه الانفجار الهائل في تقنية الاتصالات، وكلها من الأمور التي تدفع العولمة قدماً. لقد شكلت العولمة كذلك عالماً يمتاز بأنه خليط من الناحية الديموغرافية، فأصبح العدو موجوداً في الداخل كما هو موجود في الخارج. وها هي الإمبراطوريات الثلاث تنخرط على نحو أكثر عمقا مع سكان المناطق المحيطة: الولايات المتحدة الأميركية مع أميركا اللاتينية، وأوروبا مع العالم العربي، والصين مع جنوب شرق آسيا. وبهذا، اكتسب تعبير نحن العالم معنى أكبر من أي وقت مضى.

إن المصالح الاقتصادية التي ترحب بالاعتماد المتبادل في وسعها كذلك أن تحول دون وجود أي توترات جيوسياسية كامنة وجعلها منافسة غير عنيفة. وحقيقة الأمر أن الاقتصاد العالمي لن يتحرك سريعا نحو آفاق جديدة. بمحرك واحد فقط، لا سيما وأن اقتصادات القوى العظمى الثلاث متشابكة بشكل عميق، مما يعمل على رفع تكاليف الصراع بشكل كبير⁽²⁵⁾. فتلك الإمبراطوريات التجارية هي مقر الشركات العالمية التي تسيطر على خطوط الإمداد العالمية التي غالبا ما توجد في أماكن خارج هذه الإمبراطوريات، وهو ما يعني أن رخاء هذه الإمبراطوريات واستمراره يعتمد على قوة - وليس ضعف - الآخرين⁽²⁶⁾. فأربعون بالمئة من تجارة الولايات المتحدة مع شرق آسيا ومعظم الباقي مع أوروبا، كما تعتمد الولايات المتحدة كذلك على البضائع الصينية الرخيصة وعلى شهية الصين نحو سندات الخزينة الأميركية. ومن جانبها، تعتمد الصين على الاستثمارات الأوروبية والأميركية وتصدّر في الوقت الحالي إلى أوروبا أكثر مما تصدّره الولايات المتحدة إليها، وتقوم أوروبا والولايات المتحدة بتوفير التكاليف وزيادة الأرباح من خلال نقل مواقع الإنتاج إلى الصين. لقد أصبحت الأطراف الثلاثة تشبه ثلاثة توائم ملتصقة،

حيث يمثل قطع أي شريان ضررا لكل الأطراف⁽²⁷⁾. إن هذا النوع من التكامل العالمي هو الأمر الوحيد الذي يمكنه كبح لحام العودة إلى المنافسة الجيوسياسية بين تلك القوى العظمى الثلاث الطموحة التي تعيش على كوكب صغير مثل كوكبنا.

غير أن العولمة بمفردها لن تمنع التاريخ الجيوسياسي من أن يعيد نفسه. فلطالما تقدمت العولمة أو اضمحلت على ظهر الإمبراطوريات التي عملت على دعم أنظمتها وقواعدها قدر ما تستطيع قبل أن تتراجع⁽²⁸⁾. فقد توسعت اليونان القديمة لأن التجارة وفرت مصادر لأثينا لم تكن لتحصل عليها لولا هذه التجارة، مما ساعدها على تمويل قوة عسكرية كبيرة ورشوة القادة الأجانب من أجل حماية مصالح أثينا داخل نطاق التجارة الحصري لعصبة المدن الدول⁽²⁹⁾. أما موجات العولمة التالية، فكانت ذات نزعة تجارية خالصة، حيث عمقت القوى الأوروبية من سيطرتها على الموارد الأجنبية - الطبيعية منها والبشرية - لخدمة الإمبراطورية. كتب توينبي عام 1950: "الحضارة الغربية الموجودة في كل مكان الآن تمسك بمصير البشرية كلها بين يديها"⁽³⁰⁾. حتى ولو كان العالم سيصبح مسطحا - مندجحا كليا وفقا لتعبير توماس فريدمان - فلن يحو هذا الأمر ذلك التراتب الاقتصادي والسياسي والإحساس بالظلم الذي يولد الصراع، حيث إن كلا من الجغرافيا السياسية والعولمة تحكمهما ذات القوتين: الخوف والجشع. فإذا كان الاعتماد المتبادل اليوم بمثابة الشبكة، فإن العناكب متعددة.

بالتالي، فإن دور الإمبراطوريات في دفع العولمة إنما هو سلاح ذو حدين، ففي الوقت الذي يمكن للإمبراطوريات فيه أن تكون قوة للسلام والرخاء، يندر أن تقاوم هذه الإمبراطوريات الفرص السانحة للتدخل الاستراتيجي في عوالم إحداها الأخرى، وهو الأمر الذي تزيده العولمة سهولة أكثر من أي وقت مضى. وبمتمهى الدقة، يمكننا القول إنه وبسبب أن العالم يواصل الانكماش، فإن تعايش العديد من

القوى العظمى يبشر أو يُنذر بعصر من المنافسة الحادة التي لا مثيل لها من قبل⁽³¹⁾. ففي الماضي، كان يتم غزو المستعمرات، أما اليوم فإنه يتم شراء الدول. وفي وقت ما، كانت العولة تُعتبر مرادفاً للأمركة، غير أنها أضحت تسرّع جذريا من موت عصر أو نمط السلام الأميركي.

التفكير على طريقة العالم الثاني

كتب توينبي يقول إن "للدول شخصيات متميزة كالبشر"⁽³²⁾. فالقوى العظمى الثلاث تراقب إحداها الأخرى عن كثب (كما تراقب العالم أجمع). وكل طرف يعلم تماما ما يمكن للطرف الآخر القيام به؛ لكن ليس ما سيقوم به. فالدول اليوم تشبه العربات المتصادمة في الملاهي: حيث تمثل سيكولوجية كل سائق عاملا حاسما في فهم أي طريق ستسلكه السيارة وبأي سرعة. وقد كان الأمر الذي دفع القائد الباكستاني ذو الفقار علي بوتو لإعلان أنه "إذا طورت الهند الأسلحة النووية، فإن باكستان ستأكل العشب أو أوراق الشجر وستجوع"، أكبر من مجرد عقلانية هادئة. ففي عالم السياسة العالمية، توجد نظائر للثقة، والاحترام، والجشع، والثأر، وغيرها من العواطف الإنسانية حيث إنه يجب على الدول أن توازن بين المشاعر والاحتياجات والغايات والوسائل^(*). غير أن هذه المكونات التي يستحيل تبسيطها، نادرا ما

(*) تشبه الأمة ما جادل به سقراط في جمهورية أفلاطون من أن النفس البشرية عبارة عن ثلاثة أجزاء؛ الإيروس المشتهي، والثيموس المفتر، والنوس العقلاني. وكتب توسيديد Thucydides أن الخوف والشرف والمصلحة، هي العوامل المحفزة للمجتمع، وأخبر بيركليس الأثينيين بأنهم يحاربون من أجل الخلود. وفي تأمله لتطور تفكيره الاستراتيجي، كان المؤرخ العسكري البريطاني الكبير بازل ليدل هارت يقول: "اعتدت أن أفكر في أن أسباب الحرب كانت في مجملها أسبابا اقتصادية، ثم بدأت أعتقد أنها أسباب سيكولوجية، أما الآن، فأني أعتقد أنها أسباب شخصية وبكل تأكيد، فإن هذه الحروب تنشأ بسبب عيوب وطموحات هؤلاء الذين يمتلكون القوة للتأثير في مقادير الأمم".

توجد في وضع متوازن، وهو ما يعني أن معظم الدول لديها شخصية انفصامية، وكما قال ألكسندر ويندت بمتهى الدقة إن "الدول أفراد أيضا"⁽³³⁾. يوجد العديد من التشابهات بين السيكلوجية البشرية وسيكلوجية الدول، فسبق التسليح يشبه المنافسة بين عصابات متناحرة للحصول على قدر أكبر من الأسلحة؛ والذاكرة التاريخية للدولة التي تشكل هويتها الوطنية تتناقلها الأجيال مثل تاريخ العائلات وألبومات الصور. وعلى نحو أكثر أهمية، يتبع الأفراد والأمم تراتب الاحتياجات الذي صاغه أبراهام ماسلو وهو الترتاب الذي يمنح الأولوية للاحتياجات الناقصة (المطلبات السيكلوجية لإشباع الجوع والعطش) ثم احتياجات الأمان (المأوى والاستقرار) وفي النهاية، احتياجات الكينونة (الإحساس بالانتماء، والحب، والاحترام، والتقدير)⁽³⁴⁾. وتندرج أنظمة الحكم الديمقراطية تحت الفئة الأخيرة من الاحتياجات، حيث إن الوفاء باحتياجات البقاء والاحتياجات الاقتصادية الأساسية هو ما يمنح الأفراد الوسائل للمشاركة بفاعلية في السياسة الديمقراطية⁽³⁵⁾. وتشبه الديمقراطية البحتة أحدث الأزياء التي قد يُعجب بها المرء، لكنها لا تكون عملية بالنسبة إلى الاستخدام اليومي.

إن الأيديولوجية المهيمنة في العالم ليست هي الديمقراطية أو الرأسمالية أو غيرها من هذه التوجهات، بل النجاح. فكل المجتمعات تسعى نحو هدف واحد حدده آدم سميث عام 1759 في كتابه نظرية الأحاسيس الأخلاقية، ألا وهو تحسين وضعنا. فعندما يكون الأفراد مفتقدين إلى المعرفة المطلقة، فإنهم يبدأون بالتفكير العلاقي: ما هو أفضل شيء أو وضع آخر يمكن للمرء تحقيقه؟ فعندما ذهب العراقيون للاقتراع عام 2005 أعرب العديد منهم عن رغبتهم بدولة طبيعية. وفي عصرنا الحاضر، فإن تعريف النجاح متاح للجميع، فالقوى العظمى الثلاث تتزايد تساؤلاتها عما تحتاج إليه الدول الأخرى وما هي رؤيتها للنجاح، ذلك أنه في خضم المعترك الجيوسياسي يكون لتلك الدول الصغيرة

وسائل أخرى للحصول على ما تريده. فالأمم - مثلها في ذلك مثل البشر - لها عقل وقلب ومعدة، وغالباً ما يمرّ الطريق إلى العقل والقلب عبر المعدة. فالدول تأخذ صف القوة التي تمنحها ما تريده من خلال دبلوماسية الأفعال. وهو الأمر الذي من شأنه أن يرفع القوة العظمى التي تقوم بهذا الأمر على أفضل وجه فوق القوى الأخرى.

إذا كانت العلاقات البشرية مرتبطة بكسب الأصدقاء والتأثير في الناس، فإن الجغرافيا السياسية تتعلق بكسب الحلفاء والتأثير في الدول، وبسبب وضعها المتوسط والمحاذي للقوى العظمى الثلاث الأساسية في العالم، فإن دول العالم الثاني هي الساحة الأساسية لمقارنة استراتيجيات القوى العظمى لتوسيع قاعدة قوتها العالمية وتقويض منافسيها. فدول العالم الثاني هي رأس الحربة في عالم متعدد الأقطاب: فقراراتها قد تغير التوازن العالمي للقوة⁽³⁶⁾. وبعض هذه الدول تحاول تحقيق محاذاة متعددة معقدة، بحيث تحصل على المزايا من أكبر عدد ممكن من القوى العظمى، في حين تتسم دول أخرى بالضعف، مما يحول دون تلاعبها بالقوى العظمى، ونتيجة لذلك، فإن مثل هذه الدول الضعيفة تقع في نطاق تأثير قوة واحدة فقط من القوى العظمى. وعلى نحو خاص، فقد أصبحت دول العالم الثاني المنتجة للنفط مثل فنزويلا وكازاخستان نوافذ يمكن من خلالها ملاحظة مثل هذه الاستراتيجيات الوقائية. وإلى حد بعيد، يركز مستقبل العالم الثاني على كيفية ارتباطه بالقوى العظمى الثلاث، كما يعتمد مستقبل هذه القوى على كيفية إدارتها للعالم الثاني.

إن العالم الثاني منطقة ذات إمكانيات عظيمة بصورة فعلية ولكنها غير متحققة. ويمكننا القول - بمنتهى الواقعية - إن كل دولة من دول العالم الثاني تمر بمرحلة انتقالية، فقد تكون دولة منها في طور الانتقال من العالم الثالث إلى العالم الثاني وأخرى في طور الهبوط من العالم الأول إلى العالم الثاني، وغير ذلك من مثل هذه الأمور. إن العالم الأول ليس أكبر من الدول الثلاثين الأعضاء في منظمة

التعاون الاقتصادي والتنمية؛ على الرغم من أن المكسيك وتركيا ليستا من دول العالم الأول. وفي مقابل هذا، فإن العالم الثالث يضم؛ بالتأكيد وعلى أقل تقدير للبنك الدولي؛ أربعاً وثمانين دولة أقل نمواً. وفي بعض الأحيان يوصف بالعالم الرابع أو الجنوب العالمي - الذي يضم أقل الدول شأنًا في ما يتعلق بمستوى التنمية الاجتماعية والاقتصادية وقوة الدولة، وتقع معظم هذه الدول في أميركا اللاتينية وإفريقيا وجنوب آسيا وآسيا الباسيفيكية⁽³⁷⁾. كما تقع مئة دولة على الأقل - ومعظم سكان العالم - بين هاتين الفئتين، ومستقبلها غير مؤكد.

من وقت إلى آخر، تكون دول العالم الثاني دول عالم أول وعالم ثالث في الوقت نفسه. ففي مجتمعات العالم الثاني، تعيش نسبة من السكان وفقاً لأسلوب حياة حديث - وهو ما يرتبط عالمياً بالوظائف مرتفعة الأجور - لكن هذه النسبة تتعايش مع طبقة متوسطة منكشمة وحشد من الفقراء. وكان في وسعنا القول إن دول العالم الثاني هي الطبقة الوسطى للعالم، لولا أن مثل هذه الطبقة لا توجد في الأساس. وكما هي الحال في العالم الأول، تتميز دول العالم الثاني باقتصادات عامة متنامية واستثمارات داخلية، ولكن - شأنها في ذلك شأن العالم الثالث - يوجد فيها أسواق سوداء شاسعة وقرى كاملة من الصفيح⁽³⁸⁾. فالبرازيل هي أحد عمالقة العالم الثاني التي تجتذب رؤوس الأموال من السوق العالمية، في حين لا توجد عند ملايين من مواطنيها أي فكرة عما يجري. إن دول العالم الثاني غالباً ما تشبه دول العصور الوسطى في ما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للثروة، حيث تولد العاصمة معظم الدخل القومي وتحتفظ به. ولأن الفقر في مثل هذه الدول يظهر جلياً على نحو متزايد كلما ابتعدنا عن العاصمة، فليس من المفاجئ أنه في المنطقة الممتدة من المكسيك إلى تركيا إلى إيران (وحتى فرنسا وهي من دول العالم الأول) تكون الوظيفة الوحيدة الأكبر من منصب عمدة أكبر المدن، هي رئيس الحكومة. وهو ما قد يفسر السبب في أن تلك الدول حظيت مؤخراً - أو كادت - بقيادة كانوا عمداء مدن.

إن العالم الثاني يزداد نمواً وليس انكماشاً، كما أنه يضم كل الأسواق الصاعدة. لكن ماذا سيحدث إذا أخفق العالم الثاني في الصعود بسبب التآرجح بين إمكانياته ومسؤولياته؟ فتشيلي وماليزيا تستفيدان حالياً من تطورهما الحديث في الصعود إلى مصاف العالم الأول، ولكن قد يكون حجم مصر وإندونيسيا كبيراً للغاية واقتصادهما راكداً بما لا يسمح لهما بالصعود من العالم الثالث. إن دول العالم الثاني بمثابة سفن تمخر عباب بحار الحداثة المضطربة، وتحرك مؤشراتهما السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أغلب الأحوال في اتجاهات مختلفة في آن واحد⁽³⁹⁾. وغالباً ما يتمحور الفارق بين مستقبل العالمين الأول والثالث في شخصية قائد يمتلك كاريزما توحيدة، أو في سلعة قيمة يمكن تصديرها، أو في عدو عدواني وغير متوقع، أو في قوة عظمى شهمة راعية. وتتميز دول العالم الأول جميعها تقريباً بأن لديها ديمقراطيات ليبرالية؛ ليس لأن الديمقراطية قد جعلتها دول عالم أول، بل إن كونها دول عالم أول، قد منحها الوسيلة لتكون ديمقراطية. ولأن العديد من دول العالم الثاني تقع في منطقة التحول الديمقراطي المتوقع - حيث يتراوح دخل الفرد بين ثلاثة آلاف وستة آلاف دولار - فإن هذه الدول أرض الاختبار الحاسم لتحديد ما إذا كانت عملية نشر الديمقراطية هي بالفعل غريزة اجتماعية طبيعية أو أنها ذات جذور مرتبطة بالحضارة الغربية في الأساس⁽⁴⁰⁾. وخلافاً للمتوقع، فإن المجتمعات التي يتسم فيها التكيف السياسي والاقتصادي والثقافي بأنه الأبطأ - أوزبكستان - يكون فيها التغيير الثوري هو المعيار، وهو ما يعني أن العديد من دول العالم الثاني ستكون دائماً على شفا جرف سحيق.

ينظر البعض إلى العالم على أنه عالم ذو شُعَب ثلاث: مناطق متعولة (العالم الأول) وأخرى جزئية التعولم (العالم الثاني) وثالثة غير متعولة (العالم الثالث) وذلك مع افتراض أن كل ما في العولمة جيد وأن مقدار الثروة ينعكس مباشرة على مستوى المعيشة. لكن دول العالم الثاني تُثبت أن التاريخ ليس

سلسلة متصلة لا تشوبها شائبة، بل هو بالأحرى مسابقة غير متوقعة بين التطور المادي وندرة الموارد، أو بين العولمة العالمية والمنحى التقليدي القبلي، أو بين الاتحاد السياسي وغريزة الانقسام، أو بين الاكتفاء الاقتصادي الذاتي والميزة النسبية⁽⁴¹⁾. وتعتمد مساندة المرء للعولمة أو مناهضتها - في أغلب الأحوال - على من يكون الطرف الموجود في موقع القوة. في حين حاولت الفئة الحاكمة في إيران منع العولمة من دعم المعارضة ضدها، أتاحت العولمة الفرصة لدول البلطيق: إستونيا ولاتفيا وليتوانيا لإعادة تأكيد هوياتها بعد الحقبة السوفييتية أو التأكيد على هويات جديدة تماما، كما أبقت على بعض مجتمعات العالم الثاني، مثل المكسيك أو لبنان، طافية على السطح من خلال التحويلات النقدية التي يرسلها مواطنوها المغتربون.

غير أن ما يجب على كل دول العالم الثالث أن تجيده قبل كل شيء هو الجغرافيا. ففي وسع الدول اختيار أصدقائها، لكنها لا تستطيع اختيار جيرانها. وحتى تقرر التقنية غير ذلك، فلا تزال مقولة نيكولاس سبايكمان صحيحة: "إن الجغرافيا هي أهم عامل في السياسة الخارجية لأنها الأكثر استمراراً"⁽⁴²⁾. فعبر العالم الثاني، تنهار الحدود بين التجمعات الإقليمية الكبرى، مما يسبب ما أسماه توينبي بالنفس الجماعية اللاشعورية⁽⁴³⁾. بيد أنه في الوقت الذي تتضمن فيه دول العالم الثاني - من القاعدة إلى القمة - لتكون مناطق جيوسياسية متجاورة، فإن التراكيب التحتية لتأثير أي قوة عظمى تطال كل هذه الدول. ومن أوروبا الشرقية وحتى آسيا الوسطى ومن أميركا الجنوبية وعبر العالم العربي وصولاً إلى جنوب شرق آسيا، لا يزال سباق الفوز بالعالم الثاني في أوج احتدامه.

القسم الأول

شرق الغرب

الفصل الأول

بروكسل: روما الجديدة

لا تبدو كل من كييف وتبليسي وباكو مثل العواصم الأوروبية الكبرى مثل لندن وباريس وروما، بل ولا تعطي الانطباع بذلك. فتللك المدن - والبلاد التي هي عواصمها - بما تحمله من عبء الحطام المعماري والفكري السوفييتي المتهالك، تحتاج أحوج ما تحتاج إليه هو إعادة تأهيل شامل. والمشكلة هي أن مثل ذلك الأمر يتطلب استقرارا سياسيا واستثمارا اقتصاديا، بالإضافة إلى كل ذلك ثقلا موازنا لروسيا التي لا تزال تتلاعب بالحدود، وخطوط الأنابيب، والأسواق لجذب تلك الدول مرة أخرى داخل فلكها.

ذات مرة قال دبلوماسي إستوني في تالين عاصمة إستونيا: "الأمر بسيط للغاية: إننا نكره روسيا" مؤكدا بذلك - في إيجاز - مشكلة عاطفية واستراتيجية في الوقت ذاته. وبطبيعة الحال، فإن ذلك ليس تحديا جديدا لشرق أوروبا، حيث تصادمت المسيحية الغربية، والأرثوذكسية السلافية، والإسلام التركي لما يزيد عن ألف سنة. فمنذ قرن من الزمان، كرّس الاستراتيجيان هالفورد ماكندر ورودولف كيجيلين حياتهما لاحتواء قوة روسيا، حيث قال الأول إن حلف الأطلسي هو الحل، في حين رأى الآخر وجوب نشوء رابطة قوية في وسط أوروبا. غير أن ما يحدث اليوم يتخطى كل حدود تخيلاتهما. فبدلا من أن تعود أوروبا الشرقية إلى ما كانت عليه إبان الحرب الباردة لتكون منطقة تصادم بين ألمانيا وروسيا، يقوم الاتحاد الأوروبي باحتواء الألمان والسلاف على حدٍ سواء ودجمهما بشكل كامل داخل الإمبراطورية الأوروبية الجديدة⁽¹⁾.

تبدأ الرحلة الفكرية للتوسع الإمبريالي لأوروبا على الخريطة، مع تتبعنا للمسار الذي يشبه حرف الـ L الإنجليزي من أصقاع البلطيق نحو الأسفل عبر اتحاد دول أوروبا الوسطى (بولندا، والتشيك، والجمهوريات السلوفاكية، والمجر) بالإضافة إلى أوكرانيا ورومانيا ويوغوسلافيا السابقة وجنوب البلقان، ثم نحو الشرق بطول البحر الأسود عبر بلغاريا وتركيا والقوقاز، وصولاً إلى شواطئ النفط على بحر قزوين. وقد كانت هذه المنطقة المتنازع عليها - العالم الثاني الأصلي - باستثناء تركيا، متشحة باللون الأحمر الذي يمثل حلف وارسو، أما اليوم فيصبغها الاتحاد الأوروبي باللون الأزرق، ليشير بذلك إلى استعداد هذه المنطقة للصعود إلى مصاف دول العالم الأول. بيد أنه كما كتب الباحث الأنجلو ألماني رالف داريندورف مستبصراً أن "العالمين الأول والثاني في طور الاتحاد من جديد ليكونا شيئاً ليس له اسم ولا عدد"⁽²⁾. والرحلة الفعلية عبر هذا الشرق الأوروبي الجديد محفوفة بالمآزق وملينة بالتأخيرات غير المتوقعة وقفزات الاعتقاد وكل ما عدا ذلك من توترات وقلق الشعوب التي تحررت من الاستبداد منذ أقل من جيل.

في ما يتعلق بالرغبة بالبحث عن الذات - بعد الحقبة الشيوعية - التي انتشرت في المنطقة خلال التسعينيات، فقد كسب الاتحاد الأوروبي بالفعل أسهل المعارك. فمنذ انهيار الاتحاد السوفييتي، استوعب الاتحاد الأوروبي دولة واحدة كل عام كمعدل عام، وأصبح مواطنو هذه الدول يسافرون بمنتهى السهولة غرباً داخل أوروبا، أكثر مما يسافرون شرقاً إلى أمهم السابقة: روسيا. وخلال يوم واحد - الأول من مايو في العام 2004 - أصبح ما يزيد عن مئة مليون مواطن في عشر دول مواطنين أوروبيين بصورة رسمية^(*). وقد دعا ميلان كونديرا تلك الدول باسم أراضي الغرب المختطفة، غير أن الغرب الذي عادت إليه هذه الدول

(*) كانت الدول العشر هي قبرص وجمهورية التشيك وإستونيا والمجر ولافتيا وليتوانيا ومالطا وبولندا وسلوفاكيا وسلوفينيا.

ليس هو أوروبا ما بعد هشاشة وإحباط معاهدة فرساي. وقد أشار مسافر تشيكي وهو يلوّح بفخر بجواز سفره القرمزي المائل إلى الحمرة في مقصورة قطار مليء بالأوروبيين الغربيين الشباب، بقوله: "إن جوازات سفرنا تُظهر الكثير من العقلية الأوروبية الجديدة: فقبل عام 1914 لم يكن أي فرد بحاجة إلى جواز سفر، أما الآن فلدينا أفضل شيء: جواز سفر موحد من الاتحاد الأوروبي يحترم كذلك لغاتنا القومية". ففي القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، قامت الصفوة الأوروبية بتغيير لغة التفاهم المشتركة عدة مرات، غير أن الاتحاد الأوروبي برفعه لكل لغات الدول الأعضاء إلى الوضع الرسمي، تخطى أحد أكثر مصادر الشوفينية شيوعاً في التاريخ، ليضمن تأسيس إمبراطورية متناغمة ومتعددة اللغات؛ وهو ما يُعتبر تغيراً جذرياً بعيداً عن تاريخ أوروبا الذي لا يستحق الفخر، سواء المبكر منه أو ذلك الذي يعود إلى منتصف القرن التاسع عشر.

لما يزيد عن نصف قرن، كانت الأمم الأوروبية تستجمع قوتها، وفي نهاية المطاف منحت الدول الصغيرة المخطمة بعد الحرب العالمية الثانية فرصة جديدة للحياة. على الرغم من أن أعضاء الاتحاد الأوروبي لا تزال دولا متميزة، فإن معانها الأكبر ينبع الآن من كونها جزءاً من الدولة العظمى الوحيدة في العالم^(*). وقد أصبحت الحرب بين أي دولتين داخل الرباط المؤسسي الكثيف

(*) يرى المتشككون أن صعود الاتحاد الأوروبي معلق على دستور يحدد حقوق التصويت وتوزيعات الميزانية وأدوار رئيس مشترك ووزير خارجية مشترك. وتؤخر هذه المناوشات المحلية بالفعل الوحدة الأوروبية لكنها لا تمنعها، ومما يدعو للسخرية أن النظام الفيدرالي الأوروبي قد حقق بالفعل نجاحاً كبيراً في حل المنازعات عبر محكمة العدل الأوروبية وغيرها من الجهات. ويمتلك وحش الاتحاد الأوروبي متعدد الرؤوس، رؤوس أموال ومراكز قوى متعددة؛ كما يضم الاتحاد حوالى ثمانمئة عضو برلمان يتنقلون بين بروكسل وستراسبورغ ولوكسمبورغ وتوحد مفوضية الاتحاد بالفعل سياسته في حوالى أربعة وعشرين مجالاً. كما أن الاتحاد بصدد صياغة بيان بسيط للمبادئ يوضح دوري الرئيس ووزير الخارجية، بحيث يكون الدستور مجرد وضع للمسات النهائية.

للاتحاد الأوروبي أمرا مستحيلا، كما نجح الوعد بتحقيق مزيد من الأمان والثروة في توحيد السياسات الخارجية لأعضائه⁽³⁾. وقد قال أحد المسؤولين في صروح الاتحاد الأوروبي البراقة التي تتسم بسمات ما بعد الحداثة مفتخرا: "لقد كان تحركنا اللوجستي الأكبر منذ الحرب العالمية الثانية، غير عسكري، حيث كانت عملية نشر العملة الأوروبية عام 2002".

إن توسع الاتحاد الأوروبي يعتبر بمثابة مقامرة يمكن أن تكلف أكثر مما تكلف حرب أميركا في العراق؛ لكنها لها عائدها الذي يستحق المخاطرة. وقد شرح أحد أعضاء المفوضية الإدارية بالاتحاد الأوروبي بأسلوب نابض بالحياة خلال حديثه في أحد المشارب في بروكسل، والذي كان يعجّ بالأوروبيين متعددي اللغات: "إننا نزيد الاتحاد الأوروبي فقرا مع كل توسع، لكن الاستقرار الذي ننشره لا يقدر بثمن". وينفق الاتحاد الأوروبي ما يزيد عن 10 مليارات دولار أميركي سنويا من أجل إعادة إحياء البنية الأساسية المادية لشرقه الجديد ليسرّع بذلك من استعادته عافيته بعد عقود طويلة من الإهمال الشيوعي⁽⁴⁾. ولهذه الاستراتيجية، التي رفعت إيرلندا - رجل أوروبا المريض منذ جيل مضى - وإسبانيا والبرتغال بعد الحكم الاستبدادي، مفعول السحر في الشرق⁽⁵⁾. وعلى الرغم من أن العديد من المحللين توقعوا أن البحر ستستغرق عقودا لتلحق بالغرب، فقد أصبحت البحر محور إمداد الشركات الأوروبية، حيث تقود الشركات الأوروبية متعددة الجنسيات 80 بالمئة من إنتاجها، في حين تعود 80 بالمئة من صادراتها إلى الاتحاد الأوروبي. أما سلوفاكيا، فقد انتقلت بمنتهى السرعة من بناء الخزانات إلى صناعة سيارات

(*) لقد انقلب المنطق القائل باستبعاد دول شرق أوروبا الفقيرة من الاتحاد الأوروبي - لأن معايير العمالة فيها منخفضة للغاية - على نفسه وتحول إلى جدال يتعلق بتسريع اندماج تلك الدول: فبمجرد أن تنضم تلك الدول إلى الاتحاد، فإنه يكون لزاما عليها أن تلتزم بمعايير العمالة العالية للاتحاد وبالتالي سيقلل ذلك من هروب الاستثمار الأجنبي من أوروبا الغربية.

فولز فاغن. وقد كان من أثر اندماج الاتحاد الأوروبي أنه حتى الفضاء الحكومية في كل من بولندا، والمجر، وجمهورية التشيك لم تترك أثراً ملحوظاً في نموها الاقتصادي. وقد قال أحد مستشاري الإدارة الألمانية الذي ينتقل بانتظام ما بين وارسو وبودابست على متن طائرة الخطوط الجوية الألمانية التي زادت من عدد رحلاتها القصيرة في المنطقة: "إن الدول الأعضاء الجديدة هي وجهة المستثمرين الأوروبيين الساعين إلى العمل".

كما أصبح توسع الاتحاد الأوروبي دائرة قوية تفتح أسواقاً جديدة لتقلل الاعتماد على الصادرات إلى الولايات المتحدة الأميركية؛ وهو ما يُعتبر خطوة حاسمة في سبيل بناء أي قوة عظمى مستقلة. وقد أنشأ ضخ الدم النشط للأعضاء الجدد في الاتحاد الأوروبي، فيدرالية تنافسية تعزز الاقتصاد الأوروبي ككل⁽⁵⁾. كما بدأ النموذج التطويري لدول البلطيق - الحرية الاستثمارية، والمنافسة المفتوحة، وقوانين العمل المرنة - بالتدقق مرة أخرى عبر أوروبا الوسطى ليصل إلى الدول المتأخرة في أوروبا الغربية. كما أشار أحد محللي الاتحاد الأوروبي الذي يتخذ من بروكسل مقراً له، فإن "الاندماج الآن تقوده دول كانت في ما سبق على هامش أوروبا (لكنها) تعلمت كيف تواجه تحديات العولمة وتحصد فرصها"⁽⁶⁾ فالسوق الأوروبية المشتركة هي أكبر سوق في العالم؛ وستظل هكذا مهما فعل الاقتصاد الأمريكي.

إن الاتحاد الأوروبي بمنتهى البساطة هو أكثر الإمبراطوريات شعبية ونجاحاً في التاريخ لأنه لا يهيمن بل يقنن. إن مخففات التأثير الأوروبي - المنح المالية من بروكسل، والتحرك الحر للموارد، وتبني العملة الأوروبية - لا يستطيع أي طرف أن يرفضها. واليوم تنافس بروكسل واشنطن في عدد نشطاء جماعات الضغط الذين يضمون بينهم العديد من شركات العلاقات العامة التي استخدمتها دول البلقان، ودول الاتحاد السوفييتي السابق التي تنافس بقوة من أجل الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. غير أنه من أجل أن تتأهل

هذه الدول مثل مالدوزيا وألبانيا وأذربيجان - التي لا تزال ترضخ تحت تأثير دمار ما بعد الحقبة الشيوعية - للانضمام إلى الاتحاد، فلا بد من أن تقوم بأكثر من مجرد عملية تحسين صورتها: حيث يجب عليها أن تتبع خطوات محددة نحو التطبيق الداخلي لقوانين وقواعد الاتحاد الأوروبي التي دعت إليها استراتيجية الحوار الجديد New Neighborhood Strategy التي تربط ما بين القضايا العسكرية، والاقتصادية، والقضايا المتعلقة بنظام الحكم. ويقوم مسؤولو الاتحاد الأوروبي بإمداد رعاياهم المستقبليين بلغة الاتحاد الأوروبي المليئة بالاختصارات الأولية على شكل جرعات صغيرة قابلة للهضم، بحيث يتم تحويل الجيران غير الملتزمين إلى أعضاء منتجين.

غير أن هذا الطريق ليس طريقا ذا اتجاه واحد: فأوروبا تحتاج إلى التوسع وإلا فإنها ستموت. وقد أسرَّ إليَّ أحد مسؤولي مفوضية الاتحاد الأوروبي في مكتبه المليء بالدراسات التكنوقراطية قائلا: "نحن لا نعترف بالأمر، لكن التوسع يضفي الاستقرار على انخفاض عدد سكاننا، في حين يزيد من الطلب على العمالة المدربة". غير أن التوحيد التدريجي لغرب أوروبا وشرقها ليس أمرا سياسيا واقتصاديا فقط، بل إنه كذلك أمر ثقافي وسيكولوجي. فالتنوع المتنامي في أوروبا يجعل من النزعة الأوروبية نموذجا مثاليا يمكن الوصول إليه بالتدرج وليس مجرد صيغة أفلاطونية خيالية، وهو الأمر الذي يمكن أن يعمل على تحويل الهويات الأوروبية من مجرد هويات قبلية إلى هويات عالمية. وحتى مع خوف بعض الأوروبيين الغربيين من تأثير تطور أوروبا في وضعهم في البرج العاجي، فإن هذا التطور والارتقاء يضيفان على مصطلح أوروبي معنى إيجابيا بعد عقود من المعاني الحصرية (المسيحي) أو السلبية (غير الروسي). وحقيقة الأمر أن أوروبا إسلامية جزئيا مع تزايد أعداد المسلمين في إنجلترا وفرنسا وألمانيا، ومع وجود حوالى مئة مليون مسلم بين ألبانيا والبوسنة وتركيا وأذربيجان في النطاق الدبلوماسي والاستراتيجي الأوروبي من خلال مجلس

أوروبا أو حلف النيتو. وقد أصبح ما يطلق عليه روبرت كوبر - الحكيم الاستراتيجي للاتحاد الأوروبي - الكومنولث الأوروبي الجديد تجسيدا لمقولة إمبريالية قديمة مفادها أن الرومان والمغول والعثمانيين فهموا أن الإمبراطورية الناجحة لا يمكن أن تكون عنصرية، لكن الاتحاد السوفييتي لم يفهم ذلك مطلقاً⁽⁷⁾.

لقد أصبحت صفة أوروبي هوية قوية (ضعيفة) بقوة (أو بضعف) صفة أميركي أو صيني. وبما أن الحياة تقلد الفن، فإن كل الدول التي تشارك في كأس أمم أوروبا لكرة القدم ومسابقة الأغنية الأوروبية (يوروفيجن) تعتبر نفسها - ويعتبرها الآخرون على نحو متزايد - أوروبية⁽⁸⁾. والأهم من ذلك هو أن هناك جيلا كاملا من طلبة حقبة ما بعد الحرب الباردة - يطلق عليه جيل إرازموس على غرار برنامج التبادل الخاص بالاتحاد الأوروبي - يتخطي الهويات القومية ذاتها التي قاتل آباؤهم لتأسيسها، وذلك من أجل تحقيق الاستقرار الأوروبي. ويسافر الآن هؤلاء الشباب الأوروبيون ما بعد القوميين من ثلاثين بلدا تقريبا من دون تأشيرة، من بلغاست وحتى باكو ويتحدثون العديد من اللغات، ويدرسون في برامج تبادل في طول أوروبا وعرضها، ويصوتون في الانتخابات البرلمانية الأوروبية، ويتزوجون من مجتمعات أوروبية متنوعة ومختلفة.

كما هي حال الإمبراطوريات كلها، فإن الرباط المطاطي للاتحاد الأوروبي سيتمد حتى أقصاه وسيتمدد على الأقل عبر شرق أوروبا، حتى يحل محل الاتحاد السوفييتي الذي تفكك وسيسبب سلاما أوروبا متلاصقا يضم حوالى خمس وثلاثين دولة كغطاء إمبريالي لما يقارب ستمئة مليون نسمة⁽⁹⁾. لكن تحويل منطقة حرف أل L إلى التأثير الأوروبي الكامل لا يزال بعيد المنال جدا عن الاكتمال: فلا تزال دول البلقان والقوقاز مناطق هشة خرجت لتوها من صراعات طاحنة، كما أصبحت نقطة عبور لتهريب السلاح

والنساء، أما تركيا فلها تفكيرها المستقل ولن يكون من السهل إخضاعها، وبالطبع، لا توجد أي دولة تمثل عائقا أمام طموحات أوروبا أكبر من روسيا ذاتها.

الطلاق عبر الأطلسي

يجادل من يرى الصين باعتبارها منافسا شرقيا وجوديا للغرب، أن على الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي الاتحاد معا كما لم يحدث من قبل. فقد دعا ريتشارد روزكرانس إلى اندماج عبر الأطلسي بمثل اندماج الشركات، ويكون بمثابة بنية عظمى متكاملة اقتصاديا وقوية سياسيا لتكون بمثابة بيضة القبان في مواجهة إمكانيات الصين وتطلعاتها⁽¹⁰⁾. وحتى مع غياب التحدي الصيني فإن أميركا وأوروبا تشتركان في روابط ثقافية زادهما تحالف النيتو خلال الحرب الباردة عمقا، ومن غير المحتمل أن تحاول الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي من جديد تقويض أحدهما الآخر ماديا⁽¹¹⁾. وقد وصف نيكولاس بيرنز، خبير وزارة الخارجية الأميركية، العلاقات عبر الأطلسي باعتبارها "زواجا من دون أي إمكانية للانفصال أو الطلاق"⁽¹²⁾.

غير أنه عندما وصف الباحث المتخصص في شؤون عبر الأطلسي روبرت كيجان الرؤية العالمية الاستراتيجية لأميركا باعتبارها تتساقط من كوكب المريخ المذكر، في حين تهبط رؤية أوروبا من كوكب الزهرة الأكثر أنوثة، تم التعامل مع هذا الوصف ليس فقط على اعتبار أنه تشبيه حصيف، بل باعتباره كذلك مقارنة من مقارنات التحليل النفسي لكينان داخليين مختلفين⁽¹³⁾. فخلال ما يزيد عن قرنين من الزمان تحولت أميركا من رفض أوروبا إلى النظر إلى نفسها على أنها قائدة الغرب الموحد؛ مع أوروبا كشريك صغير. لكن كما يشير دومينيك مواسي فإن "تركيبة الحرب الباردة التي أنتجت غربا واحدا وأوروبيتين" يتم استبدالها الآن "بأوروبا واحدة وغربين". وإذا كان توأما

الحضارة الغربية، أوروبا وأميركا، يمثلان إمبراطوريتين مختلفتين، فإن الصداقة تجمع بينهما في معظم الأحيان، لكنهما في نهاية المطاف تتنافسان للتقدم نحو قيادة الفئة الجيوسياسية.

إن لأوروبا رؤيتها الخاصة لما يجب أن يكون عليه النظام العالمي، وهي الرؤية التي تسعى لتحقيقها سواء أرغبت أميركا في ذلك أم لم ترغب. فالاتحاد الأوروبي الآن هو القوة الاقتصادية الأكثر ثقة في العالم، وهو الكيان الذي يعاقب الولايات المتحدة بانتظام في النزاعات التجارية، في حين اكتسبت معاييرها التجارية والبيئية موقع الصدارة العالمية⁽¹⁴⁾. ويرى كثير من الأوروبيين نظام الحياة الأميركي فاسدا تماما ويعتمد على الأموال المقترضة وتحفّ المخاطر، كما أنه عديم الرحمة لافتقاده نظم الحماية الاجتماعية، علاوة على أنه كارثي من الناحية البيئية⁽¹⁵⁾. أما أوروبا فقد حققت تطوع توينبي بأن تكون "الطريق الوسط بين التجارة الحرة والاشتراكية"⁽¹⁶⁾. فالاتحاد الأوروبي يتفوق على الولايات المتحدة في مقدار ما يتبرع به كمساعدات إنسانية، وترغب مناطق جنوب أميركا وشرق آسيا وغيرها من المناطق بمحاكاة الحلم الأوروبي بدلا من النسخة الأميركية الشاحبة. كما أن صحيفة الفايننشال تايمز اللندنية تعتبر أكثر الصحف انتشارا في العالم وليس نيويورك تايمز.

يتزايد الاختلاف كذلك بين الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي في ما يتعلق بوسائل وغايات القوة، فالكثير من الأوروبيين يعتقدون أن الحرب التي تقودها أميركا في العراق قد أثبتت رؤيتهم بأن الحرب ليست وسيلة للسياسة، بل مؤشر على فشلها، وقد زادت هجمات تنظيم القاعدة ضد المصالح الأميركية في أوروبا من بغض الأوروبيين لمنهج أميركا في مواجهة الدول المضطربة. وفي الوقت نفسه، أوحى ذلك إليهم بتطوير استراتيجيتهم الخاصة بالتحول الثابت. وغالبا ما يُقال إن أميركا وأوروبا تمثلان فريقا قويا لأن "أميركا تفسد والاتحاد الأوروبي يُصلح" أي أن أميركا تقيم

القانون في حين أن أوروبا تقيم قاعدة القانون، غير أن هذا التعبير النمطي طالما أغضب الأوروبيين الذين يحاولون نشر نسختهم من الاستقرار قبل أن تقوم أميركا بنشر عدم الاستقرار في الدول التي تدور في فلكها، خاصة في العالم العربي.

على أقل تقدير، يعتقد الأوروبيون الآن أن على الاتحاد الأوروبي أن يكون مستقلا عن الولايات المتحدة الأميركية، مع الاستمرار في العمل معها من خلال حلف الناتو في ما يتعلق بالعمليات الإنسانية. لكن مع خفض الولايات المتحدة الأميركية لحجم قواتها المسلحة في أوروبا، يقوم الاتحاد الأوروبي بتجميع جيوشه على شكل قوات تدخل سريع وقوات حفظ سلام قد يبلغ عددها مئتي ألف، ويستثمر في طائرة الهجوم الأوروبية النقائة يوروفايتر تايفون والطائرات بعيدة المدى. كما تزداد مساهمة أعضاء الاتحاد الأوروبي في ميزانياتهم الدفاعية المدفوعة لوكالة الدفاع الأوروبية، وليس لشركة لوكهيد مارتن⁽¹⁷⁾. وقد تكون العلاقات عبر الأطلسي زواج صالونات، لكن الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي سيواصلان العمل كما لو كان الطلاق قد تم بينهما.

الفصل الثاني

تدهور الدور الروسي

تظل روسيا، بوصفها الشهير الذي أطلقه عليها تشرشل بأنها لغز مغلف بالغموض داخل أحجية أكبر ألغاز العالم المحيرة. ولعل من المفيد - مع استمرار عدم التكافؤ بين عدد سكان روسيا المتناقص وحجمها القاري الهائل - أن نفكر في المساحة الهائلة التي تشغلها روسيا، لا كوحدة واحدة بل كأربع وحدات: السلافيك، وهي روسيا الأوروبية التي تقع في حوض الفولغا، وروسيا القوقازية بين البحر الأسود وبحر قزوين، وروسيا الآرال وروسيا السيبيرية اللتان تمثلان البوابة إلى آسيا الوسطى، وروسيا الباسفيك التي تطل على منغوليا والصين^(*). وعلى روسيا أن تعمل على دمج هذه الكيانات معا إذا أرادت أن تظل روسيا كما كانت دائما؛ ومن شأن فشلها في تحقيق ذلك أن يؤثر بشكل جذري في خريطة الجزيرة العالمية الأوروآسيوية بأكملها.

منذ نقل بطرس الأكبر عاصمة روسيا إلى سانت بطرسبرغ في أوائل القرن الثامن عشر، كان كل اتصال روسي بالغرب يكشف عن أن روسيا - كدولة - تعتبر أقل من الغرب من الناحية المادية، مما كان له الأثر الكبير في إيقاظ وعيها الوطني وحسها السيادي⁽¹⁾. ولقد خدّرت دبلوماسية عقد الحماّم الساخن والنفودكا، بعد تفكك الاتحاد السوفييتي، قادة روسيا وأهتهم عن المأزق الاستراتيجي الذي وقعوا فيه: فلأن روسيا لا تزال تمثل هذا الحجم الكبير، فلا الولايات المتحدة ولا أوروبا ولا الصين ترغب بأن تكون روسيا

(*) سيتم تناول هاتين المنطقتين في القسم الثاني.

دولة قوية. ولكن، داخل غرفها المذهبة اليوم، فإن آخر الزمر الحاكمة في الكرملين تعاني من الآثار السيئة الناتجة عن تلاشي الإمبريالية، حيث تشعر بغضب عميق من تلاشي المكانة التي كانت تحتلها كإمبراطورية عظمى سابقة⁽²⁾. إن موقف روسيا الدبلوماسي لم يعد له فائدة، بل إنه أصبح مجرد أثر بعد عين: فلو تهاونت روسيا في الحضور (أو تنازلت عن مكانتها) في المفاوضات الرئيسية حول النزاع العربي الإسرائيلي أو برامج كوريا الشمالية وإيران النووية، لما اختلفت النتائج؛ حيث أصبحت أميركا وأوروبا والصين وسطاء أكبر تأثيراً منها.

قد أفاد أحد المراقبين الروس والذي يقيم في برلين بقوله: "تشهد روسيا نسخة القرن الحادي والعشرين من نقاش القرن التاسع عشر الذي كان بين السلافيين والمستغربين (الميلين إلى الغرب)؛ ولكن النقاش هذه المرة بين الأوروبيين والأطلسيين، وبنفس عدم الوضوح بشأن ما إذا كانت روسيا جزءاً من الغرب أو بعيدة عنه".

تحت القبضة الحديدية لمسؤول المخابرات الروسية السابق فلاديمير بوتين، بدأ أن الأوروبيين - الذين يسعون لاستعادة الأجداد الروسية - استطاعوا أن ينقذوا البلاد من حالة الفتور والركود اللذين عانت منهما في التسعينيات. فالكرملين، مع إحكام سيطرته على موارد طبيعية - نفط، وغاز، وفحم، وأخشاب - أكثر مما تمتلكه الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والصين مجتمعاً، يمكنه أن يفكر ويتصرف بإمبريالية حتى في القطب الشمالي^(*). وكما كان الأرخبيل النووي مترامي الأطراف مصدر القوة السوفيتية، فإن شرايين خطوط الأنابيب تضخ دم الحياة في أوصال روسيا اليوم. وفيما ارتفعت قيمة الطاقة الهائلة لشركة غازبروم الروسية من 10 مليارات دولار في العام 2000

(*) روسيا هي أكبر منتجي الغاز الطبيعي وثاني أكبر منتجي النفط.

إلى ما يقارب 300 مليار دولار في العام 2006 (حيث شكلت ثلث إجمالي اقتصاد روسيا)، سرعان ما أصبحت الدبلوماسية الروسية تعرف بدبلوماسية غازبروم. وحيث إن شركة غازبروم تتحكم بشبكة توزيع الغاز الطبيعي في أوروبا الشرقية بأكملها، فإن دول المنطقة تقع ضمن فئتين: دول غنية بما يكفي لتجنب ابتزاز الطاقة من قبل موسكو، وتلك المعرضة لضغط الجمعيات السرية المؤلفة من رجال الأعمال الروس العاملين في الظل (بمشاركة من عملاء مخبرات يعملون في السفارات) والذين يطالبون بشراء المزيد من الأصول الرئيسية في المناطق الممتدة من رومانيا إلى جورجيا، ويعملون على التهديد بتكرار رفع الأسعار بشكل حاد ومفاجئ. كان بوتين يحرص بشكل خاص على إضعاف توثب جمهوريات البلطيق السوفيتية السابقة، حيث عرض تمديد خط أنابيب جديد تحت بحر البلطيق إلى ألمانيا. وقد قال أحد المفكرين في موسكو شارحا الوضع وهو يحتسي كأسا من الشراب المثلج: "لقد جرحنا كرامتنا ولكن ذلك عزز وطنيتنا أكثر". ومع ذلك، فإن منطق مؤسسة غازبروم قد أضعف من شأن مصالح روسيا الدبلوماسية عن طريق معاداة أهم حليف لها في الاتحاد السوفيتي السابق، ألا وهو بيلاروسيا، التي لجأت إلى الحصول على النفط من أحد خطوط الأنابيب الموصلة إلى أوروبا لتتجنب مضاعفة رسوم شركة غازبروم. وبإظهار عدائها نحو جارها الأصغر منها، أصبحت روسيا أكثر انعزالا؛ ولكن بزيادة عامل الخوف من ترسانة نووية غير مأمونة.

ولا تشكل شركة غازبروم سياسة روسيا الخارجية فحسب، بل أصبحت هي الدولة بحد ذاتها. وفي اقتصاد الاختلاس الذي تكون فيه الملكية العامة والخاصة ضبابية تماما وغير واضحة، أصبحت غازبروم أكبر شركة تمتلك الأراضي الريفية والحضرية في روسيا، حيث تشق الطرقات وتبني المستشفيات، وترعى المراكز الرياضية؛ وهي أمور لم يقوم بها الكرملين قط⁽³⁾. بل إن الرئيس

الأخير للشركة، ديمتري ميدفيديف هو رئيس البلاد الحالي. وقد اتخذت رابطة غازبروم- الكرملين إجراءات شعبية ضد ما يسمى حكومة القلة (القطب الآخر الوحيد للقوة السياسية في روسيا)، بتجميع أصول أعيد تأميمها بدعوى استعادة القوة المركزية⁽⁴⁾. وقامت الحكومة بإغلاق الكازينوهات الخاصة كافة في البلاد؛ ثم افتتحت كازينوهاها الخاصة بها خارج المدن الرئيسية. ولذلك، فليس من المستغرب أن يوافق بوتين على أن من ينجح في تسجيل عمل خاص يستحق ميدالية. في كل شتاء تغلق الحكومة أبوابها لأسابيع من المرح الصاخب والعريضة، مما حدا بأحد كبار البرلمانين، وهو إيفان غراجيف إلى أن يعلق ساخرا: "كلما قل عملهم، كلما كان ذلك أفضل للبلاد"⁽⁵⁾.

إن مقر المخابرات السوفيتية السابق في موسكو، أصبح الآن مقرا لديسكو فخم: والروس اليوم مستهلكون وليسوا مواطنين. وفي الانقلاب شديد الرأسمالية الذي أخذ يتبدى، أصبحت السيارات الرياضية بنوافذها المظلمة هي اختيار مجموعة رجال الأعمال الذين يشعرون بعدم الأمان والذين يعيشون كل يوم من حياتهم كأنه آخر يوم لهم، حيث يحتفلون مع الأسود الغريبة والراقصات، إضافة إلى الكثير من الكافيار. ولا يشعر أحد هؤلاء بالأمان إلا في الساونا، حيث يكون الجميع عراة ولا يسمح بحمل الأسلحة. ويتركز ثلاثة أرباع اقتصاد روسيا في موسكو، وهي إحدى أعلى المدن في العالم، حيث يوجد عدد من البليونيرات يفوق من في نيويورك. ولقد أعاد رئيس بلديتها، الذي عينه بوتين، تركيبة المدينة عن طريق وضع الهياكل الضخمة والمنحوتات البلهاء وهو تراجع بشع عن قصور سانت بطرسبرغ شديدة الزخرفة. وقد يتأمل السائقون العالقون في زحمة المرور هذه التماثيل المؤذية للعيون، إلا أن الأغنياء يتناغون السيارات المزودة بصافرات التحذير والتي تنطلق بسرعة كبيرة في مناطق مقصورة عليهم. وتتقاضى مجمعات الأسواق التجارية الفاخرة رسوما للدخول، ولكن لن يحتاج الأشخاص العاديون إلى طلب دخولها على

أي حال. وفي الرأسمالية الروسية، فإن العقيدة القائلة: "روسيا دولة حرة"، تكون لها نتيجتها الطبيعية، وهي: "لأنك تدفع أكثر، فإنك تستحق".

وينتصب أكبر تمثال باق للنين أمام محطة فنلندا في سانت بطرسبرغ، تخليداً لذكرى وصوله إلى هناك عام 1917 لإطلاق ثورة أكتوبر. وبذراع الممتدة بثقة، يبدو لينين ثابتاً غير مهتز، ولكن في شجاعة تراجيدية. وبعد قرن من الزمان، يواصل بوتين تقاليد الحكم في دولة روسيا، التي تضاعلت كثيراً (*). ولقد كان أندريه إيلاريونوف مستشاراً موثقاً به ومقرباً إلى بوتين، إلى أن أطلق تحذيره في عام 2005، وصرح - مخاطراً - بأن روسيا توقفت عن كونها دولة حرة سياسياً. أما مؤسسات الإعلام المستقل، والمجموعات المعارضة والقضاء، فقد تم تقييدها. وكانت العقول المفكرة، في الماضي، تقدم أبحاث السياسة إلى جهاز الكرملين الحاكم، إلا أنه وكما علق أحد المحللين السياسيين في موسكو بأسف في مكتبه المتواضع: "لم يعد يحظى عملنا بأي اهتمام".

لقد أصبحت روسيا نموذجاً أصلياً للبيروقراطية بالإنفاق المسرف، والتنمية المشوهة، وصراع النخبة للسيطرة على الموارد الطبيعية الهائلة، بينما تذهب مطالبات الشعب الذي لا يدفع الضرائب أدراج الرياح⁽⁶⁾. ولكن إيرادات النفط لم تدفع روسيا إلى الإنفاق المفرط، سواء على البنادق أو الزبد، حيث لا تزال معادتها العسكرية قديمة العهد ولا تخضع لإدارة محكمة، بينما

(*) يعتقد الكثيرون من الروس بأن بوتين لم يكن يرغب بالإفراط في مركزية سيطرة الكرملين، ولكنه اضطر إلى ذلك بسبب ضعف دبلوماسية عهد يلتسين، التي فشلت في درء الأزمة المالية عام 1998 وقصف حلف الناتو لحليفها صربيا، مما أدى إلى المطالبة بقيادة أقوى وبالأستقرار. وعلى الرغم من ذلك، فإن ملاحظة جورج كينان عام 1947 تظل سارية المفعول بنفس القوة اليوم، حيث قال: "لم تكتمل عملية الوحدة السياسية قط، فرجال الكرملين استمروا في كونهم مستغرقين في الكفاح من أجل تأمين السلطة التي استولوا عليها في نوفمبر عام 1917 وجعلها مطلقة". انظر كينان مصادر السلوك السوفييتي الشؤون الخارجية، يوليو 1947.

تكافح مع القوى العاملة إذ ينهار عدد المواطنين بمعدلات مذهلة تصل إلى نصف مليون شخص سنويا. ولا يزال يعيش ثلثا الروس عبر تلك الدولة مترامية الأطراف على مشارف خط الفقر، حيث تموت أفواج منهم خلال كل شتاء قارس غير محتمل البرودة. وفي شققهم المتهالكة غير الدافئة يتساءلون إلى أين ذهب كل الغاز. فإذا لم تستخدم طاقة روسيا للإبقاء على حياة الروس، فلن تكون هناك روسيا.

كما هي الحال منذ الحرب الباردة، لا تزال لدى كل من الولايات المتحدة وروسيا أسلحة نووية توجهها الواحدة إلى الأخرى في انتظار إنذار رفيع كالشعرة. وعلى الرغم من نجاح روسيا في منع حلف النيتو من التوسع وفي تأخير دروع الصواريخ الأميركية، إلا أنها لا تستطيع إيقاف الاتحاد الأوروبي. فمنذ ما يزيد عن عقد من الزمان، يرى الأوروبيون روسيا بأنها أقرب وأكبر من أن يثار غضبها، كما أنهم يحتاجون إلى تعاونها لإنهاء حروب البلقان. ولكن من أوكرانيا إلى كوسوفو إلى الشيشان، أثبتت روسيا أنها الأفضل في تحجيم الأهداف الأوروبية بدلا من مساندتها، وذلك في مثل قضايا أمن الطاقة، ومكافحة الإرهاب، وحقوق الإنسان. ثم استطاعت دول البلطيق الصغرى مراوغة روسيا باستخدام لوبي يهود الشتات، والقيام بحملات دعائية بارعة (فكر في إستونيا الإلكترونية E-STONIA)، وتبني سياسات اقتصادية تجتذب الاستثمار، مما عمل على جذب الاتحاد الأوروبي بهذا التذاكي اللماح غير المعتاد. فعندما ماطلت روسيا في تثبيت حدودها مع دول البلطيق (وهو ما كان سيؤخر محادثات عضويتها، حسب قانون الاتحاد الأوروبي)، سمحت أوروبا بانضمام تلك الدول إليها على الرغم من ذلك. ومن خلال روابطها التاريخية العميقة بالحضارة الأوروبية الغربية المتحررة، نجحت كل من تالين وريغا في استبدال الهندسة المعمارية السوفيتية المتداعية بالكامل، وأحييت الروابط الاقتصادية الأوروبية لإرثها من المجموعة الهانسياتيكية.

لقد أصبحت الدول التي يزيد عددها عن ثلاثين دولة تسيطر على السياسة والأعمال، حيث يهرول التقنيون الأوروبيون للعمل في شركات إستونية مثل سكايب.

يوجد في الاتحاد الأوروبي أوروآسيويون أيضا، وهؤلاء يريدون استيعاب روسيا وجعلها أوروبية. وكثيرا ما يتم تصوير روسيا على أنها تهدد أوروبا بريميل النفط، بسبب احتياطها من النفط والغاز، بل هناك حدود لقدرة روسيا على عض اليد التي أطعمتها⁽⁷⁾. فمعظم صادرات روسيا من الطاقة والتجارة تذهب إلى أوروبا، ولكن عندما تنوّع أوروبا مصادرها (بما في ذلك زيادة الطاقة المتجددة والغاز الطبيعي من شمال إفريقيا)، فإنها بذلك تزيد من سيطرتها على روسيا. فبالرغم من ثروتها الهائلة من الطاقة، تظل روسيا في حاجة إلى الاستثمار الأوروبي لكي تستمر في النمو. وسواء أكانت المنتجات سيارات أم مبان، فإنه إذا نجح شيء منها في روسيا، يكون من المتوقع أنه منتج أوروبي. ولكن بدلا من تأجيج نزعة روسية إلى الفاشستية الجديدة، يقوم البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية بالاستثمار في رفع مستوى التجهيزات المتهدمة وإنشاء قطاع خاص خال من الفساد، وهي تحركات من شأنها أن تلهم بإنشاء روسيا ديمقراطية من البداية في المستقبل. إن ثوران بوتين المتكرر المفاجئ للمطالبة باحترام الطريقة الروسية ورعايته لمجموعات شبابية وطنية، قد فشل في إسكات الكثير من الروس ممن يريدون المزيد من مثل هذه التدخلات الأوروبية. ويفضل الأثرياء الروس تعزيز اقتصادات لندنغراد وبرلين - حيث دعا الثري المنفي بوريس بيرزوفسكي صراحة إلى الانقلاب للإطاحة ببوتين - وحرمان الكرملين أكثر من المواهب والموارد، وذلك فيما يجعل الاتحاد الأوروبي زيادة الحصص الروسية في صناعة الفضاء والطيران لديه مشروطة بتحسين الشفافية. وحث أحد المسؤولين في المجلس الأوروبي على ذلك قائلا: "نستطيع دفع روسيا إلى شراكة صناعية

وسياسية كما حصلت عليها فرنسا وألمانيا في الخمسينيات". ويضيف: "تتوسل روسيا باستمرار للسفر إلى أوروبا من دون تأشيرات، ولكن السماح لمجموعة مختارة من رجال الأعمال، والسياسيين والطلاب من روسيا هي ورقة دبلوماسية هامة في وسعنا استخدامها لحض الحكومة على التعامل العادل".

لقد ولت أيام روسيا كقوة عظمى. فعلى الرغم من كونها أكبر دولة بترولية في العالم إلا أن اقتصادها لا يزال أصغر من اقتصاد فرنسا. وعلى الرغم من ثرائها على الورق، إلا أن سياساتها تؤكد عدم ديمومة هذه الثروة⁽⁸⁾. فالاتحاد الأوروبي هو من يمنع روسيا اليوم من استخدام الفيتو ضد الغرب، وهو (أي الاتحاد الأوروبي) القادر على أن يجعل روسيا تنضم إلى الغرب، وبذلك يكون قد أنقذها من نفسها.

الفصل الثالث

أوكرانيا: من الحدود إلى الجسر

قال أحد المحررين الصحفيين، والذي يبلغ من العمر ثلاثين عاما ويعمل في إحدى الصحف المستقلة في أثناء وجوده في أحد المشارب الإيرلندية في كييف عاصمة أوكرانيا: "قد تكون مجرد ركن من أركان أوروبا، ولكنها مركز الصراع مع روسيا". ومع أن الاستراتيجيات الكبرى تحاك في واشنطن وبروكسل وموسكو وبكين، إلا أن الانتصارات تحرز على الأرض باستخدام أسلحة العولمة كافة: المال، وخطوط الأنابيب، ويهود الشتات، والإعلام. وأوكرانيا دولة تمارس فيها اللعبة الدبلوماسية على مدار الساعة من قبل السياسيين، والجنرالات، والناشطين، ورجال الأعمال. والجوائز ثينة: إخضاع روسيا، وتوسعة الإمبراطورية الأوروبية باتجاه الشرق. أما الفلاحون الأوكران، المنقسمون منذ قرون بين السידين الروسي والألماني، فقد منحوا (بما يثير السخرية) هوية وطنية حسب الاتفاق النازي السوفييتي عام 1939، وإن كانت تحت نير السوفييت(*) . وبالنسبة إلى الأوكران، فإن اسم بلادهم يعني أرض الوطن ولكنه بالروسية يعني أرض الحدود⁽¹⁾. ويبدو أن ذلك الاسم قد بقي يحمل هاتين الدالتين حتى يومنا هذا.

"لم نعد جمهورية سوفيتية، ولكننا لا نثق بالجانب الآخر أيضا. فاستبدال شكل من أشكال الهيمنة بآخر، ليس فكرتنا عن التقدم". لقد كان صاحب هذه العبارة هو أحد أباطرة الإعلام الموالين لروسيا والذي يقيم في أملاكه

(*) تنازل كل من روزفلت وتشرشل عن مناطق كانت خاضعة فعليا للسوفييت، لصالح ستالين في منتجع الكرمان القيصري في يالطا عام 1945.

الشاسعة خارج كييف. وقد تسببت سياسة الغرب في تسعينيات القرن الماضي والمتلخصة في عبارة: "روسيا أولا"، بأن تقبع أوكرانيا حيث كانت منذ قرون: منقسمة على نفسها (كأها مصابة بانفصام في الشخصية) على طول نهر دنيبر (وفي أوكرانيا يسمونه دنيبرو)، حيث يتجه نصفها إلى أوروبا، والنصف الآخر إلى روسيا، وغدت غير قادرة على أن تحقق إمكاناتها كدولة ذات موقع استراتيجي وسكان يبلغ عددهم خمسين مليوناً. ولا تزال أوكرانيا تشعر بأنها مكونة من دولتين مختلفتين، حيث يندر عبور السكان من غربها الكاثوليكي الزراعي إلى شرقها الأرثوذكسي الصناعي. فمدينة لفييف في الغرب، تشبه كراكاو في بولندا، حيث يغني السكان ويلعبون الشطرنج في الميادين العامة، فيما ينتشر التحدث باللغة الروسية أكثر من اللغة الأوكرانية في دونتسك الصناعية. وفي دونتسك، لا يزال تمثال لينين منتصباً بكل فخر، فيما حلت آنية زهور ضخمة محل تمثاله في لفييف.

ولكن شطري أوكرانيا عالقان بين الماضي والمستقبل. ولا يزال المرء يشعر - عبر البلاد بأكملها - بمدى الاضطراب والأضرار غير المباشرة التي خلفتها عقود الإمبريالية الفاسدة. وقد افترضت مرحلة ما بعد السوفييت **العلاج بالصدمة**، أن انتزاع التحكم في الأسعار واستبداله بالخصخصة السريعة من شأنه أن يؤدي إلى كفاءة ورفاهية أكبر، على الرغم من عدم وجود آلية للتوزيع الاجتماعي خارج نطاق الحكومة التي تسيطر على الخدمات، والأجور، بل وحتى العقول. وفي أوكرانيا، بل وفي الاتحاد السوفييتي سابقاً بأكمله، فقدت أجيال بأكملها ضماها الاجتماعي عندما ارتفعت الأسعار بشكل حاد، وانخفض الدخل كذلك، وأصبحت تكلفة الغذاء بعيدة عن متناول الأيدي. لقد لقي آلاف المسنين حتفهم إما متجمدين من عواصف الشتاء الجليدية أو اختناقاً من موجات الصيف الحارة مع عدم وجود أجهزة التكييف. وقد بدأت مباني العهد السوفييتي تنهار اليوم، ولا زالت نوبات من

التضخم الشديد تهدد حياة الأوكران البسطاء. فكل سائق سيارة أجرة في كييف يخشى اليوم الذي تتوقف فيه سيارته اللادا أو الفولغا في وسط المدينة، لأنه يعلم أنه لن يكون قادرا على إعادة الحياة إليها كما أنه لم يدخر ما يكفي لشراء سيارة جديدة. ومن حسن الحظ إذا، أن يقوم الأوكران بنقل الغرباء مقابل رسوم رمزية. وقد قال أحد هؤلاء السائقين وهو يقود سيارته مبتعدا عن وسط مدينة كييف في وقت متأخر من الليل: "لقد عانينا ما يكفي معا. ولذلك، فإننا ما زلنا نثق بعضنا ببعض".

كما في روسيا، فقد أضاعت الرأسمالية فرصتها الأولى لترك انطباع جيد. وكييف، مثل موسكو، تغطي ببهرجتها الحضرية الفقر الذي يزداد كلما ابتعد المرء عن وسط المدينة. إن تحويل أوكرانيا إلى بولندا جديدة يعني تخليصها من صفاتها التي تشبه إلى حد كبير تلك التي يتصف بها العالم الثالث، مثل توجيه حصة كبيرة من الاستثمار الأجنبي إلى العاصمة فقط ووجود بازارات (أسواق) مقايضة من دون ضرائب في مختلف أنحاء البلاد. كما أن السوق غير الشرعية في كييف، توفر المأوى من أمطار الصيف الغزيرة، وهي روضة لقرصنة أشرطة الدي في دي. ولا تستطيع وكالات السفر أن تحترق احتكار السكك الحديدية. وقد قال أحد الأوكران معذرا: "هذا هو العصر الحجري". ولا تزال أوكرانيا تعتمد إلى حد كبير على تحويلات ما يقارب 3 ملايين شخص من مواطنيها من يهود الشتات المقيمين في أوروبا الغربية. ومثلها مثل موسكو، تفتخر كييف بوجود النوادي الليلية الفاخرة مثل ديكادانس، حيث يمرح أبناء السلاطات العريقة ويسرفون في الشرب ويقودون سيارات الهمر، قائلين: "ماذا حدث لكييف؟ إنها محاطة بأوكرانيا".

توقع المراقبون حتى العام 2003، أن تظل أوكرانيا "دولة تعيسة تحيط بها المزيد من الدول التعيسة"⁽²⁾. وتشبه حكومة الرئيس ليونيد كوشما الحكومات الاستبدادية في آسيا الوسطى أكثر من تشابهها مع الديمقراطية الغربية المتحررة،

حيث تجري في هذا البلد انتخابات شفافة في احتياها فقط⁽³⁾. ولكن بشيء من الصبر والغموض، تمكنت خدمة الاستخبارات الأوروبية والأميركية من إدخال أصابعها في فتحة التنفس الضيقة التي أتاحها كوشما للمعارضة البرلمانية والمدنية، حيث قامت بتوحيد جهود الشتات ومجموعات الطلبة الذين كان التنسيق بينهم ضعيفا مع الإعلام الحر الوليد لفتح النافذة أمام عدم الرضا الشعبي العام. وكان خليفة كوشما المفضل، المدعوم من قبل روسيا فيكتور يانوكوفيتش مستعدا للفوز في انتخابات البلاد عام 2004 إلى أن نجح قائد المعارضة فيكتور يوشنكو من جرعة عالية من الدايوكسين السام (ربما على يد حلفاء كوشما الروس) واستخدم وضعه الجديد كشهد حي لفرض جولة انتخابات ثالثة والفوز بها. كان منع حدوث حمام دم كافيا للإطاحة بديكتاتور. ففي أشد لحظات الحسم العصبية، رفض حراس أمن كوشما، الذين كان عملاء غربيون قد هذبوهم بانتظام، أن يفتحوا النار على جماعات المتظاهرين الملوحين بأعلام برتقالية.

لم تكن هناك صلة بين أوكرانيا واللون البرتقالي البتة، بل كان ذلك وليد أفكار المستشارين الغربيين الذين بحثوا عن رمز يغري الناس للخروج في الشتاء الأوكراني القارس. ولكن ما حدث هو أن تحولت الثورة البرتقالية إلى اللونين الأسود والأزرق. وقد تميزت كل فترة تعقب مثل هذا التحول الراديكالي في العقد الماضي (وذلك يشمل صربيا وجورجيا) بظهور الممارسات السياسية الفاضحة من دون حياء. فلم تمض لحظات بعد أن حل يوشنكو محل رئيسه السابق كوشما، حتى غير السياسيون الذين ينتهزون الفرص مواقفهم التي كانوا عليها، وكوفئ المخلصون غير المؤهلين بمناصب عليا، وتوقفت الإصلاحات الدستورية، وبدأت الثورة بأكملها كإنقلاب مدني استبدلت فيه عصبة من طبقة النومنكلاتورا بأخرى. وانتشرت في أرجاء كييف النكتة التي تفيد بأنه حتى دكتور الفلسفة سيحظى بالثقة لإجراء عملية للقلب إذا كان واقفا إلى

جانب يوشنكو في ميدان الاستقلال في كييف.

إن النظر إلى الخريطة لن يكشف أبدا ما إذا كانت أوكرانيا أوروبية أم لا؛ بل سياستها وحدها هي التي تستطيع تأكيد ذلك. وبعد الثورة البرتقالية، أعلن يوشنكو على الفور أن الأوكران - كأمة واحدة - "قد اختاروا أوروبا ليس من الناحية الجغرافية فحسب، بل وقيمها الروحية والأخلاقية كذلك". ولكن بالمقاييس الأوروبية للحكم، كانت أوكرانيا أقرب إلى باكستان منها إلى بولندا. فحكم القلة والبرلمان كانا متداخلين تقريبا في أوكرانيا حيث كانت المقاعد تباع لمن يدفع أعلى سعر. ولم يشغل الكثير من أعضاء البرلمان مقاعدهم فعليا قط، مفضلين مقاعد شركاتهم ذات الأثاث الأوروبي الفاخر على المباني الحكومية الكئيبة. وكان لدى صاحبة المنصب الأول في أوكرانيا - رئيسة وزراء الثورة البرتقالية؛ يوليا تيموشينكو؛ الإلهة البرتقالية التي تصنف شعرها بطريقة الأميرة ليا - الجاذبية الشعبية التي كانت لدى بناتير بوتو في باكستان، واستطاعت بمفردها أن تهيمن على كتلتها البرلمانية. ومثل الكثير من القادة الثنائيين في العالم الثاني، اختلفت تيموشينكو مع يوشنكو في العام 2005، ولم يستطيعا الاتفاق على الشكل الذي يجب أن تتخذه أوكرانيا: هل تكون رئاسية أم برلمانية. لقد وعد يوشنكو بالتحول إلى النظام البرلماني إلا أنه أظهر تفضيله الشخصي لنفوذه الرئاسي، حيث أقال رئيسة الوزراء ومجلسها قبل انتهاء العام. وانطوى جنون العظمة الذي اعتراه على تحذيره المتكرر بوصيته الحادية عشرة: "لا تخف".

"لقد كانت الثقة بالحكومة الجديدة عالمية تقريبا بعد الثورة" كما علل أحد مستطليعي الرأي المتعاطفين مع روسيا في كييف وهو يتناول الشاي، "إلا أن النخبة لم تكترث أبدا باحتياجاتنا". وأدى تفاقم التضخم إلى جعل أسعار اللحوم والحليب بعيدة عن متناول الكثير من المواطنين. وكما كانت الحال في روسيا، فقد كانت مكاسب الخصخصة من التشوه بحيث جعلت كلا من

يوشينكو وتيموشينكو يُخصّصان القدر نفسه من الوقت لمتابعة سياسات إعادة التأميم (أو كما سميت من باب التلطيف: إلغاء الخصخصة) و لمتابعة عقد الصفقات مع يانوكوفيش المستقر في شرق أوكرانيا، على أمل إبقاء شطري البلاد معا. وبعد عامين من التعثر في طريق مسدود، ولعبة الكراسي الموسيقية لحارس الثورة البرتقالية، فاز حزب يانوكوفيش في انتخابات عام 2006 بنزاهة. ومن السخرية أن يصبح برلمان يانوكوفيش الموالي لروسيا هو القادر على فرض قوانين تعلق على نفوذ يوشينكو. ولأن الحكومة الفاسدة الموالية للغرب تضعف مكانتها ومكانة الغرب، فقد خسر الغرب الجولة الثانية في النزاع الذي أثاره مع روسيا، فيما استمرت قوات الأمن الداخلي والشرطة الموالية للزمر المتنافسة في المناوشات في أثناء لحظات الحسم السياسية. فعلى الدول لكي تكون أوروبية أن تفعل أكثر من مجرد الظهور بمظهر أوروبي.

منذ قرن مضى، رأى الاستراتيجي السويدي رودولف كيجيلين أوكرانيا والبلطيق كمدافعين محورين عن الثقافة الأوروبية ضد القيصرية الموسكوفيتية المصبوغة بالصبغة المنغولية لإرادة روسيا "الآسيوية غير المحدودة للسلطة والنفوذ"⁽⁴⁾. ومن دون أوكرانيا، لا تعود روسيا إمبراطورية أوروبية، وهو ما يجعل أوكرانيا جزءا لا يتجزأ من مفهوم روسيا عن الخارج القريب حيث إن روسيا لم تعتبر أوكرانيا دولة أجنبية قط⁽⁵⁾. لقد ألقت خسارة روسيا في الثورة البرتقالية بها إلى نوبة من الدبلوماسية الغاضبة المزخرفة بنقد لاذع ضد التدخل الغربي في فضاء ما بعد السوفييت. ولقد قيل بأن التحرر الروسي ينتهي حيث يبدأ الاستقلال الأوكراني. ومن المؤكد، كما ستعلم أوكرانيا، أن عصر النفط والغاز الرخيص قد انتهى. فقد كان رد فعل روسيا الفوري على فوز يوشينكو أن رفعت أسعار الغاز ثلاثة أضعاف، كما اعترضت سبيل شحن نفط كازاخستان إلى أوكرانيا. ولكن هذه التكتيكات نفّرت حتى ملايين الأوكران الروس الذين كانوا يتوقعون لأنفسهم مستقبلا أفضل كجزء من

الغرب. وكما أفصح أحد مسؤولي وزارة الخارجية الأوكرانية في مكتبه جيد التهوئة بقوله: "الروس في حالة من الوهم تجعلهم غير قادرين حتى أن يتعلموا من أخطائهم".

قد يضع التحول الجيلي في أوكرانيا النهاية الطبيعية لأوهام روسيا بالعظيمة. ويظل تمثال الدفاع عن الوطن الأم البالغ ارتفاعه مئتي قدم والذي يمكن رؤيته من أي نقطة في كييف، القطعة المركزية في متحف حرب الوطني العظيم. وتأخذ الأمهات أولادهن الصغار إلى هناك لتسلق مدافع الدبابات السوفيتية، إلا أن هؤلاء الأطفال يتعلمون في مدارسهم أن هذه الدبابات ليست رمزا للبطولة السوفيتية بل للاحتلال الأجنبي. وبالنسبة إلى معظم سكان أوكرانيا الذين ولدوا إبان أو بعد عصر البيريسترويكا في الثمانينيات، لم يعد هناك أثر للسوفيتية فيهم، فهم يعرفون جيدا المجاعات والمآسي السياسية التي أصابت أوكرانيا على يد الثورة الأجنبية في روسيا واثنين من أسوأ الديكتاتوريين في القرن العشرين، ألا وهما لينين وستالين. ولأن وجود الجيل الحالي من الموالين للسوفييت هو فقط من يفصلهم عن القيادة، فهم متفائلون بشأن مستقبل بلادهم الأوروبي. وكما قالت إحدى طالبات الجامعة الدارسات للحضارة الأوروبية الغربية: "ما نريده هو ثورة حقيقية، وليس مجرد انتخابات، وأن يحل الوعي السياسي محل اللامبالاة والخوف. وذلك غير موجود في تاريخنا، ونحن نحتاج إليه من أوروبا".

داخل أروقة المبنى الضخم لوزارة الخارجية في العهد السوفيتي، كان الأوكران مشغولين بإعادة تصنيف بلادهم كدولة أوروبية؛ قائلين إن سفيرة جيناكهم نفسها غربية. ويثني المسؤولون على سكان البلاد المثقفين وأشهر أدبائها غوغل وبولغاكوف، بل إنهم يرسلون الخرائط إلى بروكسل التي تظهر أوكرانيا ملونة باللون الأزرق الأوروبي؛ أوروبا الوسطى لا أوروبا الشرقية. و"يبدو الأمر كمن له أخ أكبر يلوح مهددا إياه من جهة، فيما يحاول هو

الهرب إلى عائلة أخرى" كما بين أحد كبار الدبلوماسيين، حيث "لم تكن جغرافية أوكرانيا منذ ألف عام إلا تعيسة!".

لعل نهج الاتحاد الأوروبي القاضي بأن التأخير أفضل من العدم يغير ذلك في نهاية المطاف. فقد تحدث كوشما نفسه عن أمله بأن تنضم أوكرانيا إلى الاتحاد الأوروبي في النهاية، إلا أن الاتحاد الأوروبي توقف فجأة، لأنه خشي من اعتماد أوكرانيا الهائل على الزراعة مما سيؤدي إلى تنافسها على الإعانات مع المزارعين الفرنسيين والإسبان، وكذلك من سكانها الذين يعيش معظمهم في مرحلة الشباب، لأنهم سيهددون الاستقرار الوظيفي في الغرب⁽⁶⁾. ولكن على الرغم من كل صعوباتها، إلا أن الثورة البرتقالية سجلت نهاية أعذار أوروبا. وعلى الرغم من أن أوكرانيا لا تزال أكبر في مساحتها وأفقر في مواردها من أن تنضم إلى عضوية الاتحاد الأوروبي، إلا أنها لم تعد أكثر انتماء للسوفييتية.

وتزور وفود سياحية كبيرة، في غابات كريميا الغناء، الكنائس ذات التعاليم المعقدة والجماعة على غير أساس وطيد فوق السفوح الصخرية، مما يشير إلى استعادة أوكرانيا لإرثها الكاثوليكي الباعث على الفخر. لقد ادعت روسيا دائما بتبعية كريميا لها، ولكنها في عام 2015 ستفقد إيجارها للمرافق البحرية في ميناء سيياستوبول على البحر الأسود إلى الأبد. لقد أصبح قصر رومانوف ليفاديا الآن في يالطا، حيث أعاد ستالين رسم خريطة أوروبا بالطريقة السوفييتية، مقرا لمؤتمرات براقه تحمل سمة الاتحاد الأوروبي. لقد فخر أحد أصحاب المشاريع الشباب في العاصمة الكريمية القوية سمفروبول بقوله: "نحن الآن بوابة لشركات تقنية المعلومات لصناعة الرقاقات الإلكترونية والتصدير إلى تركيا والقوقاز عبر البحر الأسود". ويحيط الأوروبيون من كل الأرجاء على شواطئ كريميا من أجل هذيان غير مشروع يمتد طوال الليل. وأصبح الخطاب الروسي عبارة عن تذكرة بمحادثة وردت في رواية فاسيلي إكسينوف جزيرة

كريميا والتي يجب فيها بطل الرواية على إلحاح من مسؤول سوفيتي بشأن هيمنة روسيا على شبه الجزيرة بقوله بكل برود: "قد يكون الكل يعرفها، ولكن أحدا لم يلحظها"⁽⁷⁾.

لعل أحد الأسباب يعود إلى أن القلة الأوكرانية الحاكمة تظل تتمتع بالشمس في جنوب فرنسا وتحدث الآن بطلاقة عن معاهدة نيس، التي تطلق خطة الاتحاد الأوروبي للتوسع وتحويل المزيد من التمويل إلى الشرق. ولكن لعبة الاتحاد الأوروبي الحقيقية المفضلة هي اللعب بحماسة للحصول عليها. إن وهم - وليس حقيقة - الحصول على مكانة رفيعة لدى الاتحاد الأوروبي، يدفع القادة الأوكران لحل حكومات الظل الخاصة بهم، وكسر الاحتكارات، وتحرير الإعلام، وتنظيف النظام المصرفي، وإنتاج وظائف لاجتذاب يهود الشتات الموهوبين. وإلى جانب جذب استثمار الاتحاد الأوروبي الضخم، فإن هذه الإجراءات ضرورية لإبقاء التراث الروسي مجرد تراث؛ وبالتالي دفع أوكرانيا في نهاية المطاف خارج العالم الثاني نحو الهوية الأوروبية الحقة.

إن أوروبا لا تقدم أوهاما كبيرة فحسب، بل تقدم حلولاً عملية أيضاً. وفيما أدى أسلوب أميركا لتعزيز الديمقراطية في أوكرانيا - من خلال الدعم المطلق لأحد الأحزاب فقط - إلى نظام حكم محصن وراضٍ عن نفسه، فإن المجموعات البرلمانية الأوروبية والمنظمات غير الحكومية تدعم تعدد الأحزاب السياسية، وبذلك تبني أساساً ديمقراطياً مستقلاً. ولأن أنظمة الحكم الأوروبية هي نفسها برلمانية (ليست رئاسية كما في الولايات المتحدة)، فإن استراتيجيتها تخدم الأهداف الغربية بشكل أفضل. وعلاوة على ذلك، وفيما كان حلف الناتو بقيادة أميركا يشكل رأس الحربة للغرب، ممهداً الطريق لعضوية الاتحاد الأوروبي من خلال استيعاب دول ليست مؤهلة تماماً في الحلف، فإن قوة جذب الاتحاد الأوروبي أصبحت أقوى إلى حد بعيد وأقل إثارة للجدل.

وقد ذكر أحد المستشارين الرئيسيين والذي كان حريصا على تأكيد سيادة بلاده بقوله: "لم تكن روسيا وحدها هي التي أوقفت توسع حلف الناتو، ولكننا نحن الأوكران منقسمون أيضا حول الشراكة العسكرية التي تتضمن الخضوع للولايات المتحدة؛ وهو نفس ما نشعر به تجاه روسيا". ولكن حتى يانوكوفيتش - رئيس الوزراء الموالي للروس - كان حريصا على عضوية الاتحاد الأوروبي باعتبار أن الاتحاد الأوروبي - كما اعترف كبير البرلمانين الروس فلاديمير رزكوف - هو: "أنجح النماذج في التاريخ".

قد ذكر أحد مستشاري الأمن القومي الأمريكي السابقين وهو زيبغنو بريجينسكي أن "وجود أوكرانيا كدولة مستقلة يحولّ بحّد ذاته شكل روسيا". وبالتأكيد، فإن قبول روسيا الحتمي لهوية أوكرانيا الأوروبية قد يجعل من أوكرانيا نموذجا لروسيا نفسها، سواء من الناحية الجغرافية أو النفسية. فهي بوابة المرور لنفط روسيا وغازها إلى عملائها الأثري في الغرب، كما أن جهود أوروبا لتنويع الطاقة إلى جانب رغبة أوكرانيا بإحياء صناعة الطاقة النووية لديها (على الرغم من إرث تشيرنوبل)، تعزز من قدرتهما معا على الضغط على روسيا عندما تهدد برفع الأسعار بشكل حادّ أو بإيقاف الإمدادات. فقد أصبح لدى أوكرانيا الآن جواب أكثر جاذبية على التهديدات الروسية. وكما قال أحد الدبلوماسيين على استحياء: "إننا نخبر الروس أنه يسعدنا التعاون معهم بشكل أفضل؛ بشرط أن تتطابق قوانينهم مع قوانين الاتحاد الأوروبي".

حزب الكتلة الشرقية

في العام 2005، وفي الذكرى الستين لهزيمة النازيين، قال الرئيس اللاتفي فيرا فايت - فرييرغا غاضبا بأن احتلال السوفييت للبلطيق بعد الحرب العالمية الثانية "كان يعني الاستعباد، وكان يعني الاستعمار، وكان يعني الإخضاع

وكان يعني الإرهاب الستاليني". وكانت مرتكزات الاتحاد الأوروبي بالنسبة إلى أوروبا الغربية تقوم في بعض الأحيان على أن هذا الموقف المعادي ضد روسيا يحد من فرصة المحافظة على علاقات مستقرة مع موسكو. ولكن نشاط أعضاء أوروبا الجدد أصبح هو السلاح السري الجديد لاتحاد أوروبي أكثر تأكيداً، واتحاداً يقلل التنافس مع روسيا إلى المستوى التكتيكي فقط. وكان الحديث يدور كل عدة سنوات حول ستار حديدي جديد ولكن أوروبا دائماً ما كانت تسارع بالقضاء عليه بقفازها المخملي.

لعل أكثر الجوانب التي حظيت بأقل تقدير في التوسع الأوروبي هو طبيعته التي تحفظ نفسها. فخلال العقد الماضي، تراجعت الدول من بولندا إلى سلوفانيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وكلها تدعي بأنها آخر حدود الغرب وتقلل من شأن ارتباطاتها بجيرانها الذين يتصفون بصعوبة المراس في الشرق. ولكن لإدراكهم كيف أن الفوضى يمكن أن تمتد عبر الحدود، سارعوا إلى تبني حماسة تبشيرية بالمزيد من مشاركة الاتحاد الأوروبي والديمقراطية؛ خاصة لجيرانهم. وكان رئيسا بولندا ولاتفيا هما من سارعا إلى كييف للتوسط في أزمة انتخابات العام 2004، حيث قاما بسحب خافير سولانا، ممثل السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي المتردد خلفهم.

أما الدرس المتجدد فهو أن دول العالم الثاني، التي تتصرف كمجموعة رفاق، لديها ما تعلمه بعضها لبعض أكثر مما تستطيع أن تمليه عليها واشنطن أو بروكسل. وهي أكثر استعداداً لتقبل النصيحة واللوم بعضها من بعض أيضاً. وتنجح أوروبا عندما تمارس مثل هذه الإنابة، حيث تنقل المسؤولية إلى من هم أقرب للمهمة⁽⁸⁾. إن دول البلقان تعرف من التجربة أن التفكك السياسي مؤكد إذا تم تأجيل الإصلاحات التي وصفها الاتحاد الأوروبي إلى ساعة الحكم الأخيرة، كما حدث في بلغاريا ورومانيا. وباستخدام الاجتماع البرلماني للمجلس الأوروبي وبرامج التبادل البرلماني متعددة الأسابيع، لجأت

الحكومات في البلقان والقوقاز إلى الأستون والليتوان لتعليمهم الإصلاح المباشر وتدريبهم على التعامل مع شروط الاتحاد الأوروبي الصارمة. وفي العام 2004، قام جنود شباب من حركة المقاومة (ممن كانوا مؤثرين عام 2000 في إزاحة الرجل الصربي القوي سلوبودان ميلوسوفيتش) بالتردد على أوكرانيا دخولا وخروجاً للعمل مع حركة كفاية! التي أدارت الثورة البرتقالية.

برهنت بيلاروسيا أن مبدأ مجموعة الرفاق مهم أكثر من أي وقت مضى. إنها بيلاروسيا التي نجحت فيها تماماً جهود السوفييت في القضاء على الهوية الوطنية، حيث أعيد بناء تمثال مؤسس المخابرات السوفييتية فيلكس دزيرزنسكي، الرئيس البلشوفيكى المخيف لحركة شيكا التابعة للنين والمضادة للثورة، في عام 2005. وخوفاً من فيروس الثورات المدعومة من الغرب، قام رئيس بيلاروسيا ألكسندر لوكاشينكو بمنع البرلمانين الأوروبيين من دخول البلاد، مما كان يعني ضرورة أن يعتمد الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة أكثر على الأذكياء من اللتوان والبولنديين والأوكران الذين يستطيعون التسلل إلى البلاد لإيواء وتدريب المعارضة في بيلاروسيا. وكما قال أحد الناشطين اللتوانيين الشباب بحماسة، فإن "واجبنا أن نحرر البيلاروسيا من السيطرة الروسية!".

مولدوفا هي إحدى الجمهوريات السوفييتية السابقة. وتشبه في أسلوبها أسلوب الدول الإفريقية شبه الحكومية، وهي مثال آخر على كيفية دفع العالم الثاني لأوروبا نحو سياسة خارجية أكثر تصميماً. فلما أن قام الاتحاد الأوروبي بإرسال ممثل دائم إلى عاصمتها شيزناو عام 2004، كانت روسيا قد مكنت العصابة الحاكمة للإقليم المنفصل ترانسدنستر من "جمع أوصال الدولة مع بقائها ذخيرة أساسية للماضي السوفييتي"⁽⁹⁾. ولكن لكي تقدم أوكرانيا أوراق اعتمادها بقدرتها على حل الأزمات للاتحاد الأوروبي، أخذت أوكرانيا بزماد القيادة ووضعت خطة للسيطرة على الحدود لإخراج

الجمهورية من فلك روسيا، وزادت إجراءاتها ضد تهريب أي شيء: من الأسلحة إلى الدجاج المجدد. وعلى حدود مولدوفا الغربية، وفر دخول رومانيا إلى الاتحاد الأوروبي مزيداً من الفرص للعملاء في روسيا لكي ينجذبوا نحو أوروبا. فالقانون والنظام يسودان بشكل أفضل داخل الإمبراطورية الأوروبية بدلاً من خارجها.

كان تعريف أوروبا بسيطاً وواضحاً: "أوروبا هي... ليست روسيا!"⁽¹⁰⁾، ولكن وفيما كانت دول البلقان تخاف في الماضي من احترام النيتو لروسيا الحساسة، إلا أنها الآن تطبق على روسيا نفسها مبدأ عدم رغبتها بأن تصبح حدود أوروبا الشرقية، وتنظر إلى الدب الروسي سابقاً كعم مدمن على الشراب بمزيج من الشفقة والخوف. فهذه الدول تعلم أن روسيا يمكن أن تعثرها نوبات غضب طفولية وأنها تتحكم في معظم إمداداتها من الطاقة. ولأن روسيا لا تزال تتحكم بكالينغراد على ساحل بحر البلطيق، فإن هذه الدول تريد أن تستثمر في تلك المنطقة لتحويلها إلى جمهورية بلطيقية رابعة بدلاً من كونها مكاناً يبدو كأن الحرب العالمية الثانية قد انتهت فيه بالأمس. وبدأت موسكو في القبول - على مضض - بأن أعمارها السابقة - واحداً تلو الآخر - قد بدأت تدور في فلك عاصمة أخرى: بروكسل.

الفصل الرابع

دول البلقان: أسئلة شرقية

"ستظل أوروبا الحالية غير مكتملة ما لم تصبح دول البلقان جزءا منها"، هذا ما قاله اللورد بادى إشداون، الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي في البوسنة. وقال أيضا: "الأمر بسيط جدا. حسنوا الاستقرار في دول البلقان، أو اجلبوا عدم الاستقرار والجريمة إلى أوروبا"⁽¹⁾. وليس في وسع الاتحاد الأوروبي أن يدعي أنه قوة عظمى في شرق البلقان، ما لم يعمل على استقرار دول البلقان نفسها، ومعاملة المنطقة لا كركن معزول من أوروبا، بل كمنبر إلى العالم في ما وراء الغرب. ومع ذلك، ففي يوغوسلافيا السابقة - قلب البلقان - جلبت ديمقراطية ما بعد الحرب الباردة شبه ديكتاتوريات مزقت المنطقة شرمزيق، وحولتها إلى مسرح للعنف العرقي والطائفي الذي لم يكن الاتحاد الأوروبي مستعدا له⁽²⁾. ولا تزال البلاد، خارج المدن البوسنية، تبدو قائمة ومهجورة ولا يزال الدخان عالقا في أجوائها. وعلى طرقات القرى، لا يستطيع المرء أن يعرف ماهية الكارثة - نقطة تفتيش أو شاحنة دمرتها القنابل - التي تكمن في الطريق التالي. وينطبق الشيء نفسه على سياسات البلقان.

على امتداد عقد الثمانينيات، كانت كل جمهورية من الجمهوريات اليوغوسلافية أغنى من إسبانيا، ولكن في الوقت الذي تكاملت فيه أوروبا الغربية في التسعينيات، شتت يوغوسلافيا وحدتها. وبدلا من الوحدة، ألفت حروب التفكك اليوغوسلافي الوحشية البلاد في موجة من بربرية العالم الثالث، التي لقي في أثنائها نصف مليون شخص حتفهم في مجزرة تفوق الخيال. وفي

عصر العولة، يعتبر الغياب طوال عقد كامل عن عملية الاندماج (ناهيك عن خمسة عقود) أمرا كارثيا وشديد القسوة. لقد أصبحت دول البلقان صورة مصغرة لأوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية: محطمة، ويسودها انعدام الثقة، وتحتلها قوى أجنبية. وقد قال أحد الرجال المسنين في إحدى قرى غابات البوسنة قرب موستار: "لن نتحرر حتى نتخلص من بعضنا. وإذا لم نحصل على استقلالنا الكامل قريبا، فلن يكون بإمكان الأوروبيين منعنا من الاقتتال مجددا".

لم يكن فشل البلقان أكثر حتمية من الحروب الأهلية الأخيرة هناك^(*). فبالإمكان بناء مؤسسات ديمقراطية وثقافية في البلقان، وبعد مرور عقد على فشله المبدئي، يظل الاتحاد الأوروبي هو الوحيد القادر على بنائها، حيث يعيد بذلك المنطقة إلى العالم الثاني⁽³⁾. وقد أثبتت كل من اليونان، وسلوفانيا ورومانيا وبلغاريا كيف يستطيع الاتحاد الأوروبي رفع دول البلقان. ولم تكن اليونان الحديثة سوى برميل مشكوك فيه من البارود إلى أن جاء لوبي يهود الشتات البريطانيين وحملها في قطار خطة مارشال. وقد ظلت اليونان ديكتاتورية حتى العام 1975، حيث كانت تأوي الإرهابيين، وتخطط للانقلاب في قبرص، وتبادل إطلاق النار باستمرار مع تركيا ومقدونيا. وفي العام 2006، ارتفع ناتجها المحلي الإجمالي بنسبة 25 بالمئة عندما تم أخذ إيرادات الدعارة وتهريب السجائر في الاعتبار. ولقد استغرقت ملاطفة اليونان - مهد الحضارة الأوروبية - عقودا من أجل أن تتصرف كأمة أوروبية حديثة، ولكن ذلك

(*) لم تسبب القومية البلقانية صداما جيوسياسيا دائما. فخلال ما يزيد عن ثلاثة عقود تحت حكم جوزيف بروز تيتو، كانت يوغوسلافيا اتحادا أوروبيا مصغرا، ترتفع فيه معدلات الأجور، وغير منحاز، ويتكون من ست جمهوريات متعددة القوميات تشترك في عملة واحدة. وكانت ذات سيادة دبلوماسية كافية لأن تكون طرفا في اتفاقيات دولية أكثر من أي دولة أخرى في العالم تقريبا. بل وحتى بعد وفاة تيتو عام 1980 استمرت الرئاسة بالتناوب داخل الاتحاد اليوغسلافي على مدى عقد من الزمان.

أصبح أكثر احتمالا الآن من أي وقت مضى، وذلك لأنها - بعد انضمام رومانيا وبلغاريا إلى الاتحاد الأوروبي عام 2007 - لم تعد الركن الجغرافي المنعزل في الاتحاد الأوروبي. واعتمادا على إرثها من هابسبرغ، أصبحت سلوفانيا أكثر ثراء من نصف رفيقاتها من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وبالنسبة إلى رومانيا وبلغاريا، كان مصطلح العالم الثاني دائما تعبيرا ألطف لتفادي الاعتراف بوجود دول من العالم الثالث في أوروبا وبأن متوسط دخلها يتأرجح عند ثلث متوسط الدخل في الاتحاد الأوروبي. وتؤكد التقنية الزراعية الأوروبية أن رومانيا، التي تعتبر إقليماً أبلاشيا الأوروبي، يمكن أن تتحول من مجموعة فلاحين إلى سلة غذاء للمنطقة، إضافة إلى تحويلها إلى مجمع للصناعة منخفضة التكلفة، متجاوزة بذلك مجرد صناعة بنادق آيه. كيه. 47 التي اشتهرت بها وأصبحت علامة مسجلة لها⁽⁴⁾. وبالمثل، شجعت تهديدات الاتحاد الأوروبي بتأخير القبول، بلغاريا دائمة الازدواجية في الشخصية، على محاربة دوائر الجريمة المنظمة والتهريب، لكي تتأهل للحصول على المليارات في شكل إعانات التي هي في أمس الحاجة إليها⁽⁵⁾. ويختم موافقة الاتحاد الأوروبي، بدأ البلغاريون العودة إلى العمل في مصانع الأثاث، وعادت أسراب السياح الأوروبيين إلى شواطئها على البحر الأسود، سواء بالسيارات أو بالخطوط الجوية قليلة التكلفة. وقد علّق أحد السياح البريطانيين قائلاً: "إن بلغاريا هي كوستا ديل سول الجديدة".

نظرا إلى الاضطرابات التاريخية للبلقان، فسوف تظل الإمبراطورية الأوروبية غير مكتملة، بل وضعيفة ما لم تحل المسألة الشرقية التي حيرت القادة الأوروبيين منذ قرن من الزمان. ومن حسن الحظ، فإن إجمالي السكان في دول البلقان الأخرى الغربية والجنوبية؛ صربيا، والبوسنة وكرواتيا ومقدونيا وألبانيا، لا يصل عددهم إلى عدد السكان في رومانيا، ولا يتعدى سكان أي دولة في البلقان سكان ماغتان. ولقد أضاف تسلسل المنطقة الجغرافي إلى إمكانية ابتلاع

دولها الصغيرة كلقمة واحدة متوسطة الحجم. إلا أن قادة البلقان لا يعرفون دائما صالحهم ودائما ما يقاومون بضراوة. وتظل علاقات الحب والكراهية بين الاتحاد الأوروبي ودول البلقان متوترة ومتقلبة حتى عندما أصبح علم الاتحاد الأوروبي يمثل الهوية الجديدة للمنطقة.

صربيا: منزل في وسط الطريق

لم تكن جهود أوروبا في أوائل التسعينيات لمنع تمزق دول البلقان واعدة: فالخرائط التي رسمت لتقسيم يوغوسلافيا كانت تشبه لعبة حجلة عرقية أكثر من كونها اتحادا سياسيا. كما لجأ المسؤولون في كل من باريس وبرلين إلى نهج **لننتظر ونرَ اتجاه تدمير مسلمي البوسنة العثمانيين**، حيث فرضوا عليهم حظر الأسلحة، بينما ورثت كل من صربيا وكرواتيا أسلحة يوغوسلافيا، وتجاهل الفرنسيون والألمان وحشية عملائهم⁽⁶⁾. "لقد كان بالإمكان أسر كل مجرمي الحرب بإجراء القليل من الاتصالات الهاتفية" كما قال أحد نشطاء حقوق الإنسان من الشباب الصربيين غاضبا في منطقة بوهيمية في بلغراد عاصمة صربيا. وقال أيضا: "إلا أن المسؤولين الفرنسيين من المتورطين أرادوا تجنب افتضاح ضلوعهم في الأمر". ولكن الذي انكشف بالطبع كان عدم النضج الاستراتيجي لدى أوروبا في ذلك الحين.

لقد أثبت مسؤولو الاتحاد الأوروبي أخيرا تداخل المصالح الأوروبية في منطقة البلقان. وبدلا من السماح بإعطاء أمم المنطقة، التي عانت قرونا من إراقة الدماء، الفرصة كاملة لتبني نفسها - وجر أوروبا معها - بدأ الاتحاد الأوروبي بناء الدول الأعضاء، وهي عملية انتقال من شبه استعمار إلى سيادة مشتركة، فيما يشبه "انتقال شاب ناضج من مرحلة بيت الأسرة إلى بيت الزوجية الدافئ تحت إشراف دقيق"⁽⁷⁾. ولكن المفارقة في دول البلقان تكمن في أنها على الرغم من كونها جزء أوروبا الأكثر اعتمادا على الاتحاد

الأوروبي من أجل استقرارها، إلا أنها أيضا أشد الدول في أوروبا استقلالا ذهنيا، وتقدمها صربيا. فمنذ ما يقارب القرن من الزمان، كانت المقاومة الصربية للاندماج في الإمبراطورية النمساوية المجرية هي التي أدت إلى قيام الحرب العالمية الأولى⁽⁸⁾.

على أحد جانبي مكتب رئيس الوزراء في بلغراد يقع مقر الجيش، وقد أصبح أطلالا جراء قصفه بقنابل الولايات المتحدة الذكية في العام 1999، فيما يمتد على الجانب المقابل الزقاق الذي أطلق الرصاص فيه على زوران جنديش - أول قائد منتخب ديمقراطيا منذ الحرب العالمية الثانية، وهو يمثل جون كينيدي الصربي- فأرداه قتيلا عام 2003 على يد قوات موالية لسلوبودان ميلوسوفيتش القاتل القوي. ولم يتم تحمل ميلوسوفيتش لسنوات أطول من اللازم فحسب بل لقب بـ **رجل السلام** خلال عملية اتفاقية دايتون عام 1995. ولم يوافق شعبه على ذلك مطلقا. فعلى مدى 90 يوما متواصلة في شتاء عام 1996/1997 القارس، تظاهر الآلاف في وسط بلغراد مطالبين بخروجه بل وملوحين بأعلام فرنسا وألمانيا. لقد "كان تخصصه قد جعل مشاكل البطالة والفساد الحقيقية لدينا أسوأ" كما يتذكر أحد أعضاء المقاومة الناشطين، مضيفا بقوله: "لقد كنا نمزح قائلين لا بد من أنه كان عميلا غربيا، إذ كيف يمكن للأمر أن تتطور إلى الأسوأ عندنا؟" ولكن بدلا من أن تلقى المقاومة الصربية دعما عارما، تم وضع البلاد تحت الحصار وتم قصفها من قبل حلف النيتو على مدى 88 يوما، مما تسبب في دمار كبير، باستثناء أحد قصور ميلوسوفيتش الذي لم يتعرض للقصف لاحتوائه على لوحة للفنان رمبراندت. ويتذكر عضو المقاومة فيقول: "لم نصدق ذلك، وإلى أي جانب كان يقف النيتو؟" لقد تركت الساحة السياسية الصربية معزولة، مما سمح للعناصر الإجرامية الشبيعة بالاستمرار والتكاثر في الداخل. ولذلك ليس من المستغرب أن تكون صربيا أكثر المعارضين للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي اليوم.

إن الدول الصغيرة، مثل صربيا، التي يقل وزنها الاقتصادي عن كثير من الشركات الكبرى، كثيرا ما تتصرف مثل تلك المؤسسات، حيث تقوم بطرد الرئيس التنفيذي السيئ أو لا، ثم تقلق بشأن من يخلفه لاحقا⁽⁹⁾. إلا أن الاستراتيجيين السياسيين في النهاية، وليست القنابل الذكية، هم من يصنعون الفارق الحقيقي. فلقد قامت معارضة صربيا الأساسية بإزاحة ميلوسوفيتش خلال ثورة أكتوبر عام 2000، والتي يطلق عليها أيضا ثورة البلدوزر لاستخدام بلدوزر في تحطيم محطة تلفزيون ميلوسوفيتش آر. تي. أس. إلا أنه ظل للحزب الصربي الراديكالي والوطنيين ممن يصورون ميلوسوفيتش كشهيد (وقد توفي في أثناء محاكمته في لاهاي) اليد العليا في البرلمان، حيث كانوا يتوقون إلى عصر صربي ذهبي لم يحدث قط. وقد ترك للطلبة الناشطين أمر تحسين صورة البلاد، والكشف عن شهادات مثيرة للجدل توثق وحشية الصرب في قرية سربرينتشا البوسنية عام 1995 والتي تسأل: "هل ترى؟ هل تذكر؟ هل تعرف؟" وفي مدعهم الجامعية القديمة مثل نيس فإنهم يشعرون وكأنهم أوروبيون، فقط لو سمح لهم قادتهم بإثبات ذلك. وقد قال أحد الطلبة مناقشا: "دعونا نقولها هكذا: ليس هناك جانب لسنا فيه أوروبيين. إلى متى إذن تستمر حالة الانتقال هذه؟ ولو كان القادة الحاليون مبدعين في توفير الوظائف نصف إبداعهم في التلاعب والمناورة في شركاتهم الإجرامية، لكننا في الاتحاد الأوروبي الآن".

لقد دمرت بلغراد وأعيد بناؤها بما لا يقل عن أربعين مرة في الألفيتين السابقتين. ويقال إن حظ جغرافية صربيا مثل حظ منزل مقام في وسط الطريق. ولعل الاتحاد الأوروبي هو الأحدث في سلسلة الإمبراطوريات التي قطعت عضوية صربيا، وهي عملية وجدها الصربيون المتعجرفون بشكل خاص مؤلمة. وهم يطلقون متهمكين على اتحاد الدولة المكون من صربيا والجبل الأسود اسم سولانيوم نسبة إلى خافيير سولانا المنسق الأعلى لشؤون السياسة

الخارجية في الاتحاد الأوروبي الذي فرض ذلك الاتحاد. وقد علق أحد المساسة الصربيين في مكتبه المتركش بقوله: "قد يكون الاتحاد الأوروبي قد اشترك أخيرا هنا، ولكنه أصبح كأمر جيد مبالغ فيه. فمع استقلال الجبل الأسود الآن، وربما فقدان كوسوفو، سنصبح مجرد قطعة أرض داخلية، من دون حس اقتصادي في ما عدا كوننا ممرا إلى نهر الدانوب" (*). ولتقبل ما لا مفر منه والتغلب على تلك الصفة الوطنية الخاصة بالرغبة بإرضاء الذات الجماعية بأي ثمن، يحتاج الصرب إلى قادة جيدين ومعالجين جيدين. إن أثرياء بلغراد البارزين، الذين يفخرون باتصالهم مع الفن الباريسي ما قبل الحرب، قد يصيبهم التوتر بسبب إحاطتهم من قبل أعضاء الاتحاد الأوروبي ممن سبق لهم السيطرة عليهم، والذين لا يزالون يتلطفون معهم، إلى درجة الاستسلام أيضا. ولن تستمر صربيا طويلا في أن تكون القطعة اللذيذة في الكعكة الأوروبية، مثلما كانت سويسرا.

وكما أشار أحد الاقتصاديين في بلغراد: "لا نزال بعيدين بمقدار عقد من الزمن عن الحصول على اقتصاد من الدرجة الأوروبية. إن دخول منطقة اليورو الآن سيكون مثل تركيب مطبخ عالمي المقاييس في منزل متهدم".

(*) بدأ الاتحاد الأوروبي تدريجيا يمكك بزمام كوسوفو من مجموعة من مؤسسات الأمم المتحدة، وتخليصها من مكان يقوم فيه المستشارون الغربيون بتغذية الألبانيين بأجندة خصخصة يهود الشتات عنوة، ويتنافس على الأرواح المكسورة فيه كل من المبشرين المسيحيين ورجال الدين السعوديين، حيث يعتمد التوظيف بأكمله على خدمة مجمع الأمم المتحدة العسكري غير الحكومي. ففي بيشي، تخدم الحانات والمطاعم الآلاف من موظفي الأمم المتحدة، عائدة بأرباح كبيرة على مدينة بائسة، إلا أنه لم يتم بناء اقتصاد يحفظ كوسوفو بعد مغادرة الأمم المتحدة. وما يفعله الاتحاد الأوروبي - والاتحاد الأوروبي وحده - هو أن يخصص موارد أكبر لبناء قدرات الوزارات المحلية، لتحضير كوسوفو لتصبح دولة ولعضوية الاتحاد الأوروبي على الرغم من المعارضة الصربية.

قال أحد نشطاء حقوق الإنسان معبرا عن حزنه: "لم يتدخل هنا رجل خيري مثل جورج سورس". ومن باب الضرورة، أخذت البرغماتية الأوروبية لدى كثير من الصربيين، تحل محل الوطنية السيادية. وتعمل مجموعة العالم الثاني من الأوروبيين والمكونة من البولنديين والتشيكي والمجريين بنشاط لإقناع قادة البلقان بأن أسلوب الحكم الأوروبي ليس جيدا للاتحاد الأوروبي فحسب، بل لهم كذلك. وتحولت صربيا إلى محاكاة سلوفينيا وسلوفاكيا على مضض: حيث بدأت المعاشات تُدفع في وقتها، وخضعت قوات الشرطة الفاسدة للضغوط، وزاد عدد الطلاب (حتى ممن ليس لهم أي علاقات سياسية) الذين يتلقون التعليم الجامعي⁽¹⁰⁾. ولكن كما عبر أحد المسؤولين عن تشجيع الاستثمار عن قلقه قائلا: "سيتوجه 70 بالمئة من الشباب إلى الغرب لو كانت لديهم جوازات سفر سارية المفعول". إن اتفاقيات الاتحاد الأوروبي الملزمة لصربيا حولت البنية التحتية والجغرافية الخاصة بها إلى أصول، حيث جاءت شركات فيات ومايكروسوفت وجعلت منها مقرها الإقليمي. وفيما واصل ميلوسوفيتش إسهابه في الحديث في لاهاي، كان مقر حزبه، الذي كان قد تعرض للقصف بصواريخ النيتو، يتحول إلى مركز أعمال ناجح جدا. ويحاول أصحاب المشاريع من الصربيين إغراء يهود الشتات بالعودة من وادي السليكون إلى بلاد مليئة بالنساء الجميلات المتاحات. "بما أننا فقدنا عددا كبيرا من الإخوان في الحرب، فإن الفرص عظيمة!".

البوسنة: رجال البلقان وبروس لي

إن قيادة السيارة عبر مناطق من يوغوسلافيا السابقة لا تزال تثير الضحك على الطقوس الوطنية القديمة التي يصورها الفيلم الإيطالي ألفيس وميريلجين حيث يسلك ممثلان رومانيان طريقهما وسط منطقة الحرب في البلقان للوصول إلى ملهى ليلي على البحر الأدرياتيكي. وتجبر القوات العسكرية في نقاط

التفتيش رگاب الحافلات على الجلوس على الجسور في أراضٍ موحشة في منتصف الليل لإبقائهم على الطريق نفسه فقط. وقد استخدم السؤال المتكرر المشين: "هذه هي أوروبا؟" في العصور الماضية لانتقاد أوروبا على فشلها في التدخل في البوسنة لإنقاذها من الإبادة الجماعية وتقطيع أوصالها. أما اليوم فقد أصبحت عبارة **هذه هي أوروبا** عبارة بليغة للقاسم المشترك الوحيد بين دول - على الرغم من مرور عقد من الإبادة الجماعية - لم تصبح دولاً خالصة العرقية. وفيما يعمل الاتحاد الأوروبي على ترتيب قطع لغز البلقان لتصبح صورة ذات معنى، فإنه يعمل أيضاً على تسريع إنقاذ البوسنة من أعماق تفجيرات قنابل التسعينيات وتحويلها إلى نقطة مركزية في توسع أوروبا باتجاه الشرق.

لم يكسر الاتحاد الأوروبي دول البلقان، إلا أنه مضطر لشرائها. ولقد استخدم الاتحاد الأوروبي، على مدى العقد الماضي، كمية كبيرة من الصمغ الدبلوماسي لإصلاح حال دول البلقان المعطوبة، وإنهاء اعتمادها النفسي على أميركا بشكل نهائي من أجل استقرارها العسكري الداخلي، الذي شبهه أحد العلماء "بشخص يستخدم العكاظين لفترة طويلة بعد تعرضه لإصابة خطيرة"⁽¹¹⁾. ولكن مع وجود نصف قوات أوروبا المنتشرة في جنوب البلقان، فإن جهاز الاتحاد الأوروبي الاستعماري الضخم الجديد؛ الذي يطلق عليه من قبل السخرية الراج (السلطان) الأوروبي قد قام بانتحال سلطات طارئة - وهو تصرف اقترَب من كونه هندسة سياسية - حين أقدم على إقالة العشرات من مسؤولي صرب البوسنة المنتخبين. ولتجنب استياء رعاياهم المستقبلين، أدرك الأوروبيون الآن أنه لا بدّ من تجنب مثل هذه الوصاية البيروقراطية "مثل تجنب الطاعون"⁽¹²⁾.

لكن المستقبل لم يأت بعد، حيث إن البوسنة لا تزال تضم نزعاً قبلية كامنة. وتبدأ حدود جمهورية سربسكا على بعد 6 أميال فقط شرق سرايفو،

ولا يزال ضباب الخوف منتشرا في الأجواء خارج أبوابها. أما سرايفو فتظل مدينة البلقان الحديثة، عاصمة لدولة انقسمت إلى ثلاثة أطراف متناحرة، كل منها مخدوم بأمر واقع مبهم. ومع تنافس نقابات إجرامية وبرلمانيين يقدمون الرعاية الصحية والمعاشات من أجل المحافظة على الولاء، فلا يزال أفراد الشعب غير متأكدين بشأن مَنْ يستحق الثقة، حيث إن من يقودون الجرارات الآن كانوا يقودون الدبابات سابقا. وقد بقي مجرم الحرب الهارب رادوفان كراديتش جزار البوسنة حرا طليقا لسنوات. لقد قال أحد الصحفيين وهو يقيم في فندق الهوليداي إن في سرايفو والذي أعيد تجديده وطلاؤه باللون الأصفر بعد سنوات من القصف، معلقا: "نريد من أوروبا أن تسترد لنا سيطرتنا على بلادنا، ولا تعطيها إلى هؤلاء".

وعندما يدخل المرء سرايفو عبر الطرقات الجبلية الملتفة، يجد أن واجهات المباني المليئة بالثقوب لا تزال تواجه التلال التي كان ينهال منها رصاص القناصة الصرب على الطرقات الرئيسية، كجزء من حملة راتكو ملاديش لإيصال البوسنيين إلى الجنون والاستسلام. ولا يزال الجيل الأكبر من اليوغوسلاف السابقين يحملون الضغائن على المستويات كافة، إلى درجة المطالبة بتغيير لغة الكتابة المنقوشة حاليا بلغة سيريلك الصربية الكرواتية على مسرح البوسنة القومي. وفي أثناء ذلك، ونظرا إلى عدم تأكيد الملكية، لا تزال آثار هيكل أحد المراكز التجارية المحترقة والمدمرة قائمة في وسط المدينة. وتعاني كل اقتصادات دول البلقان من عجز كبير، وتضخم مرتفع، وعدم توافر بيانات توظيف يعتمد عليها بسبب عمل الكثير من الأفراد في سوق رمادية حيث تغادر مجموعات من الصرب والكروات والبوسنيين بعيدا حتى حدود العراق بحثا عن عقود عمل. أما الحافلات الحديثة التي تحترق شوارع سرايفو الضيقة، فهي هدايا من الاتحاد الأوروبي أو اليابان.

لكن هناك نهضة جيلية في مدينة سرايفو القديمة. فعلى بعد خطوات من الجسر المبنى على نهر ملحاكا حيث اغتيل الدوق فرانز فرديناند عام 1914، يحتفل شباب سرايفو كأهم في برشلونة أو في بيروت. ويقوم رجال البلقان الذين يبدون كقطاع طرقا بتشغيل محركات سياراتهم أو دراجاتهم النارية التي تحمل لوحات أوروبية (قد تكون مسروقة) مرات متتالية. ولعل أكثر المركبات غير المبهرجة انتشارا هي البيوغو، وهي سيارة ترجع إلى الثمانينيات وتمتاز بأنها صغيرة وزهيدة الثمن. أما الملاهي الليلية فتنتقل موسيقاها الصاخبة من أدوار المباني السفلية إلى الشوارع فيما تظهر مظلات المقاهي الخارجية التي تحمل إعلانات مشروب الرد بول (الثور الأحمر) بكل وضوح، وهو المشروب الذي يمد شباب المدينة بالطاقة. وفي أثناء ذلك كله، يمضي أصحاب الفنادق القديمة طوال الليل في الحراسة ويسمحون - وهم مترنحون - للسياح الأوروبيين بالدخول حتى ساعات الصباح الضبابية الأولى. وقد "بدأت الأمور تصبح كذلك بعد انتهاء الحرب بفترة قصيرة" كما يروي أحد المهندسين في أحد محال الديسكو السرية. وأضاف ذلك المهندس قائلا: "لقد ذهب الكثير منا إلى ألمانيا وإلى أماكن أخرى لإنهاء تعليمنا، ولكننا نعود أدراجنا على الفور. لا نستطيع هجر البوسنة الآن لأن مهمتنا أصبحت تتمثل في إعادة بنائها".

يقف الآن تمثال بروس لي - رمز مكافحة الانقسام العرقي - في موستار، قرب الجسر الذي أعيد بناؤه، والذي كان تدميره أقوى الرموز على سقوط الأمة في الجحيم. ويعاد بناء المساجد والكنائس في كل حي من أحياء سرايفو في محاولة من المدينة لاستعادة مظهرها كقلس جديدة. وكما تقول إحدى النادلات في موستار: "لم نعد نحن الشباب متعلقين بالإرث العثماني. لم تعد همنا ديانة بعضنا كما كان الأمر في السابق". ولقد تضاغت نسبة الصرب والكروات الذين يرون مستقبلهم في البوسنة والهرسك، كما تضاغت عدد الأشخاص الذين يعتقدون أن الحرب لن تقوم مرة أخرى. مجرد أن يغادر السلطان الأوروبي. وبعد عشر

سنوات من دايون، قامت الحكومة البوسنية بإحلال نظام موحد غير قائم على العرقية محل دستورها الثلاثي السابق، وهو ما يعتبر أكثر ملاءمة لأمة أوروبية متعددة الأعراق. وترفف أعلام الاتحاد الأوروبي بالفعل على الكثير من المباني المرممة؛ وتبرز هذه الأعلام أكثر من علم البوسنة نفسه. ومن المؤكد أن اليورو سيحل محل عملة البوسنة المصطنعة، المارك القابل للتحويل، فالدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لا تحتاج إلى عملاتها الخاصة.

لكن عضوية الاتحاد الأوروبي ليست هي العلاج بحد ذاتها، ولكنها شهادة صحية بعد أن تكون يد الاتحاد الأوروبي الخفية - بمعايير كوبنهاغن للإصلاح السياسي والاقتصادي وإصلاحات التجهيزات - قد أتت بثمارها، بحيث تربط أطراف البلقان المختلفة بقلبها الأوروبي الجديد. ولقد نجحت هذه الآلية في مقدونيا: حيث درأ انتشار قوات وقائية لحفظ السلام أي تسرب من باقي يوغوسلافيا، فيما قامت قوات الاستقرار على تأمين حدودها لضمان الاستقلال. وباستخدام استراتيجية مدرب كرة قدم صارم في كبح جماح فريق متهور، يقوم الاتحاد الأوروبي حاليا بفرض اتفاقية استقرار على كامل منطقة جنوب البلقان من أجل إنتاج مجموعة رفاق أوروبية شبه إقليمية أخرى؛ مع التأكيد بأن أيا منها لن ينضم إلى الاتحاد الأوروبي ما لم يتأهل الجميع لذلك⁽¹³⁾. "نحن نطبق طريقة الاتحاد الأوروبي أيضا" كما قال شارحا. وقد قال أحد الوافدين البوسنيين والذي يدير مكتبا لمنظمة غربية غير حكومية: "نحن ندرّب رواد العمل السياسي من أجل المستقبل في كل دولة وفي وقت واحد، وليس على أساس دولة ثم دولة".

العناصر المكونة النهائية لهذا البرنامج الذي يشبه خطة مارشال لجنوب شرق أوروبا هي: إعادة توطين البوسنيين ولاجئي كوسوفو، وإنشاء شبكات نقل جديدة من النمسا إلى ألبانيا^(*). ولا تزال ألبانيا - أفقر دولة في أوروبا -

(*) تقع برامج البنية التحتية تحت إطار عمل مساعدة المجتمع على إعادة التعمير والتنمية والاستقرار (CARDS).

مجهولة لدى معظم الأوروبيين، في ما عدا بعض اللاجئين الذين يعبرون البحر الأدرياتيكي للوصول إلى إيطاليا، كما يلجأ سكان هاييتي والكوبيون إلى أميركا. لكن قبل انهيار الرموز المعمارية للاستعمار اليوناني والفينيسي، عادت أوروبا لتحويل البيروقراطية الستالينية ذات صبغة العالم الثالث إلى تجسيد للحدثة الأوروبية⁽¹⁴⁾. وتقليدا للاتحاد الأوروبي، بدأ الاستثمار يتقاطر في أسواق الدولة وحقول الكرم فيها، وأصبح السياح يجعلونها مكانا لإجازة سريعة، حيث الشواطئ الهادئة والشراب الرخيص. لقد بدأت قطارات آي. سي. إي. الألمانية السريعة، في البلقان، تحل محل سياسات ألفيس وميريلجين الحدودية المريبة. وقد قال أحد السياح الإيطاليين معلقا: "إذا استطعنا الوصول إلى هنا بالقطار، فإنها تكون أوروبا".

لكن الطرقات لا تزال ممتدة على حدود أوروبا. فبالقيادة شرقا من بودابست عبر بلغراد على الطرقات السريعة المنشأة حديثا، يمكن للمرء أن يتجه جنوبا نحو سكوبي (مقدونيا) وثيرسالونكي (اليونان) أو شرقا باتجاه صوفيا واسطنبول؛ وهي مسارات تؤدي إلى الممر البيزنطي الذي كان يربط بلغراد بالقسطنطينية سابقا. إن إعادة ربط الطرقات في غرب وشرق نهر درينا الذي كان يفصل ما بين الروم الغربيين والإمبراطوريات البيزنطية في القرن الرابع بعد الميلاد، يعتبر خطوة رمزية وتاريخية مهمة للتصالح الإقليمي ونهوض الكومنولث الأوروبي⁽¹⁵⁾. وبذلك فقد اتخذ طريق حل المسألة الشرقية منحى لم يكن متوقعا بالفعل. فالكون الحيوي الأخير لأوروبا البلقان لا يضم التعاون مع اليونان فحسب، بل وتركيا أيضا. ولقد حاربت أوروبا الأتراك لعدة قرون من أجل السيطرة على البلقان، وها هما يتحدان الآن لإنقاذها.

الفصل الخامس

تركيا: التوجه شرقا وغربا

لقد لعبت فينوس وليمز التنس فيها، وقاد ديفيد كولتارد سيارة سباق فورمولا وان عبر أراضيها. إن جسر البوسفور - ذلك الجسر المعلق الرفيع الذي يبلغ طوله ميلا واحدا، والذي افتتح عام 1973 في الذكرى الخامسة لتأسيس الجمهورية التركية - هو رمز موقع اسطنبول وتركيا الفريد عند البوابة التي تربط بين أوروبا وآسيا.

تشغل تركيا مساحة حيوية هامة تلغي فكرة القارات المنفصلة. وقد كانت القسطنطينية عاصمة الإمبراطورية البيزنطية على مدى أحد عشر قرنا، ثم أصبحت، كاستنبول، قاعدة النفوذ العثماني على أراض شملت البلقان وآسيا الصغرى وآسيا الوسطى وامتدت إلى حدود فيينا في العام 1687^(*). وقد تعكمت - بامتدادها على مضيق الدردنيل - في الممر الذي يمتد بين أوروبا وآسيا من الشرق إلى الغرب، والممر الممتد بين البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط من الشمال إلى الجنوب. وخلال الحرب الباردة، أصبحت تركيا - التي كانت المركز الأناضولي للإمبراطورية العثمانية - جزيرة النيتو الشرقية وقاعدة متقدمة وساحة لأعمال التنصت. وإلى جانب أوكرانيا - على الشاطئ الشمالي للبحر الأسود - تشكل تركيا إحدى شعبي أوروبا الرئيسيتين إلى

(*) قضت جيوش السلاجقة الأتراك عام 1071 على البيزنطيين في معركة مانزيكيرت وتقدمت نحو القسطنطينية. وجاء خلاص البيزنطيين المؤقت - ويا للسخرية - على يد فاتح تركي آخر، هو تيمور الذي عارض السلاجقة في الشرق. ولذلك فإن السبب الوحيد وراء عدم وحدة العالم التركي هو انقسامه على نفسه.

الشرق، وبوابة إلى أكثر مناطق العالم خطورة وهي سورية والعراق وإيران. وتزيد تركيا من ثقل الوزن الاستراتيجي لأوروبا إلى حد كبير: فإذا لم تجد أوروبا طرائق لزيادة فعالية قوة تركيا الاستراتيجية، فإن دورها الشرقي المنظور سينتهي عند البلقان.

وتبدأ أهمية تركيا من بلغاريا. فمع تقلص سكانها إلى حوالي 5 ملايين نسمة، تصبح بلغاريا عضوا في الاتحاد الأوروبي يحتاج إلى رئيس بلدية أكثر من حاجته إلى رئيس دولة. وكدولة، أصبحت بلغاريا ضاحية لمدينة اسطنبول الضخمة - وهي حالة اندماج يمكن تسميتها اسطنبول بلغاريا - التي تعد بالفعل مجمعا تجاريا أكبر يهيمن على المنطقة من بودابست إلى باكو. وقد قام رجال الأعمال الأتراك بإضافة الإثارة إلى سماء العاصمة صوفيا بتحويل الفنادق إلى كازينوهات لمنعهم الشخصية. ويبدأ طريق تركيا السريع المناسب، بعد حدود إيدر. وكان قد بني كمكان للهبوط الاضطرابي لطائرات النيتو الحربية، إلا أنه يتباهى اليوم بمواكب من قوافل سيارات المرسيدس والبي. أم. دبليو. التي يقودها الأتراك الفرحة في رحلاتهم المكوكية من وإلى أوروبا الغربية، ويتوقفون للاستراحة وتناول الوجبات الخفيفة في المحطات التركية على الطريق. لا تقتصر أهمية تركيا على موقعها فحسب، بل على كونها أقوى دولة ديمقراطية علمانية في العالم الإسلامي⁽¹⁾. وكما حذر رجب طيب أردوغان رئيس الوزراء عام 2005 قائلا: "إما أن يظهر (الاتحاد الأوروبي) نضجا سياسيا ويصبح قوة عالمية، أو سينتهي به الأمر أن يكون مجرد نادٍ مسيحي". وفي ذلك العام، حظيت تركيا على الموافقة لبدء المفاوضات بشأن عضويتها مع الاتحاد الأوروبي، معلنة استعدادها لتصبح بوتقة حقيقية لتنوع الأجناس والثقافات⁽²⁾. وليس بإمكانها أن تكون أي شيء آخر، فمسجد آيا صوفيا الفخم في اسطنبول - الذي كان كنيسة بيزنطية مسيحية في السابق ثم أصبح مسجدا عثمانيا - لا يزال مكانا يحظى باحترام المسيحيين والمسلمين على حدٍ

سواء. أما المحالّ التجارية الفخمة، والمعارض العصرية، والحمامات المعطرة (الساخنة) في اسطنبول فقد جعلت منها برلين الجديدة، فيما يطلق على منطقة كروزبيرغ في برلين: اسطنبول الصغيرة. وكما يفاخر أحد المروجين لأحد الملاهي الليلية الفخمة في اسطنبول رافعا صوته أعلى من الموسيقى الصاخبة: "أي مشرف ديسكو أوروبي لم يعمل في اسطنبول، ليست له قيمة". وكلما زادت أوروبية تركيا، زادت تركية أوروبا.

السؤال الأهم اليوم هو: هل سيكون هناك تحالف أم توتر بين الحضارة الأوروبية والحضارة العثمانية الجديدة؟ لقد أصبحت علاقات تركيا مع الاتحاد الأوروبي أكثر تهديدا منذ الحصار العثماني لفينا، على الرغم من أن حجمها وحده قد يحرم تركيا - وهي دولة يقارب عدد سكانها 75 مليون نسمة يعيش معظمهم في مستوى معيشة أقل كثيرا من الأوروبيين بشكل عام - من أن تصبح عضوا كاملا في الاتحاد الأوروبي. إلا أن الشكل أقل أهمية بكثير من المهمة. فعندما بدأ المجتمع الأوروبي مباحثاته مع تركيا بشأن انضمامها منذ أكثر من أربعة عقود، كان تركيزه الأوحده تقريبا على ضبط الاقتصاد التركي، ولم تجر مناقشة نظام الحكم كثيرا، حيث لم تكن هناك سياسة خارجية مشتركة للاتحاد الأوروبي. (وعلى أي حال، كان هذا واجب النيتو، فتركيا منذ زمن طويل عضوة فيه). ولكن على الرغم من حرص الاتحاد الأوروبي على توحيد قوة أعضائه، فإن قبول تركيا يقع على عاتقه وليس العكس.

بالنسبة إلى دولة حاربت كل جيرانها تقريبا، تعتبر السياسة الخارجية التركية اليوم حالة دراسة مثيرة للسخرية. فقبل الحرب العالمية الأولى، كان الباب العالي، كما كان يعرف البلاط العثماني، يغازل بذكاء سفراء كل من ألمانيا وبريطانيا والنمسا والمجر وروسيا وفرنسا، من دون الالتزام بأي شيء تجاه أي منهم. وبدعم روسي، قامت الشعوب الأرثوذكسية في اليونان وصربيا وبلغاريا بطرد حكامها العثمانيين بحلول عام 1913. وبعد الحرب العالمية

الأولى، اتسبع مصطفى كمال (المعين كأتاتورك من قبل المجلس الوطني التركي عام 1934)، والأب المؤسس ورسول العلمانية للجمهورية التركية، استراتيجية سلام في الداخل، و سلام في الخارج، وهي الرؤية التي تمثل دبلوماسية تركيا متعددة الاتهامات الحالية، وذلك بالتصالح مع أوروبا وأميركا وروسيا والقوقاز وإيران وسورية وحتى إسرائيل. فبعد قرن من الزمان من قيادة أتاتورك لحرب دفاعية للتحرير ضد الغزو الذي قاده بريطانيا في جاليبولي، أصبحت بريطانيا هي بطلة تركيا الرائدة في الدفاع عن حصولها على العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي. بل وحتى اليونان تؤيد دخول تركيا في الاتحاد الأوروبي، على أمل أن انضمامها سيحث تركيا على التخلي عن مطالبها في شمال قبرص⁽³⁾.

يقول أحد الدبلوماسيين الأتراك المخضرمين في أنقرة شارحا: "هذه أوقات عصيبة وهناك توتر شديد على حدودنا الشرقية، ولذلك لجأنا إلى استخدام العوالة لاكتساب صداقة جيراننا العرب والفرس". وعلى الرغم من بغض العرب التقليدي لتركيا بسبب الاستعمار العثماني، إلا أن التجارة التركية تضاعفت ثلاث مرات مع المغرب وليبيا ومصر في السنوات الأخيرة. وأصبح وزراء الخارجية الأتراك مؤخرا يجيدون التحدث باللغة العربية بطلاقة، كما يحسد العرب سوق تركيا على مكانتها الاقتصادية داخل أوروبا. و"عندما يريد السوريون واللبنانيون جني أرباح طائلة، فهم لا يبيعون بضاعتهم هنا فحسب، بل يدخلون معنا كشركاء من أجل إعادة التصدير إلى أوروبا. ونحن أكثر مهنية منهم ولدينا ميزة داخلية عليهم". كما قالت إحدى السيدات من أصحاب المشاريع في آخر الفنادق الجديدة في اسطنبول. وبمقاييس آسيا الوسطى والمقاييس العربية، فإن هوية تركيا بالتأكيد أوروبية بما يكفي. ومن المزايا الأخرى أن الأتراك ليسوا من أتباع الحملات الصليبية الذين يكرههم العرب بشدة. بل إن العرب والأتراك يشتركون في اعتبار التدخل الأميركي هو الاستعمار الجديد، وليس استعمار بعضهم. بل و"يقدر العرب مزج الأتراك

بين الأخلاق والعلمانية" كما علق مراسل الجزيرة في اسطنبول شارحا. وأضاف بقوله: "لقد أصبح الإعلام التركي والعربي مترجما أكثر من أي وقت مضى، ونحن نشترك في شكوكنا بخصوص الكثير من السياسات الغربية. كما يعلم العرب أيضا أن نقص الديمقراطية لديهم هو ما يحول دون تطبيقهم للنموذج التركي". ولدى تركيا علاقات دبلوماسية وعسكرية منذ زمن طويل مع إسرائيل التي كانت قد اعترفت بها في العام 1949. إن كلمة تركي بالفارسية قد تعني بوبريا أو متشردا إلا أن المليارات التي تم استثمارها في التجارة واتفاقيات الطاقة - إضافة إلى الاتفاق الضمني بقمع الانفصاليين الأكراد - قد عززت العلاقات مع إيران كذلك.

ستبحث تركيا عن أصدقاء في كل الأرجاء وهي قادرة على فعل ذلك. فمناوراتها مع روسيا توضح بشكل لا لبس فيه كيف أنها - أي تركيا - تستطيع التعاطي مع أي شريك تريده، بغض النظر عما تقوله الولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبي⁽⁴⁾. ولقد حاولت روسيا على مر القرون أن تسيطر على ساحل البحر الأسود في تركيا وتستولي على الدردنيل للوصول إلى البحر الأبيض المتوسط. ولكن الدولتين الآن، وجدتا هدفا مشتركا في خطوط أنابيب النبع الأزرق تحت البحر الأسود والذي يؤدي إلى ميناء سامسون التركي. لقد أصبحت روسيا ثاني أكبر شركاء تركيا التجاريين (بعد الاتحاد الأوروبي): فشركات البناء التركية تعيد إعمار روسيا المتهدمة، فيما يزود الغاز الروسي الاقتصاد التركي بالوقود. وفي ميناء طرابزون الصديء على البحر الأسود - الذي احتلته روسيا في الحرب العالمية الأولى - لا يسجل أحد ما يأتي وما يذهب على اليخوت الروسية وغيرها من المركبات في مينائه الجميل، مثل يخت ناتاش السلافيكي الذي يبحر منه وينطلق إلى موانئ بعيدة مثل دبي.

"ويجب أن تعرف كل من أميركا وأوروبا ما هو أفضل من الإملاء علينا" كما أعلن أحد مفكري اسطنبول بثقة في أثناء احتسائه القهوة المشهورة باسم

دولته. وأردف ذلك المفكر قائلا: "فنحن نستطيع منع كليهما مما يريدانه من دون أدنى ندم". لقد لعبت الولايات المتحدة وأوروبا لعبة الحرب للحصول على الولاء التركي في التسعينيات، إلا أن الحرب على العراق عام 2003 قد أملت الميزان بشكل كبير لصالح أوروبا. لقد افترضت أميركا دعم تركيا لها في غزو العراق، ولكن البرلمان التركي رفض طلب أميركا إنشاء قواعد لها، خوفا من الحركة الوطنية الكردية في عراق ما بعد صدام، ومن وجود قوات أجنبية على أراضيها وفقدان الإيرادات السياحية⁽⁵⁾. وفيما ظلت أميركا حبيسة عاداتها القديمة بالاعتماد على العسكرية التركية، ركزت قيادة تركيا المدنية على تطبيق مقاييس الاتحاد الأوروبي للمحاسبة والمسؤولية الديمقراطية. وقد بلغ جنون الارتياح لدى تركيا بشأن حرب العراق مبلغا فاق الواقع: ففي مثل ستورم (العاصفة المعدنية) وهي الرواية التركية المثيرة الأفضل مبيعا والتي ظهرت عام 2005، يقوم بطل الرواية وهو عميل سري تركي بتفجير سلاح نووي فوق واشنطن، انتقاما من احتلال أميركا لتركيا. ومنذ ذلك الحين، انحدرت العلاقات الأميركية التركية إلى مجرد ترديدات تافهة عن الشراكة الاستراتيجية فيما بلغ إجمالي التجارة السنوية لتركيا مع الاتحاد الأوروبي عشرة أضعاف إجمالي تجارتها مع الولايات المتحدة⁽⁶⁾. وقد اشتكى أحد المحللين المقيمين في أنقرة بقوله: "يعتقد الأميركيون أن ضغطهم على الاتحاد الأوروبي من أجلنا هو الذي يحرك تصورات عضويتنا في الاتحاد الأوروبي، في حين أن كل ما فعلوه حقا هو جعل الأوروبيين أكثر تصلبا. لم نعد نريد أي تأييد من أميركا". لقد أصبح للاتحاد الأوروبي تأثير في تركيا يفوق تأثيره في بعض أعضائه ممن دعموا غزو الولايات المتحدة للعراق^(*).

(*) كما قال أحد المتقنين البلغاريين: "كانت المواقف الأوروبية الشرقية خلال حرب العراق انتصارا للمصالح على حس الانتماء الجغرافي، إلا أن هذا العامل الجغرافي سيكون هو الأقوى على المدى الطويل".

لقد تفوقت أوروبا على الولايات المتحدة في التأثير في العقلية التركية؛ إلا أن الفوز بتركيا نفسها يعتبر تحديا ملحما أكبر من ذلك بكثير. وعلى الرغم من ادعاء أتاتورك بأن الجمهورية التركية تمضي قدما بثبات... من الشرق إلى الغرب، إلا أن الغرب - إبان الحرب الباردة - كان هو الوجهة الوحيدة التي يستطيع الأتراك السير إليها. ولكن تركيا - مرة أخرى - تمتلك أكبر قوة عسكرية في المنطقة، وهي تعرف ذلك. ومثلما أشار أحد الجنرالات الأتراك في أنقره، فإنه "منذ العهد العثماني، كنا دائما من يحدد الجغرافية السياسية للمنطقة بأكملها. لقد سيطرنا على العراق على مدى أربعمئة سنة. لن تكون تركيا مطواعة كبولندا مطلقا". كما أعاد الأتراك الشباب الجدد في النخبة السياسية اكتشاف ماضيهم في مرحلة ما قبل الجمهورية، مما زاد من اعتزازهم بأنفسهم. إن لا مبالاة العثمانيين الجدد بالغرب تحدّ من مدى استعداد تركيا للانخلاء الاجتماعي والسياسي والدبلوماسي. وعوضا عن ذلك، يفكر بعض الأتراك بجدية وبصورة علنية في (خطة بديلة) خطة ب، حيث لا يرغب هؤلاء بالبحث عن عضوية الاتحاد الأوروبي، بل عن مجرد شراكة متميزة كبريطانيا أو روسيا اللتين تندجان مع الاتحاد الأوروبي متى ما أملت عليهما مصالحهما ذلك فقط.

نظرا إلى تقلبها في سجن الانضمام للاتحاد الأوروبي منذ 1963، فإن لدى تركيا الكثير مما تستطيع تعليمه للطامحين إلى عضوية الاتحاد الأوروبي عن فضيلة الصبر. ولكن اقتصادها - حتى من دون تلك العضوية - استفاد بشكل هائل من أربعة عقود من التجارة والهجرة عبر الاتحاد الجمركي لأوروبا. ففي الأيام الأولى من مسار الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، ارتدى الفلاحون والمزارعون الأتراك السترات الفضفاضة لإظهار روحهم الأوروبية، كما صوتت الدولة بشدة لصالح الإبقاء على عملية التقدم في ذلك المسار. وقد أرسل الجيل الأول من الأميين الأتراك حوالاتهم النقدية إلى قراهم الأناضولية،

إلا أن الجيل الثاني من الأتراك الأوروبيين أصبحوا أصحاب عمل، ونشروا ثرواتهم ومهاراتهم في موطنهم من خلال إنشاء المصانع والمدارس. وفي إقليم قيصري الأناضولي المركزي، كانت هناك كميات كبيرة من السجاد الكليم الراقسي في المحال التجارية، وهو ما كان له أكبر الأثر على زيادة المحاصيل الزراعية المستخدمة في صناعته في ربوع هذا الإقليم⁽⁷⁾. وانتشر الجيل الثالث من شتات الأتراك في المنطقة الممتدة من برلين إلى بيشكك، وأرسلوا كميات كبيرة من الأموال، مما ساعد على تقليص عدم المساواة في الدخل في تركيا (وهي الأعلى في العالم إلى جانب البرازيل والصين والولايات المتحدة). وقد علق أحد الأتراك الألمان وهو يستريح في طريقه من أنقرة إلى قيصري بقوله: "لدينا من الاستقرار الآن ما يجعلنا على الرغم من كوننا مهاجرين، نتطلع إلى العودة إلى الوطن". ولا شك في أن الاقتصاد التركي يتجه إلى الكفاية الذاتية.

لقد تطلب الأمر تحالف أوروبا بأكملها لإخضاع الأتراك في القرن السابع عشر، ومع امتداد الآفاق التركية في كل اتجاه، فليس على الاتحاد الأوروبي أن يصبح مرساة اقتصادية فحسب لتركيا، بل ومرساة نفسية وسياسية أيضا. ولكن عزة النفس التركية تجعل من ذلك تحديا بالغ الصعوبة والدقة. ويقال إنه في المرات العشر الأولى التي يصفع فيها المرء شخصا تركيا، فإنه لن يفعل شيئا، وفي المرة الحادية عشرة، فإنه سيقتل. ومن المؤكد أن على الزوار الأوروبيين الذين يقولون إنهم قادمون من أوروبا بدلا من تحديد دولة بعينها أن يتوخوا الحذر من أن يتعرضوا للضرب، لأن تركيا بالفعل دولة أوروبية بل وأكثر. وفي بودرم، يلاطف الأثرياء الأتراك الأوروبيين السكاري على شواطئهم، ويعزلون أنفسهم داخل مقاطعات راقية تقبع على طول خلجان بحر إيجه الجذاب. "إن لدى أثرياء تركيا في التمتع ببحر إيجه ما يشغلهم عن القلق بشأن التأثير في الرأي العام الأوروبي" كما كتب أحد الصحفيين في يوم صيفي ليس بعيد مستهزئا. يتمتع الموسرون من الأتراك في

اسطنبول بالفعل بتجهيزات الحياة والتعليم الأوروبي، وكثيرا ما يملكون منازل في مناطق أخرى من أوروبا.

على الرغم من ثقة الأتراك الكبيرة بأنفسهم، إلا أن استعمار أوروبا الخفي لتركيا لا يزال مستمرا. فكما هي الحال في البنتاغون، فإن أي برنامج لمفوضية الاتحاد الأوروبي - إذا وضع - يكاد يكون من المستحيل إيقافه. وعلى الرغم من أن الرئيس جاك شيراك كان قد أعلن عام 2005 أن تركيا تحتاج إلى ثورة ثقافية لتصبح أوروبية، إلا أن المفوضية ظلت بثبات تنفذ انتدابها لإجراء عملياتها الجراحية على مخ الدولة التركية. وعلى الرغم من أن تركيا ربما قد أخرجت أوروبا لتأخذ مطالبها على محمل الجد في أواخر التسعينيات، إلا أن الاتحاد الأوروبي، في المقابل، أصر على أن تبذل تركيا رسالة المكتسبات المجتمعية بأكملها - المكونة من 35 فصلا، أي أكثر بأربعة فصول من أي دولة أخرى - من دون أي ضمان لها بالعضوية في نهاية المطاف. لقد حاول الوزير العثماني مصطفى رشيد باشا - في أوائل القرن التاسع عشر - أن يقلد الإدارة الأوروبية، إلا أن الاتحاد الأوروبي اليوم قد فرض إعادة هيكلة هائلة للأنظمة البيزنطية للخدمات المصرفية والعامة، وساعد الدولة على تنظيف السوق السوداء الضخمة وثقافة الأعمال المترددة، كما دعم الكثير من مشاريعها التجارية الكبرى. لقد بنيت خلفية السماء المتوهجة لاسطنبول بأموال أوروبية، كما رفعت لوائح الاتحاد الأوروبي من مستوى العمالة التركية وجودة منتجاتها. ويفوق أسلوب الحب القاسي هذا - لتحقيق الإصلاح التركي - كثيرا استراتيجية أميركا لتحويل المكسيك إلى تركيا الخاصة بها.

تساءل المؤلف الفائز بجائزة نوبل أورهان باموك في أثناء محاكمته لانتقاده الإبادة التركية للأرمن في الحرب العالمية الأولى، والتي تقع ضمن مجموعة الجرائم التي يطلق عليها *ازدراء التركية*⁽⁸⁾. بقوله: "جغرافيًا، نحن ننتمي إلى

أوروبا... ولكن سياسيًا؟". والواقع أن أوروبا قامت بهدوء بتسريع إجراء نقاش داخلي هام بين الأتراك أنفسهم حول تاريخهم السياسي، في ما يتعلق بمعاملة الأتراك للأرمن وإعادة توحيده قبرص التدريجي. "إن من المستحيل القول كم كانت ستستغرق الجامعات لتقديم المزيد من المواد أو حتى يتم السماح للنساء بتولي مناصب رفيعة من دون ضغط الاتحاد الأوروبي" كما علق إحدى الناشطات الاجتماعيات في اسطنبول. إن منح الأكراد والمجموعات غير المسلمة مزيداً من الحقوق، كان من دون شك أكثر مطالب الاتحاد الأوروبي إثارة للجدل. وبعد عقدين من المناوشات المستمرة بين القوات التركية العسكرية وحزب العمال الكردي الانفصالي - كان معظمها في الجنوب الشرقي من تركيا على حدود العراق - شهد الأكراد الذين يتراوح عددهم ما بين 10 إلى 12 مليوناً وينتشرون عبر الحدود التركية، عمليات اندماج اجتماعي واقتصادي وسياسي عبر برامج حكومية مستمرة. ولا تزال نسبة البطالة المرتفعة من بين حقائق الحياة التي تتسم بها مقاطعة ديار بكر ذات النسبة السكانية الكبيرة من الفلاحين الأكراد، حيث اشتعلت أعمال الشغب في أثناء الاحتفال الكردي بالنيروز في العام 2006. ولكن الطرقات العسكرية التي كانت تستخدم لمهاجمة حزب العمال الكردي أصبحت الآن تمتد لمسافات أبعد، من أجل تحسين العلاقات التجارية مع سورية وإيران، مما يعود بالفائدة في النهاية على الأكراد. إن إلغاء تركيا لعقوبة الإعدام - حتى بالنسبة إلى العقل المدبر الإرهابي الكردي عبد الله أوجلان - كان سيستغرق عقوداً من الزمن لولا مبادرات الاتحاد الأوروبي التي جعلت النقاش التركي سياسياً بقدر ما كان عاطفياً، في الوقت الذي كان فيه قبل ذلك نقاشاً عاطفياً صرفاً.

يؤدي الجنود، عند ضريح أتاتورك في أنقرة، عملية مطولة وضخمة لتغيير الحراس تعبيراً عن انتماء لا يتزعزع لأحد قادة العالم النادرين ممن حظي باحترام متوازٍ في موطنه وفي الخارج. وكمستودع للحركة الكمالية، استغل

الجيش طاقته من أجل ممارسة هوايته في محاولات التدخل المقدس، حيث كان آخرها تمثيل انقلاب حديث لعزل نجم الدين أربكان المعادي للغرب والموالي للإسلاميين في عام 1997⁽⁹⁾. ولكن السياسيين في تركيا قد بلغوا من المهنية مبلغ العسكر. وبدعم من الاتحاد الأوروبي استطاعوا حتى إخضاع العسكر، حيث ترأس أحد المدنيين مجلس الأمن القومي الذي أصبح فيه أغلبية مدنية من الأعضاء. واليوم يعتبر كلا الجانبين سواء النخبة المدنية أو العسكرية، نفسها مجددة لا يستغنى عنها؛ حيث يراقبون بعضهم إلى جانب مراقبة التوجهات الإسلامية في المجتمع التركي. والأهم من ذلك كله، أن النخبة العلمانية والرؤساء العسكريين، بل والإسلاميين كلهم ينظرون إلى عملية التحول إلى أوروبا باعتبارها أكثر أهمية من حق الجيش في التدخل في السياسة⁽¹⁰⁾. إن الاتحاد الأوروبي يساعد تركيا على ترويض نفسها.

في الوقت نفسه، تظل تركيا أفضل النماذج للتأكيد على أن الإسلام والحداثة لا يتعايشان معا فحسب، بل ويزدهران. ففي كونيا، يؤدي الدراويش رقصة مفلفي سيما المنومة مغناطيسيا وهم يدورون حول أنفسهم تمجيذا لذكرى الشاعر الصوفي جلال الدين الرومي. ودوراهم وهم في حالة من نشوة الإلهام يذكرون بأن القوى الروحية لا تزال تسحب تركيا إلى الداخل بنفس القوة التي تسحبها الجغرافيا إلى اتجاهين. لقد حاول الأتراك أن يضعوا تفسيراً لإسلام تركي منفصل عن الانقسام السني الشيعي، وتعهدوا بأن يكونوا أتراكاً أولاً ثم مسلمين ثانياً⁽¹¹⁾⁽¹²⁾. وأصبح وضع الحجاب من قبل النساء في الدوائر الحكومية والجامعات غير قانوني، وهي خطوة لم تتخذها دولة أخرى سوى فرنسا. وتركيا هي أحد أكبر البلاد المصنعة للملابس الداخلية النسائية وأحد أكبر البلاد في مجال تصميم ملابس السباحة الإسلامية المحتشمة كذلك. وعندما ينطلق الأذان من المسجد في أثناء مباراة لكرة القدم، يقوم أصحاب المطاعم بكل بساطة برفع صوت التلفاز. وهذه الاتجاهات الثلاثة في المجتمع التركي:

تنمية المجتمع والديمقراطية والإسلام الحديث، هي ما تتمنى أميركا وأوروبا أن تكون لديها القدرة على تطبيقها على العالم العربي بهذا الترابط المنطقي.

لكن الحركة الثقافية الإسلامية المتنامية في المجتمع التركي حقيقية، حيث تمتد دوائرها الانتخابية من بلدات اسطنبول المزدهمة والحيوية - قاعدة دعم رئيس بلدية اسطنبول الأسبق ورئيس الوزراء الآن رجب طيب أردوغان - إلى المناطق الريفية مترامية الأطراف شرق البلاد. وتختلط الثقافات والمناظر الطبيعية الأوروبية بتلك الآسيوية إلى الشرق من كونيا. فحقول القمح وأكشاك البطيخ ومحطات إصلاح السيارات على جانب الطريق، والماشية السائبة والنفايات الملقاة، كلها علامات تدل على وجود تركيا الأخرى الأكبر. وفيما يقود المرء سيارته على طول صفوف اللامتناهية من الأشجار الهزيلة، نحل الشاحنة محل السيارة كوسيلة نقل داخل القرى، وتردد أبواق الشاحنات الصدى إلى آسيا الوسطى، أما أسماء الشوارع فغير معروفة ولا مترابطة.

إن هذا الجناح الشرقي الضخم من أشجار الصنوبر والبحيرات الهادئة هو النتوء الاستراتيجي لتركيا، وهو أصل جغرافي لا تستطيع أوروبا الاستغناء عنه. وتزايد حاجة أوروبا إلى تركيا بوصفها جسر الطاقة الأوروبي الآسيوي لنقل الغاز والنفط الروسي والقزويني والإيراني إلى دول البلقان، وكذلك لكونها عامل استقرار في القوقاز. ولكن على الرغم من قيام الدولة ببناء جسور وأنفاق رائعة عبر جدران الصخور لتوحيد أركان الدولة التركية، إلا أن جغرافية تركيا وثقافتها تقضيان بأنها لن تنتمي قط إلى أوروبا بشكل تام. وبذلك فإن القوى العظمى الأوروبية لا بدّ من أن تصبح القوى العظمى الأوروبية - التركية.

البحر الأسود: البحيرة الأوروبية

منذ قرون، تدفقت التطلعات الروسية والعثمانية والفارسية الإمبراطورية إلى البحر الأسود، حيث وجدت وحدتها في مياهه الداكنة الهادئة. واستمد

أهم موقع أثري فيها - القاعدة الرومانية القديمة شيرسونيسوس - والذي أصبح الآن إحدى ضواحي سيياستبول، اسمه من الكلمة اليونانية شبه الجزيرة، وهو موضع تعمد الأمير فلاديمير العظيم إلى النصرانية عام 988، حيث تلا ذلك اندحار الإمبراطورية البيزنطية، ومن ثم رؤية انتشار الأرثوذكسية إلى كييف وموسكو. بل حتى الجنوبيون حكموا مدينة كريميا لفترة قصيرة في القرن الرابع عشر. وفي القرون الوسطى، كان البحر الأسود مركز تجارة العالم، حيث ربط فينيسيا بالقبائل المنغولية والتركية في آسيا الوسطى. وخلال خضوعها لحكم العثمانيين لمدة 300 عام، كان التجار الأوروبيون يطلقون على البحر الأسود اسم البحيرة التركية. ولكنه وقع في القرن التاسع عشر في الدوامة الجيوسياسية: أرادت السلطات الأوروبية في البداية قطع أوصال الإمبراطورية العثمانية لتتحكم في مضيق البوسفور، إلا أنه بعد تدمير روسيا - تحت حكم نيكولاس الأول - للأساطيل العثمانية، سارعت بريطانيا وفرنسا والنمسا إلى منع البحر الأسود من أن يصبح بحيرة روسية. وبذلك أصبحت الحرب الكريمة هي الجبهة الغربية للعبة الأنجلو - الروسية العظمى في آسيا الوسطى⁽¹³⁾.

يوصف البحر الأسود اليوم بمثلث برمودا في التحليل الاستراتيجي، حيث يقع على حافة المساحات الأمنية الأوروبية، والأوروبية الآسيوية، والوسط آسيوية، من دون أن يكون مركزيا في أي منها⁽¹⁴⁾. ومع ذلك، يجري استرجاع نوع من الوحدة العضوية متعددة الوجوه بين دول البحر الأسود؛ وهذه المرة ضمن الكومنولث الأوروبي. فميدان ميدان في كييف مثلاً - حيث جرت أحداث الثورة البرتقالية - استمد اسمه من المصطلح الفارسي للمساحة متعددة الأغراض للمهرجانات والتجارة. وتظل كريميا موطناً لما يقارب المليون من التتار - من سلالة المغول - وبلغار الفولغا والقبائل التركية الذين انتشروا على أحواض الفولغا ونهر الدون - ولكنهم أقارب الكثير من

التتار في كرميا الذين عبروا البحر الأسود إلى تركيا بعد ضم كرميا من قبل روسيا. أما الميناء الآخر الأوكراني على البحر الأسود - أوديسا - الذي بني في القرن التاسع عشر من قبل مهندسين معماريين وفنانين دوليين من فرنسا والنمسا وإنجلترا، فقد أصبح مرة أخرى مكانا لتدفق الأفواج من أوروبا الغربية، بل ومن الشرق الأقصى، مما أكد على استعادة جغرافيته الرئيسية.

بالتأكيد، فإن حصة متزايدة من واردات أوروبا من الطاقة تصل من شرق البحر الأسود. وبجهد لا يكاد يخفى للحد من التأثير الروسي في المنطقة وإحياء نوع من الرفقة، شكلت كل من جورجيا وأوكرانيا وأوزبكستان وأذربيجان ومالدوفيا، مجموعة دبلوماسية إقليمية في أواسط التسعينيات، وهي مجموعة بعد فقدان أوزبكستان أصبحت تحمل الاسم المختصر غوام. كما ظهر جهد استراتيجي هام في شكل مجموعة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود، تضم كلا من رومانيا وبلغاريا وأوكرانيا وتركيا وجورجيا وأذربيجان. وتنمو التجارة بوتيرة متسارعة عبر مياه البحر الأسود، حيث تستثمر تركيا ما يزيد عن ملياري دولار سنويا في الاقتصاد الأوكراني، من خلال المساعدة على إحياء صناعة السفن المتدهورة فيها. ومع تزايد النزعة الأوروبية في دوله الساحلية، يكاد البحر الأسود أن يصبح بحيرة أوروبية تؤدي شواطئها الشرقية بالغرب إلى القوقاز.

الفصل السادس

الممر القوقازي

تبدو منطقة القوقاز وكأنها امتداد غير ذي قيمة للأناضول، فهي قطعة أرض وعرة بين البحر الأسود وبحر قزوين، تكاد تحجبها هيمنة الإمبراطوريات التركية والروسية والفارسية. إلا أن تأمين شرايين النفط الجديدة للغرب من بحر قزوين وآسيا الوسطى قد يتطلب استعمار جمهوريات ما بعد الحقبة السوفيتية، وهي الجمهوريات الصغيرة الميؤوس منها، مثل جورجيا وأرمينيا وأذربيجان، التي تمر عبر أراضيها شرايين النفط هذه. وقد تباطأ الأوروبيون في استغلال انعدام التوجه الداخلي في القوقاز، مدركين مدى التغيير الذي تحتاج إليه تلك الدول، وهي التي بلغت مستويات التنمية والفساد فيها مبلغا يجعلها أقرب إلى العالم الثالث منها إلى الأول. وحيث إن استراتيجية نشر الديمقراطية في أوروبا كانت استراتيجية توسعها على مر التاريخ، فقد جاءت معايير كوبنهاغن أيضا لتطمئن أعضاء الاتحاد الأوروبي الحاليين بعدم السماح لأي دولة غير مؤهلة - مثل دول القوقاز - بالانضمام إليه. وقد اعترف دبلوماسي أوروبي بقوله: "إننا نسمح لحبنا للجغرافيا بأن يملئ علينا تفكيرنا كذلك. وإن ما يمتد على الجانب الآخر من تركيا، بعيد عن النظر وبعيد عن العقل". فمنطقة القوقاز هي المنطقة التي يبدأ عندها غير الغربي.

مع ذلك، وبينما تتقدم الحاجة إلى تأمين الطاقة في بحر قزوين على التصور البعيد لعضوية الاتحاد الأوروبي، أخذ الغرب يصلح أسلوبه مع القوقاز لإنقاذه من وضعه الحالي كملعب ممزق للإمبراطورية الروسية الجديدة. وفي أوائل التسعينيات، وضع الدبلوماسيون الأوروبيون والأميركيون - بصورة

فعلية - ثقتهم في قدرة روسيا على إدارة مناطق ما بعد الحقبة السوفييتية بعدالة، كما يجب أن تفعل أي قوة كانت عظمتي. ولكن ذلك الزمان قد ولى. فمع تحطم إمبراطوريتها الخاصة، أثبتت روسيا أنها أقدر على تقطيع أوصال جمهورياتها السابقة منها على إعادة بناء كومونولث حقيقي من دول مستقلة. وروسيا تسمى دول القوقاز بالشقة الاشتراكية؛ كرمز لمنطقة تستطيع أن تنظف فيها غسيلها القذر لاستراتيجيتها الكبرى التي تجيدها، ألا وهي: فرق تسد. فروسيا تثير النزاعات ثم تتدخل زاعمة أنها القوة الوحيدة القادرة على الفصل بين هؤلاء الأطفال المتعاركين لحفظ السلام. ولكسر هذه الحلقة، فإن رهان الغرب الجديد يدور حول جعل القوقاز جزءا من الخارج القريب من أوروبا بدلا من روسيا. وإذا نجح في ذلك، فسيتم انتشال الأمم القوقازية من العالم الثالث، كما سيتم ضمان أمن الطاقة الغربي أكثر.

جورجيا: في خاطر أوروبا

تخيل دولة تتكون من القرى المهجورة، والمباني المنهارة، والشاحنات المعطوبة من القصف، ويسود فيها السحاب الكريه المتراكم من عوادم السيارات، والنساء اللاتي يععن الذرة على جانب الطريق، والأطفال الذين يستحمون في مجاري أنهار توشك أن تجف، والمتسولون البائسون في العاصمة. والآن تخيل أن مواطني تلك الدولة من البيض.

على الرغم من كل الحديث عن تحول الخطوط، فإن الثورات تكشف عن مدى انكسار مجتمع ما أكثر مما تكشف عن مدى انغراس القيم فيه. وليس هناك مكان يتضح فيه ذلك أكثر من جورجيا، الدولة التي يصل اقتناع قيادتها بغربيتها إلى حد أنها لا تقوم بأي شيء تقريبا لإثبات ذلك. قد يكون الجورجيون مسيحيين، إلا أنهم ليسوا أوروبيين. بما تعنيه تلك الكلمة؛ على الرغم من أنهم لا يتوقفون عن رفع علم الاتحاد الأوروبي في أرجاء العاصمة

تبليسي. فدولتهم - في أحسن الأحوال - كوبا قوقازية تتكون من أشجار النخيل وعربات الثيران التي تسير على طرقات تثقب عجلات السيارات. كما أنها - على عكس دول البلطيق التي يمكن مقارنتها بها حجما - قد ورثت (بفعل أعمال التطهير التي ترجع إلى أنانية كبار السن الفائقة) حكومة من المستدئين صغار السن وغير المستعدين لحكم البلاد. ومثل أوكرانيا وصربيا - وكل دولة أخرى تشهد تغيرا مفاجئا في نظام الحكم في السنوات المقبلة - فإن ديمقراطية جورجيا الانتخابية ستترجم إلى دولة تحررية بشكل بطيء - في أفضل الأحوال - مع استمرار تجاوزات حقوق الإنسان، والتلاعب في السوق، واستمرار الحكم المستبد، إلى أن تتغلب الحوافز لتغيير مثل هذا السلوك. إن خوف الأوروبيين المبرر على جورجيا يكمن في أنها قد تتعرض إلى إرهاب الثورة كما فعلت نظيراتها من العالم الثالث في أميركا اللاتينية، التي لم تتطور، حيث ظلت تدور في دائرة من عدم التنمية وعدم الاستقرار.

لقد كان السوفييت ألطف مستعمري جورجيا، خاصة إذا قورنوا بالغزاة المغول والفرس الذين أتوا قبلهم. لقد أكد جوزيف ستالين، الذي ولد وتربى في بلدة غوري الجورجية، على أن تدفع جمهوريته التي عانت الأمرين في الحرب العالمية الثانية، ضرائب قليلة وأن تعامل معاملة الجوهرة في التاج السوفييتي. وفي التسعينيات، كان حكم إدوارد شيفرنادزه حالة تستحق بالفعل المساعدة الأوروبية، وكان بؤرة فساد لا محدود كذلك. وقد قال أحد الدبلوماسيين الألمان معترفا: "لأن شيفرنادزه أهدانا - بوصفه آخر وزير خارجية سوفييتي - توحيد ألمانيا من جديد، فقد سمحنا له - بعد ذلك - بتأجير طويل الأمد، ودعمناه بسخاء". لقد كانت جورجيا دولة يمكن العيش فيها بثلاث وسائل: بيع سلع مسروقة في السوق السوداء، وقيادة سيارة أجرة، أو بالتهريب؛ أو بالجمع بين الوسائل الثلاث أحيانا. ولا يزال الناس في غوري يتنقلون باستخدام الدراجات الصغيرة ذات العجلات الثلاث ذات الصبغة الآسيوية.

لم تتحسن الأوضاع في السنوات الأولى التي أعقبت ثورة الورد عام 2003 كثيرا. لقد بدت القرى - من دون أعمال تجارية ظاهرة - مدن أشباح من الزجاج المهشم ومباني إسمنتية ناتئة. إن الطرقات الجيدة تصنع مواطنين أفضل، وإلى يومنا هذا، ليس هناك طريق واحد جيد في جورجيا كلها، وهو ما يرمز لطريقة حكم البلاد؛ جارحة وحادة. فقد قام الرئيس الشاب الأنيق الذي درس في أميركا ميخائيل ساكشيفلي بإغلاق الكثير من الصحف المستقلة، والقنوات التلفزيونية والمنظمات غير الحكومية المعارضة لسياساته. وإذا كان القضاة - إبان حكم شيفرنادزه - يرتشون ليكونوا حيادين، فإن النزاعات - في أثناء حكم ساكشيفلي - يُت فيها مسبقا لصالح الحكومة. كما استحدث منصب رئيس الوزراء الذي لم يكن موجودا في السابق، لمكافحة ثاني أبطال ثورة الورد الثلاثة زوراب زهفانيا. إلا أن التنافس بين ساكشيفلي وزهفانيا لم يسفر عن انقسام الحكومة إلى نصفين فحسب حيث تحكم أحدهما بجهاز جورجيا الأمني، والآخر في اقتصادها، بل وفي مقتل زهفانيا في ظروف غامضة أيضا. وعندما تتناقض التشريعات التي يقدمها البرلمان مع رغبات الرئيس، فلا بدّ من أن تسود الأخيرة حتما. وليس في جورجيا أحزاب سياسية حقيقية، بل مجموعات مصالح يريد إلكتروني ينتمي إلى الحكومة. ولذلك، فإنه ليس من العجيب أن يتعاضد حنين الكثير من الناس إلى عهد الشيوعية.

عندما تضع الحكومات القادة قبل المؤسسات، تخسر الشعوب. لقد حافظت أميركا، وهي منشغلة بتأمين قواتها المشاركة في حرب العراق، على تميزها لصالح ديمقراطية ساكشيفلي المزيفة القائمة على استعداد، وإطلاق، وتصويب، وبذلك ظلت عمياء عن الواقع المتدهور على الأرض. لقد علق أحد النشطاء السياسيين في تبليسي غاضبا بقوله: "لقد كانت أميركا على ثقة تامة بنجاح ثورة الورد، إلى درجة أن مجموعات حقوق الإنسان لدينا لم تعد تتلقى التمويل من المنظمات الأميركية". في الواقع، إن ساكشيفلي قد صقله

سلفه الذي أسقطه، حتى إنه أصبح يدرّب كادرا من الرواد الصغار؛ الأطفال الذين يذهبون إلى المعسكرات ليتعلموا الانتماء من خلال استخدام الكلاشينكوف. ولا يزال الوزراء يتغيرون، كما لو كانوا يلعبون لعبة الكراسي الموسيقية، وأصبحت جورجيا تشبه "حديقة حيوانات، ليست كل الحيوانات أليفة فيها" كما قال أحد المحللين الجورجيين غاضبا.

من المؤكد أن حكمَ دولة لم تنجُ من إدارة السوفييت فيها سوى صناعة الشراب، ليس أمرا سهلا. وقد ظلت تبليسي - لخمسة عشر قرنا - هي المدينة المتحكمة، إلا أن العلاقة بين المركز والأطراف كانت دائما متوترة^(*). وقبل فراره إلى موسكو عام 2004، استنزف أصلا ن أباشيدزه، القائد العسكري في منطقة أجارا الساحلية على الحدود التركية، إيرادات الجمارك كافة، بل وحاول إشعال حرب أهلية (بدعم روسي). وفي الوقت نفسه، سرب ساكشيفلي طاقة الكهرباء القليلة المتوافرة إلى تبليسي لإرضاء سكانها، كما حظر أي سباق مستقل على منصب رئيس بلدية العاصمة، وقام بتعيين حليف له بدلا من ذلك. ولتوليد بعض المال لحكومته، فضّل ساكشيفلي ابتزاز رجال الأعمال وتهديدهم، حيث أرغمهم على تمويل الخدمات العامة مقابل عدم دفعهم الضرائب المستحقة عليهم. وفي وسط تبليسي، قامت إحدى المؤسسات - التي تربطها علاقات جيدة مع الحكومة - برشوة اللاجئين لإخلاء عقار اختارته، ومن ثم حولته إلى مكتب. والمحالّ التجارية والفنادق، في جورجيا، ما هي إلا واجهات لتبييض الأموال، حيث يتسلّم رجال المافيا

(*) في القوقاز، تشهد كل دولة مرحلة من جمع الأراضي - مكررة بذلك جهود قرن مضى عند سقوط الإمبراطورية العثمانية - تهدف إلى ترسيم حدودها، وتثبيت استقرارها لكي تصبح ما يشبه دولا منسجمة. رياض غاشيشلاذزه، جورجيا الجديدة: المساحة، والمجتمع والسياسة. دراسات أوروبا الشرقية رقم 3 (لندن، مطبعة جامعة كلية لندن، 1995).

حقائب النقود، بدقة عقارب الساعة، كل صباح. ويمكن للمرء أن يرى بنفسه في تبليسي، أن أكبر رمز عالمي لشهوة المنزلة الرفيعة هي - من دون شك - سيارات المرسيدس السوداء ذات النوافذ المظلمة - والتي كثيرا ما تحمل لوحاتها الألمانية الأصلية. وقد تنخفض معدلات الفساد الجورجي - مع مرور الزمن - وتحسن أوضاع جمع الضرائب وممارسات الشرطة، إلا أن ذلك يتطلب يدا قوية من الخارج، وليس مجرد ثقة بفضائل ما يعرف بالثورات، حيث يسمح ببقاء الأمور على ما هي عليه.

لقد قال ساكشيفلي غاضبا من دعم روسيا المتواصل لحركات الانفصال داخل جورجيا: "فليذهب الروس إلى الجحيم!". وكان في ذلك ما يشبه رجاء الولايات المتحدة وأوروبا لإيقاف التدخل الروسي وتقليص دور جورجيا نفسها في كونها مفترق الطرقات لتهديب السلاح واليورانيوم المستخدم لصنع الأسلحة. ويقوم الآن على حدود جورجيا وأذربيجان مركز ضخّم للحمارك - ممول من الولايات المتحدة - مزود بتقنية فضائية لاكتشاف المواد المشعة، إلا أنه ليس كافيا لصد تدخلات روسيا المتواصلة، بل وحتى إلقاء الصواريخ غير المتفجرة بالقرب من تبليسي. إن فقدان أوكرانيا وجورجيا، لن يبقّي لروسيا سوى ساحل ضيق على البحر الأسود، تضاءلت أهميته الاستراتيجية الآن أكثر من أي وقت مضى، بعد أن أوقفت أذربيجان ضخ النفط إلى ميناء نوفوروسيسك الروسي. وتحاول روسيا - من خلال تشتيت المهام الرقابية لهيئة الأمن والتعاون الأوروبي، ومنح جوازات روسية لسكان أوسيتيا الجنوبية، ودعم الحركة الانفصالية في إقليم أبخازيا شمال غربي جورجيا - أن تمزق أوصال جورجيا، من أجل المحافظة على إمكانية وصولها العسكري إلى أرمينيا التي تدعمها روسيا في صراعها مع أذربيجان حول منطقة ناجرنو كاراباخ المتنازع عليها. وتستمر روسيا - عبر شركات مزيفة الواجهة - في استغلال موارد جورجيا من الذهب والنحاس والأخشاب، مما أنقص - إلى حد بعيد -

من العوائد اللازمة لحماية هذه الدولة الصغيرة في الأساس، وعرضها إلى مزيد من التفكك. عندما دعت جورجيا روسيا لإخلاء قواعدها العسكرية، ردت روسيا بمضاعفة أسعار الغاز الطبيعي - في منتصف الشتاء - وهو نفس الابتزاز الذي عاناه الأوكرانيون من غازبروم. كما شرح ألكسندر رونديلي - وهو أحد مفكري جورجيا - الأمر بقوله: "من الخطر العظيم أن تكون هناك دولة صغيرة جارة لدولة كبيرة وقوية. فلو ارتكبت الدولة الصغيرة خطأ استراتيجيا، فلن يكون ذلك من باب الرفاهية، بل قد يكون الأمر انتحاريا، وتظل الدبلوماسية هي الأداة الوحيدة المتاحة للسياسة الخارجية"⁽¹⁾.

لكن سيطرة روسيا على المنطقة قد تنهار تحت وطأة وزنها ذاته. فعلى الرغم من قضائها أخيرا على التمرد في الشيشان، إلا أنه لا يزال على روسيا أن تضيف صفة الشرعية على حكمها لمنطقة القوقاز الشمالية الأوسع والتي يسكنها المسلمون، وكذلك جمهورية تاتارستان والتي تظل - بوجود أكبر مسجد في أوروبا في كازان - بيئة تسودها مشاعر معادية للروس⁽²⁾. إن الشخصية الشيشانية قوية الشكيمة التي صورها تولستوي في روايته الحاج مراد قد خربت روسيا على مر التاريخ، وقد تعود مجددا. وقد علق أحد الدبلوماسيين الجورجيين، عند رؤيته المسجد الكبير الذي أقامته روسيا أخيرا في مدينة غروزني العاصمة الشيشانية؛ وهو أصغر حجما بقليل من مسجد كازان "لقد حاولوا استمالة الشيشان. إلا أن روسيا لم تنسحب قط بطريقة سهلة، بل هي دائما ما تختار مساراً يصعب الأمور عليها".

إن دائرة النفوذ هي دائرة مسؤولية، وهذا يعني أن أمن الطاقة الغربي واستراتيجية نشر الديمقراطية يجب أن يعملوا معا لإنشاء منطقة أوروبية فرعية في منطقة القوقاز، وتسريع الانسحاب الروسي منها. وخلال التسعينيات، كانت شركات الطاقة هي من يمثل الغرب في القوقاز، حيث كانت في ظاهر

الأمر تعمل لمصالحها الخاصة ولكنها - في حقيقة الأمر - كانت تقوم بتقديم الدعم الاستراتيجي للدبلوماسيين التجاريين. فهي - أي الشركات - هي التي توسطت في صفقة القرن - كما سميت في حينها - ألا وهي إنشاء خط أنابيب باكو وتبليسي وسيهان، وهو ثاني أطول خطوط الأنابيب في العالم، وقد بني معظمه تحت الأرض تجنباً للمناطق الخطرة (بما في ذلك تجنب أرمينيا بالكامل)، وجعل من تركيا، التي ينتهي خط الأنابيب على شواطئها على البحر الأبيض المتوسط، قناة لما يقارب العشرة بالمئة من النفط العالمي⁽³⁾. وعند افتتاح خط أنابيب باكو وتبليسي وسيهان عام 2005، أعلن ساكشيفلي انتصاراً جيوسياسياً لأذربيجان وجورجيا والغرب، وقال إن ذلك الانتصار سوف: "يغير جدداً من ميزان القوى في المنطقة، ويجلب الازدهار فيها ويقوي استقلاليتها"⁽⁴⁾. وتعتبر تكلفة الأربعة مليارات دولار لخط أنابيب باكو وتبليسي وسيهان البالغ طوله ألف ميل، ثمناً بخساً دفعه الغرب لتأمين القوقاز. وتسد الآن العربات التركية الضخمة ذات الثماني عشرة عجلة الحدود الجورجية بالقرب من باتومي؛ وهي المدينة التي كان يفر إليها الجورجيون سرا حاملين أغذية مجاري الصرف لبيعها كخردة معدنية للصين. لقد جاء الاتحاد الأوروبي بالنجدة - عبر تركيا - من خلال خطة لإنشاء ممر يصل إلى آسيا ويكلف عدة مليارات. ويمكن - عبر السكك الحديدية الجورجية والتركية المترابطة - نقل بضائع الشحن من أوروبا عن طريق اسطنبول إلى باكو عبر بحر قزوين على العبارات إلى كازاخستان ثم في النهاية إلى الصين، وفي عكس ذلك الاتجاه أيضاً. إن جورجيا التي تأمل أن يسمح لها التحالف مع أوكرانيا - من خلال إلغاء التأشيرات بينهما - بأن تتخطى تركيا على خط الدخول إلى الاتحاد الأوروبي، تلاطف تركيا لتأمين تحالفها مع الغرب لحاجتها الماسة إلى مساعدة تركيا على أمن خط أنابيب باكو وتبليسي وسيهان وإزاحة الشركات الروسية القدرة.

قال أحد المستشارين الحكوميين وهو يجلس في مكتب أعيد تأثيثه بأموال الاتحاد الأوروبي: "والآن، بما أن أمن الطاقة الغربي يعتمد على مركزنا الاستراتيجي، فإنه سيساعدنا على السيطرة على البلاد". إن إزالة الأنقاض السوفيتية المهدامة وبناء جورجيا جديدة من الصفر سوف يكلف المليارات، ولكن ليس أمام أوروبا خيار. إن خط أنابيب باكو وتبليسي وسيهان سيجعل اقتصاد جورجيا معلقا باقتصاد أذربيجان، مما يسمح لها بالاستفادة من فائض عوائد النقل والاتصالات والفنادق وخدمات التمويل (مثل المناطق الاقتصادية الخاصة في العالم الثالث). وتعمل البنوك في جورجيا بفضل تعاون التمويل الدولي، فيما تنفق الولايات المتحدة والبنك الدولي ما يقارب 100 مليون دولار سنويا لشراء الكهرباء موسميا من روسيا ولإنشاء الطرقات ومصانع تسيل الغاز.

من الشائع تسمية النزاعات الطويلة الناجمة عن الانفصامات الشخصية السكانية التي فرضها السوفييت بالمجتمدة، وهو وصف خيالي غير ملائم ويشجع على اللامبالاة الدبلوماسية. إن القوقاز اليوم مثل البلقان قبل عقد من الزمان: فتوقف الأعمال العدائية لن يجلب أكثر من وهم الاستقرار ما لم يتدخل الغرب بفعالية. فالنزاعات في أبخازيا وجنوب أوسيتيا وناجرو كاراباخ لن تحل نفسها بنفسها، بل ستستمر - بدلا من ذلك - في نشر المزيد من الشعور بالاغتراب الشعبي، وانتشار الأسلحة، والتهريب غير الشرعي وزيادة تأثير المتطرفين. فالوطنية الجديدة التي تقبع بالكاد تحت سطح القوقاز وتستغل سلطة الكنيسة في جورجيا، وكذلك الإبادة الجماعية العثمانية في أرمينيا كلها تستخدم بشكل غير صحيح لتبرير الميزانيات العسكرية المتضخمة⁽⁵⁾. لقد أصبح بحر قزوين - الذي لم يتم تحديده بعد - عسكري الطابع أيضا، حيث تعزز روسيا صناعة بناء السفن الخاصة بها في ميناء أستراخان القزويني على دلتا نهر الفولغا العظيم وتقترح بناء قوة مراقبة بحرية مع إيران.

لن يستطيع النيتو والاتحاد الأوروبي وضع حد للتدخل الروسي والإيراني إلا عن طريق نشر قوات لحفظ السلام في كل ما يسمى بمناطق النزاع المجمدة. لقد حوّل النيتو كلا من جورجيا وأذربيجان إلى وحدات عسكرية تعمل في ما بينها لحماية خط أنابيب باكو وتبليسي وسيهان، كما قام بتمويل رفع مستوى خفر السواحل في أذربيجان للتصدي لأي تحركات روسية أو إيرانية مريبة. إن الاتحاد الأوروبي يدفع المنطقة تدريجياً نحو نموذج فيدرالي - عبر القوقاز - كان موجوداً لفترة وجيزة قبل قرن من الزمان، بين الثورة الروسية والوحدة البولشفكية. وألح صموئيل هنتنغتون إلى تداخل الصراعات بين جورجيا وأرمينيا والدول الإسلامية المحيطة بهما - إلا أن رابطة النفط أثبتت أنها أثبتت من رابطة الدم، حيث تقدم كل من أميركا والاتحاد الأوروبي المساعدة العسكرية وخطوط الأنابيب والطرق كروابط تجمع في ما بينها جميعاً. وإذا ما تعززت حدود جورجيا، فلن يعود لدى قادتها العذر لتأخير إصلاح قوانينها. وكما أقر رئيس الوزراء زوراب نوغايديلي، فإن "بناء دولة أفضل، يشكل 90 بالمئة من الحل". ويمكن لجورجيا أن تصبح مرساة لأمن الطاقة الغربي، بدلا من كونها التزاما يتصف بالفساد.

فيما تلعب روسيا لعبة الحجلة ما بين عدد متناقض من القواعد، فإن لدى الغرب فرصة ذهبية لإزاحتها كحامية لأرمينيا أيضاً⁽⁶⁾. وقد أصبحت أرمينيا - التي سادها عدم الاستقرار باستمرار والتي تعرضت مؤخراً لهجوم مسلح على برلمانها - تعيش منذ استقلالها على الاستثمارات المتدفقة من جانب روسيا وإيران ومهاجريها في الشتات (خاصة في كاليفورنيا)⁽⁷⁾. وبدلاً من أن تتحمل غموض الموقف بين روسيا وجورجيا، فإن تطبيع أرمينيا لعلاقتها مع تركيا قد يفتح حدودها الغربية أمام مشاركة أكبر من جانب الاتحاد الأوروبي، كما يفتح أمامها فرصة الوصول إلى جبل أرارات المقدس الذي يقع في تركيا. وقد يجبر تأمين جورجيا وأرمينيا روسيا وإيران - في نهاية المطاف - على قبول

إطار عمل أوسع للطاقة في البحر الأسود وبحر قزوين^(*). بل إن التوسع حتى في الأماكن التي لا ترغب أوروبا بالذهاب إليها، يخدم مصالحها.

أذربيجان: إزالة غطاء بحر قزوين

القوقاز هي نقطة التقاء شرق أوروبا بغرب آسيا^(**). وتبين النقوش اللاتينية المنحوتة من قبل القادة المثوين الرومان أن أذربيجان كانت حدود أوروبا منذ القرن الأول الميلادي، إلا أن الرومان أنفسهم عادوا فقالوا إنه ليس بإمكان أحد العيش في جحيم صحراء غوبستان. وبعد الهبوط اللطيف من غابات جنوب القوقاز بالقرب من الحدود الجورجية، يتطلب الوصول إلى العاصمة باكو، التي يعني اسمها البليغ رياح شمسية، قطع مئات الأميال من الأراضي الحارقة. ولكن وقوعها بين قوقاز روسيا وحقول جبال طالش الإيرانية، يجعل من أذربيجان آخر مكونات الوصفة الاستراتيجية لجعل أوروبا

(*) إن خط الأنابيب القوقازي قد عمق العلاقات بين دول القوقاز وإسرائيل، حيث إن 20 بالمئة (الحصة في ازدياد) من حصة إسرائيل من النفط تصل إليها عبر المسار الدائري من بحر قزوين إلى سيهان ثم تشحن إلى إسرائيل التي تخطط لإعادة تصدير جزء منها عبر البحر الأحمر إلى الشرق الأقصى.

(**) في فقرة افتتاحية من قصة الحب الحزينة عبر القوقاز علي ونينو، قال قربان: أعلن أحد المعلمين في باكو قائلاً: "الحدود الشرقية لأوروبا تخترق الإمبراطورية الروسية، على امتداد جبال الأورال إلى بحر قزوين وعبر القوقاز.... وبعض العلماء يرون أن المنطقة في جنوب جبال القوقاز تنتمي إلى آسيا، فيما يرى آخرون - نظراً إلى ثورة القوقاز الثقافية - وجوب النظر إلى هذه البلاد باعتبارها جزءاً من أوروبا. ولذلك يمكن القول، يا أولادي، إن جزءاً من المسؤولية يقع عليكم حول ما إذا كان على بلدنا أن تنتمي إلى أوروبا المتقدمة أم إلى آسيا المتأخرة".

وعلى الرغم من أنه أصبح من الحكمة التقليدية أن ليف نوسنوم - مهاجر يهودي من باكو - كان الاسم المستعار لمؤلف علي ونينو، إلا أن التحقيق التاريخي الذي جرى مؤخراً أسفر عن مؤلف محتمل آخر هو الدبلوماسي الأذربيجاني يوسف وزير سيمزيمينلي.

حليفة بمصالح مشتركة وليس بالثقافة فقط⁽⁸⁾. ولن تحقق أوروبا شرطها الجغرافي إلا إذا استوعبت أشخاصا بروح آسيوية.

على الرغم من أن أذربيجان هي واجهة الغرب الجديدة، إلا أنها لا تشعر بذلك أبدا. فمساجد القرون الوسطى ومجمعات الشقق الضخمة من العهد السوفييتي وأبراج المكاتب الزجاجية كلها ترمز إلى تداخل الشرق والغرب، والماضي والحاضر في باكو. لقد ازدهرت - في وقت ما - مسارات قوافل الحرير والتوابل التي كانت تربط العالم التركي والعربي والهندي والصيني عبر باكو وتبريز وسمرقند وكابول، وكانت المعابد في جبال طاليش تشبه تلك التي في كشمير. وقد قال أحد مؤرخي أذربيجان: "إن ثقافة دولتنا ووضعها يشبهان وضع طائر يحتاج إلى جناحي الشرق والغرب لكي يطير بشكل سليم". ويتضمن علم أذربيجان اللون الأخضر الذي يرمز إلى السلام، واللون الأحمر إلى الحرية، والأزرق إلى القبائل التركية. على الرغم من أن معظم سكانها الذين يبلغ عددهم 8 ملايين هم من الشيعة، إلا أن القومية التركية المتضمنة فيها والإحاد السوفييتي المفروض عليها أضفيا عليها صبغة علمانية قوية.

فيما ترتدي النساء في باكو التنانير القصيرة جدا، فكثيرا ما تكون النساء في *نارداران* القرية محجبات، كما توجد الكثير من النقوش والزخارف الإسلامية على الجدران. وكما هي الحال في تركيا، فإن هناك صحوة إسلامية ملموسة في أذربيجان وهي نتيجة زوال الأثر السوفييتي، ووجود اللاجئين الشيشان وتمويل إيران للمساجد ووسائل الإعلام في المناطق الجنوبية الأشد فقرا على حدودها، والتي كثيرا ما تكون الدلالة الوحيدة على التنمية. وقد اقترح أحد الطلبة المتخرجين في باكو قائلا: "إن الحل لمواجهة التطرف هو بأن نقوم بتعليم الإسلام الأصلي في المدارس تحت إشراف الحكومة كما في تركيا. وإلا فإن الاكتشاف الأول للإسلام من قبل الكثير من الشباب العاطل وشديد التأثر سيكون في مسجد للمتطرفين....".

سمى زيغينو بريجينسكي أذربيجان "بفلينة الزجاجاة القزوينية"⁽⁹⁾. وتمتلك باكو آبارا للنفط والغاز منذ آلاف السنين، أي منذ القرن الخامس قبل الميلاد عندما أقام عبدة النار المعابد بالقرب من الساحل القزويني. ومع بداية القرن العشرين، أصبحت باكو أكبر منتج ومصدر للنفط في العالم، فيما تدخلت روسيا في صفقات نوبلز وروتشيلدز. وبعد ذلك، أحكمت روسيا قبضتها على النفط الأذربيجاني، الذي مثل 70 بالمئة من الإنتاج السوفييتي، ثم ما لبثت - بعد استقلال أذربيجان - أن تعاونت مع أرمينيا في محاولة للإطاحة بالقائد القومي أبولفر الشبي⁽¹⁰⁾. وتظل منتجعات النفط منذ العهد السوفييتي هي الميزة المستمرة منذ عقود من الإخضاع الروسي، حيث لا تزال تتيح الاستحمام في النفط الخام الخفيف لعلاج الأمراض الجلدية.

تعتبر أذربيجان - في الوقت نفسه - أحد الأماكن القليلة في العالم التي يجتذب التلوث فيها السياح. فشبّه الجزيرة القزوينية باكو هي موقع ضخم لخرّدة الأنابيب الصدئة التي تشغل حيزاً هائلاً لا تدري الحكومة ماذا تفعل بها؛ باستثناء تقليص تسربها وتوفير رحلات بالهليكوبتر إلى منصات نفط مهجورة مماثلة في بحر قزوين. ومع ذلك، فإن أذربيجان تصلي مرة أخرى لآلهة الطاقة؛ بصورة حرفية. أما في باكو، فقد تحول النصب التذكاري لماركس إلى محطة أذربترول (محطة بترول أذربيجانية).

ويستحدث بعض الأذربيجانيين عن رغبتهم بتحويل دولتهم إلى كويت القوقاز. وهي كمصدر لحصة متزايدة من إمدادات أوروبا من النفط بالفعل، تعتبر أغنى دولة في القوقاز. وكان بإمكان وزير الجمارك الذي افتتح فندق إكسلسيور من فئة ست نجوم أن يسميه برج باكو نسبة إلى الفندق شراعي الشكل في دبي. لقد عادت نفس الفئة من المهندسين المعماريين وبارونات النفط التي قامت ببناء مركز باكو في أواخر القرن التاسع عشر لبناء البيوت الفارهة على هضاب المدينة الزلقة، كما بدأت الضواحي المنظمة بالانتشار.

لكن أذربيجان تتمتع بالنفط لا بالحكمة. والسؤال هو ما إذا كانت ستستطيع جمع قدر من الحكمة قبل أن ينفد ما لديها من نفط خلال العقدين المقبلين. فأذربيجان لا تزال تعمل وفق نظام وُضع من قِبَل رجل واحد ولأجله، ألا وهو: حيدر علييف، رئيس المخابرات الروسي السابق والمسلم الأول والوحيد في المكتب السياسي، والذي كان أكبر من أن يكون قائدا لدولة صغيرة، ولذلك كان من الطبيعي أن يمثل شخصيته الوطنية بل ويتفوق عليها. وكانت الخلافة هي الفرصة الوحيدة لتحول حقيقي في نموذج الحكم الأذربيجاني. وعند وفاة علييف، ورث ابنه إلهام الحكم الذي تبعته انتخابات زائفة للتصديق على ما هو بديهي. "تعتمد الإجابة عن السؤال حول من فاز بانتخابات عام 2003 في واقع الأمر، على من تسأل" كما اعترض أحد المعارضين مثيرا هياج المؤيدين المحليين والأجانب. وتعطي صور الأب والابن علييف المنتشرة في كل مكان - والتي يؤكد بها الأب حيدر على الاستقلال والسيادة والبطولة فيما يركز الابن إلهام على الثروة والتنمية - انطبعا بالتحول نحو الاستقرار الوطني. ولكن ذلك ما هو إلا تحسين للصورة الخارجية، حيث يصعب تنحية أعضاء الحرس الانفعالي القدامى من مناصب السلطة الذين لديهم خبرة في كيفية إدارة دولة لا يملكها المسؤولون الشباب. ويبقى رمز المطار GYD نسبة إلى الأب حيدر، مما يعني أن أذربيجان تظل دولته حتى بعد وفاته.

"إن الفساد هو الموازي الأخلاقي للحرب، حيث يمتص الحياة من أذربيجان" كما يشتكي أحد رجال الأعمال الأذربيجانيين المهاجرين مرددا ما يشعر به الكثيرون من أعضاء الشتات. فالنظام المحكم في وكالات السفر ومكاتب الصرف في باكو هو تماما ما يشعرونهم بالفساد. وإذا كان كل شيء منظما إلى هذه الدرجة، فلا بد من أن هناك يدا خفية كامنة في مكان ما. ومعظم أثرياء أذربيجان الثلاثين إما وزراء أو أعضاء في البرلمان (وكما في

إيران، يطلق عليهم المجلس). والمنافسة السياسية الوحيدة بينهم تأتي في شكل التحايل الاستهلاكي: أي كم يتقاضى الشخص في المنصب الرسمي، وكم فيلاً بنى، وما حجم المنزل الفخم الذي يملكه في لندن، حيث تذهب الأموال إلى شركات تبدو قانونية. والكل لديه قصة عن كيفية قدرة أعضاء الشرطة على اقتناء سيارات بي. أم. دبليو. جديدة. (ملحوظة: لم يكن ذلك تبرعاً سخياً من ألمانيا). إن إمبراطورية عليلف نفسها تقدم التنازلات حسب ما تقتضيه اللحظة الراهنة. وقد تم حظر الإتجار الرسمي في الكافيار لحماية المخزون المتناقص، إلا أن ذلك جعل التهريب أكثر ربحية بكثير لأصدقاء إلهام المقرين. إن ازدواجية المعايير هي النظام السائد في العمل. بل إن شدة الفساد الثقافي تظل هي العذر لممارسته. و"الأطفال لا يستطيعون التخطيط للتقاعد" كما اشتكى أحد الدبلوماسيين الأذربيجانيين خلال مأدبة عشاء في حديقة حضرها لفيف من نخبة باكو. وأضاف ذلك الدبلوماسي بقوله: "قد يكون خالك شخصاً سيئاً، ولكنه يظل أحاً لأهلك". ولا تزال الأسر في العاصمة باكو، ترشو المسؤولين لحجز أماكن لأولادهم في أفضل المدارس، ومن ثم يقوم هؤلاء بدورهم بدفع الرشى للتخرج من دون دراسة.

مع ذلك، فإن كيفية إدارة الحكومة الأذربيجانية لدخل الطاقة سوف يحدد ما إذا كانت الدولة ستتبع النموذج النرويجي للتنمية برعاية النفط أو أنها ستصاب - مثل نيجيريا - بلعنة المورد، وتظل دولة بتروقراطية على الطريقة الروسية حيث تتداخل قطاعات النفط والبنوك وحيث تتلاعب سلسلة حكومات القلة بالأسواق لتجمع المال من أسعار النفط المرتفعة وإعادة تقييم العملة^(*). ولم تكن هناك إلا جهود قليلة لتنمية القطاعات غير النفطية؛ أو حتى

(*) لقد قاومت شركة النفط الحكومية لجمهورية أذربيجان أي تفتيش مالي، ومنعت الاقتراحات بجعل صندوق النفط الحكومي - الذي يستخدم نسبة كبيرة من إيرادات النفط للتجهيزات والبرامج الاجتماعية - خارج البلاد، حيث تكون الشفافية ضرورية.

المناطق خارج باكو حيث لا يزال الكثير منها يفتقر إلى انتظام الإمداد بالكهرباء. "إن نقص الطاقة الكهربائية في دولة غنية بالنفط دليل واضح على سوء الإدارة الاقتصادية" كما أشار أحد الدبلوماسيين الأوروبيين في أثناء جولة في الأقاليم الجنوبية قرب الحدود مع إيران. وقد نزح مليون أذربيجاني إلى مناطق داخل البلاد بسبب النزاع في ناجرنو كاراباخ - حيث يعيش الكثير منهم في شقق مزدحمة في باكو بل ويشغلون حتى مهجع الجامعة - إلا أن الحكومة يبدو أنها لم تلحظهم أيضا.

لم يمتزج النفط مع الديمقراطية في أذربيجان لأن إمداد النفط كان محدودا جدا، مما عزز الحافز لجمع المال عندما يبلغ إنتاج النفط ذروته. ولقد قام إلهام بإقالة عدد من الوزراء من الحرس القديم لتمويلهم المعارضة، مدعيا اشتراكهم في مؤامرات انقلاب ضده تم احباطها، كما ألقى القبض على غيرهم بحجة عدم دفعهم للضرائب؛ وكلا العملين يدلان على أنه يعتبر السيطرة على الخزائن المزدهرة أهم من تطبيق الديمقراطية. ولا يفوق عدد قوات شرطة مكافحة الشغب عدد المتظاهرين إلا في أنظمة حكم مصابة بجنون الارتياب. وكون إلهام يسمح بالتجمعات الحاشدة أحيانا ويقوم بقمعها بعنف في مرات أخرى يبين أن ذلك - قبل كل شيء - إنما هو في حقيقة الأمر مناورات للعلاقات العامة.

إن الفساد السياسي والاقتصادي لحكم عليم يجعله عبئا على أذربيجان والغرب معا. وهو نظام الحكم الذي تفضله روسيا وإيران بالذات لأنه يلعب على الجوانب كافة. فهو عندما يخادع شركة تركية في عقد لرفع مستوى شبكة الكهرباء في البلاد، إنما يفتح الباب أمام روسيا لإكمال احتكارها لإمداد الكهرباء في جنوب القوقاز. ومن دون تنوع اقتصادي، يظل ثاني أكبر مصدر للدخل في أذربيجان هو الحوالات النقدية من مليوني أذربيجاني في روسيا. وهناك تشجيع لتهرب المخدرات من قبل العصابات المتصلة بالساسة

على الحدود الروسية الإيرانية. وتستمر روسيا - نتيجة لذلك - في السيطرة القوية على سياسة أذربيجان الخارجية، كما تستمر إيران في جهودها لاستمالة الشيعة فيها. وقد خطط النيتو من أجل الحصول على قاعدة لمراقبة بحر قزوين وإيران معاً، وتقوم روسيا بتأجير الولايات المتحدة محطة الرادار في جابالا، ولكن كما يقول أحد المحللين الأذربيجانيين: "لدينا مشاكلنا الخاصة، ولا نحتاج إلى أميركا لجعلها أسوأ". ولذلك تظل ميول أذربيجان غير مضمونة، كما أبجديتها التي تناقلت ما بين العربية والكريلية واللاتينية في القرن العشرين وحده.

تساءل السفير الأميركي لدى الولايات المتحدة هنري كابوت لودج الابن، عام 1959 بقوله: "إن الولايات المتحدة تنتصر في الحروب، ولكن هل نستطيع الانتصار في الثورات؟" وقد أهمل إلهام الانتخابات البرلمانية في بلاده عام 2005، معلقاً بقوله "إنها لا تؤثر في مسار الحكومة". وعلى الرغم من أن الانتخابات فشلت في تطبيق معايير منظمة الأمن والتعاون الأوروبي، إلا أن أميركا صادقت على النتائج على الرغم من ذلك. وقد كان من الأفضل للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي أن يعززا حركة معارضة أكثر مصداقية في أثناء قيامهما بدعم الإصلاحيين البرلمانيين في الداخل. وتعمل مجموعة رفقاء العالم الثاني من الأوروبيين الشرقيين بجد مع أذربيجان، آمليين أن تصغي الحكومة أكثر - كطفل مشاكس - إلى أصدقائها، بدلا من قوى السلطة الوالدية التي تُملى عليها. وسواء أقامت الثورة بالانقلاب أو بالتمرد الريفي، أو بالغزو العسكري، فإن الوحدة الديمقراطية لا تحدث إلا إذا امتلك المواطنون وسائل الضغط على القيادة المعتدية لفتح النظام⁽¹¹⁾. إن تحقيق ذلك قد يلغي الحاجة إلى ثورة بطيخ أو كافياري في الوقت الذي يتم فيه بناء نظام سياسي موال للغرب بانتظام.

لقد أشار أحد المسؤولين من الشباب في وزارة الخارجية بقوله: "أي سمية سوى الاتحاد السوفييتي السابق تناسبنا!" ولا يعرف سوى القليل في

أذربيجان ما هو الاتحاد الأوروبي على وجه الدقة، كما يقل عدد من يريدون استبعادهم عن الاتحاد الأوروبي لأنهم على ثقة من أنه أفضل من رابطة الدول المستقلة التي تهيمن عليها روسيا. ولكن أذربيجان جزء بالفعل من أوروبا. وعلى الرغم من اعتماد أذربيجان على الاستثمار الأوروبي لتطوير القطاعات غير النفطية مثل الشراب والحمضيات والقطن، إلا أن الآلاف من موظفي قطاع النفط الأوروبيين - من العاملين في المنصات النفطية أو في المناصب التنفيذية - يعتمدون هم أيضا على وظائف عالية الرواتب في باكو التي تمتد منها خطوط الأنابيب إلى ما حول الطرف الجنوبي لبحر قزوين والقائمة على مسارات تجارية قديمة. وقد يكون القوقاز الركن الأوروبي الأبعد والأكثر مشاكل في شرق الغرب إلا أنه أيضا الركن الذي يعتمد عليه مستقبل أوروبا كقوة عظمى.

الخاتمة

أوروبا الموسعة

إن البيت الأوروبي المشترك بدأ يكبر بشكل أكبر مما توقعه المؤرخ أيه. جي. بي. تايلور، وتحول إلى كومنولث متعدد الطبقات من الأعضاء، والشركاء، والمشاركين بدرجات متفاوتة من الامتيازات، والالتزامات، والإعانات. ولا يدل تاريخ كفاحه بالضرورة على صعوبة مستقبله، ذلك لأن أوروبا اليوم - مثلها مثل أي قوة عظمى - تمثل قوة فريدة مفعمة بالقوة والازدهار. وقد بدأ الاتحاد الأوروبي كذلك - بشكل تدريجي - إبداء الاستعداد المتزايد لتحويل كل دولة في متناول حدوده، كما أنه يفعل ذلك بشكل أفضل من أي قوة عظمى أخرى. فضمن أوروبا اليوم، يحتمي الأكراد من الأتراك، والبوسنيون وأهل كوسوفو من الصرب، والأوكرانيون والجورجيين من الروس؛ فيما يستخدم الاتحاد الأوروبي - في الوقت نفسه - وجبة الحساء المكونة من تشريع الحروف الأبجدية لإنجاح هذه البلاد الضعيفة معه كذلك. وللاتحاد الأوروبي الحق في الاحتفاظ بمعايير صارمة لعضويته، إلا أنه لم يعد ينتظر من الآخرين تعلم كيفية التحول إلى الهوية الأوروبية بشكل سلمي، في الوقت الذي يمكنهم فيه تعلم ذلك بالفعل؛ خاصة تحت وصاية أعضائه الشرقيين الجدد.

بينما يوسع القادة الأوروبيون إمبراطوريتهم الجماعية من المحيط الأطلسي إلى بحر قزوين، فإنهم يسمعون تحذير ميفيستوفيليس (أحد الشياطين السبعة في أساطير القرون الوسطى) للمسافر الإسباني المتحول في المشهد الأخير من

مسرحية برنارد شو الإنسان والإنسان الخارق وقد جاء فيه: "سيدي، هناك مأساتان في الحياة: إحداهما أن تفقد ما يتمناه قلبك، والثانية أن تحصل عليه". وإذا كشف الملل الفكري الإجماع على تعريف المشروع الأوروبي والغرض منه في عواصم أوروبا التي تزيد عن العشرين - حيث يحل القلق محل الطموح بشأن تصور الإطلال على بعض أكثر مناطق العالم اضطراباً بصورة مباشرة - فقد يفقد الأوروبيون شهيتهم الاستراتيجية بمجرد تذوقهم لأكثر نجاح لهم. ومع وجود العديد من الطهارة في مطبخ بروكسل، لا تبدو الوصفة التي ستفوز واضحة.

لكن تكلفة عدم التوسع أكبر بكثير من أعباء التوسع. ولذلك فإن توسع أوروبا الإمبراطورية يتبع قانون نيوتن للقصور الذاتي: أي كائن يتحرك يظل يتحرك. والنتيجة الطبيعية هي أن على أوروبا أن تتجنب الراحة، لأن ذلك قد يؤدي إلى انعزالها بشكل كبير، وقد يجلب التهديدات الخارجية. ولذلك انقلب منطق المبالغة في التوسع الإمبراطوري رأساً على عقب، لأن تجنب التوسع يعني استقبال ركود فوري. فلو توقف الاتحاد الأوروبي عن التوسع، فستظهر في المنطقة الأوروبية الغربية - في بداية الأمر - أربع قوى مستقلة ذاتياً تحكمها لندن وبروكسل وأنقرة وموسكو؛ وهذه القوى تشبه العجلات الأربع التي لا تسير دائماً بسرعة واحدة. ومع ذلك، وتجاوز الواقع الغربي الجماعي لها، تجابه هذه القوى الأربع - إضافة إلى الولايات المتحدة - تحديات أكبر في المنطقة التي تقع إلى شرق أوروبا، ألا وهي: آسيا الوسطى.

القسم الثاني

شؤون أسوية

الفصل السابع

طريق الحرير واللعبة الكبرى

في العام 1891، وفي أعالي جبال البامير، قام المستكشف البريطاني فرانسيس يونجهاسباند - الشاب الجريء - بمواجهة خصمه الماكر من روسيا العقيد يانوف. وكان كلا الرجلين يقومان بمسح المنطقة الصخرية، التي كانت بقعة ذات أهمية استراتيجية بالغة بالنسبة إلى كلا الطرفين.

لاحظ يونجهاسباند أن الروس كانوا ينتظرون - بمنتهى اللهفة - أي خطوة من خطط يانوف الكبرى، ولكن يانوف كان يعتقد أنها البداية فقط⁽¹⁾. فمن يتمكن من تخليص آسيا الوسطى من هيمنتهم، فسيهزمهم.

تمتد آسيا الوسطى من بحر قزوين وحتى أعالي السهل المنغولي، ومن سيبيريا إلى بحر العرب، وهي تمثل الامتداد الهائل بين المنطقة الرمادية شبه السرمدية والمنطقة الجافة بنية اللون، والتي تقطعها أعلى سلسلة جبلية في العالم، وتتجمع عند جبل الجرامو الذي يبلغ ارتفاعه خمسة وعشرين ألف قدم، وكان يطلق عليها منذ فترة ليست بالطويلة اسم بيك كوميونيزما، في سلاسل جبال البامير بطاجيكستان. وتنحني سلاسل جبال طينشان الثلجية الجبال السماوية نحو الشمال الشرقي عبر قيرغيزستان وكازاخستان؛ وتشعب سلاسل جبال الهيمالايا وكاراكورام الجليدية نحو الجنوب الشرقي عبر الصين والهند ونيبال؛ وتضرب أراضي هندوكوش القاحلة نحو الجنوب الغربي عبر أفغانستان. وفي تلك الأراضي الريفية، التي يسود فيها الجو الغائم طرقي النهار، تسود الروح العدوانية، وتأتي المعاملة الخشنة القاسية من كل الاتجاهات.

قد كتب المؤرخ الأوزبكي في مدينة طشقند، من مكتبه المزخرف بالنقوش الذهبية الدقيقة، أنه: "على امتداد تاريخنا، نجد أن تحديد موقعنا على الخريطة كان أكثر أهمية من تحديد هويتنا". تمثل آسيا الوسطى البوتقة التي تنصهر فيها جميع الثقافات والشعوب الوافدة من المناطق المحيطة. ولكونها سُكنت من قبل السلافيين والعرب والفرس والهنود وأصحاب الحضارات السينية، فقد شهدت آسيا الوسطى غزاة من اليونان إلى منغوليا، وتجاراً من إيطاليا إلى كوريا، تصادموا جميعاً في واحاتها، وتركوا بصمات واضحة يمكن رؤيتها هذه الأيام متمثلة في سلالات هجينة لا يمكن تمييز أعراقها، إذ يبدو أن أصولها تتراوح ما بين شعوب كازاخستان إلى أفغانستان، لتشمل الأعراق الأوروبية والتركية والآسيوية المنغولية وكل السلالات الناتجة عن تمازجها. ويُقال إن 10 بالمئة من الذكور الآسيويين ينحدرون من سلالة جنكيزخان، أكبر وأدهى غازٍ ومغتصب في التاريخ.

تحمل كل دولة من دول آسيا الوسطى في عصرنا الحاضر اسماً ينتهي بكلمة ستان وهو يعني بالفارسية أرض. ولفهم الأهمية الاستراتيجية لتلك المنطقة، علينا أن ندرك أن دول ستان الساحلية - دول ما بعد الاتحاد السوفييتي - تعتبر سفناً عائمة على بحار من احتياطيات النفط والغاز، في الوقت الذي تتدفق فيه الأسلحة والمخدرات والمليشيات إليها، عبر أفغانستان وباكستان، إضافة إلى النفط. وينظر كثير من المراقبين إلى المنطقة كلها على أنها ذروة التوتر الذي يمتد من غرب إفريقيا إلى جنوب شرق آسيا، أو ببساطة على أنها دول البلقان الأوروبية الآسيوية، أو بشكل أكثر وضوحاً على أنها أرض القاذورات والنفايات. ولا يبلغ عمر الدولة بمفهومها المعاصر في أي من هذه البلاد المتخلفة - باستثناء أفغانستان - أكثر من قرن واحد؛ وسترسم قدرة هذه الدول على الاستفادة من وضعها كمستعمرات تقودها دول عظمى، مستقبلها ومصيرها، وتحدد ما إذا كانت ستنتهي إلى دول العالم الثاني أو الثالث.

تعتبر القضايا التالية هي القضايا الأساسية في تشكيل النظام العالمي في منطقة آسيا الوسطى: هل الصين مؤهلة لاحتلال منصب الرعامة الأوروآسيوية؟ هل ستظل روسيا القوة الأوروآسيوية الوحيدة؟ هل يمكن أن تتعاون الولايات المتحدة مع أوروبا خارج النطاق الجغرافي الحالي؟ هل ستقاسم القوى العظمى موارد الطاقة بحسب الطلب وليس بحسب العرض؟ هل يمكن للبلدان الفقيرة - التي تمد الدول الغنية بالمواد الخام - أن تصبح دولاً مستقرة ديمقراطياً؟ كيف يمكن تصفية القادة الديكتاتوريين من دون تفريط أو إضرار بمصالح الشعوب؟

لقد أصبحت آسيا الوسطى طريق التحرير الجديد للعولمة الشرقية الغربية، وساحة الملعب الكبرى للمنافسة الإمبريالية السافرة، وهذان المصطلحان يعبران عن أهمية المنطقة الاستراتيجية في الماضي وفي المستقبل، والتي ستتجلى - بلا ريب - في القرن الحادي والعشرين، لأن كلا منهما لا بدّ من أن يستتبع الآخر.

لكون جميع القوى العظمى تسعى إلى تأمين موارد جديدة للنفط والغاز، فقد بدأت بالتوجه نحو المناطق التي بقيت خارج إطار اللعبة لفترة طويلة، وفتحتها كبوابة لكل الطامعين من الغرب والشرق، يتنافسون فيها على خطوط الأنابيب والطرق وشبكات التجارة؛ الخطوط الموجودة على الخريطة والتي لمنا في عصر العولمة.

لقد اجتاحت آسيا الوسطى إمبراطوريات تشكلت بسرعة، ثم ما لبثت معظمها أن اختفت بالسرعة نفسها. ففي عام 329 قبل الميلاد عبر الإسكندر الأكبر سلاسل جبال الهندوكوش واحتل ماركاندا (سمرقند حالياً)، تلك الولاية المزدهرة لإمبراطورية أخمينيون الشرقية. وعلى الرغم من أنه أنشأ حامية هريرة الإسكندرية (الإسكندرية القصوى تعرف بخوجاند الموجودة في طاجيكستان في العصر الحديث) والتي كانت تحمي الثقافة الهيلينية التي ينشرها

من غضب ومقاومة القبائل المحلية؛ إلا أن قبائل بدو كوشان البوذية، التي كانت تستوطن نقطة الالتقاء بين باكستان وأفغانستان والصين اليوم، سيطرت على الممرات الشرقية والغربية. وقد اتبعت جميع قبائل الساسانيد الفارسية، وقبائل الهون والعرب (الذين وصلوا إلى حدود قشقرم خلال عام 714) وقبائل السمنند أسلوب الزخرفة في إنشاء المنازل والخانات. ومن ثم أصبحت بخارى حاضرة الإسلام الشرقية، يتوافد إليها آلاف الطلاب قاصدين المدارس الدينية الغنية بمختلف الثقافات، ويتلقون فيها فنون الشعر والأدب للأمرء السماندة.

يرهن تذبذب أوضاع الإمبريالية المستمر في آسيا الوسطى على أنها قوة لا تمقت فقط الفراغ، بل إنها تمقت الفضاء نفسه. لقد قال جنكيزخان للأتراك السلاجقة بمنتهى الشراسة، في الوقت الذي اندفعت فيه قبائل المغول تنهب مدينة بخارى، عام 1221: "أنا عقاب من الله لخطاياكم". لقد جعل باكس منغولياك إمبراطوريات روما والإسكندر تبدو ضئيلة، بحسب رأي ليدل هارت، وقد سهلت إدارة الامبراطورية المغولية لطريق الحرير رحلات ماركو بولو الأسطورية⁽²⁾. وبعد أن قضى الطاعون على كثير من سكان المنطقة في القرن الرابع عشر، طالب الأمير تيمورلنك بالأراضي من قشقر إلى القوقاز، وأنشأ حفيده بابور أسرة المغول الحاكمة في الهند. وفي الوقت الذي تطلعت فيه القوات القيصرية إلى الجنوب للتعويض عن نكسة روسيا في حرب القرم، وتراجع واردات القطن بسبب الحرب الأهلية في أميركا، أطاحت بطشقند في عام 1865 واستولت إثر ذلك على مدينة بينينغ الموجودة في غرب الصين، وقال الجنرال الروسي سكوبيليف بمنتهى الوحشية، محاكيا ما قاله من قبله جنكيزخان: "كلما زادت وحشية ضربتك، كلما حصلت على فترة أطول من الهدوء". وقد مكنت سكك الحديد القوى الأوروبية من التوسع في المناطق الداخلية من القارات، فتغلغلت القوات الفرنسية في شمال إفريقيا، والبريطانية

في السودان، والروسية في آسيا الوسطى. لقد عبّر هالفورد ماكندر - وهو أول من استخدم مصطلحات الأرض المركزية والمحور الجغرافي للتاريخ والتي تصف منطقة المروج... التي تسهل حركة الانتقال من خلالها والتي كان يمكن السيطرة من خلالها على أوروبا آسيا - عن قلقه من أن سكك الحديد وشبكات الاتصال يمكن أن تسمحا لروسيا بأن تطيح بالسلطة في المنطقة وأن تتحدى السيادة البريطانية العالمية المبنية على أساس القوة البحرية(*).

هكذا، ففي الوقت الذي كانت فيه روسيا تتوسع في الجنوب، كانت بريطانيا تتوسع في الشمال انطلاقاً من الهند. وخلال اللعبة الكبرى التي تلت ذلك - أو مباراة الظلال كما تطلق عليها روسيا - كانت المناورات البريطانية والروسية في تلك المنطقة متناظرة، من كشمير إلى التبت لجبال بامير، تستولي في طريقها على الخانات، وتشارك في الحروب الأنجلو - أفغانية من وراء الستار(**).

(*) كتب ماكندر بعنوان **المحور الجغرافي للتاريخ** في المجلة الجغرافية 23 (1904): 37-421 قائلا: "في الجيل السابق، زاد اكتشاف قوة البخار وحفر قناة السويس من كفاءة السيطرة البحرية قياساً إلى السيطرة البرية. وقد سهلت سكك الحديد التبادل التجاري العالمي البحري، ولكن سكك الحديد عبر القارات تلعب الآن دوراً مهماً في تغيير شروط السيادة والنفوذ على المناطق المختلفة، إلا أنها لا يمكن أن تلعب في أي مكان في العالم الدور الذي لعبته في الأرض المركزية المنعزلة من المنطقة الأوروبية، حيث يتعذر تعبيد الطرقات نتيجة الافتقار إلى الأخشاب والأحجار التي يمكن استخدامها لهذا الغرض.

وقامت السكك الحديدية بعجائب الأعمال في سهول الإستبس، حين حلت محل النقل على ظهور الأحصنة والجمال، بعد أن أهملت فكرة تعبيد الطرقات البرية".

(**) كما عبر جورج كيرزون، نائب ملك الهند آنذاك قائلا: "لا تعني هذه الأسماء: تركستان وأفغانستان وحوض البحر الكاريبي وإيران لكثيرين إلا الشعور المطلق بأنها مناطق بعيدة... ولكنني أعترف أنها بالنسبة إليّ، أحجار على رقعة الشطرنج تتطور من خلالها لعبة السيطرة على العالم". كيرزون، قضية فارس والفارسية (1896).

وقد كان يونجهاسباند ويانوف وحتى نيكولاس روريتش الرسام الشيوعي البوذي الغامض - المسمى بالرجل متعدد الشخصيات، والذي يمكن أن نعتبره عميلاً ثلاثياً - أعضاء في الجمعيات السرية الناشطة، والتي تضع خطط الحروب الواسعة والخطيرة، والخطط التموينية المضللة، والعديد من "طرائق المداهنة للدبلوماسية الشرقية"⁽³⁾. وقد أدى الغزو وعمليات التوسع الروسية إلى مصادرة ثروات ومواشي المنطقة واستخدام شعوبها لتغذية المجهود الحربي الروسي خلال الحرب العالمية الأولى، عن طريق إرغامها على إنتاج كميات ضخمة من الملابس والأغذية التي تشحن إلى روسيا عبر سكك حديد بحر قزوين. وبعد الحرب الأهلية الروسية، كوفت دول ستان بتشجيع التنظيمات الجماعية فيها، وما يصاحب ذلك من انتشار المجاعات والأمراض، لتصبح خلال العقود السبعة التالية لتلك الفترة قاعدة خلفية لإنتاج المعدات الحربية من أجل الحرب العالمية الثانية، وتصبح أيضاً الأرض البكر لخطط إنتاج القطن الضخمة التي تستنزف موارد الأرض وتؤدي بالتالي إلى كوارث بيئية.

مع تفكك الاتحاد السوفييتي، كان التحول الهندسي السريع للتحالفات الأوروبية-آسيوية يتم استعراضه بشكل تام عبر آسيا الوسطى. أصبحت القوة العظمى السابقة روسيا تسعى إلى الإبقاء على نفوذها في الدول المجاورة، في الوقت الذي تسعى فيه القوة العظمى الحالية أميركا إلى الحرب العالمية على الإرهاب، وظهرت القوة العظمى لأوروبا والصين والتي أخذت تسعى جاهدة لإشباع احتياجات الطاقة لديها في الوقت الذي تنشر فيه نظمها ومعتقداتها^(*).

(*) تؤلف القوى المحيطية مثل تركيا وإيران والهند حلقة واسعة من الدول التي ترغب بتشكيل المنطقة كذلك. وعلى الرغم من أن البعثات العربية والإيرانية كانت من بين البعثات الأولى في حقبة ما بعد الاستعمار، إلا أن محاولاتها تصدير الأفكار السنية والشيعية أجبت من العنف الطائفي في باكستان وأثارت الغضب بشأن أي أسلوب ديني على الطراز الإيراني. وقد أثمرت الجهود التركية الأولية عن تحرر دول ذات أصول تركية لأنها انفصلت عن الأخ الأكبر ولم تبحث عن أخ آخر. وقد كانت للهند

خلافًا للتجارب التاريخية التي مرت بها المنطقة من تقدم الغزاة وتراجعهم بشكل واسع النطاق، فالمناورات المصغرة هذه الأيام أشبه بسياج، مكون من مجموعة من المبارزين يدافعون ويهاجمون بطريقة مستمرة، فيحرزون باستمرار نقاط الفوز، كما يعانون من وقع ضربات الخصم. وترسم القوى الرئيسية في المنطقة خططها بسرية تامة؛ فروسيا مستمرة في بيع الأسلحة بكميات ضخمة في الوقت الذي تقوم فيه بشراء كل ما تستطيع من البنية التحتية للطاقة؛ وتقيم أميركا شبكة لإرسال الإمدادات إلى المواقع العسكرية الأمامية، كما أنها تقوم بتعزيز شركات النفط ذات الوزن الثقيل؛ أما أوروبا - وهي أيضا من كبار المستثمرين في قطاع الطاقة - فإنها تعمل على تحديث اقتصادها ومؤسساتها؛ في الوقت الذي تغمر فيه الصين الأسواق بسلع منخفضة التكلفة، وتقوم بدور رائد في رفع مستوى البنية التحتية.

وإذا ما عبرت بحر قزوين الذي يفصل بين أوروبا وآسيا، فستجد منظمة حلف شمال الأطلسي الآن تتمتع وتحتك وتتنافس مع منظمة شنغهاي للتعاون. وكما تدل معاهدة تأسيس حلف شمال الأطلسي وميثاق واشنطن على لحواها، فإن اسم منظمة شنغهاي للتعاون يعطي إشارة واضحة جدا للقوة التي تقود هذه المنظمة البديلة في آسيا الوسطى. وتمثل الحركية الواضحة بين منظمة حلف شمال الأطلسي التي تقودها أميركا واتتلافات منظمة شنغهاي للتعاون التي تقودها الصين أعلى المستويات في الحسابات الواقعية للسياسة، ويظهر من هلالهما بكل وضوح الاختلاف بين أسلوب الإدارة الأميركية والأسلوب الصيني في معظم مناطق العالم الثاني. فقد أدت سياسة أميركا في التسعينيات في التركيز على روسيا قبل كل شيء إلى إهمال آسيا الوسطى، باستثناء اهتمامها

علاقات ثقافية ملحوظة في المنطقة لا سيما مع أفغانستان، لكن الحواجز الجغرافية المتمثلة في غريمتها وجارتها باكستان قد حدت من اتساع نطاق طموحها نحو خطوط أنابيب الغاز من تركمانستان أو إيران في المدى القريب.

بإزالة الرؤوس الحربية النووية السوفيتية من كازاخستان. أما اليوم فهي تقدم عروضاً محدودة لتقدم الدعم العسكري والبرامج الإصلاحية للسوق الشرقية والنظم الديمقراطية لدول بعينها، ويبدو أن هذه العروض لا توفر إلا فوائد محدودة جداً.

على النقيض من ذلك، تمارس الصين دبلوماسية للتنمية المشتركة لا غبار عليها. وفي الوقت الذي كانت تفكر فيه وزارة الخارجية الأميركية في المقعد الذي ستمنحه لآسيا الوسطى - هل سيتبع أوروبا أم جنوب آسيا - قامت الصين بتسوية سريعة لرسم الحدود المتنازع عليها مع الجمهوريات التي أنشئت حديثاً، بالإضافة إلى حدودها مع روسيا التي تبلغ 2600 ميل، وسعت من خلال مفهومها الجديد للأمن آنذاك إلى ربط الدول القريبة منها عن طريق المشروع بتحديد معايير بناء الثقة مع الدول الخمس المكونة لحلف شنغهاي وهي: الصين وروسيا وكازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان، من أجل مواجهة مثلث الشر الذي يهددهم جميعاً، والمتمثل في الحركات الانفصالية، والإرهاب، والتطرف⁽⁴⁾. وعلى غرار ما فعله حلف النيتو في القوقاز، قامت منظمة شنغهاي بالتعاون بتحديد قواعد وإجراءات مشتركة للجمارك ونقاط التفتيش الحدودية، وتطوير الطرقات السريعة الممتدة على طول طرقات التجارة القديمة، وتنسيق الأنشطة المشتركة لمكافحة المخدرات. ويعتبر البعض أن المنظمة التي بدأت كمنتدى للخطابات المناهضة للأميركا، أصبحت الآن بمثابة حلف نيتو خاص بالدول الشرقية أو نادي الطاقة للدول المستبدة الغنية بالنفط.

لقد هدد أحد المسؤولين الأوزبكيين الذين شاركوا في عمليات منظمة شنغهاي بالتعاون قائلاً: "لن تنتظر منظمة شنغهاي بالتعاون حلف النيتو لإنجاز الأمور، إن قبائل التيبب البوذية على اتصال دائم بنا، وهي تتعاون مع مسؤولي وزارات دفاعنا". وفي الوقت الذي يستمر فيه أسلوب التحالف الجماعي الأمني

لحلف النيتو في التهاوي، والذي كان يرفع شعار الجميع للواحد والواحد للجميع! أدى غزو الصين الشامل إلى انتدابات جديدة لمنظمة شنغهاي للتعاون، في مجالات استثمار الطاقة والتبادلات البنكية البينية، والحوار الثقافي، من دون التطرق إلى موضوع الديمقراطية⁽⁵⁾. ولم تضع الصين نفسها كمستشار أول فقط، بل أصبحت المسؤولة عن جميع الأنشطة التجارية في المنطقة، عن طريق زيادة حجم الائتمان لدول منظمة شنغهاي للتعاون (بما يقارب مليار دولار). وتمثل هذه الأنشطة التكيف الحديث لاستراتيجية طريق الحرير، لعصر ما بعد المغول لعائلة مينج دايناسي، والتي تجعل خانات آسيا الوسطى باقين تحت السيطرة بطريقة طبيعية من خلال خضوعهم لنظام الضرائب المماثل لذلك المعمول به في جنوب شرق آسيا آنذاك⁽⁶⁾. ومع استمرار نظام الحكم التقليدي الخاضع للأسرة الحاكمة، فلم الحاجة إلى نظام سياسي مختلف اليوم؟

يؤكد اقتصاد الصين القوي، وتوزيعها السكاني، والنفوذ الدبلوماسي لها أنها ستحل عمليا محل روسيا كقائد تنظيمي للمنطقة. ولكن مثلما رأى كل من ستالين وهتلر أميركا على أنها عائق لقضيتهما في الهيمنة الأوروبية الآسيوية، نجد أن روسيا والصين اليوم تتعاونان معا - ضمن إطار منظمة شنغهاي للتعاون - في قضيتهما المشتركة، وهي الحد من توغل نفوذ حلف النيتو في آسيا. وقد لاحظ دبلوماسي أوروبي كان يعمل في كازاخستان منذ وقت بعيد أن "نجاح المناورات الروسية يخدم في الوقت ذاته المصالح الصينية؛ أما إخفاؤها فيلقي باللوم على روسيا، في حين يزداد الانطباع العام بأن الصين هي دولة عظمى خيرة ومعطاءة". ولم يحدث الانفتاح المفاجئ للتجارة بسبب صعوبة تلقائية عمّت البلاد بشأن ضرورة الاستفادة من الفرص الاقتصادية، ولكن لأن قوة الصين المتنامية تقدم مثل هذه الحوافز من خلال استثماراتها العملاقة وقيادتها لمنظمة شنغهاي للتعاون. وعلى الرغم من أن معظم شؤون منظمة شنغهاي للتعاون تجري في روسيا، فإن الجيل السوفييتي المدرب أخذ يتلاشى

من مسرح الأحداث؛ وعلى غرار ما حدث لفرنسا في أوروبا، فإن الاعتماد على اللغة كمصدر للقوة ليس له أثر يذكر في توطيد النفوذ، ولم تحقق المحاولة الأخيرة لروسيا لقيادة المنطقة - منظمة معاهدة الأمن الجماعي - نجاحاً أفضل بكثير من المحاولة الفاشلة لرابطة الدول المستقلة. وقد سخر دبلوماسي كازاخستاني قائلاً: "كيف يمكننا الحديث عن مستقبل شيء ليس له وجود في الواقع؟".

الفصل الثامن

روسيا التي كانت

في نهاية المطاف؛ جعل إقليما روسيا الآسيويان الكبيران - سيبيريا والشرق الأقصى - وهما مجتمعتان أكبر من روسيا الأوروبية بخمس مرات؛ من روسيا الدولة المرجحة من حيث تحديد ما إذا كان حلف النيتو أو منظمة شنغهاي للتعاون ستكون لهما اليد العليا في آسيا الوسطى. ومن دون روسيا، فلن يمتلك الغرب الأرض التي يعتمد عليها للوصول إلى مقعد الأراضي المركزية الأسطورية للسلطة الأوروبية وآسيوية، سواء أكان بسبب الأحلاف غير المستقرة والمتقلبة (أفغانستان وباكستان) أو الدول المعادية (إيران) أو العقبات الجغرافية (نهر قزوين)^(*) وإذا لم يتوحد الغرب إلى روسيا بنجاح، فستفوز الصين باللعبة الكبرى الجديدة.

يمثل اليوم جزء كبير من الريف الروسي "عالمًا انقلب على سيده، وتقطنه شعوب تخلت عنها حكوماتها، فأصبحت تُعيل نفسها"⁽¹⁾. وعلى مر القرون؛ امتدت حدود روسيا المتغيرة وانكشفت آلاف الأميال، وعلى الرغم من أنه حتى المساحات الواسعة وغير الحصينة منها تمتلك كل شيء، إلا أن الأمر يتطلب بنية فاشية، ولم تكن الدولة قادرة على السيطرة على حياة مجموعات

(*) مثلما حذر هنري كيسنجر، فإن أوروبا من دون الولايات المتحدة مجرد "شبه جزيرة ممتدة، بل رهينة لأوروبا وآسيا، تدور في دوامة صراعاتها وهدف أولي للاكتساح الراديكالي والثوري المعاصر في العديد من المناطق المجاورة... وبانفصال الولايات المتحدة عن أوروبا فإنها جزيرة معزولة سياسيا وجغرافيا عن أوروبا آسيا مثل بريطانيا في القرن التاسع عشر". كيسنجر، هل تحتاج أميركا إلى سياسة خارجية؟، 52.

كبيرة من السكان الروس بطريقة مباشرة⁽²⁾. ما منحهم الاتصال بين الشعوب من سيبيريا إلى غرب البلاد، هو التواصل من خلال الطرقات وسكك الحديد التي عملت على تسهيل الوصول إلى الأسواق، ولكنها أيضا سرعت من عودتهم الطوعية لإزالة الحركة القهرية المفجعة التي فرضها المخططون السوفييت⁽³⁾. أما المدن التي كانت قريبة إلى العالم الخارجي خلال الحقبة السوفييتية، فإنها الآن - ببساطة - مغلقة بشكل نهائي كمصانع مفلسة.

لا يوجد مكان على وجه الأرض تُجاور فيه دولة يتناقص عدد سكانها دولة أخرى مكتظة بالسكان كما هي الحال مع روسيا والصين. ويقوم الروس بالهجرة إلى الغرب بأعداد كبيرة ثابتة. وفي الوقت نفسه، في شمال بكين، ينهار سور الصين العظيم ويتدفق ما يقارب الستمئة ألف من المهاجرين الصينيين غير الشرعيين سنويا شمالا إلى الشرق الأقصى الروسي المفرغ من السكان بعدد مماثل تقريبا للنقص السنوي في التعداد السكاني الروسي. ولا يزال سبعة ملايين روسي فقط في الشرق الأقصى، في حين تضم مقاطعات شمال شرق الصين وحدها أكثر من مئة مليون نسمة من بين مجموع السكان. ويشير هذا العدد الضخم من خلل التوازن الديموغرافي، مجتمعا مع تزايد الطلب على الموارد من قبل الصين المزدهرة أسئلة جوهرية: هل يمكن أن تستمر روسيا في شكلها الحالي؟ كم من الوقت سيتمكن القصور الذاتي للحدود السياسية الحالية من البقاء؟ هل يمكن للسلطة العليا الوطنية أن تتحرك، متوسعة مثلما يتحرك المواطنون الحاملون لها؟

يتم حل هذه المسائل بطريقة عملية أسرع مما تحل من الناحية النظرية، من خلال إحباط روسيا لمحاولة استيلاء الصين الصريحة على سيبيريا والشرق الأقصى عن طريق التأجير الجزئي للسيادة لأكثر جيرانها اكتظاظا بالسكان. ولكن تدريجيا، تحول التأجير إلى الملكية أو على الأقل إلى إساءة استعمال الامتياز. وقد أدت القوة المالية الهائلة للصين إلى توقيع عدد متزايد من اتفاقيات

التنقيب المشتركة بين شركات النفط الروسية مثل روسنفت وشركة سينوبك الصينية، مع إعطائها المزيد من النفوذ في توجيه تدفقات النفط. وكانت أراضي الشرق الأقصى الروسية البكر تحتوي على ترسبات ضخمة من الزنك والنيكل والقصدير والماس والذهب، فضلا عن مصائد الأسماك الواسعة وغابات الأخشاب والتي كانت جميعها جذابة لأكبر مستوردي المواد الخام في العالم. وعندما كانت الأرض المركزية محصنة بقوة من قبل الحاميات الروسية، ارتقت إلى مستوى وصف ماكندر لها بأنها **القلعة الطبيعية**. ولكن اليوم؛ ومع كون روسيا إلى الشرق من نهر لينا العظيم، فهي ملائمة لعمليات النهب الصينية، ومع إفراط الشركات الصينية في تلك العمليات على نحو كبير في غابات الصنوبر الروسية، تم إشعال الحرائق في كل ما تبقى لطمس معالم الجريمة، وشحن الأخشاب لما يقارب الألف ميل إلى الصين عن طريق البحر على طول الشريط الساحلي للمحيط الهادئ⁽⁴⁾. ولا يمكن لسكان بهذا القدر الهائل أن يتركوا تلك الأراضي البرية البكر والغنية بالخيرات.

لقد تحول حلم روسيا بالشرق الأقصى إلى كابوس: فالصين تعمل على تطوير المنطقة بطرائق لم تتبعها روسيا، ونتيجة لذلك فإن الصين تحتل المنطقة تدريجيا⁽⁵⁾. وما تراه قريب الشبه لروسيا على الخريطة، تراه أكثر شبها للصين على وجوه الناس. فالمواطنون الصينيون (والكوريون الذين تم ترحيلهم من قبل ستالين) يزورون العيادات الصحية التي تعمل تحت ظل إدارة صينية، كما يتزوج الرجال الصينيون بسيدات سييريات واللواتي يعيش أزواجهن في حالة من الثمل الدائم أو ماتوا بالفعل نتيجة لهذا الثمل. وحتى خلال الحرب الباردة، طالب الروس هؤلاء الذين يريدون مغادرة الاتحاد السوفييتي بضرورة دراسة اللغة الإنجليزية، في الوقت الذي يدرس فيه الذين يفضلون البقاء اللغة الصينية مع الإشارة إلى أنه لا توجد أي اضطرابات على الحدود الصينية الفنلندية. ومع وجود ظاهرة الاحتباس الحراري التي تؤدي إلى ذوبان جليد سيبيريا دائم

الستجمد، فإن سيطرة الصين على ديموغرافية واقتصاد - وفي النهاية - سياسة الشرق الأقصى الخاضع لروسيا أصبحت حقيقة مؤكدة على مستوى العالم. ومنذ قرن من الزمان، بنت العمالة الصينية في روسيا فلاديفوستوك Vladivostok أي سيد الشرق في حين استولت روسيا على منشوريا في الصين. ولكن اليوم أصبحت الصين هي سيدة الشرق.

تستخدم الصين أيضا نظاما تجاريا عدوانيا ولكنه هادئ لاستعادة مقاطعة سلالة تشينغ السابقة في منغوليا، والتي تجثم من دون ثبات الآن بين روسيا والصين. لقد حكم المغول الصين في السابق، ولكن اليوم تتجه الدولة القاحلة ذات الثلاثة ملايين نسمة فقط في اتجاه المقاطعة الصينية المتكاملة لمنغوليا الداخلية عبر صحراء غوبي؛ مع سيادة شكلية لإعادة الطمأنينة إليها. ويدعي بعض المنغوليين بأن بلدهم يشهد ذروة صناعة الذهب في العصر الحديث - ويطلقون عليها اسم Mine-Golia - ولكن في واقع الأمر، فإن معظمها شركات صينية اتخذت ملكية الودائع المعدنية في صحراء غوبي مثلما فعلت بالنسبة إلى الزراعة والغابات الشمالية⁽⁶⁾. ويعمل العمال الصينيون في المناجم (التي تشكل سبعين بالمئة من صادرات البلاد) وقد شيّدوا أفق العاصمة أولان باتور Ulan Bator. وبما أن معظم الأرباح تكون من نصيب الشركات الصينية، فقد حدث انخفاض بسيط في معدلات الفقر هناك. وعندما حاولت الدولة فرض ضرائب على عائدات الذهب، شجع هذا الأمر فقط على مزيد من التهريب إلى الصين. وتطلق منغوليا على الولايات المتحدة اسم الجار الثالث بسبب الوجود العسكري للولايات المتحدة، ولكن الشرارة العسكرية قد تردع غزو الصين لمنغوليا فقط؛ ولكنها لن تردعها عن شرائها.

من خلال منظمة شنغهاي للتعاون والعلاقات الخاصة قامت الصين وروسيا بإجراء مناورات عسكرية مشتركة على نطاق واسع، في الوقت الذي أصبحت فيه الصين أكبر مشتر للأسلحة الروسية؛ مانحة أكبر جيش على

مستوى العالم مزيدا من التكنولوجيا المتطورة⁽⁷⁾. ومع ذلك، فقد يؤدي هذا الزواج الذي يبدو مناسباً إلى انفصال غاية في القبح. وقد لا يكون للمرة الأولى. على الحدود الصينية القيرغيزستانية في عام 1969، استهزأ جندي صيني بالقوات الروسية، التي بدورها شوهدت صورة لماو؛ وهي أحداث بسيطة ولكنها أثارت الكمائن الصينية الروسية والمناوشات على طول الطريق إلى فلاديفوستوك⁽⁸⁾. واتخذ الشقاق الصيني السوفييتي طابعا رسميا، وتبنى كل من الاتحاد السوفييتي والصين فكرة إعلان أن الآخر هو العدو الرئيسي، حتى وإن حلت محله الولايات المتحدة. وانتهى الأمر بأن قررت وكالة الاستخبارات السوفييتية KGB الإشارة إلى الصين على أنها ببساطة عدو رئيسي، ولكن أصبحت الصين أكثر اقتناعا بأن روسيا كانت منافسا استراتيجيا؛ سواء أكانت شيوعية أم لا.

لقد احتفظ الغرب بسر صغير يتعلق بالجهود المبذولة لإزالة روسيا من الشرق المملوك لأوروبا، ولكن هل ينبغي على الغرب أن يرغب بأن تصبح روسيا أشلاء في شرقه الخاص؟ فتصميمات الصين الإقليمية النهائية تتجاوز روسيا، في حين تخشى روسيا تعديات الصين أكثر من استيائها من كل من الولايات المتحدة وأوروبا. وهكذا، فعلى الرغم من الضغط الصيني من أجل مد خط أنابيب روسي مباشر إلى داكينغ في مقاطعة هيلونغجيانغ الصينية، فإن خط أنابيب ترانسنيفت سيبيريا الشرقية - المحيط الهادئ، والذي يتم إنشاؤه ليمر بشمال بحيرة بايكال إلى بحر اليابان - لن يمر أبدا بالأراضي الصينية. ومع توافر النفط في خط الأنابيب للعملاء اليابانيين والكوريين على حد سواء، فإنه يكفل لروسيا عدم فرض الصين الحصري للتدفقات والأسعار. وبعد مرور قرن من انتصار اليابان على روسيا في حرب العام 1905، فإن روسيا تحتفظ بنفسها في حالة تأهب في الشرق الأقصى بإجراء مناورات عسكرية ثنائية مع اليابان، وقد دعتها لتطوير احتياطات النفط في جزيرة سخالين⁽⁹⁾. ونتيجة لخوفهم من

غزو منغولي لآسيا مرة أخرى، يشير بعض الروس الآن إلى سكان الصين في الشرق الأقصى على أنهم الخطر الأصفر وقد قامت العسكرية الروسية بتخطيط سيناريوهات في حال سيطرة الصين على سيبيريا الشرقية وجزيرة سخالين الغنية بالنفط والغاز، حيث ترد روسيا في هذه السيناريوهات باستخدام أسلحة نووية تكتيكية.

مثل الصداقة الصينية السوفيتية في أثناء الحرب الباردة، فإن إقامة علاقات ودية اليوم قد تفشل كشراكة استراتيجية لأنها تعزز من دور الصين أكثر من روسيا؛ وفي الواقع، على حساب روسيا. ومثلما انتزع الرئيس ريتشارد نيكسون ووزير خارجيته هنري كيسنجر الصين من العتب السوفيتي في بداية سبعينيات القرن الماضي، فإن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي اليوم قد يحتاجان إلى انقاذ روسيا من العناق الانتحاري المحتمل مع الصين ليستطيعا البقاء في الوسط. وقد ناصر والتر هيكمل، وزير داخلية نيكسون إنشاء نفق بطول ثمانية وستين ميلا - وهي فكرة قديمة ترجع إلى القيصر نيكولاس الثاني - لربط الشرق الأقصى الروسي مع ألاسكا تحت مضيق بيرنغ. وفي كلتا الحالتين، فإن انتشار استيطان سكان روسيا الضعيف في الأراضي الشاسعة حتى، لم يعد يعطي المعنى الديموغرافي ليجعل منها دولة، مما يجعلها دولة ذات خريطة على وشك التغير على نحو غير مناسب خلال العقود المقبلة، وكما تمتص أوروبا نطاق سيطرتها السابق من الغرب، تلتهمه الصين من الشرق. ويدرس الخبراء السوفييت الآن في أقسام التاريخ؛ أن روسيا ليس لديها الحق للاستمرار في شكلها الحالي.

دول أو منازل من ورق؟

في العام 2006 أخطأ البنك المركزي في كازاخستان في كتابة كلمة بنك على أوراق العملة الجديدة. وسبب هذا الخطأ الملحوظ هو أنه في أثناء محاولة دول وسط آسيا المستقلة حديثا استعادة هويتها بعد الهيمنة الروسية، تحولت

لغاتهم التركية التي ظل بعض منها من دون شكل مكتوب حتى الحقبة السوفييتية من السريالية إلى اللاتينية مع نتائج متفاوتة.

لتفادي قمع هويتهم واستبدالها مرة أخرى، فلن يكون الأمر سهلاً على جمهوريات الشرق السوفييتي، والتي تم إخضاعها بوحشية خلال الحكم السوفييتي حتى خشي البعض منها الاستقلال: ومع عدم الثقة بكيفية أن تصبح هذه الجمهوريات مستقلة من دون رعاية سوفييتية، فقد ساندت هذه الدول محاولة الانقلاب التي حدثت ضد غورباتشوف، وصوتت لتبقى جزءاً من اتحاد لم يعد له وجود⁽¹⁰⁾. وبسبب كونها مجرد ممالك تحت حكم الخانات واتحادات قبلية سابقة للكيان السوفييتي، فإن رفض الميراث السوفييتي يستلزم أيضاً إنكار المشروعات العرقية القومية الحالية الخاصة بها⁽¹¹⁾. وقد عانت جميع هذه البلاد من استنزاف العقول لصالح أهل الفكر الألمان واليهود والمتأثرين بالروسية، وقد تأثرت جميعها بأعباء أنظمة الصحة والتعليم البالية خلال الحقبة السوفييتية - أو عدم وجود أنظمة على الإطلاق - في الوقت الذي يواجهون فيه أزمة تزايد فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز).

بطرائق شتى، ما زالت تستشعر هذه البلاد الطريق الذي أراد لينين وستالين أن تسير عليه: وطنية الشكل واشتراكية المضمون. وعلى الرغم من خلفيتها الشرعية والتي تشمل الشريعة الإسلامية والقوانين المغولية والتممورية وقوانين الإمبراطورية الروسية، فإن التوجه السياسي لهذه البلاد مدفوع بالكثير من الخليط بين السلطة القبلية المنغولية التركية والقمعية السوفييتية⁽¹²⁾. ولم يحدث أي تطور لأنظمة قوانين كافكايسك الشرعية التي تخدم المصالح الذاتية. فالجمع بين نظام المحسوبية الآسيوي والبيروقراطية السوفييتية الفطرية لتوثيق - إن لم يكن فقط لإنكار - كل شيء، قد أنشأ نظاماً قد تحتاج فيه إلى الموافقات والتصديقات والرّشى والتوقيعات، للدخول حتى إلى متحف. أما المتبقي من العمارة السوفييتية في طشقند وبشكيك، فإنه مشوه لدرجة لا يمكن

إصلاحه، في الوقت الذي تجد فيه المدن المكونة من أكواخ على النمط الآسيوي لا تزال مرتبة في شكل شبكات على النمط السوفييتي. لقد أعلن دارس أميركي يزور هذه البلاد كثيراً قائلاً: "سكان آسيا الوسطى يشبهون كثيراً الروس؛ غير أنهم لطفاء!". ومع ذلك، فإنه لم يكن يشير إلى قادة المنطقة السوفييت السابقين. وتحكم جميع هذه البلاد أنظمة رئاسية فائقة تعتمد المحافظة على ضعف البرلمانات، في الوقت الذي تسيطر فيه القلة على الاقتصاد، حيث المحاباة المبنية على الأساس العشائري. فالقوى السياسية والاقتصادية لا تتداخل فقط، ولكنها بالأحرى مرادفات لشيء واحد. وقد أظهر زعماء آسيا الوسطى احتراماً لنماذج التسلط اللين في جنوب شرق آسيا أكثر من احترامهم للديمقراطية على الطريقة الأوروبية، ولكنهم في الواقع كما أسماهم مانكور أوسلون لوصفاً مستقرين، يبررون السرقة بإحداث نمو اقتصادي مؤقت⁽¹³⁾. ويدعون أنهم يفضلون التطور على الثورة، ولكن مع تقدم السن وظهور ضعفهم، فإن أزمات الخلافة ستصعد وتقضي على أنظمة حكمهم؛ مثلما حدث مع كل الأسر الحاكمة في السابق^(*).

خلال قيود الحقبة السوفييتية التعسفية، قام هؤلاء الزعماء المتقلقلون بإضعاف بعضهم عن طريق إيواء جماعات المعارضة للدول المجاورة والتهديد بقطع إمدادات الغاز والنفط.

تخصص آسيا الوسطى في طرد الأحزاب السياسية إلى المنفى، وبعد ذلك تحاول هذه الأحزاب استنهاض الهمم من الخارج. إنها لصدمة ألا توجد صراعات كبرى في المنطقة. ولكن هل يستمر الوضع هكذا؟

(*) التطور بمفهومه الحرفي، يشير إلى تحولات عشوائية، وبالمعنى الأبعد يؤكد صعوبة التوقع بالخلافة في آسيا الوسطى، حتى إذا لم تكن عن طريق ثورة.

كما صرح أحد الدبلوماسيين الكازاخستانيين الذي يحرص على عدم العودة للقهر قائلا: "على الرغم من أننا أصبحنا دولا مستقلة الآن، إلا أننا لا نزال نستشعر وجود لعبة كبرى جديدة، وقد آن الأوان للسيادة الإقليمية التي تحمي مصالحنا المشتركة". إن طبيعة جغرافية هذه البلاد غير الساحلية تعني اعتمادها الدائم على البضائع والاستثمار الأجنبي؛ خاصة لكونها منطقة جافة من الصحراء وأراضي الرعي، حيث تم إهدار كميات المياه القليلة في ما مضى. وحتى الدول الغنية ذات المصادر الوفيرة - كازاخستان وأوزبكستان وتركمانستان - يجب أن تعتمد على روسيا والصين والولايات المتحدة وأوروبا لحفر واستخراج ونقل المواد الهيدروكربونية إلى الأسواق⁽¹⁴⁾. لقد خرجت هذه البلاد الآن من مرحلة تربص بعضها لبعض، إلى مرحلة تفاوض على اتفاقيات مقايضة بين أوزبكستان وتركمانستان - الغنيتين بالغاز - وقيرغيزستان وطاجيكستان المنبع المتحكم بتجمعات المياه.

مع هذا، فما من شأنه أن يساعد أكثر على استقلال هذه البلاد، أن تصبح هي نفسها لاعبا في التجسيد الحالي للعبة الكبرى، مع احتمال تكوينها لكتلة كبيرة لا تستطيع قوة عظمى واحدة أن تقيمن عليها، وإنقاذ نفسها من مصير قرون من حكم الخانات. لقد تلاعبت كازاخستان وأوزبكستان بكل من حلف النيتو ومنظمة شنغهاي للتعاون: فكعضوين في الشراكة من أجل السلام في حلف النيتو، استفادتتا من التحديث العسكري والتدريب، وكعضوين في منظمة شنغهاي للتعاون، فقد حصلتا على تغطية ضد مطالب الغرب بإرساء الديمقراطية وحقوق إنشاء قواعد أميركية. وقد خلص الدبلوماسي الكازاخستاني إلى القول: "نحن نعلم من الخبرة أن القوى الخارجية لا تحمل مصالحنا في قلوبها". وكلما أدرك زعماء هذه البلاد هذه الحقيقة، كلما أسرعوا في قيام وحدة مشتركة بينهم، بدلا من الهيارهم مثل منزل من الورق.

الفصل التاسع

التيبب وشنجانغ: الستار الخيزراني الجديد

يصعب أن تجدد غريبا لا يؤيد فكرة التيبب الحر. ولكن هل يسمح الأميركيون بالتخلي عن تكساس أو كاليفورنيا؟ لم تكن اللعبة الكبرى بالنسبة إلى الصين موضع شك كما لم تكن عقيمة، الأمر الذي لا يمكن أن يقال بالنسبة إلى روسيا وبريطانيا. في الواقع، فالصين هي الرابع الأكبر. وقد منحت اتفاقيات الحدود في عامي 1895 و1907 روسيا جبال بامير وأسست ممر واخان - اللسان الشرقي الصغير لأفغانستان والذي يحد الصين - كمصدّ ضد بريطانيا. ولكن بدلا من التنازل عن تركستان الشرقية (أوغيرستان) للروس، فقد مولت بريطانيا الصين لاسترداد الإقليم، الذي حولته الصين إلى شنجانغ (والتي تعني الأملاك الجديدة). وفي الوقت الذي قسمت فيه تركستان الغربية إلى دول سوفيتية، أكدت الصين بشكل مطرد هيمنتها التقليدية على كل من شنجانغ والتيبب (شيزانغ)، وقد أصبحت اليوم أكبر مقاطعتين فيها. ومن دون هاتين المقاطعتين، تصبح الصين مثل أميركا من دون كل الأراضي التي تقع غرب جبال روكي: وينفي هذا عنها سلطتها ومنزلتها على مستوى القارة كقوة في المحيط الهادئ.

هكذا، فقد بدأت اللعبة الكبرى وطريق الحرير الجديد مع إخضاع الصين المستمر - ورفع - لحيطها الغربي، وهي العملية التي تحمل إشارات واضحة لمستقبل بقية منطقة آسيا الوسطى. لقد كانت اللعبة الكبرى صراعا من أجل الطرق البرية، فهي أدوات التاريخ التي يسرت منذ العصور القديمة التوسعات الإمبراطورية⁽¹⁾. وبإخضاع شنجانغ والتيبب، فإن الصين تتقدم غربا عبر خمسة محاور استراتيجية: جسر عابر للقارات بين أوروبا وآسيا والمخطط له أن ينافس

خط سكك حديد روسيا عبر سيبيريا، وممر سكك حديد مع خط أنابيب عبر كازاخستان إلى بحر قزوين؛ وتحديد طرق الممرات العالية عبر قيرغيزستان إلى طشقند في أوزبكستان؛ وطريق نقل سريع عبر طاجيكستان وأفغانستان إلى إيران وتركيا؛ ومد طريق كراكورام السريع الحالي عبر باكستان حتى المياه العميقة لميناء جوادار على بحر العرب؛ وكل هذا على نفقة الصين.

يعرف كل رحالة زار التبیت وشنجانغ في العقود الماضية أن الإمبراطورية الصينية بكل أسف هي حقيقة و يقين، فإن شأن المنطقة الغربية يتجه نحو القدر الصيني الواضح. ومنذ نهاية الحرب الأهلية في العام 1949، سعت الصين على الفور للتغلب على قسوة تضاريسها، عن طريق اختراق وهيئة الطبيعة الصحراوية والجبلية القاسية التي تمتد بلا حدود بهدف استغلال الثروات الطبيعية الهائلة، وإنشاء مستعمرات جزائية وقواعد للتدريب العسكري والتجارب على الأسلحة، مع توسيع مجال حيوي للانفجار السكاني بها. ولسوء حظ شنجانغ والتبیت أنهما يمتلكان الموارد التي تحتاج إليها الصين كما أنهما يقعان على الممر المؤدي للموارد التي تحتاج إليها الصين: فالتبیت تمتلك كميات هائلة من الأخشاب واليورانيوم والذهب، في حين تفخر شنجانغ بامتلاكها لأكبر احتياطات النفط والغاز واليورانيوم والذهب في البلاد، ومعايشكلان البوابة الجغرافية لتدفق تجارة الصين للخارج - وتدفق الطاقة للداخل - مع كازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان وأفغانستان وباكستان. وبعد عقود من العمل المضني من قبل الجيش وحشود العمال، فقد مهد الطريق لهيمنة صينية بلا منازع^(*). ولا يمثل القطار العلوي الذي يربط بين شنغهاي

(*) على الرغم من أن الجيش الصيني موجود في شنجانغ أكثر مما هو موجود في التبیت، فقد قلص فرع من الطريق السريع العسكري الجنوبي وقت الانتقال بين المقاطعتين بشدة، مما سمح للجيش الصيني بالتحرك السريع لقمع انتفاضة التبیت عام 1959. انظر إيفدون Avedon، "في المنفى من أرض الثلوج"، 317.

ولاسا والذي دخل الخدمة في العام 2006 بداية الهيمنة الصينية، ولكنه بالأحرى يمثل بلوغ أوج عظمتها.

تمهد قبائل التيب وشنجانغ اليوم الطريق لبعث حضارة متعددة الأعراق بطرائق تشبه كثيرا توسعات الحدود الأميركية على مدار القرنين الماضيين تقريرا⁽²⁾. فالصينيون ينظرون إلى مهمتهم المدنية اليوم بنفس الطريقة التي انتهجها المستوطنون الأمريكيون. فالكل - آسيويون، وبوذيون، من سكان التيب، وأتراك أو مسلمون أغوريون يتحولون بعيدا عن العالم الثالث سواء أرادوا أم لم يريدوا. فيحصلون على الطرقات، وخطوط الهاتف، والمستشفيات، وفرص العمل. كما يجري تخفيض الرسوم المدرسية أو إلغاؤها نهائيا للارتقاء بالتعليم الأساسي وتنمية القومية الصينية. ونجد ذلك على عكس ما يفعل الأوروبيون الذين يسعون إلى تحديد الاتحاد الأوروبي على أنه نادٍ مسيحي، فلا توجد موانع صينية تمنع من دمج الأقاليم الإسلامية. أما عن أسطورة القومية الصينية الجديدة، فإنها لا تقوم على أساس إبادة الأقليات ولكنها تقوم - بالأحرى - على منحهم المشاركة تحت رعاية الدولة الصينية: فيقال عن الأغوريين والتبتيين إنهم صينيون على الرغم من عدم كونهم من سكان الهان Han الأصليين⁽³⁾. الماندرين Mandarin هي القاسم المشترك الوحيد في النسيج الصيني غير المترابط من اللغات واللهجات بما فيها المنغولية، والأغورية (المكتوبة بالعربية)، والتبتية، وتشوانغ. في الواقع، على الرغم من أن التيب وشنجانغ تُحدّان بعضهما، إلا أنه لا يوجد تبادل ثقافي بينهما؛ ولا يبدو أن التبتيين ولا الأغوريين قد سمعا عن تشوانغ، على الرغم من كونهما من أكبر الأقليات في الصين.

قال مفكر صيني في شنغهاي قام بدراسة آسيا الوسطى: "لقد انهار الاتحاد السوفييتي بسبب تجربته المبكرة في الانفتاح، قبل تحقيق الوحدة بين الشعوب. ولن نرتكب نحن الخطأ ذاته". فالإمبراطوريات الكبيرة تبقى وتدوم باستخدام

مزيج من القوة والقانون، والصين لم تحقّق في سياساتها عبر التبّيت وشنجانغ. إنه فقط اختلاف في الدرجة. ففي أقصى زوايا التبّيت يؤسس الجيش الصغير فصائل من جيش التحرير الشعبي الصيني PLA، حيث يمارس الجنود - بنوع من التهديد - الفنون العسكرية مرتين يوميا، وذلك في الميادين العامة وبالقرب من الأضرحة البوذية القديمة والهشّة. حتّى المناطق التي يتعذر الوصول إليها في الغابات - والمعروفة بيّسا بأنّها مناطق محمية - فعابا ما تكون مخيمات عسكرية. واللافئات المعلنة كهرباء التبّيت تشير بقوة إلى شركة الكهرباء الصينية. وقد ضخّت الصين مليارات الدولارات في مشاريع تنمية في التبّيت، على أمل تهدئة وتنمية روح الرضا بين ثلاثة ملايين من سكان التبّيت. ففي لاهاسا، تم استبدال الكثير من الأحياء الحجرية المتهدّمة بمنازل قوية لأسرة واحدة، والتي بنيت على امتداد الشوارع الرئيسية التي تربط المدينة بمحطة سكك الحديد الجديدة. ونتيجة للمدنية الصينية، فإن المدينة التي كانت يوما ما رمزا للأصالة الثقافية، أصبحت مجرد مدخل للهضاب البعيدة، حيث لا يزال عدد الثيران التبتية الضخمة يفوق عدد الناس. وقد قال أحد المرشدين السياحيين من شباب التبّيت في أثناء تجوله في قرية جيانتنس: "لم يزر أحد من عائلتي الصين، ولكن الشعب ورجال الشرطة الصينيين في كل مكان، حتّى إنهم يعتمرون قبعات رعاة البقر مثلنا كمحاولة للتأقلم".

أما الجائزة الأكبر حجما والأكثر سكانا فهي شنجانغ. بما لديها من احتياطات النفط والصحارى والجبال. فقد أطلق على عملية التغير الديموغرافي الفصل العنصري بالخصائص الصينية. وبالنسبة إلى شنجانغ المسلمة، فقد كانت جامحة دائما، خاصة تجاه مراقبي سلالة كينغ، حتّى حققت في وقت قصير أمن تركستان الشرقية المستقلة مع نهاية الحرب الأهلية. ولكن مع بداية حملة تنمية الغرب في خمسينيات القرن العشرين، استمرت حركة إعادة استيطان الهان الضخمة بلا هوادة تحت رعاية

شركات الإنتاج والإنشاء PCC وهي الحركة الصينية الموازية لحركة امتلاك الأراضي الأميركية U.S. Homestead Act، والتي تقدم الدعم لمشروعات الهان الزراعية الكبرى، في الوقت الذي تَمَشَّش فيه القطع الصغيرة المملوكة للأغوريين المحليين. وقد أغلقت شنجانغ خلال الثورة الثقافية لإقامة مذبح منظمة لتدمير المساجد وحرق المصاحف. أما الاشتباكات العنيفة في أورومتشي عام 1996 فقد أثبتت أنه لن يكون هناك انتشار لثقافة إسلامية سلمية في بيئة صينية مهيمنة. لقد أوقفت الصين كل عمليات إعادة إعمار المساجد، وشنت حملة الضرب بقوة، من خلال إعدام وحبس مئات الأغوريين الانفصاليين المشكوك فيهم. واليوم يمكن للمرء أن يرى النتائج التراكمية للجهود التي بدأها ماو آند دينغ (Mao and Deng) والتي لم تكتمل: خط سكك حديد رئيسي وطريق رئيسي لنقل الفحم والمهاجرين والبضائع مباشرة عبر صحراء تكلاماكان Taklamakan مما سهل زيادة نسبة الهان في مقاطعة يشكل الأغوريون فيها نصف عدد السكان فقط.

عادة ما يكون الناس الذين يركبون الحمير طوال اليوم آخر من يعلم من هو الحاكم السياسي الجديد. فالبدو الزراعيون في شنجانغ ظلوا على مدار قرون طويلة في تجارة مع أشقائهم المسلمين الأتراك في الغرب، وعلى الرغم من أن شنجانغ تعتبر الآن المقاطعة الصينية الأسرع نمواً، فهي لا تزال بعيدة من داخلها عن الصين. فالرجال يحبون بعضهم بالتحية الإسلامية وبالمصافحة التي تتبعها انحناء بسيطة ولمس القلب باليد اليمنى، وتضع كثير من النساء أغطية الرأس (الحجاب). وتشبه مساجد يتشنغ Yecheng مساجد أوزبكستان، وأسواقها الشرقية تبرز فيها المصاحف المذهبة والقبعات متعددة الألوان. لقد ارتفع معدل الإصابة بفيروس نقص المناعة HIV في تسعينيات القرن الماضي بسبب زيادة إدمان المخدرات والبغاء. وبسبب قيام الصين بإخضاع الغرب بعيداً عن المراكز السكانية الكبيرة في الصين، فإن السياح الهان الذين يزورون

المنطقة في حافلات فاخرة ذات طابقين يفعرون أفواههم ناظرين إلى الدخلاء وإلى القرى الأغورية المنهارة والتي تشكل الآن جزءا من الإمبراطورية. حتى على بعد ألف وثمانئة ميل غرب بكين، فإن الساعات تضبط على مضض على وقت بكين، فهي إمبراطورية واحدة ومنطقة زمنية واحدة. ويتدّثر المحليون في خوتان Khotan - الآن هوتان Hotan - بسبب مراقبة الشرطة الصينية لتحركاتهم. فسواء أكان مركزا لنشر البوذية أو رعاية الحرير أو تعليما إسلاميا في مسجدها الوردى والأزرق فقد أصبحت هوتان Hotan مثل قازان في روسيا، مكانا تقوم فيه الحكومة بمراقبة تطفلية لكل السكان المحليين. وأصبح شعار أميركا الحرب على الإرهاب نعمة مقنعة للسلطات الصينية والتي سرعان ما لقت الثوار الأغوريين - وأكثرهم من الشباب والطلبة المحبطين - بالمسلمين المترمتين والذين أصبحوا هدفا لها في حربها الخاصة على الإرهاب والتي تتضمن الاشتباكات بالأسلحة النارية والإجراءات الصارمة ضد جماعات حركة تركستان الشرقية الإسلامية. وذات مرة، قال رجل - وهو بائع أخشاب في بازار كان مشهورا ببيع قطع الخشب البيضاء النادرة: "إذا لم نقم بأفعال تثير غضب الشرطة، فلن يقوموا بإيذائنا، ولكني لا أتخيل أنه سيكون لدينا تركستان مرة أخرى. فطريقة التفكير هذه كانت ممكنة التطبيق عندما تحررت الجمهوريات التركية السوفيتية في تسعينيات القرن الماضي".

لقد تحولت كل من يينينغ Yining عاصمة تركستان في السابق وبوتقة انصهار طريق الحرير الأسطوري بالقرب من حدود كاشغار Kashgar إلى عواصم صينية، منتقلة من مدن مزدهرة ذات أسواق شرقية بسيطة إلى محاور تجارية رئيسية. وقد حقق رواد الهان الذين جاؤوا إلى كاشغار Kashgar في نهاية ثمانينيات القرن الماضي انتصارا رمزيا في اللعبة الكبرى، عندما قاموا بتحويل القنصليتين البريطانية والسوفيتية السابقتين إلى اثنين من أشهر الفنادق

السياحية في المدينة (وقد أعيدت تسمية القنصلية البريطانية تشيني باغ أي الحديقة الصينية). ويرتفع تمثال ماو الذي يبلغ طوله مئة قدم - حيث اليد اليمنى تتجه نحو بكين - فوق الميدان الشعبي الرئيسي. أما عن سكان كاشغار Kashgar فهم مزيج من الأغوريين والطاجيك والقرغيزستان والهان - أما كل الأطفال الداهيين إلى المدرسة بالزي الأزرق فإنهم يتعلمون بلغة الماندرين.

إن الإبادة التامة للسكان المحليين، والتاريخ، والعمارة، والاستعاضة عنها بناطحات السحاب اللامعة التي تمول الرأسمالية الصينية الحديثة قد جعلت من أورومتشي - عاصمة شنجانغ - شنغهاي طريق الحرير الشمالي.

كما هي الحال في التبت فإن البعد والمناخ لا يشكلان عقبة: فهناك طريق سريع مكون من ستة مسارات تمرّ بالمدينة، وتجد أغلبية الهان بسياراتهم اليابانية الجديدة الأنيقة يملأون الوقود في محطات الوقود الكبرى مثل Sinopec و PetroChina في كل أرجاء المدينة. وتضج أورومتشي بتجار من روسيا حتى باكستان وما بينهما من بلاد، حيث يشترون البضائع الصينية الرخيصة لبيعها في بلادهم مع تحصيل نسبة أرباح. أما الأغوريون فقد أصبحوا الآن أقلية مهمشة غير مريحة في المدينة، فلا هم يمنحون الوظائف ولا أي مجالات أخرى إلا الأسواق الليلية المعروفة بحسائها الأغوري الحار وفنون السيرك. وترى تدفق جماهير السياح الصينيين الدائم تحتشد لمشاهدة بعض مناطق الجذب الطبيعي القليلة، الأمر الذي يشوه جمال البحيرة ذات اللون الزمردى.

كل ما تبقى هنا من حلم شامبالا Shambala هو الموسيقى التبتية والأقراص المدبجة التي تحتوي على موسيقى التأملات. ومن تركستان، تبتت رائحة دخان الكباب المشوي الرائعة التي تحميم على وداي فرغانة Ferghana Valley في شنجانغ. وما يثير السخرية هو الشعور الصيني المطلق بالأمن في كل من المقاطعتين، حيث إنه الرجاء الأكبر في سياسة الانفتاح

الصيني، فالصين لم تعد تواجه أي مقاومة تذكر لحكمها، وهو ما قد يضعف يوماً ما. أما سكان التبّيت الروحيون فيتطلعون دائماً إلى الجنوب، حيث نيبال والهند كدعامتين لثقافتهم، وفي القرن الثامن عشر، منحت الصين التبّيت استقلالاً وظيفياً، وهو النموذج الذي اقترحه الدالاي لاما Dalai Lama الحالي. وعندما يترك منصبه، فقد تصبح الصين أقل قلقاً بشأن انفتاح المقاطعة على مزيد من التبادل الثقافي للبوذية عبر الهند والتبّيت ونيبال، وكذلك بشأن استعادة دور الدولة كممر لطريق الحرير كما كانت عندما تم نحت ألف كهف بوذي في دونغوانغ Dunhuang منذ ألف عام.

بالتدريج، سيحقق التبّيتيون والأغوريون ازدهاراً أكبر من جيرانهم في العالم الثالث من المغول والقرغيزستان والطاجيك والأفغان والباكستانيين والهنود والنيباليين؛ وقد يسهم تطورهم هذا في إرساء قواعد لمطالب صينية بفرض السيطرة على أماكن أخرى في آسيا الوسطى. ولكن ستحقق الصين هذه السيطرة قبل الحديث عنها.

بسبب الخوف من قيام قوة أحادية بتوحيد أوروبا وآسيا فقد كتب ماكندر Mackinder: "من يحكم جزيرة العالم فإنه يحكم العالم"⁽⁴⁾. فعجزة العالم لم تعد سوى كيان واحد. وقرىيا سيكون من الممكن السفر من أبردين إلى سنغافورة أو سيول عن طريق شبكة السكك الحديدية الممتدة عبر كل آسيا، والتي بدأ إنشاء أقسامها المختلفة منذ ستينيات القرن الماضي. وقد شهد البربر الذين كانوا ينسحبون عبر السهول ضعف أكبر أعدائهم بعيداً عن مركزهم، أما اليوم فإن النمو الصيني على طول محاور البنية التحتية يضغط بثبات وثقة على آسيا الوسطى.

كازاخستان: السعادة هي خطوط أنابيب متعددة

لا يذهب أحد إلى كازاخستان من أجل طقسها، بل لأنها طريق تجاري معروف، فقد أكسبها ميزة جغرافية وسياسية على مدار القرون الماضية، واليوم فإن التحكم بتدفق خطوط أنابيب النفط والغاز يعود بالفائدة والمساواة السياسية. فمجموع احتياطي النفط في بحر قزوين قدر بما يزيد عن مئتي مليار برميل (بالمقارنة مع الاحتياطي المقدر في الخليج العربي بما يزيد عن ستمئة مليار برميل) مما يجعل من المنطقة مصدرا بديلا للنفط لا غنى عنه للغرب والشرق على حد سواء. ولذلك تحاول جميع القوى العظمى الفوز بها. تظل كازاخستان أكبر بلد غير ساحلي على مستوى العالم. وعبر العواصف الترابية والثلجية، تجد هنا كل لاعبي اللعبة الكبرى الجديدة يشيدون طريق الحرير المصقول بالنفط.

لفترات طويلة، اعتبر سكان كازاخستان - مثلهم مثل الأوكرانيين - أن جغرافية بلادهم نقمة، وأن المصادر الطبيعية بها قد زادت فقط من حجم فائدة دولتهم في أعين الآخرين أكثر مما ينبغي. ولقد تعامل السوفييت مع كازاخستان على أنها سيبيريا الجنوبية، وأشاروا إلى المنطقة بأسرها على أنها وسط آسيا وكازاخستان. وقد قاموا بالتخطيط المركزي لمناجمها ومصانعها على النمط الحادث في سيبيريا نفسه⁽¹⁾.

لكن منذ الاستقلال، حولت كازاخستان كلا من الجغرافيا والجيولوجيا إلى نعمة، محققة قصة نجاح يصعب حتى مقارنتها مع الفشل الحادث في دول

الجنوب المجاورة. وعلى غرار تركيا، فإن كازاخستان هي محطة عبور من الشرق إلى الغرب، حيث تحاول الاستفادة من كل العلاقات القوية مع الأطراف كافة - وهو ما يطلق عليه سياسة تعددية العلاقات - والاحتفاظ بهذه العلاقات لأطول وقت ممكن من دون اختيار أي أحد. ويقاوم وزير خارجية كازاخستان الأخير والأكثر تأثيراً، قاسم توكايف - وهو متخصص في الثقافة الصينية - النمط الدبلوماسي الأميركي السائد ويقارنه بصورة غير مقبولة بالأوروبيين المستقلين والصينيين المراعين لاهتمامات الآخرين⁽²⁾. وكلمة كازاخ هي كلمة تركية تعني حر، واليوم لا تريد كازاخستان العودة إلى التبعية الروسية، ولا إلى القهر تحت الهيمنة الصينية، ولا إلى التدخل الأميركي الممتد⁽³⁾. ولكن إذا انخفض تدفق النفط قليلاً، فهل تتصارع هذه الإمبراطوريات المتنافسة على تمزيقها إرباً في ما بينها؟

إن هدف اللعبة الكبرى الجديدة ليس التوسع الإقليمي بقدر ما هو الوصول والسيطرة على حقول النفط وخطوط الأنابيب الممتدة منها مباشرة. فالمسؤولون الكازاخستانيون يطالبون دائماً بمدّ خطوط أنابيب تتدفق نحو الشرق والغرب، الشمال والجنوب، وهي تقع في ثلاث فئات: الفعلية، وخطوط الأنابيب القائمة، والطرق تحت الإنشاء أو التوسيع؛ وقد رسمت أحلام الأنابيب سرا، في عواصم مختلفة، مع وجود فرصة ضئيلة لمدها. مثل أسلاك الألياف الضوئية، فإن خطوط الأنابيب هي جزء غير منظور تقريباً من البنية التحتية للعولمة، فهي مجموعات من الخطوط الجديدة على الخرائط التي تشير إلى صداقة متبادلة. وكما هي الحال في أذربيجان، فإن الشركات التجارية الغربية تمسك بزمام الأمور في تشكيل مصالح الغرب في كازاخستان، من شراء للأسهم المسيطرة في تنغيز Tengiz وحقول كاشاغان Kashagan، وهي أكبر ما في الدولة⁽⁴⁾. ومثلما صمم خط أنابيب باكو وتبليسي وسيهان Baku-Tbilisi-Ceyhan في القوقاز للتهرب من روسيا وإيران، فإن الطرق

التي تفضلها أميركا وأوروبا والصين لخطوط أنابيب النفط الجديدة في كازاخستان تتجاهل روسيا تماما. وقد ظهرت عبارة السعادة هي خطوط أنابيب متعددة في ملصقات وزعت من قبل المسؤولين في إدارة الرئيس بيل كلينتون. وهناك الآن ناقلات جديدة تملأ ميناء أكتاو شرقي بحر قزوين، تحمل النفط الكازاخستاني إلى باكو، حيث يتجمع مع تدفقات باكو وسيهان إلى أوروبا، وقد اقترحت كازاخستان أيضا إنشاء قناة بين بحر قزوين والبحر الأسود لتعزيز تجارتها مع الغرب.

لقد اعتبرت روسيا نفسها - ولفترة طويلة - حامية لكازاخستان، واحتفظت بحقوقها في بايكونور Baikonur، محطة الإطلاق الفضائي السوفيتية الهائلة في السابق. أما بالنسبة إلى الكازاخستانيين، فقد أصبحت روسيا مجرد لاعب آخر على رقعة الشطرنج في آسيا الوسطى. وكما قال دبلوماسي كازاخستاني متبرما: "لقد ظللنا نقاوم الحماية الروسية على مدى أكثر من قرن". وقد تعاونت كازاخستان مع حلف النيتو من خلال مشروع الشراكة من أجل السلام لحماية ناقلاتها التي تبحر إلى باكو، ولمنع السيطرة الروسية على بحر قزوين، ومع ذلك فإنه يكفي أن نذكر أنه لا يمكن قبول رشوة تتمثل بوجود قواعد عسكرية غربية لأن وجودها قد يتسبب بتقويض العلاقات بينها وبين كل من روسيا والصين. وعلى الرغم من أن كازاخستان وروسيا - من خلال شركة غازبروم Gazprom - قد وقعتا على اتفاقيات جديدة للانضمام إلى شبكتي الغاز الطبيعي الخاصة بكل منهما، فإن ميراث العلاقات الخاصة بخطوط أنابيب النفط الحالية يتسم بالتوتر بسبب مرور خطوط أنابيب روسيا عبر أوكرانيا، الأمر الذي تبذل روسيا قصارى جهدها لمنع التوسع فيه ما لم تتم إعادة تأميمها تحت سيطرة روسيا أولا.

لم تعد العلاقات الوثيقة مع روسيا في مجال الطاقة تأتي على حساب زبون كازاخستان الأكثر أهمية وهي الصين. فالقوة الهائلة للصين، وصولا

إلى مصادر الطاقة في بحر قزوين ليست تحديا منطقيا بقدر ما هي تحديا دبلوماسيا، في إقليم تتعرض فيه السلطة للكثير من المخاطر. وقد قال أحد المسؤولين الكازاخستانيين في العاصمة الأنيقة والهادئة أستانا Astana: «لقد أخبرنا الصينيون بحدوء ووضوح أن احتياجهم من الطاقة هائلة وعاجلة، وأنهم على استعداد لدفع أعلى الأسعار لتلبية تلك الاحتياجات». وعلى عكس شركات الطاقة الأميركية، فإن شركات النفط في الصين تنتهج استراتيجية صريحة لدعم حكومتها من دون قلق من حملة الأسهم، فالسيطرة على شؤون حدودها واستيراد النفط من دون الاعتماد على مضيق مالقا هو حافز كاف.

تعتبر مدينة ألماتي التي كانت أحد الحصون على حدود روسيا، وتقع عند قاعدة جبال تين شان Tien Shan Mountains، وهي أكبر مدن كازاخستان، من أكثر المدن ذات الشهرة العالمية في الإقليم حاليا. وعلى الطريق المؤدي إلى وسط المدينة التجاري، تشغل مؤسسة البترول القومية الصينية CNPC بناية مؤمنة بحراسات، وتعتبر بمثابة سفارة ثانية للصين. وعبر بواباتها الضخمة، تمت الاتفاقات المتعلقة بالطاقة مع السلطات الكازاخستانية قبل إعلانها بسنوات عديدة. في وقت قياسي، قامت الصين بتمويل إنشاء خط أنابيب بطول ستمئة وخمسة وعشرين ميلا بين أتاسو وألاشانكو Atasu-Alashankou لنقل النفط من كازاخستان إلى شبكة الطاقة غرب الصين. وعندما تم افتتاح خط الأنابيب في أواخر العام 2005، وصفه الرئيس نور سلطان نزار باييف بأنه دعم للشراكة الاستراتيجية بين كازاخستان والصين. كذلك حصلت شركة سينوبك Sinopec على العديد من مشروعات التنقيب بالقرب من حقول نفط تنغيز، وأجرت مفاوضات لإنشاء خط أنابيب غاز طبيعي عبر الحدود يرتبط بخط الأنابيب الذي يربط غرب وشرق الصين، ويمتد بطول ألفين وخمسمئة ميل من حوض تاريم Tarim Basin في شنجانغ حتى شنغهاي⁽⁵⁾.

لكن عدم استعداد كازاخستان للتنازل عن السيطرة التشغيلية لخطوط الأنابيب أدى إلى تكثيف جهود الدبلوماسية المالية الصينية الرامية إلى إبرام اتفاقيات تقاسم إنتاج أكثر عمقا. ومنذ قرن من الزمان، خلال عهد الباب المفتوح Open Door كانت الصين في نهاية الطرف المتلقي لحركات التجارة، مع وجود القوى الأجنبية التي تسعى للحصول على امتيازات عقود البنية التحتية، مفسدة كل الترتيبات، الأمر الذي اعتبرته الصين نوعا من الاحتلال. ومع نمو الثقة المتبادلة بين موردي الطاقة الرئيسيين في المنطقة (روسيا وإيران ودول آسيا الوسطى) والمستهلكين (في أوروبا والصين)، يبقى خطر نشوب صراع بينهم⁽⁶⁾. إن التوازن الرائع الذي تحتفظ به كازاخستان بين المصالح الغربية والصينية سيتوقف فقط مع توقف إمدادها من النفط؛ وبالفعل فقد أخذت الخلافات بالازدياد شهريا وبشكل تدريجي. ومثال ذلك ما حدث عندما عرضت شركة البترول القومية الصينية شراء شركة بتروكازاخستان PetroKazakhstan بسعر أعلى بكثير من القيمة السوقية عام 2005، فانحازت كل من الولايات المتحدة وروسيا إلى قرار الحكومة الكازاخستانية بإعلان أن الشركة مصدر قوة استراتيجي، وقامت بإعادة تقسيم قطاعات التكرير والإنتاج بها وتأخير بيعها. إن الممارسات التأميمية التي أحرقت الغرب لعقود كثيرة في العالم العربي قد تصبح سلاحا ضد الصين في المستقبل. ومن هنا، فإن التحدي الذي يواجهه الدبلوماسية الصينية هو بقاؤها كشريك جاذب لكازاخستان، متخفية عن دور الهيمنة الذي تمارسه الصين بالفعل.

إن الإمبراطوريات الصاعدة تنظر إلى المساحات غير الآمنة على الخرائط كما تنظر الديبة المستيقظة من السبات إلى الطعام. وكما تباهى الكولونيل يانوف Colonel Yanov بروسيا خلال اللعبة الكبرى، فإن الصين تغفر فاهها مرة أخرى بكل قوة. وقد تحمل الكازاخستانيون - على مدار قرون - مشاهدة التوسعات والانكماشات الصينية، والقليلون يرتاحون للدبلوماسية

الصينية المتعلقة بالبنية التحتية للطاقة، لا سيما مع استفادتهم من أرباح النفط المتزايدة. ونظرا إلى أن الصين فقدت أجزاء من أرضها لصالح كل من روسيا ومنغوليا (بسبب المعاهدات غير المتكافئة) في القرنين التاسع عشر والعشرين، يرى البعض أن سياستها التوسعية لها ما يبررها. ويرى مراد أوزوف، وهو سفير سابق لكازاخستان في الصين وذو مكانة مرموقة، أن ما يحافظ على وحدة الصين على مدار ثلاثة قرون هو الرغبة بتوسيع أقاليمها. وحتى من دون الدخول في ممارسات عدوانية صريحة، فإن الصين تعتدي على الموارد الكازاخستانية. ولتطوير حقول النفط في شنجانغ فقد يدفع ذلك بالصين إلى تحويل حوالى مليار متر مكعب من المياه سنويا من نهرى إيلي Ili وإرتيش Irtysh؛ لكونهما يصبان في بحيرة بالكاش Lake Balkhash في كازاخستان التي يتزايد بالفعل استنزافها، الأمر الذي قد يؤدي إلى تحويلها إلى نسخة أخرى من بحر آرال الجاف.

على الرغم من أن معظم الكازاخستانيين يعيشون في جنوب شرق البلاد بالقرب من الحدود الصينية، فقد قام الرئيس نزار باييف بنقل العاصمة إلى أستانا في السهول الشمالية للتحقق من الطموحات الروسية، متجنباً تلك الطموحات الصينية، ومعرباً عن طموحاته الخاصة في بناء مدينة تضم أهرامات أنيقة، وأبراجاً، وإستادات رياضية⁽⁷⁾. ولكن لم يمنع هذا سياسة الصين السكانية، والتي نتج عنها تجار صينيون وأغوريون دائمو الحركة مشكلين مستوطنات شبه دائمة في كازاخستان. وتشير تقديرات غير رسمية بوصولهم إلى ثلاثمائة ألف نسمة من أصل السكان البالغ عددهم خمسة عشر مليوناً. والكثير من اللافتات المكتوبة في ألماني تجدها الآن باللغة الصينية، مما يعكس النمو السريع في المطاعم الصينية التي تحاول سد احتياجات النمو السكاني الصيني المتزايد. وبحوار بحر قزوين تجد آلاف من عمال النفط يعيشون في مجمعات نفطية شبه رسمية كما هي الحال في الدول العربية.

إن تعدييات الصين على كازاخستان تحدث فقط بسبب تحول كازاخستان إلى أمة كازاخستانية خالصة، متخطية الانقسامات العرقية واللغوية. وكما هي الحال في أوكرانيا فإن كازاخستان ظلت مقسمة ديموغرافياً إلى سكان روس بنسبة كبيرة وسكان محليين.

لكن بفضل برنامج التأصيل الكازاخستاني لنزار بايف، فقد أدى ارتفاع معدلات الإنجاب إلى أن أصبح الكازاخستانيون الأغلبية الكبرى داخل بلادهم. وفي حديث أحد أعضاء المعارضة في البرلمان، قال: «إن التحدث بالكازاخستانية هو مطلب أساسي غير مكتوب لدخول المراتب العليا للسلطة». وتجد في ألماني الآن كثيراً من أسماء الشوارع التي تنتهي بالنهاية التركية *koshesi* أكثر من النهاية الروسية *prospect*. وقد تقلص عدد السكان من أصل روسي بشكل ملحوظ حتى وصل إلى أقل من عشرين بالمئة خلال العقد الماضي، وذلك بسبب عودة الكثير منهم إلى روسيا، وفي الوقت نفسه عاد كثير من الروس إلى كازاخستان. وقد احتج أحد الصحفيين الروس في ألماني قائلا: «إنهم ينتهجون منهج التمييز ضدي لأنني فقط أحمل جواز سفر كازاخستاني، كما أنني أعمل في وظيفة أفضل هنا» وذلك بعدما كان يرغب بالسفر الدائم إلى موسكو. أما مساء أحد أيام الصيف الباردة فتجد خليطاً من الشباب الروسي والكازاخستاني معا في المقاهي والمطاعم ويتحدثون بكل سهولة بـخليط من الروسية والكازاخستانية. لقد أحييت كازاخستان الذكرى الباقية من الاتحاد السوفيتي: وهي السيرك.

ولدى كازاخستان فرصة لتحقيق الذات تحلم بها معظم دول العالم الثاني، فاستقرارها الاجتماعي والسياسي قد جعل الدولة في حالة مراهنه. فافتصادها بالفعل أكبر من اقتصاد بقية دول وسط آسيا مجتمعة، وقيمة أصول الطاقة بها قد قدرت بحوالى تسعة ترليونيات دولار. وعلى الرغم من مستويات الفساد المروعة، فإن التنويع ما زال مستمرا مع ازدهار إنتاج النفط والأرباح، محصنا

الاقتصاد ضد التقلبات المستقبلية في سوق الطاقة العالمية⁽⁸⁾. إن تقاريرها مع طموحات النمر الآسيوية شبه المتسيدة، دفع كازاخستان إلى إنشاء منطقة اقتصادية خاصة ومؤسسات لتكنولوجيا المعلومات، وحولت مصانع الأسلحة البيولوجية إلى مصانع لإنتاج الأغذية. كما تخطط لاستغلال الاحتياطيات الهائلة من اليورانيوم في توليد الطاقة النووية. وتستعيد المطارات الإقليمية والطرق الواسعة اتصالها عبر سهول القارة. كما تظهر منتجات التزلج في سلسلة تين شان Tien Shan؛ والتي قد يندفع إليها الأوروبيون قريباً إذا ما تقلصت مساقط الجليد في جبال الألب بسبب ظاهرة الاحتباس الحراري.

لقد أصبحت كازاخستان أمة من المستهلكين المستقلين أكثر من كونها مجرد قطعة في آلة الاتحاد السوفييتي. ويحتفظ القطاع الخاص بأغلبية القوى العاملة والاقتصاد، وترتفع قيمة ودائع المصارف الخاصة في بورصة لندن. وتقوم الحكومة بمساعدة المشروعات الصغيرة، وخصخصة ملكية الأراضي، وتمويل المشروعات الزراعية، وساهمت رواتب الحكومة المرتفعة في رفع مستويات المعيشة في المدن والمناطق الريفية على حد سواء. وانخفضت معدلات الفقر، وباتت نسبة البطالة هي الأدنى في المنطقة، وأصبحت الدولة هي الجهة التي يرغب بها العمال المهاجرون. وانتشرت المنازل والمباني السكنية في مختلف أرجاء ألماتي وأستانا، وينتقل المهنيون إلى الوظائف في شركات الطاقة العالمية والشركات الاستشارية. وقد افتخر شاب في ألماتي يعمل مستشاراً لأحد المشروعات الكازاخستانية متعددة الجنسيات، بقوله: "نحن لا نقوم بتهريب رأس المال إلى خارج البلاد، ولكن بدلاً من هذا فإننا نحتفظ بالرهون". وأضاف: "حتى بعد دراساتنا وتدريبنا في أوروبا، فإن الكثير من الكازاخستانيين مثلي يعيشون على النمط الأوروبي هنا".

لقد أصبحت الحكومة الكازاخستانية على درجة كبيرة من الثقة التي مدفعها إلى اتباع أساليب تفاوضية قوية ومستمرة، مهددة بالمصادرة ورفع قيمة

الضرائب لزيادة سيطرتها على مصادر الطاقة. لكن تظل الشركات والمؤسسات العالمية الكبيرة جزءاً من سر نجاح كازاخستان. وتقوم شركات الإنشاء التركية بتوظيف عدد كبير من الكازاخستانيين، كما يلعب الخبراء الأجانب دوراً في تحويل ما كان يسمى بالأكاديمية السوفييتية إلى معهد KIMEP، وهو معهد قيادة تجاري، يعمل على جذب أفضل الطلبة من الدول المجاورة. وقد أوضح أستاذ متخصص في أسواق الطاقة في هذا المعهد، قائلاً: "غالباً ما تخدم هذه المعاهد الطموحات السياسية لرجل سياسة واحد، وعندما يتغير حظه، تسقط معه هذه المدرسة". وأضاف: "ولكن بفضل سياستنا النظيفة وتقديم معظم العلوم بالإنجليزية، فإننا أصبحنا مركزاً رئيسياً لتدريب قادة الجيل القادم في المنطقة".

تجنبت كازاخستان المرض الروسي، حيث سيطرت الدولة على عائدات النفط لتساعد على عودة قياصرة الفاشستية⁽⁹⁾. فقد تقدمت كازاخستان على روسيا في إصلاح البنك المركزي، وقد وضعت أكثر من أربعة مليارات دولار من أرباح النفط في اعتماد مالي مستلهم من الترويج مع إدارة تتمتع بالشفافية نسبياً. إن مذهب نزار باييف العملي قد غطى حتى أعماق الأمور التي تتعلق بالأمن القومي. وفي وقت انهيار الاتحاد السوفييتي، كانت كازاخستان تمتلك أسلحة نووية أكثر من فرنسا، وبريطانيا والصين معاً، ولكونها ضحية التجارب النووية السوفييتية لعقود طويلة - وما سببه الإشعاع من تشوهات مروعة بين الأطفال حديثي الولادة - فقد عملت كازاخستان مع الولايات المتحدة على إعادة كل المواد النووية إلى روسيا، وتسعى الآن لجعل آسيا الوسطى منطقة خالية من الأسلحة النووية⁽¹⁰⁾. وتنظر روسيا إلى كازاخستان عن كذب نظرة احترام. فربما تكون كازاخستان نموذجاً لروسيا نفسها.

لقد تحولت كازاخستان من الاقتصاد المركزي إلى اقتصاد السوق، ومن الخضوع السوفييتي إلى القومية الكازاخستانية، ولكن هل يمكن أن تتحول من

الحكم الاستبدادي إلى انتخابات حقيقية؟ فغنى كازاخستان كاف لإنتاج مجال من الديمقراطية، ولكن كما هي حال الاحتفاظ بالمناصب في الحقبة السوفيتية ونموذج الأب التركي، فنزار باييف يفضل بالطبع قبيلة في كامل طاعتها وولائها له. فقد قام في السنوات الأخيرة بحظر حزب الخيار الديمقراطي، ونفى المنافسين الأساسيين، وسجن عناصر المعارضة، وأعلن أنه سيكون رئيس البلاد طوال حياته. ولم يكن السؤال في انتخابات الرئاسة في العام 2005 ما إذا كان نزار باييف سيفوز أم لا، ولكن ببساطة كان السؤال كم ستكون نسبة فوزه، مع قلق المستشارين في ما يتعلق بالنتائج التي يمكن أن تبدو مقبولة للمراقبين الدوليين⁽¹¹⁾. وفي الوقت نفسه، نجد أنه ليس محصنا ضد تأسيس بعض أشكال الديمقراطية تدريجيا بين شعوبه البدوية. وقد توقع أحد المحللين السياسيين في ألماني مؤكدا: "إنه الزعيم الوحيد الذي لن يسقط عن طريق الانقلاب أو الثورة أو الاغتيال، والأرجح أنه يحاول تأييد حكمه الوطني مناصرة المتخصصين أكثر من تأييد إحدى بناته لتكون وريثته الشرعية".

لدى نزار باييف القوة الكافية لتوجيه كازاخستان في الاتجاه الذي يريده، ونتيجة لما لديه من طموح ورجاحة عقل، فإنه لا يزال يجد دعما من الخارج. وفي الوقت الذي تتحدث فيه أميركا عن الديمقراطية في آسيا الوسطى، فإنها تسعى بالأحرى للحصول على وعود نزار باييف الاستراتيجية أكثر من التدخل لمساندة المعارضة ضده. في المقابل، فإن الاتحاد الأوروبي يمسك دعائم الشرعية التي يتوق إليها نزار باييف، والتي يمكن سحبها عنه. فهو لا يسعى فقط لخطة عمل كازاخستانية في إطار سياسة الحوار الأوروبية، ولكنه أعلن أيضا عن رغبته بتولي رئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا OSCE. وفي كلتا الحالتين، فقد حاول الاتحاد الأوروبي - بإصرار - منحه ذلك. والأكثر غرابة أنه كلما شيد إنجازات معمارية في أستانا - مثل البرج الفلوري المشع ذي الكرة الذهبية الضخمة في قمته - سمح

له الأوروبيون معرفة أن خطته للديمقراطية لن تحدث مقاطعة مع أوروبا. إن تأمين تدفق النفط الكازاخستاني إلى خارج البلاد وإضافة القيم الغربية له، هما مسألتان متميزتان، ولكنّ كليهما تعملان وفق الطريقة الكازاخستانية.

الفصل الحادي عشر

قيرغيزستان وطاجيكستان:

العاهل لكل شيء، السيد على لا شيء

ظل الغرباء لما يقارب العقدين بعد الاستقلال لا يستطيعون التمييز بين هذين البلدين اللذين ينتهي اسمهما بكلمة ستان. فهما بلدان متناهما الصغر بين دول العالم الثالث، ولا اعتبار لهما مقابل الدول الأكبر التي تنمو في آسيا الوسطى وفي أطرافها، حيث تم رسم الحدود بقسوة، يمكن اعتبارهما مجرد مساحات حدودية فاصلة بين الإمبراطوريات الكبرى. ومثلما حدث منذ قرن من الزمان، فإن اللعبة الكبرى تمارس هناك على قمم وفي ظلال جبلي تين شان وبامير.

تفصل سلسلة تين شان بين شمال قيرغيزستان المتأثر بالروسية ومدنها الجنوبية المكتظة بالسكان مثل أوش Osh وجبال آباد، والتي تنتمي أكثر إلى الثقافة الإسلامية لوداي فرغانة حيث تقع هذه الدول. ويستغرق السفر من العاصمة بيشكيك إلى أوش اثنتي عشرة ساعة من القيادة الشاقة لعبور الممرات الجبلية الوعرة والتي قد تكون مذهلة في الوقت نفسه. ويمكن لقيرغيزستان - عن طريق السياحة - أن تصنع لنفسها مكانة سياسية على خريطة العالم، باستغلال هوائها الأكثر نقاء على مستوى العالم وبحيرة إيسيكول العلاجية، لتعزيز صناعة المنتجعات الصحية. وعلى الأرجح، فإن الدولة التي أغلقها السوفييت مرة في وجه الأجانب ستصبح ممرا يتمتع بمناظر خلابة يعيد إحياء طريق الحرير بين الشرق والغرب، وتديره كل من كازاخستان وأوزبكستان والصين.

قيرغيزستان الفقيرة هي موضوع الصراع بين الدول الكبرى المجاورة والتي تحاول قيرغيزستان عقد صداقات بلا استثناءات معها. عندما أصرت الصين على تسوية مسألة الحدود في بداية تسعينيات القرن الماضي، وعقدت اتفاقا باعت من خلاله حكومة قيرغيزستان مساحة جبلية تقدر بعدة مئات من الأميال المربعة، أحدث الأمر ضجيجا وغضبا عاما. وعندما قطعت أوزبكستان إمدادات الغاز، استسلمت كازاخستان. وعلى الرغم من أن كازاخستان هي الصديق الدائم لقيرغيزستان، فقد قطعت الطريق المباشر المؤدي إلى بحيرة إيسيكول حتى يضطر السياح الكازاخستانيون إلى سلوك طريق جانبي مرورا بشرطة كازاخستان الاستغلالية. وتقوم الشركات الروسية والصينية بشراء الصناعات المعدنية وقطاع تجهيز الأغذية، تاركة معظم سكان قيرغيزستان على مكانتهم المعتادة منذ قرون، حيث يعملون في الزراعات القديمة والتي لا تزال تشكل الجزء الأكبر من الاقتصاد. وفي بيشكيك، تجدد المطاعم الأنيقة والمقاصف للدبلوماسيين الغربيين، وتجدد النساء ليس لديهن ما يفعلنه أفضل من الدعوة المستمرة لنزلاء الفنادق من الرجال وتقديم عروض التدليك الآسيوية.

لقد صرّح وزير الخارجية روزا أوتونباييفا غاضبا: "لقد أعلن الرئيس عسكر أكاييف أنه سيحول قيرغيزستان إلى سويسرا آسيا الوسطى ولكنه بدلا من ذلك قد جعلها سويسرا لعائلته الخاصة". أما الحوادث التاريخية القليلة والتي أطلق عليها ثورات فإنها لا تستحق الوصف، مثل ما حدث في قيرغيزستان عام 2005 وأطلق عليه اسم ثورة التوليب، وقد كانت في الواقع انقلابا للنخبة لم يحدث بعده أي تغيير يذكر. لقد ساعدت الولايات المتحدة على تمويل الأعمال التجارية الصغيرة ومجموعات وسائل الإعلام التي حشدت فرقا من المعارضين ضد أكاييف، الذي فر هاربا إلى موسكو تاركا الباب مفتوحا أمام حكم كورمان بك باكييف. وقد علّق أحد المحللين السياسيين في بيشكيك قائلا: "أي شيء من شأنه أن يكون أفضل مما كان عليه أكاييف، وقد دعم

الكثير من الناس المعارضة بسرور. لكن من السخف الاعتقاد بأن أكاييف كان سيقبل من نسبة الفساد أو أنه سيعمل على إنتاج فرص عمل جديدة".

مما لا شك فيه أن عدم شرعية الحكومات التي تولت قيرغيزستان منذ الاستقلال لم يقدم إلا القليل لتعزيز استقرارها. إن كثرة الثورات المتلاحقة عديمة التوجه في قيرغيزستان قد يؤدي إلى نتائج عكسية، فاستبدال الديمقراطية الزائفة بشيء لا يمكن توقعه قد يفتح الباب لتلاعبات كثيرة من جانب قادة الصين وروسيا. فبالنسبة إليهم، فإن الشيء الوحيد الأفضل من وجود قيرغيزستان في حالة من الضعف وعدم الاستقرار، هو وجودها من دون حكومة تذكر على الإطلاق. وخلال حقبة طريق الحرير، دأب المسافرون على عبور الحدود من دون ملاحظة ذلك. ولا يهم الصين من يحكم قيرغيزستان طالما أن الحكام يعيدون إنتاج مثل هذه الحالة من الأوضاع.

تحاول الصين إحياء ممرات طريق الحرير القديم، والتي ظلت مزدهرة حتى وصول الإسلام، عندما أجبر العرب المسلمون سلالة تانغ على التراجع عبر جبال تين شان في معركة تالاس في العام 751م. ويتم الآن تحويل ممر تورغارت الأسطوري على الحدود الصينية القيرغيزستانية إلى طريق سريع يلائم مرور شاحنات النقل الثقيل والتي تعبر البلاد إلى أوزبكستان. في الواقع، لا تعتبر تجارة آسيا الوسطى ذات أهمية بالنسبة إلى الصين، ولكن بالنسبة إلى قيرغيزستان وطاجيكستان فإن الوجود الصيني يعتبر ضخما ويزداد نموا يوما بعد يوم. ويتم الآن تصدير القسم الأكبر من صادرات قيرغيزستان إلى الصين، في الوقت الذي تغمر فيه الملابس والأدوات صينية الصنع بازار دوردوي الشهير في بيشكيك. وعلى غرار ما يحدث في كازاخستان - بل وأكثر - فإن حركة التجارة عبر الحدود أدت إلى استقرار جاليات صينية أكثر في قيرغيزستان، وأصبحت المناطق التي تدعى تشاينا تاوون سمة سائدة في بعض المدن. حتى في بيشكيك نفسها قد أعيد تسمية جادة لينين باسم دنغ شياوبينغ.

كما هي الحال بالنسبة إلى تحركات أميركا الاستراتيجية في المنطقة وراء أفغانستان لتأمين خطوط الأنابيب ومراقبة الصين، فقد عادت قيرغيزستان إلى دورها كقاعدة استماع للعبة الكبرى، ومناوراتها تعيد ذكرى القاعدة الأصلية، وهي أن: كل قوة تحاول تأسيس مواقع عسكرية، فإنها تعمل تدريجياً لتثبت نفسها عن قرب. ولم يتخلّ الجيش الروسي عن ملاحظته في قيرغيزستان مطلقاً، ولكنه أخلّى القاعدة السوفييتية السابقة في ماناس - Manas - بالقرب من بيشكيك - والتي تحتلها القوات المسلحة الأميركية⁽¹⁾. وعلى الحدود نفسها - حيث نشب الصراع بين الصين وروسيا عام 1969 - فإنهما الآن تتجسسان بعضهما على بعض عبر المراقبات التجارية والسرية. عندما طالبت الولايات المتحدة بإنشاء قواعد لطائرات الاستطلاع أواكس AWACS في قيرغيزستان، أجبرت الصين الحكومة على رفض هذه المطالب، مظهرة أن القواعد الأميركية في قيرغيزستان ليست مجرد أوراق سوسن رشيقة تطمح فيها وزارة الدفاع الأميركية، بل هي جزر مغمورة في حركات الامتداد التجارية الصينية وأنشطة البنية التحتية؛ المحركات الحقيقية للتأثير في الدول المتخلفة. وتستطيع طائرات وزارة الدفاع الأميركية أن تنقل أميركا إلى هناك، ولكن ماذا بعد ذلك؟ فلا يمكن أن تحل أميركا محل الصين اقتصادياً، ويمكن للصين بسهولة أن تدفع رشي سخاء للحكومة القادمة التي تتولى حكم قيرغيزستان أيا كانت، لحصر أميركا في قاعدتها. وإذا استمرت مساندة الديمقراطية مجرد عون للحكام المستبدين وأجور للخبراء الاستشاريين، وهي ذات الأنظمة التي يأمل الغرب بالقضاء عليها - هؤلاء الذين يبيعون أنفسهم لمن يدفع أكثر من دون النظر إلى الاستقرار الاستراتيجي - فستستمر هذه الأنظمة في الازدهار.

إن السياسة الصغيرة نفسها للطرق ووسائل الوصول تنتشر أيضاً في طاجيكستان محولة البلاد إلى استراحة على طريق الحرير. وعلى سطح العالم في جبال بامير، ووسط كل من أوزبكستان وأفغانستان وقيرغيزستان والصين، تقع

طاجيكستان وهي دولة أخرى تنحني أمام عواصف الرياح الإمبريالية؛ ولكن بانتماء إلى الجذور الإسلامية. لقد كان حزب النهضة الإسلامي هو الحزب الديني الوحيد المعروف في الاتحاد السوفييتي السابق، وفي الثمانينيات من القرن الماضي كان هو نقطة تجمع القومية الطاجيكية حينما كانت النخبة الاشتراكية في العاصمة دوشانبي، تتجاهل بسخرية التمرد ضد السوفييت في أفغانستان والذي لعب دورا كبيرا في سقوط الاتحاد السوفييتي. وفي بداية تسعينيات القرن الماضي، لقي حوالي مئة وخمسين ألف شخص مصرعهم في الحرب الأهلية في طاجيكستان، وهي الحرب التي تزامنت مع الحرب اليوغوسلافية، والتي أظهرت ضعف بناء الهوية الوطنية في عالم الشيوعية. وحتى بعد نحو هذه الروح في انتخابات البلاد عام 1992، فقد كان هدف مجموعة إمام علي رحمانوف المدعومة من قبل روسيا هو الحرب فقط للوصول إلى دوشانبي.

تعاين طاجيكستان من حوالي ثلاثة آلاف زلزال وهزة أرضية في العام، وهو وضع يشبه وضع سياستها. إن نظام حكم رحمانوف الفاسد هو رهن إشارة موسكو. ويتمركز أكثر من عشرين ألف جندي من القوات الروسية في البلاد، وتقوم الشركات الروسية بتشغيل سدودها الكهرومائية الأكثر أهمية من الناحية الاستراتيجية والتي تحقق الأرباح الطائلة من مبيعات الطاقة لأوزبكستان المجاورة. وبحسب سياسة العالم الثالث التقليدية، فإن التحويلات المالية التي تحصل عليها طاجيكستان من روسيا تفوق ميزانية البلاد. وأصبحت الدولة حالة تستحق المساعدة من أغاخان والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي، ولكن مع بقاء حوالي مائتين بالمئة من السكان تحت خط الفقر، فمن غير المستغرب أن يلجأ الطاجيك على كلا جانبي الحدود الأفغانية إلى تجارة المخدرات من أجل البقاء.

تعتبر طاجيكستان أيضا جسرا حيويا لإحياء طرق التجارة الصينية الإيرانية التي تربط شنجانغ وأوش ودوشانبي وهيرات (في أفغانستان) بإيران، والتي عن طريقها تدخل طاجيكستان في القرابة العرقية واللغوية. وقد

أسهم الدعم الذي قدمته إيران لإنشاء نفق عبر جبال فان Fan Mountains بين دوشانبى وخوجاند Khujand بأن تتصل المدينتين الرئيسيتين للمرة الأولى على مدار العام، مما فتح ممرا جديدا أمام العلاقات الصينية الإيرانية في مجال الطاقة والتجارة. وقد قال أحد الجنود الطاجيك الأذكىاء في إحدى نقاط التفتيش المتهدمة: "نحن نقع على حدود كل من الصين وأفغانستان ولن نعود على حدود روسيا مرة أخرى". وأضاف بقوله: "ومن دون الطرقات التي تعبدها الصين، لم يكن في استطاعتنا حتى التنقل بين أرجاء بلدنا".

إن طريق الحرير الجديد لا يحمل الطابع الرومانسي بقدر ما يحمل الطابع الصناعي، كما أنه أسرع كثيرا من سابقه. ولكن بمجرد أن تعبد الطرقات السريعة، فإنها تتحول إلى مسارات ليست للتجارة ونقل النفط فقط، بل أيضا لنقل المخدرات والأمراض المعدية والمذاهب الفكرية المتطرفة. لقد رحبت كل من الصين وروسيا بالجهود الأميركية والأوروبية التي تسعى لتحقيق الاستقرار في المنطقة المعزولة جنوبي أفغانستان والتي لم تعد تحت سيطرة روسيا. وتحت إدارة أميركا وأوروبا، فإن التجارة عبر الحدود الطاجيكية الأفغانية على نهر بانج Panj River تتم مراقبتها بكفاءة؛ وهو ما يتناقض تماما مع ما كان يحدث عندما كان الجيش السوفييتي الذي يعاني من أزمات مالية يشترك في عمليات تهريب المخدرات عبر هذه الحدود نفسها. في واقع الأمر، بدأت الصين في انتهاج هذه السياسة الغربية نفسها وتطبيقها على بعثات شرطة الحدود لمنظمة شنغهاي للتعاون SCO، محرزة خطوة إلى الأمام بتطبيق هذه السياسات كذلك على استراتيجيات إدارة المياه المشتركة. وتحول العلاقات السياسية والاقتصادية والاستراتيجية التي تعمق يوما بعد يوم على طول ممرات طريق الحرير الذي أعيد تأسيسه، إلى مصفاة تأثير قد تلقي بالولايات المتحدة إلى الجنوب في أبعد دول الاتحاد السوفييتي السابق، حيث المقبرة السوفييتية في أفغانستان.

الفصل الثاني عشر

أوزبكستان وتركمانستان: رجال يسيئون التصرف

عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، كان المسافرون الأميركيون يمرون عبر نقاط التفتيش العسكرية في أوزبكستان وهم يلوحون ويهتفون أصدقاء بوش! لقد تحولت أوزبكستان إلى حليف جيد للأميركا في دعم العمليات العسكرية الموجهة ضد جارتها الجنوبية: أفغانستان، وأصبحت نقطة انطلاق للطائرات البترتادور، والتي استخدمت في محاولة القضاء على أسامة بن لادن، كما شاركت مؤخرا في مخططات استجواب وتعذيب الإرهابيين المشتبه بهم بواسطة المخابرات الأميركية. كما أن الوجود العسكري للولايات المتحدة في قاعدة كاراشي خاناباد K2 قد أسهم في تحسين صورة أوزبكستان كثيرا، مدعما نظامها بأسباب تدفعه ليكون مركز القوة المحوري في المنطقة. وعلى الرغم من هذا، وبعد مرور خمسة أعوام، فقد خيبت أوزبكستان آمال الجميع: فقد أدخلت القوات الأميركية معظم أرجاء البلاد، وتأكد اقتراب الانهيار السياسي. فما الخطأ الذي حدث؟

أوزبكستان هي قلب المنطقة: فعدد سكانها أكبر من عدد سكان الدول التي كانت منضوية تحت لواء الاتحاد السوفييتي السابق مجتمعة، وتحدها جميع دول المنطقة. وفي بداية تسعينيات القرن الماضي، ظل الاعتقاد أن فرصة أوزبكستان لتصبح الدولة القائدة في المنطقة أكبر من فرصة كازاخستان، نظرا إلى ما فيها من مجتمعات مدنية كثيرة وبنية تحتية أفضل. كما احتلت الدولة المرتبة الثامنة بين دول

العالم كمصدر للذهب، بالإضافة إلى ما تحويه من احتياطات النفط والغاز واليورانيوم. وقد جعل منها إنتاجها للقطن وقاعدتها الصناعية محطة لاختيار مصانع النسيج الكبرى ومصانع السيارات. لكن بدا أن الرئيس إسلام كريموف رفيق مزعج، فقد قال ذات مرة، عندما استضاف دورة كأس الرئيس في العاصمة طشقند: "إن مضارب التنس أفضل من الصواريخ العسكرية".

في الوقت الذي احتضن فيه رئيس كازاخستان نزار بايف النهضة التركية المستطلعة إلى المستقبل، أصر كريموف على تبني نظرة رجعية للهوية القومية تحت راية تيمورلنك - الخان العظيم في القرن الرابع عشر - والذي نصبت له تماثيل مثله وهو يمتطي جواده لتحل محل جميع تماثيل كارل ماركس في كل أنحاء طشقند⁽¹⁾. ولكن كريموف لم يفعل مثل تيمورلنك الذي أرسل قوافله في كل الاتجاهات، لتعميق العلاقات مع الصين وبلاد العرب وبلاد الهند، فقد عزل كريموف بلاده، جاعلا منها العقبة الوحيدة في طريق الحرير الجديد، وانهج أسلوبا عنيفا ضد مواطنيه.

فالحكومة هي المالك الوحيد للبنوك الحديثة في وسط طشقند، والمضحك المبكي هو أن أنشطة البنوك قد لا تتعدى كونها مستودعات لتخزين النقود الأوزبكية، وكأنها مجرد حقائب يحتاج إليها المرء عند شراء أي شيء له قيمة. لقد فقدت الدولة معظم ما لديها من أعمال تجارية تنافسية، فقد انتقلت إلى كازاخستان التي تتمتع بإدارة أفضل. ولم يتبق من رموز الاتحاد السوفييتي السابق بين كازاخستان وأوزبكستان إلا بحر آرال. وبما أنه أصبح رمزا جافا وملوثا لمشروعات ري القطن غير المثمرة في عهد الهيمنة السوفييتية، فقد قامت حكومة كازاخستان ببناء سد لتقسيم البحر وإعادة تغذية الآبار الأصغر من سدقات نهر سيرداريا. في حين ظل الجزء الأكبر منه والواقع في أوزبكستان عبارة عن مستنقع سام يتقلص تدريجيا. في الوقت الذي ترتقي فيه كازاخستان بين دول العالم الثاني، يبدو أن أوزبكستان تتراجع بين دول العالم الثالث.

يعتبر وادي فرغانة قلب آسيا الوسطى النابض، والذي يضم الآن عشرين بالمئة من سكان الإقليم يقيمون على مساحة خمسة بالمئة فقط من أراضيه. ولكن مع وجود جماعات عرقية غير متجانسة ومتجاورة، فإن الصراعات العرقية التي تعيد ذكريات كوارث القوقاز وحروبه لا تفتقر، حيث تبدو خيوط السياسة التي رسمها ستالين في المنطقة واضحة للعيان، وكأنه كان يرسم قدرها، حين وضع كل جماعة عرقية بجوار جماعة معادية لها، ليفجر الصراع بين الأقليات، ويشغل بذلك السكان عن مقاومة الحكومة أو إثارة المتاعب لها. ففي العام 1990، اندلعت أعمال شغب عرقية شديدة بين أوزبكستان وقيرغيزستان، ولم تتدخل القوات السوفيتية لوقفها، وفضلت موسكو إلقاء اللوم على الإسلام. وظل كل من غرب قيرغيزستان وشمال طاجيكستان ينتميان إلى أوزبكستان ديموغرافيا. وبالنظر إلى الكثافة السكانية العالية لوادي فرغانة مع الفقر الشديد، فإن التصعيد الخطير لأحداث الشغب قد يؤدي إلى كابوس من اللاجئين. هذا وقد كان لنمو تجارة المخدرات والتخدير مستوى الخدمات الاجتماعية في ظل الأنظمة الرجعية أثر مدمر على شباب فرغانة، الذين أضحوا بمعضون أوقاتهم في المقاهي على نواصي الشوارع - مثلهم في ذلك مثل الشباب العرب - منتظرين فرصة للعمل.

من المستحيل أن ندرك اليوم الحيوية والعظمة المعمارية لطريق الحرير من دون أن نـزور المدارس الدينية والأسواق في سمرقند وبخارى (وكلاهما في أوزبكستان)، حيث يصنع الحرير على أنوال خشبية في غرف ضيقة داخلية، بالأساليب نفسها التي جاءت من الصين إلى بلاد فارس منذ قرون عديدة. وفي إحدى مدارس بخارى تجد رجلا صلعا ذوي لحى طويلة ناعمة معتمرين القبعات يحافظون على التراث الإسلامي من خلال النقش بالخط العربي المزخرف المعقد على الألواح. في متاجر مجاورة تحت الأرض، تجد الموسيقيين يجمعون ويركبون الآلات التي استخدمت منذ قرون في الفرق الإيقاعية، والتي

أنتجت موسيقى طريق الحرير: المزامير ذات الأصوات الحادة، والقيثارات ذات الأوتار المشدودة، والطبول العربية، لكنهم يعملون ويعزفون من دون أن يسمعونهم أحد. وقد أصبحت مدرسة ريجيستان القوية في سمرقند - والتي كانت يوما ما مركزا للاستعراضات والمهرجانات والأسواق، في ظل حكم تيمورلنك - اليوم فضاء خاليا واسعا ومخيفا. وقد كان من الممكن أن تصبح سمرقند رمزا للنهضة الإسلامية الحديثة، وأن يصبح وادي فرغانة - وهو قلب طريق الحرير - بما فيه من مزيج من العملات وأصناف الطعام، سلة الخبز للمنطقة، ناهضة بالمزارعين في كل الدول المجاورة. ولكن أوزبكستان بكل أسف، ضيعت كل الفرص السانحة أمامها، وخنقت الآمال الطامحة، مما يجعلها حالة جديدة بالدراسة لمعرفة أسباب هذا التقهقر.

لتعزيز دور بلاده في الحرب على الإرهاب، فرض كريموف حظرا على الأحزاب الإسلامية والمنظمات الاجتماعية، واستخدم الشعارات التي تخدم مصلحته الشخصية لوصف المعاهد التعليمية والاجتماعية - بما فيها المدارس الدينية - بأوصاف من قبيل: متطرفة أو أصولية، وهي سياسة منحرفة شائعة الاستخدام في الأنظمة المستبدة في آسيا الوسطى. ومما يثير السخرية، أن كريموف على الرغم من كونه مسلما، فقد وقع في أخطاء الملحدون البلاشفة أنفسهم الذين حاربوا على مدار أكثر من عقد ثوار الباسماتشي المسلمين في مختلف أنحاء تركستان، حتى أرغموهم على الهجرة والعيش في أعالي الجبال، ثم قام بعدها ستالين بتدمير حوالي ألف مسجد من ثلاثين ألف مسجد، واستخدم ما تبقى من هذه المساجد كمصانع أو متاحف. ومع ذلك، فعلى الأقل، لقد أقر السوفييت الإسلام رسميا لتعزيز مصداقيتهم مع الدول الإسلامية، بتأسيس أربع مديريات للإفتاء، مركزها طشقند⁽²⁾. وعلى النقيض، فقد بالغ كريموف في تهديد الجماعات الإسلامية، كما أساء تقدير صبر الشعوب على الاستبداد، والذي أوشك على النفاد، وفشل

نتيجة كل هذا في إقناع الأوزبكيين بأنه الشخص المناسب لقيادة أمة ناهضة تريد استعادة أمجادها وتراثها العريق.

لقد أوضح ضابط أوزبكي سابق عقب تركه الخدمة العسكرية أنه لا يوجد ما يحتم انتشار عنف الأصولية الإسلامية تجاه الشمال من باكستان وأفغانستان إلى وادي فرغانة وما بعده، وقال: «إن الجماعات الإسلامية شكل من أشكال المعارضة السياسية في المنطقة، وليست قوة متطرفة». ويذهب الشباب في كازاخستان بانتظام إلى المسجد من دون خوف من أي مضايقات، كما أن الاستياء من الإسلام ليس ظاهرة بارزة هناك. وحتى في أوزبكستان، بدأ التطرف كرد فعل صغير ضد أمراء الحرب العرقية الأوزبكية في شمال أفغانستان، ولم يكن يهدف إلى الإطاحة بنظام الحكم. ويفضل معظم المواطنين في أوزبكستان أن يبقوا بمعزل عن اضطرابات الإسلام السياسية المنتشرة في كل مكان. وقد قال أحدهم: "لم تتأثر قط بالمشكلات الدينية في حياتنا اليومية، ولكننا اخترنا الأسلوب الخطأ في التعامل مع الإسلام هذه الأيام فقط".

إن البالون الذي يضغط عليه لن يفرغ ما فيه من هواء، ولكنه سيتضخم من أحد الجوانب حتى ينفجر. لقد سبب كريموف أسوأ كابوس للغرب ولنفسه: دولة بلا أي معارضة فعالة غير الجماعات الإسلامية المنظمة التي جعلت من أوزبكستان وطاجيكستان هدفها الرئيسي⁽³⁾. والآن تكرر حركتان إسلاميتان كبيرتان جهودهما لتعزيز تقدم القومية الإسلامية؛ مع الإطاحة بكريموف كمطلب أساسي لها. أما حزب التحرير، فقد بدأ كجماعة إسلامية لا ترمي إلى العنف، حيث كانت تهدف إلى مواجهة الفساد والفقر، ولكن عبر استخدام النشرات البسيطة مع مواقع الإنترنت المتقدمة، تحولت إلى نوع من طليعة السنة المسلمين⁽⁴⁾. ولدى الحركة الإسلامية في أوزبكستان IMU خلايا نشطة متشددة، يقع مقرها في أفغانستان وطاجيكستان، وتتلقى تمويلا من المدارس الدينية الباكستانية،

وقد استخدمت مخيمات متناثرة في وادي فرغانة لتدريب المجندين على فنون القتال والاعتقالات⁽⁵⁾.

يعتبر نظام حكم كنظام حكم كريموف هو ما تتمناه مثل هذه الجماعات. وآلاف من أعضاء تلك الجماعات هم من شباب المدن الذين لم يكتسبوا للدين في باكورة شبابهم، ولكن فشل النخبة الأوزبكية في تحقيق الشمولية، دفع بالهوية القومية الحديثة إلى فتح الباب أمام البدائل⁽⁶⁾. وحتى العلمانيون الأوزبكيون لا يفضلون نظام كريموف المستبد الطاغوي، الذي دفع بالأرامل إلى الانضمام إلى حزب التحرير لاستكمال أدوار أزواجهن الذين لقوا حتفهم. وفي العام 2004، تعاطف الكثير من السكان الأوزبكيين مع الهجمات الانتحارية التي حدثت في الميادين العامة، وهي أحداث لم تعرفها المنطقة من قبل. وأعرب أحد الطلبة عن قلقه قائلاً: "قد تنتهي بنا الحال مثل أفغانستان، فلا يوجد هنا خيار إلا العنف".

لم يستطع كريموف على الرغم من استبداده أن يفرض قوته ويحكم قبضته، مما جعله أكثر جنونا وطغيانا. ففرض نظاما مستبدا مما أدى إلى انخفاض دخل الفلاحين بصورة لم تسمح لهم بتملك الأراضي، وعمل على رفع التعريفات الجمركية على الواردات، وسيطر بقوة على التعاملات الأجنبية. ومع انعدام الاستثمار الأجنبي، حاول كريموف أيضا أن يسيطر بشكل كامل على الاقتصاد، وعلى العملة المحلية المتداولة التي فقدت قيمتها، بتعطيل حركة التجارة المكوكة عبر الحدود في وادي فرغانة مع جنوب كازاخستان. وبسبب ذلك، فقد كريموف إلى الأبد وبسرعة شديدة، ولاء التجار الأوزبكيين له والذين بمحملهم فقراء، والذين كانت معيشتهم تعتمد على الأسواق الواسعة المفتوحة على كلا الجانبين من حدود قيرغيزستان في كاراسو. وهناك تحتشد شاحنات البضائع الصينية العملاقة اثنتين اثنتين، مشكّلة طرقات متشعبة، أو قل متاهة محيرة من المتاجر الملونة، حيث يشتري

الأوزبكيون السلع الصينية رخيصة الثمن والتي تمنع الحكومة استيرادها. يمكن لهذه الشاحنات أن تعود من حيث أتت خلال أيام قلائل، مثلما كان يحدث في عصر طريق الحرير. لقد عمل كريموف على وقف كل شيء، من إلغاء للأسواق وهدم للمنازل التي تقع على الحدود. وتكملة للدمار الذي سببه كريموف نتيجة إغلاقه للحدود، انبثقت الأسواق السوداء على النمط السوفييتي، والمنتشرة في كل ربوع وادي فرغانة، ولكن من دون أن تحقق الأرباح المرجوة، نتيجة لاضطرار التجار الذين يجرون العربات إلى دفع رشي أكبر من أجور سائقي العربات، ليتمكنوا من المرور عبر الحدود محكمة السيطرة، محركين رؤوسهم بحسرة على ضياع ربحهم اليومي في دفع الرشي.

إن إغلاق الحدود يعني أيضا إطالة طريق العودة إلى أقرب مدينة كبرى في أوزبكستان وهي أنديجان، مسقط رأس الإمبراطور المغولي بابور في القرن الخامس عشر. ولتخويف أصحاب المشاريع المحليين في فرغانة، قدّم كريموف عشرين رجلا أعمال ناجحين إلى المحاكمة، مدعيا أنهم من المتطرفين الإسلاميين. وفي مايو من العام 2005، قتلت الشرطة بوحشية متظاهرين سلميين طالبوا بالإفراج عنهم، وكانت تلك المذبحة هي الأسوأ في آسيا منذ مذبحة تيان إن مين في بكين عام 1989. وقد تم القبض على رجل من دون دليل على التطرف المزعوم وتم تعذيبه لمدة عامين، وبعد ذلك أخبرته السلطات قائلة: "لقد صفح الرئيس كريموف عنك؛ ولكن إن أخبرت أحدا بما حدث معك هنا، فسنقوم باعتقالك مرة أخرى".

طشقند الآن هي مدينة الشرطة الرئيسية في دولة الشرطة الكبيرة، إذ تنتشر نقاط تفتيش تابعة للشرطة والجيش، عن بعد مئة وأربعين ميلا عن العاصمة، وعادة ما تتخفى على شكل المراكز الجمركية الداخلية الكثيرة، وتقوم بتفتيش كل المركبات في محاولة لمنع أي عناصر ضد نظام الحكم من دخول العاصمة. وقد يصاب أي محرض خارجي بخيبة أمل حين يصل إلى

طشقند، فيجد أن الزوايا الأربع للساحة التي فيها مقر الحكومة قد عزلت بطريقة تشبه المدينة المحرمة في بكين، بحجة أن المقر مغلق للتحسينات، وهي الحجة الرسمية لإغلاق أي مساحة يمكن أن تتسع للمظاهرات. وحتى بازار كورسو، وهو الأكبر في المدينة، تم تقسيمه إلى جزئين بوضع أسيجة تعسفية. إنه لمن الغريب أن يخشى كريموف شعبه، إلى درجة أن يقيم مثل هذا الجهاز الأمني الشامل، والذي يمنع معظم المواطنين من المرور، باستثناء بعض الأطفال الأبرياء الذين يبيعون البطاقات البريدية في مزارات بخارى. وتمتلك وزارة الداخلية وأجهزة الأمن قوات خاصة وميزانيات مالية، تمكنها من زيادة صفوف الجيش إلى ستين ألف فرقة عسكرية، مما يجعلها قادرة وبسهولة على ضم السكان الأوزبكيين إلى منطقة خوجاند بطاجيكستان.

لقد رسم كريموف سياسة أنديجان القمعية بناء على التوجه الأميركي للحرب على الإرهاب، مما وضع الولايات المتحدة في موقف حرج للغاية، وهي ترى تناقض أجندتها في إرساء الديمقراطية مع أجندتها في مكافحة الإرهاب⁽⁷⁾. أما قبل ذلك، فقد كان الأوزبكيون متأثرين بتصرّيات قائد القوات الأميركية لعمليات الشرق الأوسط CENTCOM أنطوني زيني عندما قال: "إنني لست تيمورلنك؛ لم آتِ إلى هنا لاحتلالكم"⁽⁸⁾. ولكن انتقادات الغرب القاسية لكريموف جعلته يلقي بنفسه في أحضان روسيا والصين اللتين وفرتا له غطاء منظمة شنغهاي للتعاون، ليلتفت ويطالب الولايات المتحدة بالانسحاب من قاعدة كاراشي خاناباد العسكرية. وهذا أصبحت أوزبكستان مسرحا حقيقيا للمناورات العسكرية والسياسية غير مضمونة النتائج.

كذلك سعى كريموف - بشكل مفاجئ - إما لإغلاق أو طرد المنظمات الأميركية غير الحكومية والتي تعمل في مجال حقوق الإنسان، وإصلاح المحاكم، والإعلام المستقل. وقد قال أحد المراسلين الغربيين معربا عن أسفه: "تلقى يوميا بلاغات حكومية، إما لاستدعائنا إلى المحكمة للتحقيق معنا، أو لإخطارنا

بوجوب مغادرة البلاد"، وأضاف قائلا: "يطالبنا شركاؤنا بالبقاء هنا لتعليمهم، ولكن الحكومة لا ترحب بنا". والمنظمات غير الحكومية الساعية لدعم الديمقراطية والارتقاء بها هي جزء أساسي - وإن بدا متناقضا - من السياسة الخارجية التي تنتهجها الولايات المتحدة، والتي تلعب من خلالها أميركا دور الشرطي الجيد والشرطي السيئ في الوقت نفسه. فهي توفر التدريب لكلا الجانبين في المجتمع - الحكام والمحكومون - لكن هذا التدريب عادة، يقبل عليه المحكومون فقط. وحتى عندما تجد الأنظمة الديكتاتورية دعما رسميا من قبل السياسة الأميركية، فإن المنظمات غير الحكومية الأميركية تقف بالمرصاد وتعلم المواطنين كيف يواجهون الاستبداد.

لكن تزايد هذه التناقضات التي تظهر عن غير قصد في هذه السياسة، أدى إلى زوالها. لقد دفع نموذج الحرب على الإرهاب كلا من وزارة الخارجية الأميركية ووزارة الدفاع (البتاغون) إلى العمل وفق أهداف متضاربة: فعندما خفضت وزارة الخارجية الدعم لأوزبكستان بسبب انتهاكات حقوق الإنسان، رفعت وزارة الدفاع الدعم للمساندة العسكرية، فلم يُخصص لدعم العملية الديمقراطية في البلاد إلا جزء ضئيل من مجموع المساعدات التي أنفقت على أوزبكستان والتي بلغت 500 مليون دولار. إن المساعدات الخارجية، والتي تهدف دوما إلى تحقيق أغراض سياسية - بالإضافة إلى تحقيق التنمية - لم تنجح في نهاية المطاف في إحراز تطور اقتصادي ولا ولاء دبلوماسي، إذ عندما يجري تغيير غير مشروط في النظام السياسي، أو عندما يكون التغيير السياسي مقيدا بشروط محدودة، فإن الزعماء الجدد ينطلقون في تنفيذ سياسات قمعية ضد المعارضة الداخلية بلا أي رادع⁽⁹⁾. وإذا أخذنا كرموف مثالا على ذلك، فإننا سنجد أنه لم يستخدم الدعم الأميركي للاستثمار في تنويع المحاصيل، وبالتالي إنقاذ الاقتصاد المتعثر، لكنه استخدمه في تقديم رواتب أعلى لهؤلاء الذين يدينون له بالولاء في أجهزته الأمنية، ليحمي نفسه ضد أي محاولات

انقلابية. وإذا ما استمرت أميركا في تركيز علاقاتها مع الأنظمة الحاكمة فقط - لا كأوروبا التي توجه جهودها نحو تحسين النظم السياسية - فستجد حينئذ أنه حتى خلفاء كرىموف قد يكملون ببساطة سياسة الانحياز إلى الصين وروسيا، كما اتهم أحد الضباط الأوزبكيين السابقين السياسة الأميركية وهو يتحدث في مطعم هادئ في طشقند قائلا: "يجب على السياسة الغربية أن تغير وصفها للقائد الذي تصنعه من: ابننا من الحرام إلى ابن الحرام وحسب".

إن مشكلة تقدم المساعدات العسكرية لنظم الحكم المستبدة الفاشلة في السوق الجغرافية السياسية، تتمثل في أنها تنشئ نفوذا سياسيا ضعيفا جدا، بما أن القوى الأخرى قادرة على تقديم مساعدات مشابهة⁽¹⁰⁾. ففي الوقت الذي توقف حلف النيتو عن التعاون مع الدول التي ترفض الإصلاح الديمقراطي، تبقى منظمة شنغهاي للتعاون مستعدة لتقديم الدعم التبادلي المريح للحكام المستبدين، الذين يفضلون الوصاية الصينية والروسية التي تبدو غير مشروطة، على التحكم الغربي القوي والمشروط. ومع اختفاء كرىموف خلف جبهة من المستشارين، فإن سياسته القمعية وأسلوبه الاقتصادي في القيادة والسيطرة، يشيران إلى ما هو أبعد من مجرد تحول نمطي نحو النموذج الصيني والروسي. فأوزبكستان ليس لها حدود مع الصين، ومع ذلك فقد تطوع كرىموف - وعن طيب خاطر- بوضعها تحت النفوذ الصيني. وعقب مذبحة أنديجان بوقت قصير، انطلق كرىموف إلى بكين، وعقد صفقات طاقة، قدرت بحوالى مليار دولار، لبيع إنتاج حقول النفط والغاز في وادي فرغانة، وتضمنت الاتفاقيات مد خط أنابيب لنقل الغاز إلى جنوب الصين. ولأن الشركات الروسية والصينية لا تجد غضاضة في التعاملات التجارية التي يكتنفها الغموض أو الفساد، فإنها نجحت الآن في السيطرة على معظم الاحتياطي النفطي في المنطقة. وقد عقدت أيضا كل من روسيا وأوزبكستان اتفاقية دفاع متبادل في أواخر عام 2005، الأمر الذي زاد من ضعف مكانة أميركا.

في الوقت الذي تدعم فيه كازاخستان أمنها بالحفاظ على العلاقات الجيدة مع كل من القوى الكبرى، يقوض كريموف استقرار أوزبكستان بقطع يد الدعم الغربية، تاركاً بلاده عرضة للتواطؤ الاستغلالي لكل من الصين وروسيا، وإن كانت أميركا والاتحاد الأوروبي لا يزالان يحظيان بشعبية كبيرة بين سكان أوزبكستان، فبعد أنديجان، سهلت الولايات المتحدة رحيل مئات من اللاجئين الأوزبكيين من قيرغيزستان إلى أوروبا، على الرغم من اعتراض كريموف العنيف. ونحن نلمس ذلك من خلال ما قاله - على سبيل المثال - أحد الشباب الجامعيين في أوزبكستان: "نحن لا نحصل على كثير من المعلومات، ولكننا نعرف أن أميركا وأوروبا قد اتخذتا القرار الصحيح، لذلك فما زلنا نكن لهما الاحترام". وإضافة إلى ما سبق، فقد حظرت أوروبا سفر كبار المسؤولين الأوزبكيين إليها، إضافة إلى أنه يتم الآن تدريب المعارضين الأوزبكيين المنفيين فيها عن طريق الوكالات الغربية. ومع ملاحظة أن تخلي الغرب عن كريموف لم يُثر سخط الجماعات الإسلامية، فإنه في الوقت ذاته، يتم اتهام الصين وروسيا بدعم الطواغيت المستبدين أمثال كريموف، فتحصدان ما جنته أيديهما، وتكون على نفسها قد جنت براقش.

لقد أثبتت أوزبكستان أن إغلاق البلاد اقتصادياً أسهل بكثير من فتحها. وبالنسبة إلى قائد من نوعية كريموف، فليس هناك مجال للجمع بين العمل من أجل الديمقراطية والنمو الاقتصادي من ناحية، والعمل على توطيد الأمن القومي من ناحية أخرى: حيث يعني استقرار النظام الحاكم النجاة لكل من الحاكم والمحكومين على حدٍ سواء. لقد تنهد أحد سائقي سيارات الأجرة في بخارى بأسى وهو يقول: "لم يحدث أي تغير أو تطور هنا منذ عهد السوفييت، ولن يكون هذا حتى نرى كريموف معلقاً على أحد أعمدة الإنارة". إن الحصار العقلي الذي يفرضه كريموف يبدد أي أمل بقيام حكومة شرعية. وبما أنه مستمر في استبداده طيلة العقدين الماضيين، أي منذ تولى الحكم عقب الاستقلال، فمن المؤكد أنه سيبقى طاغية إلى أن يدخل قبره.

لقد تحولت كاراكالباكستان، وهي أكبر مقاطعات أوزبكستان - إذ تغطي كامل الثلث الجنوبي من البلاد - إلى صحراء قاحلة، بسبب سوء استخدام مياه نهر أموداريا في عمليات الري. وفي الوقت نفسه، نجد أن بحر آرال، والذي كان يوفر في يوم من الأيام أكثر من عُشر إنتاج السوفييتي من الأسماك، لم تعد تحيا فيه إلا البكتيريا التي تسبب الأمراض للسكان المحليين. وإلى الجانب الآخر من هذه الأرض الجافة تقع تركمانستان، التي تغطي الصحراء القاحلة معظم أراضيها. ولا نكاد نشعر أن حياة قبائلها البدوية التي تعيش على تربية الخيول قد تغيرت عما كانت عليه أيام كانت ميرو العاصمة الثانية لأسرة السلاجقة بعد بغداد، مما جعل هذه القبائل أكبر مقاوم للتوسع السوفييتي، حيث ظلت تقاومه بعنف خلال ثلاثينيات القرن الماضي. ولكن بفضل مواردها الضخمة من الغاز الطبيعي، فإن تركمانستان تعتبر إحدى أكبر محطات الغاز الطبيعي على مستوى العالم، وإن كانت مضخات هذه المحطة تفتح وتغلق من قبل بعض المدراء الذين يعملون بشكل عشوائي.

وخلافا لإسلام كريموف، لم يكن قائد تركمانستان، صابر مراد نيازوف - الذي توفي عام 2006 - يملك من التواضع قدرا يحول بينه وبين أن ينصب نفسه بطلا قوميا بديلا عن تيمورلنك أو عن أي شخصية تاريخية أخرى. فقد استبدل نيازوف - الذي لقب نفسه بلقب تركمانباشي أي الأب لجميع التركمانين - كتب التاريخ في كل ربوع البلاد بكتاب ألفه وأسماه: الرحامة، وهي عبارة عن نصوص كفرية. وقد مزج بين شخصه وشخص البلاد، فكان البلاد تجسدت في ذاته المجيدة، وحرّم المعارضة، وكفر أهل الفكر، ونهب الاقتصاد، في نوع من تقديس الذات المماثل لنمط بول بوت أو كيم جونج إيل. وفي الوقت الذي أغلق فيه المستشفيات والمكتبات خارج عشق آباد، أنفق ملايين الدولارات لتشييد المساكن الفاخرة، والطرق السريعة التي لها ثمانية مسارات، والنوافير الباهظة، والتمائيل التي تصوره، والتي يرتفع أحدها إلى مئة

وعشرين قدما، ويدور مع الشمس أينما اتجهت. وبهذا تحولت البلاد إلى ما يشبه السلطنة، توزع فيها السلطة على التحالفات العشائرية؛ من دون أي أثر للدستور. وليبرهن عن أعماله الخيرة، كان يطلق سراح آلاف السجناء في احتفال عفو عام سنوي. لقد رسم نيازوف سياسته وفق مزاجه الشخصي، وبما يخالف رأي مستشاريه القلائل، حتى اشتهرت بلاده بأنها الكابوس المخيف لأي خبير اقتصادي، يرى في إحصائيات الحكومة وبياناتها "العالم الذي يتمنى التركمانبashi أن يتحقق، لا العالم الذي يعيش فيه التركمانيون بالفعل"⁽¹¹⁾. ففي العالم الحقيقي، تعاني الجماهير من البطالة، ومن المخدرات المدمرة. وعندما مات نيازوف، قام الحزب الحاكم بإغلاق الحدود لمنع المواطنين من تهريب الذهب، ثم تلاعب بالدستور ليضمن احتفاظه بالحكم والسلطة. وقد صرح مسؤول في إحدى وكالات المساعدة الغربية، وقد أهكته الزيارات المتكررة لهذا البلد الذي شوهته صروف الدهر، قائلا: "كنا نأمل أن يحدث تحول نحو سياسة مبنية على أسس أكثر واقعية، ولكن من الواضح أن ذلك ليس من أولويات نظام الحكم الجديد".

على العكس من كازاخستان التي تجاورها على بحر قزوين، فإن تركمانستان هي دليل على أنه لا علاقة بين غنى الدولة بالثروات الطبيعية، ونجاحها اقتصاديا وسياسيا⁽¹²⁾. لقد عاش نيازوف في خوف دائم من أن يؤدي الاستثمار الأجنبي في قطاع الطاقة إلى تدخل سياسي في شؤون البلاد، ونتيجة لذلك، انخفض إنتاج كل من النفط والغاز في تسعينيات القرن الماضي. وبما يثير السخرية، أن نيازوف عندما منع دراسة وتقييم ما تحويه أراضي بلاده من احتياطات النفط والغاز، ومنع كذلك الاستثمارات الأجنبية، أبقى بالتالي السيطرة على خطوط الأنابيب الشمالية في الدولة بيد شركة غازبروم الروسية، وجعلها تتحكم بأسعار الغاز. وقد توقف خط الأنابيب - الذي كان يفترض أن يمتد من أفغانستان وباكستان، إلى الهند، متجنباً إيران وروسيا على اعتبار

أثما منافستان لتركمانستان في إنتاج الغاز - بسبب افتقار البلاد إلى الشفافية، إضافة إلى اضطراب الأوضاع في أفغانستان⁽¹³⁾.

مع الطلب المتزايد على منابع جديدة للنفط والغاز، تقوم جهود حديثة لدراسة وضع تركمانستان على أساس البحث في إجابة عن السؤالين: متى وكيف يكون التغيير؟ بدلا من النظرة السلبية إلى وضعها الراهن والتأسف على أنه ليس أفضل. وعلى الرغم من أن روسيا لا تزال تسيطر على ضخ غاز تركمانستان إلى أوروبا، فإن تركمانستان تستطيع أن تتجنب السيطرة الروسية وتستفيد من عقود الطاقة الغربية إذا فعلت ما فعلته كازاخستان وربطت مصادر طاقتها عبر بحر قزوين وممرات الطاقة في القوقاز، والتي تمتد على طول الطريق إلى البحر. كما أن الرغبة بالهروب من سيطرة روسيا دفعت تركمانستان إلى دراسة فكرة مد خط أنابيب للغاز يصل إلى الصين عبر كازاخستان⁽¹⁴⁾. وتتوق الولايات المتحدة الأميركية إلى وضع يدها على القاعدة السوفيتية السابقة في ميرو، على أمل أن تخدم تركمانستان أهدافها الاستراتيجية تجاه أفغانستان - وأيضا إيران - مثلما فعلت أوزبكستان في وقت من الأوقات. ولا شك في أن تحول تركمانستان إلى الدولة الأكثر تعاوناً مع الغرب في جهوده المبذولة لتهديد إيران، وكبح جماح روسيا، وزيادة تدفق الطاقة إلى أوروبا، هو علامة على الطبيعة المتلوية لقواعد اللعبة الكبرى الجديدة. ولكن ذلك برهان جديد أيضا على مدى ضعف التأثير الخارجي في جميع خانات آسيا الوسطى.

الفصل الثالث عشر

أفغانستان وباكستان:

ترويض جنوب آسيا الوسطى

يحظى الرئيس الأفغاني حامد كرزاي والجنرال الباكستاني برويز مشرف بأعلى معدل شهرة في الدوائر الدبلوماسية، جاذبين حشودا كبيرة من المعجبين الفضوليين لوضعهما كقائدي اثنتين من أكثر دول العالم تحسنا وخطورة. وضاريتين اثنتين من أروع الأمثلة في التاريخ على أساليب تجارة وغزو تماشى جنبا إلى جنب، وكلاهما من دول العالم الثالث التي توجد فيها أزمات شرعية حاليا. وفي كل حالة، فإن وضع الدولة يرجع إلى الأخطاء الاستراتيجية الفادحة والحالات الشاذة للاستعمار. فأفغانستان، والتي تقع شمالا وتمتزج مع سهول آسيا الوسطى وحكمها خانات تركستان تاريخيا، هي صورة مصغرة للمنطقة بأكملها، مع أعداد كبيرة من الباثان والأوزبكين والتركمانين والفرس (الهزارة)، مع عدم تشكيل أي من هذه المجموعات الغالبية في مجموع السكان البالغ ثلاثين مليونا. كما تعتبر باكستان أيضا اتحادا قريبا مع وجود المؤسسات الضعيفة (وإن وجدت النخبة المتطورة في ما قبل الاستعمار)، حيث تعاني من التدفقات غير الشرعية للأسلحة والمخدرات والمقاتلين. وفي كلا البلدين، بلغ التفجير الانتحاري ذروة العبث: حتى لم يعد أحد يسأل بعد: ما الرسالة المطلوب توصيلها من هذا التفجير. والمسؤولون دائما على قيد الحياة: ولكن ربما لن يظل كرزاي ولا مشرف لفترة أطول. ومع هذا تظل الدولتان ذات أهمية كبرى كمفترق طرق بين الشرق والغرب، والشمال والجنوب في طريق الحرير الجديد واللعبة الكبرى الجديدة.

إن الحدث التاريخي لاحتلال أميركا لأفغانستان عام 2001 جعل منها فجأة أولوية استراتيجية بالنسبة إلى الغرب⁽¹⁾. ولكن بعد مرور خمس سنوات على سقوط حركة طالبان، لا يتعدى دور كرزاي في أفغانستان رئيس بلدية كابول، ومصداقته كزعيم وطني تنتهي تدريجيا حتى الإطاحة الحتمية به (أو تنازله المحتمل). لقد استمر أمراء الحرب الأوزبكيون في الشمال ومقاتلو طالبان في الجنوب في صراع دائم مع نظام حكمهما، معتمدين على الدعم من مليشياهما الخاصة وعمليات تهريب المخدرات عبر كل الدول المجاورة. وقد صرح وزير الدفاع الألماني السابق بيتر ستراك عام 2002 قائلا: "إن دفاع ألمانيا يبدأ في هندوكوش". وتولي كل من أوروبا وروسيا والصين والولايات المتحدة اهتماما كبيرا لسرعة زوال أفغانستان. والأمر ليس متعلقا بتصدير المخدرات عبر وادي فرغانة وروسيا إلى أوروبا، ولكن التصريحات حول مصالح النيتو العالمية تؤكد فقط على فشله في تأمين الاستقرار الأفغاني.

لقد أصيب الأفغان بخيبة أمل بسبب عدم قدرة الغرب حتى على استعادة النظام الذي قدمته حركة طالبان. وتعتمد كل ميزانية أفغانستان تقريبا على المساعدات الغربية، ولكن معظم هذه المساعدات يتم إنفاقها في الواقع على النفقات العامة والأمن والرواتب، وجزء كبير من الميزانية المتبقية يضيع بسبب الفساد. وتحت التأثير البريطاني والسوفييتي، تم بناء المدارس والمستشفيات والطرق في أفغانستان، ولكن ثلاثة عقود من الحروب الطاحنة الداخلية، حولت البلاد إلى دولة من الرماح قد تحتاج إلى عقود لكي يعاد تكوينها. وليس من المستغرب أن تجد الأفغان والذين كانوا يزرعون يوما ما الكروم والزبيب، يلتجئون إلى زراعة الحشخاش والنباتات المخدرة لسد احتياجات معيشتهم، مع زيادة أكبر في الإنتاج عام 2005 تحت حكم طالبان. إنه لشيء غريب حقا أن يعيش عشرات الآلاف من الأفغان في أكواخ على التلال فوق كابول من دون أن يتجمدوا خلال فصول الشتاء القارسة.

يرى معظم المراقبين أن أفغانستان هي أبعد محمية للنيتو، ولكن في الواقع، فإن الدولة - ولمرة أخرى - هي جزء من اللعبة الكبرى الجديدة مع منظمة شنغهاي للتعاون. فالنيتو يحتل اليوم البقعة نفسها من الأرض في كابول التي استخدمتها بريطانيا في القرن التاسع عشر والاتحاد السوفييتي في القرن العشرين. وبعد انضمام الولايات المتحدة للائتلاف الحالي والمناهض لطالبان عام 2001، بدأت الاعتماد تدريجياً بقوة على قواعدها المحصنة في باغرام وقندهار، إلى جانب هدفها في الحد من النفوذ الإيراني والصيني في آسيا الوسطى. ولكن التقدم الضعيف لحركة إعادة التعمير التي تقودها أميركا قد أعطى فرصة لهؤلاء الخصوم كي يُغيروا الجداول. إن عمر واخان الضيق، وهو قطعة من الأرض التي تربط الصين بأفغانستان، قد رسمت حدوده بدقة لتنتهي اللعبة الكبرى، ولكنه اليوم يسمح فقط للصين بإعادة افتتاح الفروع القديمة لطريق الحرير، مع مد خطوط الأنابيب العديدة ومسارات الطرق - أنفاق سالانغ المستقبلية - والتي تتوقف على الاستقرار الأفغاني. وفي العام 1956 حذر الأميركيون الرئيس الأفغاني محمد داوود خان من أن المساعدات السوفييتية "تنطوي على إرساء بنية تحتية منطقية للغزو"⁽²⁾. وقد سعت الصين همدوء لعقد صفقات مع أفغانستان التي تقع تحت سيطرة طالبان في تسعينيات القرن الماضي، والآن تحصد الفرص على حساب الوجود العسكري لحلف النيتو لعرض أسعار أقل لمشروعات طرق هامة وعقود مشروعات الإنشاء الكبرى على طول الطرق التي يعاد إحيائها من كابول وحتى مدينة هيرات؛ وهي مدينة يعاد إحيائها على طراز مبهرج يوصف بأنه فن معماري مذهل؛ مع الهدف الأساسي لتأمين الطرق عبر حزام طاجيكستان إلى إيران، والذي يتلاقى مع الصين في منتصف الطريق من خلال تعاملها ببراعة مع تدفقات اللاجئين الأفغان، وهو الدعم التكتيكي لجماعات طالبان، والاستثمارات في مشروعات البنية التحتية⁽³⁾.

على الرغم من أن أفغانستان وباكستان تعتبران من حلفاء أميركا في الحرب على الإرهاب، لكنهما حققتا بالفعل مركز المراقب في منظمة شنغهاي للتعاون، مع عضوية يقينية على المدى القريب. وقد اقترح محلل أفغاني واقعي قائلاً: «قد يكون انتظار الصين هو مجرد انتظار حتى تضعف قوى حلف النيتو لكي تستطيع التفوق عليه من خلال التجارة الأفضل نسقا والتنمية والبرامج السياسية». وأضاف: «قد تبدأ بمجرد أن يصبح الجيش الأفغاني في كامل فعاليته ويتقلص حجم وجود دول حلف النيتو بما فيها الولايات المتحدة».

جنوب هندوكوش، يظل خط دوراند والذي يفصل بين أفغانستان وباكستان مجرد حد وهمي، كما يتضح من خلال تدفق الأسلحة شمالاً ورحلة اللاجئين الأفغان جنوباً خلال فترة التمرد على السوفييت. وقد ارتبطت الدولتان عن طريق ممر خيبر على مدار قرون من الاحتلال، حيث يرجع تاريخه إلى زمن الإسكندر الأكبر. وقد ظلت عمليات التهريب والتجارة مرادفاً لممر خيبر، أما اليوم فإنه يحمل تياراً مستمراً من الشاحنات المحملة بالإسمنت والفاكهة، ذهاباً وإياباً عبر الممرات الضيقة إلى أفغانستان؛ وهي قناة إمداد ستبقى لازمة لعقود مقبلة. وتظل باكستان وطناً لحوالي مليونين من الأفغان، ممن حولوا - على مدار الثلاثين عاماً الماضية - بيشاور المورقة إلى جداول مياه مشوهة ومكتظة بالقمامة. ولكن تظل سجلات الزائرين لمساكن بيشاور مليئة بعبارات الشكر الفياضة من السياح البريطانيين الذين لا يزالون يحظون بترحيب هناك. وعلى الرغم من سنوات الحرب مع قبائل أفريدي، فقد أنشأ البريطانيون خط سكك حديدية ثم غادروا كأصدقاء. ومقابل هذا، فإن وجود أميركا في جنوب هندوكوش اليوم ليس أكثر أمناً من وجودها في الشمال.

بسبب موقعها على مفترق طرق جنوب غرب ووسط وجنوب آسيا، فإن باكستان تقسم داخلياً بسبب وجود نهر السند، الذي يفرض توجهها إقليمياً في مقاطعاتها. وإلى الغرب من نهر السند، تقع المقاطعة الحدودية

الشمالية الغربية NWFP وهي مقاطعة شاسعة المساحة في باكستان مع ندرة في السكان، وبلوشستان، التي تحد اليوم كلا من إيران وأفغانستان، وهما اللتان شكلتا الحدود الخارجية للهند البريطانية في وقت من الأوقات. وتحت شعار اكتساب عمق استراتيجي، فقد ساعدت باكستان الفصائل الأفغانية في سبعينيات القرن الماضي، مشكلة قاعدة خلفية للمجاهدين في ثمانينيات القرن نفسه، كما لعبت دوراً أساسياً في تكوين حركة طالبان في التسعينيات. وقد أسهم كل ذلك - من دون قصد - في تحويل المقاطعة الحدودية الشمالية الغربية إلى منتجع طالبان لإعادة التأهيل والإلهام كما هي عليه الحال اليوم⁽⁴⁾. وكذلك فضلت قبائل البشتون - لفترة طويلة - الحدود الباكستانية الأفغانية ذات المنافذ التي يصل طولها إلى ألف وخمسمئة ميل، ونظرت إليها على أنها شبه دولة باختونستان الجبلية الخاصة بهم. وقد وحدوا قواهم اليوم مع طالبان، مع الدفع بالمقاتلين الفقراء المدربين في المدارس الدينية في باكستان إلى أفغانستان، حيث كانوا يستخدمون الأساليب المألوفة التي استخدمت قبل ذلك ضد السوفييت لمهاجمة قوات النيتو والاستيلاء على المناطق الحدودية الرئيسية بغرض التجارة بالسلاح والمخدرات. وقد فضحت مجالس السلام غير الناضجة - التي تهدف إلى توحيد القبائل على كلا جانبي الحدود تحت راية مكافحة الإرهاب - عقم جهود الحكومات الأميركية والأفغانية والباكستانية في ترويض القبائل الحدودية من خلال المخططات التي لا تمتلك أي منها الكفاءة للقيام بها. وتحت الضغوط الغربية المكثفة، دخلت باكستان في حرب شديدة مع نفسها.

كما هي الحال في القرن الخامس قبل الميلاد، فقد ازدهرت المعابد البوذية ذات الأضرحة الحجرية الرائعة مثل تاكسيلا في شمال باكستان. واليوم، وفي منتصف الطريق بين بيشاور، عند قاعدة ممر خيبر، والعاصمة الأنيقة ذات النظام الشبكي إسلام آباد، يسود نظام حكم قانون المجالس القبلية وخصومات

الدم. وحتى في إسلام آباد، فقد ظل مسجد لال (المسجد الأحمر) لفترة طويلة، يمثل المركز المحوري في المدينة لحركة طالبان الزاحفة، حتى دماره شبه الكامل في غارة عسكرية عام 2007. ولكن كما استخدم تنظيم القاعدة أفغانستان، حتى من دون أن يوجد أعضاء أفغان في داخله، فإنه لا يزال قادرا على أن يتشكل ويمتدح في أي مكان، طالما وجد البيئة الملائمة؛ وفي الوقت الحالي، لا يوجد مكان أفضل من اتحاد إدارة المناطق القبلية FATA في باكستان.

على الرغم من وقوع الصراع بين باكستان والهند حول كشمير على فترات متقطعة، فإن المأزق الأفغاني والموقع مع القيادة الوسطى ومدارات الصين الاستراتيجية تشير إلى الوضع المستقبلي لمنطقة وسط آسيا. وخلال فترة الحرب الباردة، تمايلت الولايات المتحدة بين الهند وباكستان بالتناوب، ولكن عندما أوقفت شحنات الأسلحة لكلا البلدين بعد الحرب التي اندلعت بينهما عام 1965، وجدت باكستان رغبة بالتمويل من جانب الصين، التي اشتمكت في حرب مع الهند عام 1962. منذ ذلك الحين، ظلت باكستان مركزا للمناورات الدبلوماسية الصينية ومشروعات البنية التحتية للطرق والطموحات العسكرية. وبلاعتراف بشمال كشمير كإقليم تابع لباكستان في ستينيات القرن الماضي، وضعت الصين الهند فجأة في حالة نفسية دفاعية ومنعت وصولها إلى أفغانستان⁽⁵⁾. وبعدها وصفت باكستان بفخر امتداد شبكة طرق كاراكورام السريعة التي تمتد من شنجانغ وتغطي نحو خمسة عشر ألف قدم على ممر خونجيرا (والاسم يعني وادي الدم)؛ وهو ممر يتسع لمرور أربع دبابات ويسهل حركة الأسلحة الصينية عبر جبال الهيمالايا.

في السوق الجغرافية السياسية، ستعمل باكستان على إقامة تحالفات مع أي طرف متاح؛ وهو الذي تحاول القيام به لتجنب عجزها الاستراتيجي، وقد وضعت قواعد للتعامل مع الولايات المتحدة مقابل تنازلات قليلة. وتقوم الولايات المتحدة بالإمداد اللازم من الأسلحة - تعتبر باكستان هي ثالث أكبر مستفيد من

المساعدة العسكرية الأميركية - ذات التأثير المحدود على مقاتلي طالبان المتفرقين، ولكن يمكن استخدامها بقوة ضد الهند، في حين منعت باكستان الولايات المتحدة من استجواب عبد القدير خان وهو العقل المدبر للانتشار النووي وقاومت بشدة الضغط الأميركي للقبض على المشتبه باتمائمهم إلى تنظيم القاعدة خوفا من استعداء السكان القبليين. وبدلا من ذلك - وكما يدعي البعض - فإن باكستان تقوم بخطط الرجال القبليين عشوائيا وإرسالهم خارج البلاد إلى الولايات المتحدة على أنهم إرهابيون. وبالنسبة إلى الجنرال برويز مشرف، فإن مكافحة الإرهاب ما هي إلا صيد وفير وجمع غنائم كثيرة⁽⁶⁾.

مع مرور الوقت، أصبحت باكستان تابعا تثق به الصين أكثر، مبرهنة على ولاء أكبر بكثير لصداقة في جميع الأحوال من ولائها لأمر كا. فبناء على مطلب للصين، هاجمت باكستان بوحشية الأنشطة الأغورية داخل باكستان، بإعدام المقاتلين وطرده الطلبة الأغوريين من المدارس الدينية الباكستانية⁽⁷⁾. وفي الشهر نفسه الذي خفض فيه الكونغرس الأميركي المساعدات المقدمة لباكستان عام 2006 بسبب قضايا تتعلق بحقوق الإنسان، حضر الجنرال مشرف مؤتمر قمة منظمة شنغهاي للتعاون الذي انعقد في شنغهاي وتلقى وعدا بدعم مالي. وثمة مثال آخر لتفوق المصالح الصينية على تلك الأميركية في مقاطعة بلوشستان الجنوبية الغربية في باكستان - كردستان آسيا الوسطى - والتي توفر احتياطات الغاز بها أكثر من ثلث احتياجات باكستان من الطاقة. وقد أسهمت الصين بمبلغ ثلاثمائة وخمسين مليون دولار لتمديد طريق كاراتكورام السريع على طول نهر السند وعلى امتداد الطريق إلى ميناء المياه العميقة ومعمل تكرير البترول الذي يتم إنشاؤه بواسطة الصينيين في جوادار، على بحر العرب، مما يمنح باكستان محور العبور الذي طالما رغبت به، مع السماح للصين بتجنب مضيق ملقا للوصول إلى النفط في الخليج العربي. وقد صرح رجل أعمال باكستاني يعقد صفقات عقارية في جوادار هائلا: "كانت جوادار قرية صغيرة تعيش في فقر مدقع منذ عشر سنوات فقط".

وأضاف: "كل ما كانت تمتلكه هو تطلعات كبيرة. واليوم يحولها الصينيون إلى مركز عالمي للطاقة: حتى التايتانيك ستكون قادرة على الرسو هناك! وستمنح ثقة استراتيجية أكبر للحكومة لتصبح لاعبا مع إيران والدول العربية الغنية بالنفط". وترى باكستان أن وحدتها الوطنية والمصالح طويلة الأمد ستنمو على نحو أفضل من خلال تحويل القوات من إقليم الحدود الشمالي الغربي لقمع النزعة الانفصالية للبلوش - مع حماية الميناء الصيني - أكثر من اعتقال النشاط البشتون لصالح الولايات المتحدة. وفي حين ينتقد قادة باكستان السياسات العدوانية للولايات المتحدة، أشار جنرال صيني مؤخرا إلى باكستان على أنها إسرائيل الصين، ووصفها بأنها رأس جسر الصين للوصول إلى بحر العرب. وأكبر دليل على ذلك، هو الضغط الصيني بعد خطف عمال التدليك الصينيين، وهو ما دفع مشرف إلى بدء حصار سريع لمسجد لال في إسلام أباد.

بحسب المزحة المنتشرة التي تقول: "في الوقت الذي تمتلك فيه معظم الدول جيوشا، فإن الجيش الباكستاني يمتلك دولة". لقد كان انقلاب الجنرال مشرف عام 1999 هو الأول من نوعه في دولة تمتلك سلاحا نوويا. وعلى الرغم من أن خطابه حول الاعتدال المستنير قد أكسبه لقب شاه باكستان فإن تحالف مشرف غير الديني مع الأحزاب الإسلامية والجماعات المتطرفة أضعف كلا من خطته وخطة العمل الأميركية بخصوص تحقيق الاستقرار في أفغانستان، وهو ما حدث نفسه مع القادة العسكريين السابقين له. أما بخصوص التحديث، فإن اقتصاد باكستان الذي يقع تحت السيطرة العسكرية، هو في الواقع وسيلة للواردات الأكثر ترفا مع تصفية العقارات القديمة⁽⁸⁾. وتعتبر كراتشي المدينة الأكثر غنى والأكثر فقرا في البلاد في الوقت نفسه، وهي مركز الصناعة وهي أيضا مركز للمدارس المتطرفة التي تقوم بتصدير المتطرفين إلى أفغانستان وكشمير، وموقع أعمال شغب قاتلة بين المؤيدين والمناهضين لقوات مشرف. والشيء الوحيد المزدهر في باكستان هو التفجيرات الانتحارية

المستمرة في كل أرجاء البلاد. ويعمل معظم الرجال كسائقين، أو كحراس أمن، أو كأصحاب متاجر يناضلون من أجل حياة أفضل في بلد تتزايد فيه الاضطرابات. وكما يتزايد التفاوت في الدخول؛ تتزايد معه أيضا حوادث اختطاف السيارات والسطو والعنف الطائفي. وفي غضون العشرين سنة المقبلة سيقترب عدد السكان من المئتي مليون؛ وهو تعداد يصعب حتى على الجيش قيادته. لقد أصبحت باكستان اليوم أكثر شبها بإندونيسيا المتعثرة والمقسمة، منها إلى تركيا الإسلامية الديمقراطية ذات النفوذ.

لقد تولى مشرف السلطة باسم الكفاءة ومكافحة الفساد، وليس باسم الديمقراطية. ففي باكستان يتحدث الناس عن الانتخابات ولكنهم لا يعرفون مطلقا متى يحين موعدها أو ما هو الشكل الذي سيتخذونه. وتحت حكم مشرف، فإن رؤساء المقاطعات غير البنجابية تم وصفهم في بعض الأحيان بأنهم يشكلون تهديدا للأمن القومي، وقد تم حل البرلمان بناء على الرغبات الشخصية. وحتى بعد أن غير زيه العسكري ليصبح رئيس دولة مدنيًا، فإن سياسته غير القويمة في الحكم أدت إلى انقسام المجتمع إلى ثلاثة أقطاب متعادلة ذات سلطة: القوات المسلحة والمعارضة المدنية ومنظومة من الجماعات الإسلامية. وعلى مدار العقود الستة لوجودها، تعاقب على باكستان الحكم العسكري وما يشبه الديمقراطية. وسواء تحت حكم الديمقراطية أو الحكم الدكتاتوري، فقد اعتاد المواطنون في باكستان على الفساد والتخلف. ومن المرجح أن تستمر الدائرة بعد أن ينتهي دور مشرف. وأخيرا، وعلى الرغم من شهرتهما في الغرب، فلا يستطيع لا كرزاي ولا مشرف إحداث استقرار في بلديهما اللذين يعانيان تدهورا دائما منذ انسحاب الإمبراطورية البريطانية. وإذا لم تكن الجهود الغربية كافية تقريبا، فهل تستطيع الصين أن تؤدي دورا أفضل؟

الخاتمة

تغير في القلب

على مر التاريخ، عندما كان طريق الحرير يعمل على نحو صحيح، كانت الحدود مفتوحة وتتم المشاركة في الازدهار. أما إغلاق ممراته المتشعبة فقد أدى إلى عدم الأمن والتصعيد والصراع المستمر. ومع مخلفات عقد من المبادرات الفاشلة التي شهدناها، لا يزال هناك قدر كبير من التطلعات الهائلة إلى مشاركة الموارد في اتحاد آسيوي مركزي، وهو الأمر الذي من شأنه أن يفتح الباب أمام التداخل الإمبريالي⁽¹⁾. والصين على وشك الفوز باللعبة الكبرى الجديدة بفضل تعبئتها لطريق الحرير الجديد، منتهجة أفضل الاستراتيجيات البريطانية والروسية منذ قرن من الزمان: بالحفاظ على الدول البعيدة ودول الحلفاء مثل بريطانيا ولكن من دون نمط الغزو الكاسح لروسيا.

إن تحقيق مصالح الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في آسيا الوسطى - من مكافحة الإرهاب وتأمين الطاقة وإرساء قواعد الديمقراطية - لا يزال يفوق قدرة الإمبراطوريتين. وعلى مدار عقدين، ظل الغرب غير راغب وغير قادر على إحداث تغيير ديمقراطي حقيقي في دولة واحدة من دول الاتحاد السوفييتي السابق في آسيا الوسطى. ولكن كما كتب ماكندر في كتابه الرائع *المثل الديمقراطية والواقع*: "في قلب الأرض، حيث تقل التناقضات المادية، فإنه فقط مع المعونة من خلال وعي مثالي... سنتمكن من ترسيخ حرية حقيقية"⁽²⁾. ومن دون إنشاء مزيد من المؤسسات الداعمة والمتراصة داخل هذه المجتمعات، فإن نفوذ الغرب يستمر في التضاؤل؛ خاصة إذا افتقر الجيل الجديد من القادة إلى الولاء الوطني والشرعية.

التعاون الإقليمي هو النهج الذي يمكن أن يحقق رؤية القرن الحادي والعشرين لمشروع طريق الحرير الذي سيخدم احتياجات البلاد الخاصة، كما يساعد على النهوض بالاستراتيجية التي اقترحها زينغو بريجينسكي والتي يقترح فيها "ترسيخ ودوام التعددية الجغرافية السائدة في خريطة أورواسيا". وينظر إلى الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون الدولي على أنهما وسيطان أمينان، وإن كانا يتدخلان في الشؤون الداخلية، وهما النصيران الوحيدان اللذان لا ينظر إليهما على أنهما يهاجمان الإسلام. ويمكن للاتحاد الأوروبي تقديم مساعدات أكبر لحكومات آسيا الوسطى شريطة الالتزام بقواعد المجلس الأوروبي الذي كانت دول الاتحاد السوفييتي السابق أعضاء فيه، ويمكن أن يساعد الاتحاد أيضا هذه الدول لتعظيم مشاركتها في منظمة شنغهاي للتعاون لتلزم كل من الصين وروسيا بالتعهدات أكثر من مجرد مساعدتهما لتصبحا أشبه بمستعمرات بلا فائدة. إن تعزيز الحرية والتعاون الإقليمي يبقيان السلاح الأفضل لدى الغرب⁽³⁾.

قد تستفيد أوروبا بقدر استفادة الصين من إعادة إحياء ممرات النقل بين الشرق والغرب، والتي تسير جنبا إلى جنب مع كوابل الألياف البصرية وتمتد من فرانكفورت إلى شنغهاي. ويجدر بالذكر أن رغبة الإمبراطورية الرومانية بكنوز الشرق هي التي أوحى بفكرة طريق الحرير الأول وأن هذا المصطلح قد ماعه في القرن التاسع عشر الجغرافي الألماني البارون فيرديناند فون رتشتوفين. وقد يحمل طريق الحرير مدلولاً شرقياً، ولكنه إلى حد كبير غربي الإنشاء. مرة أخرى، تتوق أوروبا إلى كل أنواع البضائع الصينية، جاعلة من آسيا الوسطى - من خلال العلاقات الاقتصادية القوية مع كل من الشرق والغرب - جزءاً من اقتصاد أوروبي آسيوي أكبر تتزايد فيه التجارة بين الأوروبيين والكتل الآسيوية⁽⁴⁾. وبعد موديلات اللادا، فإن أشهر السيارات في دول الاتحاد السوفييتي السابق هي المرسيدس والفولز فاغن والأودي وبدلاً من السماح

بسرقه سياراتها وتهريبها إلى الشرق، يمكن أن تقوم أوروبا بصناعتها في قيرغيزستان، مما يوفر التكلفة وينتج فرص العمل وزيادة المبيعات في الصين وكازاخستان. إن النهوض بتركمانستان وأوزبكستان وتحويلهما إلى مراكز تصنيع، سيسمح لهاتين الدولتين أن تنافسا الصين، بدلا من إغراقهما بالمنتجات الصينية المصنعة من القطن المحلي. ولكن القدرة الملحوظة لدى الصين على تشكيل كل من البنية التحتية والأسواق، عبر دبلوماسية ماهرة ليست محدودة في آسيا الوسطى. لكنها سياسة جلية أيضا - عبر المحيط الهادئ - في أميركا الجنوبية.

القسم الثالث

نهاية مبدأ مونرو

الفصل الرابع عشر

قواعد اللعبة الجديدة

يمكن للهيمنة المؤثرة أن تكون كالأوكسيجين: موجودة في كل مكان كالهواء الذي نتنفسه، تتخلل بيئتنا الطبيعية، وتفرض حدود حياة الإنسان؛ إلا أنها غير مرئية تماما. كما يمكن للهيمنة أيضا أن تخنق، مثلها مثل الغرفة محكمة الإغلاق التي يسحب الأوكسيجين منها ببطء. وقد سبق السيطرة العالمية التي فرضتها أميركا في القرن العشرين، قرن من بناء الهيمنة عبر نصف الكرة الغربي، إلا أنه في القرن الحادي والعشرين، تضاءلت هذه الهيمنة في أميركا اللاتينية التي تعتبر الفناء الخلفي التقليدي لأميركا، حيث دخلت خطورة التأثير في لعبة لم يكن من الممكن للحتمية الجغرافية المتناغمة أن تتوقعها. وتستطيع الموارد الطبيعية الوفيرة لأميركا الجنوبية الآن أن تصل إلى الأسواق العالمية - لا سيما آسيا - بصورة أسرع من أي وقت مضى. وإذا كانت العولمة تعني موت المسافات، فإن أحد أعمدة قوة الولايات المتحدة - السيطرة بالوكالة - قد سقط. ولكن إن لم تتحدث أميركا نيابة عن الأميركتين، فمن الذي سيتحدث عنهما؟

لقد كانت أميركا اللاتينية تبدو - لفترة طويلة - منطقة خلفية من الناحية الجغرافية والسياسية وبعيدة بعدا شاسعا عن المسارح الاستراتيجية الأساسية في العالم، لكنها اليوم ترمي بنظرها شرقا وغربا لتتجنب الشمال. وأسهمها موجودة بالفعل: فالعلاقات الأميركية القوية مع أميركا اللاتينية قد عني كفاية ذاتية من الطاقة الضخمة في منطقة نصف الكرة الغربي، واستقلالاً عن صخب أوروبا الآسيوية. ويمكن للنفط المستخرج من المناطق

الممتدة من القطب الشمالي إلى ألبيرتا في كندا إلى خليج المكسيك إلى فنزويلا - بالإضافة إلى مصادر طاقة أخرى جديدة مثل الإيثانول البرازيلي - أن يوحد أميركا الشمالية وأميركا الجنوبية في مجموعة تجارية لا نظير لها في بقية العالم. لكن أميركا ضمنت توثيق العلاقات مع جيرانها بشكل تلقائي؛ وهذا خطأ كارثي بالفعل في أي علاقة، وقد صرح دبلوماسي برازيلي بشكل قاطع بقوله: "إن هذه القارة ليست لأمركا، بل لعدد كبير من الدول التي يمثلها مواطنوها". فالملكسيك والبرازيل والأرجنتين معا تمثل ثلثي سكان أميركا اللاتينية وتمثل فنزويلا وكولومبيا معظم الكثافة السكانية الباقية. وإن استطاعت هذه الدول التغلب على شياطينها الداخلية، فإنها ستشكل العمود الفقري لأميركا لاتينية متماسكة قادرة على النهوض من الهامش لتشكيل نظام عالمي. ومن شأن العولمة ومنافسي أميركا الجغرافيين السياسيين أن يعطوا لهذه الدول - بشكل منفرد أو جماعي - الفرصة لعمل ذلك.

يمكن تشبيه الأنظمة الإمبريالية بالفقاعات التي تنتفخ وتتوسع وترتفع ثم تنفجر وتسقط، ودائما ما كانت أميركا اللاتينية تسقط في شرك الفقاعات الإمبريالية الأخرى ولم تستطع أبدا أن تشكل فقاعاتها الخاصة. ولأن موارد أميركا اللاتينية كانت دائما في خدمة الدول المتقدمة، فإن تخلفها كان مكتملا لنهوض رأسمالية العالم. وقد كتب أحد منشقي الأوروغواي، وهو إدواردو غاليانو: "إن تقسيم العمالة بين القوميات، يكمن في أن البعض يتخصص في الربح والآخر يتخصص في الخسارة" وأضاف بقوله: "لقد كانت أميركا اللاتينية ناشئة دائما؛ فتخصصت في الخسارة منذ زمن بعيد عندما خاض الأوروبيون - في عصر النهضة - أعماق المحيطات"⁽¹⁾. وبدءا من وصول كريستوفر كولومبوس، كانت المنافسة لإخضاع المساحات الواسعة لنصف الكرة قاسية. وقام الحكم الملكي الإسباني والبرتغالي - اللذان لا يوحداهما إلا الالتزام بنشر الكاثوليكية - بتقاسم جميع مستعمرات العالم الجديد. وقد دمر

الفتاح الإسباني هيرنان كورتيز إمبراطورية الأزتيك في المكسيك في عشرينيات القرن السادس عشر. وفي أثناء السيطرة الإسبانية المباشرة على البرتغال - من العام 1580 حتى العام 1640 - سيطرت إسبانيا وحدها بشكل أساسي على نصف الكرة الغربي كاملاً. وقد تم إخضاع السكان الأصليين بالسيف والأمراض الغريبة، في الوقت الذي سوغت فيه الهيئات الخيرية المسيحية نزييف العالم الجديد، من أجل الحصول على الفضة والذهب منه. وعام 1551، كتب الكاهن الإسباني بارتولومي دو لا كازاز كتابه *تدمير الأنديز*، وهو نقد لاذع للاستعباد الذي يمارسه عملاء التاج الإسباني. ويصف البعض هذا الكتاب بأنه أول وثيقة حقوق إنسان في التاريخ؛ على الرغم من أن العقلية الإمبريالية كانت غير متأثرة بانداءات الضمير هذه. وبعد الإصلاح البروتستانتي، عاد العالم الجديد إلى الدخول في حسابات توازن القوى العالمية، مع قيام فرنسا وهولندا بإضعاف إسبانيا الكاثوليكية من خلال الاستيلاء على أقاليم في المناطق الممتدة من كندا إلى الساحل الشمالي لأميركا الجنوبية. وبغض النظر عن القوة المسيطرة، فإن الهيمنة تعني الإقطاع وانتشار الأنظمة العميلة والسيطرة الثقافية⁽²⁾.

تعكس عقلية أميركا - وبالتالي دبلوماسيتها - تجاه أميركا اللاتينية، استمرارية مدهشة عبر القرون. وعلى الرغم من مساندتها لحركات الاستقلال في المناطق الممتدة من المكسيك إلى كولومبيا، فقد كتب رجل الدولة الأميركي رافاس كينغ عام 1799 بشغف إلى ألكسندر هاملتون قائلاً: "أنا على قناعة تامة بأنه إن لم تكن أميركا الجنوبية ومواردها لنا، فستكون سريعاً ضدنا". ومن وجهة نظر مشاهة، رأى توماس جيفرسون في أميركا الجنوبية قارة *منغلقة على ذاتها*؛ وقد عني بذلك أنها قارة ستتم السيطرة عليها كلياً من قبل الولايات المتحدة. وإن تأكيد أميركا التدريجي على هيمنتها على نصف الكرة منذ تسعينيات القرن الثامن عشر حتى حرب العام 1812 فصاعداً، لم يكن

مسعى إمبرياليا كلاسيكيا للأرض والعمال، لكنه نجح في استئصال القوى الأوروبية، عبر مزيج من الدبلوماسية المالية والغزو العسكري⁽³⁾. وقد وعد مبدأ مونرو الذي وضعه الرئيس الأميركي عام 1823 بإكمال طرد القوى الأوروبية وضمن استمرار السيطرة الأميركية إلى الأبد.

لم يكن المصير المحتوم لأميركا مجرد توسع باتجاه الغرب نحو المحيط الهادئ كما يفترض الناس غالبا، بل كان أيضا رؤية للسيطرة على نصفي الكرة الشمالي والجنوبي، وقد استغل الرئيس جيمس كيه. بولك ضعف المكسيك بعد حربها الطويلة لنيل الاستقلال لضم تكساس عام 1845. ومع حلول عام 1867، عندما قام وزير الخارجية ويليام سيوارد بشراء ألاسكا من روسيا، كان يتخيل ميدانا إمبرياليا أميركيا يمتد من غرينلاند إلى غويانا، تكون فيه مدينة مكسيكو سيتي هي العاصمة الثانية. ومن خلال تبني نظريات خبير الاستراتيجية البحرية ألفريد ثاير ماهان، ناقش مستشارو الرئيس ويليام ماكينلي أمر توسيع الأسواق للتصدير وأنه سيمنع الكساد الاقتصادي ويعزز التناغم الاجتماعي في الوطن. لكن تقنياتهم - سياسة الباب المفتوح في بداية القرن العشرين - كانت تهدف إلى توسيع قوة أميركا "من دون الإحراج وعدم الكفاءة الناجمين عن الاستعمار التقليدي"⁽⁴⁾.

لكن أميركا دائما ما كانت تحمل عصا كبيرة، حتى وإن - على نقيض قول تيودور روزفلت المأثور - لم تكن تتحدث دائما بلطف. وإن المثال الواضح لذلك هو كوبا، فقد أعلنت الولايات المتحدة الحرب على إسبانيا في 21 أبريل عام 1898 زعما أنها ترغب بتحريرها وبدء تطويرها الديمقراطي. وقد سعى روزفلت - سكرتير مساعد في البحرية آنذاك - إلى قهر إسبانيا، بل وإلى السيطرة على الفيليبين؛ التي استولت عليها الولايات المتحدة في الوقت ذاته. وبعد قرن تقريبا من تأسيس أميركا لمبدأ مونرو، كانت بديهيّة روزفلت عبارة عن مقاومة إمبريالية للاستعمارية من شأنها أن تسوغ التدخل الأميركي.

وقد كانت فرضية الإرشاد التي وضعها روزفلت واضحة: "لا يمكن للسلام أن يعم إلا عندما تتوسع الأمم المتحضرة بشكل ما، على حساب الأمم البربرية". وتبدو حالة باناما حالة طبيعية تقريبا تعبر عن الهيمنة الأميركية، وذلك بسبب اعتمادها على تصدير المحاصيل الزراعية إلى أميركا، وبسبب النظام السياسي المستبد الذي سهّل السيطرة الأميركية على منطقة القناة. وإن التغير الملاحظ للرؤية العالمية من روزفلت إلى وودرو ويلسون، له علاقة بالأسلوب أكثر من الجوهر. وتحت قناع الخطب التي تحمل أخلاقيات إنكار الذات، شعر ويلسون أيضا بأنه يحمل مسؤولية تعليم الأميركيين الجنوبيين اختيار الرجل الصالح في الوقت الذي كان يتبع فيه الميزة الاقتصادية⁽⁵⁾. إلا أن آيا من الحكومات التي أطاحت بها أميركا عام 1898 لم تصبح ديمقراطية؛ وذلك ببساطة لأن الخطة كانت زرع الديمقراطية بشكلها الخارجي فقط⁽⁶⁾. وفي خلال التوتر الذي يسود بين فتح الأسواق ونشر الديمقراطية، دائما ما تفوز الإمبريالية.

بعكس ابن عمه البعيد تيدي، أدرك فرانكلين روزفلت أن التدخلات المباشرة لم تكن فقط غير مؤثرة، بل أفرزت أيضا نتيجة عكسية، ورسم بدلا عن ذلك سياسة الجار الصالح التي أجبرت بشكل دبلوماسي معظم شعوب أميركا اللاتينية على قطع الصلات مع قوى المحور بعد الهجوم على بيرل هاربر. ولكن بعد الحرب العالمية الثانية، أضاعت أميركا - التي كانت قوة عظمى منتفخة تماما - فرصة وضع نظام أمن جماعي في نصف الكرة الأرضية. وبدلا من ذلك، فقد أعلنت الحرب الباردة على العقلية القديمة، مما كان يعني عودة الإمبريالية المشبوهة. وأعلن وزير الخارجية دين أكيسون قائلا: "إننا نرغب بمساعدة الناس الذين يحملون المعتقدات ذاتها التي نحملها، على الاستمرار في العيش بالطريقة التي يريدون العيش بها" وقد تأرجحت سياسة واشنطن من معارضة أنظمة الحكم الاستبدادية إلى دعمها بإخلاص. وبصورة لافتة للنظر، وفي مقال الشؤون الخارجية الذي نشر تحت الاسم المستعار Y عام 1950،

تسازل المخضرم في وزارة الخارجية لويس هال وألقى باللوم في استمرارية الحكومة المطلقة على عدم النضج السياسي في المنطقة، لكن جون فوستر دوليس كان أكثر صراحة عندما أسدى نصيحته قائلا: "لا تقم بشيء يهين الدكتاتوريين، فهم الوحيدون الذين يمكننا الاعتماد عليهم".

كانت الحرب الباردة في أميركا اللاتينية حربا قدرة استمرت ثلاثين عاما بين اليسار الأميركي اللاتيني واليمين الذي يكون أقوى في أغلب الأحيان. وقد حظيت هذه الحرب بشكل عام بالدعم الأميركي. وتطلبت سياسة القوة المعاكسة الحادة والداعية إلى احتواء الشيوعية المنحازة للسوفييت من الولايات المتحدة حيث أنظمت الحكم في أميركا اللاتينية على منع الأحزاب الشيوعية وقمع اليسار غير الشيوعي وسحق الجميع باستثناء أكثر حركات العمال سلاسة، وقطع العلاقات مع الاتحاد السوفيتي⁽⁷⁾.

كان الالتزام بتقرير المصير ضئيلا جدا لدرجة أن الولايات المتحدة باشرت في 21 أبريل عام 1961 ثم أجهضت عملية غزو خليج الخنازير التي كان مصيرها مشؤوما لإسقاط فيديل كاسترو، مخترقة بذلك قوانين الحياد، بالإضافة إلى نظام المعاهدات الذي كانت قد وضعت. لكن الرئيس كينيدي أيضا جعل من العلاقات الاقتصادية أحد أعمدة الاستراتيجية الأميركية، وبدأ بذلك التحالف من أجل التقدم لتوحيد برامج الديمقراطية والنمو الاقتصادي ومقاومة الشيوعية⁽⁸⁾. ثم تلا ذلك توسع صناعي ضخم في المنطقة الممتدة من المكسيك إلى الأرجنتين. ولكن بعد أكثر من قرن من سياستي الباب المفتوح والجار الصالح، بقيت رابطة الاستقرار/الديمقراطية/الرأسمالية التي سعت وراءها أميركا حقيقة بعيدة. وبكلام الرئيس البرازيلي السابق فيرناندو أنريك، كانت الديمقراطية نبتة غريبة بالمقارنة مع تغييرات المنطقة بين السيطرة العسكرية لجنح اليمين، والزعامة اليسارية⁽⁹⁾. وقد شنّ معظم قادة هذه الحقبة حملة على اليسار وسيطروا على اليمين، وكانت الحداثة كلمة مرادفة للتبعية لأمركا.

بدأ قادة أميركا اللاتينية أخيرا بالتوحد في سبعينيات القرن العشرين تحت راية النظام الاقتصادي العالمي الجديد NIEO، وهو حركة احتاجت إلى تحقيق مكاسب أكبر من صادرات المواد الخام، بالإضافة إلى الزيادة في تقديم المساعدات الأجنبية. ولكن في واقع الأمر، كان على المكسيك وفنزويلا والبرازيل والأرجنتين اقتراض مبالغ أكبر بكثير من المال لسداد ديونها فقط وكانت النتيجة: العقد الضائع من ثمانينيات القرن العشرين، حين أصبحت أميركا اللاتينية - حسب تعليق وزير التجارة الفنزويلي السابق مويسس نام - "أتلانتيس؛ القارة المفقودة"⁽¹⁰⁾. وقد تابعت الأزمات بعد ذلك. وما زاد الطين بلية، أن صندوق النقد الدولي قد استجاب للولايات المتحدة كاستجابة الرعد للبرق مجبرا أنظمة أميركا اللاتينية على شد أحزماتها، كما وصفت ذلك ذات الرأي القويم واشنطن كونسينسوس المنادية بالتححر السريع، وهي أحد الأشكال الدولية للاقتصادات الهزيلة⁽¹¹⁾. خلال قرن بعد جهود اتحاد الدول الأميركية، فإن النقاش المحتدم حول كيفية تلبية التوقعات المتزايدة عن أميركا اللاتينية - على الرغم من عدم تعادل الميزان التجاري مع أميركا - يستمر في شكل اقتراح منطقة تجارة حرة للأميركتين FTAA تمتد من ألاسكا إلى تيرا دل فيغو.

لكن الوجود التجاري الصيني في نصف الكرة الغربي أيضا يتعمق ويتأصل؛ وكذلك وجودها الاستراتيجي. فقد دخلت الصين أميركا اللاتينية عبر الباب المفتوح لماكينلي، لكن جاذبيتها لدى المنطقة تكمن في كونها قوة عظمى من دون خطط استعمارية. وقد ازدادت قيمة التجارة الصينية مع دول المنطقة من 200 مليون دولار عام 1975 إلى قرابة 50 مليار دولار عام 2004⁽¹²⁾. ولا تستطيع دولة نامية أن ترفض الأسعار الباهظة التي تدفعها الصين لسلع مثل حبوب الصويا وخام الحديد، والتي تمثل العوائد التي تفسر جزءا كبيرا من النمو الحديث للأرجنتين والبرازيل. وعندما فقدت الولايات المتحدة السيطرة على

قناة باناما عام 1997 قامت الحكومة بسرعة ببيع حقوق تشغيل الموانئ على طرفي القناة لشركة صينية تسيطر حاليا بشكل أساسي على عمليات القناة. وفي العام 2006، صوت سكان باناما على توسيع القناة لتمكينها من استيعاب الناقلات الصينية العملاقة، كما قامت الصين أيضا بترميم موانئ ومصانع أميركية مركزية أخرى لتسهيل إيصال بضائعها إلى الولايات المتحدة. وتناما كما وسعت الصين تأثيرها نحو الشمال عبر سيبيريا الروسية، فإنها أيضا تمتد شرقا نحو دولة قطبية أخرى، كندا، وأصبحت مهدوء الشريك التجاري الأكبر الذي يحتل المرتبة الثانية، حيث تقوم مع كندا ببناء خط أنابيب بكلفة ملياري دولار لنقل النفط المستخرج من رمال ألبيرتا القطرانية الغنية بالنفط إلى ساحل المحيط الهادئ عند برتش كولومبيا.

تبحث أميركا دائما عن عدو خارجي. وقد تضمنت الأسطورة التي صنعها رونالد ريغان عن الاتحاد السوفييتي ادعاءات بأنه خطط لتنظيم حشود آسيا وحتى شعوب أميركا اللاتينية؛ وأن ذلك سيعمل على إسقاط أميركا بصورة تلقائية⁽¹³⁾. ويرى البعض الآن أن الصين هي تلك القوة الشائعة التي تستغل الثروات المعدنية في أميركا اللاتينية وتعزز روابط رقيقة المستوى بين مسؤولي الدفاع⁽¹⁴⁾. وقد شعر هؤلاء بالقلق من أنه - كما توقفت الولايات المتحدة عن دعم الديكتاتورية العسكرية اللاتينية - فإن وجود الصين قد يضعف أجندة حقوق الإنسان وبرامج نشر الديمقراطية التي وضعتها أميركا، في الوقت الذي يسهم فيه ذلك الوجود في بدء جولة أخرى من التبعية المتقلبة للموارد الطبيعية⁽¹⁵⁾.

بالنسبة إلى الأميركيين اللاتينيين، تمثل الصين طريقة جديدة للعمل خارج نطاق القوانين والتشريعات الأميركية، كما أن الصين لا تفرض أي شروط سياسية باستثناء الضغط على دول أميركا اللاتينية لإلغاء اعترافها بتايوان التي حصلت على الولاء الدبلوماسي لسنوات في المنطقة لا سيما في أميركا الوسطى،

والتي حصلت كذلك على وضعية اقتصاد السوق في علاقاتها التجارية. بشكل عام، لم تلتزم الصين بعد بما تدعيه، وإنما ليست غلطة الصين أن وقف قادة أميركا اللاتينية في وجه الولايات المتحدة. وتعتبر أسعار النفط المرتفعة والحكم الفاسد هما السببان الرئيسيين للاعتماد على الموارد الطبيعية، وليس الطلب الصيني المرتفع عليها (الذي لا يزال يمثل أقل من 10 بالمئة من تجارة أميركا اللاتينية)⁽¹⁶⁾. وفي النهاية، فإن اهتمام الصين الاقتصادي بأميركا اللاتينية يعتبر نعمة ونقمة، حيث إنه يجلب فائضا في الحساب الجاري للمرة الأولى منذ عقود، إلى جانب عمله على احتدام المنافسة التجارية الشرسة، إذ تنافس الصين منتجات غير أكفاء في أسواقهم المحلية وفي صادراتهم إلى دول العالم الأول.

بصورة رومانسية، إن الصين تكسب ودّ دول أميركا اللاتينية فقط ولا تزوج منها. لكن تركيزها على الاحتياجات الأساسية لهذه الدول - مثل البنية التحتية - يعني أن باستطاعتها الحصول على حياد هذه الدول عند الحديث عن الديمقراطية وحقوق الإنسان⁽¹⁷⁾. وإن كانت الولايات المتحدة صادقة في ما يتعلق بالديمقراطية في أميركا اللاتينية، فعليها أن ترى في وجود الصين فرصة: إذ يمكن أن تسمح العوائد الكبرى من التصدير للحكومات بالعمل على تحسين شبكات التأمين الاجتماعي لديها، وتشجيع المشاركة العامة في المؤسسات السياسية، وزيادة الواردات من أميركا. لكن على الولايات المتحدة عندئذ أن تقنع قادة أميركا اللاتينية بأن الصين ليست بديلة عن القيادة الأميركية، لكنها مكملتها. ولكن حتى الوقت الحالي، فإن أسلوب الدبلوماسية الأميركية المتقلب بين طرفي الغياب والعجرفة قد شارك في نفوس القادة اليساريين منذ تسعينيات القرن العشرين، والذين ردوا على الانتهاكات الأميركية من خلال خطابات المقاومة الثقافية والمعارضة الصريحة لإجماع واشنطن والمطالب المقدمة لفرض الديمقراطية. وحتى في كيان رتيب مثل منظمة الدول الأميركية OAS التي ركّز ميثاقها بزهو على احترام الشخصيات الفردية كانت أميركا عاجزة عن إدخال آلية مراجعة

النظر في أي مكان قريب، بصورة تشبه التعقيد الذي تعمل به المحفزات في دول العالم الثاني من أوروبا الشرقية. وعلى الرغم من أن الأمناء العامين السابقين لمنظمة الدول الأميركية كانوا متحدثين افتراضيين للمصالح الأميركية، فإن المجموعة رفضت بوضوح جميع المرشحين الأميركيين الكبار لتولي قيادة المنظمة عام 2005، وإنها لعلامة مؤكدة على أن الإمبريالية الأميركية قد أخفقت في أميركا اللاتينية في الوقت الذي فشلت فيه كذلك في تعزيز الديمقراطية التي كانت تمثل الغطاء الإمبريالي المفضل لديها لأنه لا يلقى أي معارضة.

إن التناقض العميق حول كيفية التعامل مع دولتي الشمال (الولايات المتحدة وكندا El Norte) يعتبر الآن أكثر من أي وقت مضى ظرفا حاسما بين الأميركيين اللاتينيين، الذين ينظرون الآن بثقة إلى وصول كولومبوس على أنه فتح أكثر من كونه اكتشافا، وعلى أنه يعتبر بداية سلسلة متصلة من الاستغلال الذي توج باحتكار الشركات متعددة الجنسيات لصناعات أساسية مثل السكر. وعلى الرغم من مساعدات التطوير السنوية التي تبلغ أكثر من مليار دولار ودورها الكبير في تجارة أميركا اللاتينية، فإن الولايات المتحدة لم تعد تدير نصف الكرة بشكل مطلق. وهذا هو المصطلح الذي استخدمه ريتشارد أولسن عام 1895. وإن لم تتغير عقلية الإمبريالية الأميركية، فلن تتحقق أبدا رؤية سيوارد بقيام منطقة داخل الأميركيين؛ لا سيما عندما ينتظر شركاء آخرون بلهفة شديدة على جانبي الطريق.

لكن بعكس مناطق أخرى يشيع فيها الكره لأميركا والخوف من الغزو العسكري الأميركي، لا يريد الأميركيون اللاتينيون في الواقع أكثر من التزام الولايات المتحدة بخطاباتها العالمية القائلة بالتجارة الحرة والديمقراطية من دون استثناءات. وعندما تم ربط الديمقراطية والعودة بنجاح، أصبحت أميركا هي المستفيدة الرئيسية: تمثل المكسيك والبرازيل وتشيلي الاقتصاد الأكثر تكاملا عالميا في المنطقة، كما أن لديها التوجه الأكثر براغماتية في التعامل مع الولايات المتحدة.

وقد كان للقوة الناعمة لأميركا تأثير كذلك على هذه الدول، ليس أقلها ذلك التأثير الذي كان يحدث من خلال العديد من التكنوقراط الذين تم تدريبهم في أي في ليغ، والذين انتشروا بين وزارات رئيسية، والذين أصبحوا - مع نهاية تسعينيات القرن العشرين - هم أنفسهم أشد المناصرين للتجارة الحرة⁽¹⁸⁾. وسينشأ عن ربط الاحتياطي الكبير للطاقة القطبية في كندا بالسهول العشبية الغنية في الأرجنتين، منطقة تجارة حرة تضم 34 دولة، بقيمة تجارة بينية تفوق 13 تريليون دولار؛ وهي الأكبر بكثير بين جميع المناطق الأخرى. ومع ارتفاع الأجور في شرق آسيا وأوروبا الشرقية، بدأت الولايات المتحدة تدرك أن أميركا اللاتينية عبارة عن فرصة اقتصادية استراتيجية، كما أنها تزيد من استثماراتها بهدف إنشاء قاعدة صناعية قوية ومنخفضة التكلفة تنافس آسيا، وبالتالي تولد سباقا نحو القمة يرفع المنطقة من منطقة الفناء الخلفي إلى منطقة الجوار. لكن أميركا لا تزال تركز كثيرا على تنظيم الأسواق وقليلًا جدًا على بنائها. ومن الناحية الاقتصادية، كان دمج الأميركتين سيكون أسهل بكثير من دمج أوروبا، لكن على المناطق الفرعية في أميركا اللاتينية أن تنشئ روابط اقتصادية عميقة حتى في ما بينها⁽¹⁹⁾. وإلّا التغييرات المؤسسية في أوروبا الشرقية - التي يتم اتباعها باجتهاد من قبل كل الدول - هي التي جعلت الربط الصحيح بين النموذج السياسي والنجاح الاقتصادي ممكنا، ومنعت المشكلات الاجتماعية والسياسية التي استمرت في إثارة الاضطرابات داخل أميركا اللاتينية. إن أميركا لا تتمتع بالحصانة والمناعة، فهناك هجرة العمالة الضخمة غير الماهرة، والمخدرات، وعنف العصابات التي تندفق شمالا عبر المكسيك.

بين إفريقيا وشرق آسيا

لم يكن هناك صراع جاد بين أي دولتين في أميركا الجنوبية لعقود من الزمان، وهي قارة ألغى فيها مفهوم الحرب بين الولايات. وفي الوقت ذاته، فإن

كل دولة في أميركا اللاتينية في شبه حرب دائمة مع نفسها حول سبب وجودها، والقيادة، والموارد، والاستقرار الاجتماعي. وإن العنف المرعب في شوارع أميركا اللاتينية على امتداد المناطق الممتدة من المدن الصغيرة على حدود الولايات المتحدة والمكسيك إلى الأحياء الفقيرة في سان باولو، يتناقض - بشكل كبير - مع وجود هذه المناطق الخصبة في هذه البلاد ووجود هذه الهندسة المعمارية الرائعة التي تعود إلى حقبة الاستعمار.

إن وضع أميركا اللاتينية بين إفريقيا العالم الثالث، وشرق آسيا المحسوب من بين دول العالم الأول فعليا، يصور هذه الحالة غير الثابتة لها. ومع وجود لغتين أساسيتين فقط والتجاور الإقليمي، ومع غياب أي توتر عسكري علني، كان يمكن لأميركا اللاتينية أن تكون قادرة على تحقيق اندماج أكبر من الذي حققته دول شرق آسيا حتى الآن، لكن بعد قرون من حكم القوى التجارية، تبقى أميركا اللاتينية وإفريقيا مهملتين إلى حد كبير من قبل جيرانها الأقوياء في الشمال، وفي الوقت نفسه كانت أميركا اللاتينية لا تقوم إلا بالقليل من أجل تأسيس علاقة أخوية مع جيرانها الفعليين. وتنتشر في المنطقتين تجارة السلع غير القانونية بشكل واسع، مما يهدد بتقويض أي تقدم اقتصادي بعيد المدى، بالإضافة إلى النزيف الشديد في العقول المفكرة وحركة رؤوس الأموال إلى أوروبا والولايات المتحدة. وكما أن نيجيريا وجنوب إفريقيا يحتلان مكانة كبيرة في قارة إفريقيا، فإن أميركا اللاتينية لم تكن لتوجد على الخارطة الدبلوماسية لولا المكسيك وفنزويلا والبرازيل. ولا تعد أي من المنطقتين منافسا اقتصاديا، إذ تعاني كل منهما من الديون الباهظة، والإنفاق المفرط، وانخفاض قيمة الضرائب، وهبوط الإنتاجية، وانخفاض الإبداع، وانخفاض معايير التعليم، وارتفاع كلفة العمل، وتعذر خفض مستوى الفقر في المدن والمناطق الريفية⁽²⁰⁾. وتمتلك أميركا اللاتينية وإفريقيا أعلى مستوى من عدم المساواة في الدخل في العالم، لكن الأمر أسوأ في أميركا اللاتينية بسبب وجود

عدد أكبر من الأغنياء فيها عن إفريقيا. كما يعتبر الفلاحون الأصليون في المنطقة نسخة راقية من مزارعي إفريقيا المعدمين الذين يحرثون قطع أراض صغيرة، في حين يعيش الأفارقة الأثرياء والنخبة اللاتينية في فيلات وقصور نعمون فيها بالكثير من وسائل الراحة الخاصة بالعالم الأول.

إن رقصات أميركا اللاتينية مثل السالسا والسامبا والرومبا والتانغو جميعها تحتوي على الحركات السريعة المهتزة، بل حتى على الترنج غير المتوقع. والأمير مشابه للسياسة اللاتينية. وإن انعدام القدرة على تنفيذ الإصلاح الاقتصادي - أكثر من الإصلاحات نفسها - هو ما يلقي عليه أغلب اللوم لأنه هو السبب وراء النمو البطيء لأميركا اللاتينية والأداء الاجتماعي الضعيف لها⁽²¹⁾. ويتمتع الأميركيون اللاتينيون بقدر عالٍ من احترام الذات والكبرياء، لكن مع انتشار الجريمة والفساد السياسي، فإنهم لا يظهرون الكثير من الاحترام لبعضهم البعض. وتفضل الثقافة اللاتينية بشكل جذري إخفاء القوة في لغة الاحترام ولغة الوصول إلى الهدف، لكن الحقيقة في السياسة اللاتينية تكمن في قراءة ما بين السطور، بل وحتى قلب ما يقال دائما. ومع استثناءات ملحوظة، فإن المبالغة تتكامل مع التواصل بالنسبة إلى السياسيين اللاتينيين، وهي أكثر أهمية من الحقيقة في واقع الأمر. والنتيجة هي ثقافة تسأل بصورة ضمنية: "لماذا تقول الحقيقة عندما يكون بإمكانك أن تكذب؟" وإن إرث تخريب الحكم الاستعماري للبلاد إنما هو تسويق رئيسي للعادات التي تخرب البلاد الآن. وإن العقد الاجتماعي للقوانين والمؤسسات في الدول الآسيوية - سواء أكان ذلك بقيادة قيم كونفوشيوسية أو إسلامية - ليس غائبا على الإطلاق في أميركا اللاتينية. وإن الثقة والالتزام مع القادة أمران غير موجودين: فبضع حكومات معدودة هي التي استكملت فترة ولايتها الأولى فقط. فالثقافة اللاتينية متسامحة جدا مع الفساد الجيد - وهو النوع الذي يسهل التفاوض حول العقود لتحريك الأمور - من دون أن تدرك أنها في الواقع تستمد قواعدها من الفساد

السيء وتمجده، وهو ذلك النظام السائد لحكم الأسرة الكبيرة والرأسمالية المستبدة التي تعمل حتى في أفضل ديمقراطيات أميركا اللاتينية. وإن حراس البوابات هؤلاء وسماسرة القوة يسيطرون على جميع مظاهر الحياة، وتثير الديمقراطية الحوافز لدى القادة لسرقة ما يستطيعون سرقة ثم الهرب.

لكن أميركا اللاتينية قد تستمر في كونها منطقة عالم ثانٍ، وذلك بسبب الاقتصادات الكبيرة - كتلك الموجودة في البرازيل والمكسيك - وموارد النفط والغاز الهائلة، والقرب من وحش الاستيراد الهائل، ألا وهو الولايات المتحدة⁽²²⁾. وعند افتتاح منطقة التأشيرة الحرة لأميركا الجنوبية، صرح وزير الخارجية البرازيلي سيلسو أموري م قائلًا: "التكامل أولوية لأننا - في عالم كتل كبيرة - سنكون أقوى إن كنا متوحدين" وإن تطور اتحاد دول أميركا الجنوبية SACN بشكل متماسك، فستتفاوض القارة في وقت قريب مع العالم الأول بناء على بنود أفضل بكثير.

الفصل الخامس عشر

المكسيك: الحبل السريّ

كان من المفترض لاتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية NAFTA أن تدفع بالمكسيك إلى العالم الأول، ولكن في اليوم الذي سرت فيه الاتفاقية في 1 يناير عام 1994، بدأ جيش زاباتستا للتحرير الوطني بالتمرد الكامل للفت الانتباه إلى محنة المزارعين المهمّشين، وقام الجيش بالاستيلاء على أربع بلديات جنوبية، واعتقال اثنين من كبار القادة في الحزب الثوري المؤسسي الحاكم، ورد الرئيس كارلوس ساليناس على هذا التمرد من خلال إطلاق العنان للقمع الوحشي بحق الزاباتستيين والآلاف من الفلاحين المساندين لهم، وقد علق أحد الصحفيين بقوله: "لقد ظهرت المكسيك كواحدة من دول العالم الثالث أكثر من كونها واحدة من دول العالم الأول"، وستبقى المكسيك وأميركا تعانيان إلى أن تجدا طرائق أفضل لسحب المكسيك من العالم الثاني.

لقد كان الانضمام إلى اتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية يعني - بصورة حتمية - تنازل المكسيك عن كل ذريعة قد تقود إلى أميركا لاتينية مستقلة، وتقع المكسيك الآن وإلى الأبد تحت مظلة الاستراتيجية الأميركية؛ حتى عندما يرتفع السياج ليفرقهما. وقد شرح أحد الأكاديميين المكسيكيين - والذي أصبح في ما بعد دبلوماسيا - ذلك الأمر قائلا: "إن مشكلتنا ليست الأمن؛ فلن يغزو أحد المكسيك، لكن العولة هي أزمة وجودنا الحقيقية، فهناك اللوائح القاسية التي تحكم المنافسة الدولية، وفجوات الدخل المتزايدة، والمزيد من المخدرات والتهريب عبر أقاليمنا إلى داخل الولايات المتحدة". ومنذ الإطلاق المشؤوم لاتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية عام 1994 ازداد الاستثمار

الأجنبي في المكسيك بمقدار أربعة أضعاف. وكما تفعل كازاخستان، تقوم المكسيك بتنويع استثماراتها بعيدا عن الاعتماد الدائم على سلعة ما. وقد كانت المكسيك - في مرحلة ما - مصدرة للنفط، لكن البضائع المصنعة تشكل في الوقت الحالي ما نسبته 80 بالمئة من صادراتها⁽¹⁾. ويقتصر التحديث في المكسيك على مصانع التجميع الأجنبية ماكيلا دورا في جزر الأعمال التجارية النظيفة مثل مونتييري. وفي المقابل، فإن رفع الصين لمستوى تدريب العمال بشكل سريع وواسع كان يعني أنه منذ الدخول في منظمة التجارة العالمية عام 2001 تفرقت الصين على المكسيك في التصنيع وتصدير النسيج إلى الولايات المتحدة. وعلى الرغم من الميزة الجغرافية للمكسيك، فإن أكثر من ثلاثمائة مصنع أجنبي تم إغلاقها ونقلها إلى الصين، مما أدى إلى فقدان ثلاثمائة ألف وظيفة مكسيكية، وهو الأمر الذي ارتبط - بشكل مباشر إلى حد ما - بزيادة ضخمة ومفاجئة في الهجرة غير القانونية إلى الولايات المتحدة⁽²⁾. وسواء أوجد السياج الحدودي أو لم يوجد، فستصبح مشكلات المكسيك هي مشكلات أميركا بشكل أسرع مما هي عليه الحال في الوقت الراهن.

إن عدم المساواة وعدم الاستقرار يسيران معا جنبا إلى جنب. وتوجد خارج مكسيكو سيتي - وفي داخلها طبعاً - دولة من النصب الاستعمارية القائمة عند كل منعطف من منعطفات الأحياء الفقيرة المتداعية، حيث يعتبر الاستثمار العام في المستشفيات والمدارس فكرة ثانوية. وقد استغل رئيس بلدية مكسيكو سيتي السابق أندريه مانيول لوبيز أوبرادور الفترة التي اتسمت فيها البلاد بالهدوء، وقام ببناء سمعته الجيدة من خلال وضع برامج دعم اجتماعي وغذائي لكبار السن في المدن المنتشرة التي تضم عشرين مليون فرد، والذين كانوا يقومون بدعمه في انتخابات الرئاسة المكسيكية عام 2006؛ والتي خسرها بهامش ضيق، بعد أن تم اللجوء إلى المحكمة الانتخابية. وكما في أماكن أخرى من دول العالم الثاني، فإن السلطة في العاصمة تساوي السلطة

الوطنية، وقد أعاد أوبرادور حملته إلى الشوارع وتكفل بتنظيم موجات من المظاهرات في مدينته لتعطيل منافسه المنتخب فيليبي كالديرون. ومع - أو من دون - أوبرادور، كان عشرات الآلاف من المكسيكيين يحتجون بشكل منتظم ضد ارتفاع أسعار التورتيللا وغيره من الأطعمة الأساسية.

إن الانقسام الريفي المدني في الحياة السياسية المكسيكية يظهر - في حقيقته - أن هناك في الواقع أربع دول مكسيكية: منطقة شمالية على الحدود الأمريكية، حيث يمكن مبادلة الدولارات والبزوات، والمكسيك الوسطى وهي عاصمة الدولة وسلّة غذائها، والمنطقة الأصلية الجميلة وهي منطقة البرزخ الجنوبي المعدمة اقتصاديا، ومنطقة المايا الجديدة ليوكاتان وهي منطقة فقيرة للغاية وليست كل أجزائها على وتيرة واحدة من الحداثة⁽³⁾. وبعد أن كانت تعتبر الجوهرة الاستعمارية، شهدت ولاية أوكساكا المكسيكية عام 2006 شهورا من الاشتباكات الوحشية التي شاركت فيها عصابات مسلحة و فرق الشرطة ونشطاء أصليون، مما دمر السياحة في البلاد. وفي مناطق مثل أوكساكا، تغلب المكسيكيون على الأسيرة المزودة بوسائل الدفاع العسكرية والفرق المسلحة على طول الحدود التي تمتد لنحو ألفي ميل، بحثا عن حياة مستقرة في لوس أنجلوس. ويستمر ذئاب التهريب المتعطشين للكسب - الذين يقومون بتهريب الأجانب الذين يهاجرون بطريقة غير شرعية - في تهريب أعداد من المهاجرين إلى الولايات المتحدة أكثر مما هو مسجل بالفعل. وعلى الرغم من أن معظم المخدرات الممنوعة من الناحية القانونية والتي تستهلك في الولايات المتحدة، يتم إنتاجها في كولومبيا، فإنها تهرب بشكل كبير عبر المكسيك من خلال جماعات جريمة محلية منظمة، مما يحول المدن الحدودية مثل نيفو لاريدو إلى مشاهد مخيفة من السرقة والخطف وحرب العصابات⁽⁴⁾. ويعتبر المهاجرون المكسيكيون سلاحا ذا حدين بالنسبة إلى الولايات المتحدة، إذ إنهم يقومون بالعمل في أعمال البناء والمطاعم، وهي وظائف لا يرغب الأميركيون

بالعمل فيها، كما أن هؤلاء المهاجرين من المكسيك يعملون يجد أكبر ولساعات أطول، لكنهم أيضا يجهدون أنظمة التعليم والصحة التي لا تتلقى التمويل الكافي⁽⁵⁾. وتعتبر التحويلات التي تبلغ ستة عشر مليار دولار، والتي يتم تحويلها إلى المكسيك من خلال الحوالات المالية السنوية التي يوفرها المكسيكيون من عملهم في الولايات الأميركية الخمسين، مصدرا رئيسا للدخل القومي المكسيكي، مما يساعد على رفع الناتج المحلي الإجمالي لكل شخص إلى 9000 دولار سنويا، أي ضعف المستوى الذي يجب أن تبدأ معدلات الهجرة في الانخفاض عند الوصول إليه. ولكن بسبب عدم المساواة الشديدة في مناحي الحياة هناك - إذ يعيش نحو نصف عدد السكان في فقر مدقع - تستمر الهجرة غير الشرعية، سواء أرغبت أميركا بذلك أم لم ترغب.

ولإنشاء دولة مكسيكية موحدة بالفعل، فإن الأمر يتطلب أكثر من مجرد العمل على تطبيق اتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية. وقد أطلقت أميركا مبادراتها الأكثر شهامة نحو المكسيك وتكفلت بدعم عملة البيزو خلال الأزمة الاقتصادية عام 1994 لكن منذ ذلك الحين، أخفقت اتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية في تحقيق ما فعله الاتحاد الأوروبي لتركيا. وسيكون أمرا غير قابل للحديث عنه في الولايات المتحدة أن تقوم الولايات المتحدة بمنح المكسيك ما ترغب تركيا بالحصول عليه من الاتحاد الأوروبي: العضوية في الاتحاد، والعضوية في البرلمان، والهجرة المفتوحة، والإعانات المالية الضخمة، وحقوق اللغة ضمن اتحاد بلا حدود. ولكن في الوقت الذي تمضي فيه أوروبا وقتا لاستيعاب تركيا في هذه المستويات الاقتصادية والسياسية الملموسة، تقوم الولايات المتحدة بالكاد بالاستثمار في الأعمال الحرة الصغيرة وبرامج التعليم الضخمة اللازمة لتشجيع المهبة المكسيكية على أن تبقى منتشرة في البلاد. لكن سيتطلب منع تدفق المهاجرين والجريمة إلى الولايات المتحدة - وتنظيف السفنات السامة التي ترميها مصانع الماكيلادورا في الريو غراندي - إنفاق

أموال ضخمة للتطوير من قبل اتحاد أميركا الشمالية كتلك التي ينفقها الاتحاد الأوروبي⁽⁶⁾. يجب عدم الوقوع في الخطأ: على أميركا أن تشتري المكسيك وليس فقط أن تستأجر جزءا من منطقة الحدود الخاصة بها.

سواء مع وجود اتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية أو من دونها، فهناك مزيج سكاني وثقافي أكثر عمقا بكثير عبر نصف الكرة الغربي كله. وإن جسور الثقافة والهجرة لا تُعد فقط بإبقاء أميركا اللاتينية على شاشة رادار الولايات المتحدة بل أيضا بتغيير لون الشاشة كليا. ولأن المكسيكيين هم الجماعة المهاجرة الوحيدة التي لديها ادعاءات تاريخية بأحققتها بإقليم في الولايات المتحدة، فإن موجات هجرة الأميركيين اللاتينيين إلى الولايات المتحدة قد لقبت بـ *ريكونكوستا* من قبل الكتاب المكسيكيين. وعلى الرغم من أن الروح العائلية لأميركا اللاتينية لم تكن تشمل الأميركيين الشماليين، إلا أنها تنتشر شمالا بصورة أسرع بكثير من انتشار القيم الأميركية جنوبا. وكذلك فإن مناطق الجنوب الغربي للولايات المتحدة ليست متحدة اقتصاديا مع المكسيك فقط، ولكن في الولايات التي تقطنها كثافة سكانية كبيرة من اللاتينيين مثل كاليفورنيا وتكساس وأريزونا ونيو مكسيكو، فإن الولاء الثنائي يعتبر شيئا عاديا⁽⁷⁾. وبالمثل، فإن اللغة الإسبانية تنمو بسرعة كلغة ثانية في أميركا، كما أن وجود أربعة وعشرين عضوا لاتينيا في الكونغرس يعتبر علامة دالة على الزيادة الملحوظة مؤخرا في تأثير المهاجرين على السياسات الوطنية. وفي الوقت الذي بدأ فيه كبار السن الأميركيون بالتحرك إلى المكسيك للحصول على الرعاية الصحية الرخيصة، فإن ملايين المهاجرين المكسيكيين غير الشرعيين يستغلون الخدمات الاجتماعية الأميركية التي يتم تقديمها إليهم بأموال دافعي الضرائب من الأميركيين. ويخشى المحافظون الأميركيون من أن تصبح دولتهم مثل الإمبراطورية الرومانية؛ أي تصبح خليطا من القوميات التي يجمعها النظام⁽⁸⁾. ومع كون ميامي قاعدة نخبة أميركا اللاتينية والعاملين في

تبييض أموال المخدرات، فليس أمرا مفاجئا أن كثيرا من اللاتينيين يقولون على سبيل الدعاية: "نحن نحب ميامي لأنها قريبة جدا من الولايات المتحدة!".

من خلال المشاريع فقط - مثل خطة المكسيك بيوبلا إلى باناما - تستطيع أميركا الوسطى استغلال موقعها الجغرافي بين قارتين كبيرتين لتصبح ممرا مهما عبر القارات في عصر العولمة. ويبلغ حجم المنطقة تقريبا حجم ولاية كاليفورنيا، وتسكنها كثافة سكانية مشابهة تبلغ 35 مليون نسمة تقريبا، لكنها انقسمت إلى سبع دول منفصلة؛ جمهوريات الموز المألوفة مع مطلع القرن العشرين. وقد كانت كل واحدة منها مزودة بوسائل دفاع عسكرية مكثفة، لكن نظام الأمن الاجتماعي الهش لديها اليوم يمثل عامل ضعفها الأكبر. ومع المستوى المرتفع من الفقر والبطالة، تتخصص ولايات العالم الثالث هذه في صناعات الزهور، والمخدرات، والمسدسات. وعلى الرغم من أن حكومة ريجان قاتلت إمبراطورية الشر في غرينادا والسلفادور ونيكاراغوا، إلا أن الولايات المتحدة تسلك الطريق الصعب، وهي أنه حتى مع عدم وجود الجيوش الفدائية القوية، فإن أميركا الوسطى قد تمثل تهديدا حقيقيا للأمن في نصف الكرة. وبعد أن طردت الولايات المتحدة المدانين قضائيا وأعادتهم إلى أوطانهم، انتشر تشكيل العصابات بشدة، ويقدر عدد أفراد العصابات اليوم بأكثر من مئة ألف عضو في المنطقة (بما في ذلك المكسيك). ومع كون سبعون بالمئة من اقتصاد غواتيمالا قائما على القطاع غير الرسمي، فإن المنافسة الحقيقية الوحيدة مع المكسيك هي تلك الموجودة بين العصابات بغرض تهريب المخدرات والعمالة إلى الولايات المتحدة. وقد تقوم خلايا عصابة MS-13 بشكل متزايد بتنسيق مشاريعها الإجرامية عبر الولايات المتحدة من داخل سان سلفادور. وقد كانت أميركا الوسطى في مرحلة ما، ساحة معركة أميركا، لكن شوارع أميركا الآن هي ساحة المعركة.

لكن أميركا الوسطى تتحول الآن إلى مختبر للانتصار المحتمل لتكامل نصف الكرة، وقد قللت اتفاقية التجارة الحرة لأميركا الوسطى كافئا من الرسوم التي

تفرضها الولايات المتحدة، مما يعمل على انتاج فرص العمل ورفع الصادرات، كما فعلت اتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية نافتا للمكسيك. وكما جاء في افتتاحية النيويورك تايمز، فإن اتفاقية التجارة الحرة لأميركا الوسطى "من الصعب أن ترفع اقتصادات المنطقة إلى القرن الحادي والعشرين، لكنها قد تكون كافية لرفعها إلى القرن العشرين"⁽⁹⁾. وفي الوقت ذاته، فإن إهمال أميركا العام للأسواق الصغيرة في أميركا الوسطى والكاريسي، قد أجبر الآخرين على المعاناة من مرحلة الركود. وفي الحقيقة، فلأن المستثمرين الأميركيين يبحثون في الغالب عن أرباح كبيرة في دول مثل الصين، فإن الصين قد تحركت بذاتها نحو أميركا الوسطى، بانية مصانع أقرب إلى سوق التصدير للولايات المتحدة. كما أن مقاطعة أميركا لعدوها الصغير كوبا قد تركت الباب مفتوحا أمام الصين لتصبح واحدة من أكبر مستثمريها؛ خلف فنزويلا لكن أمام كندا؛ حتى وهي تشغل مركز جاسوس الاتحاد السوفييتي السابق وتطور ودائع النفط، مع رفع الأعلام الصينية على سفنها. وتعتبر حالة هاييتي محرجة على وجه الخصوص: لقد احتلت الولايات المتحدة هاييتي مرات كثيرة خلال القرن الماضي بغية تحقيق الاستقرار للجزيرة، لكنها كانت عاجزة عن السمو بها فوق تميزها المشبوه على اعتبار أنها أكثر الدول المعدمة في نصف الكرة، والتي تقع على بعد بضع مئات من الأميال عن شاطئ أميركا. وتحت رعاية الأمم المتحدة، فإن جنود حفظ السلام هم الصينيون والتشيليون والبرازيليون الذين حفظوا هاييتي من الانتكاس والعودة إلى حالة الفوضى⁽¹⁰⁾. وإحدى فوائد العولمة التي لا تحظى بالاهتمام الكافي الذي تستحقه، أن أي دولة صغيرة تشعر بأنها لا تلقى الخدمات اللازمة من جيرانها الأقوياء الأغنياء، يمكنها أن تسعى لنيل الاهتمام في الأسواق الجغرافية السياسية. وإن كانت أميركا غير قادرة على إظهار إحسانها نحو نصف الكرة في فئاتها الخلفي، فإن مثل هذه القيادة قد تنجح شمالا من أميركا الجنوبية ذاتها.

الفصل السادس عشر

فنزويلا: انتقام بوليفار

في أثناء العمل لتحرير أميركا الجنوبية من الحكم الإسباني في مطلع القرن التاسع عشر، حلم الثائر الجريء المعادي للاستعمار سيمون بوليفار دائما بوحدة قارية. لكن اتحاد غران كولومبيا انشق سريعا إلى جمهوريات نائرة عديدة، تاركا أميركا اللاتينية من دون قطب واحد للقوة يمكن الاجتماع حوله؛ مما سهل كثيرا امتداد عمر هيمنة الولايات المتحدة في هذه المنطقة. لكن اليوم سمي الشارع الرئيسي في كاراكاس على اسم ابنها الأصلي إيل لبيرتادور، وفنزويلا - وليست الصين ولا أوروبا - هي التي جسدت بقوة موت مذهب مونرو. ولولا النفط، لكانت فنزويلا دولة من دول العالم الثالث الزراعية الراكدة، يحكمها قادة شعبيون وانقلابات تقوم بين الحين والآخر، لكن فنزويلا - بإنتاجها النفطي - أضحت شيئا مختلفا تماما: فبإمكانها أن تصبح مصدر طاقة رئيسيًا وقصة نجاح إقليمي للحكم والتطوير المتوازنين، ومحفزا دبلوماسيا لتحقيق حلم بوليفار في النهاية. لكن الظروف تعمل ضدها.

لقد أثنى المكتشف المناصر للطبيعة أليكساندر فون همبولدت على الربيع الأبدي لفنزويلا، لكن الدولة تعاني في الواقع حالة حادة من حرية الاختيار السيئة⁽¹⁾. وبعد الحرب العالمية الثانية، اعتبر التجار والعمال من أبناء الطبقة الوسطى في إسبانيا وإيطاليا والبرتغال فنزويلا أرض الفرص، وقد ربوا أبناءهم ليصبحوا أطباء ومحامين. وفي خمسينيات القرن العشرين، اجتمع الأوليغارك المحليون (أصحاب حكم الأقلية) والشركات الأجنبية لدفع

فنزويلا إلى العالم الأول. ولكن في أميركا الجنوبية، دائما ما كانت الحيرة السياسية - وليست قلة الموارد - هي التي تعيق التقدم. وقد ترك المستبدون الأوتوقراطيون المنتخبون في ستينيات القرن العشرين إرثا من "الطرقا السريعة في حالة من الفوضى، ونظاما بيثيا مدمرا وديونا مدمرة وعمالا لم يعد لديهم أي انضباط"⁽²⁾. ومع مطلع سبعينيات القرن العشرين، بحث فنزويلا - وغيرها من الأعضاء المؤسسين لمنظمة أوبك - عن التحول الوحيد الأكبر للثروة من دون حرب، وأعادوا بذلك إيقاد الطموح للعظمة⁽³⁾. لكن النفط أفسد فنزويلا، فهجرت اقتصادها الزراعي وسقطت في المرض الهولندي، ومع غرقها في دولارات النفط، ضاعف الحكم العام والخاص للأقلية الإنفاق، في الوقت الذي حلت فيه الشركات محل المجتمع كدائرة انتخابية أساسية. لكن مع هبوط أسعار النفط في ثمانينيات القرن العشرين، ازداد العجز، وتضاعفت الديون، وتداعى الإنتاج، واختفت رؤوس الأموال، وتسارع معدل التضخم، وازدادت القروض الأجنبية⁽⁴⁾. وقد كانت فنزويلا - حسب تعبير الأب المؤسس لمنظمة أوبك خوان بابلو بيريز ألفونزو - **تغرق في غائط الشيطان**.

هذا، ويمكن أن تعيد الدورة نفسها في فنزويلا اليوم. وفي السياسات التي تدور حول الشخصيات في أميركا اللاتينية، يأتي القادة الأقوياء إلى سدة الحكم دائما على حساب المؤسسات القوية. ولا تعاني المنطقة فقط من انعدام حرية الاختيار، بل أيضا من الموقف السيئ؛ وليس هناك أسوأ من هوغو شافيز الذي نُوِّجت إعادة اكتشافاته الذاتية العديدة في شخصية يمكن أن تكون أكثر الأوصاف دقة لها أنها شخصية لينينية نرجسية. وبعد محاولة انقلاب فاشلة والسجن عام 1992، اكتسح المرشح الوطني من الجناح اليساري - شافيز - الطريق نحو الرئاسة عام 1998 متبنيا برنامجا استهدف الحصول على تأييد الفئة المحرومة من حقوقها، وقد كان حديثه - الذي يزداد قسوة - عن الاستياء والشك، يستغل لا مبالاة النخبة بالطبقات الدنيا في المجتمع.

لقد تدمر رجل فقير من منطقة ضاحية بيتار في كاراكاس قائلا: "يمكن أن تكون الحكومة في المدينة أو على القمر. كل ما نريده هو الحصول على رواتبنا". وبما يملكه من جاذبية وبراءة ذمة، تلاعب شافيز هؤلاء الفقراء الذين لا يطلبون حصة، لا في الحكم ولا في عائدات النفط التي يتم إنفاقها، لأنهم لا يدركون أن موارد الدول هي - في نهاية المطاف - ملك لهم وحدهم⁽⁵⁾. وقد شرح محلل سياسي في كاراكاس الموقف قائلا: "الناس موالون لشافيز بغض النظر عما يفعله لأنه أعطاهم الأمل، وسيضحّي أنصاره بأنفسهم من أجله".

إن الغاز في فنزويلا أرخص من الماء، وبالنظر إلى نماذج أموال النفط الناجحة، من ألاسكا إلى الترويج إلى كازاخستان، استطاع شافيز بسهولة تطوير صندوق دائم لإعادة توزيع أرباح النفط، على أن يأخذ الأكثر فقرا المبالغ الكبرى، وأن يحصل الجميع على حصة. وفي أقل من عقد من الزمان، كان من الممكن تقليل الفئات الفنزويلية التي تعيش على أقل من دولارين اثنين في اليوم - والذين يمثلون اليوم الأغلبية - لتصل عمليا إلى صفر⁽⁶⁾. ولكن في الوقت الذي انتشرت فيه حقوق الملكية في كازاخستان بشكل واسع، واستخدمت ثروة النفط فيها لدفع المشاريع الخاصة، بقي اعتقاد شافيز بالاشتراكية البوليفارية تأكيداً راسخاً على سيطرة الدولة. ولم يكن من الممكن تملك الجمعيات التعاونية الخاصة بالفلاحين، والتي تم الاستيلاء عليها بالعنف من ملاك الأراضي الأثرياء، بصورة شخصية. وقد تم إقصاء الاتحادات العمالية⁽⁷⁾. كما بدا شافيز قادراً على فعل كل شيء صواب من خلال: دعم القروض، والقروض الزراعية، وشبكات توزيع الطعام، وبرامج الطب الوقائي باستخدام أطباء كوبيين⁽⁸⁾. ولكن ضمن هذه الجماعات، كان الناس ينتجون من أجل مستهلك وحيد - الحكومة - التي تضخم جدول رواتبها إلى أكثر من ثلاثة ملايين شخص، وقد استخدم شافيز صناديق النفط بالطريقة ذاتها التي استخدمتها بما بقية الدول اللاتينية لخدمة الغايات السياسية، أكثر من استخدامها لتخفيف اللامساواة بشكل حقيقي⁽⁹⁾.

قد يكون شافيز رجلاً صالحاً، لكن إنفاقه لثروة النفط يشبه الإدمان من الدرجة الأولى: فهو بحاجة إلى المزيد والمزيد للمحافظة على قمته. وقد زادت الحكومة في الوقت ذاته الديون الداخلية والخارجية بمقدار أربعة أضعاف، في الوقت الذي تداعت فيه المستشفيات، وطُرد مدراؤها للتصويت ضده في الاستفتاء العام الذي أجري عام 2004. وقد جعلت السيطرة على الأسعار من اللحم عملة نادرة. وقد سجّل شافيز نقاطاً عندما وضع رئيس بلدية كاراكاس يده على ملعب حصري للغولف لبناء مساكن للفقراء، لكن الظروف المدنية السيئة تستمر كما هي العادة. وعلى الرغم من العوائد السنوية للنفط والتي تصل إلى 20 مليار دولار، إلا أن الناتج المحلي الإجمالي لكل شخص في أحسن الأحوال، يصل إلى نصف المستوى الذي كان عليه عام 1954.

لقد بقيت فنزويلا على ما أسماه الاقتصادي هيرناندو دو سوتو مجتمع المواطنين. وقد استحوذ شافيز على شركة النفط المملوكة للدولة، وهي شركة PDVSA حيث استغنى عن الخبراء الذين أنشأوا بمهارة بالغة النظام الكامل للأمة والمتعلق بالمرافق العامة قبل جيل مضى. أما بديله - الجهاز الذي يديره الجيش - فينتج الآن أكثر من مليون برميل، وهو ما يقل عن القدرة القصوى للإنتاج. وقد عملت PDVSA بشكل مستقل عن الحكومة، في حين أنشأ شافيز وزارة المالية الخاصة به، بانكو دو تيسوروس، التي أثرى من خلالها حسابات بنكه الأوروبية. وقد انهار قطاع الصناعة في الدولة كما استلم مفاوضو شافيز لجان الشركات ووضعوا يدهم على الأرباح، وادعى أحد الموظفين السابقين في PDVSA بشكل واضح من المنفى الذي فرضه على نفسه قائلاً: "الآن بعد أن دمر الطبقة المهنية، فلا يهم كوننا المنتج الأكبر للنفط إلى جانب العرب، ولم يتبقَّ أحد يستطيع أن يدير المال بكفاءة". وإن الطواير الطويلة من المهنيين التي تصطف على باب السفارة الإسبانية في محاولة للحصول على الجنسية، ما هي إلا برهان واضح على نزيف أدمغة العالم

الثالث.

عندما أصبحت جميع الأصوات الأخرى غير مسموعة، جعل شافيز من اسمه مرادفا لفنزويلا، وقد تم انتخابه مرارا وتكرارا بشكل ديمقراطي، لكن هذه الديمقراطية أشبه بحكم الرعاع⁽¹⁰⁾. وقد عملت جمهورية شافيز البوليفارية كحكومة مشرف الباكستانية، فقد عين شافيز جميع المحافظين ورؤساء البلديات ووهب العقارات للقدامي من الضباط؛ وسطاء القوة المحافظين الذي عملوا بغيرة على حماية منزلتهم الجديدة⁽¹¹⁾. ومع وضع الجمعية الوطنية ومجلس الانتخابات في جيبه، لم يبقَ هناك حزب معارضة⁽¹²⁾. ولم يكن على شافيز إلا أن يعدل الدستور مرة أخرى لمواصلة الحكم حتى عام 2013، وقد أسمى إدواردو غالينو ذات مرة هذا الأسلوب من القيادة باسم الديمقراطية الديكتاتورية وهو وصف ملائم لشافيز. وقد قال غالينو: "قد تكون الديمقراطية مخنثة: فهي تتعري، فتكشف ملابسها عن صورة عقيد"⁽¹³⁾.

هناك على الأقل ستة جيوش شعبية ولاؤها لشافيز، حيث يجول أفرادها شوارع كاراكاس سيرا على الأقدام وعلى الدراجات النارية وفي سيارات الجيب وهم يحملون الأسلحة ويرتدون الملابس العسكرية ذات الألوان المموهة ويضعون على صدورهم السترات الواقية من الرصاص. بالإضافة إلى كونهم يعلقون الرشاشات بطريقة غير رسمية على أكتافهم، فإنهم بشوشون ويرتدون قمصان شافيز الحمراء، لكن الآخرين يخافونهم. وتُبقى الجريمة المنتشرة المعارضة بعيدا عن الشوارع. وفي الوقت الذي لزم فيه المواطنون منازلهم، كانوا يشاهدون ماراثون مونولوجات شافيز على محطات التلفاز التي استولى عليها. ولا شك في أن حالة الأزمة الدائمة تعتبر بيئة غير صالحة للديمقراطية الحقيقية، لكنها بيئة رائعة من أجل زرع الفوضى لمصلحة شخص ما. وفي ما عدا بعض مظاهر الراحة القليلة مثل فنادق الخمس نجوم وغرف الفلامينغو، انحدرت كاراكاس بشكل واضح إلى عاصمة منعزلة ذاتيا من عواصم العالم الثالث

يحكمها موظف في وزارة الدفاع السابق كرئيس مدني. وكذلك، فإن معدل الوفيات رميا بالرصاص في فنزويلا هو الأعلى في العالم، كما أن السرقة في ازدياد دائم؛ بما في ذلك السرقة السريعة التي تشمل الهجوم على أجهزة الصراف الآلي للحصول على أموال سريعة. ولدى كاراكاس كذلك بعض من أسوأ أنواع ازدحام الشوارع التي يمكن تصورها: السائقون في تقاطع شاكاو المركزي يتجهلون إشارات المرور، مما يؤدي إلى اختناق مروري متعدد الاتجاهات يمتد لأميال. وعام 2006 اتهم جسر على الشارع الذي يمثل المخرج الرئيسي للمدينة بعد خمسة عشر عاما من الإهمال، مما أجبر المركبات على أن تسلك طريقا دائريا يحتاج إلى أربع ساعات للوصول إلى المطار الذي يقع على بعد عشرة أميال فقط.

إن الثورة التي لا تواجه التهديد، لا يكون هناك مبرر لوجودها. ولذلك، فقد ورث شافيز عباءة فيديل كاسترو المناهضة للاستعمار، ونشر عقيدته على نطاق واسع. ومثل بوليفار، نقل شافيز الشعور بأن أميركا ستستمر في نشر الأوبئة في المنطقة إلى الأبد تحت اسم الحرية. وإنه لأمر محزن أن تنشأ مثل هذه الحدة في العلاقات بين أميركا والدولة التي نشأت معها روابط قوية كثيرة من خلال صناعة النفط، وتصنيع السيارات، والحب المشترك للبيسبول. ومثل الإيرانيين أو الأوزبكيين العاديين، ليس الفنزويليون معادين للأميركيين، ولكن تبقى معاداة الأمركة عكازا صليبي الشكل لقادتهم. ومع استغلال الرار أميركا بمحاولة الانقلاب عام 2002 بدأ شافيز يشوه سمعة الولايات المتحدة والأحزاب المعارضة التي تدعمها باعتبارها تهديدا للثورة البوليفارية⁽¹⁴⁾. وقد أثار شافيز عداوة الولايات المتحدة بكل الوسائل الممكنة، حيث: أعلن الرغبة بتطوير قوة وأسلحة نووية، وهدد بتعليق صادرات النفط إلى الولايات المتحدة، واشترى مئة ألف بندقية AK-47 من روسيا لبناء قوة قتالية حول السفارة، وأعاق جهود ضبط تهريب المخدرات، والتجارة الحرة، وعزل كوبا

كاسترو، ووقع اتفاقيات تعاون في مجال إنتاج النفط والغاز مع إيران، وقام - على حدّ زعمه - بتوفير بيئة آمنة وأرضية تدريبية للجماعات الأصولية الإسلامية، بل إنه قام بتوصيل نفط التدفئة بأسعار زهيدة إلى الجماعات الفقيرة في الولايات المتحدة ذاتها. وقد أعلن أحد أنصار شافيز عندما كان يسير في كاراكاس في يوم شديد الرطوبة: "كل ما يفعله شافيز له مبرر، فقد تم انتخابه بشكل ديمقراطي، وأميركا ليس لديها الحق في أن تحاول إسقاطه. ونحن لا نزعم بأننا سنصبح بقوة أميركا، وهذا تماما ما يجعلنا نتوقع منها معاملتنا بإنصاف".

إذا كانت هيمنة الولايات المتحدة على أميركا اللاتينية أسطورة، فإن هوغو شافيز يتحدى الولايات المتحدة ويشكك في أنها تستطيع القيام بذلك. وفي حين حرر بوليفار مقاطعات الأنديز ولم يستطع منع تجزئتها، تسعى رؤية شافيز البوليفارية الجديدة إلى جعل هذه الحدود غير الصحيحة بلا معنى من الناحيتين الفكرية والاقتصادية⁽¹⁵⁾. وقد قال أحد المحللين البرازيليين القلقين - ككثير من البرازيليين - من الصورة الراديكالية التي أعطاها شافيز للقارة: "إن القادة الذين يرمون الأفكار من دون توفير الموارد اللازمة لتنفيذها، يسخر الناس منهم. ولكن عندما يدعمهم دفتر شيكات بقيمة خمسة مليارات دولار، فإنهم يُؤخذون على محمل الجد". ومع الاستغلال الضئيل للمثقفين الدبلوماسيين الرسميين في فنزويلا، يسافر شافيز عبر القارة وخارجها لرشوة القادة وشراء الانتخابات لهم. ويحرّض الجماهير بخطاباته التي تطلب من بريطانيا العظمى إعادة جزر فوكلاند إلى الأرجنتين. وتضم خريطته لتوحيد موارد أميركا الجنوبية نظام تبادل النفط والإسمنت والماشية والأطباء والمهندسين من دولة إلى أخرى، امتدادا من كوبا إلى الأرجنتين. وإلهام قارة تعتمد على ذاتها، فاق شافيز الولايات المتحدة في ما يتعلق بالصكوك وشراء الديون والمساعدات ودعم النفط. وفي الكاريبي، أنفق الكثير لتحديث مصافي النفط

في كوبا وجامايكا ووزع ثروة بلغت ثلاثة مليارات كهبات، والأهم أنه بدأ في تحريف الأرض لما سيصبح خط الأنابيب الأطول في العالم، حيث يمتد من فنزويلا - عبر الأمازون البرازيلي - إلى الأرجنتين، مما يتيح تشغيل شبكة طاقة قارية، وبالتالي يمكن تحقيق الاكتفاء الذاتي من الطاقة في أميركا الجنوبية. وإلى جانب ذلك، يصرح شافيز بأن هذه المشاريع تبشر بكتلة كبيرة من القوة السياسية والاقتصادية والاجتماعية سعياً نحو التوازن العالمي⁽¹⁶⁾.

إن تحدي الولايات المتحدة يشبه دخول معركة مع الأسد. لكن شافيز يدرك أن المساومة بين الولايات المتحدة وأي من دول أميركا اللاتينية لن تكون أبداً متكافئة إلا إن كان لدول أميركا اللاتينية راعٍ خارجي قوي، وبذلك استخدم علناً ورقة الصين مهدداً بقطع تدفق النفط إلى الولايات المتحدة - في حين أنه في الواقع يعيد توجيهه ببطء إلى الصين - وبيع ملكية المصافي في الولايات المتحدة للاستثمار في دول آسيوية أخرى. وتمنح الصين تشجيعها الضمني للسياسات البترولية التي يتبناها شافيز: فهي توفر حالياً نصف الاستثمار الأجنبي الكلي في فنزويلا، كما أنها قد باعتها ناقلات لشحن النفط الفنزويلي إلى مسافة خمسة عشر ألف ميل عبر المحيط الهادئ، بالإضافة إلى تقديم الأدوات اللازمة لتعزيز قدرته على التنقيب عن النفط. ولم تستطع الصين في الواقع أن تحل محل الولايات المتحدة كوجهة أساسية لناقلات النفط الفنزويلية (حيث إنها على بعد ستين يوماً مقابل أسبوع للولايات المتحدة)، لكن حصتها في مشتريات النفط الفنزويلي قد ازدهرت، كما مرضت الصين إرسال عمال إلى فنزويلا للمساعدة على بناء آلاف المنازل وشبكات الاتصال المصنوعة من الألياف الضوئية ونظم الري.

من خلال زرع الفوضى عبر الأطلسي، لعب شافيز أيضاً بالورقة الأوروبية، وما زالت أوروبا هي المستثمر الأكبر لفنزويلا في مجالي الطاقة والخدمات. وعلى الرغم من أن مراقبي الاتحاد الأوروبي أصدروا نقداً

قاسيا حول انتخابات عام 2005 فإن الدول الأوروبية - خاصة إسبانيا - قد تعاطفت بشكل عام مع برنامج شافيز للحصول على استقلال ذاتي أكبر عن الولايات المتحدة، وهي تميل إلى خطابه حول تخليص الناس من الفقر. وقد حاولت الولايات المتحدة منع اتفاقية تقوم إسبانيا بموجبها ببيع شافيز أكثر من ثلاثين ناقلة نفط عالي السرعة. وكذلك فإن الثلاثمئة مليون برميل من خام النفط الثقيل الممتاز في حزام نفط أوينوكو المركزي ستجعل فنزويلا منتجا كبيرا جدا للنفط، لكن على الرغم من التقنية المتفوقة التي تملكها شركات النفط الأميركية، فإن شافيز قد قام بتجميدها من خلال دعوة شركات النفط العامة من الصين وروسيا وإيران واندونيسيا والبرازيل للمشاركة في التنقيب؛ وهو ما يشكل محور طاقة جديدة في العالم الثاني. ومثل هذه الشركات ستكون سعيدة بإبرام اتفاقيات إنتاج مشترك من خلال شركات مختلطة ذات معايير غير واضحة حتى وإن كان عليها أن تدفع ضرائب الربح المفاجئ العالية التي استخدمها شافيز لزيادة الضغط على شركات النفط الأوروبية العاملة في فنزويلا. ومع تحلي أميركا، فهل ستلعب أوروبا بأوراقها للسيطرة على شافيز؟.

بين الصين وشافيز ربما تستمر فنزويلا في تحقيق مساهمة دائمة لروح وممارسة التعاون الأميركي اللاتيني؛ تلك المساهمة القائمة على نموذج ما بعد السياسة الاقتصادية الأميركية الخاصة بالمساعدة المتبادلة والمؤسسات الأهلية. ولكن قد يكرر التاريخ في النهاية نفسه في فنزويلا مع ارتفاع أسعار النفط والطلب الصيني المتزايد، وهو الأمر الذي من شأنه أن يسمح لشافيز بالاعتماد على صادرات الطاقة وإهمال الصناعات الأخرى وقد يترك الاقتصاد عرطه لتقلبات الأسعار. وتشبه الدولة الآن إيران قبل سقوط الشاه، فهناك ثروة نفطية، ولا مساواة. ولكن حتى وإن فشلت ثورة شافيز البوليفارية، فقد أبلغ بين جميع قادة أميركا الجنوبية - حتى أولئك الذين يظنونهم مهرجا - حسا بال

عليهم العمل معا عن قرب أكثر لتصبح القارة قارة مزدهرة ذات سيادة بين قارات العالم الثاني، أكثر من كونها القارة المفقودة في وسط دول العالم الثالث. وسيعيش الحلم البوليفاري جيدا بعد شافيز، وسيبقى موجودا لأطول وقت ممكن ليتأكد من تحقيق ذلك.

الفصل السابع عشر

كولومبيا: بلقان الأنديز؟

عندما أبحر أرنولد توينبي إلى كارتاجينا دو إندياز، كتب بشكل شاعري عن جدران المدافع الضخمة في أعلى قلعة لا تينازا الموجهة نحو البحر المفتوح، قائلا: "تحصينات هائلة من أفضل الحجارة المنحوتة والمضغوطة بالإسمنت والتي تعتبر سببا لحسد وإحباط المهندسين العصريين... وقد صممت كارتاجينا لتكون الدرع الواقية للقارة كلها"⁽¹⁾. ورؤية شافيز للوحدة القارية لا يمكن إدراكها من دون كولومبيا، الدولة الوحيدة في أميركا الجنوبية التي لها سواحل على المحيط الهادئ والبحر الكاريبي. ومع تمتع كولومبيا بالكثافة السكانية؛ حيث يبلغ عدد سكانها نحو أربع وأربعين مليون نسمة، وتمتعها بمساحة تفوق مساحة فرنسا وشبه جزيرة أيبيريا مجتمعتين، فإن كولومبيا تعد جميع قمم جبال أنديان وسوف تكون عاملا حاسما رئيسيا في أي جهود لإلغاء انقسام غران كولومبيا البوليفارية، وتمثل كولومبيا احتمال استفادة أميركا الجنوبية بشكل كبير من الشمال والشرق الأقصى: قد يستكمل الطريق السريع حول أميركا كأرض وشریان طاقة إلى أميركا الوسطى والجنوبية، وقد يمر خط أنابيب نفط من فنزويلا إلى ساحل المحيط الهادئ، وإن كانت أميركا الجنوبية ستصل بالعالم، فإن ذلك سيكون عبر كولومبيا.

حتى عندما يتمحور ازدهار مستقبل الأنديز الممزق حولها، فإن كولومبيا ذاتها مجتمع منقسم انقسامًا عميقًا، إذ تقسم الدولة ثلاث سلاسل من سلاسل جبال أنديان، مما يشكل نماذج ثقافية متميزة سهلة التمييز في عباءة ملونة ترتديها القبائل الأصلية وكأها رايات خاصة بكل منها. وشاطئ المحيط الهادئ

ومنطقة لانوس الأمازون هما المنطقتان الأكثر حرمانا من الناحية الاقتصادية، وهما تشكلاان بذلك معظم الكثافة السكانية التي تعاني من الفقر والتي تبلغ نسبتها ستين بالمئة. وتقع معظم الأراضي تحت سيطرة حكم الأقلية الإقطاعي؛ الرعاة الذين يشرفون على ناخبهم مثل أسياذ الحكومات المفروضة. وتتركب على هذه الأقسام الطبقية والتاريخية، مراكز القوة المدنية التي تتمثل في ثمانى مدن يقطنها أكثر من مليون نسمة، وكل مدينة لديها شبكة من المصالح والولاءات وتقود الكثافة السكانية البالغة ثمانين بالمئة التي تعتبر حضرية في الوقت الحالى (على العكس تماما من ثلاثينيات القرن العشرين، حيث كان ثمانون بالمئة من السكان قرويين). وما يجعل الأمور أكثر تعقيدا، هو أن هناك ثلاثة أقطاب سياسية من القوة تتنافس على السيطرة في المدن المتعددة والمناطق الريفية: الحكومة وجيشها، والمتمردون مهروبو المخدرات، والجماعات شبه العسكرية. وقد أسفرت عقود الحرب الأهلية بين هذه المجموعات عن كتلة سكانية مشردة داخليا بلغت ثلاثة ملايين ونصف مليون نسمة - المرتبة الثالثة في العالم - حيث يعيش كثير منهم في أحياء بوغوتا الفقيرة.

قال أحد المفكرين من أهل بوغوتا مازحا من شقته الفخمة المرتفعة: "إن سمعتنا كمركز تجارة للمخدرات يعرف على الأقل بأهميتنا الجغرافية". من الناحية التاريخية كانت الولايات المتحدة راضية بأن يكون لديها حليف قوي واحد في أميركا الجنوبية. وبعد استقالة الرئيس الأرجنتيني كارلوس منعم، فإن الحليف الوحيد الآن هو كولومبيا تحت قيادة ألفارو أوريبى؛ القائد الوحيد الأنديز الذي يدعم السياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة وحرب أميركا على المخدرات. وعلى الرغم من ذلك، فإن حليفا واحدا لا يكفي؛ إذ تمتد الحرب على المخدرات إلى مناطق غير خاضعة للحكم بين جميع اقتصادات الأنديان. ومع بداية تسعينيات القرن العشرين، فإن السياسات المضادة للمخدرات في بوليفيا والبيرو دفعت بأوراق الكوكا وإنتاج الكوكايين إلى

مستويات غير مسبقة على مستوى العالم كله. وكذلك، فإن الخطة التي تدعمها الولايات المتحدة والتي تملكها كولومبيا اليوم دفعت بفدائيي القوات المسلحة الثورية في كولومبيا FARC نحو حدود بوليفيا والإكوادور والبيرو وفنزويلا؛ حيث يتم تغيير أماكن زراعة المخدرات من تلك المناطق التي تشهد شن حملات مقاومة لزراعتها إلى مناطق أخرى. ومن شأن اتحاد جماعات المخدرات أن يعمل على تسهيل وتسريع الشراكات في ما بينها، حيث تستطيع مقاومة جهود الحكومة لمكافحتها، كما ظهر في العبور المتزايد للمخدرات من خلال مقاطعة أروكا الواسعة على طول الاثني عشر ميلا من الحدود الفنزويلية، وفي الاستهلاك البرازيلي المتزايد للكوكايين والشحن إلى أوروبا⁽²⁾. وعام 2005، تم إغلاق شركة خطوط طيران اقتصادي من البرازيل، كانت طائراتها تتجه إلى أوروبا بمجرد إيقاف أطنان المخدرات التي كانت تدعم الأسعار الرخيصة التي تقدمها الشركة.

لا يبدو أن أسلوب أميركا العسكري في التعامل مع مشكلة المخدرات يساعدها على الفوز بالحرب. ومن الواضح أنها لم تدرك هذا بعد. وقد اكتفت القيادة الجنوبية للبتاغون بتقديم المساعدة البحرية ومراقبة الحدود والإغاثة الإنسانية فقط في ذلك النصف من الكرة الأرضية؛ باستثناء ما يحدث في كولومبيا، حيث يقوم عدة مئات من المستشارين العسكريين بإدارة قواعد قوات خاصة ويعملون جنبا إلى جنب مع الجيش الكولومبي لمنع وعرقلة شبكات التهريب وأنشطة مكافحة التمرد. وقد دعم أوريبى ميزانية الدفاع الخاصة بالدولة كثيرا، بل إنه أنشأ ميليشيات من الفلاحين لحراسة الجبال والأنهار⁽³⁾. وقد ذهب معظم الخمسة مليارات دولار تقريبا التي أنفقت عام 2005 على خطة كولومبيا نحو التدريب العسكري وبرامج التبخير الملونة المكلفة؛ ولم يبقَ إلا القليل لتوفير موارد رزق بديلة. وليس غريبا أن يبقى إنتاج الكوكايين في الأنديان قريبا من أعلى مستوياته، وتبقى كولومبيا مصدر كل

الكوكايين تقريبا ونصف الهيروين الذي يباع في الولايات المتحدة⁽⁴⁾. وكما هي الحال في أفغانستان، فإن المخدرات ليست فقط أكثر ربحا من أي صادرات زراعية أخرى، لكنها أيضا مصدر قوة سياسية. وبعد بضع سنوات فقط، عندما كان هجوم أوريبّي المعادي للقوات المسلحة الثورية في كولومبيا يؤتي ثماره، عجلت القوات المسلحة الثورية في كولومبيا الشراء الفعلي لمجموعات شبه عسكرية رئيسة، حتى أصبح الخط الفاصل بين قوات الدفاع المتحدة - المنظمة شبه العسكرية - والقوات المسلحة الثورية في كولومبيا، لا يمكن تمييزه عمليا. وليس لدى الجهات شبه العسكرية بنيتها التحتية لإنتاج الكوكايين والخشخاش فقط، ولكن صلاحها الدولية في مجال التهريب أقوى من تلك الخاصة بالقوات المسلحة الثورية. وفي الوقت الذي صُرح فيه الجماعات شبه العسكرية، فإنها تستخدم عائدات المخدرات لشراء العقارات الفخمة وتوجيه العصابات في ميديلين الريفية. وبمجرد الإمساك بأحد مهاجرة المخدرات يعادل تقريبا في أهميته وفعاليته الإمساك بأحد كبار الإرهابيين: وإذا لم يتم التطرق إلى الأسباب الجذرية، فإن المشكلة ستتضاعف بكل تأكيد. ولا عجب من أن القول إن حياة الفدائي تمثل أسلوب الحياة في كولومبيا؛ الدولة الوحيدة التي يبدو أن الثوار يموتون فيها بعد أن يكونوا قد بلغوا من الكبر عتيا.

إن التائق العالمي لنخبة كولومبيا يحجب حقيقة أن الدولة مختَرقة للغاية من قبل النزاعات التي يمكن أن تسمى وفقا للتعريف الطبّي مزمنة: فهي غير هينة لكنها أيضا مستمرة ومزعجة. والمجتمع الكولومبي ليس ممزقا فقط، ولكنه مجتمع محروم كذلك، مثله مثل بقية دول أميركا اللاتينية التي يجسد أوضاعها كذلك. هناك شوارع مملوكة بكاملها وتخضع للصيانة والتشغيل من قبل شركات إقطاعية قوية. وفي بوغوتا، يقف الحراس الشخصيون على معظم أبواب المجمعات السكنية، كما أن الأسوار العالية المصنوعة من الطوب يكسوها

الزجاج المسنن، مما يحول المنازل إلى قلاع. ويستخدم السائقون مصابيح التحذير الحمراء في أثناء الليل، خوفا من سرقة السيارات، كما يختطف رجال الأعمال باستمرار للحصول على مبالغ مالية كبيرة مقابل إطلاق سراحهم. وكذلك، فإن ضعف السيطرة الإقليمية الكاملة من قبل الحكومة ووجود الكثير من الجماعات المسلحة والنخبة الفتوية والأمن الخاص، كلها رموز لدولة تواجه تهديدات داخلية وليست خارجية.

فكيف استطاعت كولومبيا التثبت بالعالم الثاني، ولم تنفك مثلها مثل بقية دول العالم الثالث كأفغانستان على سبيل المثال؟ إن المقارنة مع فنزويلا تعطي جزءا من الإجابة، فقد كانت كولومبيا بيت نائب الملك الإسباني وفنزويلا ثكنته. وبدلا من بوليفار، كان قائد بوليفار الموثوق به، فرانيسكو سانتاندير، هو الذي نقل مؤسسات الرئاسة القوية والمحاكم والبنك المركزي إلى كولومبيا، وأعلن قائلا: "لقد منحتكم الأسلحة الاستقلال، لكن القانون سيمحكم الحرية". وفي الوقت الذي عاشت فيه فنزويلا عقودا من الاستقرار المتقلب، فقد تطورت كولومبيا بثبات من حالة الفقر الكامل في ثلاثينيات القرن العشرين إلى حداثة قانونية واقتصادية. وباستثناء منتصف خمسينيات القرن العشرين، افتخرت كولومبيا بقرن من انتقالات القوة الشرعية الديمقراطية الكاملة، وإعادة انتخاب أوريبسي عام 2006 هي التي جعلته القائد الإندواني الوحيد الذي فاز بولاية ثانية منذ عهد بوليفار.

تأمل موظف رسمي يروج للاستثمار الأجنبي في فندق في المستعمرة الرائعة في منطقة لا كانديلاريا في بوغوتا، وقال: "إننا أكثر تواضعا بكثير من جيراننا الأكبر، فنحن نستخدم خبراء حقيقيين لعمل تحليل فعال للبلاد". وقد اعتمدت كولومبيا على مجموعات الشتات - على غرار إيرلندا - ممن سافروا بعيدا، ولكنهم أعطوا - في المقابل - مردودا اقتصاديا وفكرا

كبيراً. وقد عانت كولومبيا من تهريب رؤوس الأموال وهجرة الأدمغة بشكل أقل من فنزويلا أو الأرجنتين. ولكنها لم تعانِ قط من أي تضخم جامح أو إهمال للديون الضخمة، ولديها البورصة التي تعتبر الأفضل أداءً في المنطقة. وتعتبر بوغوتا اليوم عاصمة نشطة تشهد نهضة عمرانية - لعمارتها الاستعمارية المحفوظة جيداً ومكاتبها الحديثة ذات التصميم العالمية، وحتى أحيائها الفقيرة تتمتع بنظام معين وطابع خاص كتلك الموجودة في اسطنبول - والمواطنون يعيشون حياة أكثر أمناً من أي جزء آخر من كاراتاكاس.

في الوقت الذي تحفّق فيه فنزويلا في استرداد مجدها عن طريق ازدهارها النفطي الأخير، يبدو أن كولومبيا تنجح في التخلص من الضرر الذي لحق بها جراء الازدهار الأخير الذي شهدته تجارة المخدرات فيها. وقد تميزت طريقة تسعينيات القرن العشرين في التعامل مع تجارة المخدرات، بتقدم العديد من المسؤولين لاستقلالهم. وقد اعترف الرئيس إرنستو سامبر أن هناك تسامحاً للعيش إلى جانب مهربي المخدرات في كولومبيا، كذلك التسامح الموجود في الولايات المتحدة للعيش إلى جانب متعاطي المخدرات⁽⁵⁾. وليس مفاجئاً أن حملاته الانتخابية ربما كان يتم تمويلها من قبل اتحاد كالي للمخدرات، وبعد الصعقة مع الشيطان التي أبرمها الرئيس السابق أندرية باسترانا - التي تخلّى فيها عن مناطق هائلة من الإقليم للقوات المسلحة الثورية في كولومبيا - يتمتع أوربي الآن بدعم محلي هائل لجهوده الخاصة بإعادة التأكيد على سلطة البلاد، والتوصل إلى إنهاء الحرب الأهلية الطويلة في أقدم ديمقراطيات قارة أميركا اللاتينية.

في كولومبيا، يسير بناء البلاد والفوز في الحرب على المخدرات جنباً إلى جنب، وهو المشروع الذي وصفه توينبي بذكاء على أنه "مشروع جريء للسرويض الطبيعة التي لا تزال تنتصر على الإنسان في هذه القارة"⁽⁶⁾. وقد رفع

تحسين الطرقات والأنفاق الجبلية من قدرة الحكومة والجيش على استرداد السلطة، مع تعزيز قوات الشرطة وسلطة المحاكم لتطبيق قواعد القانون. ومع بداية فترة حكم أوريسي، كان في نصف المدن تقريبا قوات شرطة؛ أما الآن، فإن جميع المدن لديها مثل هذه القوات. وقد أشار مراقب عسكري أميركي لأحوال كولومبيا إلى أن "للجيش الآن جماعات تهريب مخدرات رئيسية ومجموعات شبه عسكرية، وهؤلاء لا يزالون يواجهون الإجراءات القضائية أو أنهم محتبسون". ويعتبر أوريسي محظوظا، لأن القوات المسلحة الثورية - على الرغم من المرونة والابتكار اللذين تتمتع بهما - معنية بأرباح المخدرات وعمليات الخطف أكثر من الانفصال عن البلاد. وقد قوضت تجارة المخدرات بشكل كبير من المصادقية الأيديولوجية للقوات المسلحة الثورية بين أفراد الشعب، ولم تعد حتى ترقى لوصفها البالي بأن "كارل ماركس في القمة وآدم سميث في أسفل سلسلة الإمداد". وبدلا من ذلك، أصبحت القوات المسلحة الثورية مشروعا شبه حكومي وتبدو راضية بالعمل على الهوامش الجغرافية. وقد أخفقت التعبئة الأكبر في إحكام قبضتها على مدينة ميرافلوريس لأكثر من أسبوع، وقد قلت عمليات السرقة وانحصرت في الغالب في المناطق الزراعية الداخلية ومناطق التهريب الساحلية، وقد ازداد تعاون السكان المدنيين بشكل متواصل مع السلطات لتسليم عناصر القوات المسلحة الثورية أكثر من الدخول في عمل معهم. وقد شرح بروفيسور في بوغوتا قائلا: "إننا أناس متعلمون ومحترمون، وإن لم تكن متورطا في عمل المخدرات، فليس هناك سبب لدعم القوات المسلحة الثورية". وأضاف أن قوات شرطة مكافحة المخدرات في كولومبيا بدأت تدريب نظيرتها الأفغانية على كيفية القبض على أباطرة تهريب المخدرات.

وبما أن كولومبيا موحدة داخليا، فإن مقاطعتها الأكثر فقرا - مقاطعة تشوكو المأهولة أصلا والتي تغطيها الغابات المطيرة - يمكن أن تتطور

لتصبح بوابة طريق سريع يربط بين الأميركتين، أكثر من كونها تمثل عنق الزجاجة على طول ساحل المحيط الهادئ. وكان بإمكان صادرات أكبر من البن إلى آسيا والولايات المتحدة توفير إعالة مستمرة لكثير من الأفراد المشردين داخليا والفلاحين الفقراء الذين سبق لهم أن انهمكوا في إنتاج الكوكايين أو انخرطوا في المجموعات شبه العسكرية. ولم يزد الاتحاد الأوروبي دعمه المادي لبرامج التسريح وإعادة التكامل فقط، بل إنه زاد كذلك من مساعداته للمناطق الأكثر فقرا في الدولة⁽⁷⁾. وإذا تم تطبيق هذه الاستراتيجية في منطقة الأدغال المنعزلة المعروفة باسم دارين غاب على حدود باناما، لكان الشريان الاقتصادي في نصف الكرة الغربي قد بقي نابضا.

لقد استطاعت الولايات المتحدة القيام بأكثر من مجرد رعاية حليفاتها الوحيدة في أميركا الجنوبية ومنعها من السقوط في مجال التأثير الفنزويلي. ومن خلال جر قدمها في اتفاقية تجارة حرة وعدم رفع إعاناتها المالية الكبيرة للمزارع، لا تزال أميركا تفرض منافستها غير العادلة على الصادرات الكولومبية، في حين تعيق التنوع بعيدا عن تلك السلع الأساسية كالنفط والبن والموز والزهور. وقد تساءل مسؤول في وزارة الاقتصاد بقوله: "لماذا تقوم الولايات المتحدة بتصنيع المنتجات النسيجية في آسيا فقط؟ إن عليها أن تؤسس ماكيلادورا ذات نمط مكسيكي هنا، لتصنيع بضائع يتم تصديرها إلى الساحل الشرقي القريب للساحل الكاريبي كقرب الحدود المكسيكية" وقد عملت عملية الحصول على شهادة مكافحة المخدرات الأميركية القاسية، على إبطاء التكامل الإقليمي الضروري للتخلص من غسيل الأموال وعمليات التزيف في كولومبيا وجارتها الإكوادور التي اتخذت من الدولار الأميركي عملة لها. ومن خلال عدم إكمال استراتيجية مكافحة المخدرات الخاصة بها، بأخرى اقتصادية واجتماعية، توجع أميركا - من دون قصد - فقدان الثقة بالولايات

المتحدة مما سيؤدي حتما إلى إضعاف دعمها. ولكن ليس من المفاجأة أن الولايات المتحدة قد أولت القليل من تركيزها فقط على الحياة في كولومبيا خارج تجارة المخدرات، إذ تم تحذير دبلوماسيها لعدم استكشاف حتى السحر الأبدي لمنطقة لا كانديلاريا في بوغوتا. وبالنسبة إلى الأعمى، فإن كل شيء يعتبر مفاجأة.

إن حرب إنسيان على المخدرات ومسعى مطالبتي الاندماج البوليفاريين يقفان الآن - جنبا إلى جنب - في مسابقة دقيقة على الطرقات والأنفاق وخطوط الأنابيب التي تشبه تلك التي ظهرت في آسيا الوسطى. في بوليفيا، تعد زراعة الكوكايين الطريقة الوحيدة لكسب لقمة العيش بالنسبة إلى المزارعين المعدمين الذين انتخبوا عام 2005 واحدا منهم هو إيفو موراليس ليقود البلاد، التي كانت - لفترة طويلة من الزمن - إحدى ساحات المعارك الرئيسية في العالم الثالث بشأن العلاقة بين الليبرالية والعولمة والديمقراطية. لكن موراليس ليس مؤيدا أنانيا للشعب، في الحقيقة فإن مذهبه القائم على اللادرية حول العولمة، يمثل تدقيقا حقيقيا للرابطة المتأكلة للشركات الأجنبية المسيئة والقادة الفاسدين الذين أدت خصصتهم الراديكالية إلى تعطيل حتى أكثر الخدمات العامة الأساسية مثل الماء⁽⁸⁾. لقد كانت مدينة التعدين الأسطورية بوتوسي في بوليفيا في إحدى الحقب، أغنى مدينة في نصف الكرة بسبب ما حوته من الفضة. واليوم، تفخر هذه الدولة بكونها الدولة الثانية بعد فنزويلا في امتلاك احتياطي الغاز الطبيعي. ولكن لأن بوليفيا ينقصها شيء مثل بيتروبراز البرازيلية أو بيتروناس الماليزية، فإن شركات النفط ذات الملكية المحلية مع وجود إدارة وتقنية صحيحة، وكذلك ابتزاز موراليس اللطيف لشركات الطاقة الأجنبية - من خلال التهديد بالتأميم أو رفع ضرائب على الشركات - وتأسيس صندوق مشروع أصلي، تمثل كلها الطريقة الوحيدة للبوليفيين ليصبحوا أسيادا لمواردهم

الطبيعية، ولا حاجة إلى ذرف الدموع على شركات الطاقة الأجنبية التي تبقى أرباحها هائلة^(*).

وكما في آسيا الوسطى، فإن التعاون الحدودي في عمليات مكافحة تجارة المخدرات والطاقة والتجارة، قد يكون هو الطريقة الوحيدة لكسر النموذج الأندياي للجغرافيا الممزقة، والتخلف، والديمقراطية الضعيفة⁽⁹⁾.

في إقليم تحصر فيه الجبال والصحارى الملايين من الناس، فإن الوصول إلى الشاطئ يعد طوق النجاة للاقتصاد. في الوقت الذي تستمر فيه الدول الإفريقية التي تحيطها اليابسة في غزو جيرانها، فإن بوليفيا تسمح الدخول إلى موانئ البيروفية، كما تسارعت التجارة بين فنزويلا وكولومبيا في الوقت الذي يسعى فيه شافيز إلى إيجاد خط أنابيب إلى المحيط الهادئ لا ينسفه مهربو المخدرات الذين يدعمهم بشكل هادئ. كما تخطط الأمم الأنديانة لعمل توسيعات في الطرقات السريعة والموانئ، بالإضافة إلى شبكة طاقة لتوجيه الكهرباء والغاز عبر القارة.

ويشجع الدعم الأكبر من الاتحاد الأوروبي لصغار المزارعين والمتعهدين في الأنديز، انتقالا تدريجيا بعيدا عن تصدير المواد الخام وحده، في الوقت الذي تقوم فيه شركات الأسطول الإسباني - التي تدير فعليا الإيداع المصرفي في أمريكا الجنوبية وقطاعات الاتصالات - بتثقيف المنافسين المحليين⁽¹⁰⁾. وقد ظهرت الصين أيضا على الساحة في الأنديز، باحثة بقوة عن عقود نفط في الإكوادور، في الوقت الذي تتخلص فيه من كل شيء، من الأنسجة إلى

(*) في المقابل وفي الأسبوع الذي انتُخب فيه موراليس، تملص رئيس تشاد من التسوية التي يدعمها البنك العالمي، والداعية إلى إنفاق الأرباح من خط أنابيب الدولة إلى الكاميرون على التعليم والصحة، محولا بذلك الأرباح نحو الأمن الذي يعني عادة الطائرات الخاصة والأسلحة الثقيلة وسيارات المرسيدس المصفحة، قد تبقى تشاد إلى الأبد دولة من دول العالم الثالث، أما بوليفيا - تحت قيادة موراليس - فلديها فرصة أفضل.

الهواتف الخلوية النقالة في الأسواق الأنديانية. وتهتم بكين بشدة بالطرق العابرة للمحيطات التي ستربط الأمازون الغني بالمعادن بشاطئ المحيط الهادئ في البيرو؛ وهي وريد عبر القارات يجعل الأنديز تقاطع طرق استراتيجي بشكل أكبر.

قد تبقى كولومبيا حاملة الطائرات الخاصة بأميركا، وقد تجعل الصين من الأنديز موطن قدم لها في القارة، وقد تتطور الإقليمية ذات الطراز الأوروبي؛ ولكن ستبقى النتائج غير واضحة. غير أنه يمكن القول إنه لن يقوم أي قائد أندياي أبدا بالخنوع لخصخصة اقتصاد دولته بالأسلوب المفرط الذي ينص عليه إجماع واشنطن، وستكون دولهم هي الفضلى.

الفصل الثامن عشر

البرازيل: القطب الجنوبي

لقد أذهلت خريطة البرازيل الرئيس جورج دبليو بوش عند زيارته للعاصمة برازيليا عام 2005 وقد قال: "آه! البرازيل كبيرة!" إن اعتبار البرازيل دولة عادية في أميركا الجنوبية، وليست دولة كبيرة من الناحية الجغرافية في هذه القارة، خطأ أميركي شائع.

إن البرازيل هي الولايات المتحدة بالنسبة إلى أميركا الجنوبية. وحجمها وحده يجعلها هي - وليس فنزويلا - القائد الطبيعي للقارة. ومع امتدادها الجغرافي على حوالى نصف مساحة القارة، فإن لها حدودا مع كل دولة تقريبا، عدا تشيلي والإكوادور. وقد شرح دبلوماسي سابق يعيش في سان باولو قائلا: "إن فهمنا لذاتنا يتضمن على أقل تقدير أننا القاعدة المنظمة للقارة التي لا تزيج الولايات المتحدة - كما تريد فنزويلا - بل تكون بجانبها"، فالبرازيل هي مغناطيس أميركا الجنوبية الذي يجذب العمالة والاستثمار من كل حذب وصوب. ومع عدم وجود ذريعة لأن تكون قوة عسكرية منافسة، فإن الدور العالمي للبرازيل قائم تماما على مواردها البيئية واقتصادها الضخم. تعتمد العلوم الجغرافية السياسية لأميركا اللاتينية بدورها - في غالبيتها - بصورة كلية على البرازيل، لكن هذه التطلعات ستصبح حقيقة فقط إن استطاعت البرازيل أن تصل بين الانقسامات بالعمق ذاته الذي يحمله تنوع سكانها وأراضيها.

إن المناخ الذي يسود المناطق الوسطى والجنوبية الخضراء للبرازيل، يجعلها أكبر مصدر في العالم للحم البقر والبرتقال والسكر والبن ومنتجات الألبان

والصويا. ولكن مع الصادرات التي تقارب قيمتها مئة مليار دولار سنويا، تشكل الزراعة عشرة بالمئة فقط من اقتصاد البرازيل، وتعد بذلك واحدة من الدول العشر التي تصدر اللائحة العالمية. وأكثر من ثمانين بالمئة من أكبر خمسمئة شركة في القارة، برازيلية. وباستثناء تولوز (موطن طائرات الإرباص) وسياتل (مقر طائرات البوينغ) فإن سان باولو هي المركز الأكثر أهمية على مستوى العالم في تصميم وإنتاج الطائرات؛ كما أنها المدينة العالمية الثانية في أميركا اللاتينية (إلى جانب ميامي). وقد رفع اكتشاف حقول ضخمة من النفط والغاز على طول ساحل المحيط الأطلسي، من مكانة البرازيل في تجارة الطاقة العالمية.

لقد احتاجت البرازيل إلى ثلاث ثورات لتصبح قوة عظمى في أميركا اللاتينية⁽¹⁾. ثم أتى ازدهار خمسينيات القرن العشرين من خلال الاستثمار الأجنبي وتطوير قطاع الفولاذ والسيارات. وقد توجت المنافسات التي انبثقت بين الأرستقراطية الصناعية وملوك الأراضي المغتصبين بانقلاب عام 1964 الذي قاد إلى عشرين عاما من الاستبدادية البيروقراطية. وكما في جنوب شرق آسيا، تم تحقيق معدل نمو معجزة بلغ عشرة بالمئة لمدة عقد من الزمان تقريبا، وذلك باستخدام سياسات بدائل الاستيراد لتخطي الخضوع للمنتجين الأجانب. ولكن ارتفع مستوى اللامساواة في الدخل حتى وصل إلى مستويات الأرقام القياسية العالمية. ومع حلول الثمانينيات من القرن العشرين، انهار الازدهار الاقتصادي والنظام العسكري.

لقد نهض فيرناندو هينريك كاردوسو - عالم الاجتماع ذو التوجهات اليسارية الذي فر من الديكتاتورية إلى تشيلي وفرنسا - إلى الرئاسة بحجة أنه حتى مع إضعاف العولمة لقوة البلاد، فإنها - مع هذا - تستدعي توسيع انتداب الدولة إلى ما وراء فرض القانون والسياسة الأجنبية لتشمل حقوق الإنسان والمساواة الاجتماعية والحماية البيئية⁽²⁾. ومع إضعاف العولمة للهيمنة

البرجوازية، يصبح وجود ديمقراطية أقوى أمراً ضروريا للعمل ضمن مجموعات مصالح متزايدة القوة تمثل الرأسماليين والاتحادات والفقراء. لكن كارديسو ورث دولة تفتقد إلى الانضباط المالي، بل وتفتقد حتى إلى وزارة تصرف أمور الميزانية⁽³⁾. وفي الوقت الذي راقب فيه كارديسو إلغاء قيود تنظيم الاقتصاد البرازيلي وتنمية التجارة الإقليمية، فإن ارتفاع العجز وانخفاض قيمة العملة قد أثقلا كاهل الدولة بديون ضخمة. وفي كل دولة من دول العالم الثاني التي تخلت بسبب الديون غير الميسرة، كانت العواقب الاجتماعية مؤلمة، ولم تكن البرازيل استثناء من ذلك. وفي أواخر تسعينيات القرن العشرين، نمت الأحياء الفقيرة على مشارف سان باولو، في الوقت الذي تجمد فيه المركز، وشّل بسبب تزايد معدلات الجريمة، لا سيما عمليات القتل والخطف.

لقد كان من المفترض أن يكون انتخاب لويز إيناسيو لولا دا سيلفا عام 2002 إشارة إلى تحسن كبير نحو التركيز على المساواة الاجتماعية، لكن نظام الحكم البرازيلي كان لا يزال متشبها بحقبة اللامركزية الكبيرة في بداية القرن العشرين ذات السلطة البلدية غير العادلة⁽⁴⁾. ولأن المدن الرئيسية تقودها زمرة صغيرة من قادة الصناعة والشركات متعددة الجنسيات، بقيت سلطة البلاد ضعيفة للغاية لدرجة لم تستطع معها ممارسة سلطة إعادة التوزيع. وقد أدى الاستقرار إلى قانون ضرائب خاص بالملاحة، إلى استمرار مشكلة التهرب من الضرائب وغير ذلك من الخدع التي عززت الحجم المقدر للاقتصاد غير الرسمي لهساوي الاقتصاد الرسمي: أكثر من ثمانية مليارات دولار. وقد أدى العديد من فضائح فساد حزب عمال لولا إلى ظهور فكاكات تفيد بأنه كان فاسدا لدرجة أن "شافيز تعلم كل شيء من لولا". وعام 2006 لم يتحدّ أحد لولا من قرب في سباق الرئاسة سوى رئيس بلدية سان باولو.

وبإحياء من أساطيرها المحلية التي تحلم بالوصول إلى الوقوف على قدم المساواة مع الولايات المتحدة، بدت البرازيل دائما متعددة التوجهات، ومثابرة

في سعيها لتصبح مرساة الدبلوماسية اللاتينية (على الرغم من لغتها البرتغالية)⁽⁵⁾. وتعتبر خدماتها الأجنبية عالية الحرفية - وزارة الخارجية - هي البيروقراطية الأصلية في القارة. وفي أثناء الحرب الباردة، كانت البرازيل تقف بقوة إلى جانب عملاق الشمال ومنذ تصفية الاستعمار في ستينيات القرن العشرين، كانت لاعبا أساسيا في نقاشات التطوير والبيئة، إذ استضافت قمة الأرض الشهيرة عام 1992 في ريو دي جانيرو. ولكن مع إخفاقها في الحصول على مقعد في مجلس عصبة الأمم في عشرينيات القرن العشرين، فإن سعيها الجديد للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، لم يحظَ إلا بدعم بسيط حتى من قبل جيرانها اللاتينيين الذين يعتقدون أن البرازيل - على الرغم من خطاها الدبلوماسي - كانت تحاول أن تتقدم عليهم، أكثر من محاولتها جذب هذه الدول إلى مصافها. ولكن مع اقتصادها المزدهر الباني للجسور بين الجنوب والجنوب عبر الدول النامية، فإن نضوج البرازيل الدبلوماسي أثبت نفسه في الميدان الأكثر حسما في التجارة العالمية.

لقد رفعت البرازيل من شأن كرة القدم حتى جعلت منها فنا راقيا، وليس من الغريب أنها قد تفوقت في المفاوضات التي شبهت أحيانا بألعاب متعددة من كرة القدم تلعب في الحقل ذاته ولا يعرف أحد النتيجة ويتنقل اللاعبون باستمرار بين الفرق، لكن الجميع يستمرون في اللعب على الرغم من التعب الذي يحل بهم. وبعد نصف قرن من إسهام صناعة الفولاذ في البرازيل في تقوية جهود أميركا في الحرب العالمية الثانية، قامت أميركا - بانتهازية - بمنع استيراد الفولاذ البرازيلي. وفي الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية عام 2003 في كانكوس، أخذت البرازيل القيادة لتشكيل ائتلاف G-20 إلى جانب الصين وجنوب إفريقيا والهند. وعلى الرغم من جهود أميركا لإغواء الدول النامية بعيدا عن كتلة G-20 فقد استمر معظمها في تأييد وصفاتها لإصلاح التجارة العالمية (لا سيما في ما يتعلق بشجب الإعانات المالية الزراعية المقدمة من

جانب دول العالم الأول) مما مكن في النهاية من انبثاق جبهة متماسكة ومناهضة للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي⁽⁶⁾. وتعتبر مطالب البرازيل في مفاوضات التجارة الحرة بالتعويض - بسبب اللاتماثل الذي سببه الدعم المالي - مثالا قويا على وقوف بلدان العالم الثاني في مواجهة العالم الأول بشكل لا تستطيعه دول العالم الثالث. بل فرضت البرازيل متطلبات المعاملة بالمثل على الأميركيين الراغبين بالحصول على تأشيرة للدخول إلى البرازيل (الدولة الأميركية اللاتينية الوحيدة التي قامت بذلك) في حين يدخل الأوروبيون متى شاؤوا.

إن التطور المحلي والدبلوماسي البرازيلي يوازي ذلك التطور الحادث في الصين: ففي أثناء تقدمهما خارج نطاق دول العالم الثالث، ينظر إلى كلتا الدولتين على أنهما القائدتان الطبيعيتان. وأكثر من نصف صادرات البرازيل الآن يذهب إلى الدول النامية، كما أنها تستضيف قما كبيرة لتعزيز التجارة مع الصين والدول العربية. ويدل التحالف الاستراتيجي المتطور بين البرازيل والصين على أن أميركا لم يعد لديها حلفاء آليون في السوق الجغرافية السياسية، وأن دول العالم الثاني تلك تستطيع التعاون للإبقاء على توازن كل منها، مع استمرار المنافسة. ومنذ أن بدأت حفلة الاستيراد الكبيرة للصين في تسعينيات القرن العشرين، فإن اقتصادات عملاق آسيا وعملاق أميركا الجنوبية أثبتت أنها متكاملة بشكل رائع، إذ تصدر البرازيل الحديد الخام والخشب والزنك ولحم البقر والحليب والحبوب وحبوب الصويا، وتستثمر الصين في السدود الكهرومائية والطواحين الفولاذية والمصافي. وقد ازدهرت التجارة البينية بين الدولتين مع وجود فائض ضخم لصالح البرازيل⁽⁷⁾. لكن روابط البرازيل بالطاغوت الصيني قد أضعفت صناعات الألعاب والأحذية الخاصة بها، وكما هي الحال مع المكسيك، تعاني صناعة الملابس الخاصة بها بسبب تسونامي الأنسجة الصينية. وكما شرح أحد رجال الأعمال الصينيين

من على اطلاع بالأمور في سان باولو، عندما كان يتحدث عبر الهاتف باللغة البرتغالية، فرما "تنعكس شروط التجارة قريبا، لكن البرازيل تتنازل عن فرض رسوم الحماية على الواردات، لأن الصين إذا ردت بالمثل، فستعاني البرازيل أكثر". وقد بحثت كل دولة بنشاط عن طرائق لإضافة قيمة على منتجات الدولة الأخرى، مثل تسهيل شراء الشركات البرازيلية لمصانع الأنسجة في الصين لتقاسم الأرباح. وبين مثل هؤلاء اللاعبين في العالم الثاني، يزدهر التبادل التقني خارج متطلبات ملكية الشركات الغربية والمخاوف السياسية حول التقنيات ثنائية الاستخدام، مثل قيام البرازيل - على سبيل المثال - بتوفير معدات استخراج الغاز من روسيا. وإذا صاغت فنزويلا محور طاقة في العالم الثاني، فستكون البرازيل هي قائد محور التجارة في العالم الثاني.

إن الثقافة البرازيلية هي تلك التي تنشأ عندما يكون العقل والجسد بمزاج جيد. وعلى العكس من دول العالم الثالث، حيث تخضع العقارات المطلة على المسطحات المائية عادة للملكية فردية، فإن هناك مساواة في ما يتعلق بالوصول إلى الشاطئ على طول الساحل كله، حيث ينغمس البرازيليون في رياضات طبيعية للجسم مثل كرة القدم وكرة الطائرة؛ على عكس ما يفضله الأميركيون من رياضات دروع الجسم مثل كرة القدم الأميركية وسباق السيارات NASCAR. فهناك يجب الاستمتاع بالحرية وليس حمايتها.

من خلال حجم الكتلة السكانية فيها البالغة نحو مئتي مليون نسمة، تحافظ البرازيل على مركزها كبوتقة في نصف الكرة الجنوبي. وقد كانت في وقت من الأوقات أكبر دولة ترجع جذورها إلى نيجيريا بعد نيجيريا (الأحفاد الأفارقة متركزون في باهيا الساحلية) وكذلك فهي أكبر دولة لبنانية بعد لبنان وأكبر دولة إيطالية بعد إيطاليا، وأكبر دولة يابانية بعد اليابان. وبغض النظر عن المناسبة - من بوا مورت إلى كارنفال إلى أوكتوبرفيس - فإن لدى البرازيل المزيج العرقي أو الديني الصحيح لتحتفل به. وفي حين أن

المجموعات العرقية الأميركية موصولة - أميركيون وأيرلنديون، وأميركيون أفارقة، وأميركيون هنود، وأميركيون عرب - يعرف البرازيليون أنفسهم على أنهم برازيليون فقط، إذ إنهم يتقاسمون الاعتقاد في قوة بلادهم التي لم تتحق بعد. وعلى السطح تبدو البرازيل غير مندوجة عرقيا كما كانت أميركا قبل أربعين عاما، لكن على الرغم من وجود تباينات اقتصادية واسعة تقسم الأوروبيين والأفارقة والسكان الأصليين، فإن ذلك يرجع بصورة أساسية إلى التوزيع الجغرافي السياسي وتركيز رأس المال في المدن، أكثر من اختلاف الأصول العرقية. ويعتبر سبعون بالمئة من السكان خليطا من الأفارقة أو الأوروبيين أو السكان الأصليين، وهكذا فإن التفرقة تقوم على أساس الطبقات الاجتماعية، أكثر من قيامها على أساس الأصول العرقية.

لقد ضخمت العولة من هذه الانقسامات الطبقية، جاعلة من البرازيل الدولة التي يتعايش فيها العالمان الأول والثالث معا بوضوح. والمجتمع البرازيلي شبيه بالساعة الرملية، حيث الأعداد الكبيرة من السكان الأصليين والأفارقة في القاع (في المدن والمناطق الداخلية الواسعة)، وعنق زجاجة ضيق يمنع الحركة نحو طائفة النخبة في القمة. وتناضل الطبقة الوسطى الهزيلة لتبقى فقط مكائها في ظل تأرجح المداخل عند مستويات عام 1993. وينقص متوسط عمر الفرد في شمال البرازيل عنه في جنوبها بمعدل سبعة عشر عاما، ويزدهر قهريب البشر وسط هذا التفاوت الاقتصادي، إذ تعمل النساء القرويات بالبغاء في المدن، ويعمل الرجال كعمالة مستغلة في مناجم الذهب الأمازونية. وليس لدى معظم المدارس خطوط هاتف، ناهيك عن عدم وجود شبكات الإنترنت.

في دولة تبلغ نسبة الحضر فيها نحو ثلاثة أرباع مساحتها، فقد نمت سان باولو إلى ما هو أكثر من تمدد مدني هائل: إنها مدينة لا متناهية تقريبا تقطنها كثافة سكانية لا يمكن احتواؤها ولا تقديرها. كما أن تجمعاتها السكنية اللامعدودة ذات البوابات الفولاذية، هي في الواقع مدن أكواخ متعددة

الطوابق لأولئك الذين يستطيعون دفع كلفة السكن. وقد تم تصنيف فريير أوسكار رو في سان باولو كواحد من أفخم شوارع التسوق، ويتفاخر سكان سان باولو من الأثرياء بأعلى معدل استخدام للمروحيات الخاصة في العالم؛ لكن في المطاعم الأنيقة تحرص السيدات على ربط حقائبهن بكراسيهن. وعلى النقيض من ذلك، تعد ريو الرائعة والبائسة - التي تمتد أميالا عديدة على الشاطئ، حيث إن إقامة سباق للماراثون هناك لن يتطلب أي منحنيات - عاصمة شاطئية معروفة بكونها مدينة أكواخ، تماما كما هي معروفة بمطاعمها الرائدة. ولكن كما هي الحال في اسطنبول، فهناك إيقاع أساسي - بل حتى مريح - للفوضى الحتمية لمدينة كبيرة جدا، حتى إنه أحيانا من الصعب القول بما إذا كانت ريو تمثل الطبيعة أو إن الطبيعة تمثل ريو، إذ إنهما تتوسعان وتمتزجان بعضهما مع بعض.

لكن أكثر ما يقلق البرازيل هو الخوف النفسي من ذاتها. ففي مجتمعات منقسمة للغاية في ما يتعلق بقدراتها على تلبية احتياجاتها الأساسية، تكون أفضل الأحوال عندما يتم تقاسم القيم بلطف⁽⁸⁾. ويعتبر كثير من البرازيليين دخول مدن الأكواخ أمرا في غاية الخطورة؛ وبالتالي، فإنهم يبذلون قصارى جهدهم ليتجاهلوا وجودها كلها، في الوقت الذي يحذرون فيه السياح من زيارتها. وعام 2003، كان للبرازيل أعلى معدل وفاة في العالم قتلا بالرصاص، إذ تجاوز هذا العدد أربعين ألفا، حيث عادت المسدسات البرازيلية التي بيعت للقوات المسلحة الثورية في كولومبيا إلى شوارع البلاد. وكما صرح الرئيس البرازيلي السابق إيتامار فرانكو، فإن الشيء الوحيد الموزع بالتساوي هو الخوف. وعلى الرغم من استخدام تقنيات تخطيط الجريمة المستوردة من كولومبيا، فإن البرازيل لا تزال دولة تستطيع فيها العصابات المسلحة مقاومة الشرطة عندما تريد وتستطيع كذلك تدبير أعمال شغب كبيرة في السجون.

إن الرمل ينزل عبر ساعة البرازيل الرملية، فهل سينضب الرمل أم ستقلب السرايزيل الساعة؟ بعبارة أخرى: هل تستطيع البرازيل رفع مستوى شعبها؟ وتباشر البرازيل نقلة لمناطقها الواسعة ذات طابع دول العالم الثالث بطرائق تخالف ما تقوم به الدول اللاتينية الأخرى، ومن خلال زيادة الإنفاق على تقليص الفقر أكثر من جميع البنوك الأخرى مجتمعة، توفر البرازيل من خلال برامج منحة الأسرة والجوع صفر وضوء لكل فرد الطعام وتحويل المال وقروض التعليم ومولدات الطاقة وذلك لأكثر من أربعين مليون نسمة. وفي ريو، انبثقت السياحة في مدن الأكواخ حيث يتم تبادل الثقافات والحصول على الدخل المادي. وقد أطلقت حكومة لولا أسطولا من القوارب النهرية عبر نهر الأمازون وروافده لتعمل كمكاتب متنقلة توفر خدمات طبية واجتماعية للسكان الأصليين الذين يسكنون حتى أقصى زوايا الأمازون.

كبلد يكاد اسمه يكون رديفا للبيئة، فإن استراتيجية الطاقة المبتكرة للبرازيل تكمل استراتيجية التنمية الخاصة بها؛ وكلاهما فعالتان. وترفع استثمارات البرازيل في تقنية الاستخراج الحديثة من الإنتاج النفطي لشركة بيتروبراز إلى مستوى فنزويلا العملاقة. وعلى الرغم من الاكتفاء الذاتي من الطاقة، إلا أن البرازيل تقوم أيضا بتخصيب اليورانيوم لتشغيل المعامل النووية. ومما يثير الإعجاب بشدة أن البرازيل زرعت وحولت كميات كافية من قصب السكر إلى إيثانول نظيف لتصبح المنتج والمصدر الأكبر له، لكن إنتاج الإيثانول ملك للأسر والمجتمعات الثرية، في الوقت الذي لا يزال فيه المزارعون الفقراء يقطعون قصب السكر بالمناجل. وقد أصبحت مدن مثل كوريتيبا وبورتو أليغر نماذج للعالم - سواء العالم الأول أو الثاني أو الثالث - في الإدارة البيئية، وذلك بما لديها من وسائل النقل العامة الباهرة والكافية ومشروعات التكرير، وهي بذلك تضاهي بلدان التخطيط المدني المثلى مثل النرويج.

إن مثل هذا الإبداع عامل حاسم في صون النظام البيئي الكبير للأرض، والموجود في الغالب في دولة واحدة: غابة الأمازون المطيرة. وإن كان العالم كائنا حيا، فإن الأمازون هي رئته. لكن إزالة الأشجار كلفت الأمازون قرابة عشرين بالمئة من حجمها، وبذلك تفقد الأرض قدرتها على التنفس. وإن الوعي العام ومشروعات الضمان والمناطق المحمية الواسعة، كلها جارية لإبطاء قطع الأشجار المنتشر الذي فاق عشرة آلاف ميل مربع في العام 2004؛ وهو معدل تدمير جعل البرازيل أكبر الدول المتقدمة الباعثة لثاني أكسيد الكربون بعد الصين والهند. وقد كانت عمليات الإغاثة في أثناء جفاف الأمازون عام 2005 هي الأكبر التي قام بها الجيش وقوات الدفاع المدني البرازيلية، ما يؤكد أن الأمن البيئي والاجتماعي - وليس العسكري - هو الذي يمثل مثار قلق حقيقي للقارة⁽⁹⁾. وتعتبر تجارب البرازيل في هذه المجالات كلها هي الأكثر في وضوحها والأوفر في نتائجها، لأنه كما تتحرك البرازيل تتحرك أميركا الجنوبية.

الفصل التاسع عشر

الأرجنتين وتشيلي: أخوان توأمان للغاية

إن قصة الأرجنتين رسالة تذكير مميزة تذكرنا بأنه لا وضع العالم الأول ولا وضع العالم الثاني يمكن أن يكونا وضعين دائمين. وعلى الرغم من أنها جُنبت المخاطر الجغرافية والسياسية، فقد حوّلتها قوات العولة إلى بلد أكثر هشاشة. واليوم، فإن النية الحسنة في القارة هي وحدها التي تستطيع صون الدولة التي كانت في وقت ما قائدة للقارة. ففي العام 1776 أصبحت بيونس آيريس عاصمة للسلالة الحاكمة التي كانت تتولى نيابة الملك عن البوريون الإسباني، الذي كان يشمل وسط أميركا الجنوبية كله من تشيلي حتى البرازيل. وبعد قتل السكان الأصليين وتأسيس المزارع الاستعمارية التي يقطنها مهاجرون إيطاليون وإسبان، ازدهرت الأرجنتين لعقود عديدة تحت الليبرالية التقدمية للرئيس خوان بوتيسا ألبيردى في منتصف القرن التاسع عشر. ومع ما تتمتع به من مناخ وموارد مفيدة، يرى الجغرافيون والمفكرون الأرجنتينيون في دولتهم منافسا للولايات المتحدة في نصف الكرة الغربي: وقد أظهرت خريطة شهيرة رسمها فنان من الأوروغواي يدعى جواشيم توريس غارسيا أميركا الجنوبية وأميركا الشمالية معكوستي المواقع الجغرافية؛ حيث تقع أميركا الجنوبية في أعلى العالم. ومع حلول عشرينيات القرن العشرين، كانت الأرجنتين تحتل المرتبة السابعة بين الدول الأغنى على مستوى العالم، وكان الفضل في ذلك يعود إلى إنتاجها المزدهر من لحم البقر والقمح، حيث كانت تفتخر بتحقيقها مدخولا حقيقيا أعلى من ذلك الذي يحققه العمال

السويسريون أو الألمان. ومع عدم تضررها من الحرب العالمية الثانية، رحبت الأرجنتين برأس مال ومواهب المهاجرين الأوروبيين، مما دفعها أكثر نحو العالم الأول. ودائما ما تشبه بيونس آيرس مدينة باريس مع غناء الأهازيج الإيطالية باللغة الإسبانية.

إن الجمال والنمط الأرجنتينيين الاستثنائيين رُبطا للأسف بغطسة تشبه السادية. وقد رأى (في. أس. نيبول) الأرجنتين "كمجتمع صناعي مفروض على أرض منبسطة مقفرة" ينجح في التخفي عن الاستعمار، لكنه عقيم في ذاته. والاعتدال وحده هو الذي يمكنه هدم أسطورة الاستعمار الأرستقراطي⁽¹⁾. والقيادة المتجبرة لخوان دومينغو بيرون الذي حكم الأرجنتين في ثلاث مناسبات مختلفة، حسّنت أوضاع العمال، لكنها عملت كذلك على تقسيم الدولة، إلى الحد الذي جعل مجلس قيادة الجيش في سبعينيات القرن العشرين يطلق العنان لحرب قذرة ضد اليسار. وقد لقي ما يقدر بخمسة عشر ألفا - الأشخاص الذين اختفوا بشكل متعمد - حتفهم في ما شكل "ارتدادا حادا نحو البربرية"⁽²⁾. لقد أسفرت الهجمة الشجاعة - لكن غير الحكيمة - على جزر فوكلاند في العام 1982 ليس عن تصفية الاستعمار بشكل وقائي، بل عن هزيمة سريعة ألحقتها القوات البريطانية بنظيرتها الأرجنتينية. ومنذ ذلك الوقت، والجسارة القوية للبرامج السياسية والاقتصادية السائدة ترتبط فقط بفضائح الفساد التي تغمرها.

لكن العولمة انتجت مقاييس للحكم على حالة ووضع الأمم في المنظومة العالمية، مما أظهر الأرجنتين ليس على أنها مصدرة لرأس المال من العالم الأول، ولكن على أنها سوق ناشئة تميل إلى الدورات السيئة ذاتها التي أصابت الكثير من بلدان العالم الثاني في تسعينيات القرن العشرين: تحرير المشروعات، ثم ازدهار الاستثمار، ثم النمو السريع، ثم توسيع نقاط الضعف، ثم صفقات الإنقاذ الفاشلة، وفي النهاية، التفكك الاقتصادي والسياسي. كانت الأرجنتين

كطفل يستدر العواطف نحو عقيدة إجماع واشنطن في تسعينيات القرن العشرين، لكنها لم تستطع اجتذاب لا مستويات ضخمة من الاستثمارات الأجنبية بشكل متواصل ولا دعم الإنفاق الحر الذي رافقها. وقد عانت بشكل آني كسادا وفقاعات، في الوقت الذي انفجر فيه الدين. من المعروف أن رقصة التانجو تحتاج إلى شخصين، فبعد العديد من صفقات الإنقاذ المقدمة من صندوق النقد الدولي، والتي كانت تهدف إلى دعم الاقتصاد ومنع التخلف والأمراض المعدية، توقفت المجموعة المالية الدولية عن الرقص مع الأرجنتين في العام 2001. ولدفع ديونها، استولت الحكومة على المليارات من أموال صناديق التقاعد. وقد هبط دخل الفرد من 8500 دولار في نهاية تسعينيات القرن العشرين - ضعف دخل الفرد في المكسيك عندئذ - إلى 2800 دولار في العام 2002. كما كان أكثر من نصف السكان يعيشون تحت خط الفقر⁽³⁾. ومع مقارنتها غالبا بباريس أصبحت طبقة كاملة من سكان بيونس آيريس تشكل ما يسمى الزبالين: وهم مواطنون فقراء، عادة ما يكونون مشردين ويبحثون في القمامة عن طعام وبضائع ليعيدوا بيعها.

ويلوم القادة الأرجنتينيون وزارة المالية الأمريكية وصندوق النقد الدولي وول ستريت، لإخفاقهم في دعم جهودهم الجادة لمعالجة الأزمة المتأصلة. وعلى الرغم من أن الفساد في الأرجنتين أقل منه في إندونيسيا أو روسيا - وهي بلاد عاشت أزمات مالية في تسعينيات القرن العشرين - كان سقوط الأرجنتين من النعمة مدمرا؛ ليس على الأقل لأننا الخاصة بها. ولم يعد اقتصادها كله يتجاوز اقتصاد سان باولو، كما أن اعتمادها على الاستثمارات الأجنبية يضع اقتصادها على حدّ سكين دائم. وقد عم السياسة الأرجنتينية توتر شديد احتدم بسبب الرغبة بتأمين السلع الاجتماعية الأساسية الرخيصة من جهة، وتلبية الالتزامات المالية الدولية من جهة أخرى، ما جعل القائد البيروني ناستور كرشير خائفا من رد فعل اجتماعي بسبب إمكانية رفع أسعار الخدمات العامة

قبل انتخابات العام 2005، ولذلك قام - بدلا من ذلك - بالالتفاف وأعاد جدولة دفعات ديون صندوق النقد الدولي، وأعطى القيادة لزوجته في العام 2007.

لقد اشتكى وزير الاقتصاد السابق ريكاردو لوبيز مورفي من أن للأرجنتين قدرة إفريقيا على إيصال الخدمات، وهي في حقيقة الأمر تعاني كثيرا من علل العالم الثالث المرتبطة بالدول التي تعاني من الفقر الشديد، مثل جمع الضرائب المنخفضة والبنية الفيدرالية اللامركزية مطلقا والتي تماسك قليلا في المقاطعات ذات الإنفاق الحر. كما أن شركة الخدمات المسؤولة عن الماء والصرف الصحي لا توصل خدماتها بالشكل المطلوب في الوقت الذي ترفع فيه الأسعار بسبب انخفاض العملة؛ وذلك فقط لنصف بيوت بيونس آيرس المتصلة بنظام الصرف الصحي. وقد اعترف أحد مفكري بيونس آيرس في إحدى المقاهي الخارجية في حي بوهميان قائلا: "حتى الأغنياء لم يعودوا يرون أن هذه الدولة محترمة، فهم يعرفون أنفسهم الآن على أنهم إيطاليون أو فرنسيون، مشددون على أصولهم الأوروبية أكثر من كونهم أرجنتينيون".

لقد أصبحت الأرجنتين أيضا تعيش حالة من المعاناة الجغرافية والسياسية، إذ إنها تكاد تقف على قدميها، فضلا عن كونها قادرة على استعادة حالة القيادة التي كانت تتمتع بها في الماضي. ومنذ انصهارها المالي، يرغب عدد قليل من المستثمرين بالإقدام على مخاطر كبيرة هناك، مما يزيد من اعتماد البلاد على الصادرات الزراعية إلى الصين، والتي تشكل الآن معظم عوامل نموها. ومن دون تسهيلات القروض الإقليمية - كما في جنوب شرق آسيا - تدين الأرجنتين بجزء كبير من ديون صندوق النقد الدولي، مما يلزمها بفوائد المدفوعات المستحقة عليها، مع وجود مساحة محدودة أمامها للمناورة أو وضع الشروط. ومع تضاؤل مخزون الغاز الطبيعي الخاص بها خلال العقد المقبل، فإنها متلهفة للغاية من أجل الحصول على الغاز البوليفي ووصول خط أنابيب نفط

عبر الأمازون يُخطط له هوغو شافيز؛ ولذلك فإن الأرجنتين ترحب كذلك بشرائه لديونها أيضا.

إن المسافة الجغرافية التي تفصل البرازيل والأرجنتين عن أوروبا هي ذاتها التي تفصلهما عن أميركا، ولذلك فليس أي منهما موالية بصورة جوهرية للولايات المتحدة. ومع المنافسة المستمرة في ما بين الدولتين خلال معظم فترات القرنين الماضيين، فقد كان لكل منهما برامج أسلحة نووية نشطة في تسعينيات القرن العشرين، لكنهما معا أنشأتا كتلة تجارة ميركوسور (السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي) كرد من دول المخروط الجنوبي على التجارة التي تسيطر عليها الولايات المتحدة. للمفارقة، فإن الدول الرئيسية المواجهة للمحيط الهادئ (كولومبيا والبيرو وتشيلي) كلها لديها اتفاقيات تجارة حرة مع الولايات المتحدة، في حين أن الدول الرئيسية المواجهة للمحيط الأطلسي (كالبرازيل والأرجنتين) هي الأكثر رفضا للسياسات الأميركية الحالية ذات التعريفات العالية والإعانات المالية الثقيلة، كما أن لدى هذه الدول أكثر ما يمكنها من الكسب من تجارة أكبر مع الصين المتعطشة للموارد عبر المحيط الهادئ⁽⁴⁾. وتشترك البرازيل والأرجنتين الآن في إنتاج معظم السيارات التي تصدرها، ويتعاون البلدان على مراقبة الأمازون والمنطقة ومثلث المنطقة الحدودية، حيث تشارك المجموعات التي تختلف في توجهاتها، في تهريب المخدرات والأسلحة وغسيل الأموال.

وعلى الرغم من أنها لن تعترف مطلقا بذلك، فإن أكثر دولة تتمنى الأرجنتين تقليدها هي تشيلي. ومع امتداد ساحل تشيلي على المحيط الهادئ لأكثر من ثلاثة آلاف ميل، فإن طول تشيلي يساوي عرض أميركا، ومع ضيقها الذي يكاد لا يصدق، يشير هنري كيسنجر إلى هذا الجزء من الأنديان على أنه "خنجر يشير إلى قلب الأنتاركتيكا". ومع حمايتها من تجاوزات الاستعمار من خلال درعها الجبلية، فإن لدى تشيلي هوية طوبوغرافية

واضحة. والدليل على أن اقتصاد تشيلي هو الاقتصاد الأكثر حيوية ونشاطا في المنطقة هو ما يشاهد في كل مكان: طريق سريع ذو أربعة مسارات يربط الأنديز الشمالي بالسسهول الجنوبية، وساحات الكروم المربحة في الحقول الموجودة حول ميناء فالباريزو الرئيسي، ومراكز أبحاث الإبداع الهندسي، وناطحات السحاب الزجاجية في العاصمة سانتياغو؛ وهو محور الأعمال الثاني في القارة بعد سان باولو. ويساوي عدد مستخدمي شبكة الإنترنت في تشيلي عدد المستخدمين في المكسيك، على الرغم من أن عدد سكانها يبلغ سدس عدد سكان المكسيك. وتتصرف تشيلي - بشكل متزايد مثل إنكلترا - في أميركا الجنوبية، إذ تبقى مسافة بينها وبين شؤون القارة المنفلتة، في الوقت الذي تسعى فيه إلى عقد تحالفات براغماتية بعيدة وواسعة. وفي أميركا اللاتينية كلها، فإن تشيلي هي الدولة الوحيدة التي تمتلك فرصة معقولة للانضمام إلى دول العالم الأول في العقد المقبل⁽⁵⁾.

لقد أصبحت ريادة تشيلي للمنطقة موضوع نقاش كبير. وفي لعبة الحرب الباردة، حاولت إدارة نكسون القيام بخطوط تراوحت بين الهجمات إلى العقوبات لإضعاف القائد الاشتراكي سلفادور أليندي الذي عزى هنري كيسنجر انتخابه إلى لأمسؤولية الشعب. وعلى الرغم من أن أليندي لم يشكل تهديدا للولايات المتحدة باستثناء ما قدرته وكالة الاستخبارات المركزية CIA التكاليف النفسية، فإن الانقلاب العنيف الذي دعمته الولايات المتحدة والذي أسفر عن تولي الجنرال أوغوستو بينوشيه السلطة عام 1973، كان علامة على بدء حقبة من القمع المحلي واختفاء الآلاف. وبعد ثلاثة عقود شوهد بينوشيه كرمز لإمكانية قيام الحكم الاستبدادي بقيادة البلاد نحو نمو واستقرار أكبر، مهدا بذلك الطريق للانتقالات المطلوبة إلى اقتصادات وديمقراطية السوق، عكس فنزويلا حيث تركت عقود من الديمقراطية البلاد مع المستبد المتظاهر بالاشتراكية هوغو شافيز.

هناك الكثير من الفرضيات غير الصحيحة والفقرات المنطقية المحيطة بهذه الحكمة التقليدية، وكلما تبذرت بسرعة، زاد احتمال أن تعمل سياسة الولايات المتحدة تجاه أميركا اللاتينية على ربط القضايا الاقتصادية والاجتماعية والأمنية. وفي البداية، مع كون تشيلي مدينة بعض الشيء لأخلاقيات العمل لدى آلاف المزارعين والميكانيكيين الألمان الذين وصلوا إليها في القرن التاسع عشر، كانت الدولة متطورة نسبياً حسب مقاييس أميركا اللاتينية حتى قبل أليندي؛ ولذلك لا يمكن أن تنسب حداثة تشيلي بكاملها إلى بينوشيه. وعلاوة على ذلك، فقد تميزت سنوات أليندي الأولى بنمو اقتصادي على الرغم من برنامج التأمين الذي جاء به. وقد كانت أسعار النحاس الهابطة هي التي لعبت الدور الحاسم في هزيمته. وبالنسبة إلى الجزء الذي يخصه، فقد استباح بينوشيه أموال نظام التقاعد، وقام بخفض المساعدات الاجتماعية، لإعادة البلاد إلى مرحلة الفوضى؛ كما هي الحال مع مدير تنفيذي قام بتسريح آلاف الموظفين وأجبر الشركة على إبرام عقد مميز معه. والأمر الأكثر أهمية في الحقبة التالية لبينوشيه أن تشيلي حققت نمواً ثابتاً بلغ ما نسبته خمسة بالمئة تحت خلافة تحالف يسار الوسط مع قيادة الرئيس السابق ريتشارد لاغوس - رجل الدولة الأكبر سناً في أميركا اللاتينية الآن - للدولة معدلات نمو مرتفعة وتقليص البطالة في ظل برنامج اشتراكي معتدل، ولا شك في أن آخر ما يريده العالم الثاني هو المزيد من أمثال بينوشيه.

إن مجموعة فتيان شيكاغو التي ألهمها ميلتون فريدمان والتي ساعدت الجنرال بينوشيه على تحرير اقتصاد تشيلي في بداية ثمانينيات القرن العشرين، مثلت نصف النموذج التشيلي فقط. وبغض النظر عن سياسة إجماع واشنطن الاقتصادية - التي افترضت خطأ أن النمو الاقتصادي سيقبل بنفسه من معدلات الفقر، أكثر من كونه سيزيد من عدم المساواة - فإن حكومات تشيلي الحديثة أولت اهتماماً كبيراً لكل من التعليم والتقنية⁽⁶⁾. وقد تضاعف

الدخل منذ عام 1990 كما انخفضت نسبة الفقر إلى أقل من خمسة عشرة بالمائة. وتعتبر تشيلي - وليس شافيز - هي التي أظهرت بأفضل شكل ممكن كيف أنهما قلصت الفقر، على الرغم من طبيعة جغرافيتها التي تعتبر غاية في الصعوبة. وتشيلي وحدها صغيرة جدا لدرجة لا تستطيع معها انتشار القارة من الفقر، ولكن بإمكانها أن تكون بوابة القاهرة نحو الأسواق الأجنبية. وهي الدولة الوحيدة في أميركا اللاتينية التي تربطها اتفاقيات تجارة حرة مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والصين، وقد أنتجت هذه الأخيرة فرص عمل عديدة للتشيليين، بالإضافة إلى تعزيز التجارة إلى أكثر من ستة مليارات دولار عام 2004 مع تحقيق فائض كبير لتشيلي بفضل صادرات النحاس المزدهرة. كما أبرمت اليابان وكوريا اتفاقيات تجارة حرة مع تشيلي، مما أدى إلى تدفق الصادرات الزراعية عبر المحيط الهادئ. ومع ما تمتعت به تشيلي من سمعة حسنة لانفتاحها على التجارة وانخفاض معدلات الفساد فيها، فإن التكامل التجاري لتشيلي مع بقية دول أميركا الجنوبية، قد يساعد على نشر ممارسات متوقعة في عالم الأعمال، كما يعتبر نظام التقاعد المرن في تشيلي - الذي يجمع الحسابات العامة وتلك الخاصة - تجربة قيمة لدول الأنديز التي تمتلك ميزانيات محدودة.

وتواجه تشيلي العديد من المآزق في السوق العالمية، لكنها حتى الآن تمكنت من تجاوزها بثقة. ولم تعد تشيلي وبوليفيا في صراع على الحدود كما في حرب المحيط الهادئ التي جعلت بوليفيا دولة داخلية بلا سواحل. وعلى العكس من ذلك منحت تشيلي لبوليفيا حق الدخول إلى موانئها مقابل حصولها على كل احتياجاتها تقريبا من النفط والغاز. (ويبقى هناك جدل أندياني رائع حول أي الدولتين تشيلي أم بيرو هي التي اخترعت كوكيتل بيسكو ساور). وحتى مع بنائها سدودا على أنهارها الجنوبية لتوليد الطاقة الكهربائية، فإنها تحمي مناطق المحميات فيها وسهول المراعي من أجل الماشية⁽⁷⁾. وقد قام عمال المناجم التشيليون بإضراب ضد رؤسائهم الدوليين، مما أدى إلى

توقف الاستخراج في منجم إيسكونديدا في صحراء أتاكاما (الذي ينتج ما نسبته ثمانية بالمئة من نحاس العالم) وذلك في العام 2006. والغريب أن هذا الإضراب جاء لأن العمال قد أجبروا على زيادة الإنتاج لاستغلال الأسعار المرتفعة من دون أي زيادة في رواتبهم، وقد أوضحت استراتيجية تشيلي لشركات التعدين أن هذه الشركات إن لم تتعاون مع الاحتياجات المحلية، فإن الشيء الوحيد الذي سيصبح محباً هو أرباحها.

يمثل نمط الحكم في تشيلي أفضل ما يمكن لأميركا اللاتينية تقديمه. وكما في شرق أوروبا، فإن الدول التي استطاعت التعامل بثبات مع ماضيها الاستبدادي الدموي، هي الأكثر تقدماً على طريق الاستقرار والازدهار⁽⁸⁾. وقد جرد الجنرال بينوشيه من حصانته البرلمانية، ورئيسة تشيلي الحالية ميشيل باشيليت هي ثائرة سابقة وضحية تعذيب وأم مطلقة وطبيبة أطفال ووزيرة دفاع سابقة؛ كل ذلك في آن واحد، وهي بهذا تنتهك بعض المحرمات الوطنية. وكان استقرار سياسة تشيلي منذ عهد بينوشيه يعني أنه لم يعد من المهم من يحكم، لأن البراغمية أصبحت هي النظام الحالي لكل من اليمين واليسار. والدرس الذي تستفيد منه بقية دول المنطقة - وأميركا - هو أن الموارد الطبيعية والديمقراطية المنحازة لليسار لا يمكن أن تشكلا وحدهما أسباب الانحطاط المؤسساتي. يجب أن تكون تشيلي هي الموجه الأفضل للقارة، إذ إن الغيرة - التي قد تكون الدافع الوحيد في أميركا اللاتينية - هي المحفز الثقافي الأكبر.

الخاتمة

ما بعد مونرو

استمرارا لعقيدة حقبة الحرب الباردة، سعت أميركا بجد - على مدار أكثر من عقد من الزمان - لتتجنب ببساطة فقدان موطئ قدم لها في أميركا اللاتينية، لكن عناصر مبدأ مونرو - أن أميركا ستمنع أي قوة أجنبية من التأثير في أميركا اللاتينية، وستدخل وقتما تشاء لحماية مصالحها وستؤثر في الشؤون الاقتصادية لكل دولة - كلها شموع انطفأت ببطء. ومع بداية القرن العشرين، ظهرت ثلاثة نماذج في المنطقة تتعلق بالولايات المتحدة: رفض فنزويلا العنيف للسيطرة الأميركية على المنطقة ورؤيتها لقارة عاصمية بديلة عن العظمة الاشتراكية، وعلاقات كولومبيا الودية مع الولايات المتحدة المبنية على أساس من المصالح الاقتصادية والأمنية المشتركة، وتعاون البرازيل البراغماتي الانتقائي مع أميركا. وفي الوقت الذي تعمل فيه المنطقة على تشكيل ذاتها بشكل متصاعد، فإن التأثير الأميركي لن يستمر، وسيكون ذلك بفعل القصور الذاتي وحده.

يبقى الاكتفاء الذاتي الحقيقي المشترك في القارة من الطاقة والتجارة في نصف الكرة الغربي ممكنا بصورة تدعو إلى الإعجاب، لكنه لا يمكن أن يتحقق إلى أن يتم إشباع الكبرياء الذي يعم سياسات أميركا اللاتينية من خلال اعتراف متبادل ومتوازن مع الولايات المتحدة. وهناك حاجة إلى تحالف جديد من أجل التقدم للارتقاء بالمنطقة إلى شريك منتج في تكامل نصف الكرة الغربي؛ لكن يجب هذه المرة ألا يسمى المذهب الأميركي الجديد باسم أحد

رؤساء أميركا، وإلا فسوف ينجح قادة أميركا اللاتينية في وعدهم بنقل عملهم إلى مكان آخر. وحتى إن استمر الدور الفعلي الأميركي كقاعدة منظمة في نصف الكرة الغربي لقرن آخر أو أكثر، فليس من الواضح كيف ستتفاعل القوى العظمى في المنطقة الواقعة على تقاطع مصالح هذه الدول كلها: منطقة ما يسمى بالشرق الأوسط.

القسم الرابع

البحث عن الشرق الأوسط

الفصل العشرون

الحزام المبعثر

منذ القرن السابع وحتى القرن الثالث عشر، كان العرب يحكمون المنطقة التي تمتد من المحيط الأطلسي حتى المحيط الهندي في ظل الخلافة الأموية ثم الخلافة العباسية. إلا أن هذه المنطقة تشتت في القرون التالية ووقعت تحت سيطرة الحكم التركي والفارسي والأوروبي. وقد أفاد السياسي الجغرافي سول كوهين، في أثناء الحرب الباردة بأن هذا الإقليم "كالحزام المبعثر... غير قادر على تحقيق الوحدة السياسية والاقتصادية" بسبب الخلافات الداخلية الواضحة وبسبب خضوع الإقليم لصراع المصالح الخارجية⁽¹⁾. واليوم، يحظى العالم العربي بفرصته الأولى لفرض نظامه الأصلي.

لقد سمحت العولمة لهذا الحزام المبعثر باكتشاف أصله المتحد وقابليته للالتئام. إن منطقة الصحراء الكبرى والمنطقة العربية هي منطقة جرداء مقسمة تقسيما معقدا يمكن وصفه بالبحر ذي الأمواج المتلاطمة التي تطوي بعضها، وفي هذا البحر تُبحر السفن البدوية والعربية في جميع الاتجاهات.

وعلى الرغم من أن الدول العربية لا تزال تعاني من أنظمة فاسدة وتعرثر اقتصادي واجتماعي واضح، إلا أنها بلا شك تُصنف تحت فئة العالم الثاني لأنها خلافا لدول إفريقيا وآسيا الجنوبية تمتلك الموارد الطبيعية والمالية والعمالة والقدرات البشرية القادرة على تحقيق التقدم بعد حالة الجمود المملة التي عانت منها طوال قرون.

لن يُستبعد العرب من نطاق العولمة، فهم يشكلونها. ويعتبر الغرب أن العالم العربي متخلف من خلال بعض المعايير مثل اختراق الإنترنت والسفر

إلى الخارج وترجمة الكتب⁽²⁾. وكما قال الباحث إدوارد لوتواك ساخرا: "إن أكبر الصناعات في الشرق الأوسط هي الاستهلاك المبالغ فيه والتعبير عن الاستياء"⁽³⁾. لكن الحقيقة الأهم هي أنه منذ أيام طريق الحرير - في أثناء الحروب الصليبية والحرب العالمية الثانية - فإن العالم العربي يعتبر المركز الجغرافي الذي يربط آسيا وأوروبا وإفريقيا؛ إضافة إلى تركيز البترول في أراضيه، مما يجعله مركزا للاقتصاد العالمي بلا منازع⁽⁴⁾. وتعتبر مجموعة المراكز التجارية العربية - القاهرة والرياض وبيروت وعمّان ودبي - هي أكثر المناطق التي يتضح فيها تأثير العولمة على مستوى الدخل العام سواء بالسلب أو الإيجاب. وتختلف الثقافة العربية عن الثقافة الغربية التي تتميز بالفردية؛ فعلى سبيل المثال يعتبر الإنترنت بالنسبة إلى العالم العربي نشاطا اجتماعيا. لذلك فإن مقاهي الإنترنت من المغرب حتى مسقط تمتلئ بالزوار طوال اليوم، خاصة في ساعات الليل حيث يعتدل الطقس. وفي هذه المقاهي يتحدث الشباب من الجنسين إلى آخرين من دول ومدن مختلفة، وقد يكون الحديث عن السياسة أو الثقافة الشعبية أو حتى قد يتضمن تبادل روابط فيديو لإغواء الأجانب والزواج منهم للحصول على فرص للهجرة. وقد قال أحد الشباب في مدينة فاس وقد احمرّ وجهه وهو يفصح عن عدد الساعات التي يُمضيها في هذه المقاهي: "لا أحد منا يمتلك جهاز كمبيوتر في منزله لذلك نأتي إلى هنا لتواصل مع شباب آخرين من جميع أنحاء العالم".

فهل يمكن للحركة الإسلامية أن تحتوي الحركة القومية العربية الجديدة وتحل محلها؟ لقد قال أحد الناشطين الإسلاميين في القاهرة متحدّيا: "يتحد جميع سكان العالم العربي تحت مظلة أكبر وهي الإسلام، أليس كذلك؟" كما أنه استحضر الفاتيكان كمثال على إمكانية مشاركة الدين في العملية الدبلوماسية. إن الإسلام يقدم هوية طبيعية بديلة للهوية العربية المُقيدة بالحدود الاستعمارية التي تم فرضها بشكل قسري⁽⁵⁾. وتنتشر الأيديولوجية انتشارا أكثر

فعالية عندما لا ترتبط بسياق ثقافي معين، وهو الأمر الذي يفسر سبب اتساع انتشار الديانة الإسلامية والمسيحية على مستوى العالم بعكس الديانات الأخرى. لقد طغت جاذبية الإسلام على همجية المغول، وبحلول عام 1700 حكمت أربع إمبراطوريات إسلامية معظم مناطق شمال إفريقيا وأوروبا، وهي: الشريهان في المغرب والإمبراطورية العثمانية والإمبراطورية الصفوية الفارسية وإمبراطورية مغول الهند. إن الحركة الإسلامية اليوم تحاول مرة أخرى أن تضع العرب تحت لواء الإسلام⁽⁶⁾. إن الأمة الإسلامية تمنى أن تضم أكثر مما كانت تضمه أيام الخلافة في الألفية السابقة لتشمل المسلمين في أوروبا وتركيا وآسيا الوسطى، إضافة إلى المناطق البعيدة مثل الجزر الإندونيسية في جنوب شرق آسيا. لكن ما تخوف منه الرئيس الأميركي جورج دبليو بوش وأطلق عليه الإمبراطورية الإسلامية الراديكالية من إسبانيا حتى إندونيسيا، له دلالات إيجابية عند بعض المسلمين لأنه يعتبر امتداد إسلاميا فكريا وتجاريا وإقليميا. إن العالم المقسم إلى دار الإسلام ودار الحرب قد أعاد للمسلمين كرامتهم في ظل الحرب الأميركية على الإرهاب. ويشفق الغرب على التديني المادي الشائع عند المسلمين، لكنهم في الوقت نفسه وبالقدر نفسه يخافون من نتائج جرح مشاعر المسلمين على اعتبار أن الإسلاميين هم جيش جديد قادر على الإطاحة بالأنظمة المرتدة، وأن الشبكات الجهادية مثل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وتنظيم بلاد الرافدين تريد طرد الجيوش الأجنبية وإزاحة القوى الموجودة في شمال المنطقة الإسلامية. لقد لفتت التنظيمات الجهادية مثل تلك التي كانت تحارب الاتحاد السوفييتي في أفغانستان والتي تقاوم الاحتلال الأميركي للعراق انتباه الكثير من المسلمين في جميع أنحاء العالم. وكما قال أحد الناشطين: "إن عنف الحركة الإسلامية هو دفاع عن النفس وانتقام في الوقت نفسه". إن ما تقوم به الولايات المتحدة من تشويه لسمعة المجاهدين ما هو إلا مساعدة للأعداء الذين يجاهدون هذه التنظيمات في سبيل الله. إن دار الإسلام

تميل بطبيعتها إلى سكان الشرق الأقصى لأنهم أكثر "عدلا وتوازنا واعتدالا من الغرب"⁽⁷⁾.

إن "الإسلام ليس قوة سياسية جغرافية. إنه مجرد تهديد. إن أعداء الإسلام الداخلين أقوى من أعدائه الخارجيين". هكذا قال أحد الشيعة من طهران مستنكرا. لم تتحقق الحركة الإسلامية العالمية على أرض الواقع على الرغم من وجود إعجاب حماسي بها. وبالفعل هناك صحوة إسلامية يمكن اقتفاء أثرها في الحضور المتزايد في المساجد وانتشار الإعلام ذي المضمون الإسلامي ووجود أحزاب سياسية ذات توجهات إسلامية، إضافة إلى وجود مؤسسات مالية إسلامية؛ إلا أن هذه الصحوة تفتقر إلى التماسك. لقد تحدث هنري كيسنجر منذ أربعة عقود عن المشكلة التي يعاني منها العالم الإسلامي بشدة وهي صعوبة تداول فكرة القومية العربية. إن خطاب العالم الإسلامي الموحد قد تم إعلانه قبل وجود الظروف المناسبة، كما أنه أدى إلى نتائج غير مرجوة، لأنه يستخدم السياسة التي تعتمد على الهوية وهي السياسة التي يحاول القادة الغربيون تجنبها⁽⁸⁾. إن الإسلام اليوم يكاد لا يتمتع بما كانت تتمتع به الإمبراطورية العثمانية من ترابط بيروقراطي، كما لا يوجد اتفاق بين الدول الإسلامية الرئيسية، مما له أكبر الأثر على عدم قدرة الأمة الإسلامية على تشكيل تحالف مماثل لتحالف الاتحاد السوفيتي وعدم قدرتها على الاستفادة من الأيديولوجية الإسلامية. إن الجماعات الإسلامية منقسمة انقسامًا شديداً إلى أيديولوجيات وطوائف مختلفة مثل فرق السنة والشيعة التي تقاتل بعضها أكثر مما تقاتل غير المسلمين. وتسيطر الأحزاب الإسلامية محليا لأنها تبني سياسة الوقوف ضد الغرب على الرغم من إدراكها الشديد أن المسلمين مقهورون في بلادهم أكثر من أي مكان آخر. إن البلاد التي تدين بالإسلام الذي يمنح المساواة لكل المؤمنين، لا تتمتع شعوبها إلا بقدر قليل من الحرية.

الفصل الحادي والعشرون

المغرب العربي:

الشاطئ الجنوبي الأوروبي

"أطلقوا علينا اسم سكان شمال إفريقيا فنحن نختلف عن العرب الذين يسكنون في الشرق" هكذا طلب أحد سكان طنجة في أثناء نزهة سير في أزقة المدينة. وإذا كان هناك من يفكر تفكيراً رأسياً إلى الشمال بدلاً من التفكير الأفقي إلى الشرق في العالم العربي، فإنهم سكان المغرب العربي. لقد كتب المؤرخ العظيم فرناند برودل أنه على الرغم من التغيير الدرامي المستمر، فإن حضارات البحر الأبيض المتوسط كانت متحدة "في ما يخص الأنشطة التي كان يقوم بها الأفراد والعلاقات التي كانت تجمعهم والطرائق التي كانوا يتبعونها" وبالتالي فقد اشتركوا في المصير نفسه⁽¹⁾. لقد كانت قرطاج الفينيقية (تونس حالياً) - حتى الحرب البونيقية - هي المسيطرة على ساحل شمال إفريقيا وأيريا الجنوبية، إضافة إلى كورسيكا وساردينيا وجزء من صقلية، وهي الجزر التي ظلت لأعوام تستغل كحصون وجسور من أجل إغارة دول البحر المتوسط بعضها على بعض⁽²⁾. إلا أن الفتح الإسلامي القادم من الشرق، قضى على سيطرة الرومانيين ثم البيزنطيين على شمال إفريقيا في نهاية القرن السابع. وفي الألفية التالية - خلال القرنين التاسع عشر والعشرين - عادت إسبانيا وفرنسا وإيطاليا لتقيم مستعمرات ضخمة على امتداد منطقة شمال إفريقيا، مما جعلها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بأوروبا. وعندما يتحدث الساسة الغربيون الآن عن الشرق الأوسط الكبير فإنهم - بشكل غير متعمد - يقصدون ما تحدث عنه برودل وأسماءه حوض البحر المتوسط الكبير، أي تلك البقعة الممتدة من

الأراضي التي ينتشر فيها الفقر والحاجة ويسكنها البدو الذين ينتقلون في قوافل، والأرض التي يسودها الإسلام. إن دعوة الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي إلى إنشاء اتحاد متوسطي كبير هي تكرار لدعوة ألبير كامو - الفرنسي الذي عاش في الجزائر - الذي رأى حتمية الاتحاد الأوروبي العربي؛ حيث كانت حضارة جنوب البحر المتوسط دائما تقع في الصحراء الكبرى.

لم يحدث في التاريخ أن اندمجت دول المغرب اندماجا شديدا في العالم الأوروبي. في كل عام تصبح منطقة شمال إفريقيا أكثر ارتباطا بأوروبا من الناحية الفيزيائية وذلك من خلال أنابيب الغاز الطبيعي الجديدة التي توفر لأوروبا بديلا عن روسيا في مجال استيراد الطاقة، كما تعزز اقتصاد دول المغرب. إن الهجرة من دول المغرب تؤثر في ديموغرافية أوروبا تأثيرا يماثل التأثير الناتج عن الاندماج الذي يحدث في نصف الكرة الغربي، مما يشجع الكثيرين على إثارة موضوع أوروبا العربية. فإذا كانت أميركا اللاتينية بمثابة الفناء الخلفي للولايات المتحدة، فإن إفريقيا بالتأكيد هي كذلك بالنسبة إلى أوروبا. لكن هل دول المغرب تمثل حركة ارتجاعية ضد الاستعمار أم إنها ستكون فرصة له؟.

تعتبر أوروبا بالنسبة إلى سكان المغرب العربي أرض الفرص. فعندما يشعر المغاربة (سكان دولة المغرب) بالفقر، فإنهم يلجأون إلى جبل طارق عن طريق قوارب غير آمنة، غالبا ما تغرق قبل وصولها إلى الشاطئ. وبالمقابل تعرضت لندن ومدريد لهجمات إرهابية نفذتها خلايا جهادية مقرها بلاد المغرب. إلا أن التاريخ سيلقي باللوم على أوروبا التي غالبا ما تقدم لقادة المغرب العربي الجزرة، لكنها نادرا ما تستخدم معهم العصا. إن عملية برشلونة التي قام بها الاتحاد الأوروبي في تسعينيات القرن الماضي كانت عملية مدفوعة برغبة اقتصادية، أكثر منها رغبة سياسية، حيث ركزت فيها

فرنسا وإسبانيا أكثر على تشجيع إنشاء شبكات مرحلة ما بعد الاستعمار، من أجل إتمام صفقات الأسلحة وبيع الطائرات، بدلا من تشجيع الإصلاح السياسي⁽³⁾.

ما بين قراصنة البحر وقراصنة الصحراء، تتعامل أوروبا والولايات المتحدة تارة بالرشوة وتارة بالهجوم لترويض أفواج البحر المتوسط القادمة من شمال إفريقيا. ففي أوائل القرن التاسع عشر، نشبت سلسلة من الحروب الصغيرة (بالقرب من شواطئ طرابلس كما يخلدها نشيد مشاة البحرية الأميركية) لتنتهي الغارات البحرية على سفن البضائع الأميركية والبريطانية. واليوم، فإن حكومات المملكة المغربية وتونس وليبيا وتشاد والنيجر إضافة إلى جيبوتي وأريتريا - من دول القرن الإفريقي - واليمن تشارك الغرب في مخاوفه من عبور الخلايا الراديكالية (يسمون أنفسهم الآن "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب") لمضيق باب المندب من أجل تنفيذ هجماتهم في الصحراء الكبرى. وهذا الوضع الذي يهدد استقرار إنتاج دول غرب إفريقيا للنفط وإمداد دول شمال إفريقيا للغاز الطبيعي، دفع الولايات المتحدة الأميركية إلى تأسيس الوحدة العسكرية أفريكوم لتنظيم المبادرات التي تسعى إلى السيطرة على الإرهاب ومنع شحنات الأسلحة غير القانونية ومكافحة الاتجار بالبشر. كما قام الاتحاد الأوروبي بتمويل عمليات لحماية الحدود ورعاية بعض المشروعات الصغيرة وتدعيم التجارة الإقليمية ومراقبة حقوق الإنسان وإنشاء مراكز توظيف في جميع أنحاء المنطقة لتوفير الوظائف من أجل إيقاف هجرة العقول المفكرة إلى أوروبا. ويوجد في ميناء طنجة اليوم بين العربات الصدئة وحاملات الشحنات الثقيلة مراقبة أمنية صارمة لكل من البضائع والركاب الذين ينتقلون من وإلى فرنسا وإسبانيا.

على الرغم من أن دول المغرب أقرب إلى مدريد من الخليج العربي، إلا أن إغراء الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي - وهو إغراء فعال جدا في منطقة

البلقان والقوقاز - لا يزال غير معقول، مما يعني أن سياسة الجوار الأوروبي يجب أن تعتمد نظاما جديدا يقدم حوافز ومكافآت تتعلق بالطاقة والتجارة والتنمية والهجرة والإصلاح السياسي. وتعيش دول المغرب في مهزلة كبيرة تتعلق بنقص العمالة، على الرغم من الانتشار الواسع للبطالة، مما يشير إلى الفجوة العميقة بين ما يتعلمه الشباب أو لا يتعلمه وبين الوظائف المتاحة أو غير المتاحة⁽⁴⁾. لكن أوروبا تضغط على حكومات المغرب - حيث تستطيع توفير عمالتها من أوكرانيا وتركيا - التي تنفق القليل من ميزانيتها للتخلص من الفقر، معتمدة على المعونات الأوروبية. ولذلك تجبر أوروبا هذه الحكومات على تدعيم المشروعات التجارية ووضع حدّ لقوانين الاستثمار المبهمة.

عند عبور مضيق جبل طارق، يمكننا أن نلاحظ اختلاف طريقة الري من طرائق الري الحديثة المتبعة في إسبانيا إلى الري عن طريق الأمطار الذي يصبح واضحا عند الوصول إلى تلال البحر المتوسط المنحدرة في إقليم الريف الجبلي في المملكة المغربية. وتُصر أوروبا على قطع معوناتها الزراعية عن دول المغرب، مما يضعف صادراته الزراعية الأساسية (التي تذهب أغلبها إلى أوروبا) في الوقت الذي تفرض فيه جمارك على المحاصيل تنفيذا لقوانين الاتحاد الأوروبي. وبالنسبة إلى تقدم دول المغرب في مجال التجارة، فإنه يجب عليها أولا صناعة ما يستحق البيع. وكما قال توينبي منذ نصف قرن، فإن الفلاحين في دول المغرب "لا يحلمون بالعهود والمواثيق إنما يحلمون بالمضخات والجرارات"⁽⁵⁾. ونستطيع نحن أيضا أن نقول ذلك اليوم.

لقد كانت المملكة المغربية خاضعة طوال قرون لسيطرة إسبانيا والبرتغال، واليوم تخضع إلى تجربة الاتحاد الأوروبي الأساسية التي تسعى إلى تحويلها إلى بلد أوروبي من دون استعمار⁽⁶⁾. إلا أن المملكة المغربية ليست دولة واحدة بل دولتان، حيث إن أكثر من نصف سكانها هم من البربر وتنتشر أسواق البربر في القرى الرملية في جبال أطلس ومراكز القرون الوسطى مثل فاس التي

توجد فيها أقدم مدينة عتيقة في العالم. وتنتشر هذه الأسوار في الأزقة التي تمتلئ بالعربات المحملة بالبالات وتعرض الأواني النحاسية المنقوشة نقوشا معقدة. وقد هاجر سكان مدينة فاس من العرب السابقين إلى كازابلانكا التي تجمع بين وسط مدينة عصري التي تمتلئ بالمباني المصممة على أحدث طراز، ومدينة تقليدية قديمة يعيش فيها سكان يعملون طوال النهار ثم يتسكع أولادهم في الشوارع حول أنوار الشوارع في الليل أملا بالابتعاد عن المتاعب.

إن الحكام العرب يضعون أنفسهم في منزلة رفيعة، وهو الأمر الذي يظهر في صورهم المعلقة في كل مكان. وفي هذه الأنظمة الأبوية، فإن كل ما يهم الحاكم هو بقاء النظام وليس الديمقراطية، لأنه لا يضمن استيقاظه في اليوم التالي. وعلى الرغم من ذلك، تضطر هذه الأنظمة إلى تحديث مبادئها لما تقوم به الأنظمة العسكرية في جنوب شرق آسيا، مما يضعف سلطتها تدريجيا. لكنهم يتغلبون على هذه المفارقة في التنمية بالحد من الحريات الاقتصادية والاجتماعية الممنوحة للشعوب، إلا في الحدود القصوى، معارضين بذلك مسار التحديث⁽⁷⁾. وحتى في تونس بلد ابن خلدون، وهو البلد الذي يحمل بقايا قرطاج ويعتبر مثالا لتجربة التحديث من حيث احترام حقوق المرأة، وانخفاض الجهل، والانتشار الواسع للملكية المنازل، والمساواة الاجتماعية اللافتة للنظر. حدثت التنمية في ظل حكم لا يقبل معارضته⁽⁸⁾.

يذكرنا تعميق المملكة المغربية لعلاقاتها مع أوروبا بتركيا. فالكثير من المغاربة يودون الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وكذلك يعتبر الجيل الأوروبي الشاب في المملكة عضوا مستقبليا في الاتحاد؛ حيث تعتبر المملكة أولى الدول المحتملة انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي من بين دول البحر المتوسط⁽⁹⁾. وإنه لاتجاه مشجع أن يتم السير في طريق الديمقراطية لأنها من العوامل المهمة لإثبات الشرعية الذاتية، إلا أن إعلان الديمقراطية لا يمكن إلا أن ينبع عن الملوك - وليس الرؤساء - لما يتمتعون به من تأييد ديني وشعبي. إن

الملك محمد السادس ملك المغرب والملك عبد الله ملك الأردن كلاهما أكثر حكمة وعدلا من زعماء القبائل الاستبداديين. ولكن كما قال أحد الأكاديميين في كزابلانكا: "ليس الأمر مجرد إعادة صياغة للدستور، فالجتمعات القبلية التقليدية لا تهتم باتباع السياسة الأوروبية بقدر ما تهتم بحماية الشرف الشخصي والقبلي والديني".

لن تصبح المملكة المغربية كل إنجلترا قريبا لكن محمد السادس الشاب يرى نفسه مديرا أكثر منه حكما، فهو لم يستغن فقط عن خدمة وزير الداخلية الذي عينه والده حسن الثاني، لكنه أنشأ أيضا لجنة الحقيقة التي أصدرت عام 2005 تقريرا يرصد انتهاكات حقوق الإنسان على مدى أربعين عاما. إن ما يجعل السلوك القاسي يستمر هو الخوف من انتقام الجماعات الإسلامية بسبب الاضطهاد الذي تعرضوا له من قبل هذه الحكومات. إنها دائرة فاسدة قد تنتهي فقط إذا قرر القائد إطلاق مثل هذه اللجان، ثم قبول ما تصل إليه من نتائج. إن حزب العدالة والتنمية الإسلامي يكسب دائما تصويت البرلمان باستمرار بسبب آرائه المعتدلة. وعلى العكس من ذلك هناك حزب إسلامي يرفض حتى مجرد الاعتراف بالحكومة الملكية. ويتمتع المجتمع المدني المغربي بحرية إنشاء المنظمات غير الحكومية وتحديد مطالب معينة، وقد ساعدت هذه المنظمات بالفعل على تحسين معاملة المعتقلين السياسيين وإعطاء حرية نسبية للصحافة، لكن الوضع يختلف في ما يتعلق بالمجتمع المدني في كل من الجزائر وتونس. ففي المملكة المغربية قال أحد الصحفيين المراكشيين: "لا يزال هناك - بلا شك - بعض المساوئ، ونحن نتحدث عنها بحرص شديد، لكن الحكومة أيضا تستمع إلينا". يبدو أن ما يجري في المملكة المغربية هو تسوية تصاعدية بين المحافظة على حقوق الإنسان ومحاربة الإرهاب.

بعض الدول العربية الغنية بالبترو - مثل الجزائر - قد تُعتبر ناقلة بترول عملاقة بسبب ما تمتلكه من احتياطي الطاقة، لكنها تحتاج إلى وقت طويل

لتدبير بوصلتها السياسية. إن الأمر يشبه قواعد قيادة السيارات في الدول العربية، فإذا سرت في منحى غير صحيح، فسيكون عقابك هو حلقات محبطة ومجهدة تستهلك الوقت والمجهود وتستنفد الصبر. والمنحى غير الصحيح الذي سارت فيه السياسة الجزائرية كان عام 1991 عندما أبطلت فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الانتخابات البرلمانية، مخلفة وراء ذلك القرار حربا شرسة راح ضحيتها أكثر من مئة ألف شخص. وقد احتاج الأمر إلى خمسة عشر عاما من التدخل في محاولات قومية للمصالحة، وحتى هذه المحاولة لم تكن مماثلة لمحاولة المغرب أو تشيلي التي تضمنت صفحا عاما وعودة للانضباع إلى القانون. لقد أدت هذه الأحداث في العالم العربي إلى ما يسمى فوبيا الجزائر، حيث أصبحت جميع الدول العربية تخاف من إقصاء الأحزاب الإسلامية من الانتخابات كما فعلت الجزائر. ولكن هل من المتوقع أن تكون نتيجة مشاركة الإسلاميين في الانتخابات أسوأ من هذه الحرب الأهلية المفجعة التي قامت بسبب استبعادهم؟

لقد اضطر الشباب العربي إلى تحمل المسؤوليات مبكرا، سواء في المجال العائلي أو المهني، كل حسب قدراته، مما يؤثر سلبا في نضوجهم الفكري. فمعظم الشباب لا يتقنون اللغة العربية كما لا يتقنون الفرنسية حيث وصلت جودة التعليم في معظم الدول العربية إلى مستوى متدن. وفي الوقت الذي تقدم فيه الشبكات الاجتماعية الإسلامية المأكل والمأوى والإشباع الروحي للشباب المضطرب الذي يسعى للشعور بالانتماء وبأهميته في الحياة، فإنها أيضا تمل جانب تعليم المهارات الأساسية. وكما أثبت الفيلم الملحمي معركة الجزائر. فإن مئة وخمسين عاما من الاستعمار قد فشلت في تحويل المجتمع. فما الذي يمكن فعله أكثر من ذلك؟.

لقد ظل التونسيون واللبنانيون والمصريون وغيرهم من العرب يبحثون لسنوات عن فرص عمل في مجال الصناعات البترولية في ليبيا والعراق

والسعودية مما دفع هذه الدول إلى فرض قيود على الحدود للاستفادة من تدفق العمالة العربية⁽¹⁰⁾. وقد استثمرت أوروبا في مجالي الاستثمار الخاص وموانئ التصدير - الأمر الذي أفاد ميناء طنجة الحر - مما أدى إلى إتاحة فرص العمل وتسهيل الصادرات وزيادة الأرباح. كما يتمتع المغرب الآن باتفاقية تجارة حرة مع الولايات المتحدة الأميركية، إضافة إلى المساعدات التي يتلقاها مقابل تحسين العملية التعليمية وحماية حقوق المرأة. وفي واقع الأمر، فإن المستشارين الأميركيين والفرنسيين منذ وجود الإدارة الاستعمارية الفرنسية في عشرينيات القرن الماضي، هم الذين كانوا يحثون الحكومة المغربية على حماية المدن العتيقة ذات السحر الخاص وعدم إهمالها وتحويلها إلى مدن أكواخ عشوائية، مما أدى في النهاية إلى زيادة النشاط السياحي وزيادة أرباحه⁽¹¹⁾. ويمثل النفط والغاز الطبيعي سبعة وتسعين بالمئة من إجمالي صادرات الجزائر (عن طريق أنابيب تمتد تحت سطح البحر إلى أوروبا) وعلى الرغم من ذلك، تضغط أوروبا على الجزائر لاستغلال هذه الأرباح في تدعيم البنية التحتية والزراعة. وفي تونس تدعو فرنسا إلى إنشاء مراكز لتوظيف خريجي الجامعات العاطلين عن العمل. ومع ارتفاع الناتج القومي للفرد في المغرب، ستقل الهجرة الخارجية بشكل كبير، وفي الوقت نفسه سوف يستطيع المغرب معالجة قضية الهجرة الأوروبية ومشاكل التنمية الإقليمية. إن الاستثمارات الأوروبية الضخمة في المغرب، تعني حدوث تحول اقتصادي قبل التحول السياسي، إلا أنه في بقية الدول العربية يجب أن يسبق التحول السياسي نظيره الاقتصادي.

على طول الشاطئ الأطلسي في الغرب، يمكن مشاهدة المتقاعدين الفرنسيين الذين يعيشون في فيلات فخمة تكشف عن الهوة الاقتصادية والاجتماعية اللافتة للانتباه بين دول حوض البحر الأبيض المتوسط. وما يمثل هؤلاء تقاعدا منخفض القيمة، فإنه يمثل بالنسبة إلى الدول العربية استثمارات ضخمة في بناء المنازل والفنادق. وحتى الأحزاب الإسلامية لا تستطيع رفض

التدفق العكسي من أوروبا إلى المغرب، لكن على العكس من ذلك فهم يقدمون تخفيضاً في الضرائب يهدف إلى لفت الانتباه إلى البند الأساسي من أجندتهم السياسية. إن المغرب مثل أذربيجان قد أصبحت بلداً أوروبياً على الرغم من انفصالها عن أوروبا.

ليبيا: الرؤية باللون الأخضر

"ليبيا دائماً تعاني من أزمة هوية. نحن نتشرب كل شيء حولنا، لكن لا قيمة لنا أمام أنفسنا" هكذا اعترف أحد باعة الكتب في طرابلس في متجره المرتب المليء بالغبار. وبداية من القرن السادس قبل الميلاد، أسس الفينيقيون المستعمون إلى صور (لبنان حالياً) واليونانيون الذين كانوا يستعمرون شمال إفريقيا نقاطاً حدودية تجارية كانت في الأصل استراحات في الطريق المؤدي إلى إسبانيا، حيث كانوا يذهبون لشراء المعادن النفيسة. وقد خضعت المدينتان الساحليتان الليبيتان - طرابلس وبرقة - للإمبراطورية الرومانية. وقد تم استيراد أعمدة الصوان وممرات الرخام الموجودة في مدينة لبة من مدينة أسوان المصرية القديمة التي كانت الطرقات تنتهي عند بوابتها الفخمة. وقد تجمع المستوطنون على طول ساحل البحر الأبيض المتوسط وخضعوا لسلسلة متناوبة من الاستبداد: للبيزنطيين والعثمانيين.

ثبتت الألفية التي سبقت الخضوع للعثمانيين وكان يحكم فيها العرب، أنه لا يمكن فهم ليبيا إلا بعيون العرب وحدهم. وفي القرن السابع، طلب جيش عمرو بن العاص أن يتم فتح طرابلس خلال شهر واحد، حيث كانت تحت سيطرة البيزنطيين، رغبة منه - مثل رغبة العثمانيين والإيطاليين من بعده - بتحسين المنشآت الرومانية المتمثلة في قلعة السرايا ل يتم استغلالها كحصن واقٍ ضد هجمات البر والبحر. ولم يترك العرب سوى أبسط المساجد التي تعكس الطراز البدوي العملي، وذلك لأن هدفهم من الفتح كان نشر الإسلام واللغة العربية

وليس ترك تراث معماري، في الوقت الذي بقي فيه شاهد وحيد على تقاليدهم، يتمثل في بدو الطوارق الذين ظلت أزيائهم وتروسمهم الملونة ترشد القوافل في الصحراء الكبرى الواسعة. وقد بدأت مدينة لبة بالاندثار فعليا مع الدخول العربي وقد ظلت مدفونة في الرمال لقرون حتى بدأت الفرق الإيطالية للكشف عن الآثار في عملها عام 1934. ولا تزال القطع الأثرية تستخرج حتى الآن من باطن الأرض في مدينة لبة في الوقت الذي يعزف فيه الموسيقيون الليبيون على مدرجها الموسيقي البدوية لإمتاع السياح القادمين من طرابلس. ولقد ضم المستعمرون الإيطاليون الواحات التي كان يتنقل بينها السكان في الجزء الغربي من فزان مع منطقتين ساحليتين عام 1923 ليؤسسوا بذلك ليبيا الحديثة، إلا أنها ظلت خواء كبيرا من الصحراء التي تحيط بها المملكات البربرية الغريبة وقبائل جنوب إفريقيا ومصر العربية، أكثر منها دولة عربية مترابطة. ويسأل المسافرون إلى ليبيا اليوم بعضهم: "هل أنت ذاهب إلى الخراب أم إلى النفط؟".

إن مصطلح تغيير الرمال قد يفهم بمعناه الحرفي في ليبيا. فعادة ما يصيب ليبيا عواصف رملية شديدة الغبار تسمى بالعواصف الجبلية، حيث تحوّل هذه العواصف النهار إلى ليل، وقد يبدو أنها قد دفنت المدينة تحت الرمال. ولقد شهدت السياسة الليبية مثل هذه العواصف الرملية أكثر من مرة. وقد تأثر القائد معمر القذافي بفلسفة الثورة التي اتبعها جمال عبد الناصر، ولذلك استلم مقاليد السلطة عام 1969 عندما كان يبلغ من العمر ثمانية وعشرين عاما، ونفى الملك إدريس الأول إلى مصر بعد عقد من اكتشاف ثروات النفط الهائلة (كانت ليبيا تعتبر رابع أكبر منتج للنفط في خمسينيات القرن الماضي). لقد سعى القذافي إلى جمع التأييد لثورته في سيارة فولز فاغن بيتل قديمة سار بها في شوارع ليبيا. وقد فهم القذافي ليبيا أفضل من أي أحد مضى قبله أو سيأتي بعده. وقد وضعت هذه السيارة في متحف طرابلس القومي محاطة بألواح مكتوب عليها عبارات معادية للاستعمار.

ووفقا للتقارير، فإن هناك سبعا وثمانين طريقة رسمية لكتابة اسم القذافي، كما أنه من المحتمل أن تكون هناك تفسيرات بهذا العدد نفسه لفلسفته شديدة الغرابة للاشتراكية الشيوعية المعروفة باسم نظام الجماهيرية. وقد انتقلت ليبيا خلال نصف قرن من حالة الركود العثماني إلى الاستعمار الإيطالي، ومن الملكية المحافظة إلى النظام الثوري، ومن الفقر إلى الغنى، مما جعلها تبدو كلوحة بيضاء تنتظر أن يكتب عليها القذافي بذكائه وأفكاره الغريبة التي حملتها آخر تجاربه وهي النظرية العالمية الثالثة التي تضم مزيجا من الفلسفة الإنسانية والفلسفة الاشتراكية والفلسفة الإسلامية⁽¹²⁾. وقد انتقلت بعض الآراء في الكتاب الأخضر المكون من عدة مجلدات انتقالات مفاجئة من النظرية إلى الممارسة في ما يتعلق - على سبيل المثال - بالرعاية الصحية العالمية والتعليم؛ كما أن ليبيا تتمتع بأكبر ناتج قومي للفرد الذي يبلغ حوالى سبعة آلاف دولار. إلا أن عدم ثقته بالريادة (إنشاء منظمات جديدة أو تطوير المنظمات القائمة) أدى في العقد الأول من حكمه إلى خروج مئة ألف متعلم ليبي خارج البلد. لقد حاول القذافي - باسم القومية العربية - الاندماج مع تونس في العام 1974 كما قاد جرافة في إحدى المرات محاولا عبور الحدود الفاصلة بين ليبيا ومصر. أما باسم القومية الإفريقية، فقد دعا القذافي ملايين العمال الأفارقة إلى العمل في الأراضي الليبية. وفي تشاد، قاد القذافي حربا غير مثمرة استمرت عقدا من الزمان بسبب قطاع أوزو الموجود على طول الحدود بين البلدين. وحديثا، شارك كوسيط في حل الخلافات الإفريقية (كما فيها مشكلة دارفور) وطلب تعويضات من أوروبا عن فترة الاحتلال التي أمضتها في جميع الدول الإفريقية. والأهم من كل ذلك هو رعاية القذافي لمنظمة التحرير الفلسطينية والجيش الجمهوري الإيرلندي وعلاقة ليبيا بتفجير طائرة بان أميركان 103 فوق لوكربي الاسكتلندية ومحاولته قيادة ليبيا نحو امتلاك تكنولوجيا الأسلحة النووية مما جعل ليبيا عضوا أساسيا في القائمة الأميركية

للدول الراعية للإرهاب. لقد أمر الرئيس رونالد ريغان بشن غارة على طرابلس عام 1986 (كرد على تفجير ديسكو في برلين أدى إلى مقتل ثلاثة جنود أميركيين).

لكن في العام 2003، تخلى القذافي عن طلب امتلاك السلاح النووي حتى إنه شجب امتلاك الأسلحة النووية. كما أعاد القذافي اللغة الإنجليزية إلى المدارس بعد منعها في ثمانينيات القرن الماضي، وأرسل بعثات تعليمية إلى الولايات المتحدة الأميركية.

لقد أصبحت طرابلس كلؤلؤة في عقد تكونه الدول العربية جنوب البحر المتوسط بالنسبة إلى أوروبا بعد أن أصبحت تصدر إليها معظم مواردها. ولذا فقد تدفقت عليها العروض الأوروبية التي تقدم المساعدات والصفقات التجارية والأسلحة⁽¹³⁾. لقد افتتحت إيطاليا عام 2005 خطوط أنابيب جديدة لنقل الغاز تحت سطح الماء تبدأ من ليبيا، وكذلك رغبت شركات صينية وماليزية بشدة بضمن التوازن العالمي بأن يكون لها نصيب من صادرات النفط الليبية مع استعدادها لقبول شروط أقل تتضمن نسبة عالية من تكاليف المشاركة في الربح.

إن تدفق المهاجرين إلى ليبيا من الجزائر وتونس وتشاد والنيجر ومصر دليل على استقرار ليبيا. وقد بلغت الهجرة إلى حد أصبح فيه المصريون البالغ عددهم مليون شخص يشكلون خمس سكان ليبيا، حيث تظهر لهجتهم واضحة عند اختلاطهم مع الليبيين في الطرقات الريفية في طرابلس.

لكن طرابلس لا تزال ميناء إيطاليا الجنوبي الخامل الذي لم يصل بعد إلى مستوى ميناء طنجة أو بيروت الممتلئين بالنشاط الصاخب. وعند استلام القذافي السلطة تبنت ليبيا بالفعل أهدافا كبيرة وحصدت أموالا كثيرة، لكن لا يزال هناك الكثير مما يجب هزيمته ماديا ونفسيا، حتى تصل ليبيا إلى مرحلة النضوج. وطبقا لما أثبتته التاريخ، فإن مدينة طرابلس في حالة بناء دائم، فقد يتم

بناء بيوت راسخة في بعض المناطق في الوقت الذي تهدم فيه البيوت وتسقط واجهات البيوت التي بناها الاستعمار في مناطق أخرى، كما في هافانا؛ ومن الملاحظ انهيار هذه الواجهات بسرعة أكبر من التي تهدمت بها الآثار الرومانية حيث صمدت وقتاً أطول يبلغ ألفي عام. وفي عام 2006، رصدت ليبيا سبعة مليارات دولار من أجل تحسين البنية التحتية فقط، لكن مع وجود عدد قليل من الارتفاعات في طرابلس تم التركيز على أكثر الإصلاحات ضرورة مثل إصلاح الأنابيب وأنظمة الصرف والطرق. وقد وصف أحد مروجي السياحة المتلفهين ليبيا بأنها في حالة إصلاح، ومن الممكن أن تدخل ليبيا في التحالف المصري أو المغربي، لكن الواقع أكثر قسوة من ذلك. وتتفاخر ليبيا بسيطرتها على ألف ومئتي ميل من ساحل البحر المتوسط، إلا أن هذا الساحل يمتلك بمزارع الماشية والجمال والخيول، وعادة ما تتكوى فيه السيارات التالفة. إن عملية السياحة المتعثرة في المناطق السياحية الحيوية في العالم الثالث؛ مثل النيبال وكمبوديا؛ تحول هذه المناطق من أرض بكر إلى أرض مدمرة بمرور الأجيال بسبب عدم الاهتمام بتطويرها. ويتحفظ الليبيون المحافظون تحفظاً شديداً حيال تحويل ليبيا إلى مكان يشبه كوستا ديل سول المليئة بالأوروبيين، لكنهم قد يسمحون فقط بتخصيص بعض الأماكن في الجزر الخارجية للمستثمرين الإيطاليين الذين يريدون إنشاء منتجعات (وذلك أقصى ما يمكن السماح به). وقد قال أحد موظفي السياحة وهو يجلس وراء مكتب متواضع بالقرب من ميناء طرابلس حيث تأتي - من فترة إلى أخرى - سفن رحلات تحمل على متنها سياحاً روسيين أو إيطاليين: "نحن لا نقبل فكرة إنشاء فنادق. فنحن نصر على تقديم الضيافة التي اعتدنا عليها في بلدنا".

ويظهر كتاب القذافي الأخضر بتحسر تأثيرات الفقر والامتلاك، لكن الخزائن المملوءة بأكثر من أربعين مليار دولار هي دليل قاطع على طموحاته لتحقيق مجتمع لا طبقي. إن السبب الظاهري لثورة القذافي والمكتشف حديثاً

هو سوء إدارة وسرقة ثروة النفط، ولذا فإن مقولته البليغة: شركاء ولسنا عاملين بالأجرة"، قد تقدم بعض التعازي لليبيين الذين يتقاضون مرتبات ضئيلة. وفي ليبيا، يتم توفير فرص العمل للعمال المهرة وغير المهرة. فتقدم فرص للعمال المهرة يمنع هجرة العقول، أما لغير المهرة فلاهم يمثلون الشباب الذين يعيشون في مرحلة التطور، ولتوفير عمل آخر لهم بدلا من الاستماع إلى نغمات الهاتف الجوال في جوانب الطرقات. وإذا تم توزيع ثروات ليبيا بحكمة، فلن يصبح من المستحيل حدوث نقلة سريعة في مستوى معيشة خمسة ملايين ليبي - حيث إن تسعين بالمئة من الليبيين يعيشون في سهل جفارة الشمالي الغربي الذي يقع على بعد بضعة أميال من البحر المتوسط - وستتمكن ليبيا من إنتاج كمية من الغذاء تفوق ما تستورده عند إنشاء مشروع النهر الصناعي العظيم لتوصيل المياه العذبة من الطبقات الصخرية المائية في الجنوب إلى الساحل الشمالي وإتمام برنامج زيادة الأراضي القابلة للزراعة. وقد أنشأت ليبيا - مثل كازاخستان - صندوق الأجيال الذي يتبع النظام النرويجي لاستثمار أمواله في المدارس والمستشفيات، لكنه تدهور في أثناء العقوبات الدولية على ليبيا في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي. وكما فعلت كولومبيا، فقد صرفت ليبيا مبالغ طائلة للمستشارين العالميين لتوجيه عملية الخصخصة الزراعية والصناعية وإعادة بناء قطاع البنوك وتطوير استراتيجيات مصانع البتروكيماويات والسياحة وتحويل اتجاه العلماء من برامج تطوير الأسلحة إلى برامج تحلية المياه ودراسة علم الجيولوجيا في ما يتعلق بالترول. وهذه الموضوعات هي التي امتلأت بها الكتب التي ظلت مهمة في المكتبة الأرضية في طرابلس حتى كساها الغبار.

"درست عن طريق منحة دراسية في الولايات المتحدة الأمريكية في سبعينيات القرن الماضي، والآن أحلم بأكثر من مجرد المساهمة في تنمية الاقتصاد. أريد بناء جسور تواصل مع أميركا لكن هذا ليس سهلا إذا سارت

الأمر ببطء". هكذا قال مدير شركة نفط ليبي. لا يخصص الكتاب الأخضر فصلا للتحدث عن البيروقراطية، إلا أن الحكومة الليبية تعوض هذه الغفلة تعويضا كبيرا عن طريق الركود الذي تعيش فيه. فالموظف - على سبيل المثال - لا يمكن فصله بسبب إهماله في العمل، ولكن يجب فصله إذا فعل شيئا يُغضب رئيسه. "من الصعب إدخال السياح إلى البلد، يكفينا فقط إيصالهم إلى المكان الذي يريدونه". هكذا قال مرشد جولات صحراوية متحسرا.

ويهزأ الكثير من الليبيين قائلين: "لا تجلب السياسة سوى المشاكل". ومن الصعب أن يفكر أي مواطن ليبي في بلده⁽¹⁴⁾. والآن إذا لم تثمر ثورة القذافي عن نتائج معينة، فلن يكون السؤال فقط من سيحل محله بل سيكون أيضا ماذا؟. إن النظام الذي يعتمد على شخص واحد، إنما هو في واقع الأمر لا نظام مصحوب بوسط مختل وظيفيا ومكون من قبائل وتجمعات ليست لها بنية محددة. وقد تم إنشاء اللجان الشعبية في بادئ الأمر لتكون ساحة ديمقراطية، لكنها في المقابل أعطت للشعب شعورا باللامبالاة تجاه السياسة، إضافة إلى خوفهم من القتل إذا هم عارضوا النظام. ويتخذ القذافي لقباً متواضعا وهو الأخ القائد والمرشد للثورة، وهو لقب لا يعطي إشارة إلى تولي أبنائه الحكم رسمياً من بعده. ويعمل سيف الإسلام القذافي الذي تعلم في الغرب بطريقة غير رسمية كوزير خارجية متجول، وهو يعتقد أن "النظام السياسي يجب ألا يعتمد على الولاء والنسب". وأيا كان من سيحل محل القذافي، فستكون أمامه الفرصة نفسها - التي توافرت أمام سابقه - لإعادة إنتاج الهوية الليبية.

الصين تحظى بمكان

بعد افتتاح سفاراتها الأكبر على الإطلاق في إفريقيا، تستغل الصين الانفتاح الجغرافي، إلا أنها لا تزال تحتفظ بسلاح العولمة كسلاح أساسي. وتتبع الصين الآن الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا كثالث أكبر مستثمر في

إفريقيا بنشاط تجاري بلغ حجمه خمسين مليار دولار عام 2005. وتقيم الصين تحالفات استراتيجية - خاصة مع الأنظمة التي تعاني من علاقات متوترة مع الولايات المتحدة الأميركية - عن طريق تعميق العلاقات التجارية⁽¹⁵⁾. كما تقود الصين صناعة البترول والغاز الطبيعي في أنغولا والجزائر والسودان بسبب نهمها الشديد لاستغلال الموارد الطبيعية⁽¹⁶⁾. إن الارتباط بقوة عظمى كالصين، قد يعني الفارق بين السلام والإبادة الجماعية. فعلى سبيل المثال، أرسلت الصين قوة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة إلى السودان، لكنها أيضا أرسلت مجموعة سرية لحماية أعمالها التي تتمثل بالمنشآت البترولية وخطط الأنابيب الذي يبلغ ألف ميل تقريبا ويمتد حتى البحر الأحمر. وكانت الصين - طوال هذه الفترة - تدعم قرارات الأمم المتحدة في ما يخص إيقاف الحرب الأهلية في جنوب البلاد ومذابح التطهير العرقي في إقليم دارفور من خلال توافر الأسلحة الصينية. وتساعد جميع الدول - بدءا من ليبيا وحتى الصين - أرض الخرطوم الغنية على الرغم من العقوبات التي تفرضها عليها الولايات المتحدة الأميركية.

تصنف الصين الدول الإفريقية كشركاء لها وليست كدول تحتاج إلى المساعدة والعون، كما تحدث الكثير من الحكومات العربية والإفريقية بحماسة عن النموذج الصيني كمثال للأنظمة المغلقة المنفتحة اقتصاديا. وتسعى الصين إلى استعادة العلاقات الصينية الإفريقية - التي كانت قوية في منتصف القرن العشرين - عن طريق عقد صفقات المساعدة والاستثمارات والتدريب المهني والبعثات الطبية في جميع أنحاء إفريقيا من أجل إظهار الروح الودية التي توحى بأنهم يفعلون ما في وسعهم، بدلا من الطريقة الغربية التي تتبع نظام العلاج بالصدمات الاقتصادية. وقد قامت الصين بإلغاء جميع ديون الدول الإفريقية وقدمت لها قروضا ميسرة، كما أنها قد ضاعفت وارداتها من إفريقيا عشرات المرات، مما ساعدها على منافسة سياسات المساعدة الغربية والانتصار عليها،

حيث تعتبر هذه السياسات الآن غير فعّالة بشكل متزايد. فملايين الدولارات التي قدّمها الغرب بصورة مساعدات قد فشلت في بناء شبكة سكك حديدية في نيجيريا أو أقطاب كهربائية في دول القرن الإفريقي بالسرعة التي نبحث فيها الصين في فعل ذلك. وفي حين انسحبت الوكالات الغربية من القرن الإفريقي في أثناء الحرب الأثيوبية الإريتريّة في تسعينيات القرن الماضي، بنت الصين سدا أثيوبيا (Takazee) على منابع النيل الأزرق ليصبح الآن مصدرا للطاقة الهيدروكهربائية في أثيوبيا⁽¹⁷⁾. كما أن أديس أبابا - حيث المقر الرئيسي للاتحاد الإفريقي - هي المحور الإقليمي للصين الذي يجمع الاتصالات التجارية الخاصة ببيع المعدات الحربية.

إلا أن الهدف المشترك بين أميركا وأوروبا والصين هو تأمين الطاقة التي تحصل عليها وليس تعجيل الإصلاح السياسي في إفريقيا⁽¹⁸⁾. وفي الوقت الذي دعمت فيه الصين رئيس زيمبابوي المستبد روبرت موجابي مما أدى إلى تحول سلة الخبز في القارة الإفريقية إلى سلة ممتلئة بالنزاع والمجاعات، فضلت أميركا تمويل النظام الكليبتوقراطي (حكم اللصوص) الوحشي في غينيا الاستوائية لأنها تشحن يوميا نصف مليون برميل من البترول إلى الولايات المتحدة الأميركية. وأخيرا، فإن سيطرة الصين على الموارد الإفريقية قد أدت إلى تآكل القاعدة الاقتصادية في العديد من الدول. ونتيجة لأربعين اتفاقية تجارية مع إفريقيا، استطاعت الصين إدخال تسونامي النسيج الصيني الذي أدى إلى الإطاحة بعدد مهول من الوظائف في إفريقيا، في الوقت الذي سمحت فيه منافذ منظمة التجارة العالمية للأنسجة الصينية بالدخول من مصانع طنجة إلى أوروبا، مما أدى إلى هزيمة الصادرات الإفريقية بسهولة. إن معظم العمال الصينيين المشتغلين في مجال البترول والغاز الطبيعي يكونون من المعتقلين الصينيين - الذين يبلغون أعدادا كبيرة - والذين ينمون في مواقع العمل ولا يشاركون فعليا في الاقتصاد القومي. وفي نهاية المطاف، يمكن للصين أن تقوم بمجهود مماثل لمجهودها الذي

قامت به لرفع دول إفريقيا من العالم الثالث، وذلك من أجل إبقاء هذه الدول في هذا العالم الثالث كذلك.

الفصل الثاني والعشرون

مصر: بين أعضاء الحكومة البيروقراطية وأنصار الحكم الديني

في القرن الثالث قبل الميلاد، أشرف الملك المصري بطليموس الثاني على إنشاء مكتبة الإسكندرية الكبرى، والتي كانت تعتبر أكبر مكتبة في العالم لاحتوائها على أكثر من سبعة آلاف كتاب. وقد أدى انهيارها بعد حوالي سبعة عشر عامًا من إنشائها في حريق وحشي على أيدي الرومان، إلى تدمير مكانة مصر كمركز للعلم في العالم. لكن اليوم - بعد إعادة بناء المكتبة - ارتفعت مكانة مصر بشكل كبير بين دول حوض البحر المتوسط. ولا تمتلك مكتبة الإسكندرية الآن - بتصميمها الترويجي الجديد - العدد الذي كانت تملكه من المجلدات منذ حوالي ألفي عام، إلا أنها تعتبر أكبر رموز الحضارة العربية التي تمثل قدرة العرب على قلب قرون التحول التي تعيش فيها أوروبا في عصرها الذهبي، في الوقت الذي يعيش فيه العرب عصور الظلام، والعكس صحيح. وتحكي جدران مكتبة الإسكندرية المواجهات التي حدثت في منطقة البحر المتوسط عن طريق نقوش مزخرفة مكتوبة باللغة الميروغليفية واليونانية والعربية، وكذلك تملئ أفيتها بتمثيل تمثل فن ما بعد الحداثة. وتضم المكتبة مؤسسة آنا ليند التي سميت على اسم وزيرة الخارجية السويدية التي ماتت قتلا بعد أن كرست حياتها للحوار المتبادل بين الثقافات. كما تفتخر المكتبة بالتسهيلات الفعالة التي تقدمها في مجال التصوير الجزيئي ثلاثي الأبعاد، وتضم كذلك موقعًا من بين أربعة مواقع مرايا على شبكة الإنترنت العالمية بالكامل، وتفتخر أيضًا بمراكز الأبحاث التي تشارك في أنشطتها الجامعات الأوروبية.

يمثل غزو نابليون لمصر عام 1789 بداية الإخضاع الحديث للعالم العربي. ولكن بصرف النظر عن الحكام، فلطالما اعتبرت مصر نفسها مركز دول البحر المتوسط وإفريقيا والعالم العربي. وكانت الحضارة الفرعونية المصرية منذ أربعة آلاف سنة تمثل أرقى الحضارات الإنسانية، وقد كان أسلوب حياة الفراعنة يعتمد على نهر النيل، ثاني أكبر الأنهار في العالم والذي ينبع من منابع بروندي وأثيوبيا. ويتحرك نهر النيل عكس التيار حيث يتدفق من الجنوب إلى الشمال ماراً بالأقصر (طيبة قديماً) وأسوان ليصل إلى السودان الذي كان في يوم من الأيام يمثل المملكة النوبية المصرية، لكنه الآن يمثل حاجزاً بين العالم العربي وإفريقيا. وتبني اليوم دول حوض النيل - حتى الدول الفقيرة منها - سدوداً لتوليد الطاقة الهيدروكهربائية، مما يهدد منسوب المياه في السد العالي عند أسوان وفي بحيرة ناصر اللذين يحتويان على المخزون الاستراتيجي الضروري لحماية مصر من الجفاف⁽¹⁾. ولا يزال السكان المصريون - إضافة إلى الأراضي الصالحة للزراعة - يتركزون في المناطق القريبة من نهر النيل. ولذلك، فإن أي نقص في إمداد نهر النيل في مصر قد يؤدي إلى إعلان الحرب؛ لكن الحرب لن تنتج المزيد من الماء على أي حال. ويبدو نهر النيل الممتد من القاهرة حتى أسوان بالفعل كبخيرة غير نظيفة بسبب تقلص كميات المياه المعدنية وزيادة التلوث البتروكيماوي وإلقاء مخلفات المفاعلات النووية التي تمكنت أيضاً بالفعل من تحويل دلتا البحر المتوسط إلى مستنقع. إن أسوان الآن تعتبر أكثر عائق استراتيجي، حيث يمكن تدميرها في أي هجوم - البطاقة التي تستخدمها إسرائيل كتهديد - لأن تفجير السد العالي قد يحدث فيضانا يؤدي إلى إبادة جماعية بيئية.

وقد اكتسب إقليما المشرق والمغرب العربيان اسميهما حسب موقعيهما من نهر النيل المصري، مما يشير إلى المدة الطويلة التي ظلت فيها مصر دعامة الوطن العربي، إضافة إلى كونها ركناً من أركان المثلث الذي تكمله تركيا

وإيران ويريد أن يحكم سيطرته على المنطقة التي يحددها. كما تربط شبه جزيرة سيناء مصر بالسعودية والأردن وإسرائيل التي قامت باحتلالها - شبه جزيرة سيناء - في الفترة من عام 1956 إلى 1973. وفي الطرف الشمالي لقناة السويس التي يبلغ طولها مئة وعشرين ميلاً، تقع بور سعيد التي يسهل من خلالها الانتقال من إفريقيا إلى ميناء بور فؤاد في آسيا بواسطة المعدية أو عن طريق عبور جسر مبارك السلام. ولا يزال عشرة بالمئة من حجم التجارة البحرية يمر عبر قناة السويس، حيث تحقق مصر من خلالها خمسة مليارات دولار سنوياً، تم استغلالها لتحويل بور سعيد من شاطئ متاكل يحمل ركام البحر المتوسط إلى مدينة جذابة تمتلئ بالشاليهات الأوروبية، إضافة إلى أنها كانت محلاً لعمل شركة شرق الهند البريطانية. وتستمر عمليات تمهيد الطريق المائي على طول القناة من أجل السفن الضخمة العابرة من وإلى المستخدم الأساسي الجديد: الصين.

إن أكثر الأهداف الدبلوماسية التي تحرص عليها مصر هي مكانتها كمفاوض أساسي مع إسرائيل التي ضحّت مصر في سبيل مواجهتها بالكثير من دماء أبنائها. إلا أن معاهدة السلام التي أبرمها الرئيس أنور السادات مع إسرائيل - على الرغم مما سببته من إقصاء مصر عن الجامعة العربية لمدة تزيد عن عشر سنوات - قادت مصر إلى مرحلة السلام البارد مع إسرائيل، مما أدى إلى ازدهار السياحة في جنوب سيناء وتأسيس شرم الشيخ في محافظة البحر الأحمر التي يتوافد إليها أفواج الشباب العاطلين بحثاً عن العمل. وعلى الرغم من عملهم مقابل أجور زهيدة، فإن العمل في هذه المنتجعات الراقية يعتبر حلماً بالنسبة إليهم⁽²⁾. لقد تسبب انسحاب إسرائيل الأخير من قطاع غزة الساحلي عام 2005، في تحمل مصر مسؤولية منطقة غير مستقرة، حيث يتدفق سكان غزة عبر معبر رفح الحدودي غير الشرعي إلى مصر، من دون إذن أو تفتيش لزيارة أقاربهم أو بحثاً عن العلاج الطبي.

ويزعم أحد المؤرخين في القاهرة في مكتبته المكتظة بالكتب بأن "مصر لا تزال أكبر دولة عربية وبالتالي فهي القائد الأصلي للاتجاهات السياسية الجغرافية للعرب". وقد ظهر محمد علي مؤسس مصر الحديثة كرجل من رجال الحكم العثماني في أوائل القرن التاسع عشر، وقد حقق استقلالاً جزئياً لمصر عن طريق تشجيع النشاط الزراعي الصناعي المستقل. وقد حاولت القوى الأوروبية أن تضعف من دور مصر في تأييد العرب، لكن تولي جمال عبد الناصر السلطة عام 1954 (في سن السادسة والثلاثين) وتأميم قناة السويس بعد هذا التاريخ بعامين، أنتج جيلاً مناهضاً للاستعمار، كما أعطى الأمل للاتحاد السوفيتي في ترسيخ مكانته في العالم العربي بعد الكشف عن الطموحات الاقتصادية لفرنسا وبريطانيا من خلال جهودهما المضنية لاستعادة القناة. إلا أن مستشاري الاتحاد السوفيتي لم يتمكنوا يوماً من الاندماج مع الطبقة السياسية المصرية مما أنتج فراغاً استراتيجياً استغلته أميركا في ما بعد⁽³⁾. لكن عبد الناصر لم يكن يرغب بأن يكون الحصن الأميري ضد الشيوعية منذ نصف قرن، ومع ذلك فإن المؤسسة المصرية اليوم من الصعب أن ترفض انتهاز أي فرصة لتلعب على جميع الجبهات. وقد اعترف أحد الدبلوماسيين الأميركيين بأن "مصر بدعمها للحرب على الإرهاب، وتقديمها مثال الدولة المتسامحة المؤيدة لإسرائيل، قد قدمت للولايات المتحدة أكثر بكثير مما قدمته الولايات المتحدة لها". فالمساعدات العسكرية والاقتصادية الأميركية (التي لا تتجاوز ملياري دولار فقط) تضخم التأثير الأميركي في مصر تضخيماً زائفاً، على الرغم من أن هذه المساعدات تساعد على أمور أقل بكثير من الأمور التي كانت تساعد عليها منذ ثلاثين عاماً. وقد صرّح أحد المسؤولين الرسميين بقوله: "إن علاقتنا بالولايات المتحدة الأميركية لا تعطيها الحق في التدخل في سياستنا الداخلية. فنحن لا نريد بقايا الأسلحة التي يقدمونها لنا، كما نستطيع بناء شبكات الصرف الصحي بمفردنا". وتعتمد مصر اعتماداً متزايداً في المجال العسكري

على الصين كما تقدم نفسها كرأس جسر لتقوية العلاقات الصينية الإفريقية. إن الصين مرشحة لتحل محل الولايات المتحدة الأميركية، حيث إنها أكبر شريك لمصر في مجال التجارة من خلال استثماراتها في قناة السويس ومصانع الإسمنت وشركات الكهرباء ومراكز المؤتمرات⁽⁴⁾. كما تساعد السمات الثقافية للصين على تقدمها داخل العالم العربي، مثل الاهتمام بالشرف، واحترام دبلوماسيتها للثقافة المحلية وتعلمهم اللغة العربية وتسميتهم بالأسماء العربية.

كما أن التأثير الأوروبي قد يلغي التأثير الأميركي على مصر في النهاية، فأوروبا تبذل جهوداً أكثر بكثير من تلك التي تبذلها أميركا لإنشاء أسواق مصرية، كما أنه من المحتمل أن تقود أوروبا عملية التحويل الديمقراطي للأنظمة العربية إلى أنظمة برلمانية غير مركزية بدلاً من الأنظمة الرئاسية الحالية. وفي الوقت الذي تدعو فيه أميركا إلى تخطي النظام البيروقراطي المعقد، قدمت أوروبا أكثر من خمسمئة مليون دولار لتطوير السياحة والبناء والزراعة في مصر. ومن المتوقع أن تزيد مصانع سيارات مرسيدس وبيجو العمالة التي تعمل في مجال السيارات من ستة آلاف عامل إلى عشرة أضعاف. وقد اتخذت مصر وضعاً لم تتخذه من قبل في السوق الجغرافية السياسية بسبب المساعدات الاستراتيجية الأوروبية والصينية.

إن موقع مصر الجغرافي المركزي لا يجعل من السهل على شعبها إيجاد التوجيه الداخلي، مما يجعلها دولة مستعدة للثورة. ويقول الباحث المصري جمال حمدان إن موقع مصر في قلب العالم العربي مثل موقع القاهرة في قلب مصر من حيث الثقافة والوضع الاقتصادي والسياسي⁽⁵⁾. وكانت القاهرة في الألفية السابقة تسيطر على سوق عابرة للقارات لم يكن لها مثيل، وكان يتبع لها سكان المغرب وإفريقيا والخليج الذين كانوا يمتزجون في نسيج فرعوني استعماري عالمي؛ وفي الوقت الحاضر، لا تزال القاهرة مدينة المساجد والكنائس والمنازل والأسواق التي لا تنتهي، وتتجاوز فيها تصميمات العصر

الفيكستوري الكبيرة إلى جانب الصروح الثورية الرقيقة. وسيكون من العبث محاولة إحصاء سكان العاصمة لأنهم قد يبلغون عشرين مليون نسمة. إن القاهرة - كغيرها من مدن إفريقيا وآسيا - مدينة فريدة بكل ما فيها، خاصة بالنسبة إلى ملايين الفقراء. بمن فيهم ملايين أطفال الشوارع الذين يولدون في المدينة ولا يغادرونها أبدا. وقد قال أحد بائعي الشاي في القاهرة القديمة كأنه يقول حكمة إن "الأجانب والعرب والمصريين أنفسهم يتوهون في شوارع القاهرة". ولا عجب من أن القاهريين يعتبرون أن القاهرة هي مصر.

تمثل القاهرة اليوم العالم العربي كله، حيث يشق أبنائها طريقهم إلى خارج العالم الثالث على الرغم من افتقارهم للانضباط الذي كان يتمتع به أجدادهم الفراعنة والمسلمون. وعند إلقاء اللوم على الاستعمار الذي تسبب بالحن الحديثة وتقييم الوضع الذي حل محله، ففي هذا الوقت، تستطيع الحكومات العربية التي حققت الفشل في مجالات عديدة أن تتنفس الصعداء. وفي القاهرة، يعيش أكثر السكان فقرا في مناطق عشوائية تحت قلعة محمد علي الضخمة في قلب المدينة، في الوقت الذي تعيش فيه النخبة في أماكن فخمة ويدخلون أبنائهم مدارس خاصة ويتلقون العلاج في المستشفيات الخاصة كذلك. ولكن حتى المباني الأنيقة في القاهرة عرضة للانهيار، ويمكن ملاحظة قشور القرميد وأكوام الإسمنت المكسور مبعثرة في كل مكان. إن حقيقة وجود طبقتين بينهما فجوة كبيرة من الناحية الاقتصادية تظهر في الكثير من المشاهد. فعلى سبيل المثال، يمكن أن ترى مجموعات من الناس تنتقي الخضار. بمتنهي الدقة في الأسواق التي تتخذ الشارع محلا لها، وإلى الجانب الآخر ترى قلة من الأثرياء الذين يدفعون ثمن كوب واحد من الكابتشينو بالسعر الغربي في المقاهي الأوروبية. كما أن عربات الخضار التي تجرها الحمير ومنظفي الأحذية المتجولين قد يعملون في الشارع نفسه الذي يحتوي على فنادق فخمة ومتاحف كبيرة. وعلى طول الطريق الدائري الذي يقع خارج القاهرة،

تستقبل مساكن الإيواء التي تشغل آلاف الفدادين الصالحة للزراعة، أولئك الذين يسافرون إلى القاهرة يوميا من أجل العمل. فهل ستهدم الحكومة هذه المساكن في الوقت الذي يبني فيه مواطنون أثرياء آخرون بوابات وجدرانا أعلى حول ممتلكاتهم، وهل ستستثمر أموالا لبناء مساكن بالطوب اللبن الذي تم اختراعه في مصر منذ ألف عام، رحمة هؤلاء السكان؟

لقد أعلن أحد المسؤولين في الحزب الحاكم في جو يسوده القلق قائلا: "لدينا خطط واقعية لاستعادة مجدها التاريخي". ويسهل الطريق المحلي السريع من الإسكندرية إلى أسوان الوصول إلى المناطق الأقل ازدهارا، وسيرعى المركز المالي الذي يستخدم التكنولوجيا الحديثة سوق الأسهم المتنامية والمكاتب الحكومية، كما سيتم توظيف خدمة سيارات الأجرة الجديدة لتنظيم قطاع النقل الذي لا يتسم بقدر معقول من التنظيم. أما الإعانات غير الفعالة التي تبلغ مليارات الدولارات فسيتم تقلييلها، وهو الأمر الذي يعني فشل الإصلاحات المؤقتة التي قام بها النظام على مدى عقود. وتمتد المناطق المعفية من الضرائب على طول ساحل البحر المتوسط من الحدود مع ليبيا لتعبر قناة السويس. جميع الاستثمارات ناجحة، هذه هي الكلمة المقدسة الجديدة التي تكررها طبقة رجال الأعمال في مصر، وهي الطبقة التي تدفع في اتجاه إبرام اتفاقيات تجارة حرة مع أميركا والاتحاد الأوروبي من أجل إجبار الحكومة على تحديث قوانينها. لقد كانت القاهرة الجديدة منذ حوالي خمس سنوات عبارة عن صحراء، لكنها نشأت كالحلم لتمتلئ بالمباني غير الشاهقة والسكان الذين يزدون سنويا بحوالى مليون شخص. كما اكتشفت مصر - من حسن حظها - احتياطي من الغاز الطبيعي في أراضيها بعد أن قارب مخزونها المتواضع من البترول على النفاد، مما نتج عنه إبرام صفقات تصدير مربحة مع إسرائيل والأردن وأوروبا.

يدخل مئات الآلاف من الشباب في مصر إلى نطاق القوى العاملة سنويا مما يسبب أزمة بطالة خطيرة. ولذلك يقول أحد رجال الأعمال في أثناء قيادة

السيارة في شوارع القاهرة الجديدة: "هذه هي أكبر مشكلة على الإطلاق، فلدينا عدد كبير من الشباب ولا نعرف كيف نستفيد منهم في سوق العمل". وكما في المغرب، فإن السباق الحقيقي يكمن في توفير عمل لهؤلاء الشباب قبل أن ينقلبوا ضد الحكومة من خلال أعمال العنف في الشوارع أو اتباع الحركات الدينية المتطرفة. وتعاني أي عاصمة غير حساسة تجاه الأفراد - مثل القاهرة - مما أسماه فرويد: الإحباط الثقافي، حيث تكون الحشود التي تشعر بالضجر حساسة لأي مثير، سواء أكان ذلك المثير جيدا أو سيئا. وسعيا وراء تهدئة هذه القنبلة الاقتصادية الاجتماعية الموقوتة، يمول رجال الأعمال بناء المدارس المهنية ويحولون الآلاف من قطع الأراضي الحكومية الفارغة إلى ملاعب لكرة القدم.

لم تسهّل التنمية - التي ظهرت في الآونة الأخيرة - من مهمة رجال الأعمال، وذلك لأن مصر يجب عليها منافسة أحد المنافحين الجدد، وهي الصين. ففي سوق العتبة في القاهرة على سبيل المثال، يشتري المصريون البضائع التي من المفترض أن يصنعوها بأنفسهم مثل الأعلام القومية والنسخة العربية لعروسة باربي التي تسمى قلّة وحتى فوانيس رمضان التي تصدر أغاني باللغة العربية. كما أن طلبات الصين الخاصة بالفولاذ الإنشائي تُوقع مصر ودولا أخرى في مأزق وتثير غضب العالم الثالث لأنها تجره على إنفاق الكثير والكثير مما لا يقدر عليه من أجل تطوير البنى التحتية. وكما حدث في المكسيك، تم إلغاء اتفاقية الأنسجة المتعددة بعد الكشف عن عجز مصر عن الدخول في منافسة سوق الأنسجة العالمية السنوية التي تقدر بحوالى خمسمئة مليار دولار. وتحصد الصين الآن قطننا عالي الجودة لمنافسة أجود البضائع التي تصدرها مصر والتي تشكل ثلث حجم الصناعة المصرية. إلا أن مصر قد تستطيع تحسين قيمة الملابس التي تنتجها تحسينا كبيرا إذا عملت على إطلاق تصميمات أفضل من التصميمات الصينية على الرغم من صعوبة تحقيق ذلك.

ويعلن المسؤولون الرسميون في مصر - بكل حماسة - أن بلدهم "هي وجهة السياح منذ بدء نشاط السياحة"، لذلك فهم يعتقدون الآمال على تدعيم قطاع السياحة الذي يمثل ستين بالمئة من الاقتصاد، والذي يدور حول تقديم الخدمات للسياح الأجانب. إلا أن أكثر مناطق الجذب السياحي في مصر، تعكس جميع أخطاء العالم الثالث، وهي التي تعيق التنمية بدلا من دعمها. ففي الأقصر وأسوان، وهما موطننا المعابد والمقابر الرائعة، توجد مجموعة صغيرة من الوكالات الرئيسية التي تسيطر على جميع الفنادق، مما يحد من نمو الخدمات الخاصة التي كان من الممكن أن تجذب عددا ضخما من الموظفين الشباب. ويعيش الأطفال بالقرب من هذه المعالم الجذابة لبيعوا البطاقات البريدية ويعرضون على السياح ركوب القوارب للتنزه في النيل، كما أن المدارس التي يتلقون تعليمهم فيها ليست بأفضل من المدارس الموجودة في المناطق الأكثر فقرا. ولا شك في أن التحدث بلهجة غير مفهومة لخمس لغات مختلفة، لا يعد تعليما، وكذلك السياحة والثروة لا يمكن أن تحسن من مستوى القراءة والكتابة لدى أمثال هؤلاء. أما في شرم الشيخ - حيث تقام المنتجعات المائية الخاصة بالأثرياء - فإنه يتم تصريف فضلات وقاذورات البالوعات في البحر الأحمر، بدلا من تصريفها في الصحراء، مما يؤدي إلى تلوث المياه وتدمير الشعب المرجانية التي تجذب الكثير من هواة الغطس والسباحة تحت الماء. وحتى فنادق الخمس نجوم التي تبني خارج القاهرة في غير الأماكن المخصصة لها، تجعل الأهرامات تبدو أقل إثارة. فهل سينوي ملاين السياح الذين يذهبون إلى مصر في كل عام للمرة الأولى تكبد العناء لزيارتها مرة أخرى؟

"قد تبدو مثل الفراعنة، لكننا أمة غير متحضرة" هكذا قال أحد رجال الأعمال الأغنياء الذي يقطن في فيلة ضخمة تطل على ملعب غولف في القاهرة. ويصعب على الزعماء المصريين استغلال أي فخر بعصر أجداد القدماء المصريين. فهل يستطيع الإسلام أن يرد إلى مصر كرامتها؟ إن مصر عبارة عن

مكان مركزي مفتوح للحركات القومية العربية والإسلامية التي تدفقت إليها منذ قرون واختلطت بها، وليس أدل على ذلك مما هي عليه الحال في عصرنا الحاضر. لقد حاول حسن البنا - مؤسس جماعة الإخوان المسلمين في مصر عام 1928 - أن يحيي الحضارة العربية بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية من خلال حركة سنية غير عنيفة (غير مسلحة). بعد اغتيال حسن البنا في العام 1949 اتبع تلميذه سيد قطب طريقته ناشرا تعاليمه بهمة أكبر بسبب إحساسه بأن العالم يواجه مشكلة لا تحتمل تتمثل في القمع الذي يسانده الغرب للحركة الإسلامية العربية⁽⁶⁾. وقد انتشرت حركة الإخوان المسلمين انتشارا كبيرا في الأردن وسورية، لكن إحياءها الأعظم كان في موطنها الأصلي. وتعتبر مصر - وليس العراق - هي مركز نشاط الحركات الإسلامية والديمقراطية.

لقد ظل الأزهر (المسجد والجامعة) - الذي يختصر تاريخ العمارة الإسلامية بأكمله - على مدار ألف عام حجر الأساس للتفكير الإسلامي المحافظ. ولذلك يحرص جميع الحكام العرب على كسب تأييد هذه المؤسسة نظرا إلى علاقتها الخاصة بالدين الإسلامي، إلا أن الإسلاميين لا يمكن أن يصادقوا على حالة الجمود السياسية العربية طوعا. ويمنح الأذان لملايين المصريين المحبطين الذين تم استثناءهم من جني قطاف الثمرات الزاهرة لاقتصاد البلاد - أو أولئك الذين يتعشرون في الطريق في أثناء محاولتهم قطف هذه الثمار - حالة استقرار عاطفية، لا تثير فيهم إحساسا راديكاليا، بل على العكس من ذلك، حيث يذكرهم هذا الأذان بالقيم الأساسية غير الموجودة في البيئة المادية التي يعيشونها والتي تسببت في ضياعهم. وبعد يوم طويل من التسكع، يتوجه الشباب المصريون فجأة عند شروق الشمس إلى المسجد الموجود في جزيرة الزمالك في القاهرة لأن الصلاة تصفي الذهن، بالإضافة إلى قيمتها الكبيرة. وبمجرد عبور الشارع، تظهر الأوبرا بأنوارها المتألئة، ولكن من ذا الذي يستطيع الذهاب إليها في ظل هذه الظروف المادية العصبية التي يعيشها أهل مصر؟.

يقول أحد محرري الصحف متفكراً وهو يدخن النارجيلا (الشيخة): "الاختيارات المتاحة أمامنا ليست سهلة. وأغلب الشعب المصري لديه ردود فعل متحفظة: فعلى سبيل المثال، يختار المواطن إطعام الأطفال بدلا من المحاربة لتحقيق نظام ديمقراطي ويفضل التعديلات البسيطة على التغيير الجذري". إن الجلوس في المقاهي المفتوحة وتدخين النارجيلا ولعب الدومينو هي أفعال محبة للمصريين ويفضلونها على الاشتغال بالسياسة. وعلى الرغم من ذلك، فقد أثارت الثورة المدنية العربية في المجتمع وفي وسائل الإعلام ثقافة ديمقراطية جديدة، كما مهدت لطريق ثالث، بخلاف طريق الشعب الذي لا يبالي سوى بشرب الشاي بالنعناع. لقد أصبحت التظاهرات السلمية تحدث الآن بانتظام، ففي العام 2006 - على سبيل المثال - توقفت حوالى عشرين صحيفة مصرية عن النشر اعتراضاً على قانون الصحافة المحجف.

إن الحكومة التي لا تقدم الزعامة المعنوية أو حتى الخدمات العامة هي هدف ممتاز للجماعات الإسلامية المستعدة لتقدم كليهما. إن الإسلام ليس منهج مقاومة للدولة المستبدة، لكنه بروحانيته ومؤسساته الاجتماعية المتزايدة، سوف يكون من الطبيعي أن يقوم بهذا الدور⁽⁷⁾. وتقدم الجماعات الإسلامية في مصر وغيرها من دول العالم العربي الرعاية الصحية والتعليم بشكل أساسي. ولا يحتاج الإسلاميون إلى الأطر السياسية التقليدية لنشر أفكارهم، ولذلك فإن حظرهم لم يفد سواهم، حيث وجدوا العذر لحشد الجموع في المساجد أو القيام بأعمال انتقامية عنيفة.

وسلسلة مطاعم مؤمن في مصر هي أكبر وأنظف المطاعم لإنتاج الهامبورغر في مصر، ولذلك فهي جذيرة بأن تجذب من يقومون بتنشيط الحركة السياسية المصرية. وقد ظلت الأتوقراطية (حكم الفرد) لعقود طويلة هي الحصن الواقي ضد الحركة الإسلامية، ولذلك يتسلح الإسلاميون اليوم بالديمقراطية لمحاربة الأتوقراطية، ومنطقهم في ذلك هو أن الإسلام دين الحرية

لا القمع، والديمقراطية هي وسيلة لممارسة هذه الحرية⁽⁸⁾. وقد اندمجت حركة الإخوان المسلمين في صراع الطبقات المتوسطة والدنيا في مصر من خلال الفعالية الاجتماعية والحملات التلفزيونية، وجذبت الناجحين بشعاراتها من قبيل: "الإسلام هو الحل" أو "لو تم تطبيق الإسلام لما وُجد جائع!"، في حين يناقش الإخوان المسلمون ما إذا كان الإسلام هو المصدر الأساسي للتشريع أم مجرد أحد مصادر التشريع، لا يركز برنامجهم كثيراً على مسألة الدين، إنما يركز بكل بساطة على مواجهة الفساد، وتوفير فرص العمل، وتحسين الخدمات الاجتماعية. لقد أيقظ الإخوان مجلس الشعب بعد ثباته الطويل من خلال مناشدتهم الرئيس مبارك بإلغاء قانون الطوارئ.

إن الإسلام بالطبع يتفق مع الديمقراطية أكثر من اتفاق السلطوية مع الديمقراطية بكثير.

إن آلام نمو الديمقراطية المتزايدة تتمثل في الانفجارات المتفرقة مجهولة المصدر التي تحدث في أثناء انتخابات دول العالم العربي، بداية من المغرب وحتى العراق. لكن الطريقة الوحيدة لتقليل مصادقية الإسلاميين الراديكاليين الذين يتصرفون مثل فوضويي روسيا في القرن التاسع عشر، هي إعطاء فرصة أكبر للديمقراطيين الذين يتصرفون كديمقراطيين القرن الحادي والعشرين⁽⁹⁾. لقد أضعفت الديمقراطية من أثر الأحزاب الإسلامية في العالم الإسلامي، أما في مصر فالأحزاب الإسلامية تدين الأعمال الإرهابية التي تتم باسمهم، لأن تصاعد التطرف يرهب المصريين أنفسهم. فالعاملون في قطاع السياحة - على سبيل المثال - يشجبون التفجيرات التي تحدث في وادي الملوك أو في منتجعات البحر الأحمر مثل دهب، لأنها تدمر الصناعة التي يعتمدون عليها في تدبير أمور حياتهم. "نتوقع من قادتنا - سواء أكانوا علمانيين أو إسلاميين - أن يوقفوا العنف، لا أن يزيدوا منه". هكذا أكد أحد الناشطين الديمقراطيين في القاهرة.

ويشتكي أحد الإسلاميين المصريين خارج جامع الأزهر قائلا: "إن مسألة فرض الديمقراطية تنطوي على تناقض واضح"، كما أضاف أن "الحركة الإسلامية لا تعرف نفسها وفقا للمفاهيم الغربية"⁽¹⁰⁾.

لقد تباطأت الولايات المتحدة في إبرام اتفاقيات مع الزعماء المتمتعين بالحصانة لإبقائهم في أدوارهم الثانوية مقابل أن يسمحوا لدولهم بالتقدم إلى الأمام بدلا من سحبها إلى الأسفل⁽¹¹⁾. وكما يوضح الناشط الحقوقي التونسي منصف مرزوقي، فإن هذه السياسة الخارجية لأميركا تؤدي إلى "نمو القوى الإسلامية المتطرفة بشكل كبير"⁽¹²⁾. وفي الحقيقة، فإن أكثر الشعوب كرها لأميركا هي التي تتحالف أنظمتها مع أميركا. فإذا أراد الغرب تحقيق الديمقراطية في مصر، فعليه أن يقبل بالإسلاميين كجزء من الحركة الديمقراطية.

وكما كتب أحد المحللين: "يمكن للولايات المتحدة أن تضغط من أجل خلط أوراق اللعب، لكنها لا تستطيع أن تحدد مكان سقوطها"⁽¹³⁾.

إن السياسة الغربية التي تفضل الاستقرار على الديمقراطية، قد أصبحت سياسة متكررة مثيرة للشفقة، لأن مثل هذا الاستقرار لا يدوم أكثر من جيل واحد، ويبلغ أقصاه في حالة عدم الاستقرار⁽¹⁴⁾. قد لا تكون مصر مقبلة على حرب أهلية على غرار ما حدث في الجزائر، لكنه أيضا غير وارد أن تقوم بها ثورة تشبه الثورة الإيرانية التي كان يحلم بها الظواهري عند اغتيال السادات عام 1980. إن الديمقراطية هي أفضل بديل حتى لو كانت تعني توتر العلاقات المصرية الأميركية على المدى القصير أو إجبار الحكومة على تنمية علاقاتها مع الإخوان. إن الأمر ليس تفضيلا دينيا أو ولاء شخصيا، لكنه ضرورة استراتيجية بسيطة؛ تتلخص في اللعب داخل مصر على جميع الجبهات، مثلما هي الحال مع القيادة المصرية التي بدأت اللعب مع كل القوى العظمى. وفي النهاية، فإن مصر الديمقراطية يجب أن تركز أكثر على المشكلات الداخلية،

بدلاً من شجب أميركا⁽¹⁵⁾. أما إذا استمرت في الانحراف خارج الطريق المحدد، يجب عليها ألا تلوم إلا نفسها.

عودة القومية العربية

إن العرب محظوظون. فبعكس شعب أميركا اللاتينية، حمت الشبكات الاجتماعية والأسرية الكبيرة والتعاليم الدينية العالم العربي. ولا توجد مدينة عربية واحدة خالية من الاحتلال الأميركي أو الإسرائيلي، تشكل خطراً إذا ما قسورنت بمدن الدول المماثلة في نصف الكرة الغربي. ويتم الاعتماد على نظام الودائع كوسيلة لضمان التبادل السريع لكميات كبيرة من الأموال محلياً وعالمياً. وقد ساعدت التحويلات البريدية التي يتم إرسالها بهذه الطريقة على محاربة الفقر في مصر وغيرها من الدول العربية الأخرى على الرغم من الركود السائد في تسعينيات القرن الماضي. إن العرب كرماء ويحبون كرم الضيافة، وفي غياب الدخل المتاح يُظهرون قدرة مذهشة على الارتجال في تصليح السيارات. وربما تثير السيارات من نوع فيات ويجو القديمة التي تحدث أصوات فرقة في شوارع القاهرة حتى وقتنا الحاضر، حسد سائقي سيارات الأجرة في أوكرانيا.

تفضل مجتمعات الدول العربية ثقافة الواسطة التي تنتشر انتشاراً كبيراً في شكل معاملات غير رسمية على المؤسسات الحديثة⁽¹⁶⁾. ولا تزال النخبة المحدودة التي لا تتقن اللغة العربية وتستخدم اللغة الإنجليزية محمية عن طريق قطاعات عامة تُمثل معازل تحمي الأشخاص غير الأكفاء. وفي هذه القطاعات، يبدأ العمل متأخراً وينتهي مبكراً. إن الموظفين لا يتوافر لديهم أي حافز من أجل أداء وظائفهم، حتى العادية منها، وليس هناك داعٍ للحديث عن الإقدام على عمل قد ينطوي على المخاطر. وتنتهي كل سلاسل الأوامر عند سلطة واحدة، هي السلطة التي تقع عليها جميع المسؤوليات، وهي السلطة التي لا يمكن محاسبتها؛ سلطة واحدة في كل دولة عربية.

لقد تجمع العرب لمدة قرون على اللغة العربية والإسلام، لكن السياسية اليوم فرقتهم. وعندما تفجرت القومية في أوروبا في القرن التاسع عشر، كان العرب لا يزالون خاضعين للحكم العثماني. وقد اعتقد مفكرو القومية العربية الأوائل بضرورة إنشاء أمة عربية ديمقراطية علمانية تطبق المساواة بين أفرادها، وهو الوعد الذي كان يهدد في الوقت نفسه بتحرير كل دولة عربية من السيادة التي اكتسبتها وتعلقت بها في العصور الحديثة⁽¹⁷⁾. لقد كان العالم العربي الأكبر يهدف إلى وحدة الدول العربية من أجل مواجهة تحديات الغرب والصهيونية. لكن القومية العربية فقدت بريقها إبان هزيمة العرب أمام إسرائيل في حرب الستة أيام (نكسة 1967)⁽¹⁸⁾.

يتجه المؤشر النفسي العربي اليوم - مرة أخرى - نحو القومية العربية. فقد علم العرب أن حجج الغرب - البترول والديمقراطية والسياحة - للتدخل في شؤونهم لن تنفذ، ولذلك فإنهم يتوجهون إلى القومية العربية لمواجهة الانتهاك الأميركي من جهة، ولتحقيق الوحدة العربية من جهة أخرى. إن الاندماج السلس بين مصر وسورية في شكل الجمهورية العربية المتحدة في العام 1958، والاندماج المقابل بين العراق والأردن، والفشل السريع لكليهما، إضافة إلى الاتحاد المغربي الناشئ، كلها تثبت مرونة الحضارة العربية والطبيعة الغربية للأنظمة المفروضة على دولها. وتتوافر لدى العرب في الوقت الحاضر - أكثر من أي وقت مضى - كل العناصر اللازمة لتكوين جبهة جغرافية طبيعية، وهذه العناصر هي الأرض والعمالة ورأس المال واللغة وأساليب الوصول إلى التكنولوجيا والمصالح المشتركة والعدو المشترك، ومن ثم يمكن للعالم العربي أن يسير في ركاب العولة وأن ينسى إرث الماضي البغيض للاستعمار.

إن الجامعة العربية - التي لم يتم اعتبارها بلا فائدة إلا منذ فترة قصيرة - تشهد عملية إحياء ذاتي - ليس كتهديد لسيادة كل دولة، ولكن

كاتحاد للأمم العربية - حيث تشجع التعاون التكنولوجي من خلال الوكالات الزراعية والتعليمية والتجارية المتخصصة. وتتضمن مشاريع الجامعة العربية الآن شبكة غاز وكهرباء تصل المغرب بالأردن وسورية عن طريق مصر، ورعاية الأراضي الخصبة في السودان. وقد بدأ البرلمان العربي يتشكل عام 2005 من خلال إنشاء لجان دائمة تراقب المؤسسات التنفيذية العربية وتقوية القوة البرلمانية. وقد يقود هذا التحالف العربي السياسي - في نهاية المطاف - إلى تحالف اقتصادي. وقد علق أحد الساخرين العرب قائلا: "ربما ستعرض قوات حفظ السلام العربية حياة المسلمين للخطر، وهو ما تقوم به أميركا وأوروبا علي أي حال".

الفصل الثالث والعشرون

المشرق: خرائط الطريق

إنه إقليم المشرق الذي يطلق عليه دائما اسم الشرق الأوسط أو بلاد ما بين النهرين أو الكلمة الفرنسية المهمة **Levant**. كان المشرق هو الساحة الخلفية للاتحاد السوفيتي في أثناء الحرب الباردة، لكن تكوينه بعد الحرب العالمية الأولى، يوضح كذلك أنه بعيد كل البعد عن موضعه الصحيح. لقد ضم تاريخ المشرق جميع عناصر نزاع العائلة الممتدة، وقد اطلع على هذا التاريخ حكام إمبريالون يخوضون مفاوضات تمتزج بمساومات بارعة وتنازلات متبادلة. وقد طمحت بريطانيا إبان الحرب العالمية الأولى إلى إثارة ثورة ضد الدولة العثمانية من قبل العرب جميعا، وبدلا من توحد العرب لنيل الاستقلال، تلاعبوا بالحلفاء لاستعادة الدول الإقطاعية المنفصلة عن بعضها⁽¹⁾. وقد سعى ودرو ويلسون في مؤتمر باريس للسلام لإنهاء الطريقة التي يتم التعامل بها مع الشعوب والمقاطعات حيث "تمت المقايضة عليهم... كما لو كانوا أملاكاً منقولة أو رهانات في لعبة". لكن فرنسا وبريطانيا كانتا قد قسمتا سورية بينهما بالفعل في العام 1916 من خلال معاهدة سايكس بيكو، مستخدمتين خرائط يرجع تاريخها إلى منتصف القرن التاسع عشر وتصور الأبرشية الكاثوليكية التابعة للإمبراطورية العثمانية من دون أدنى قلق.

وفي الوقت الذي توقف فيه إقليم المشرق عن لوم بريطانيا على ما أحدثته من تشويش، أتت أميركا. فهل ستواجه أميركا مصير أجدادها الأوروبيين نفسه على الرغم من النوايا الحسنة لرئيسها ويلسون منذ قرن مضى؟ فقد شنت أميركا حربا على العراق... إلا أنها أدت إلى كراهية القوة الأميركية في

المنطقة. كما تدخلت بريطانيا في شؤون المسلمين... وفي نهاية المطاف، تبذل الهدف النبيل الخاص بتشكيل الثروات البعيدة نتيجة للقلق بشأن حياة الجنود والتكاليف الباهظة⁽²⁾. إن المشرق اليوم يصارع ما ورثه إياه الاستعمار، إضافة إلى عودة الحركة الإسلامية والقمع السياسي والتدخل العسكري الأجنبي والإرهاب.

من المؤكد أن تجمع دول المشرق دائما ما يشبه حياكة ثوب واحد، لكن شكل هذا الثوب لا يزال قيد التصميم. إن العرب لا يميلون بطبيعتهم إلى المغالاة في الوطنية (الشوفينية) لكنه نظام الدولة الأم هو الذي أثار المنافسة، في الوقت الذي كان فيه التعايش في هذه المنطقة هو السائد عبر التاريخ. وكانت خريطة الدولة العثمانية توضح قطعاً مستديرة كثيرة تشير إلى القبائل والواحات التي كانت الدولة ترعاها. وقد جاء تقسيم الحدود الحديثة سريعا ولا يتبع أي منطق عقلاني في تقسيم الأمم. فمصر - على سبيل المثال - فيها أكبر نسبة سكان والأراضي الزراعية لديها هي الأقل بين الدول الأخرى. والكويت وقطر فيهما أعداد ضئيلة جدا من السكان، لكن باطن الأرض فيهما لا يكاد ينتهي من البترول والغاز الطبيعي. أما في فلسطين - التي يتكاثر سكانها بكثرة - فينقسم السكان بالتساوي تقريبا ما بين لاجئين ومقيمين في شبه دولة شديدة الضيق. ومن المستحسن أن يتم اعتبار التعدد العرقي الذي يشبه لوحة فسيفساء في الأردن ولبنان وسورية والعراق وفلسطين وإسرائيل كشبكة مراكز مدنية تم تنظيمها في طرق التجارة القديمة، بدلا من اعتبارها دولا ضعيفة البناء مبعثرة السكان، كما هي في واقع الأمر. وفي جميع هذه الدول، قد تحشد الديمقراطية الشعوب، لكنها لا توحيها أو تنتج من عقولها عقولا متحررة. فمن دون الحفاظ على حقوق الأقليات بقوة، فإن الديمقراطية تعني حكم الأغلبية وإبطالا محتملا لعادات الأجداد، ومن المحتمل أيضا أن تنتج الدولة نفسها⁽³⁾. وكما في وادي فيرجانا في آسيا الوسطى، فإن الاختيار يكون

بين قمع الشعوب في دول قد لا تنتمي إليها هذه الشعوب - في الحقيقة - وبين المساحات أو الموارد المشتركة. ولا يوجد مكان في العالم يقسم الدول - ولكن يربط بينها في الوقت ذاته - أكثر ضرورة أو خطورة من الطرق الاستراتيجية المتقاطعة في المشرق.

إسرائيل وفلسطين: متمزقتان معا

منذ وعد بلفور عام 1917 الذي دعا فيه إلى إنشاء وطن قومي لليهود، أصبحت إسرائيل مثالا أساسيا للهجرة كأداة لإنشاء وطن. لكن وجود إسرائيل لا يضمن أمنها، لأن القوة المهجرة من عرب فلسطين لا تزال تبحث لها عن حل مناسب ولا بد من أن تجده. وقد أنشأت إسرائيل - منذ انتصارها في حرب الأيام الستة واحتلالها لغزة والضفة الغربية والقدس الشرقية - مواقع محصنة تحتوي على حوالي 250.000 مستوطن. وتعتبر هذه المستوطنات دائما حقيقة واقعة، لكنها لا تزال تطرح سؤالا عمّا سوف يسكنها في المستقبل. إن الوجود المتزايد للفلسطينيين في إسرائيل والأردن ولبنان - سواء أكانوا لاجئين أو عمالا غير مقيمين أو مواطنين - يعطي لفلسطين قوة دافعة رهيبية لإنشاء دولة، إضافة إلى أن حالة الافتقار للهوية القومية المفروضة عليهم، من شأنها أن تتحدى هويات شعوب الدول المجاورة لها. وتزيد أعداد العرب عن اليهود الآن في المنطقة الممتدة بين البحر المتوسط ونهر الأردن. ولذلك، فإن من مفارقات الصراع العربي الإسرائيلي أن مجرد إنشاء دولة فلسطينية يؤكد إحياء إسرائيل كدولة يهودية.

على الرغم من أن تل أبيب تشبه المدن الأوروبية الحديثة، ويتحدث سكانها عن بورصة نازداك بدلا من الحديث عن نابلس، إلا أنها لا تستطيع أن تنكر معاناتها من مشكلتي الإرهاب والحركة السياحية الضعيفة، خاصة عندما تصبح جميع المراكز التي يتجمع فيها سكان على أعلى مستوى تعليمي

وثقافي - مثل حيفا - خالية من سكانها في أثناء الصراع مثلما حدث في الحرب مع حزب الله عام 2006. وعلى الرغم من ذلك، فإن هناك بعض المشروعات الاقتصادية المشتركة بين الدول العربية وإسرائيل. فتماما مثل أصحاب مصانع التكنولوجيا الحديثة التابعة للشركات الأميركية، يتم تغيير بيانات المنتجات الإسرائيلية - مثل رقاقات موتورولا - في قبرص، حتى تُباع لهواة الهواتف المحمولة في الدول العربية. وتدعم المناطق الصناعية المؤهلة QIZs الإنتاج المشترك والتعاون بين ثلاث مناطق متجاورة في ميناء البحر الأحمر، وهي: طابا المصرية وإيلات الإسرائيلية والعقبة الأردنية، مما قد يؤدي إلى تحول هذه المناطق من كونها رهينة لدى كل دولة من هذه الدول، إلى تشكيل محور جماعي كبير للنقل.

لقد وصف توينبي القدس في خمسينيات القرن الماضي قائلا: "ذرة صغيرة منقسمة إلى مدينتين تعادي إحداهما الأخرى وتنمو إلى جانب بعضهما، لكنهما لا تلتقيان أبدا"⁽⁴⁾. ولا تستطيع نقاط التفتيش العسكرية الإسرائيلية، ولا الطرقات العامة المركزية، ولا أموال اليهود المشتتين هدم الجدار الغربي وقبة الصخرة وكنيسة القيامة. إن القدس هي أكثر مدينة تعددا في الأديان، حيث يوجد فيها اليهود والمسيحيون والمسلمون، وجميعهم يحاربون من أجل حيازة السيطرة الخاصة التي تلهيهم. فهذه المدينة القديمة حينما تتقاطع فيها أصوات جرس الكنيسة مع أصوات المؤذنين في المساجد، يبدو الأمر للوهلة الأولى تنافرا في النغمات، إلا أن المتاجر التي تباع أيقونات إسلامية ويهودية ومسيحية في الوقت نفسه تذكرنا بأوجه الشبه التي تجمع بين أبناء الجنس السامي. وعلى الرغم من قسوة عدم الاستقرار النفسي بسبب الثقة بفلسطين التاريخية، فقد رحل المسيحيون بأعداد كبيرة بعد أن فصلهم عن مدينتهم المقدسة - بيت لحم - ذلك الجدار الفاصل الضخم الذي قسّم القدس.

يثبت الجدار الفاصل الذي تقيمه إسرائيل، أنها تعتبر نفسها حدا شرقيا للحضارة الغربية وأنها في صراع نفسي - أو حقيقي - دائم مع جميع جيرانها. ويتزايد اختلاط إسرائيل مع جيرانها العرب كما يزداد نزيف الدماء بين الطرفين ازديادا واضحا. إن قتال الذين يقومون بهجمات انتحارية في فلسطين وجنود الجيش الإسرائيلي المسلح - كلاهما يمثلان مستقبل المنطقة - يتجه إلى مأزق. فالخير والشر أصبحا شيئا واحدا. ويجب على إسرائيل ككيان مرفوض في المشرق - حتى لا تنتهي - أن تدمج نفسها سلميا. وفي إسرائيل تتداخل السياسة القومية والسياسة الخارجية أكثر من أي دولة من دول العالم الثاني التي اعتادت على ذلك. وكما يحدث في كثير من دول العالم الثاني، كان رئيس الوزراء إيهود أولمرت محافظا للعاصمة. وقد قال أحد سائقي سيارات الأجرة في تل أبيب وسط صروح وسط المدينة الضخمة الحديثة: "يتشر الفقر هنا انتشارا كبيرا، وبالنسبة إلى معظمنا تكون الوظائف والمستشفيات أهم من الجانب العسكري الذي دائما ما تعطى له الأولوية". وعلى الرغم من الإعانات الضخمة التي تتسلمها إسرائيل من الولايات المتحدة الأميركية - إضافة إلى أموال اليهود المشتتين - إلا أنها مجبرة على إنفاق القليل على الجانب العسكري، حيث تذهب بقية الأموال إلى خطط التنمية والتطوير الاجتماعي⁽⁵⁾. ومرورا بالسياحة ثم التجارة ثم الإرهاب، يمكن فصل فلسطين وإسرائيل نظريا، لكنه أمر مستحيل عمليا.

ويرى كثير من الأميركيين إسرائيل مثل رؤيتهم لباكستان، فهي حليف لكنها تسهم في مشكلات أميركا أكثر من مساهمتها في الحلول⁽⁶⁾. وبحلول العام 2005 أصبحت إسرائيل ثاني أكبر مورد أسلحة للصين بعد روسيا، ومن بين هذه الأسلحة طائرات بلا طيار مضادة للرادار وصواريخ جو - جو، ومن المفارقة أن الصين تصدّر بدورها الصواريخ إلى إيران، كما تعمل على زيادة مدى هذه الصواريخ حتى تصل إلى إسرائيل. وفي المقابل، تستثمر الصين في

توسيع الموانئ الإسرائيلية لتصبح محور التصدير لها على طول البحر المتوسط في أوروبا. وقد تصبح الصين - في يوم من الأيام - حليفا مساعدا لإسرائيل بحجم الولايات المتحدة، لكن ذلك أيضا لن يحل مشكلة إسرائيل الوجودية والتي تتمثل في وجود الفلسطينيين.

إن عمليات السلام الإسرائيلية الفلسطينية المتكررة تعتبر في أغلب الأحيان تافهة إلى حد بعيد، ولكن على الرغم من سطحياتها، فإنه يجري تضخيمها وتصويرها على أنها انتصارات كبيرة. وفي الوقت الذي يتم فيه إهمال القضايا الكبرى مثل قضية إعادة توطين اللاجئين ووضع القدس التي تعودّ المفسدون من الجانبين استغلالها لإخراج محاولة الإصلاح عن طريقها في آخر لحظة. وقد استخدم الصهاينة أساليب عنيفة كخطة أساسية لإخراج البريطانيين في القرن السابق لتأسيس دولة إسرائيل، وهو نفس الأسلوب الذي يستعمله الفلسطينيون اليوم⁽⁷⁾. ويعترض أحد المسؤولين الفلسطينيين في القدس الشرقية على الوضع الحالي للشعب الفلسطيني الذي يصيب بالإحباط نتيجة لعدم وجود حكم فلسطيني ذاتي حقيقي وحرية حركة، ويقول هذا المسؤول: "نحن نعيش بين الجنة والنار، ف دائما نكون تابعين لأحد القادة البيروقراطيين العالميين". وبعد انتصار حماس في انتخابات العام 2006، أجبرت سلطات الأمن الإسرائيلية البرلمان على الانعقاد من خلال الفيديو كونفرنس، مما يشير إلى أن نموذج البانتوستان الذي تتبعه إسرائيل حاليا مع الفلسطينيين غير قابل للاستمرار اقتصاديا وسياسيا⁽⁸⁾. وتفشل عملية التنمية في دول العالم الثالث عندما تأخذ المساعدات السياسية أولوية تسبق حكم البلد لنفسه. قد تهتم المساعدات الدولية بالاحتياجات العاجلة، لكنها تنتج اقتصادا وهما ينهار بمجرد تأسيسه (كما حدث في كوسوفو). وتمول المساعدات الأوروبية ومساعدات الحكومات العربية معظم الميزانية الفلسطينية، وتبقى الولايات المتحدة الأميركية هي

أكبر جهة توظيف للفلسطينيين (إضافة إلى الشاباك التي يُقال إنها ثاني أكبر جهة توظيف من خلال شبكة تتكون من أشخاص مبتزين يقدمون معلومات، وهي شبكة غير رسمية). ويشعر الفلسطينيون بالإذلال بسبب المساعدة الدولية التي تُقدم لهم كإعانة على الاحتلال الإسرائيلي؛ وهي الإعانة التي يجب على إسرائيل دفعها بموجب القانون الدولي. وأضاف المسؤول الفلسطيني مشيراً إلى الفلسطينيين المهجرين إلى الأردن والعراق والكويت: "لقد تم إجبارنا على بناء الدول الأخرى بدلا من بناء دولتنا". إن الوضع الحالي يشبه الوضع في بالستان Pali-stan أكثر مما يشبه الوضع الذي يجب أن يكون في فلسطين.

وقد يتمكن الفلسطينيون - في نهاية المطاف - من بناء دولتهم. فالأزمات التي تواجه فلسطين، مثل: ارتفاع البطالة وضعف البنية التحتية والزيادة المطردة في السكان (من المتوقع أن يصل عدد السكان الفلسطينيين إلى نحو 6.5 ملايين نسمة بحلول العام 2020) يمكن مواجهتها عن طريق بناء خطوط سكك حديدية وخطوط اتصال عن بعد وشبكة كهرباء وغاز تربط جنين ونابلس ورام الله والقدس الشرقية والخليل بمدينة غزة ومدينة رفح على الحدود المصرية. ومن شأن مثل هذه الخطوط من الشبكات المختلفة أن تعمل على ربط المطار المحلي وميناء غزة بالضفة الغربية، مما يمكن سكان الريف والمدن من التجمع حول أطراف الممرات الرئيسية، كما أنه من المحتمل توظيف حوالي 150.000 فلسطيني⁽⁹⁾. وإذا قام الاتحاد الأوروبي والجهات الدولية الأخرى المانحة بتخصيص هذه المنح التي تقدر بنحو 6 مليارات دولار، لتغطية تكلفة هذا المشروع الذي يعتبر العمود الفقري لفلسطين، فستنتهي المناقشات الدائرة حول الطرقات التكتيكية المختصرة التي يمكن من خلالها إيصال المساعدات للوكالات الفلسطينية، كما ستكون أوروبا هي صاحبة الفضل في حلّ أكثر مشكلات العالم تعقيدا. ويجب أن يكون دور حلف النيتو في

النزاع العربي الإسرائيلي أكثر من مجرد إجراء عدة مكالمات هاتفية للتعجيل بالاعتقال.

لقد أهمل العالم العربي والإسلامي الفلسطينيين لعقود طويلة بسبب أنانيته واهتمامه بمصالحه الشخصية. أما الآن، فإن العرب والمسلمين يتولون أمر القضية الفلسطينية بأنفسهم. وتمتلك فلسطين علمها الخاص وحكومتها وفريقها الأولمبي. وقد أحبطت الولايات المتحدة وإسرائيل الدعم العربي للفلسطينيين عن طريق تجميد الأصول ومنع تحويل الأموال، وبالتالي لم تبقَ أي فرصة سوى لتهريب الأموال في حقائب عبر الأردن أو مصر. إن مبدأ الولايات المتحدة الأميركية الرفض لأن تكون حماس لها جانب سياسي وجانب إرهابي لا يهم العرب كثيرا، خاصة بعدما قدّمت الولايات المتحدة السلاح لحركة فتح، مما أشعل النزاع الفلسطيني الذي بلغ أوجه عندما طردت حماس سلطات فتح من غزة في العام 2007. وعندما تخلت الولايات المتحدة عن دعمها للسلطة الفلسطينية في العام 2006، تدخلت المملكة العربية السعودية ومصر وإيران لتغطية ميزانية التشغيل وليثبتوا أن أميركا لم تعد قادرة على ابتزاز الحكومة المنتخبة ديمقراطيا. ويقول أحد المستشارين الفلسطينيين في رام الله: "يرجع الفضل للفلسطينيين المنتشرين في جميع أنحاء العالم وللحكومات العربية الشقيقة والجمعيات الإسلامية الخيرية في إعادة بناء مدينة الخليل". وقد انتشرت الفيلات ذات اللون الأصفر الشاحب في الخليل خلال عدد قليل من السنوات. ومن المفارقة - ومن السابق لأوانه كذلك - أن تظل الضغوط مستمرة على حماس للاعتراف بإسرائيل قبل منح الفلسطينيين حق إنشاء دولتهم، وذلك بالتحديد لأن فلسطين الآن مجرد كيان - وليست دولة - غير قادر قانونيا على تقديم مثل هذا الاعتراف. وقد قال هنري كيسنجر في العام 1975: "مستحيل أن يوجد حل قبل إنشاء دولة فلسطينية ذات سيادة. وقد بقي هذا الشرط شرطا مسبقا بعد ثلاثة عقود لتحقيق الاتحاد الإقليمي السلمي.

الأردن: بين العراق والجدار الصلب

يلوح الفشل دائماً في دولة محاصرة جغرافياً مثل الأردن، فوجود الأردن دائماً ما يكون مهدداً بصورة كبيرة من قبل الدول المجاورة التي لن تعمل على إعادة بنائه إذا انهار، ولكن سيفكر كل طرف منها في أخذ ما يستطيع أخذه ليستفيد به. ويمثل الأردن تعقيدات السياسة الجغرافية العربية التي يمكن أن تظهر على أي مستوى ممكن. لقد كان الأردن بمثابة سد حاجز في أثناء الحرب الباردة، حيث استخدمه الغرب لصد المذهب التوسعي السوفييتي. يتدفق الفلسطينيون اللاجئون - الفقراء منهم أو الأغنياء - إلى الأردن كلما فقدت فلسطين استقرارها، حاملين معهم مظالمهم المالية والاجتماعية. "نحن لسنا دولة، إننا مجرد مكان للإيجار" هذا ما قاله أحد مفكري عمان في أثناء قيادته وسط المناطق المجاورة المتلفة بمبانٍ مزينة بالجلص الأبيض ومناطق أخرى تنتشر فيها القمامة.

إن الوضع الجغرافي الظالم للأردن أعطاه ميزة الخصوصية. وقد قال أحد رجال الأعمال الأردنيين: "دائماً نربح من الحرب، طالما أنها تمس جيراننا ولا تمسنا!" وقد بُني غرب عمان بالاعتماد على الأموال الخليجية بعد حرب الخليج، إضافة إلى أصول الممتلكات المستأجرة الخاصة بالفلسطينيين الناجحين والتي كانت تستخدم كملجأ لهم في حال اضطرابهم إلى الهروب من الضفة الغربية، حيث لا يبعد غرب عمان عن الضفة سوى أقل من ستين ميلاً. وقد تورطت مئات الشركات الأردنية والسورية في فضيحة النفط مقابل الغذاء الخاصة بالأمم المتحدة التي نتج عنها ردود فعل عنيفة استخدمت للتخلص من العقوبات المفروضة على العراق في أثناء حكم صدام حسين. وقد استغل المقاولون الأجانب الأردن كمنصة انطلاق لخدمة أنشطة إعادة إعمار العراق، كما ساعد المقاولون الأردنيون من الباطن في كل شيء، بدءاً من النقل وحتى الخدمات الطبية. وفي الوقت نفسه، فقد هربت معظم الطبقة العراقية الوسطى

إلى الأردن فرارا من الحرب الأهلية. وفي هذا الوضع، فإنه حتى أقل الطبقات في المجتمع الأردني قد تورطت في الحرب الاقتصادية غير المتعمدة. وخارج السفارة العراقية في عمّان يصطف مئات الشباب الأردنيين في منتصف العمر للستقدم بطلب الحصول على وظائف خالية طبقا لنظام التنازل عن التأشيرة مما يسمح لهم بالعبور للعراق بحثا عن وظائف بمرتبات عالية الأجر وعالية الخطورة في الوقت نفسه. ويمكن مشاهدة الفلاحين الفقراء يحملون البضائع على شاحنات في كل أنحاء الدولة، لبيعها في العراق الذي لم يعودوا يحصلون منه على البترول المجاني كما كان يحدث أيام حكم صدام حسين. وقد اعترف أحد رجال الأعمال بأن "تهريب البضائع من السعودية والأردن إلى العراق لا يزال أمرا طبيعيا". وعلى الرغم من الأحوال غير المستقرة في العراق، يطور مستثمرون لبنانيون أثرياء ميناء العقبة الرملي لشحن البضائع وممارسة الغطس وأنشطة السياحة حول البحر الميت الغني بالمعادن. وعندما تنتهي الحرب الأهلية العراقية، ستتحول الخطط التي طال انتظارها بخصوص إنشاء خطوط بترول تصل حتى ميناء العقبة إلى حقيقة. ومن ناحية أخرى، سوف ينتج مرور الشاحنات من ميناء العقبة إلى بغداد ممرا تجاريا مستقرا للمشرق.

قد يكون الأردن بمثابة جزيرة الاستقرار، لكن المياه ذات درجة الحرارة المرتفعة حوله تتسبب بارتفاع حرارته. فالأردن لا يستقبل ملايين اللاجئين العراقيين فقط، بل يستقبل أيضا بعض المخارين في الحرب الأهلية الذين يوسعون نطاق الحرب على أرضه. وقد سُجل الأردن كثاني أكثر الدول من حيث الإصابات والهجمات الإرهابية بعد العراق، كما قد يقوم بها الأردنيون أنفسهم. وتمتلك كل الفنادق الرئيسية في عمّان شاشات مراقبة أمنية مكثفة وتنتشر فيها أجهزة الكشف عن المعادن ويتم فيها كذلك التفتيش ذاتيا. وإذا تم تقسيم العراق إلى ثلاث مناطق، فسوف يكون الإقليم السني سريع الاستشارة المجرد من ثرواته بمثابة الساحة الخلفية للأردن. "العراق بالتأكيد مصدر مصائب

لنا لكن لا حيلة لنا"؛ هذا ما قاله أحد مسؤولي وزارة الخارجية في الوقت الذي يحیی فيه بعض أفراد النخبة الموجودين في المدرج العلوي لردهة الفندق.

يملك الأردن القليل من الغاز الطبيعي والبترویل في أراضيہ كما أنه يفتقر إلى المورد الذي يساعد المشرق كثيرا في علاقات القوة، ألا وهو الماء العذب. ويستفيد من وادي نهر الأردن كل من الإسرائيليين والفلسطينيين والأردنيين. أما المهلال الخصيب لدجلة والفرات - الذي وهب الحياة لحضارة بلاد الرافدين منذ الدولة السومرية وحتى العراق حاليا ولسورية وشرق تركيا - فهو الممر الطبيعي لدول المشرق. وقد اعتمد الأنباط القدماء على نظام ري معقد لا يزال واضحا في الأحاديث الملساء المنتشرة في ممر السيق في البتراء. فهل تتمكن دول المنطقة الآن من إدارة هذه المياه الثمينة بشكل جيد؟ فبإنشاء السدود في جنوب شرق الأناضول، تحسنت الحياة المعيشية كثيرا بالنسبة إلى الأتراك الأكراد، لكن جداول المياه التي تجري في اتجاه مجرى النهر تنخفض بمعدل مزعج يبلغ ستة أقدام في السنة. ويمكن أن تخفف اتفاقيات تقاسم المياه واستخدام التكنولوجيا لهذا الغرض من الاحتكاكات غير الملائمة. فالطاقة التي تنتجها السدود الهيدروكهربائية التركية قد تُباع لسورية والعراق بأسعار رخيصة، كما يمكن توجيه مياه الخليج المحلاة شمالا باتجاه الأردن لتدعيم الري والمحاصيل الزراعية. ويتم بالفعل تنقية القناة الموجودة بين البحر الميت والبحر الأحمر في دليل على أن حروب الماء لا محالة مستمرة.

إن السبب الأميركي عن حلفاء عرب، قد عمل على تحويل الأردن من مجرد حاجز إلى جسر جغرافي. وقد جعلت اتفاقية التجارة الحرة الأردن أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة الأميركية، كما أصبح الأردن هو المثال الاقتصادي الإيجابي على التعاون مع إسرائيل من خلال المناطق الصناعية المؤهلة QIZs. لكن الحقيقة هي أن القليل فقط من الشركات الأردنية تمتلك

مال التصنيع الكافي لاستثمار المناطق الصناعية المؤهلة. والأردنيون الذين يعملون في هذه المناطق ليسوا في وظائف تحتاج إلى مهارة عالية ولا يتقاضون رواتب كبيرة، إنما تم تعيينهم فقط من أجل مساندة الأردن. أما المستفيدون الحقيقيون فيتمثلون في الشركات الإسرائيلية والصينية التي تسجل شركات الأنسجة الخاصة بها في الأردن وتشتري أكبر كمية أسهم في المناطق الصناعية المؤهلة (تستغل الصين منفذاً آخر طبقاً لنظام العولة مشابهاً لهذا في شمال إفريقيا لتتمكن من الحصول على امتياز التصدير إلى الاتحاد الأوروبي). كما بنت شركات الهندسة الصينية في الأردن أربعة سدود جديدة من أصل خمسة بكفاءة عالية.

وحيث إن معظم الأنشطة الاقتصادية الأردنية تتركز في عمّان، فإنه يتم إهمال المناطق الأخرى ومن بينها ثاني أكبر مدينة في الأردن وهي الزرقاء التي تعاني معاناة شديدة من تلوث المخلفات الصناعية والافتقار إلى المياه الصحية. وهذه المدينة هي التي نشأ من طبقتها المحافظة المصنفة تحت خط الفقر، أبو مصعب الزرقاوي، الذي كان أكثر نشاطاً القاعدة قسوة في العراق حتى العام 2006. لكن الشعب الأردني - بصورة إجمالية - شعب بدوي متواضع لم يعتنق أيديولوجيات راديكالية، فهو ذو طبيعة رزينة. وتظهر عمّان من فوق قمة أي تلّ من تلالها الرئيسية كمدينة عصرية بأسطح مبانيها البيضاء. لكنها - مثل أي مدينة عربية كبيرة من مراكش إلى الرياض - تشهد تقسيماً بين الجديد والقديم، يوحى بالصدع الثقافي بين الليبراليين والمحافظين من سكانها. وتفضل الكثير من الفتيات الأردنيات خارج عمّان ارتداء الحجاب كرمز لالتزامهن وكرد فعل ضد التشبه الزائد بالغرب لدى النخبة. إن التحديث والمحافظة تياران يتطوران إلى جانب بعضهما في العالم العربي، كما أنهما باستمرار يستفيدان بعضهما من بعض.

كان الملك حسين سياسيا بارعا في فترة حكمه التي امتدت إلى نصف قرن، حيث توحد مع الإخوان المسلمين في الوقت الذي حافظ فيه على وحدة المجتمعات الفلسطينية والعربية البدوية غير الشرعية.

في مثل هذه المنطقة، لا يزال الحكام يفضلون أن يخافهم الشعب بدلا من أن يحبهم، إلا أن الملك عبد الله يوازن القوى التي ورثها عن طريق دعواته للإصلاح والديمقراطية. ويسعى الأردن - مثل المغرب - تدريجيا إلى التحول من نظام حكم الأقليات القبلية إلى الحكم التكنوقراطي. فالسياسة التعليمية - على سبيل المثال - كان يتقدمها عدد من وزراء العالم الرقمي الذين قاموا بوضع مناهج دراسية جديدة⁽¹⁰⁾ ويتركز معظم سكان الأردن حول عمان، ولذلك فإن الزيادة في الاستثمارات قد تزيد التصدير سريعا، مما سيدعم الناتج القومي للفرد بشكل كبير. كما رجع المواطنون الموهوبون من جميع أنحاء العالم حاملين معهم العلم والمال من أجل الاستثمار في مجال التكنولوجيا الحديثة. "سنصدر المعرفة وليس الأشخاص"، هذا ما قاله أحد مبرمجي الكمبيوتر متفاخرا وهو يتحول في حرم المدينة التكنولوجية. إضافة إلى ذلك، فقد جلب رجال الأعمال 200 مليون دولار في السنوات الأخيرة من هوليوود فقط حيث استخدم الأردن في تصوير مشاهد الصحراء للأفلام الأميركية.

إن محاولة الملك عبد الله تحديث المجتمع الأردني محاولة شديدة التعقيد. وقد كان الملك عبد الله نفسه هو واضع إعلان تونس الذي تضمن قضايا الانتخابات وحقوق المرأة والإصلاح القضائي في ظل المقاييس العربية المحافظة، كما تبني تقرير التنمية البشرية العربية. ويحظى ملك الأردن بسيرة شخصية راقية وزوجة أنيقة وجميلة لها أنشطة اجتماعية - الملكة رانيا - مما يدعم شعبيته ويحسن صورته، لدرجة تجعل أحد الأردنيين الحيايين تجاه الملكية يقول: "إذا كان لا بد من وجود ملك، فإذا هذا هو!" ولكن في

نهاية المطاف، فإن نجاحه - الذي هو نجاح الأردن - يعتمد على قدرته على تخطي الضغوط المحلية والخروج من دوامة المشرق المضطرب.

لبنان وسورية: إضاءة المشرق التي لا تُحتمل

يُجسد الشعب اللبناني جميع التناقضات الموجودة في المجتمع العربي الحديث: فهم انفعاليون، وأنانيون، ومتقفون وماديون. ويتحدث اللبنانيون ثلاث لغات وهم كذلك شعب متوهج، فلبنان هو الدولة العربية الوحيدة التي يمكن أن تتزلج فيها على الثلج ثم تتزلج على الماء في اليوم نفسه.

وتعتبر دولة لبنان نظرياً أكثر دولة ديمقراطية، لكن الحقيقة تقول إن تاريخ تفجير السيارات فيها قد يحكي عن تطورها السياسي أكثر مما قد يفعل تاريخها الانتخابي. ففي العام 1989، تم اغتيال الرئيس رينيه معوض وبعد هذا الحادث بستة عشر عاماً تم تفجير موكب رئيس الوزراء رفيق الحريري وبعض مرافقيه في بيروت، مما دفع حركة 14 آذار للمطالبة بجلاء القوات السورية. وقد أدى عدم استقرار لبنان إلى شيوع الحرية والديمقراطية كبديل وحيد من دون مقابل. أما سورية، فعلى العكس. لكن كلتا الدولتين مرتبطتان بثلاثة عوامل رئيسية: التراث الفينيقي والحكم اليوناني للمشرق (كانت صور وجبيل وصيدا من المراكز التجارية الغنية والاستعمار الأوروبي).

في الحقيقة، لا يوجد من يسيطر على لبنان، وأقل طرف له سيطرة عليها هم اللبنانيون. وتحتفل السياسة اللبنانية بذكريات حضارتها القديمة بطريقتين: فلبنان الآن متعدد المستويات والاتجاهات بعد أعوام طويلة كان فيها عرضة للغزو، وفي الوقت نفسه يثبت لبنان قدرته على إعادة البناء مرة بعد مرة. ولبنان دولة صغيرة جداً لكن تعقيد سياسته قد يبلغ تعقيد السياسة في دول العالم الأخرى، فلبنان محكوم عن طريق حكومة تشترك فيها قوى شديدة الضعف بما يعرف بنظام الديمقراطية التوافقية التي تجمع بين المسيحيين الموارنة

(لهم حق الرئاسة) والمسلمين السنة (لهم حق رئاسة الوزارة) والمسلمين الشيعة (لهم حق رئاسة البرلمان). ولم تكن الديمقراطية خيارا متورا للبنان، لكنها أتت نتيجة للتعدد السياسي الطائفي، حيث لكل طائفة أهداف سياسية خاصة، مع عدم وجود الكثير من النقاط المشتركة. يجعل النظام التوافقي من الديكتاتورية شيئا مستحيلا، لكن أقاليمه التي تُدار ذاتيا في الوقت نفسه تؤدي إلى فشل الحكم الفيدرالي.

بعد الحرب الأهلية - التي قُتل فيها عشر عدد السكان اللبنانيين على الأقل - بوقت قصير، بدأ رفيق الحريري - وهو أحد السياسيين الشبهيين بدونالد ترامب - في توجيه ثروات البلاد لإعادة إعمار ما تم تدميره من خلال شركته الخاصة سوليدير. وقد وضع الحريري - في بيروت على الأقل - واجهات فاتنة غطت الدمار الكلي، وهي طريقة ملائمة للمجتمع اللبناني وملائمة أكثر لدولة من دول العالم الثاني، حيث يتوحد العمل السياسي الخيري مع الانقسامات الطائفية وتُباع المكانة والقوة. واليوم لا تنافس بيروت أي مدينة في العالم العربي، من حيث كونها مدينة نائمة تجمع بين أناقة اسطنبول وتوعك طنجة. وبيروت اليوم لا تزال تعد أبناءها بالعيش والوصول إلى المعنى الحقيقي للمشرق "الشروق" حيث تكون مكانا يجمع الأديان التي ستتعايش فيها تعايشا مزدهرا⁽¹¹⁾.

تتردد المخاوف من تجدد الحرب الأهلية بسبب عدم احتمال موافقة جميع الأطراف على تحديث الدستور ليعكس حقائق القوة وتوزيع السكان. ولا يمكن أن يسمع أحد العبارة التالية تتكرر بهذه الكثرة في أي دولة أخرى مثلما تتكرر في لبنان: "لا يعلم أحد ما سيحدث غدا".

لقد قال لي صحافي لبناني عابسا: "لا يعمل طرف من الأطراف لصالحنا، بل كلهم يستغلوننا". وقد كانت حقيقة ذلك الرجل المتأرجحة تصور حالة عدم الاستقرار في لبنان. ولبنان هو مكان تلاقي رعاة الإرهاب والإرهابيين

أنفسهم وهو أرض المعركة. وإضافة إلى ذلك، فإن الحد النفسي للتسامح في المشرق منخفض جدا ويمكن أن تثيره أي شرارة صغيرة. وعندما شنت إسرائيل الحرب على لبنان عام 2006 ردا على اختطاف اثنين من جنودها كانت الدولة اللبنانية تجهز لموسم سياحي آخر يحطم المقاييس ليشير إلى عام آخر من التقدم في طريق إعادة التأهيل القومي بعد اغتيال الرئيس الحريري. وقد أثبتت إسرائيل عن طريق قصف مطار بيروت ومحاصرة مرافقه وتدمير المناطق المجاورة له والقرى الجنوبية، أنها مثل الولايات المتحدة الأميركية تتعامل مع الجماعات المعارضة لها والبلاد التي يعيشون فيها على أنهم يستحقون اللوم. وقد أعاد تدمير بيروت ذكريات اجتياح العام 1982 مرة أخرى، وهو الاجتياح الذي أرادت إسرائيل من خلاله إبادة منظمة التحرير الفلسطينية، لكنه كان مبالغا فيه من قبل القوة ذات الأسلحة المتطورة التي قتلت من المدنيين عشرات أضعاف عدد العسكريين (على الرغم من أن حزب الله كان هو العدو المستهدف) لتكرر مذبحة 1996 التي كانت قرب معسكر اللاجئين في قانا في جنوب لبنان. وقد أدى تسرب الفيول من معمل الجية الحراري المنتج للطاقة الكهربائية إلى أسوأ كارثة بيئية مرت بها منطقة البحر الأبيض المتوسط. "لقد هدأت موسيقانا أخيرا" هكذا قال الصحفي اللبناني متنهدا ومتمنيا العودة إلى الماضي.

يُقال عن حزب الله إنه دولة داخل دولة، فهو يمتلك جيشا مبهما قادرا على إعلان حرب إلى جانب الحكومة ويستطيع أيضا الانقلاب عليها. وعلى الرغم من أن جذوره العميقة تقع في لبنان، فلا أحد يستطيع أن ينكر أن إيران هي الممول غير الرسمي له، كما أنه بالنسبة إلى سورية يعتبر الحليف الأكبر لاستنزاف إسرائيل. وفي كل الأحوال يعتبر استقلال فلسطين عائقا أمام سورية وحزب الله لتحقيق هذا الهدف. لم يُدمر حزب الله بعد انسحاب إسرائيل من جنوب لبنان عام 2000، بل ازدادت أسلحته وأمواله. في العام 2006، نشرت قوات حزب الله

صواريخ قصيرة المدى وأخفقتها في مواقع حول جنوب لبنان، واستخدمت نظام فك الشيفرات الإيراني والتكنولوجيا الإيرانية لتحديد مكان الدبابات الإسرائيلية وتدميرها، وفي الوقت نفسه أمطرت القذائف على شمال إسرائيل مما أدى إلى إخلاء حيفا إجباريا. لقد استطاع حزب الله - فقط بعشرة آلاف مقاتل أي ثمن حجم الجيش اللبناني - أن يفوق أداء أي جيش عربي موجود، مما رفعه كأسطورة وسط دول المنطقة⁽¹²⁾. وبالنسبة إلى العرب، فهناك تكافؤ معنوي بين إسرائيل وحزب الله، فكما تحتمي إسرائيل بالولايات المتحدة الأميركية، يحتمي حزب الله بإيران وسورية. وقد حققت مصداقية حزب الله الوظيفتين المزدوجتين للدولة وهما الحماية والرخاء. وقد زادت هذه المصداقية بسبب مؤسسة البناء التابعة لحزب الله التي سميت تسمية شديدة الذكاء شركة جهاد البناء. ولم تن هذه الشركة المدارس والمستشفيات في الأحياء الشيعية الفقيرة والقرى الجنوبية فقط، إنما دفعت رسوم التعليم والعلاج للأفراد في هذه المستشفيات والمدارس.

سيظل الوضع اللبناني سريع الاشتعال، حيث تتحرك أطرافه بسرعة في اتجاهات متعاكسة، مما يهدد بالتمزق مرة أخرى. وفي الوقت الذي تعهدت فيه الدول المانحة في باريس عام 2007 بدفع 8 مليارات دولار لإعادة بناء لبنان، وقدم اللبنانيون المشتتون في جميع أنحاء العالم (يُقدر عددهم تقريبا بثلاثة أضعاف السكان في لبنان الذين يبلغ عددهم أربعة ملايين نسمة) من البرازيل إلى إندونيسيا أموالا للبلاد مرة أخرى.

بعد انتهاء الحرب الأهلية اللبنانية توجت سورية علاقتها مع لبنان بمعاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق التي جعلت من لبنان ملحقا تملكه سورية بالكامل، حتى إن سورية لم تجد داعيا لتأسيس سفارة لها في بيروت⁽¹³⁾. وفي أثناء الحرب الإسرائيلية على لبنان عام 2006، فرّ آلاف اللبنانيين إلى سورية في تذكير آخر بأن الدولة اللبنانية المستقلة ظاهريا فقط تبقى تحت سيطرة سورية. وبالفعل تبادلت سورية ولبنان تجارة رسمية تبلغ 500 مليون دولار.

لقد أراد توماس إدوارد لورنس أن يمنح العرب قصر أحلام يحتوي على غرف قومية عن طريق "حصول سلسلة من الدول العربية من المغرب إلى دمشق على الحرية" بعد القضاء على الدولة العثمانية⁽¹⁴⁾. وقد أصبحت سورية الآن مثل أوزبكستان، أكثر من كونها غرفة للحرية. إن سورية بموقعها في وسط المشرق تعتبر معبرا تاريخيا يصل المصريين بمحضارات بلاد الرافدين، كما تكشف البقايا الرائعة لحضارتها في حلب عن أول مراحل تنظيم استقرار الإنسان وأنشطة الزراعة واللغة. وقد أدى فشل الاشتراكية البعثية على مدار عقود طويلة إلى تحويل مصدر الإلهام الصناعي المحتمل لعشرين مليون نسمة، إلى عقبة أساسية أمام طريق التحرير الإقليمي. وقام حافظ الأسد - مثل حيدر علييف رئيس أذربيجان السابق - ببناء كيان سياسي يحميه وحده، من دون أن يعلم ابنه بشار القليل عن كيفية إدارة أمة ليست موحدة.

لقد شرح أحد المستشارين السياسيين اللبنانيين الوضع السوري قائلا: "تكتسب سورية مكانتها من خلال إجراء الدول الأخرى محادثات معها، ويكفيها أن تظهر كقوة مؤثرة. وعلى الرغم من كل شيء، تريد سورية التحدث إلى أميركا... فقط حتى تراوغها، وتفعل عكس ما تقوله أميركا". إن التركيز الأميركي على الإطاحة بالأسد منحه قوة إضافية بإثارته لخطة البقاء الخارجي التي تتضمن علاقات أقوى مع تركيا وإيران، إضافة إلى رجوع سورية كعميل للاتحاد السوفييتي عن طريق السماح لأسطول البحر الميت الروسي بالاستقرار في القواعد البحرية القريبة من موانئ البحر المتوسط الخاملة، مثل طرطوس واللاذقية. وتعد الصين أكبر مستثمر في مشاريع التنقيب عن البترول والغاز الطبيعي في سورية.

يعد خط سكة حديد الحجاز أفضل مثال على ضعف الحدود التي وضعت بين دول المشرق بعد فترة الاحتلال، كما أنه مثال حي على المفارقة في فكرة القومية العربية. لقد أنشئ هذا الخط لنقل الحجاج من اسطنبول إلى

مكة، لكنه الآن في حالة عطب شبه كامل، حيث لا ينقل الركاب سوى من الأردن وبسرعة بطيئة مثيرة للسخرية. إن المنهج الغربي في التعامل مع كل دولة على حدة، لن يساعد أبداً على إزالة العقبات التي تواجه المشرق والتي تتمثل في التدخل الإيراني والعناد السوري والضعف اللبناني والعدوان الإسرائيلي واليأس الفلسطيني. وحده الاتحاد الأوروبي - الذي يقود الآن قوات حفظ السلام الموجودة على الحدود اللبنانية الإسرائيلية - هو الذي يستطيع تقديم صفقة كبيرة للمنطقة من أجل تدعيم التجارة والسياحة وإمكانية النقل، حيث سيمثل ذلك إضافة لجهوده التي يقوم بها في المغرب العربي. إن دخول تركيا الاتحاد الأوروبي يضع الأخيرة - في واقع الأمر - مرة أخرى من الناحية الجغرافية إلى جانب سورية والعراق وإيران، أي جانب الدول التي تنازلت عنها منذ نصف قرن. ويمكن للاتحاد الأوروبي إنشاء طريق مشابه لشبكة المواصلات الحالية الخاصة به ليمتد من تركيا ويربط سورية ولبنان وإسرائيل والأردن، مع تقديم ضمانات خاصة بخطوط الأنابيب وغيرها من المشروعات العابرة للحدود، وتهديد الدول غير المتعاونة بإلغاء استحقاقاتها. وهذه الطريقة قد يمتد خط سكة الحجاز أخيراً ليشمل القاهرة وبغداد وغيرهما. وفي النهاية، يمكن لدول المشرق أن تندمج مع بعضها وتتقارب في ما بينها أكثر وأكثر - بناء على مصالح ذاتية ثقافية - أو سوف يصبح لزاماً عليها القيام بذلك لمواجهة توابع الزلزال الجغرافي والسياسي الذي يقع في العراق المجاور لها.

الفصل الرابع والعشرون

العراق: الحاجز، والثقب الأسود،

والحد الذي تم اقتحامه

تعد الحروب وسيلة لإعادة تشكيل الوضع السياسي الجغرافي. وتعيد الحرب بناء هرم القوة، حيث تنصر الدول أو تحارب حتى حدوث أزمة أو حتى تختفي تماما. وكلا الأمرين حدثا في العراق منذ الغزو الأميركي في العام 2003، وهو الغزو الذي فشل في مهمة إنشاء دولة ديمقراطية موحدة. ويقاوم كل حزب داخل العراق أو خارجها في الدول المحيطة من أجل إثبات هويته، ويعني ذلك أن العراق لن يصبح موجودا، حيث إنه لا أحد يحارب من أجله. وعمليا أصبح العراق مجرد دولة خيالية، لا توجد إلا على الخريطة.

عندما كانت بغداد هي مقر الخلافة العباسية، بدءا من القرن الثامن إلى القرن العاشر بعد الميلاد، كانت تمثل أقوى إمبراطورية إسلامية تمتد من شمال إفريقيا إلى آسيا الوسطى. وقد كان مجتمع بلاد الرافدين الصاحب يركز اهتمامه على المؤسسات الدينية المتفوقة⁽¹⁾. وبعد الحرب العالمية الأولى، جمعت بريطانيا ثلاث مناطق عثمانية كانت مستقلة على مدار عدة قرون، وهي: الشمال الكردي الذي كانت تحكمه الموصل، والوسط السني الذي كانت تحكمه بغداد، والجنوب الشيعي المرتبط بالبصرة. لكن العراق لم يكن يوما دولة بالمفهوم الحديث. إنه مجرد إطار إقطاعي تحاول داخله الجماعات المالكة للأراضي أن تثبت قوتها من خلال النظام المركزي. وحتى عندما حاول أن يكون مجتمعا علمانيا عالميا (كما حدث مع أفغانستان وإيران من قبل)، أجبرها ديكتاتورية صدام حسين والحرب العراقية الإيرانية في ثمانينيات القرن الماضي

والعقوبات التي فرضت على صدام عام 1990 بسبب غزوه للعراق، على الالتجاء إلى أشكال مختلفة من المذاهب المحافظة المعزولة.

لا يزال العراق المركزي يتلاشى شكلاً ومضموناً منذ أن أنشأه الغرب. حتى الاتحاد السوفييتي أذان صدام حسين بعد أن أمدّه بالأسلحة، فقد قال غورباتشوف إن هذه الأسلحة كانت من أجل الدفاع عن النفس وليست لغزو الدول المجاورة⁽²⁾. وقد حافظ صدام حسين على الاكتفاء الذاتي لمدة تزيد عن عقد من الزمان، حيث كان يتلاعب ببرنامج النفط مقابل الغذاء التابع للأمم المتحدة، لكن العقوبات المفروضة عليه أدت إلى تدهور نظام الصحة العامة ومنعت المعارضة من التطور. وقد كان احتواء الغرب للموقف أشبه "بالتنكر خلف السياسة لقتل الأطفال"⁽³⁾. فقد منعت الولايات المتحدة الطيران في بعض المناطق الشمالية والجنوبية، وقد نجحت بذلك في قطع السبل على صدام للوصول إلى الأقاليم الغنية بالموارد التي تكافح الآن لترجع إلى ماضي ما قبل العراق من خلال مستقبل مستقل في الحكم، وهو الهدف الذي قضى على نفسه عن طريق تكرار ما وصفه السير أرنولد ويلسون بفوضى وتعصب بلاد الرافدين... التي تفتقر إلى القومية⁽⁴⁾. ومنذ أن رهن العراقيون ولاءهم بجماعة أو طائفة عرقية فضلاً عن الدولة، فشلت وعود الفيدرالية في إيقاف الحرب الأهلية التي تسرع من عملية تحويل العراق إلى حالة تشبه حالة البلقان بما فيها من تطهير عرقي وهجرة جماعية وتغيير تركيبة السكان، وهي الحالة التي نتج عنها إقليم الأكراد وإقليم الشيعة وإقليم السنة، وهي الأقاليم التي بدأت في الظهور بشكل تدريجي.

لقد كشفت حرب العراق أن الولايات المتحدة قوة عظمى، لكن ذكاءها لا يتوافق مع مطامعها. فلم تستطع الولايات المتحدة أن تفهم الفارق بين القبائل العربية والطوائف الإسلامية، ولذلك فقد اندفعت وتنازلت عن مسؤوليتها الأخلاقية تجاه فهم الدولة التي كانت تحتلها، سواء لمصلحتها أو

لمصلحة الدولة المحتلة⁽⁵⁾. وفي الوقت الذي كشفت فيه المباني العسكرية الأميركية الضخمة - إضافة إلى السفارة الأميركية الجديدة العملاقة - عن معاملة أميركا للعراق على أنه معروض للبيع (لمقاولين لهم وضع خاص ولا يخضعون للقانون، وهؤلاء المقاولون يعتبرهم العراقيون - مع وجود تبرير - سالبين طامعين) بدلا من دولة مُحررة. وحتى الاستراتيجيات الخاصة بالأمن وتوفير البضائع الأساسية والنظام البنكي - على سبيل المثال لا الحصر - التي تم اتباعها في البلقان، تجاهلتها الولايات المتحدة الأميركية في العراق ليتحول إلى أفغانستان القرن الحادي والعشرين بالنسبة إلى آلاف المقاتلين الأجانب، حيث أصبح فرصة لتلقي التدريب على المهمات العالمية ضد المحتل الإمبريالي القوي لتمهيد الطريق للقيام بعمليات إرهابية ضد الغرب في بعض الأماكن مثل لندن وبالي. والأهم من ذلك أن العراق بهذه الطريقة أصبح ساحة لصراع السنة والشيعة⁽⁶⁾. وبعدها تم تخدير العراق بالعنف الرهيب الناتج عن الحرب الأهلية، يفتخر العراقيون العاديون بتجاوزهم للحظة الانهيار؛ فهم فقط يدفنون موتاهم وينصرفون. إن ناقوس الموت الذي يدق في العراق - إضافة إلى الأعداد الكبيرة المهاجرة - يطرح سؤالا عمّا سيتبقى ليعيد بناء العراق بعد انتهاء الحرب⁽⁷⁾. ولا يزال معظم أهل العراق يعتقدون أن أيام حكم صدام حسين كانت أفضل كثيرا عن أحوالهم الآن، كما أن بعض العراقيين يقولون ساخرين إنه لن ينقذ العراق سوى ديكتاتور آخر. ويقول أحد المترجمين العراقيين بسرعة وبحدة: "ينشغل الأميركيون تماما بتملق أنفسهم، حتى ينخدع رؤسائهم".

يُقال إنه لو رسم العرب خرائط ما بعد الحرب العالمية الأولى، ما كان العراق ليكون موجودا الآن. واليوم، تتسابق الولايات المتحدة الأميركية وإيران والقوى السنية في مصر والسعودية وسورية لإعادة تشكيل المنطقة التي يشغلها العراق. وبما أن مساحة إيران تبلغ ثلاثة أضعاف مساحة العراق وسكانها يبلغون أربع أضعاف سكان العراق، تستخدم إيران العراق كوعاء لسيط

حدودها من أجل الانتصار على الجانب السني في المنافسة السنية الشيعية وعلى السعودية عملاق الطاقة في الخليج. وعلى الرغم من العقود المليئة بالحقد والحروب الطويلة التي أزهرت فيها ملايين الأرواح، يتعدى تأثير إيران الآن بسهولة شط العرب - المجرى المائي الذي ينشأ من التقاء نهري دجلة والفرات، ويرجع تاريخ وضع الحدود بينهما إلى عام 1639 في معاهدة بين العثمانيين والصفويين. ولا تكفي القوات الأميركية البالغ عديدها مئة وثلاثين ألف جندي لتقليل النفوذ الإيراني في السياسة العراقية والقيام بخدمات الأمن على جميع المستويات، حيث إن إيران هي أكبر مزود بالمتفجرات للمتمردين. كما لجأت الحكومة العراقية إلى إيران من أجل المساعدة على حفظ الأمن واعترفت بحقها في امتلاك برنامج نووي. إن أدلة الاستعمار الاقتصادي الإيراني منتشرة في كل مكان، بداية من تجارها مع كردستان، وحتى إعادة بنائها المساجد في النجف والمطار والسكة الحديدية وإمدادها البصرة بالكهرباء؛ حيث تنتشر اللغة الفارسية انتشارا واسعا⁽⁸⁾. وفي الوقت الذي يغضب فيه السنة من مشهد السيطرة الفارسية، فإنهم كذلك لا يرغبون بعودة العراق إلى قوته السابقة، لا سيما وأنهم لن يحصلوا بعد الآن على نفط رخيص، كما كان يحدث أيام الرئيس الذي تم إعدامه صدام حسين. لذلك فهم من دون تردد على استعداد لإمداد الإقليم السني (الطرف السني في صورة دولة مستقلة داخل العراق مثل كردستان) بالأسلحة وإشعال الحرب الأهلية ليفنى العراق.

وعلى الرغم من كل شيء، فإنه لا يمكن اعتبار العراق جزءا من العالم الثالث. فحتى في أفقر الأحياء العراقية، توجد مساكن ملائمة، كما أن بعض المناطق لم تشهد أعمال عنف لجرد أنها فقيرة. كما أن هناك مالا كافيا لإعادة بناء البنية التحتية بمجرد انتهاء العنف. وعلاوة على ذلك، فإن هناك أرباحا كافية تنتج من إمدادات البترول الخاصة بالأكراد والشيعية والتي ستحول إلى الإقليم السني الضعيف، وبالتالي فلن يصبح العراق أرضا قاحلة جديدا. كما

سيعود اللاجئين العراقيون في الوقت الذي سيملاً فيه اللبنانيون والسوريون والأردنيون والسعوديون الأسواق العراقية بوسائل الاتصال عن بعد ومعدات البناء والصادرات الزراعية، ليندمج العراق - من خلال الطرقات البرية وعن طريق السكك الحديدية - بباقي دول المشرق.

قد تشعر الولايات المتحدة الأميركية بأنها جعلت المنطقة أفضل حالا بعد طرد صدام، لكن الحكم على هذا الأمر في غاية الصعوبة. وقد انتهت الخبرة الاستعمارية الأوروبية بالفعل في حرب السويس عام 1956، في الوقت الذي ستنتهي عنده الخبرة الاستعمارية الأميركية الجديدة في الدولة نفسها التي بدأت فيها، وستترك منطقة المشرق ذات الحلفاء المتقلبين والأوضاع الإقليمية التنافسية⁽⁹⁾. لاحظ عدة صقور أميركية ملاحظة زائفة بأن الجدل الدائر حول حرب العراق تسبب في تمزيق الوحدة بين أوروبا القديمة والحديثة، ومع ذلك، فقد أثبتت الحرب أن رفض الاتحاد الأوروبي للتعاون قد أضر بأميركا بكل وضوح، على الرغم من تزايد الحضور السياسي والاقتصادي الأوروبي ووجود قوات حفظ السلام الأوروبية في المنطقة. وقد أنشأت الصين طرقات في إيران، وكانت هذه الطرقات مدخلا لها للاتصال بإيران، وعن طريقها بالعراق، من أجل أهداف استراتيجية وتجارية. وقد وقّعت الصين بالفعل عقد أسلحة بمبلغ 100 مليون دولار مع الحكومة العراقية - على الرغم من معارضته الأميركية - لإمداده بالأسلحة الخفيفة التي لم توفرها له أميركا. وقبل قرون من إمداد الصين لصدام حسين بأنظمة الدفاع الجوي بشكل غير قانوني، وصل حفيد جنكيز خان - هولاكو - إلى بغداد بعد أن قطع مسافات طويلة ليدمرها عام 1258 وبالتالي يعلن انتهاء الخلافة العباسية. لقد انتهى العراق من قبل، وسوف يعيد التاريخ نفسه. وقد تصبح المنطقة أفضل على المدى البعيد.

إن الاستقرار النهائي للقضية العثمانية الشرقية، لن يتم إلا بموت العراق، الأمر الذي سيحل قضية الأكراد كذلك. فقد وقع الأكراد ضحية لسوء

استغلال الحضارات الفارسية والعربية والتركية المجاورة لهم على مدى قرون. وفي العاصمة الكردية في العراق - أربيل - لم يتبق الكثير من القلعة التي يبلغ عمرها ثلاثة آلاف عام، والتي اصطدم عندها الاسكندر الأكبر بالفرس. ويرجع أصل الأكراد إلى الهنود الأوروبيين وهم يتحدثون اللغة الهندية الإيرانية. وترفض الدول المجاورة للأكراد الاعتراف بهم كشعب، على الرغم من حصولهم على فترة قصيرة من الاستقلال في أواخر أربعينيات القرن الماضي في أثناء حكم جمهورية ماهاباد. ففي تركيا، ينظر إلى الأكراد على أنهم أتراك الجبل، وهم يمثلون أكبر نسبة للأقليات من بين الأقليات الموجودة في المنطقة ويتوزعون على تركيا وسورية وإيران والعراق. ومع عدم وجود دولة تضم الأكراد يبدو قولهم صحيحاً: "الأكراد ليس لهم أصدقاء سوى الجبال".

وقد حذر أرنولد ويلسون في العام 1920 من أن "الأكراد الذين يحبون الحروب، لن يقبلوا بأي حاكم عربي"، واليوم تتجه الأمة الكردية - التي لا وجود لها سوى وجود مبهم على الخريطة العثمانية - توجها بطيئاً ومنهجياً نحو كردستان ناضجة⁽¹⁰⁾. ويبدو حقد وغضب الأكراد من عهد صدام طبيعياً بعد أن دمر لهم قراهم وسم أهلهم بالأسلحة الكيماوية. وقد قال أحد الوزراء الأكراد في الفندق الوحيد الصالح للإقامة في أربيل: "حصلنا على استقلالنا من العراق منذ العام 1991، والجيل الكردي الشاب لم يذهب إلى العراق ولا يتكلم العربية ولم يرَ - على الإطلاق - العلم العراقي على أرض كردستان". ويريد الأكراد - بصورة عامة - حصولهم على الاستقلال، لكن توزيع السكان ضرورة قد تجعل الاستقلال هو سياسة كردستان. (حتى في العراق العيدرالية، لن يقبل الأكراد بأقل من الاستقلال التام، في الوقت الذي لا يزالون يتلقون فيه كميات كبيرة من المساعدات التي تمنحها لهم بغداد).

لكردستان وجود فعلي يتعدى وجود العراق. وتظهر علامات تكوين دولة في كردستان في الشؤون اليومية، حيث أنشأت الحكومة الكردية

الإقليمية وزارات خاصة للزراعة والتنمية والتعليم والاستثمار. وفي احتفالات افتتاح المشروعات التي تُقام في أربيل تنتشر أعلام غير دقيقة سياسيا تجمع بين الأعلام الكردية والبريطانية والأميركية. وقد تطورت عصابات الباشمركا لتصبح قوة موحدة قوامها خمسون ألف فرد مدربون في أكاديميات الشرطة والأكاديميات العسكرية. إن استقلال الأكراد النهائي يعني سيطرتهم على منابع البترول حول كركوك. وقد حرم صدام حسين الأكراد من محطات الطاقة والسكك الحديدية والمطارات ومصافي البترول الكردية وأجبرهم على استخدام اللغة العربية بالقوة، ولذلك عكس الأكراد التوازن الديموغرافي (توازن توزيع السكان) إلى صالحهم، على أمل تأمين وضعهم من خلال الاستفتاءات المتعلقة بالزيادة السكانية. وقد وقّع الأكراد بالفعل عددا كبيرا من عقود التنقيب عن البترول مع شركات طاقة أجنبية، كما يخططون لإتمام بناء مصفاة بترول رئيسية في ضواحي كركوك. ومثلما قال أحد المسؤولين الأكراد، فإنه "عندما رفضت بغداد الاعتراف باتفاقاتنا فقط، تأكدنا من أهمية الاستقلال بالنسبة إلينا". ومع وجود كركوك أو عدم وجودها، فإن كل ما يبقى هو العملة الجديدة وجواز السفر الكردي وعضوية الأمم المتحدة⁽¹¹⁾.

"حتى أخي، لن اعترف بأخوته حتى يتم إثبات هويته على الحدود". هذا ما قاله مترجم ينقل الزوار إلى مدن كردستان الرئيسية في سيارة جيب يابانية كبيرة. وعلى طول حدود كردستان مع العراق، تقف قوات الباشمركا - بكل ثبات - لمنع دخول أي عنصر غير مرغوب به مثل العرب والمتحدثين بالعربية الذين يخضعون بشكل روتيني لتفتيش وتحقيق، حتى أولئك الآلاف من العرب العراقيين الذين يفرون إلى كردستان بحثا عن الأمان. ويرى العرب أن هذه العمليات تعد تطهيرا عرقيا، مشيرين إلى دعم إسرائيل لكردستان على أنه حكم وتقسيم مدعوم من الغرب. إن الولاء للمشروع الكردي يطغى حتى

على الروابط العائلية، حيث يشترك الأكراد - اشتراكا ضمنيًا - في البرنامج القومي لمراقبة المناطق المجاورة للإبلاغ عن الأنشطة المشتبه بها.

منذ الحرب الأهلية في تسعينيات القرن الماضي والأكراد يطبقون نظام حكم لا يتضمن العنف ويتبع طرائق غائبة - بكل بساطة - عن أي دولة عربية مجاورة. "نحن والعرب سنيون، لكن تطرف الأكراد ينطوي على تناقض"، هذا ما أكدته أحد الصحفيين بكل فخر في مدينة السليمانية الجذابة الهادئة. ويوجد في كردستان حزبان - أو بالأحرى عائلتان - هما الحزب الديمقراطي الكردستاني وبتزعمه بارازاني والاتحاد الوطني الكردستاني وبتزعمه الطالباني. ولا يزال هذان الحزبان يتقاسمان كردستان ويحكمانها، وسيطران على الأعمال التجارية بنظام يشبه نظام المافيا مما يصعب ميلاد أي حزب ثالث. ويظهر السلوك الحضاري المستقر في كردستان في المطارات وغيرها من أماكن الخدمات العامة حيث يتم تفقد البنادق تفقدا روتينيا كالمعاطف والشماسي. وفي الوقت الذي تهدم فيه الكنائس في كل ركن من أركان العراق، تقوم كردستان ببناء الكنائس. ويوجد في أربيل مركز تجاري تسوّقي جديد، كما يوجد في السليمانية حدائق ممتدة آزادي (الحرية) التي كانت يوما ما قاعدة للجيش العراقي، لكنها اليوم تحتوي على ركن للتحديث (ركن يُقام فيه خطب عامة) على الطراز اللبناني، إلى جانب نصب تذكاري يحمل أسماء الأكراد الذين أعدمهم النظام البعثي عام 1963 في المكان نفسه. أما حول الحديقة، فتوجد منازل حديثة الطراز مبنية بالطوب الرخامي الكبير. إن الحضور المتزايد للأكراد المشتتين هو دليل أساسي على نجاحهم حتى هذه اللحظة، فبعكس سورية والعراق حيث يحدث تهجير للعقول، تعمل كردستان على استعادة أموالها ومواهب أبنائها من الخارج. وأغلب المشتتين كانوا في ألمانيا، لذلك تتوافر لديهم إمكانية تطوير كردستان كما طور الأتراك الألمان تركيا. كما يسهم مغتربون أكراد آخرون في بناء جامعة جديدة في السليمانية التي ستضيف بالفعل زائرين من جامعات أوروبا وأميركا.

إنه من غير المحتمل أن تقبل الدول المجاورة القلقة - مثل سورية وإيران - ميلاد كردستان لأن مثل هذه الدول تقمع الأقليات الكردية المقيمة فيها قمعا عنيفا. لكن إنشاء كردستان سيحطم غرور هذه الدول وليس أمنها، حيث إن هذه الدول تستطيع ببساطة طرد هذه الأقليات إلى دولة كردستان المستقلة الجديدة حيث ينتمون. وتبدو تركيا أكثر ترددا بشأن استقلال كردستان؛ ولا يبدو تخوفها الشعوري كافيا لتقدير استراتيجي صحيح. ولن تتمكن تركيا من تحقيق مزاعمها الواهية في كركوك - ببساطة - لأن عددا صغيرا من التركمان يعيشون فيها، كما أنه ليس لديها الكثير لتخاف عليه عند استقلال كردستان، لأنها كانت قادرة على التحكم بكردستان التي وصلت إلى مستوى بوليفيا الشرق: دولة غنية بالموارد لكنها محاصرة جغرافيًا. لقد ربحت تركيا - على مدى طويل من الزمان - من التجارة غير الشرعية عبر جسر هابر Habur Bridge قرب مدينة زاخو الكردية التي كانت تمثل الحدود الآمنة الوحيدة بين كردستان والعراق. وتحتاج الشاحنات التي تسير عبر أميال عديدة لتنقل الغاز إلى العراق إلى السير في الاتجاه المعاكس لتصل إلى كردستان المحاطة بالأراضي، وبالتالي تستطيع تصدير نفط كركوك.

في نهاية المطاف، فقد تتبع تركيا - تدريجيا - تجاه كردستان، تلك السياسة نفسها التي يتبعها الاتحاد الأوروبي تجاه تركيا، وهي أن تقر بها منها أكثر وتجعلها دائما في حاجة إليها. وتتولى الشركات التركية - التي تمتلك أفضل مهندسين بناء في المنطقة - بناء المطارات الدولية الكردية، إضافة إلى الأنفاق والجسور والطرق الدائرية، في الوقت الذي تحمي فيه الحكومة الكردية تدفق البترول إلى ميناء تركيا الاستراتيجي (سيهان). وقد تعبر القوات التركية المتجمعة عند الحدود الشمالية الكردية إلى كردستان بشكل روتيني لتتفقد أخبار حزب العمل الكردستاني، إلا أن كردستان المستقلة يمكن أن تتحمل المزيد من مسؤولية كبح نشاط مثل هذه الجماعات، بصورة أكبر مما لو

كانت عبارة عن منطقة شبه مستقلة في دولة ضعيفة. إن تهريب الوقود والشاي والسكر والعقاقير قد ساعد - على مدى قرون - على ربط الأسواق التركية والسورية والأردنية والعراقية والإيرانية والأفغانية بالجانب الأيمن لكردستان في الوسط. وفي الوقت الذي يزداد فيه النشاط التجاري المشترك بين تركيا من ناحية وإيران وسورية من الناحية الأخرى، تمنى كردستان أن تستمر في لعب دورها كقناة تجارية لتخدم بذلك نفسها، إضافة إلى الدول الثلاث الأخرى. وقد يعود طريق هاملتون - طريق ممتد في جبال زاغروس الضخمة بناه المهندس النيوزيلندي أيه. أم. هاملتون من عام 1928 إلى عام 1932 - الشريان الرئيسي للمواصلات على هذا الطريق المتفرع من طريق الحرير.

إذا كانت هناك دولة مثالية في علم السياسة الجغرافية، فستكون هي الدولة المتوازنة في حدودها وسكانها ومواردها ومصالحها. وقد يخسر هذا الإقليم دولة بعد نهاية الحرب الأهلية العراقية. إن كردستان المستقلة لن تعوض الأكراد فقط عن مظالم الاستعمار الذي حل بها بعد نهاية الدولة العثمانية، لكنها ستؤدي - كذلك - إلى الترفع عن التقسيمات العدائية بين دول المشرق. وما من شك في أن الأكراد سيحصلون على الحرية التي يستحقونها، لكن السؤال الآن هو: متى يكون ذلك؟

الفصل الخامس والعشرون

إيران: الفضائل والعيوب

إن إيران ليست مرادفا لبلاد فارس، حيث تشير بلاد فارس إلى حضارة قوية ومتطورة ازدهرت من الصين حتى الهند. وقد بنى الفاتحون الفرس قوروش وداريوس وخاشايارشا الإمبراطورية الأخمينية، وهي الإمبراطورية التي تقابل الغرب في تقدمه وثقافته⁽¹⁾. وعلى الرغم من سلب الإسكندر الأكبر لمدينة إصطخر وخضوع الفرس للعرب في القرن الثامن، كانت سلاسل جبال البرز وزاغروس ومكران، بمثابة الملاذ الآمن لهذه المدينة، حيث وفرت لها حماية شديدة من السيطرة الكاملة للأوروبيين والعثمانيين، بعكس العرب الذين عانوا من هذه السيطرة. وقد سيطرت العائلة الصفوية الحاكمة في أوج مجدها في القرن السابع عشر على المنطقة الممتدة من الأناضول والقوقاز مروراً ببلاد الرافدين وحتى نهر أكسوس (جيحون حالياً). وتشير الخرائط الأوروبية للقرن الثامن عشر إلى بلاد فارس على أنها فارسستان، وتحدث قبائل بلوش - التي تعيش اليوم في جنوب شرق إيران وجنوب غرب باكستان - لغة مشتقة من اللغة الفارسية. وتحتل إيران اليوم منطقة جغرافية استراتيجية حيث تسيطر على بحر قزوين والخليج العربي، لكن السؤال الأساسي هو ما إذا كانت إيران ستصبح إمبراطورية فارسية مرة أخرى أم لا.

في العام 1934، أعاد رضا خان تسمية دولته إيران ليؤكد على أصلها الآري النبيل. إن إيران ليست دولة أقل التزاماً من فارس القديمة تجاه تأثيرها المتشعب في جميع الاتجاهات. ولذلك لا تسعى إيران إلى تحقيق الأهداف التقليدية الخاصة بالسيطرة العسكرية، لكنها - بدلاً من ذلك - تسعى إلى

تحقيق الاستقلال الاستراتيجي عن القوى العظمى. وقد أثار احتلال الجيش الأحمر لإيران في أثناء الحرب العالمية الثانية عدة عقود من المناوشات العسكرية بين روسيا والغرب، حيث تضمنت إزاحة رضا شاه وتولية ابنه محمد رضا بهلوي كـشاه لإيران عام 1941، ومحاولة الانقلاب عليه واغتياله عن طريق الحزب الشيوعي توده، ومحاولة الانقلاب التي دعمتها وكالة الاستخبارات الأميركية عام 1953 ضد رئيس الوزراء القومي محمد مصدق، رداً على تأميمه لشركة البترول الإيرانية البريطانية، ودعم وكالة الاستخبارات الأميركية والموساد تأسيس نظام أمّني مخيف عرف باسم سافاك وهي اختصار لمنظمة المخابرات والأمن القومي⁽²⁾. ونتيجة لذلك اشترى الشاه - أكثر حلفاء أميركا إخلاصاً في المنطقة - كمية أسلحة كبيرة من الولايات المتحدة مستغلاً الازدهار الاقتصادي الناتج عن البترول في سبعينيات القرن الماضي، وكان هدفه من ذلك واضحاً وهو الاستقلال عن أميركا⁽³⁾.

لقد اعتبر الشاه نفسه ملك الملوك، لكنه في الوقت نفسه ساعد شعبه على تخطي المرحلة الحرجة. وبعد قرن من الثورات الشيوعية والقومية، شهدت إيران الثورة الدينية الوحيدة في العالم الحديث عام 1979⁽⁴⁾. وقد جاءت هذه الثورة على نحو غير متوقع على الإطلاق، حيث إنها توجهت ضد النظام القائم أكثر من توجيهها نحو الإسلام. فقد تجاوز آية الله الخميني صراع القوميين والشيوعيين، ساعياً للاستيلاء على السلطة، مما أذهل الإيرانيين أنفسهم، كما أذهل العالم أجمع، لا سيما وأن إيران كانت مزدهرة وقوية في ذلك الوقت، حتى إن الشاه قد صوّف نفسه على أنه أتاتورك فارسي⁽⁵⁾. وكان الناتج المحلي الإجمالي في إيران في السبعينيات يعادل الناتج المحلي الإجمالي لإسبانيا، كما كانت إيران تقارن نفسها على نحو تفاؤلي بألمانيا دولة العالم الأول. وبانتهاء ربع القرن الماضي الذي يشكل أكثر عمر هذه الثورة، وصلت تركيا - عن طريق شراء الاتحاد الأوروبي لجميع منتجات أسواقها من خدمات

ومنتجات - إلى مستوى اقتصادي متقدم وحققت القوة العسكرية والاستقرار السياسي، وهو الوضع الذي لا تزال تحلم به إيران. لكن إيران في الثمانينيات - بدلا من السعي إلى محاكاة مثل ذلك التقدم التركي - كانت تستقبل شهداءها؛ المقدر عددهم بثلاثمائة ألف والذين قتلوا في حرب العراق. والنفط وحده هو الذي ساعدها على البقاء على الخريطة الاقتصادية للعالم. فمن مهربي البضائع الذين يعبرون طرقا كرمناش المتعرجة، إلى مهربي المخدرات على الحدود الأفغانية والباكستانية، عاش ملايين الإيرانيين على الكفاف وبما لا يكاد يسد رمق عيشهم، مما يحصلون عليه من الأعمال المنتشرة التي يقومون بها في السوق السوداء. ولا تزال إيران تتلقى القروض من البنك الدولي، لكنها قروض ضئيلة للغاية تستخدمها في الصرف الصحي والرعاية الصحية والكوارث الطارئة وإمدادات الماء واستصلاح الأرض، مما يوضح مدى صعوبة الرقي إلى مرتبة العالم الأول من دون وجود استقرار سياسي⁽⁶⁾.

لقد أنتج نظام الخميني المتوازي الذي يتضمن حكومة ثنائية تحاول التوفيق بين نظام ديني إسلامي ودولة جمهورية، عدة حالات توتر تعاني منها إيران حتى زماننا هذا. ويتمسك الإيرانيون أنفسهم ببعض المصطلحات من قبيل: تعددية الحكم وحكم الأقلية الانتخابي وشبه الديمقراطية، والنظام الميراثي الحديث لوصف النظام السلطوي السائد. وفي الوقت نفسه أكثر نظام ديمقراطي في المنطقة، حيث يتم انتخاب الرئيس وأعضاء البرلمان (المجلس)⁽⁷⁾.

وإبان زمن الحرب الباردة، أقامت الولايات المتحدة الأميركية علاقات خاصة مع السعودية وإسرائيل وإيران كحصن ضد الشيوعية. وفي العام 1977، توجه الرئيس كارتر إلى طهران وخاطب الشاه بصفته قائد جزيرة الاستقرار. وبعدها بعامين هرب الشاه بسبب الثورة. ومنذ ذلك الوقت، تتعامل الولايات المتحدة الأميركية بسياسة يمكن تعريفها - على أحسن الأحوال - بسياسة الاستضافة، ذلك أن قيام ثورة 1979 وأحداث رهائن السفارة الأميركية قد

شوشت العلاقات - أو بالأحرى قد قطعت العلاقات - إلى الأبد. أما المقرر السابق للسفارة، فقد أصبح مجمع تدريب لنخبة الحرس الثوري. وقد كافأ الرئيس بوش إيران على مساعدتها على إنهاء نظام طالبان الأفغانية، بإدراجها في قائمة محور الشر.

لقد تمثلت إحدى تبعات هذه الحدة المستمرة في انتخاب محمود أحمدي نجاد - محافظ سابق لعاصمة دولة من العالم الثالث، وهي طهران في هذه الحالة - رئيسا لإيران في العام 2005. وقد أظهر أحمدي نجاد نفسه على أنه محارب للفساد، وساعٍ لرفاهية رجل الشارع، وهو الأمر الذي كان من شأنه أن ساعد على زيادة شعبيته زيادة هائلة عن رجال الدين الذين سبقوه. ولا تزال إيران تعاني من مشكلات إنتاج البترول بأقل من الحد الأقصى، وكثرة حوادث الطائرات بسبب عدم وجود تكنولوجيا متطورة، لكن أحمدي نجاد لم يضيّع الوقت في استعراض قوة إيران النفطية أمام لبنان أو فلسطين أو العراق، وكأنه يدمج التقاليد الإمبريالية الفارسية بالحماسة الإسلامية المعاصرة⁽⁸⁾. إن إيران - باحتياطي النفط والغاز الكبير لديها والقوة العسكرية (تتضمن أسطولا بحريا قويا) وتقدمها في البرنامج النووي - تعتبر قوة استراتيجية في الخليج العربي كذلك، ويبدو أنها تثبت جدارتها بالاسم الذي تُناضل من أجله.

إن المعاملة الطفولية الصامتة من جانب أميركا لإيران، تتجاهل حقيقة أنه في مجال السياسة الجغرافية، تعتبر محاولة عزل دولة ما، بمثابة تجاهل وجودها. إن إيران - مثل البرازيل وكازاخستان والسعودية وأي دولة في العالم الثاني - دولة متطورة دبلوماسيا إلى درجة تكفي لانتزاع المنافع من قوى متعددة في وقت واحد، لا سيما إذا كانت هذه القوى لها مصالح متناقضة بعضها مع بعض. وقد ركّزت الولايات المتحدة تركيزا شديدا على الاحتمال العسكري لبرنامج إيران النووي متجاهلة استخداماته السلمية واحتياجات إيران التجارية الأخرى. وفي الوقت ذاته، تتجاهل الاتحاد الأوروبي - على

مدار سنوات عديدة - برنامج إيران النووي المحظور وأنشطتها الإرهابية، كما تجاهل العقوبات الأميركية المفروضة عليها، حتى أصبح أكبر شريك تجاري لإيران. وقد باعت روسيا تكنولوجيا المفاعلات النووية لإيران، من دون أن تعبر اهتماما لسلسلة النتائج المتتابة التي يمكن أن تقع⁽⁹⁾.

إنه لمن الملائم في مثل هذا الصراع بين حضارتين عظيمتين - الصين وإيران - تشتركان في تاريخ طريق الحرير والشك الأميركي، أن تساعد الصين إيران على تجاوز ذلك التناقض بين رغبتها بالسيطرة الاستراتيجية واحتياجها إلى استثمارات أكبر. وتعتبر إيران بالنسبة إلى الصين آخر مربع في لعبة الحجلة التي تلعبها حتى تصل إلى الخليج، مما يعني أنها - في نهاية المطاف - لن تضطر إلى شحن البترول الإيراني في الناقلات، ليعبر مضيق هرمز ومضيق ملقا، وبدلاً من ذلك، فإنها سوف تنقله برا عن طريق السكك الحديدية وخطوط الأنابيب التي تمر بأفغانستان. وقد وقعت الصين مع إيران اتفاقيات ضخمة تشمل مجالات الطاقة والبنية التحتية والأسلحة، ومنها: عقد تبلغ قيمته 70 مليار دولار لنقل الغاز الطبيعي من حقل بارس الجنوبي الإيراني (أكبر حقل في العالم)؛ وتنمية حقل نفط ضخمة في إقليم كردي إيراني؛ وبناء محطات نفط فرعية في بحر قزوين؛ وبناء خط مترو طهران؛ وتقديم تكنولوجيا القذائف الصاروخية وأجهزة رادار للدفاع الجوي. ويرى المتشددون في إيران أنه بالفعل يمكن الاعتماد فقط على الصين وروسيا معا في مجال التكنولوجيا والأسلحة والتجارة من دون الخضوع للغرب، حتى لو وافقت أوروبا على دعم العقوبات المفروضة على إيران بقوتها الاقتصادية الضخمة⁽¹⁰⁾.

يصر أحد المحللين الإيرانيين على أن "طلب التخلي عن برنامجنا النووي يعتبر إهانة، فكأنهم يقولون إننا لا يمكن أن نطلب طعاما في مطعم يتناول فيه الجميع الطعام"، وقد تحدث هذا المحلل بلسان أغلبية الشعب الإيراني الذي يؤيد الطموح النووي للدولة بطبيعة الحال. وتحتفي إيران ببرنامجها النووي من خلال

أوراق الريالات الإيرانية، فقد يوفر هذا البرنامج الحماية لها لتتوسع في سيطرتها الثورية. لكن إيران محاطة بلجنة القوات الأميركية في العراق وأفغانستان - إضافة إلى تركمانستان وباكستان كما يعتقد - ولذلك يمكن تبرير وجود أسلحة نووية كنوع من أنواع الدفاع عن النفس. وعلى الرغم من السماح بالبرنامج النووي الإيراني طبقاً لشروط معاهدة منع الأسلحة النووية، إلا أن البرنامج قد يتخطى هذه الحدود بحجة التهديد الإسرائيلي والباكستاني من جانب الدولتين اللتين لم توقعا على المعاهدة.

توقيع إيران على هذه المعاهدة يشبه الكعكة التي قد تفتت بسهولة، وكذلك فإن السياسة الإيرانية قد لا تكون محبوبة ومخادعة. وتباًطاً الولايات المتحدة وأوروبا في الكشف عن الانقياد المزيف للخطاب الإيراني النووي المنمق الذي يعكس التفاف الثقافي للغموض الدولي الذي ساد على مدار قرون. ولا يستطيع الغرب الإطاحة بالنظام الإيراني، بل إن عقوباته قد سمحت للحكومة الإيرانية بألا تقوم بالتزاماتها المحلية وأن تحول اهتمامها عن انتهاكات حقوق الإنسان. وعندما تعهدت الولايات المتحدة بمبلغ 40 مليون دولار فقط لتدعيم التغيير السياسي، كان ذلك التعهد بمثابة قبلة الموت للإصلاحيين الذين كانوا على وشك التعرض للقمع. لكن القادة الإيرانيين - على عكس صدام حسين - فضلوا المواجهة المتناسكة لمذلات الحرب. وقد تساعد البنية الإقليمية - بما فيها الدول التي تقع بين إسرائيل وإيران والسعودية (مع وجود الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والصين وروسيا كحلفاء) - إيران على الاحتفاظ بمكانتها، إضافة إلى إمكانية حصولها على صفقة كبيرة يتم فيها تطبيع العلاقات ورفع العقوبات مقابل التخلي عن دعم الإرهاب والرجوع عن البرنامج النووي السلمي، مع عقد اتفاقيات في مجال الطاقة لتدعيم هذه الصفقة. إن فتح البوابات لسييل الاستثمارات والسياحة والإعلام العالمي يمكن أن يقهر خطة النظام الإيراني التي تهدف إلى العزل الذاتي. إن الثورات تشبه

القدر المرتقبة التي لا تغلي أبدا، لكنها قد تحدث عندما يتجه أهل الفكر والعامّة بتفكيرهم إلى ما وراء الاحتياجات الأساسية⁽¹¹⁾.

إن السفسطة السياسية الإيرانية تخفي وراءها - في حقيقة الأمر - قلقا كبيرا في ما يتعلق بالوضع الاجتماعي والاقتصادي المتواضع. ولا يزال احتياطي الغاز والبتروّل في إيران غير مستغل بما يكفي، ولذلك فإن لدى إيران ما هو أهم بكثير من اليورانيوم لتهتم به. "نحن أمة مشوشة، حتى الباسيجيون غامضون ومنزلون أكثر من اللازم"، هذه شكوى أحد رجال الأعمال المناضلين في طهران مشيرا إلى الرجال العسكريين الشجعان الذين خاضوا الحرب الإيرانية العراقية، لكنهم اليوم يفرضون برنامج الثورة بقسوة، فالطلاب المحتجون - على سبيل المثال - يحتفون ويتم تعذيبهم. وإذا أصبحت إيران أكثر ديمقراطية، فإنها ستكون أقل تحمسا تجاه المطلب النووي، لأنها ستدرك أولوية السياسة الاقتصادية السليمة وأهميتها الكبيرة مقارنة بعملية بناء الأسلحة النووية⁽¹²⁾. وتفتقد إيران - مثل جيرانها العرب الذين تتوّد إليهم - إلى رؤية قومية مشتركة بين جماعاتها الدينية والتجارية والتكنوقراطية، وما يضحّم هذا النقص هو عنادها والمغتربون المسؤولون عن أنفسهم من أنصار الملكية، وحتى النخب المتمردة الذين يطلق عليهم طهرانيو أنجلوس. وتعتبر البيروقراطية الإيرانية غير الكفوءة ملجأ للفساد⁽¹³⁾. كما تشترك إيران مع دول العالم الثاني والثالث في عملية الهجرة الخطيرة للأدمغة التي تمتاز بالمعرفة التكنولوجية، حيث إن طريق النجاح لمثل هذه الأدمغة هو الهجرة. وقد تم وصف طلب أعداد مهولة الحصول على تصريحات عمل في السفارة الكندية في دمشق بهجرة الجيل⁽¹⁴⁾. وعلى الرغم من القدرة الزراعية والصناعية، إضافة إلى التراث القديم المنافس لليونان وتركيا، تظل الصادرات الرئيسية لإيران كما كانت قبل الثورة: السجاد والفستق والبتروّل بالطبع.

تجسد إيران أفضل مثال على الانحطاط الاجتماعي الاقتصادي. فعلى سبيل المثال، تندثر العظمة التاريخية لشيراز وأصفهان بحداثتهما وأضرحتهما الملكية التي لا يتجاوز عمرها المئتي عام. وطهران مدينة ممتدة غير مخططة، وهي عبارة عن مستنقع ملوث يزدهم بالسكان؛ وقد قال توينبي إنه عندما يدخل المرء إلى طهران، يشعر بالفعل وكأنه "يغادر الدولة التي تعتبر هذه المدينة عاصمتها الرسمية"⁽¹⁵⁾. ويهاجر ملايين الريفيين إلى طهران لأسباب اقتصادية، حيث يعاني الريف من حالة القحط نفسها التي أدت إلى انتهاء العصر الفارسي الذهبي في القرن الثاني عشر. ولا تستطيع إيران السيطرة على حدودها الطويلة مع أفغانستان، ولذلك فإنها تعاني من تجارة الهيروين والأفيون التي تبلغ قيمتها نحو 65 مليار دولار سنوياً، حيث يصل عدد الشباب الإيراني المدمن إلى مليون شاب. وعلى الرغم من كل المحرمات الاجتماعية في إيران، ينتشر تعاطي المخدرات وزواج المستعة وعمليات التجميل كما في أي مكان آخر⁽¹⁶⁾. إن الدولة التي تقرب منها النخبة للترفيه ويُقْمَع فيها من لا يملكون ما يمكنهم من السفر، هي دولة لا تستطيع أن تحكم نفسها، والأولى لها أن تتنحى عن السيطرة على جيرانها. إن العولمة وحدها هي التي وضعت النظام الإيراني في وضع حرج.

لقد أوقفت القوات المسلحة العربية والأميركية إيران عن مواصلة السعي لتحقيق حلم الإمبراطورية في المنطقة. ويمكن أن تدعم إيران القلق الشيعي وتنازع للحصول على جزر الخليج، لكن الظروف تحول دون حصولها على أي شيء. وقد قال الحميني في كلمة مشهورة أن ثورة 1979 كانت تقوم على شيء أكبر من ثمن البطيخ، لكن الثورة المضادة الموجودة على الساحة اليوم - بعد ثلاثة عقود - تقوم على هذا الشيء فقط.

الفصل السادس والعشرون

تيارات الخليج

على الرغم من كميات الغاز الطبيعي والبتروال التي تندفق في العالم اليوم والتي من المتوقع أن توجد في المستقبل، سيظل الخليج العربي مصدرا لما نسبته 40 بالمئة من إجمالي الطاقة في المستقبل، مما يعني أن مركزيته الجغرافية السياسية ستستمر في الاتحاد مع مركزيته الجغرافية كمعبر يصل بين آسيا وإفريقيا⁽¹⁾.

"إنها قرية بدرجة تكفي لنراها، وحتى إن لم ترها فإنك تعرف أنها هناك"، هكذا قال أحد المحللين الاستراتيجيين في دبي مشيرا عبر الخليج باتجاه إيران. وقد سمح أعضاء مجلس التعاون الخليجي للولايات المتحدة الأميركية بتحديد مبيعاتها الضخمة من الأسلحة لهذه الدول، إضافة إلى نشر قواتها العسكرية على أنها حماية من إيران. وكانت الكويت وحدها الحليف الأميركي المعلن عنه في أثناء حرب الخليج بسبب احتلالها من قبل العراق، ولا تزال الكويت حتى الآن مستودعا عسكريا لحاجات الاحتلال الأميركي للعراق. أما دولة قطر الصغيرة التي تسيطر على بعض احتياطي الغاز الطبيعي، فهي مقر متقدم رئيسي للقيادة المركزية الأميركية. وتمتلك إيران أكبر قوة عسكرية خارج سيطرة الولايات المتحدة الأميركية. أما جزيرة البحرين الملكية الصغيرة وقاعدة الأسطول البريطاني في الحرب العالمية الثانية، فتستضيف الآن الأسطول الأميركي الخامس. وعلى الرغم من انتقاد كل دول الخليج الصغيرة للعجرفة السياسية والعسكرية الأميركية، فإن هذه الدول لا تزال تفضل استيراد المعدات الأميركية لكن الأمر يتعدى كونه استيرادا للمدفعيات والسفن الحربية

الأميركية الضخمة، فهذه الآلات ليست هي وحدها التي تحمي الخليج، بل إن هناك أيضا حماية عسكرية للمعسكرات الخليجية عن طريق شبكة من الحراس الذين يشبهون حراس الإمبراطورية، في أجورهم الباهظة؛ على الأقل بالنسبة إلى الشيوخ. وإذا أرادت الولايات المتحدة - في يوم من الأيام - أن تتخلى عن أي حليف من حلفائها الصغار، فسوف تمثل المفارقة في أنه سيكون عليها أن تدفع لهذه الشبكات أجورها بالكامل لتكسبها إلى صفها.

لقد أعلن الرئيس الأميركي جيمي كارتر أن الولايات المتحدة ستحمي البترول "بأي وسيلة يقتضيها الأمر"، لكن خطر غزو الحرب الباردة السوفيتية لشبه الجزيرة العربية - التي خططت لها أميركا أحداثا درامية مثل تفجير مؤسسات البترول السعودي - قد زال الآن. وقد أثر الغزو الأميركي للعراق تأثيرا عكسيا في الاستقرار وأسعار البترول، مما دفع الأوروبيين والآسيويين إلى تقليل اعتمادهم على الولايات المتحدة في تأمين حاجاتهم من الطاقة. وفي الوقت نفسه، يعتبر دعم الأنظمة الخليجية للولايات المتحدة - على حسابها الخاص - اهتماما بعيدا، حيث تهتم بأولوياتها التي تهدف إلى توفير الاستقرار والثروة. ولذلك اتجهت كل من الصين وأوروبا إلى الخليج من خلال أسواق الطاقة والاتفاقيات الاستثمارية. وقد أنشأت أوروبا منطقة تجارة حرة بالتعاون مع مجلس التعاون الخليجي، في الوقت الذي اتجه فيه العرب اتجاها متزايدا لوضع ثرواتهم الناتجة عن البترول في البنوك الأوروبية (وتحديد سعرها باليورو) وتسجيل شركاتهم في لندن بدلا من نيويورك وشراء طائرات إيرباص لخطوط الطيران الفخمة مثل طيران الإمارات وطيران الخليج. ونتيجة لذلك أصبح مصطلح البترودولار مصطلحا قديما مثل التعبير الشائع القائل بأن العرب يشجبون أميركا، في الوقت الذي يريدون فيه البطاقات الخضراء (الجرين كارد)⁽²⁾.

لقد انقلبت مقولة: "اطلبوا العلم ولو في الصين"، وجاءت الصين بنفسها إلى الخليج. ويستهلك الآسيويون نسبة من البترول الخليجي (ما يعادل 70

بالمئة من احتياجاتهم) أكبر من التي تستهلكها أميركا الشمالية، وقد أدى هذا التزايد في الطلب إلى تغيير جميع جوانب الصناعة من حيث السعر وحجم الصهاريج وعمق وسعة القنوات. ومع معدلات النمو الآسيوية الضخمة، لم تعد منظمة أوبك بحاجة إلى القلق من تراجع الاقتصاد الأميركي لتضمن استمرار حصولها على الأرباح المرتفعة. كما أن إمكانية تعرض الصين لارتفاع أسعار البترول يبرر تطويرها لميناء جوادار الباكستاني، حيث سيمكّنها ذلك من حجز مكان لأسطولها في بحر العرب. إنه لدليل على النضج السياسي الجغرافي أن تحتفظ الصين بعلاقاتها مع قوتين كبيرتين تعادي إحداهما الأخرى وهما السعودية وإيران⁽³⁾. وقد بدأ ظهور التحالف بين الشرق الأوسط ومملكة الوسط منذ ستينيات القرن الماضي، عندما بدأت الصين بيع الأسلحة للمملكة العربية السعودية⁽⁴⁾. وقد توددت السعودية حديثا للحصول على استثمارات صينية، وقامت السعودية كذلك بتمويل مجمع بتروكيميائي ضخم في مقاطعة فيوجيان⁽⁵⁾. وعلى خلاف التعاملات النشطة بين العائلة المالكة وأميركا، فإن العائلة المالكة معجبة بالصين التي حققت القوة من دون اللجوء إلى استعباد الآخرين كما فعل الغرب. "لقد ظهر طريق حرير بحري جديد بين الخليج ودول شرق آسيا، ليطغى على السيطرة الأميركية على الخليج. إنها علاقة تكاملية على مستوى عال، تحقق فيها دول آسيا الحلم العربي بمدن القرن الحادي والعشرين، في الوقت الذي تشتري فيه نصيبا مستمرا في الزيادة من الطاقة"، هكذا قال أحد محللي الاتجاهات الإقليمية في دبي. وكما قال أحد المسؤولين السعوديين، فلن تتخلى السعودية عن أميركا نهائيا، حيث إن بإمكانها الحصول على عدة حلفاء في الوقت نفسه⁽⁶⁾.

وقبل اكتشاف البترول، كانت الجزيرة عبارة عن صحراء جرداء، ولم تتلقَ أي فائدة من الاستعمار مثل اكتساب نظام البيروقراطية الحديثة أو المؤسسات التعليمية المعقدة. وقد علّق المغامر العسكري البريطاني ولفرد تزيغر

الذي اشتهر بعبوره لصحراء الربع الخالي، قائلا: "إن التغييرات التي حدثت في غضون عقد أو عقدين - من عام 1950 حتى عام 1970 تقريبا - تعادل في أهميتها التغييرات التي حدثت في بريطانيا في أثناء الفترة بين أوائل العصور الوسطى وحتى وقتنا الحالي"⁽⁷⁾. وفي سبعينيات القرن الماضي، أصبح البترول بمثابة رافعة للمستوى السياسي الجغرافي للدول العربية في العالم الثاني، حيث أصبحت دول الخليج تمتلك ثروات طائلة. ولكن بالنسبة إلى السعودية، فقد استغلت هذه الثروة في زيادة حجم الحكومة. ولم يستغرق الانتقال من العيش في الأكواخ الطينية إلى القصور الفخمة سوى أقل من عقد واحد. وقد فقدت منظمة أوبك سيطرتها على إنتاج أعضائها في الثمانينيات، فارتفعت أسعار البترول بسرعة كبيرة أدت إلى الازدياد الجنوبي في أعداد سكان الخليج. ونتيجة لذلك، انخفض الناتج القومي للفرد انخفاضاً أدى إلى فقدان دول الخليج لمكانتها كأغنى دول العالم.

لقد أدت المكاسب الضخمة غير المتوقعة من جراء ارتفاع أسعار البترول بسرعة الصاروخ بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 إلى اتباع نظام أصبح مألوفاً منذ ازدهار السبعينيات الذي نتج أيضاً عن مكاسب البترول، وهو إنفاق مبالغ ضخمة في المجال العسكري بلغت 40 مليار دولار عام 2005⁽⁸⁾. ولم يعد رأس المال العربي شيئاً خفياً بسبب خضوعه للتدقيق المضاعف من قبل البنوك الغربية. وتأخذ الدول الإفريقية الاستثمارات الأجنبية وتعيد تشغيلها في دول العالم الأول، وبالطريقة نفسها تعود 70 بالمئة من أرباح البترول العربي ليتم استثمارها في العالم العربي نفسه⁽⁹⁾. وقد خصصت دول الخليج تريليون دولار لمشاريع البنية التحتية التي تشمل تحلية المياه والجامعات والمستشفيات والموانئ الجديدة والمدن المعتمدة على التصدير في الصحراء. وقد ساعد مجتمع العمل العربي على الإصلاح المهني المتمثل في العمل التعاوني بين دول العالم الثاني الممتد من غرب أوروبا إلى شرق آسيا، وارتقاء السياحة في تونس

ومصر، والنمو الزراعي الممتد من المغرب حتى السودان، والمشاريع الأخرى التي أتاحت فرص عمل ودفعت الكثير من النساء للنزول إلى سوق العمل، مما غير الأسلوب الذي أدى بدول الخليج إلى أن تكون "غنية أكثر منها متطورة"⁽¹⁰⁾.

لقد أصبحت دول الخليج الآن غنية مرة أخرى، لكن هذا لا يعني أنها ستضيع الفرصة⁽¹¹⁾. ويقول أحد المراقبين للنظام الملكي الخليجي في دبي أسفا: "إن التركيبات الاجتماعية التي كانت سائدة في العصور الوسطى تعتبر اليوم ارتدادا إلى الخلف، حتى بالمقاييس العربية". إن نظام الاعتماد الاقتصادي للمجتمع على الممتلكات التي تدار إدارة كاملة بواسطة عائلة مقابل تحقيق الرخاء، نظام يعوق التوازن القوي بين المجتمع والدولة⁽¹²⁾.

الإمارات العربية المتحدة:

عندما تتقابل لاس فيغاس مع سنغافورة

في بداية التسعينيات من القرن الماضي، عندما بدأت المرحلة الانتقالية إلى ما بعد الشيوعية في شرق أوروبا، لم تكن دبي تمتلك شبكة صرف صحي. ولم يألف الأجانب مناخ شبه الجزيرة العربية، وتعجبوا من حاجة العرب إلى السيارات وسط ارتفاع الماء حتى مستوى الركبة بسبب الفيضان الناتج عن الأمطار الموسمية. فقد كان طريق الشيخ زايد - الشارع الرئيسي في دبي - مجرد طريق طويل ضيق مرصوف، وفيه القليل من المباني، وتحيط به الصحراء من كل جانب وتمتد يمينا حتى شاطئ الخليج العربي. وكانت وظائف الشركات متعددة الجنسيات في دبي تعتبر وظائف شاقة. أما اليوم، فدبي هي المدينة العربية العالمية الوحيدة، حيث إنها بمثابة منتجع صحراوي على أعلى مستوى، وعاصمة رأسمالية مزدهرة. ولا يوجد الكثير من المدن في العالم مثل أبو ظبي، حيث يعيش سكانها مستمتعين بهذا القدر من الثراء والراحة،

ولذلك فإنها قد تكون العاصمة الملائمة للإمارات؛ في الوقت الذي أصبحت فيه دبي - بسرعة كبيرة - عاصمة الحضارة العربية بأكملها.

لقد اتخذ برج دبي - ناطحة السحاب التي ستصدر منافسات الدول الأخرى لبعض الوقت - شعار إشراق التاريخ، مشيراً إلى ميلاد فصل متألق في الشؤون العربية، كما يشير أيضاً إلى ظهور شيء ما في منطقة ظلت خالية على مدار قرون عديدة. لقد كانت الإمارات العربية المتحدة عبارة عن اتحاد شيوخ حتى قررت شركة البترول البريطانية تمويل نشاط قطاع البترول بكامله؛ القطاع الذي تسيطر عليه الآن تقريباً أبو ظبي، لكنها توزع أرباحه على الإمارات الست الباقية. لقد بدأ الشيخ راشد النهضة المذهلة التي حدثت في دبي. ومع بداية عمل المنطقة الحرة في جبل علي عام 1985، تجاهلت دبي الضرائب وجوازات السفر ومتطلبات الملكية المحلية وغيرها من عوائق البداية في العمل لتدر عمليات إعادة التصدير وحدها مبالغ هائلة. ولا تزال ثلاثة أرباع التجارة العالمية تقريباً تنتقل عن طريق شحن السفن، كما أن نسبة كبيرة من البترول اليومي تمر عبر مضيق هرمز. ويعتبر ميناء جبل علي وميناء راشد التوأمان في دبي على مستوى متقدم يوازي مستوى مينائي سنغافورة وهونغ كونغ.

تنافس نشرات الأخبار التلفزيونية التي تتناول موضوعات مختلفة مثل الأوضاع في العراق، على جذب الانتباه من خلال عرضها لشريط أسعار سوق الأوراق المالية. وقد بُنيت مقاطعة دبي المالية المزدهرة بمحاذاة الخليج الذي استمر على مدار قرون عديدة يمثل القناة التي تمر من خلالها البضائع التي يتم نقلها بين الخليج العربي وإفريقيا وجنوب آسيا، ولا يزال الخليج اليوم ممتلئاً بالمراكب المحملة بحملين الأطنان من السجائر وزيت الخضر وراكب الشاي والثلاجات والإطارات وسيارات كاملة متجهة إلى باكستان وبوشهر وبندر عباس في إيران، وبذلك أصبح دبي أفضل مثال على العولمة، حيث

إنها أذابت الجليد السياسي الجغرافي تقريبا بين دول الخليج وإيران. وتعتبر المنطقة الحرة الإيرانية في جزيرة كيش أكبر مستودع للبضائع في إيران، وتأتي معظم هذه البضائع وتُباع بواسطة الخليجيين. ويستغل آلاف الإيرانيين معادلة دبي التي تعتقد بأن الامتلاك يساوي إقامة عن طريق شراء ممتلكات من سوقها المزدهرة كخطة للتخلص من الركود في إيران.

تشبه الإمارات سنغافورة كثيرا بافتقارها للموارد الطبيعية، حيث ينشأ دورها السياسي الجغرافي من اكتشافها المستمر للمواضع العالمية الملائمة وجذبها للأموال والمواهب لتعتمد عليها في إنجاح مشاريعها. وتتولى هيئة الاستثمار في أبو ظبي (مثل تيماسيك في سنغافورة) أكثر من 500 مليار دولار، حيث تبني جزيرة خاصة لفروع متحفني اللوفر وجوجينيوم المثيرين، كما أنها قامت باستثمارات واسعة في مشاريع الطاقة الشمسية المتجددة على الرغم من توافر احتياطي البترول لديها. وتستقبل دبي - بعقاراتها المرتفعة ومبانيها وحسن استضافتها وتمويلها وإعلامها وبضائعها الاستهلاكية وقطاعاتها الترفيهية - استثمارات أجنبية وسيّاحا أكثر من الهند بأكملها. وقد ساعدت مليارات الدولارات التي رجع بها العرب المهاجرين إلى دبي على تدعيم الأفضلية النسبية المحلية في بنوك المعاملات الإسلامية، مما جذب رؤوس الأموال الإسلامية أكثر. وقد أصبح السعي وراء الانتصار على الطبيعة الفقيرة التي يعاني منها العرب، مشروعا ماليا كبيرا في الإمارات، حيث تمت الاستعانة بمصانع يابانية لإنتاج مياه البحر المحلاة لري الصحراء. "لماذا نرضى بلعنة البترول ما دام البترول قادرا على جلب الأموال من أجل الماء؟"، يسأل أحد موظفي دبي في مكتبه المشرق المحاط بالزجاج المعتم. وقد تم إنشاء الجزر الصناعية على هيئة نخيل وقارات تظهر وسط الماء؛ ويتطور نمط الحياة الأنيق في هذه الجزر بسرعة أكبر من التي تحدث في لاس فيغاس التي تعتبر أسرع المدن الأميركية تطورا. وتقام حاليا في دبي

مشروعات جديدة تبدأ من تصدير الفخار الجاهز إلى إنتاج الخلايا الشمسية، وقد أدت مشاهدتها الخلابة التي توافق السينما الهندية إلى تسميتها بدوليوود. أما السحر البدوي فقد أصبح كذلك معروضا للسياح عبر النزحات الصحراوية، كما يحب السياح أيضا تجربة الترحلق على الزلاجات المغلقة. وتزدحم دبي - وغيرها من عواصم الخليج - طوال العام بالمؤتمرات والمسابقات الرياضية ومهرجانات التسوق، مما يجعل الحصول على غرفة في أحد الفنادق شيئا مستحيلا.

قد يخاف الأوروبيون من هجرة العرب، لكن العرب يستغلون سوء حظ بعضهم. وقد استمر الوسطاء العرب الذين كانوا يقيمون في لندن - على مدار عقود طويلة - في العمل كبنوك وكيلة للأموال الخليجية، إلا أن دبي ظهرت على الساحة بعد تفتت لبنان بسبب الحرب الأهلية، وحققت نجاحا كبيرا مع غزو صدام حسين للكويت عام 1990. ومع تدفق الرأسمالية اللبنانية ورأس المال الكويتي، ينتقل حوالى ثلاثة آلاف لبناني سنويا إلى الإمارات لشغل مختلف الوظائف التي تبدأ من موظفين إداريين في البنوك إلى مذييعي التلفاز، إضافة إلى المهندسين المصريين والمحاسبين الأردنيين والسائقين التونسيين الذين يبحثون عن رواتب أعلى وحياة أفضل.

تعتبر دبي بوتقة انصهار العرب الجديدة، حيث يتجه إليها العرب من كل مكان في المنطقة والعالم ليندجوا ويمتزجوا بسهولة، مما يدعم القومية العربية من الأسفل إلى الأعلى - بدلا من العكس - عن طريق الاعتماد الاقتصادي المتبادل والقطاع الإعلامي الحيوي. ويحمل أكبر مركز تسوق في دبي الكثير من التقدير إلى أبي عبد الله محمد ابن بطوطة - ماركو بولو العرب - الذي سافر خمسة وسبعين ألف ميل في قوافل من طنجة حتى شرق إفريقيا ومكة وسورية وآسيا الوسطى والهند والصين من دون أن يغادر دار الإسلام. وتهدف أشهر قناة تلفزيونية ناطقة باللغة العربية وهي قناة العربية - مشيرا إلى ذلك

اسمها - إلى مخاطبة كل العرب من خلال برامج تعليمية تدعم الاستثمارات السليمة المحلية. ومثلها مثل قناة الجزيرة القطرية - التي تميل أكثر إلى السياسة - يمثل مكتبها الرئيسي في دبي صورة مصغرة من بروكسل، حيث يعمل العرب من عدة دول عربية بالتعاون مع بعضهم، حتى وإن كانت دولهم غير متحدة. كما أن هذه القنوات الفضائية تحدث توافقاً بين اللهجات العربية المختلفة، فكما لاحظ في. إي. لورنس منذ حوالي قرن: "لقد تم تحريف الوطنية والأرض والجنس المشترك إلى مجرد لغة"⁽¹³⁾. تقول إحدى الصحافيات الشابات والتي تسافر لتغطية أخبار الأعمال العربية: "بسبب الأسعار المنخفضة لخطوط الطيران العربية، أصبحت الفنادق مقراً دائماً لإقامة الأصدقاء الجدد"، وتضيف: "يعمل الجيل الأول من النساء العاملات وحدهن في المدن الخليجية على تطور وعي طبقة النساء اللواتي يملكن طموحات واضحة تهدف إلى تحقيق نجاح مالي ومكانة اجتماعية مرموقة".

لقد أثبتت دبي - بالدليل القاطع - أن العالم العربي غير منفصل عن العولمة، لكنه على العكس من ذلك مجال للبرهنة عليها. فقد فضحت عالميتها التي وصلت إليها من خلال ظروفها شديدة الصعوبة، انقسام العالم العربي بين هؤلاء الذين يسعون وراء صور النساء اللبنانيات غير المحتشمات المعروضة على الفضائيات وبين أولئك المحيطين بفساد أولئك. وتظهر دبي في وضع النهار كنموذج لمدينة التكنولوجيا وكنموذج لمدينة الإعلام ومدينة الإنترنت اللتين يعمل فيهما نخبة من الشباب العربي المفتوح، في الوقت الذي تصبح فيه في الليل عاصمة عالمية من نوع آخر.

من الأفضل أن تكتب دبي باللغة الإنجليزية Do buy. بمعنى اشتر. فقد اشترى الشيوخ في دبي السيارات الألمانية الفاخرة وأجهزة الفحص المزودة بالتقنيات البيولوجية في المطارات، حتى إنهم قد اشتروا الحداثة لأنفسهم كما فعلت السعودية في سبعينيات القرن الماضي.

تستطيع دبي أيضا أن تشتري العقول، فقد أنشأت قرية المعرفة بمبانٍ جامعية بالغة الصغر تشبه الموجودة في أعلى الجامعات العالمية؛ كما تعهد راعي المشروع وحاكم دبي الشيخ محمد بدفع 10 مليارات دولار لأحد صناديق التعليم (مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم) من أجل تدعيم اقتصاد المعرفة في المنطقة.

على الرغم من كل الأموال التي تمتلكها دول شبه الجزيرة العربية، يبدو أنها تتجاهل - عن عمد - تنمية القدرات المحلية التي كانت بمثابة الوقود الدافع لدول شرق آسيا للوصول إلى قمة الاقتصاد العالمي، وبدلاً من ذلك تسمح بانتشار العادات السيئة في سباق العولمة غير المحدود. وقد يستطيع المال شراء فندق ذي سبعة نجوم مثل برج العرب، لكنه لا يستطيع شراء نقاط قوى ثقافية تتمثل في الجامعات العالمية. ويحتاج زعماء الخليج الآن إلى الغرب لمعرفة كيفية تطوير القطاعات الاقتصادية بقدر حاجتهم إليه في منتصف القرن الماضي من أجل صناعة البترول. ويعمل المستشارون الأجانب اليوم في الخلفية، حيث يقومون بعمل الدراسات والأبحاث، في الوقت الذي يكفي فيه القادة العرب بترديد كلامهم في المناسبات العامة التي تشهدها الجماهير مثل مؤتمر أفكار العربية. وقد اضطر الشيخ محمد إلى إنشاء مؤسسات في مجالات خدمة المواصلات والخدمات المالية توازي المؤسسات البيروقراطية - لتجنب تهديد المؤسسات البيروقراطية المحصنة - لتسهيل أعمال شركة دبي القابضة في بناء الأبراج التجارية، حيث تعمل الشركة طوال الأسبوع من دون إعطاء الراحة للعاملين فيها يوم الجمعة. ويقدم العرب الخليجيون - في الغالب - رؤوس الأموال، لكن من النادر أن يقوموا بأي عمل بأنفسهم، بل إنهم قد يدفعون الأموال لتعويض العمل، حيث إن ذلك يناسبهم تماماً. وقد يمتلك العقل الخليجي من الأموال ما يبلغ عشرين ضعفاً لما يمتلكه العقل القاهري، لكنه لا ينتج عشرين ضعفاً من تفكير العقل القاهري، كما تشير أغلب التحليلات.

"أتساءل إذا ما كان هناك جنس أكثر طمعا من العرب الذين يحبون المال كل هذا الحب"، هكذا كان يفكر تزيجر عابرا لصحراء شبه الجزيرة العربية مع أحد البدو الذي كان يقايضه باستمرار⁽¹⁴⁾. وقد تشبه زحمة المرور المروعة في دبي أعمالها المالية في ظل اقتصاد متحرر من القواعد ويشبه في كثير من الأحيان لعبة المونوبولي، حيث تعتمد الاستثمارات على المضاربات وتخضع في النهاية إلى رمية نرد. فالشيوخ في دبي هم من يسيطرون على شركات المقاولات الكبرى، فيغرقون السوق ببضائعهم بأسعار مرتفعة ويشترونها مرة أخرى بأسعار منخفضة جدا مما يضر بالمستثمرين الصغار الذين لا يمتلكون حقوق المساهم. وتعمل المشروعات التجارية في دبي كقطعة الأسفنج التي تختار ما تمتصه من المقاييس العالمية والمساعدة متعددة الجنسيات، فقط عندما توافق مصالحها. فعلى سبيل المثال، تتجاهل دبي قوانين منظمة التجارة العالمية في ما يخص غسيل الأموال لأن ذلك يتيح لها المحافظة على سوق العقارات المزدهرة بسبب ما تقدمه أموال تجارة المخدرات في روسيا وإيران وأفغانستان. وقد كانت دبي في الآونة الأخيرة منطقة عبور للآثار المسروقة من لبنان والعراق.

تمثل دبي التقاء العالم الأول والثالث في منطقتها الجغرافية، ففيها تلتقي المعرفة والتكنولوجيا الأوروبية بالعمال الآسيويين غير محدودي العدد. ومن المتوقع أن تتضاعف دبي ثلاثة أضعاف مساحتها الحالية بحلول العام 2015، بتوافر العمالة المجانية تقريبا ومليارات الدولارات، سواء من أرباح الأعمال أو من الموارد الموجودة والمساحات الصحراوية الشاسعة. لقد احتاج برج إيفل لبنائه ثلاثمائة عامل لبناء الصلب، في الوقت الذي تمتلك فيه دبي الآن ما لا يقل عن ثلاثمائة ألف عامل آسيوي. وكما حدث في شنغهاي، عملت 20 بالمائة من رافعات العالم في العقد الماضي في دبي على مدار الوقت لبناء الأبراج المتحدة والمجتمعات السكنية الأنيقة والفنادق المزخرفة في مدينة دبي الجديدة.

التابعة التي تقع على بعد عشرة أميال غربا حيث ترتفع صورة ظلية - مشاهدة للصورة الموجودة في شنغهاي - فوق شاطئ الخليج.

الثروة دائما نسبية. ففي أثناء ازدهار الهند البريطانية، سافر العديد من العرب إلى الهند للعمل وإرسال حوالات البريد إلى شبه الجزيرة العربية حيث كانت الروبية أيضا إحدى العملات المتاحة، أما الآن فقد تحولت الدفعات المهاجرة في اتجاهها تحولا تاما. أصبحت دبي الآن عبارة عن بوابة عبور شرعية للأرض الموعودة بالنسبة إلى ملايين الهنود والباكستانيين والفيليبين. ولم تكن الدول العربية لتصبح من دول العالم الأول أبدا إذا أخذ هؤلاء العمال الآسيويون حقوقهم في بلادهم، فخلف قشرة العالم الأول التي تغلف الدول العربية، توجد حال يرثي لها يعاني منها هؤلاء العمال. وتركز الدساتير العربية القانونية والاجتماعية على المواطنين أكثر من تركيزها على المهاجرين، على الرغم من أنهم يشكلون أكثر من نصف سكان الدول الخليجية، مما يحدث نوعا من التمييز العنصري يتطلب مقياسا ثلاثيا: نصف مليون مواطن في دبي يعيشون بمحاذاة اللسان المائي للخليج وزواجهم من الأمم الأجنبية الأخرى يعتبر محرما؛ ومئات الآلاف من الحرفيين ذوي الخبرة من أيرلندا والهند وهم مقيمون من الدرجة الثانية؛ وما يزيد عن مليون عامل⁽¹⁵⁾. وإلى الآن لا توجد قوانين عمل فعلية، ولذلك يُتهم الوزراء دائما بإهمال العمال غير المقيمين (الوافدون).

إن التحول في مخيمات العاملين ومعسكرات المقطورات في أطراف مائتان العرب، يتطلب القدر نفسه من الخجل الذي قد يشعر به الإنسان عند رؤية القرى الإفريقية البعيدة.

وبالنسبة إلى كثير من العاملين الأجانب، تؤدي مصادرة جواز السفر عند الوصول والدفع المتأخر للرواتب إلى ضياع الرحلة بلا فائدة إذا قورنت بالتكاليف والمصاريف الشخصية، إضافة إلى ألم الغربة عن أهل الذين لا

يستلمون سوى حوالات مالية ضئيلة لا ترقى لما كانوا يطمحون إليه أو ما وعدوا به. أما قمة المفارقة، فتظهر في تحطيم الآمال عندما ينام خمسون عاملاً في بيت فاخر يقومون ببنائه لكنهم لن يمتلكوه أبداً. وبالنسبة إلى البعض، فإن دبي عبارة عن سراب يظهر وكأنه واحة.

الطقس المشمس وقانون الضرائب الودي والجو الخالي من الجرائم في ظاهره، هو ما يغري آلاف الأوروبيين المحترفين في أي مهنة بالاستقرار في دبي، حيث إن مهارتهم البنكية والهندسية ستجعلهم شركاء قياديين في نمو دبي التجاري؛ وفي كل يوم تأتي إلى دبي طائرات محملة بأفراد بارعين من شرق آسيا وهونغ كونغ. وتكفل الدول العظمى - بريطانيا ثم أميركا - الحماية لدبي من خلال نموذج الحماية مقابل النفط، لكن الصين تستطيع أن تقدم ما لا تقدر عليه القوى العظمى وهو حشود من الموردين التجاريين والبضائع منخفضة الأسعار. وعلى عكس عمال جنوب آسيا الذين يعتمدون على سماسرة مشبوهين، يأتي العمال الصينيون في حال أفضل عن طريق الشركات الصينية أو العربية الصينية التي تدير قنوات الاستيراد بنفسها. لقد بنت الجماعات الصينية المنظمة مجعاً سكنياً صينياً ضخماً، وهم يعملون في متاجر دراغون مارت المزدهرة التي يلحق بها مخزن تصدير يبلغ طوله ميلاً ويحتوي على كل شيء، بداية من الشعر المستعار وحتى الجرات، مما يوفر على التجار الخليجيين الرحلة إلى شينتشين، لكن كل هذه المنتجات رديئة النوعية حتى إنه قد يُكتب عليها مصممة لتفسد. ويطلب المقاولون الصينيون نصف ما تطلبه الشركات الغربية.

خاتمة

الكثبان الرملية العربية

إن عجز الغرب عن التعامل مع الثقافة العربية المفرطة في التبسيط - كما يزعم - تعاملًا مثيرًا، يبرز - في الحقيقة - ضعف المنطق الغربي الذي يظن أنه يهبط إلى مستوى أبسط من مستواه. وفي حقيقة الأمر، ليس هناك أي قدر من السذاجة في ما يتعلق بمركزية العالم العربي في النجاح أو الفشل المستقبلي للعولمة جغرافيًا وجيولوجيًا. فالعالم العربي لن يتم إهماله؛ كما يزعم بعض المعلقين.

في الوقت الذي تتزايد فيه مخاوف الغرب من الاضطراب في العالم العربي، يحدد النظام العربي البادئ بالظهور مستقبل المنطقة. وهناك مجموعة من العوامل تؤدي بالسياسة العربية إلى تبني رأي عام متوافق بشكل مذهل، وهذه العوامل هي سرور البترول الضخمة والإعلام والمظالم المشتركة والوعي المزعج بالتقسيم العشوائي الذي أتت به الحدود الغربية. ويتميز هذا الرأي العام بشكك في السياسة الأميركية. وينشر الجيل العربي الشاب هذه الآراء عبر أنشطة الطلاب ومؤتمرات الناشطين والمدونين. ولا يوجد في أي مكان آخر اتجاه بهذا التوافق له انتشار واسع ويتفق عليه جميع الأطراف لتغيير النظام السياسي من الداخل إلى الخارج أو من الثانوي إلى الأساسي. وهناك مجموعة جديدة من الزعماء ذوي التوجهات الليبرالية - بدلا من العسكرية - مما قد يقود إلى تغيير سياسي سلمي. ويبدو الأمر كما قال رئيس تحرير دايلي ستار في بيروت، رامي خوري الذي قال بطلاة: "لا يمكن أن نكون آخر منطقة غير ديمقراطية في العالم إلى الأبد".

سواء أسادت القومية العربية أو الإسلامية، فستخسر أميركا، حيث إن كل جانب يسعى إلى حل المشاكل بوسائله ومفاهيمه الخاصة⁽¹⁾. وترى أميركا أن هذه المنطقة ذات أهمية كبرى من الناحية الاستراتيجية، لكن هذا لا يعطيها الحق في التدخل العسكري، لا سيما إذا ما كانت أخطاؤها فادحة - وليس الصفات الوراثية للعرب - هي السبب الرئيسي لتزايد الإرهاب والصراعات. إن سياسة القوات الحربية الطائشة تتوافق مع أميركا أكثر من سياسة دعم الديمقراطية. ولم تتعلم أميركا مما قاله لورنس، حيث قال - على الرغم من أنه لا يقبل الشخصية العربية: "يمكنني على الأقل أن أتخفى وأمر بينهم من دون أي احتكاك واضح؛ فلا نقد ولا نزاع، إنه فقط تأثير غير ملاحظ"⁽²⁾. كان لورنس يطمح إلى قبول متواضع للاختلافات الثقافية وخطة حكيمة للتعامل مع الشؤون العربية. وتمثل أميركا الإمبريالية الحديثة - التي تظهر في ارتباطها العشوائي اللفظ - والإمبراطورية التي لا تزال تجهل الحقيقة المقررة للعرب، وأن أفضل طريقة لتجنب الكثران الرملية هي التزام الوسائل الجانبية. وتسعى - اليوم - كل من أوروبا والصين سعيا حثيثا لتحقيق مصالحهما الخاصة، ولذلك فإن أميركا لن تصل إلى هدفها من دون دعم قوي من أي من القوى العظمى الموازية لها. إن الإقليم الوحيد الذي يثبت بالدليل الدامغ أن العالم لا يمكن أن يُحكم بقوة عظمى واحدة - والذي يوجد فيه وجهات نظر عديدة بديلة لذلك - هو إقليم شرق آسيا.

القسم الخامس

آسيا للآسيويين

الفصل السابع والعشرون

من الخارج إلى الداخل ومن الداخل إلى الخارج

منذ قرن مضى، ذكر ثودور روزفلت - بجرأة - أن "عصر الأطلسي يشهد الآن أوج تطوره، ولا بد من أن موارده ستنضب بسرعة، استجابة لمتطلبات ذلك التطور. وأن عصر الهادئ - الذي قُدِّر له أن يكون الأقوى على الإطلاق - لا يزال في بداية تطوره". وقد كانت أوروبا قائدة عصر الأطلسي ومن بعدها أميركا. وستكون الصين وحدها قائدة عصر المحيط الهادئ.

لقد ارتقت الصين أخيرا لتنضم إلى دول العالم الثاني، ولكنها كانت لادارة منذ فترة طويلة على أن تكون قوة عالمية، حتى في ظل افتقارها إلى المتطلبات العسكرية والاقتصادية. فقد كانت الصين الدولة الوحيدة من دول العالم الثالث التي مُنحت مقعدا ثابتا في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وفي أثناء الثورة الثقافية الغاضبة التي شهدتها الصين في الستينيات، انفصلت الصين عن الاتحاد السوفييتي، وأصبحت تنافسه على التحالفات الإقليمية وقيادة الحركة الشيوعية الدولية. وقد دعا الرئيس نيكسون إلى ضرورة سحب الصين إلى مجتمع الأمم بدلا من أن تظل مركزا للثورة العالمية كما دعا إلى إذابة الجليد مع اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية. ولكن عندما انهار الاتحاد السوفييتي، أثبتت الصين أنها قادرة على أن تكون قوة ثورية لا يمكن للولايات المتحدة إخضاعها.

قد قال صحافي سنغافوري أمام فريق العمل الصيني الذي يعمل في مكتبه: "ليس فقط في خرائطنا، بل أيضا في عقولنا: الصين هي مركز جميع الأحداث التي تقع هنا". وتقع الصين في مركز منطقة من أكثر مناطق العالم ازدهاما بالسكان وأكثر مناطق العالم حيوية من الناحية الاقتصادية. وتضم تلك المنطقة ما وراء الشرق الأقصى لروسيا، حيث تضم اليابان وشبه الجزيرة الكورية والهند وجنوب شرق آسيا وجزر المحيط الهادئ التي تضم أستراليا ونيوزيلندا⁽¹⁾. ولا يمكن لأي دولة في هذا المثلث المكوّن من الهند واليابان وأستراليا - سواء من دول العالم الأول أو الثاني أو الثالث - أن تضاهي الصين اقتصاديا أو ديموغرافيا أو سياسيا. ويعتقد بعض الأميركيين أن تفوق الصين هو الذي يكفل لها الاستقرار الآسيوي، في الوقت الذي يرى فيه نصف سكان العالم الذين يقطنون في آسيا أن استقرارهم يخضع لسيطرة الصين⁽²⁾. وقد قال دبلوماسي تايلاندي في أثناء حضوره في مؤتمر انعقد في فندق خمس نجوم في بانكوك: "يمكن لأمركا أن تأتي وترحل، ولكن مصيرنا في النهاية معلق على قرارات الصين وتصرفاتها".

لقد أصبحت الصين إمبراطورية لا يجرؤ أحد على المساس بها، شأنها شأن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. ويُجسّد عصر السلام الصيني، الذي ظهر مجددا والذي يعتبر المقابل الآسيوي لتوسعة الاتحاد الأوروبي، مزيجا من المبادئ القديمة والمؤسسات الحديثة⁽³⁾. فمنذ عدة عقود قبل ظهور عصر السلام ثانية في أوروبا، كانت آسيا خاضعة لحكم السلطة الإمبراطورية في آسيا، وكانت الصين هي القلب المركزي الذي يحظى بكل التقدير والاحترام من الممالك الواقعة بعيدا عنها. وكانت التجارة والديمقراطية كلمتين مترادفتين: حيث أظهرت الصين كرمها من خلال تقديم منح واحترام لرعاياها أكبر مما تتلقاه، وكان ذلك واجهة رائعة تخفي حقيقة الهيمنة⁽⁴⁾. فكان الولاء يُشتري لم يُكتسب. وكان استقلال الدولة - الذي يعد أكبر تحول قانوني منذ عصر

الجزية - يعتبر ببساطة أداة حديثة للحفاظ على تخيل الاستقلال عن سيادة الصين. ولم يكن نموذج الاحترام بحاجة إلى السيطرة الإقليمية، فقد كان وسيلة تمتد من خلالها التأثير إلى مملكات غير خاضعة لسيطرة الصين مباشرة. وبالتالي، ففي الوقت الذي كانت فيه بعض العواصم القوية مثل طوكيو وسيول وسنغافورة تلعب اليوم أدوارا مماثلة للدور الذي تلعبه لندن وموسكو وأنقرة في الاتحاد الأوروبي - لتكون سدا في وجه فيضان الإمبريالية الصينية - كانت تدرك تلك الدول ضمنا ازدياد سيطرتها في وجه الصين. ولا تهم الأمم المتحدة بشرق آسيا، إذ إنه لا يمكن لها أن تكفل لتلك المنطقة الاستقلال والثراء اللذين يعتبران من أهم الأمور التي تقلق سكان آسيا.

لقد أحييت العاطفة الغالبة على بروتوكول الصين المسرح الدبلوماسي لعصر الجزية. فعندما كانت تُنتقد سياساتها من قبل الدول المجاورة، كانت الصين تُعبر عن استيائها بأن مثل هذه العبارات تؤذي مشاعر الشعب الصيني. وكانت الخطب الصينية المعتدلة تعكس تفكيراً منطقياً يسمح للآخرين بنشر كل كلمة تُذكر في تلك الخطب مع الرموز التاريخية المعقدة المصاحبة لها. أما الذين يصورون الصين فقط من خلال بلاغة لغتها الحذرة، فهم يركزون على الكلمات بدلا من الأرقام. فمنذ العام 1968، توقع العالم أيه. أف. كيه. أورانسكاوي بأن الصين ستفوق على الولايات المتحدة، لتكون القوة القائدة للعالم بفضل قدرتها التي لا حصر لها والتمثلة في سكانها. وفي عصر العولمة، لا بد من حساب القوة الهائلة لأصحاب الشتات في مختلف أنحاء العالم. ويعتبر الخمسة والخمسون مليون صيني الذين يعيشون في شتى أنحاء العالم، والذين يستقر معظمهم في محيط آسيا، هم المقابل الديموغرافي لتغير المناخ: التطور التدريجي الذي لا يعرف حدودا ويؤثر في كل شخص⁽⁵⁾. وقد قويت الروابط الصينية الأساسية من جديد عبر الحدود السياسية لتدعم المزيغ الديموغرافي الذي لا يقل أهمية عن ذلك المزيغ الموجود في الأميركيتين أو في دول حوض

المتوسط. إن الروابط التاريخية بين شمال شرق الصين وجنوب كوريا واليابان ومنطقة دلتا نهر اللؤلؤ وهونغ كونغ ودلتا نهر يانجزي وتايوان وجنوب شرق المنطقة الفرعية ميكونغ الكبرى تشكل أقاليم اقتصادية طبيعية تسمو فوق السلام والصراع⁽⁶⁾. لقد أدى عدم التوازن الهائل بين النوعين الاجتماعيين في الصين (الناجم عن سياسة الطفل الواحد والانحياز الصريح للذكور) إلى استيراد النساء من فيتنام وشمال كوريا ودمج مختلف الأجناس البشرية في عرق مهجن صيني.

لقد وجدت الصين طرائق لإدارة التناقضات التي من المتعذر الدفاع عنها في الغرب: فالصين إمبراطورية كانت منغلقة على نفسها في وقت من الأوقات، وتوسعت فقط إلى الدرجة التي تضمن لها الدفاع عن النفس، فتمكنت من تسوية خلافاتها الحدودية، بدلا من استخدام تلك الخلافات كشبح لإثارة القومية. وللصين اقتصاد رأسمالي منظم بإحكام، فهي دولة فاشستية تمارس الديمقراطية المحلية بشكل واسع الانتشار. وتتضمن مبادئها الاستراتيجية الأساسية لفظتين قد تكونان من أكثر الكلمات تناقضا في التاريخ: الثورة السلمية. وعلى مرّ التاريخ، فقد أصبحت القوى الناشئة أمرا مرتبطا بالحروب بشكل متزايد. ولكن، كلما ازدادت ثقة الصين بنفسها، ازداد تعاونها⁽⁷⁾. وقد أكد محلل استراتيجي ماليزي في أثناء تناول العشاء في أحد المطاعم الصينية الفاخرة في كوالالمبور على أن "الصين عرفت الخطوط التي لا يمكن تجاوزها. وأدركت الأمم الآسيوية بالتدريج أن الصين لا تمثل خطرا عليها. ولا سيما أن تقدمها أتاح فرصا اقتصادية كبيرة لكل منها، مما جعل الصين نقطة عمل مشترك تفخر بها الثقافة الآسيوية".

لقد سيطرت أميركا على البحار بعد أن استولت على الفلبين من الإسبان منذ قرن مضى، فقد كان أسطول الباسيفيك الذي يمتلكه هو أكبر قوة عسكرية وأكبر من جميع الأساطيل الأخرى مجتمعة، وكان قادرا على إغراق

أساطيل العالم كافة في وقت واحد⁽⁸⁾. وتركز أميركا على دول المحيط الهادئ لأن الاستراتيجية الرئيسية للأميركيين تحكمها نظرية السيطرة على الحدود الملاحية لنيكولا سيكمان. ويرى سيكمان - على خلاف فرضية ماكندر - أن المنطقة الآسيوية المركزية هي مركز القوة العالمية. وتعتبر المنطقة الساحلية الآسيوية الأوروبية الممتدة من الخليج العربي حول شبه القارة الهندية إلى دول المحيط الهادئ من أهم مناطق التطور الصناعي والنمو السكاني. وهو بذلك يُعدل فكرة ماكندر الشهيرة عن المنطقة المركزية: "من يسيطر على الحدود الملاحية يسيطر على الدول الأوروبية الآسيوية، ومن يسيطر على الدول الأوروبية الآسيوية يسيطر على مصير العالم"⁽⁹⁾.

في أثناء الحرب الباردة، لم يشجع النظام الأميركي لربط الخارج بالداخل - والتمثل في تحالفات ربط المركز بالأطراف مع أستراليا ونيوزيلندا واليابان وجنوب كوريا وسنغافورة والفلبين - على التعاون الإقليمي. ولا تزال هناك علاقات اقتصادية ثنائية قوية تربط أميركا بدول شرق آسيا (التي تمثل 40 بالمئة من إجمالي تجارتها) - إلى جانب توقيع اتفاقات تجارة حرة مع معظم الدول المجاورة للصين بهدف الحفاظ على ولائها.

لكن أميركا فقدت السيطرة على الحدود الملاحية تدريجياً. وبدلاً من الشعور برعب فظيع، ينظر معظم الآسيويين إلى وجود البحرية الأميركية باعتباره حادثة تاريخية، مرت عليها أزمان وأصبحت غير ضرورية، بل وخطيرة⁽¹⁰⁾. وقد قال محلل عسكري صيني في بكين ساخراً: "لا نزال ننتظر الاستماع إلى ما تعنيه أميركا عندما قالت مصالح استراتيجية تتطلب منها أن تستعد بأسطول من حاملات الطائرات والسفن الحربية في بحارنا. فنحن في المنطقة قادرون على إدارة شؤوننا، ولكننا قلقون من قيام أميركا برد فعل مبالغ فيه". وأكثر مما كان في الخليج العربي، بدت مواطن الضعف الأميركية تتجلى في شرق آسيا على وجه التحديد لأن هذا هو المكان الذي عُرِف فيه

أقصى قوة لها. فقد أدت مصداقيتها الضعيفة إلى تراجع مكانتها من دولة أساسية ضامنة للاستقرار الآسيوي إلى دولة ذات دور أكثر ثانوية، كدور اليابان وتايوان المتمثل في الدفاع وحل الأزمات، بدءاً من مناقشات البحرية الماليزية - الإندونيسية وانتهاء بالتحفظ لوجود السلاح النووي في شمال كوريا⁽¹¹⁾. وبحلول العام 2001، توقفت الصين عن الإشارة إلى الولايات المتحدة باعتبارها دولة مهيمنة في شرق آسيا، ولم يكن ذلك بدافع الأدب، ولكن لأن أميركا ببساطة لم تعد قادرة على القيام بدور الدولة المسيطرة.

إن الصين لم تتخطَ فقط المدينة المركزية التي ذكرها ماكندر، ولكن سواحلها الكبيرة على المحيط الهادئ جعلتها أكبر دولة من حيث الحدود الملاحية التي ذكرها سبيكمان. ومثلما كان طريق الحرير هو الطريق البري المؤدي من الصين إلى الغرب، يعتبر بحر الصين الجنوبي وشوارع ملقا منطقة خطوط الاتصال البحرية، والممر البحري المؤدي إلى مصادر الطاقة والأسواق في الخليج العربي وأوروبا. وقد تطورت الصورة الاستراتيجية لشرق آسيا في البحر، حيث كانت الصين تعمل بلا كلل ولا ملل على التنسيق مع الدول الساحلية في جنوب شرق آسيا من خلال المعاهدات التجارية والتعاون البحري. وعندما تأرجحت البندولات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة والصين، تأهبت العديد من الدول لتفوق الصين على الولايات المتحدة. وقد ظهرت الثقافة الآسيوية المتمثلة في البدء من الداخل إلى الخارج، وكانت تهيمن عليها الدبلوماسية الاستشارية التي تحدد المصالح المشتركة التي قد تؤدي إلى اتخاذ قرارات تحفظ ماء الوجه مع الحد من الدخول في موضوعات خارجية أو موضوعات مثيرة للجدل⁽¹²⁾.

لقد قال أحد المحللين الماليزيين: "نحن الآن أمام مذهب مونرو الصيني، ويجب علينا أن نتوافق معه، وأن نقبل هذا النظام الصيني. فهذه الطريقة ستتمكن من إيجاد حل سلمي لمشكلات تايوان وكوريا الشمالية وبحر الصين

الجنوبي". فهل يمكن للسلطة الصينية المعتدلة أن تمنع حدة المنافسات من الارتفاع إلى ما وراء المستوى الاقتصادي والنفسي؟ وعلى الرغم من أن النزاعات الجادة على الحدود البرية والبحرية لا تزال قائمة، كما أشار الدبلوماسي السنغافوري كيشور محبوباني، إلا أنه "لم نعد نسمع أصوات البنادق" في المنطقة بسبب "انتصار الحس السليم" الذي مكّن الآسيويين من رفض النموذج التاريخي الغربي للتسلط العسكري من أجل تحقيق رخاء اقتصادي عام.

مع ذلك، فقد رحب الآسيويون بعودة أوروبا إلى شرق آسيا بعد انسحابها من إندونيسيا وبعد أن استعادت الصين هونغ كونغ من بريطانيا بشكل سلمي في العام 1997. وقد قال أكاديمي صيني: "تعتبر أوروبا شريكا استراتيجيا للصين. ويعد دورها في تشكيل وضعنا الإقليمي الجديد موافقة فعالة منها. فقد كنا شهودا على التاريخ الغربي وضحايا له. وكان النظام المستقر للاتحاد الأوروبي خير معين لنا". إن الآسيويين الذين لجأوا من قبل إلى أميركا لتوفر لهم الأمن، يلجأون الآن إلى أوروبا لتمكينهم، إذ إن كل شيء يقوم به الاتحاد الأوروبي يجعل المنطقة أكثر تقدما وازدهارا وثقافة واحترافا، ويعزز الثقة الآسيوية ويضعف السيطرة الأميركية. فجميع المنظمات الإقليمية والغرف التجارية والشخصيات البارزة في هيئة الخبراء ومبادرات الطلاب تحصل على الاقتراحات العلمية من الاتحاد الأوروبي⁽¹³⁾.

تعد أوروبا سوقا أكبر من أميركا للصادرات الآسيوية. ويعمل الآسيويون على زيادة حصة اليورو من احتياطي عملاتهم الأجنبية ليكون لها تحوطا لهم مقابل عدم توازن الاقتصاد الأميركي.

ويعيش في أرجاء أوروبا العديد من الأكاديميين والطلاب والصحافيين والموسيقيين والسياح الصينيين. ويعيش العديد من رجال الأعمال الصينيين في فنادق منخفضة التكلفة في ألمانيا وشرق أوروبا، ويمضون أسابيع في البحث عن

شركات لتصدير المزيد من السلع الصينية. ولكن الصين وآسيا تقومان باستيعاب المعرفة الغربية فقط من أجل التعجيل بإنشاء النظام الشرقي. ويؤكد أنصار المذهب الشكوكي من الأميركيين أن خطة آسيا مستحيلة لحدة المنافسات، ولكن الثقة الآسيوية تطورت للدرجة التي تجعل أميركا لا تتحدث إلا عند دعوها لذلك؛ عندما انعقدت قمة شرق آسيا للمرة الأولى في كوالالمبور في العام 2005، لم تتم دعوة الولايات المتحدة على الإطلاق⁽¹⁴⁾. وبتطور هذا المجتمع من نادٍ جغرافي إلى منتدى قيادي لأولويات آسيا، وتعامل معظم الأطراف الآسيوية مع الأمر باعتباره فرصة لتجنب التدخل الغربي للمرة الأولى وإلى الأبد. وقد قال أحد كبار الدبلوماسيين الماليزيين بوقاحة وبجدية شديدة: "من السهل تكوين جماعات بين الصفر والسود، ولكن ليس بين البيض".

كيف أصبح شرق آسيا مسرحاً للتغير العالمي، وكيف أصبح منطقة عالمية مكافئة لشمال أميركا وأوروبا؟ لقد أبدى الأوروبيون على مدى فترات طويلة إعجابهم بالثقافات الشرقية حيث أدت الثورة الصناعية إلى توسعة الفجوة بين أوروبا والشرق بشكل كبير. وقد جادل ماركس ووير بأن شرق آسيا قُدِّر له الركود: كانت الصين كبيرة جداً، وكانت دولة إقطاعية، وكان هناك غيرها من الدول الآسيوية تميل إلى حكم الأعراف والتقاليد⁽¹⁵⁾. وقد نظر سينغلر إلى الأمر نظرة مختلفة، حيث تساءل عن علاقة المفاهيم الفلسفية الغربية، مثل مبادئ المذهب الشهبواني بالكونفوشيوسية، بعد أن عرف أن البشر يعيشون ويفكّرون من خلال أنظمة ثقافية فريدة. وبالنسبة إلى سينغلر، كان الغرب يعيش خريفه وفترة ذبوله عندما ازدادت الفجوة بين مفاهيمه وبين واقعه. وعلى النقيض، كان لعدد كبير من السكان المجهزين تجهيزاً جيداً ثقة عسكرية. وكما ذكر عالم الاجتماع الفرنسي أوغست كومت، فإن الديموغرافيا أمر مقدور. وتضم آسيا أقدم الثقافات وأكثر كثافة سكانية وإلى حدٍّ ما أكثر

الأموال بالمقارنة مع أي منطقة أخرى في العالم⁽¹⁶⁾. ولذلك، فإن آسيا هي التي تحدد مصير العالم وتكشف عن العيوب التي جاءت في قصص الحضارة الغربية. وبسبب وجود الشرق، لم يعد الغرب يتحكم بمقدراته.

في أحيان كثيرة، يطلق على الحرب الباردة صراع الشرق والغرب، ولكن الشعور الداخلي بالتفوق الذي اعتاده الغرب منعه من إبداء إعجابه بنهضة الشرق الحقيقية، حيث يمثل الشرق الآن التحدي الحقيقي للغرب⁽¹⁷⁾. ويرى الآسيويون أن سيطرة أميركا بعد الحرب الباردة ما هي إلا محاولة للحفاظ على سيطرة الغرب على الأدوات الرائدة في مجال التكنولوجيا والمال. وقد استجاب الآسيويون لتلك المحاولة بمحاولة تعلم لغات القوة بطريقة أسرع من غيرهم من شعوب العالم⁽¹⁸⁾. في الوقت الحالي، تخدم العملة - التي لا تعرف حدودا - أهدافهم، وتنشر المعرفة بأسرع مما يمكن أن تتحكم فيه إمبراطورية واحدة، مما يذكرنا بما قال به سبنغلر في كتابه الإنسان والتكنولوجيا، من أن التكنولوجيا تنفصل بسرعة عن الثقافة التي أوجدتها. ولقد بدأت الحداثة والتغرب من النقطة نفسها، ولكن لكلّ منها وجهة مختلفة. فإذا "كان الغرب هو الغرب منذ فترة طويلة قبل أن يكون عصريا، فسيظل الشرق أيضا هو الشرق، حتى بعد أن يسيطر على الحداثة"⁽¹⁹⁾.

لقد قال مستثمر من هونغ كونغ وهو يهنئ نفسه على الانتقال من نيويورك إلى آسيا: "إن التطور القياسي الذي شهدته آسيا يدل على التحلي عن فكرة كراهية المخاطرة. فشرق آسيا الآن يجسد الطموح الذي لا حدود له والذي كان يميز الغرب في ما مضى، وهو الآن يستحوذ على الاستثمار الغربي، إذ إن تلك الأسواق قد أصبحت مشبعة". وقد حصل شرق آسيا فقط على أفضل الأساليب التكنولوجية وأفضل المعايير التي كان يمتلكها الغرب، لتصبح ملكا له. ويوجد في بانكوك وشنغهاي وكوالالمبور خطوط حديدية مفردة تسير عليها القطارات بسلاسة وسهولة فوق الأرض من دون

أن تُحدث ضجيجا، في الوقت الذي يسير فيه القطار الكهربائي النفقي في نيويورك ولندن مُحدثا بعض أصوات القرقعة. وقد يكون الغرب هو من اخترع السيارات، ولكن 40 بالمئة من السيارات التي تم شراؤها في أميركا مؤخرا تم تصنيعها في شرق آسيا التي تفتخر بتكنولوجيا الجيل الثالث من الهواتف الجوالة التي تعد أكثر تقدما من التكنولوجيا الأميركية. وتضع شرق آسيا معاييرها الخاصة للهواتف الجوّالة التي لا بد من أن تكون الأساس الذي ينطلق منه الآخرون للمنافسة. ويتميز سكان شرق آسيا أيضا بأنهم يسيطرون بشكل نسبي على لغتين من اللغات العالمية وهما الإنجليزية والصينية. وكان نجاح السينما الأميركية نابعا بشكل متزايد من استيراد الأساليب الحركية من اليابان وجبكات هونغ كونغ وأساليب التصوير السينمائي من هونغ كونغ، الأمر الذي يدل على أن تدفق الزخم الثقافي قد يكون عكسيا.

لقد أعاد شرق آسيا صياغة التاريخ من وجهة نظره، فبدت نهاية التاريخ مختلفة تماما في شرق آسيا عنها في الغرب. ويعتبر الدمج الياباني الذي حدث في القرن التاسع عشر بين الوسائل الغربية والنتائج الشرق آسيوية نموذجا طبيعيا لظهور النُمور الآسيوية في القرن العشرين، وهي: تاوان وكوريا وسنغافورة. وبدمج الطموح والجهد، أدت الميول الثقافية لسكان شرق آسيا إلى معدلات ادخار أعلى وتعليم جيد⁽²⁰⁾. فقد أدت قدرتهم على حماية القطاعات المحلية من خلال زيادة الصادرات إلى تحقيق ثروات طائلة وإيجاد أسلوب بديل للرأسمالية التي كانت تروق للتيار التالي من النشطاء الآسيويين الذي يتضمن الصين وماليزيا وفيتنام. وقد قال أحد سائقي سيارات التاكسي في سنغافورة وهو ممن على درجة عالية من الثقافة مبهجا: "كينيس هو قائدنا!". وقد تم تشويه صورة كينيس من قبل باعتباره مساويا للماركسية، فكان يُنظر إلى التدخل الحكومي في الاقتصاد باعتباره أمرا هاما يوازي اقتصادات سياسة عدم التدخل في شرق آسيا. ومنذ الأزمة المالية التي حدثت خلال عامي 1997 و1998،

كان الهدف الصريح للآسيويين متمثلاً في الابتعاد عن صندوق النقد الدولي، إذ إن شروطه المرهقة جعلته أداة في خزانة الولايات المتحدة⁽²¹⁾.

بعد تلك الأزمة، نهض الآسيويون منها بتبني نظام مالي ومعايير سوق عالمية؛ ولكن من دون التضحية بمركزية الحكومة. وفي الوقت الذي ينظر فيه الغرب إلى الحكومة باعتبارها ابتكاراً خانقاً، تُركز حكومات شرق آسيا في الوقت الحالي كثيراً على إعادة استثمار السيولة الرأسمالية الضخمة التي تمتلكها في مجال الاختراع والابتكار. وحيث إن التجارة داخل آسيا تفوقت حالياً على التجارة عبر المحيط الهادئ، يمكن للآسيويين أن يضعوا شروطهم الخاصة.

ليس هناك من سبب يدفع الآسيويين إلى مغادرة آسيا. وفي الوقت الحالي، يبذل المسافرون الآسيويون كل الجهد بحثاً عن خطوط جوية منخفضة التكلفة ليتمكنوا من اكتشاف مختلف الثقافات الجذابة والمتميزة. "إن أمم شرق آسيا لها جذور متأصلة في تاريخ ما قبل الاستعمار، فنحن الآن ننعّم باستقرار أكبر من الذي تنعم به الدول العربية والإفريقية بعد الاستعمار. فليس هناك سبب يجعل الازدهار الذي تنعم به دولة ما سبباً في التنافس مع الدول الأخرى"، حسبما ذكر مؤرخ ماليزي صيني في أثناء ندوة صغيرة تضم عدداً من الأكاديميين من جنوب شرق آسيا في جامعة مالايو. وفي معظم الأحيان، تعتبر الصين واليابان، اللتان يُنظر إليهما دائماً باعتبارهما خصمين دائمين، شريكين في إدارة الدفة الاقتصادية⁽²²⁾.

فقد استولت كل من الصين واليابان - إلى جانب سنغافورة وكوريا الجنوبية - على ثلثي الاحتياطي العالمي من النقد الأجنبي، الذي يقدر بأكثر من تريليوني دولار أميركي (معظمه مدخر بالدولار الأميركي)، الأمر الذي يتيح لتلك الدول متابعة السياسات التجارية التي دعمت نهضة الغرب.

منذ قرن مضى، حث الرئيس وارن هاردينج الأميركيين على التوجه إلى الفتح الاقتصادي السلمي للعالم من أجل مقاومة الصراع الاجتماعي من

الداخل. وفي الوقت الحالي، يعمل سكان شرق آسيا بنصيبه، حيث قاموا بشراء الشركات والأصول والموارد الطبيعية في كل قارة. وقد أشار صحفي من شنغهاي إلى أنه: "قد يكون العالم في انكماش، ولكن حصتنا السوقية أكبر من حصة الغرب".

إن الاستعمار الغربي، الذي بدأ باستعمار بريطانيا لهنغ كونغ وسنغافورة، منح شرق آسيا أفضلية سبق. ومنذ الخمسينيات، أصبحت أيضا طوكيو وتايبيه وسيول وشنغهاي مدنا عالمية توجه سنويا مليارات الدولارات للاستثمار داخل بلادها وحول المنطقة. وتمتع كل دولة بقوة هائلة، مما جعل أفضل وصف لها وصفها بالدول الإقليمية أو المدن التي تعمل كوحدات تجارية أو تتصل بالاقتصاد العالمي باعتبارها دولا ذات كيان مستقل، على الرغم من أنها تتصل بشكل متزايد بشبكة آسيوية متقدمة للمراكز الاقتصادية التي تعمل بمعزل عن الفروق الثقافية والسياسية⁽²³⁾. وتضم آسيا أكثر من نصف المدن الضخمة على مستوى العالم، وتعتبر تلك المدن وجهة لمعظم سكان جنوب شرق آسيا البالغ عددهم خمسمئة مليون نسمة. في هذا العصر، ازدهر جنوب شرق آسيا ليخرج من سيناريو دول العالم الثالث بفضل ارتفاع دخل الفرد لما يزيد عن 3000 دولار أميركي وانخفاض معدل الفقر إلى ما دون 25 بالمئة. وفي ماليزيا وتايلاند، لا تزال هناك مدن أكواخ، ولكنها تختلف عن العشوائيات التي تتفشى فيها الأمراض ويتكدس فيها المشردون. وبشروق شمس كل يوم، يستيقظ عدد سريع التزايد وقد ملأه الشوق لبناء حلمه الآسيوي.

لقد صرح وزير الخارجية السنغافوري - جورج يو، قائلا: "إن ما يعتبر اليوم حلما آسيويا كان من قبل حلما أميركيا". فلم تعد سُحب عدم الثقة بالنفس تلوح في سماء شرق آسيا، التي أصبحت ثقافتها وحضارتها من العوامل الأساسية لإنشاء عالم قوي من التقدم الاقتصادي والفخر الثقافي. وتعتبر دول

شرق آسيا صاحبة الفضل - إلى حد كبير - في النمو العالمي المتوقع أن يشهده الطلب الاستهلاكي، ولكن سكانها ليسوا حمقى، فقيمهم لا تتغير كل يوم. إن الدول التي تمتلك المال تحظى بالتقدير والاحترام، شأنها شأن الأشخاص الأثرياء، مما يعني أن الشرق الذي يشهد ازدهارا متزايدا يمكنه الآن أن يتحدى بصوت مرتفع شمولية القيم الغربية، أو بمعنى آخر ثقافة الأمم الغربية، التي تؤدي إلى التظاهر العدواني بالتفوق من جانب الغرب⁽²⁴⁾. إن التشكيك في القيم الآسيوية المتمثلة في القيادة الموحدة والاتفاق في الرأي والانسجام الاجتماعي أمر صعب، مقارنة بالتشكيك في الديمقراطية الأميركية والرأسمالية الأميركية والفردية الأميركية الحالية، الأمر الذي يزيد من النماذج البديلة الموجودة في بقية دول العالم الثاني. وتثق الصين تماما بأن أميركا لا تحظى بقبول، لدرجة ربما تجعل من الانتخابات الرئاسية الأميركية التي بُثت تلفزيونيا على الهواء مباشرة وسيلة للتسلية. كما أن الصين لا تهتم الآن بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين لكسب رضا الولايات المتحدة الأميركية كما كانت تفعل في الماضي. وقد قال أحد الطلبة القادة لمنظمة حزب الشباب: "لقد رأينا ما أدت إليه النزعة المادية من استهلاك مفرط وتآكل الديمقراطية الأميركية" وأضاف: "ما نريده هو الحكم برضا الشعب وبسيادة القانون". وقد اصطدمت جهود الغرب للتوجه نحو الديمقراطية بحائط صلب، بل وتزداد صلابته في آسيا الشرقية عنه في العالم العربي. ويتوقع العلماء في الغرب بأن الانفتاح الاقتصادي سيقود إلى الديمقراطية، وتقوم الحكومات الآسيوية بالتأمر مع النخبة في مجتمعها وذلك لمنع أي تحدٍ لسيطرتها على الشعب والقانون، بالإضافة إلى أن الديمقراطية ليست مطلبا رائجاً وذلك لأن العديد من البلدان الآسيوية يرأسها قادة أكفاء أو ما يطلق عليهم Junzi. وهم قادة لكنهم لا يرغبون بأن يصبحوا كامراء الحكمة الكونفوشيوسية: على خطأ لكن من دون معارضة، وهو الأمر الذي قد يؤدي إلى تدمير بلدانهم.

يشتهر العالم الآسيوي بالمجتمعات المفتوحة التي تقودها حكومات مغلقة، حيث يحافظ على الديمقراطية فقط كوسيلة لبلوغ النهاية وليس كفضيلة كبرى، فهي ليست إلا أحد عناصر جدول الأعمال المتفق عليه. أما ما يدعو إلى السخرية، فهو أن الدّ أعداء الغرب يأتي من النظام الكونفوشيوسي الأصل الذي يعتمد تقدمه على المقدرة والعطاء الفردي لأفراد نخبة المجتمع، حيث إن هذه الفكرة متأصلة في كتاب الجمهورية لأفلاطون والذي يدعو إلى أن يتولى الحكم ملوك فلاسفة حكماء⁽²⁵⁾. ويعد تحرر شبه الديمقراطية الموجودة في سنغافورة وماليزيا هو النموذج الشرق آسيوي المفضل اليوم، حيث توجد أحزاب وانتخابات معارضة ولكن ليس للحكومة. ويعتمد نظام توريث الحكم على الاختيار وليس الانتخاب⁽²⁶⁾. وتمنع مركزية الذات الجماعية أن تستحوذ مصالح الجماعات العرقية التي تشكل أغلبية على الدولة، والتي يمكن أن تؤدي إلى ظهور دولة متعددة الأعراق مثل ماليزيا. وقد أدت قيادة الحزب الواحد إلى تحول حكومات ماليزيا وسنغافورة إلى حكومات أكثر مسؤولية وأسرع استجابة لشعوبها، وقد تفوقت على الفيليبين في ذلك، حيث تنتشر كل أسبوع إشاعات تؤدي إلى انقلابات ضد حكومة منتخبة ديمقراطيا ولكن غير متحررة. لقد أدت الديمقراطية في تايلاند وتايوان إلى تولد أنظمة الفائز يحصل على كل شيء، وذلك بعد حدوث المناورات وتبادل الاتهامات ونشوب الانقلابات بصورة مستمرة وغير مقننة.

وتتشابه كل من ديمقراطية تايلاند ولعبة الملاكمة لديها، حيث إن استخدام القبضة أو القدم أو الركبة أو الكوع لا يعد انتهاكا لقوانين اللعبة. كما أن نظام إندونيسيا لا يثير إعجاب العديد، حيث عدم الاستقرار السياسي لديمقراطية إندونيسيا وفسادها. وقد قال أحد الدبلوماسيين الماليزيين: "إن ديمقراطية الغرب هي مضیعة لوقتنا".

تتحدى عادات آسيا الشرقية المجتمعية الفكرة الأميركية لحقوق الإنسان، حيث تضع الأولوية للحقوق الاجتماعية والاقتصادية على الحقوق المدنية والسياسية، موضحة إنكار الحماية الدستورية لحرية الفرد وحرية الحديث⁽²⁷⁾. ويجادل منغ تسي (مانشيوس) وهو أحد العلماء الكونفوشيوسيين الأوائل بأن انتهاك حق الطعام والصحة البدنية يعد جريمة أكبر من إنكار الحقوق الدبلوماسية. ويعد التواضع والتعاطف وليس الغرور والأناية الفضيلتين الممجدتين في الثقافة الكونفوشيوسية، ويأتي اسم العائلة أولاً ثم الاسم الأول. وتمجد الاحترام الأبوي بل إنه مفروض قانوناً في العديد من البلدان الشرق آسيوية. ويعتقد الكثير بأن المجتمع المثالي هو المجتمع الذي يبنى كالعائلة وليس كأفراد منفصلين⁽²⁸⁾. ويُعد الأطفال محور اهتمام العائلة. وقد أوضح أحد المفكرين من بكين مؤكداً ما يبذله من جهد للتعامل مع الأنشطة الاجتماعية والموسيقية والبدنية لطفله الوحيد: "بسبب سياسة الطفل الواحد في الصين، يترادف الطفل مع الأمل في المستقبل". ويركز الشرق آسيويون - كالأوروبيين - على المساواة المعيشية والاقتصادية والحقوق التي يحترمها القانون الأوروبي أكثر من القانون الأمريكي. وكان الدستور الألماني - والذي يهتم بالعناية الصحية والتعليم - هو النموذج المتبع في كوريا. ولا تزال شرق آسيا تمجد فكرة العمل مدى الحياة، كما يعد العمل أهم من الحصول على الجنسية وذلك بالنسبة إلى المهاجرين العمال في المنطقة. وتبرز التمويلات - التي ترعاها الدولة والمنوحة للقضاء على الفقر - التزاماً بإعادة توزيع الثروة⁽²⁹⁾. ويرغب الآسيويون باستخدام العولمة من أجل بناء طبقة وسطى وليس تأكلها كما يحدث في الولايات المتحدة الأميركية. ويركبون طائفة حطة العولمة لكن مع ربط أحزمة المقاعد. وفي هذه الطائفة، يمارسون تمارين التاي تشي Tai Chi، وتتحرك مئات الأيادي في تزامن واحد في المقصورة، ويسري بينهم الإحساس بفرحة الطيران.

إلا أن القيم الآسيوية لها عيوب أيضا. وقد أوضح أحد الأكاديميين من مالاي الصينية بقوله: "في بعض البلدان تم استخدام التقدم الذي حدث للبعض بطريقة غير ناضجة لإخفاء التطور غير الملائم لجودة الحياة للكثيرين". ولم تحم الكونفوشيوسية المجتمع من الماوية والماركسية التي تسببت في مقتل حوالى مئة مليون خلال الخمسين سنة الماضية فقط، وذلك في الصين وكمبوديا وفيتنام. ويزداد نشاط المجرمين المنظمين في الصين وتايوان واليابان شراسة، وقد جعلت عمليات غسيل الأموال والإتجار بالمخدرات والأسلحة العصابات الأميركية تبدو كالهواة، كما أنه يتم استغلال ميزة الرابطة الأبوية في صفقات الدولة الآسيوية استغلالا واسعا، وذلك عن طريق الترجمة غير الدقيقة للواجب الكونفوشيوسي لمساعدة الأسرة والأصدقاء بصورة شخصية لا عملية. إلا أنه جدير بالذكر أنه حتى هذه العيوب قد بثت الثقة في نفوس الآسيويين وذلك لتعلمهم من خلال عملية التجربة والخطأ. وأكمل الأكاديمي قائلا: "والآن لدينا النمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي، فلا يوجد أعذار لعدم وجود قادة مسؤولين وقوات شرطة ورجال أعمال". وحتى النخبة المتعلمة في ماليزيا وسنغافورة والصين - مسترشدة بالفكرة الكونفوشيوسية الخاصة بالتبادلية بين الحكام والرعايا - لا تزال مخلصه لهذا النظام التسلسلي، والذي يحفظ كلا من الاستقرار والمصالح الخاصة. والأمر كما قال أحد البرلمانيين السنغافوريين صراحة: "نحن نخاطر بأموالنا وليس بمعتقداتنا".

الفصل الثامن والعشرون

إغراء العالم الأول للصين

بعيدا عن الاتحاد السوفييتي - وهو سلف الصين الذي ينتمي إلى العالم الثاني - تستغل الصين العولمة لتوطد العلاقات ليس فقط مع دول العالم الثالث، بل أيضا دول العالم الأول كله، وخاصة الموجودة منها في منطقتها⁽¹⁾. ويتضح ما تقوم به كل من اليابان وكوريا وأستراليا وسنغافورة من تغيير استراتيجياتها الأساسية وضوحا كبيرا على الرغم من كونه بطيئا، وذلك سعيا للاعتماد على الصين بصورة أكبر. فالعالم الأول ليس ناديا يسيطر عليه الأميركيون: فالخلفاء الذين تعتمد عليهم أميركا لعرقلة نهضة الصين، هم من يشاركون مشاركة كبيرة في ازدهارها.

تستغل أميركا اليابان كدرع واقية تنتمي إلى العالم الحر في آسيا، وذلك منذ استسلام اليابان لها في الحرب العالمية الثانية⁽²⁾. لقد أصبحت اليابان مهندسا معماريا أساسيا للنظام الآسيوي، حيث إنهما أكثر الدول تعقيدا في مجال التكنولوجيا والتنظيم، كما أنهما تقوم باستثمارات ضخمة في المنطقة - وخاصة الصين - وذلك لتوفير تكاليف التصنيع في مجال صناعة السيارات وغيرها من الصناعات. لقد ساهم الأربعمئة ألف صيني الذين يعيشون في اليابان في إيقاظ الاهتمام المبكر بالصين ولفت الانتباه إليها، كما ساعد على استمرار هذا الاهتمام آلاف الطلبة الصينيين الذين يسافرون جماعات إلى اليابان كل سنة. وقد تم بناء مطار بكين بمساعدة يابانية، بل إننا لم نشهد ارتفاعا مثل الذي بلغه الاستثمار الياباني في الصين في فترة التوتر بينهما. كما ارتفعت واردات اليابان من الصين، والتي تشمل نصف الاستهلاك السنوي من الفاكهة. ويعيش نحو

مئة ألف ياباني الآن في شنغهاي، ويسهم الكثير منهم في استثمارات اليابان التي بلغت ثلاثين مليار دولار، كما أنهم يعملون أيضا في مراكز الاتصالات باليابان⁽³⁾.

لا تزال اليابان مركز قوة للاقتصاد العالمي وأكبر مورد في العالم للمساعدات الإنسانية، وقد أتاح ذلك تحالفها مع الولايات المتحدة الأميركية ومحدودية ميزانيتها الدفاعية إلا أن ما تقدم يؤمن أمنا كافيا لهذه القوة العظمى (ترتفع الأصوات المحلية القلقة في اليابان وذلك لوضع كل من اليابان والصين غير المتكافئ مع الولايات المتحدة الأميركية). وحتى لو حصلت اليابان على أسلحة نووية، فإن تفرد اليابان الثقافي يعني أنها لا تستطيع توجيه ولائها إلى آسيا، ويجب أن تكون سعيدة بأن تلعب دورا ثانويا مع الصين، التي أعاقت طلبها في الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. إلا أن حركة التفكير الجديد قد انبثقت، حيث إن القادة في كلا الجانبين يقدرون أن تطبيع علاقة اليابان بآسيا، يعتبر مهمة مشابهة لمهمة إعادة دمج ألمانيا في أوروبا، وهذا مطلب أساسي لاستمرارية العجلة الثنائية الإقليمية الاقتصادية والسياسية والتي يلتزم بها كلا البلدين⁽⁴⁾. ولقد شهدت المنطقة تغييرا كبيرا حل محل الخوف من التعاون في ما بين دولها، حيث تتوجه كل من الصين واليابان وكوريا الجنوبية نحو الاشتراك في استكشافات النفط والغاز في بحر الصين الشرقية، وإلى الدخول في اتفاقيات لمشاركة البترول واحتياطي النفط الاستراتيجي، وتنفيذ برنامج عام لاستغلال مصائد الأسماك ومستودعات الغاز حول جزر دوكو المتنازع عليها (أو تاكيشيما)⁽⁵⁾.

تعد كوريا الجنوبية قصة نجاح آسيوية كبرى، وذلك مقارنة باليابان، حيث انتقلت من عميل كلاسيكي مساعد، إلى دولة من دول العالم الأول⁽⁶⁾. ومع ازدياد ثقة كوريا، تمت مواجهة الولايات المتحدة الأميركية بخصوص الوجود العسكري في شبه الجزيرة لمدة تزيد عن نصف قرن، دافعة أميركا إلى

تخفيض عدد جنودها. وتوجد الآن قواعد عسكرية أميركية في بعض المجتمعات التي تشكل بصورة متصاعدة في النوايا الأميركية⁽⁷⁾. وفي الوقت نفسه، يقع العديد من الشباب الكوري تحت سطوة الحمى الحمراء ويفضلون إقامة روابط أقرب مع الصين⁽⁸⁾. ويعتمد النمو الاقتصادي لكوريا - والذي تجاوز النمو الاقتصادي للولايات المتحدة الأميركية - بصورة كبيرة على الصين، التي تلعب دور الشريك لكوريا في مجال التجارة⁽⁹⁾. وعندما أشارت الصين إلى أن غوها قد يتباطأ في العام 2004، ارتفعت البورصة الكورية ارتفاعا كبيرا. وتمتلك الصين كل شيء حتى إنها وصلت لما وصلت إليه كوريا في مجال الإلكترونيات لكن بتكاليف عمالة أقل بكثير، ويعني هذا تبخر دور كوريا في إضافة أي قيمة للبضائع التي تقوم الصين بتجميعها، حيث تعزز الصين من موقعها على رأس سلسلة التوريد.

مع هذا، تتعاون كل من الصين وكوريا الجنوبية على الاستعمار الرأسمالي للتسلح نوويا، لكنهما تقصيان كوريا الشمالية التي تقع بينهما. وقد اشترت الصين بالفعل مناجم وخطوط سكك حديدية لكوريا الشمالية، في الوقت الذي بدأت فيه كوريا الجنوبية إنتاجا مشتركا ومناطق تصدير من خلال اتباع السياسة المشرقة. ويشكل البلدان الآن فريقا أولمبيا واحدا. وأخيرا، تقوم كل من الصين وكوريا الجنوبية باتصالات مع المنشقين والمسؤولين بكوريا الشمالية. ومع ارتفاع عدد السكان الفقراء في كوريا الشمالية، فإن كلا من الصين وكوريا الجنوبية ستقاسمان فرض سيطرتهما عليها⁽¹⁰⁾.

تمتلك الصين كل شيء إلا تحالف الثقافة الأميركية المحايد مع أستراليا. فخلال الحرب العالمية الثانية، وحدت الولايات المتحدة الأميركية وأستراليا قواهما من أجل مواجهة الغزو الياباني المحتمل. إلا أن توسع الصين ليس كتوسع اليابان، فهو توسع اقتصادي صامت ولا يثير الاستراتيجيات العسكرية المعارضة، بل يبعث الإحساس بالنوايا الطيبة⁽¹¹⁾. ويعلم الأستراليون أن

حلفاءهم التاريخيين هم أعداء لشريكهم في التجارة التي تزدهر سريعا، مما يتسبب بحدوث شيزوفرينيا في السياسة الخارجية بين الجغرافيا والعادات⁽¹²⁾. إن الصين هي أكبر مستهلك لليورانيوم والحديد الخام والمنغنيز والغاز الطبيعي السائل (والذي يشحن من نورث ويست شيلف إلى مصفاة في غواندونغ) من أستراليا⁽¹³⁾. وكانت صفقة الغاز مع الصين هي أكبر صفقة في التاريخ الأسترالي والتي أدت إلى إسكات الانتقادات لسجل حقوق الإنسان الصينية. وقد اشتركت أستراليا في معاهدة اتحاد دول جنوب شرق آسيا للصدقة والتعاون، وهو ميثاق يقلل من قيمة التزامها للولايات المتحدة وذلك كي تستعيد مصداقيتها كقائد محل ثقة لعمليات حفظ السلام الآسيوية. وتدعي أستراليا أنها تستطيع - مثل كوريا - أن تلعب دور الوسيط بين الولايات المتحدة الأميركية والصين من دون أن تنحاز إلى أي جانب. وبالنسبة إلى الدبلوماسيين ومجتمعات الأعمال في أستراليا، أصبحت بكين - لفترة من الوقت - وجهة النجاح، في الوقت الذي تبلغ فيه نسبة المجموعات السياحية الوافدة من الصين إلى أستراليا نحو 75 بالمئة. ويجب أن تتوجه الولايات المتحدة الآن إلى حليفها الوحيد: الجغرافيا. فمن بالاو إلى غوام وهاواي، تبتكر بحرية أميركا شبكة إمدادات أساسها البحر وقنوات الدخول من أجل أن تتعامل عسكريا في المنطقة، حيث لا يرغب بوجودها إلا القليل⁽¹⁴⁾.

سنغافورة: إلهام العالم الأول لآسيا

قامت شركة الهند الشرقية البريطانية ببناء سنغافورة - ومعظم سكانها الآن صينيون - وهي البلد الأول في العالم الذي تحدى فكرة التوكل الاستوائي والتي أصبحت عرفا في العالم الثالث. وعندما طرد الاتحاد الماليزي سنغافورة عام 1965، أصبح لي كوان يو ومن معه من مهاجرين بلا جيش، وكأهم جزيرة صينية في البحر الماليزي⁽¹⁵⁾. وقد نشر لي فكرة الاعتماد على

الذات عن طريق تنظيم المسابقات في الزراعة، وتنظيمه لبناء سنغافورة كمدينة عالمية، مستخدماً رأس مال أجنبي لتمويل بنية تحتية متميزة للطرق والمطارات والمستشفيات والمدارس وتوفير خدمة مدنية لإدارتها، فتمكن من بناء ميادين ممهدة تمهيداً لممزا ومحاطة بأشجار فارعة، وعادة ما يمزج السنغافوريون قائلين: "إن أميركا هي العالم الثالث بالنسبة إلينا".

لقد قال أحد رجال الأعمال متعدد الجنسيات: "ترادف كلمة سنغافورة عملياً مع كلمة العولمة" مشيراً إلى عدد المرات التي تمكن فيها من تغيير وظيفته. وعلى مدار عقود، استمرت سنغافورة في تغيير مكانها في سلسلة العولمة، حيث أصبحت مركزاً لتكرير النفط وإنشاء أجهزة الحفر، على الرغم من أنها لا تمتلك أي نفط، بل إن مركز الأبحاث الذي أنشأته حديثاً وهو بيوبوليس Biopolis للعلوم الحياتية (ويتضمن ذلك الخلية الجذعية) هو مصدر جذب للعلماء الغربيين الذين يبحثون عن عمل من دون مضايقات. وتمكنت سنغافورة من تحويل العديد من الأحلام إلى حقيقة من إدارة الموانئ المتميزة إلى التحكم بالبغاء والكازينوهات ومنح الجنسية للمحترفين المقيمين فيها؛ فهي أشياء موجودة في سنغافورة وتحسدها عليها دول أخرى. بل إن السنغافوريين يقومون بالتوقع المستقبلي للإسكان والاحتياجات الصناعية وذلك في المساحة الصغيرة الثمينة لسنغافورة. ويشار إلى المناطق الصناعية ذات التكنولوجيا العالية في الولايات. وأصبح مخزون العملة هو ما يضاعف قوة سنغافورة، وذلك على الرغم من النقص الذي تعاني منه في الموارد. ومن خلال شركة الدولة تيماسيك حصلت سنغافورة على أسهم في تكتلات عظمى في آسيا وسبقت الآخرين بفترة طويلة واستثمرتها في الصين، مما أكسبها مصداقية وفعالية طويلة المدى، واستكمل رجل الأعمال قائلاً: "في ظل ما توفره آسيا من عمالة ذات مهارات فنية عالية هذه الأيام، فإن العمل الإيجابي في آسيا يعني تشغيل عدد أكبر من القوقازيين".

إن سنغافورة هي أكبر رمز يجسد آسيا وهي نموذج مثالي للتصدير. أما كلمة لي الوحيدة لشرح نجاح سنغافورة فهي الثقة. وقد أراد أن يكون "على حق ولم يرد أن يكون على حق من الناحية السياسية"⁽¹⁶⁾. ويتساوى كل من الغني والفقير تحت مبدأ لي لا شيء مجاني فكلاهما مُعرضان للحوافز والأجور والمصاريف والغرامات والاستهلاك المفرط أو حتى امتلاك أكثر من سيارة. (إن بريطانيا هي من أدخلت سياسة الضرب بالحيزرانة، بالإضافة إلى السجن لارتكاب الجرائم كنوع من أنواع العقاب) وبالنسبة إلى لي فإنه لا توجد قيمة جوهرية للديمقراطية، والنتائج هي التي تحدد الإجراءات⁽¹⁷⁾. وتعتمد الحكومة على النظام الذي يعتمد تقدمه على المقدرة والعطاء الفردي وهو نموذج لشركة رويال داتش شل. ويعد البرلمانيون السنغافوريون أعلى الأفراد أجورا في العالم، حيث يسافرون إلى عواصم المنطقة ليؤكدوا مسؤوليتهم وفعاليتهم وعمليتهم ولكن ليس ديمقراطيتهم. أما بالنسبة إلى المجالس الدستورية، فهي تعمل في الخفاء وتعطي إفادتها بطريقة غير مباشرة للحزب الحاكم، وهذا هو النموذج المفضل في آسيا. كما فرض لي أيضا قيودا صارمة على الإكراه الجسدي، وهو ما تقرّه العديد من البلدان في المنطقة كخطوة كبيرة لتطهير سياساتها. وتنازل لي عن منصبه بتواضع وأصبح الوزير المفكر وأصبح ابنه الآن رئيسا لمجلس الوزراء. وبعد أن يحتفي لي من المشهد تماما، لن تعتمد شرعية الحكومة على اسمها المعروف، بل على ما إذا كانت تهتم برعاياها، وما إذا كانت تلتزم بالقانون، وما إذا كانت تحقق نموا اقتصاديا وتطور التعليم وتحافظ على البنية التحتية، وما إذا كانت تطور الثقافة القومية، وما إذا كانت تتمسك بمعايير عالية للتكامل⁽¹⁸⁾. لقد أدى نجاح سنغافورة إلى وجود قدر ما من الرضا الاجتماعي الذي قد يسمح لها بتخفيف ضغوط الرابطة الأبوية وفتح الصمام الاجتماعي الذي سيصبح قدوة عليا في المنطقة. وقد قال أحد الأكاديميين الشباب موضحا: "قد نكون موضع حسد العالم، إلا أننا نمتلك إحساسا

بالاستحقاق كمن يسكن في فندق خمس نجوم. وفي واقع الأمر، فإن سنغافورة تعتبر مملعة، حتى إن سكانها لا ينجبون ويحتلون الصدارة لمحققين أعلى نسبة طلاق في العالم".

لقد رفض لي فكرة أن تكون سنغافورة كصين *ثالثة* وبدلاً من ذلك، أصبحت مكاناً لا يسمح للصينيين فيه بأن يتصرفوا كصينيين. فقد قام محل مشروعاتهم واستبدل اللغة الإنجليزية كلغة أولى. وقد قال أحد المؤرخين السنغافوريين في أثناء الغداء في جامعة قومية: "لقد كنا نعاني من خوف مرضي من الصين خلال الحرب الباردة كمعظم المشتتين"، وأضاف "وقد كانت الأرض الرئيسية للشيوعية مرتابة من أفكارنا الغربية" حتى إن معظم الصينيين السنغافوريين لا يتكلمون اللهجة الحديثة (الماندرين) ولكن يتكلمون اللهجة *السنغافورية الإنجليزية*. وبذلت سنغافورة ما في وسعها للحفاظ على التوازن الإقليمي كي تصبح عالمية أكثر من آسيا. وتدرّب كل من إسرائيل والهند جيشيهما. وقامت ببناء مينائها الضخم وهي تضع في اعتبارها البحرية الأميركية وهذا ما شجع بعض السكان المحليين على وصف سنغافورة بالسفينة الحربية الأميركية الراسية". وتدعو سنغافورة في اجتماعها الدفاعي السنوي *شانجوي لا* كل المسؤولين العسكريين من جميع أنحاء المنطقة عدا الصين.

لقد أوضح أحد الكتاب في إحدى الصحف قائلاً: "إن الرابطة العميقة الثقافية للنزعة الصينية قد أصبحت واقعية جداً في الفترة الأخيرة، ولقد عاد انجذاب سنغافورة إلى الصين بصورة كبيرة". ويظهر الصينيون العنصريون اهتماماً متزايداً في جعل سنغافورة مدينة ثنائية اللغة، حيث يرسلون أولادهم الذين يتحدثون اللغة الإنجليزية إلى مدارس صينية ويسافرون ويستكشفون المزيد عن الصين. وتقوم الحكومة الصينية - أيضاً - بتحسين صورتها في أعين الصينيين المقيمين في الخارج - من دون التقليل من علاقاتها الحكومية الرسمية (والتي تثير الشعور المعادي للصين بصورة ساحرة) عن طريق التخفيف من

قوانين الاستثمار وعرض الجنسية الثنائية على الصينيين الذين يعيشون في الخارج. وقد قال أحد الدبلوماسيين بلا مبالاة: "لاحظ أن السفارتين الأميركية والصينية متساويتان في البعد عن وزارة الخارجية".

إن سنغافورة هي الاستثناء لفكرة أن الصين تشكل بقية آسيا، حيث إن الصينيين الذين يقيمون في سنغافورة لا يديرون بلدهم فقط، بل يشكلون الصين نفسها كذلك. إذا، فإن السؤال المطروح ليس إذا ما كانت الصين ستسيطر على آسيا أم لا، بل أي نموذج صيني هو الذي سيسود. وقد تكون سنغافورة سببا في التغيرات الضخمة في اتخاذ القرار الصيني خلال العقدين الماضيين. وقد فتح دنج شياو بينغ الصين بعد زيارته لسنغافورة، حيث رأى أن الصينيين المقيمين في سنغافورة أذكى وأكثر نجاحا من نظرائهم الذين يعيشون في البلد الأم. ويبدو أن الانطباع الذي تكوّن لدى توينبي، صالح الآن أكثر مما كان منذ نصف قرن: "قد تكون المشروعات البريطانية هي من أسس سنغافورة إلا أنها الآن قد تحولت إلى مدينة صينية: العاصمة المستقبلية للصين والتي من المرجح أن تستمر وتبقى وذلك لأنها أسست بالقدرات العملية وليس بالقوة العسكرية"⁽¹⁹⁾.

الهند تنظر نحو الشرق

لقد عزز التسونامي المدمر الذي حدث عام 2004 - والذي كان مركزه جزيرة سومطرة الإندونيسية وانتقل منها إلى الجزر والشواطئ من الهند وحتى الصومال - حقيقة اتصال أجزاء المحيط بعضها ببعض في نصف الكرة الأرضية⁽²⁰⁾. تتحكم جاذبية القمر في الأمواج، ويزداد دور المحيط الهندي بصفة مستمرة كخليج غربي لمساحة أكبر من المحيط الهادئ متمركزة في آسيا الشرقية. وترسل الموارد الطبيعية من شواطئه الشرقية - إفريقيا والعرب وإيران - بصفة مستمرة تجاه الشرق، حيث توفر المنطقة أسواقا استثمارية وتصديرية لأسها

الزاهرة. وتعبر معظم سفن الشحن الآن هذه المملكة المتكاملة للمحيط الهادئ والهندي جاعلة جنوب آسيا النظام الثانوي الغربي للعالم الثالث من النظام الآسيوي المتمركز في الصين. ويقوم نحو 50 بالمئة من تجارة الهند مع شرق آسيا، وتعد كل من اليابان وكوريا الجنوبية وسنغافورة أكبر مستثمريها من الأجانب.

تحت مظلة الهند البريطانية، كانت الهند أقوى بلد بين قناة السويس ومضيق ملقا، إلا أن تأثيرها في العالم العربي وآسيا الوسطى قد انتهى بانتهاء الهند البريطانية. فالهند محاصرة بأكبر نطاق جبلي ومحيط ضخم. وتسعى الولايات المتحدة الأميركية بشكل واضح إلى أن ترعى نهضة الهند على أن تكون الديمقراطية الأولى والكبرى والقوية اقتصاديا والحيوية ثقافيا ومتعددة الأعراق والأديان خارج المنطقة الجغرافية الغربية". كذلك كسياج مقابل الصين⁽²¹⁾. لكن الهند انتقلت في الحرب الباردة من عدم الانحياز إلى الانحياز المتعدد. لقد أعلنت الهند أنها والولايات المتحدة تمثلان المنارتين التوأمين للديمقراطية وتزامن ذلك مع إعلان الصين عن خطط ستعيد تشكيل النظام العالمي⁽²²⁾. من أجل إغراء الهند، عرضت أميركا أن تستثمر في الهند في مجال التكنولوجيا العالية، والتكنولوجيا النووية المدنية واتفاقيات في مجال الدفاع كما عرضت منح عدد أكبر من تأشيرات الدخول للمهاجرين الهنود. في حيز آخر، أكدت الصين على موقفها في مفاوضات التجارة، واستكشاف النفط المشترك، والممرات التجارية التي تمر عبر جبال الهمالايا ونحو 20 مليار دولار في التجارة السنوية وكذلك اتفاقات نووية مدنية. فشركات تكنولوجيا المعلومات يجب أن تستورد أجهزة الكمبيوتر من الصين كي تنتج برامج الكمبيوتر، حيث إن أكبر عمليات الاستعانة بعمالة الهند تكون من الصين ويوضح ذلك تكاملها مع الصين⁽²³⁾.

في الوقت الذي تقوم فيه الهند ببناء سياج من أجل منع الهجرة من بنغلادش، قامت الصين بإنشاء مركز المؤتمرات للصدافة مع الصين في دكا. وفي

الوقت الذي تهدد فيه الهند بأن تحول مسار نهر براهماپوترا (والذي تعتمد عليه بنغلادش)، تدخلت الصين بما أنها الدولة التي ينبع منها نهر براهماپوترا. لقد أصبحت الصين بلدا مراقبا للمنظمة الجنوب آسيوية للتعاون الإقليمي، وذلك على الرغم من الأمانى الهندية. ويعد تأثير الهند في المجتمع الجنوب آسيوي المتطور هامشيا. وقد أفضى أحد الدبلوماسيين الماليزيين والمهتم بالدبلوماسية الإقليمية بقوله: "لا أحد في المنطقة يهتم حقا بما تفكر فيه الهند".

الهند دولة كبيرة لكنها لا تزال غير مهمة. فبسبب استعانتها بمصادر خارجية، أصبحت المكتب الخلفي لشركات الغرب، وباستثناء التقدم في القليل من الواحات المنعزلة في القرن الحادي والعشرين، فإن الهند تعتبر إلى حد كبير من بين دول العالم الثالث. كما أن معظم سكانها يعيشون في فقر⁽²⁴⁾. وفي مومباي (والتي كانت معروفة سابقا باسم بومباي) - والتي تمثل أكثر من ثلث الاقتصاد المحلي - يعتبر بدل السكن الذي يدفعه بعض المقيمين من أعلى الأجور في العالم، في الوقت الذي يعيش فيه ما يزيد عن عشرة ملايين ساكن في عشوائيات المدينة وهي أيضا أكبر عشوائيات في العالم. ولا يزال هناك طرقات ثلاثية الاتجاه في المدن الهندية المزدهرة: اتجاهان للسيارات واتجاه للماشية الضالة في المنتصف.

وتبين صفقات وفوائد الشركات ووجود العديد من المليونيرات، الاحتمالات الديناميكية للقطاع الخاص، إلا أن نموه سيصبح غير منظم حتى تلحقه الحكومة - ربما خلال العقدين المقبلين - بعودها بتطوير البنية التحتية. ويؤكد النمو السكاني العالي في الهند أنها ستظل أفقر دولة كبيرة في العالم على مدار العقود المقبلة، حتى مع نموها الاقتصادي العالي. ويعتمد سبعة ملايين شخص على الرياح الموسمية والحصاد على الرغم من أن الزراعة تحتل نسبة 30 بالمئة فقط من الاقتصاد؛ إلا أن المياه الجوفية للهند تستنفد سريعا. ومع عدم قدرتهم على دفع ديونهم، انتحر العديد من الفلاحين، في الوقت الذي استمر

فيه العمل بعبود تفرض العبودية على العمال في العديد من المناطق النائية. ويحدث معظم النمو السكاني في الهند في الولايات الشمالية، والتي تعاني من بني تحتية ضعيفة، وأسوأ الحكومات، وأفقر تعليم، وأعلى نسبة إصابة بفيروس الإيدز، وهي أيضا مركز لمرض شلل الأطفال.

يوجد في الصين نظام، وقد تسود فيها الديمقراطية في يوم من الأيام. أما في الهند فتطبق الديمقراطية إلا أنها لا تحقق الكثير نظرا إلى الفوضى. في الهند تكاد الرابطة بين التجارة والتقدم الموجود في الصين تنعدم، والتي تضرب بها الصين مثالا. إن حكومة الهند حكومة ضعيفة، وذلك مقارنة بحجمها الجغرافي والسكاني، وعلى عكس الصين فالهند الموحدة هي ابتكار بريطاني واتحادها يبدو جغرافيا أكثر منه سيكولوجيا. وهي شبة جزيرة تعاني من التوتر، حيث لا يستطيع التاميل والآسامي الذهاب لأي مكان؛ إلا أنهم لا يزالون يحاولون. ونعتقد أن الصين أكثر حرية من الهند الديمقراطية؛ حيث الأمية مرتفعة ومعدل الفقر كبير. ويستغرق بدء مشروع في الهند فترة أطول، ويتمكن نحو ثلث الهنود من الدخول إلى الإنترنت ويملك حوالى خمس السكان أجهزة الهاتف المحمول. ولم تعرف ديمقراطية الهند المجاعات مطلقا، إلا أن ما يزيد عن نصف سكان الهند يعانون من سوء التغذية. ولأن معظم الهنود تعوزهم الحرية الاقتصادية، فإن غيرها من الحريات يصعب ممارستها. ولا ينحصر الفارق بين الهند والصين فقط في البطء في تكرار فترات الإصلاح الاقتصادي، بل كذلك في القدرة التنظيمية القومية. وحتى لو نهضت الهند، فسيكون ذلك بقواعد صينية.

الفصل التاسع والعشرون

ماليزيا وإندونيسيا:

مجالات الازدهار المشتركة الصينية الكبرى

كان حلم قادة الهند الصينية قبل الاستعمار هو إنشاء اتحاد دول جنوب شرق آسيا (آسيان) وذلك في العام 1967، وقد عقد اجتماعه الأول في بانكوك وذلك لأن تايلاند كانت الدولة الوحيدة التي لم يكن قد تنازع معها في ذلك الوقت أي من الأعضاء المؤسسين. وقد شهدت البدايات المشؤومة لاتحاد دول جنوب شرق آسيا، محاولة الجيش الجاهدة للتعامل مع السياسة العدائية لسوكارنو الخاصة بالمواجهة الإندونيسية الماليزية أو ما يطلق عليها **Konfrontasi** وما تبع ذلك من صراعات في فيتنام وكمبوديا، وذلك بسبب ما للجيش من شرعية قانونية قومية⁽¹⁾. وقد ظلت هذه الجبهة - على مدار عقود - جبهة مضادة للاستعمار، وعززت الولايات المتحدة الأميركية فيها الحكم العسكري من أجل مواجهة الماركسية الزراعية (فعلى سبيل المثال، ضاعفت الجيش التايلاندي ثلاثة أضعاف). وقد مرّ اتحاد دول جنوب شرق آسيا - ويشترك معه في ذلك الاتحاد الأوروبي - بلحظات تشبه ما تعرضت له البوسنة بعد الحرب الباردة: مثل الأزمة المالية الآسيوية، والسحابة السوداء الناتجة عن حريق الغابات في إندونيسيا، وتدخل تيمور الشرقية، وتفشي السارس. وقد اختبر كل ذلك التماسك بين أفراد اتحاد دول جنوب شرق آسيا وفوائده، وشجع على التطور السريع للميكانيكية التجميعية لتكامل التجارة والقضاء على الإرهاب، والقضاء على التدهور البيئي والجريمة العابرة للحدود وتفشي الأمراض. ولقد أصبح التدخل المتبادل قاعدة طبيعية مثلها مثل

التأشيرة المجانية للسفر بين مواطنيها البالغ عددهم نحو خمسمئة مليون نسمة⁽²⁾. ولا تزال هناك بعض اتفاقيات دفاع عقدتها الولايات المتحدة الأمريكية مع بعض دول اتحاد دول جنوب شرق آسيا والتي تأمل الآن بتشكيل جبهة متعددة الأطراف على شكل سياج مضاد للصين⁽³⁾.

إلا أن نادي اتحاد دول جنوب شرق آسيا لا يزال راقدا في الفناء الخلفي للصين. ومن أجل التحرر من الإحاطة الأمريكية الاستراتيجية، تختار الصين الآن دول اتحاد دول جنوب شرق آسيا واحدة واحدة وتجذبها إلى نظامها الجديد، ومن ثم تكون الروابط الفردية بين كل من هذه الدول والصين أقوى مما هي عليه بين كل هذه الدول بعضها مع بعض. وقد قال أحد الدبلوماسيين التايلانديين والمسؤول السابق في اتحاد دول جنوب شرق آسيا: "تخضع الآن دول اتحاد دول جنوب شرق آسيا للصين، وذلك ليس فقط حتى لا تكون في القائمة السوداء للصين، بل أيضا بسبب وعد الصين بأنها لن تترك هذه الدول وقت الشدة كما فعلت بها الولايات المتحدة الأمريكية خلال الأزمة المالية الآسيوية".

لقد أصبح اتحاد دول جنوب شرق آسيا الآن مرادفا لمخطط الصين متعدد الأقسام: فأكثر الشركاء ثراء هي سنغافورة وماليزيا وبروناي، أما أصحاب الأصول الاستراتيجية والاقتصادية فهي تايلاند وإندونيسيا وفيتنام، أما عملاء العالم الثالث فهي بورما وكمبوديا ولاوس والفلبين. وهؤلاء جميعا تستطيع الصين أن تدخل إلى السوق بصورة أكبر وتستطيع أن تسد العجز في التجارة (والتي أتت بأرقام قياسية في أرباح صفقات اتحاد دول جنوب شرق آسيا) مقابل المادة الخام واتفاقيات الدفاع والاتفاقيات الدبلوماسية لتمهد طريقها⁽⁴⁾. ويشترى الأشخاص - كما يفعل الأوروبيون في المغرب العربي الذين ولدوا بعد الحرب العالمية الثانية - أملاكاً لسن التقاعد في المساحة من بينانغ إلى بالي مما يوسع محيط الازدهار المشترك الصيني للقرن الحادي والعشرين.

ماليزيا: الأصدقاء والجيران

لا توجد فائدة من انتظار القطار فائق السرعة الذي يربط سنغافورة بكوالمبور، عاصمة ماليزيا، لثرى علامات تأثير سنغافورة في شبه الجزيرة الاستوائية الشبيهة بالمخلب على امتداد الطريق، حيث تستطيع أن تشاهد المناطق الصناعية وأنت مارٌّ في اتجاه الشمال على طريق ماليزيا المحلي السريع، فتري زراعة النخيل وزراعة المطاط ثم تلوح لك ملامح بوتراجايا وهي العاصمة التوأم، وتلوح لك أيضا ساير جايا وهي جزء من ممر الوسائط المتعددة وهو يشبه مدينة الإنترنت في دبي. وتعد المدينتان رمزا للمخاطر التي اتخذها آسيا، في الوقت الذي يعد فيه طريق السيارات الذي تقع عليه هاتان المدينتان دليلا على مركزية البنية التحتية التي تربط وتبني أمة تنتمي إلى العالم الأول.

لقد فهمت ماليزيا الجانب الفيزيائي للتقدم بطريقة أفضل مما فهمته أي دولة تم استعمارها مسبقا: وتمجد عملتها الورقية القطارات والأبنية أكثر من القادة.

لقد استفاد قادة عصر الاستقلال في ماليزيا من ميراث أسلوب الإدارة المدني البريطاني (ومن النوادي الرياضية ونوادي وقت الفراغ) بدلا من أن تسمح بتآكل البنية التحتية للبلد التي أسسها الاستعمار. هذا وقد ألهم نموذج سنغافورة ماليزيا لتنافس من أجل الوصول إلى العولمة من خلال صناعاتها، وذلك بدءا من الطيران وحتى تسهيلات الموانئ. وقد تم بناء بوتراجايا حيث كانت توجد المزارع في يوم من الأيام، وتنتج الآن النسيج وغيره من البضائع للأسواق الغربية. وتتميز المدينة بالأسلوب المعماري الأوروبي الحديث الذي يندمج مع الأسلوب الإسلامي المميز. ويتسع الطريق السريع المحلي في اتجاهه نحو الشمال على امتداد الطريق وحتى بينانغ التي أصبحت الآن محورا رئيسيا للتكنولوجيا المتقدمة.

لا توجد علامة نجاح في كوالالمبور أكبر من برججي بتروناس أو ما يشار إليهما بالتوأمن. وكانا أطول برجين في العالم حتى فترة قريبة. ويعتمد تخطيط الدور الأرضي على الهندسة الإسلامية: وهو عبارة عن نجمة تحمل معاني الوحدة والانسجام والاستقرار والعقلانية. وتشغل أحد البرجين شركة بتروناس للبترول، في الوقت الذي تشغل فيه البرج الآخر شركات متعددة الجنسيات. ويصل بينهما جسر ذو طابقين ويرمز إلى الرابطة بين الشركات التي تديرها الدولة ورأس المال الأجنبي؛ والتي تمثل معادلة آسيا للفوز. وقد قال أحد مسؤولي العلاقات العامة التنفيذيين في ماليزيا وهو يشير بفخر إلى أبراج بتروناس من مكتبه: "نحن الدولة الوحيدة غير الغربية التي لم تلحق بنا لعنة البترول".

فعلى الرغم من أن طفرة البترول قد بدأت في العام 1970، إلا أنها قد تحولت إلى مجال تكرير البترول، كما أنها حققت تقدما في مجال الإلكترونيات، كما يتم استغلال مواردها من المطاط والخشب ولا يتم القضاء عليها. وقد ظلت ماليزيا المصدر الوحيد للبترول في شرق آسيا، وذلك بتطويرها للتكنولوجيا ومخازنها على مخزونها. وحتى عند نضوب مخزونها من البترول خلال العقدين المقبلين، فسيظل لديها مخزون احتياطي ضخم من الغاز الطبيعي. وقد منعتها عدم المساواة المدنية والقروية والمستوى الضعيف للتعليم الأساسي من أن تصل إلى ما وصلت إليه كوريا الجنوبية، إلا أنها توجه أكبر جزء من ميزانيتها طويلة المدى الضخمة إلى التعليم وإلى دفع البلد للتنافس بصورة أكبر في مجال التصنيع واقتصاد المعرفة.

تستطيع القيادة الجيدة أن تحدث farkا في أي مكان في العالم. وفي الوقت الذي يفخر فيه الفنزويليون بهوغو شافيز، فإن الماليزيين يفخرون بمهاتير محمد. وقد اقتنع مهاتير ومستشاروه بأن العولة خطيرة إلا إذا تم توجيهها التوجيه الصحيح. وقد عارضوا التقييدات التي دمرت الاقتصاد التايلاندي

والإندونيسي خلال الأزمة المالية الآسيوية، وفرضوا بدلا من ذلك قيودا على رأس المال كي يحافظوا على العملة الماليزية.

ويزداد إدراك قادة العالم الثاني أن العولمة تحتاج إلى إدارة قوية من أجل تجنب التفارقة الموجودة والخارجة عن السيطرة. ويفضل هؤلاء السير على خطى ماليزيا والأرجنتين.

يعد الدكتور أم. - كما يدعو مؤيدو ماهاتير - بمثابة لي كوان يو المسلم، وهو الوحيد الذي يشبه لي في الدفاع عن القيم الآسيوية، حيث يشير إلى فكرة وجود فضائل عدة مشتركة بين الإسلام والكونفوشيوسية مثل المساواة في المعاملة والولاء. وقد قال أحد الباحثين وهو في مسجد نيجارا (مسجد محلي): "يعتقد الغربيون أن النمو الاقتصادي يعني - بصورة تلقائية - التحرر الثقافي، ولكن ستثبت ماليزيا أن هناك طريقا آسيويا". ولقد سافر الإسلام على مدار قرون - ووصل المبعوثون المسلمون والتجار العرب حتى الفيليبين بحلول القرن الثالث عشر - حتى وصل إلى آسيا، ويبدو أن تشبيه ماهاتير لهذا الوضع مناسب تماما، حيث شبهه بلعبة الأطفال التي يهمل فيها كل طفل في أذن من يليه بكلمة وهم جالسون في دائرة، وذلك عندما قال: "يختلف ما يقوله الشخص الأول عما يسمعه الشخص الأخير اختلافا تاما"⁽⁵⁾.

وقد أشار أحد المحللين الماليين الأكاديميين قائلا: "لقد أصبحت ماليزيا أكثر إسلاما على الرغم من النمو الاقتصادي". إن نجاح ماليزيا في التحديث من دون التضحية بالإسلام جعلها مركزا آسيويا محوريا يقي آسيا من القوى الأصولية المنبثقة من الغرب، حيث يعيش عدد أكبر من المسلمين في آسيا يزيد عن ذاك في العالم العربي. إن ماليزيا هي دولة متفتحة ويسودها التسامح إلا أنها متحفظة. وتتفوق الشريعة على القانون الدستوري بالنسبة إلى الغالبية المسلمة من السكان، في الوقت الذي يوجد فيه بالتوازي نظام علماني قانوني للجماعات الأخرى مثل الصينيين والهنود. ولا نستطيع أن نرجع النجاح

المستمر للأقلية الصينية من السكان إلى الأخلاقيات الكونفوشيوسية وحدها وذلك لأن عدد السكان المحليين الماليزيين يتعدى عدد السكان المحليين الصينيين. إلا أن العديد من المسلمين المالاي تغريهم الموجة الثانية للإسلام العربي - سبع قرون بعد القرن الأول - ويبدو هذا واضحا من خلال زيادة انتشار الحجاب. وقد تم منع الطلاق من خلال رسائل الهاتف المحمول والذي كان مسموحا به في ما سبق. بل لقد غزت القوة المتزايدة لمجالس وشرطة الشريعة السنوادي الليلية الموجودة في مدينة زوك وكوالالمبور. وما زال أنور إبراهيم راشد، رائد السياسة الإسلامية والنائب الأسبق لرئيس مجلس الوزراء يعتقد أن الإسلام قد يقضي على الفساد في الحكومة. ويقول مؤكدا: "لن يتم التضحية بالإسلام باسم الديمقراطية" ويضيف كذلك: "يجب أن تنجح حصانة قيم آسيا من أجل الاستمرار". وقد أصبح السياسيون المالاي أكثر شفافية لكنهم لم يصبحوا بعد أكثر صراحة. وقد أعطت انتخابات الأحزاب متعددة الدورانية فرصة للأحزاب المعارضة في أن تحصل على مقاعد فيها إلا حزب واحد وهو Barisan Nasional Party. ويبدو أن احترام ماهاتير للديمقراطية قد ازداد بدرجة طفيفة بعد تقاعده وبعد أن أصبح رئيس مجلس إدارة بروناس.

لكن لم يعتقد ماهاتير مطلقا أن ثمن الديمقراطية يساوي عدم استقرار التوازن العرقي للبلاد، ويوافق معظم الماليزيين على ذلك، حيث إن مساندة الدولة القوية يجعلهم أكثر ثراء⁽⁶⁾. إن ماليزيا هي حالة من حالات التسامح العرقي الداخلي ولكن ليس بالضرورة انسجاما؛ وما يدعمها هو النمو الاقتصادي. ولقد جلب الاستعمار العديد من الصينيين والهنود إلى شبه الجزيرة، وتمكنت ماليزيا من الحفاظ على استقرارها على الرغم من أن نسبة المالاي تبلغ 50 بالمائة، وتبلغ نسبة الصينيين 40 بالمائة، وتبلغ نسبة الهنود المختلطين 10 بالمائة.

وتختلط القيم الآسيوية مع الإسلام والديمقراطية في بوتقة ماليزية واحدة، لكن هذه البوتقة لم تصل إلى درجة الغليان بعد. وقد أشار أحد السياسيين المحافظين بقوله: "يتساءل العديد إذا ما كانت هناك أزمة اقتصادية ستقع وستثير العنف الطائفي كما حدث في العام 1969 ولكننا نفضل أن يتمتع الجميع بالمساواة في الدخل بدلا من تجربة الفكرة". ومثل جنوب إفريقيا، فإن ماليزيا خطة عمل إيجابية لسكانها المالاي ذوي الأغلبية - والذين يعرفون باسم بومبوترا (أبناء التربة) - وقد أنشأت هذه الخطة طبقة متوسطة مستقرة عن طريق منح أفرادها قروضا بفائدة منخفضة لتشغيل الشركات التي يملكونها. ويبدو التوتر بين السكان المالاي الأصليين والسكان الصينيين الأقوياء تقريبا غير مرئي، إلا أنه لا يزال محسوسا.

ولقد شبه في. أس. نيبول وجود الصين في ماليزيا كتوصيل تيار كهربائي بقوة 220 فولت إلى مدينة معدة لاستقبال 110 فولت فقط. فبالنسبة إلى الصينيين، تعتبر الحديقة مشروعا تجاريا إلا أنها بالنسبة إلى مالاي تعتبر جزءا من البيت والأرض⁽⁷⁾. والآن يمزج البعض قائلين: "إذا أصبح الصينيون مسلمين، فسيرتد المالاي إلى البوذية".

وكما همس أحد المسؤولين السابقين في مكتبه المتواضع قائلا: "لن نعترف بذلك، لكن لولا الصينيون لكنا لا نزال متأخرين في الاقتصاد". وعلى الرغم من موقف ماهاتير المؤيد للمالاي، فإن أقرب أتباعه في الشركات صينيون. بل إنه قد ابتكر منطقة اقتصادية بعيدة عن شاطئ بورنيو من أجل أن يغري الصينيين بالاستثمار، وهو بذلك يجذب أموالهم بذكاء، وفي الوقت نفسه فإنه يعد من سيطرتهم. وتعكس روابط الصين المتزايدة مع ماليزيا المثل الشائع: "الجار القريب أهم من القريب البعيد" وذلك على مر العصور. ولقد تكس المهاجرون الصينيون حول كوالالمبور وبينانغ، وكوالالمبور هي مدينة صينية ذات هندسة معمارية صينية واستعراض صيني سنوي، إلا أنه على الرغم من السيطرة الصينية عبر البحار على

الاقتصاد لا يشعر الماليزيون بأي تهديد استراتيجي من جانب الصين. وقد كانت ماليزيا هي البلد الأول في المنطقة الذي يقيم علاقات مع الصين في العام 1974. ولقد تزايدت الصادرات الماليزية من الغاز وزيت النخيل والإلكترونيات، مما عمل على الإسراع من برنامج الصين للحاق بشركاء ماليزيا من الدول الأخرى في المجالات التجارية. ويتحرك قدر كبير من اقتصاد ماليزيا بالتناغم مع الاقتصاد الصيني، مثلها في ذلك مثل كوريا الجنوبية. ومقابل ذلك، يصرح للماليزيين بدخول الصين ويسمح لهم بامتلاك العقارات، بل والدخول في استثمارات حساسة مثل استثمارات الطاقة. وتحتوي شركة بتروناس مع غيرها من شركات الأحشاب الماليزية وراء الشركات التي تديرها الصين، في سعيها للحصول على الموارد العالمية من مختلف البلاد مثل ليبيا والسودان وإندونيسيا.

لقد أوضح استراتيجي ماليزي في ما يتعلق بالتعاون البحري والعسكري القوي مع أميركا قائلا: "لقد تطلعنا لفترة طويلة إلى الولايات المتحدة الأميركية كقوة عظمى يمكن الارتكان إليها". وقد تم غض الطرف من قبل الولايات المتحدة في ما يتعلق بنقد ماهاتير محمد الذي يعارض أميركا، بسبب قرب العلاقات الماليزية الأميركية، حيث قال إن أميركا لا يمكن أن تقود حربا ضد الإرهاب لمحاربة الإسلاميين الأصوليين حيث إنها ليست دولة إسلامية. بل إن ماليزيا أقامت محكمة ساخرة لجرائم الحرب وذلك لإشعار القادة الأميركيين بالعار لما لحق بالعراقيين والفلسطينيين. ولقد أتقنت ماليزيا فن المحايدة مع جهات عديدة مثلها مثل العديد من الدول الأخرى المسلمة المنتجة للبتروول لكي تقيم علاقات صداقة مع الجميع. وقد أكدت ماليزيا - بهدوء - للولايات المتحدة أنها إلى جانبها، وفي الوقت نفسه، فإنها لا تقوم بأي تصرف يهين الصين، مثلها في ذلك مثل كوريا الجنوبية وأستراليا وتايلاند والهند، وبهذا تنقذ نفسها - بطريقة فعالة - من العدوانية عن طريق بقائها على الحياد عندما تعارك الأفيال.

إندونيسيا: الأقل هو الأكثر

تعرض إندونيسيا دائما للهجوم، إما من قبل الطبيعة وإما من قبل الإنسان. فهي معرضة للانفجارات البركانية والزلازل والتسونامي والأمراض المعدية والأزمات المالية والنزاعات العرقية، وهي بلا دفاع في مواجهتها لكل ذلك. وهي ليست دولة فاشلة، إلا أنها دائما ما تحيق بها الأخطار والمخاوف من أن تصبح إحدى الدول التي ستعرض لأحد التغيرات الزلزالية في العالم أو في الأسواق. وفي بداية عام 2007، بدا أنه لا مناص من اختفاء جاكرتا بسبب أحد الفيضانات الغزيرة، وتعرض العديد من سكانها للتشرد، كما غرقت آلاف البيوت، وتسبب ذلك الفيضان في انتشار الأوبئة الجماعية. إنها لمعجزة أن تظل إندونيسيا حتى الآن، وستصبح معجزة أكبر إذا استمر فيها الوضع الراهن على ما هو عليه كذلك.

تمثل الجزر الإندونيسية درع جنوب آسيا الواقية من العالم الخارجي. وعندما احتلت الإمبراطورية اليابانية إندونيسيا خلال الحرب العالمية الثانية، حررت زعيمها الفدائي المسجون سوكارنو، الذي أطلق العنان للصراع ضد المستعمرين الهولنديين للحصول على الاستقلال وأجبرهم على الاستسلام والخروج. وبعيدا عن تعريفها في ظل القانون الدولي، يبدو أن إندونيسيا لم تحصل على حقها في أن تصبح دولة ذات سيادة. ومن المستحيل أن يتم حكم أرخبيل - يتكون من حوالي 14000 جزيرة، ويمتد من ماليزيا إلى الفلبين - سواء بالديكتاتورية أو بالديمقراطية.

تعد الوزارات المحصنة في جاكرتا خير مثال لرابطة الحكومة والجيش التي تصرف كمحتل في مرحلة ما بعد الاستعمار، ويحتل بلاده نفسها. وعلى مدى عقود، ركز الرجل القوي؛ سوهارتو ونظامه الجديد غير المتحيز، على الاستغلال وتحقيق الثراء الفاحش، أكثر من السيادة، حيث يمنع أولاده العديدين من الاحتكارات التجارية العسكرية المتعددة. ومع تدهور نسبة عوائد الضرائب

إلى 12 بالمئة فقط من ميزانية البلاد، يقوم الجيش - متمتعاً بالحصانة - بتشغيل مشروعات ربحية (من خلال أكثر من ألف وخمسمئة شركة) في المناطق شبه المستقلة⁽⁸⁾. وعلى عكس ما يحدث في تايلاند، حيث يجلب الحكم العسكري القليل من الحداثة للبلاد ويعمل بصورة محدودة على تطوير البلاد، فقد أصبح الشاغل الرئيسي لجيش إندونيسيا منذ استقلالها هو الحفاظ على نصيبه من الكعكة الاقتصادية للبلاد، واحتل تأسيس حكومة مدنية مستقرة أولوية تالية بعد ذلك. إن إقصاء الجيش من القيادة هو أمر في غاية الصعوبة، بل إنه من المستحيل إقصاؤه عن تجارة العقارات وصناعات المناجم والأخشاب.

لقد ألهمت إندونيسيا الدول الأخرى، حتى إنها حازت على لقب **العملاق النائم**، وذلك بسبب مساحتها الجغرافية الشاسعة واحتلالها للمركز الرابع في العالم من حيث عدد السكان، حيث يبلغ عدد سكانها ما يزيد عن مئتي مليون شخص. إلا أنه في أثناء نوم العملاق، يتم تمزيقه إربا. فالمدينة تبدو كملاعب غولف كبير يطفو على سطح الماء، حيث يطالب خليط من الدول والشركات الأجنبية بملكية عدد من حفر الملعب المختلفة. وينعكس تداخل مصالح شركات الطاقة مع الدولة على إندونيسيا انعكاساً إيجابياً. وتتميز ساماريندا عاصمة مقاطعة كليمنتن الشرقية، والتي تقع في بورينو، بطرقها الممهدة وضواحيها ذات الطابع الغربي، والتي يقطن فيها عمال البترول الذين يأتون للعمل من الدول المختلفة. وبعيدا عن المركز، فإن استغلال الموارد (من قبل أقلية من السكان) هو القاعدة. وفي مقاطعة بابوا تآمرت شركات المناجم مع الجيش الإندونيسي، وتسببت في تلوث ضخم للأهوار وانتهاك حقوق الإنسان. وفي عام 1997 تسبب حرق الأشجار في سومطرة في تآكل سحابة سوداء كبيرة وسامة (غطت ماليزيا وبابوا وغينيا الجديدة)، بل وكذلك أجزاء من أستراليا) حتى إن الحكومة الماليزية أعلنت حالة الطوارئ وحثت القساوسة على الدعاء لكي تمطر السماء، حيث إن المئات من الأطفال لقوا

حتفهم اختناقاً، وبلغت الخسائر 10 مليارات دولار. ويهدف تقسيم وخذاع الحكومة للمقاطعات، إلى إضعاف قوة حركات الاستقلال، وفي الوقت ذاته استمرار الإقطاعيين من قوى الجيش في الحكم وتقسيم البلاد. وقد أسرع تحكّم مسؤولي الجيش من نهب الغابات ومصادر الأسماك، من قبل الصينيين والماليزيين والأميركيين والشركات التي يملكها الجيش. ولكن كلما حشد مركز البلاد فوائد اقتصادية على حساب محيطه الخارجي، ازدادت رغبة المحيط بالانفصال. وهناك العديد من العلامات التي تشير إلى أن إندونيسيا لن تبقى على شكلها الحالي، ومن ذلك استقلال تيمور الشرقية في عام 1999 والاستقلالية المتزايدة لمقاطعتي أتشيه وبابوا، وفقدان الجزيرتين اللتين استولت عليهما ماليزيا بعد نزاع قانوني. ومن الناحية الاقتصادية والعرقية والدينية، تنجذب عناقيد الجزر الرئيسية في إندونيسيا نحو شبيهاها من الجزر التي تشهد قدراً أكبر من الاستقرار: حيث تقع سومطرة وكليمنتن الشرقية، وأيضاً بعض الأجزاء من جافا في محيط تأثير ماليزيا المرفهة.

تتقارب مدينة سولاوسي التي يسكنها المسيحيون مع الفيليبين، وتتحه المقاطعات الشرقية الفاشلة مثل بابوا إلى ابن العم الميلانيسي وهي بابوا غينيا الجديدة، والتي تتحكم فيها أستراليا أكثر من إندونيسيا. وتمتلك سنغافورة بالفعل جزيرة بنتان، حيث تقوم بتشغيل منتجعاتها، واستغلال تربتها الجبلية في استصلاح أراضيها.

لقد علّق رجل أعمال من جاكرتا بقوله: "إننا نصبح مثل الفيليبين، أكثر فقراً وأقل استقراراً كل عام". وتصبح مرارة الفشل أشد إذا كنت قد أوشكت على تذوق النجاح لكنك لم تبلغه. ويصف توينبسي سومطرة بأنها جزيرة الأمل حيث ستهض الدولة عن طريق البترول والتربة والكدح⁽⁹⁾.

إلا أن إندونيسيا ستظل أمة في حالة انتظار وهي تعاني الآن من الفرص الضائعة نفسها، مثلما كانت في الستينيات⁽¹⁰⁾. وقد عاصر سوهارتو ثلاثة

عقود من التحرر والإصلاحات الإقليمية، ولكنه لم يتعلم مطلقاً أن الأكبر ليس دائماً هو الأفضل. ولطالما تطلع إلى سنغافورة باستهانة؛ حتى عام 1997 حيث شلت الأزمة المالية إندونيسيا، فأجبرته على قبول قروض ضخمة منها.

لم يجد سوهارتو كذلك بدءاً من اللجوء إلى الجماعات الإسلامية من أجل القيام ببعض الوظائف الأساسية. ولم يتمكن المستعمرون الهولنديون على مدار 350 عاماً من التغلغل في بيئة ثقافات إندونيسيا، حيث يتعايش فيها كل من المسيحية والبوذية والهندوسية والإسلام في مناطق جغرافية متباينة. وقد استقت المملكات القديمة في جاوا وتايلاند ومالاي وكمبوديا دياناتها من الهند، وقد أنتج هذا التراث آثاراً معقدة من الروحانية البوذية الهندوسية مثل المعبد الضخم وبرج بوروبودور البوذي. وكان هناك قول شائع وهو "أحدث الإندونيسي وسوف تجد هندوسياً تحته". ويسمى رمز إندونيسيا القومي وخطوط طيرانها باسم جارودا، تيمنا باسم الحصان القوي الهندوسي فيشنو.

يقول العديد من الإندونيسيين الآن إنه في الوقت الذي تتوجه فيه عقولهم شرقاً، فإن قلوبهم تتوجه غرباً إلى مكة. ويجعل ضعف إندونيسيا الداخلي العدد الضخم للسكان المسلمين هشاً في مواجهة الإسلام المتطرف العالمي. وفي الوقت الذي تتلقى فيه إندونيسيا الاستثمارات المسلمة والسياح والطلبة، فإنها تتحول إلى أرخبيل للجهاد بسبب العلاقة بين العرب والجماعات المتطرفة المحلية، وتوفر للمقاتلين السابقين من أفغانستان مكاناً يمكنهم من وضع خطة وإدارة الهجوم على الشركات والسفارات الغربية⁽¹¹⁾. وقد انتشر الإسلاميون من الشباب عبر إندونيسيا وتايلاند، آسرين عقول الشباب الذين يعانون من البطالة والجهل والذي يسهل التأثير فيهم، حيث يتم تجنيدهم كجنود مشاة لمحشوش الإسلاميين مثل جيش أبو سياف وجبهة التحرير القومية مورو في الفلبين، والتي تحث على العنف بين المسيحيين والمسلمين في مقاطعة سولاويسي. وقد قال أحد المحللين القوميين عن الحركات الأصولية: "يشترك

الماليزيون في عمل القبلة ويقوم الفيليبون والتايلانديون بتفريدها ويلعب الإندونيسيون دور الانتحارين". ويتعلم المسلمون في المدارس الداخلية الإسلامية التي يبلغ عددها أربعة عشر ألف مدرسة وفي المساجد التي تشرف عليها الجماعات الإسلامية الأصولية والتي تتشابه مع المدارس في باكستان.

لقد تم استئصال التحررين الإندونيسيين من الأنشطة التي يتم القيام بها هناك، إما لإعادة تأكيد إسلام إندونيسيا التوفيقي الأصلي أو لتعزيز بديل مثل تدريس اللغة الإنجليزية. ويعيش الذين تعلموا في الخارج ولديهم وظائف في سنغافورة كانفصاليين في فيلات مكيفة في العاصمة جاكارتا. أما القوى الباقية التي تمثل الاعتدال - والتي يمكن أن تحقق نجاحا - فإنها تتمثل في الإسلاميين أنفسهم.

مع ذبول الهوية القومية لإندونيسيا، تصبح الديمقراطية مثل السيارة التي تفقد أجزائها وهي سائرة في طريق وعر. ويفضل القادة الإندونيسيون أن تظهر صورة البلاد وكأنها مركز تألفي للديمقراطية والخطاب السياسي. ومنذ خلع سوهارتو في العام 1998، تزايدت معدلات الفساد وعدم المساواة في الأجور والانقسامات الدينية والعرقية والعنف الانفصالي⁽¹²⁾. أما خليفته الذي اختاره بنفسه، وهو يوسف حبيبي، فقد كان قسيسا جاهلا، وقد أدى الاستفتاء الذي قام به حول تيمور الشرقية إلى استقلالها. وقد استمر التيار السياسي تحت قيادة ابنة سوكارنو، والتي تدعى ميغاواتي سوكارنوبوتري: وقد أصبح أكثر الأحزاب الإسلامية قوة هو أكثرها رعبا. إن ثمن الديمقراطية الإندونيسية هو الوحدة، حيث أصبح النموذج الشائع هو نموذج المناطق ذات الحكم الذاتي، وأصبح الاتجاه العام للإندونيسيين هو إحداث الجلبة للحصول على القسيادة الحقيقية، مطالبين بقائد يشبه لي كوان يو أو ماهاتير من أجل استعادة الوحدة والكرامة. وقد تستمر إندونيسيا في الانقسام في كل شيء عدا الاسم، فإندونيسيا هي ضحية لوضعها كأكثر دولة عرقية بطريقة غير طبيعية.

ويسكن حوالى 70 بالمئة من السكان في جافا (يشمل ذلك سكان جافا الأصليين الذين يشكلون الأغلبية)، أما جاكرتا فهي عاصمتهم. لا تستطيع المسلات البشعة المبنية لإحياء ذكرى الاستقلال تغطية حقيقة جاكرتا التي تتمثل في أنها ملك لمستعمرها الجدد: الصينيين. إن علاقة إندونيسيا بالصين هي علاقة جوهرية، بل هي رقصة للحب والكراهة والحياة والموت. وفي عصر مالاي الشرقية الهولندية، وصل العاملون الصينيون حشودا، من أجل أن يكدحوا في زراعة قصب السكر. ومنذ البداية، كان لزاما عليهم أن يخففوا من مشاعر الكراهية للصينية، فقاموا برشوة السياسيين من أجل إقامة شركات علي بابا حيث ظهر الإندونيسيون في الصورة، في الوقت الذي كان فيه الصينيون هم من يديرون في الخفاء. إن انقلاب إندونيسيا الذي حدث في العام 1965 هو انقلاب ضد الصينيين، حيث إن الصين قد جلبت أسلحة للحزب الشيوعي الإندونيسي. حيث تم طرد خمسمئة ألف صيني وتم إرجاعهم إلى بلادهم الأم التي لم يعيشوا فيها من قبل.

وكان من الممكن القضاء على السكان الصينيين الذين يعيشون في إندونيسيا والذين يمثلون حوالى 70 بالمئة من اقتصاد إندونيسيا، إذا ما كان هناك ديمقراطية⁽¹³⁾. وحتى بعد العدوان العنيف في عام 1998، والذي تم فيه تدمير الحي الصيني تماما، وتم قتل آلاف الصينيين بطريقة وحشية، تخلت الشبكات البنكية الصينية الداخلية عن الشركات الصينية؛ وبعدها نقلت تريليون روية إلى سنغافورة. ولولا وجود ثروة الصين، لكانت إندونيسيا من دول العالم الثالث. لم تكن مفاجأة أن ولاء الصينيين المقيمين خارج الصين لبلدهم أكثر من ولائهم للبلاد التي تبنتهم، وذلك بسبب إحساسهم بالخطر على وجودهم. وقد طالبت الحكومة بأن تتم حماية الأقلية الصينية بعد أحداث الشغب التي وقعت في العام 1998. وقد اندمج الصينيون كما لم يندمجوا من قبل، وذلك لأنه لم يعد هناك وجود للحي الصيني في جاكرتا. وقد أفصح أحد

رجال الأعمال الناجحين قائلا: "لقد أصبح جيل الشباب الصيني متواضعا في ما يخص ثروته، فالشباب يفضلون قيادة السيارات اليابانية على السيارات الألمانية". ولم يعد هناك أهمية لإظهار علامة الصين على جواز السفر. وحيث إنهم أصبحوا يمثلون 8 بالمئة من السكان (رابع أكبر أقلية)، فقد أتت جماعات الحقوق المدنية لمساعدة الصينيين الذين يسعون إلى الحصول على الجنسية. كما أنه كانت هناك أيضا صحة لأهمية الصين الاقتصادية والثقافية، حيث إن عدد الطلاب الإندونيسيين الذين يدرسون في الصين يفوق بكثير عددهم في الولايات المتحدة الأمريكية. وتتحول إندونيسيا تدريجيا إلى حلقة وافية للصين، وهو الدور الذي كان من المقرر أن يلعبه الأرخبيل لصالح اليابان في الحرب العالمية الثانية. والوقت الحرج الذي أوقفت فيه أميركا التعاون الدفاعي مع إندونيسيا - بسبب القلق من حقوق الإنسان - هو نفسه الوقت الذي قامت فيه الصين باتفاقية الدفاع مع إندونيسيا، جاعلة منها الشباب المرجانية التي تمتد على محيطها البحري. إن الصين واليابان هما المستخدمان الأوليان لمضيق ملقا، أكثر نقاط الاختناق انشغالا بين الموانئ المهمة (يزيد اتساعه بقليل عن ميل في أضيق نقطة له) ويمر من خلاله نصف التدفق العالمي للبترول وثلث التجارة العالمية الأخرى كل عام⁽¹⁴⁾. وقد أقصت المبادرات الإقليمية لحماية السفن المارة من القرصنة والإرهاب - تدريجيا - مقترحات أميركا لزيادة دورياتها، التي ينظر إليها ليس فقط كعامل عرقلة للمضيق، بل أيضا كعوامل مستفزة. وتقوم كل من سنغافورة وماليزيا وإندونيسيا بدوريات المضيق بنفسها، وذلك باستخدام التكنولوجيا المعقدة التي تستخدمها اليابان في الملاحية. وتراقب المنظمة البحرية الدولية الجديدة - والتي يقع مقرها في كوالالمبور - وترسل تقارير عن الأنشطة المشتبه بها في المنطقة؛ من دون التدخل الأميركي. وقد قال أحد الدبلوماسيين الإندونيسيين وهو يتناول الفطور في فندق بوروبودور: "لقد كان الرد الأميركي الخيري على التسونامي الذي حدث عام 2004 محرجا،

حيث إن السنوايا الطيبة قد عاشت لفترة قصيرة لأن المساعدة كانت لفترة قصيرة، وتنظر شعوبنا إلى السياسة الأميركية على أنها سياسة معادية للإسلام". وتعل الصين أيضا محل الاستثمار الأميركي المتدهور في إندونيسيا، وستنفق 30 مليار دولار في الصناعات الاستخراجية خلال العقد المقبل، حيث إنها تضخ البترول والغاز (والفحم والخشب) خارج البلاد. وكما في الشرق الأقصى لروسيا، فإن شركات الصين قد اغتصبت غابات بورنيو وكليمنتن التي اختفى نصفها⁽¹⁵⁾. إن النظام البيئي لإندونيسيا مهدد الآن، حيث إنها تلي البرازيل في ما يتعلق بخطر الانقراض الذي يتهدد السلالات. ولكن على عكس البرازيل، فإن الوعي البيئي غائب، وهو الأمر الذي يؤدي إلى النضوب البيئي. وحتى مع استثمار الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي واليابان وأستراليا في الزراعة الإندونيسية وتدعيم المعاهد الإسلامية الآمنة، وتدريب قوات الشرطة والدفع بشركاتها لتطبيق معايير المساواة (عن طريق دفع أجور عالية ومنح مزايا صحية للعمال)، فإن ذلك قد لا يكون كافيا لجعل إندونيسيا برجا مستقرا، بدلا من كونها حزاما متناثرا من المذنبات التي تدور في فلك الصين.

الفصل الثلاثون

ميانمار وتايلاند وفيتنام:

المثلث الداخلي

لقد ظل المشروع التوسعي للصين مستمرا داخل آسيا مع مستعمرات الهند الصينية السابقة الفرنسية والبريطانية - والتي كانت في يوم من الأيام مصدرا للثروة في أوروبا - ذلك إلى جانب إغرائها لدول العالم الأول مثل اليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا وسنغافورة، وتحييد الهند، وهي منافسها المكتظ بالسكان، واختيار ماليزيا وإندونيسيا الاستراتيجي من الناحية الجغرافية. لقد كانت موارد المنطقة تتحرك في وقت من الأوقات من الشرق إلى الغرب عبر المحيطات في اتجاهها إلى أوروبا، أما الآن فإنها تتحرك من الجنوب إلى الشمال في اتجاه الصين. ولقد حل قدر كبير من المساعدات الصينية غير المشروطة محل قطرات المساعدة الغربية التي صاحبته ضغوط تطبيق الديمقراطية في دول العالم الثالث مثل كمبوديا ولاوس، ففازت بدعم أنظمة هذه الدول المتفلتة⁽¹⁾. وفي الوقت الذي تمارس فيه الصين دبلوماسيتها الخاصة، بدأت أميركا تركز - بشكل مفرط - على موضوعات إضافية مثل الإصلاح العسكري ومحاربة الإرهاب. لقد أدى ما قامت به الصين من قطع الأشجار وحرق الأرض - بالتآمر مع الجيش الكمبودي - إلى فقدان مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية، وانجراف التربة، وانخفاض جودة المياه، واحتمال حدوث أزمة غذاء. وتسمح البضائع الصينية الرخيصة، مثل الهواتف الجواله والأسواق المحلية لعدد كبير من الأفراد بأن يستمتعوا بمباهج حياة الطبقة الوسطى. ولقد قال محلل محلي مقيم في بانكوك: "إن سياسة الصين هي أن تبني

روابط اقتصادية تستطيع أن تقاوم تنقلات القيادة الصاخبة، وستقوم الصين بعقد صفقات تجارية مع من في يده السلطة بغض النظر عن كونها.

الأيام البورمية معدودة

لقد كانت بورما (والتي أعاد نظام المجلس السياسي الحاكم تسميتها بميانمار) مجتمعاً معزولاً وعتيقاً وغير متقدم على مدار عقود، إلا أن موقعها على خليج البنغال، جعلها نقطة ساحلية استراتيجية مهمة للصين، حيث إنها تدور حول مضيق ملقا. ومنذ العام 1988 حولت الجماعة الاتحادية العسكرية المعروفة بمجلس إصلاح النظام وقانون الدولة النظام الاستعماري البريطاني ثم الياباني للدولة، إلى الدولة البوذية المناضلة الوحيدة في العالم. وفي العام 1997 أعاد المجلس السياسي تسمية نفسه بمجلس الدولة للسلام والتنمية، وبعد مرور عقد من الزمان، كان من الصعب إيجاد الفارق بينهما. وفي العام 2007 كشف عن عاصمة جديدة تقع بين رانغون وماندالي، كما فعل الملوك البورميون من قبل، إلا أن الجماعة الاتحادية العسكرية شهدت بسبب سياستها الاقتصادية السخيفة معارضة آلاف رجال الدين والمواطنين. هذا وقد احتفظ مجلس إصلاح النظام وقانون الدولة، بحكمه عن طريق إذكاء الشعور بوجود تهديد خارجي مستمر، إلا أن الصين هي مصدر التهديد الأساسي للحكم الذاتي في بورما، وهي القوة التي يرحب بها النظام.

إن الانعزال الدبلوماسي لبورما قد يجعلها عميلة محتملة للصين، مثلها في ذلك مثل أوزبكستان. وقد مد إنتاج المخدرات وتهريبها مجلس إصلاح النظام وقانون الدولة بالعمل الصعبة لشراء أجهزة عسكرية صينية. ولا تحظى بورما فقط بالدعم الدبلوماسي الصيني كمقابل، بل إنها تحصل على الصينيين أنفسهم. وفي أواخر العام 1950، وصف توينبي بورما قائلاً إنها "فراغ سكاني يقع إلى جانب الصين يصرخ كي يتم ملؤه"⁽²⁾. وقد سببت الهجرة الموسمية غير المتبعة من جانب

الصينيين إلى بورما الشمالية من خلال الطرقات والسكك الحديدية وقنوات النهر لممر إيروادي أقلية (في حالات كثيرة تكون لها روابط أسرية وتاريخية) ستكون قادرة على المطالبة بحقوق قانونية وليس فقط الاكتفاء بالإقامة. لقد أدى التزاوج بين الطرفين واكتساب الأراضي الصينية، إلى نشوء قرى يسكنها بالكامل صينيون في شمال بورما، حيث يحتفظ هؤلاء بكل طبائع الصينيين. وفي ماندالي، بنت الشركات الصينية فنادق مضجرة وكبيرة الحجم؛ لا تعدد لانفتاح بورما على العالم، ولكن للزائرين الصينيين الذين لا يظهر عددهم أي مؤشر للتناقص⁽³⁾. ويشير البعض إلى بورما باسم يونان/الجنوب تشبيها لها بالمقاطعة الصينية الجنوبية التي كانت في يوم من الأيام واقعة على الحدود البورمية. إن بورما هي جزء تكاملي من استراتيجية الصين لمساعدة المناطق الداخلية داخلها - مثل يونان - كي تلحق بتقدم المناطق الساحلية. وكجزء من هذه الاستراتيجية، فقد استولت الصين اقتصاديا وفعليا على جيرانها في الجنوب. لقد اشترت الصين معظم خشب بورما، وسلبت غاباتها، واشترت ونهبت أفضل مواردها، وخططت للحصول على 6.5 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي البورمي خلال الأعوام الثلاثين المقبلة، حيث يتم ضخ معظمه في أنابيب من سيتوي إلى يونان. لم يتغير الحاجز الحدودي بين الصين وبورما ولم يتم إطلاق أي رصاصات، إلا أن بورما لا تعلقو إلا أن تكون مقاطعة صينية⁽⁴⁾.

لقد هزمت الصين - بسهولة - ضغوط اتحاد دول جنوب شرق آسيا على المجلس السياسي في بورما - والذي لا يزال عضوا تابعا - وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية الفاشلة وكذلك عقوبات الاتحاد الأوروبي. إلا أن الصين قد تعاني من ردود الفعل في بورما. وإذا لم تقدم الصين المزيد كي تنفع البورميون أنفسهم، فقد يؤدي ذلك الحقن المتصاعد إلى أن يفسر ذلك المجلس السياسي على أن الصين تمثل تهديدا بدلا من كونها طوق نجاة. ودائما ما تنقل المحذرات والأمراض معا بكميات كبيرة من أفغانستان - من خلال الصين - إلى المثلث

الذهبي ذهابا وإيابا، مما يؤدي إلى انتشار الإدمان والإيدز. إن شباب جنوب آسيا عالق الآن في اليابا Yaba وهو أحد أنواع المخدرات التي تجعلهم مستيقظين دائما. وتوجد أعلى معدلات الإصابة بمرض الإيدز في تايلاند وكمبوديا وبورما، وهي أكثر البلاد تصديرا لعمالة الجنس للصين وغيرها من البلاد. وتعد المخدرات والبشر بضائع مريحة بالنسبة إلى المهرين المنتظمين، ولا تستطيع الصين إخضاع حدودها الشاسعة لمراقبة الشرطة أكثر من الولايات المتحدة الأميركية أو أوروبا. وأخيرا، وكان الحروب المدنية المتفرقة لم تترك جيوشا صغيرة كافية، فإن الصين تتأكد من بقاء أسلحة وذخيرة كافية لأي مجرم أو متمرّد، لأن ذلك من الممكن حدوثه. لذا فإن البنادق والقنابل تستطيع أن تشق طريقها مرة أخرى إلى الشوارع الصينية.

وكمصدر لمنابع الأنهار الكبرى لكل من جنوب وجنوب شرق آسيا، قامت الصين ببناء سدود على نهر ميكونغ من أجل توليد الطاقة الهيدروليكية وكذلك استخدامه لنقل البضائع إلى الخمسمئة مليون جنوب شرق آسيوي الذين تعتمد معيشتهم على الفيضانات. وعلى الرغم من أن السدود الصينية تؤثر في مستوى مياه نهر ميكونغ وروافده في بورما وتايلاند ولاوس وكمبوديا وفيتنام، فإن الصين لا تقبل أي نقد يخص تلاعبها بالنهر⁽⁵⁾. ويسمح ما يتبقى من نهر ميكونغ عندما يصل إلى لاوس بوجود سد صغير يولد الكهرباء التي تباع عندئذ لتايلاند بمقابل مادي. وبالنسبة إلى شعوب دول العالم الثالث من الهند الصينية مثل بورما، فإن تفرعها عن مجرى النهر الصيني، لا يجعل الحياة أكثر سهولة.

تايلاند: تبتسم للشمال

تتمثل البراعة الدبلوماسية لدول العالم الثاني في مجاهدة القوى العظمى وزيادة الفوائد التي تحصل عليها من جانبها، وهو فن كانت تتقنه مملكة تايلاند على مر القرون التي تجنبت فيها الاستعمار. وقد أوضح توينبي أن حظ

تايلاند الجغرافي قد أنقذها في الحرب العالمية الثانية، حيث إنها "دولة فاصلة بين السيادة البريطانية في الهند وبورما من ناحية، والسيادة الفرنسية في الهند الصينية من ناحية أخرى"⁽⁶⁾. وقد أنقذت الملكية والارستقراطية واستراتيجية الجيش الخاصة بالابتسام في الاتجاهات كافة وانحائها للرياح أرض الابتسامات⁽⁷⁾. وخوفا من الصينيين، بعد الحرب الأهلية التي وقعت في العام 1949، فقد حصلت على قدر كبير من المساعدات العسكرية من الولايات المتحدة الأميركية، وعملت في حقبة الستينيات كمنطقة تمهيد حربي في حرب فيتنام. وقد قامت تايلاند بتطبيع العلاقات مع الصين سريعا عام 1975 وذلك تكيفا مع موقف أميركا بعد الحرب، كما ابتكرت شراكة استراتيجية لاحتواء فيتنام الشمالية⁽⁸⁾. وكجائزة لها، باعت الصين البترول لتايلاند بأسعار شبه رمزية مخفضة بعد أن رفعت منظمة أوبك أسعارها.

تعود أصول الصداقة بين الولايات المتحدة الأميركية وتايلاند - منذ قرنين - إلى الملك راما الرابع الذي قدّم أفيالا إلى أبراهام لنكولن من أجل استخدامهما في الحرب الأهلية، كما تعتبر سفارة الولايات المتحدة في بانكوك ثاني أكبر سفارة في العالم بعد سفارة بغداد. ولكن حدث في العام 1994 أن رفضت تايلاند طلبا من الولايات المتحدة الأميركية برسو ست سفن حربية أميركية في موانئ تايلاند، وهو قرار أيدته كل من ماليزيا وإندونيسيا. وكذلك، فقد تصاعدت الشكاوى بصورة ثابتة على الصعيد الاقتصادي. وقد تعرضت تايلاند للإهانة البالغة عندما لم تخرجها الولايات المتحدة الأميركية عام 1997 من أزمة العملة، وذلك بعد ثلاث سنوات فقط من إنقاذ الولايات المتحدة الأميركية للمكسيك خلال أزمتها. والسبب الذي تم تبرير ذلك الموقف به هو أن تايلاند لا تقع على حدود أميركا.

في الوقت نفسه، تنحني تايلاند مع الرياح الصينية أكثر مما سبق. وقد قال دبلوماسي تايلاندي في بانكوك: "سنستجيب لأفضل عرض سياسي واقتصادي

يقدم لنا لأن إتاحة فرص العمل والاستقرار يمثلان أهم أولوياتنا". وخلال الأزمة المالية التي وقعت في العام 1997 أجبرت المؤسسات الغربية على بيع أصولها التي اشتراها الغربيون بأسعار بخسة، حيث إن الاقتصاد قد انهار وارتفعت معدلات الفقر. وعلى العكس من ذلك، خفضت الصين التعرفة سريعا بموجب برنامج الحصاد المبكر، داعمة صورتها كقوة خيرية. ومنذ هذا العقد لحقت التجارة الصينية التايلاندية بمستوى العلاقات الأميركية التايلاندية، ويستفوق عدد السياح الصينيين الآن على عدد السياح الأميركيين. وبفضل الشريان الرئيسي الذي يمر بلاوس، فقد أصبحت الصين وتايلاند تشتركان في الحدود بصورة افتراضية، كما أصبحت تايلاند مصدرا رئيسيا لإعادة تصدير البضائع الصينية.

في تايلاند بدأت الصين مشروعا كبيرا غاية في الطموح، حيث إنها تقوم بحفر قناة عميقة عبر برزخ كارا الضيق⁽⁹⁾. وستعطي هذه القناة تايلاند تسهيلات استراتيجية في الميناء حتى تتنافس مع سنغافورة (التي تعارض المشروع معارضة شديدة)، وستستفيد موانئ ماليزيا في لانجاوي وبينانغ بشكل كبير كذلك من عملها كمستودعات لوجستية لمستخدمي القناة. ولولا تمرد مسلمي المالاي في جنوب تايلاند، لكان المشروع قد بدأ بالفعل.

إن إعادة رسم خريطة العلاقات التايلاندية الصينية ليس فقط علاقة اقتصادية وجغرافية، بل هي علاقة عميقة ثقافية ونفسية. وكما هي الحال في شرق آسيا، يشغل الشتات الصينيون في تايلاند المراكز التجارية في المقاطعات من فوكيت الساحلية إلى داخل ماها سارخام، وتعتبر الصين استيعاب تايلاند لهذا العدد الضخم من السكان نموذجا للأمم الأخرى لتتبعه. ومنذ القرن التاسع عشر، أصبح عدد السكان الصينيين في تايلاند هو مفتاح المؤسسات المالية، التي يحميها الجيش مقابل خدمات بنكية⁽¹⁰⁾. وبحلول العام 1850 أصبح نصف عدد سكان بانكوك من الصينيين الخاضعين للعائلة الملكية التايلاندية

ولكنهم كذلك متزوجون منها. وحتى في العصر الذي تحكم خلاله الغربيون بالشركات، كان الصينيون ذوو المعرفة الوثيقة بالثقافة والعادات التايلاندية هم الذين أبقوا على عجلة العمل دائرة⁽¹¹⁾. أما الآن، فإن الصينيين يملكون كلا الجانبين، فيتحكمون بصادرات تايلاند من الأرز والخشب. ولا يكفي الصينيون والتايلانديون فقط بالتعاون في صفقات العمل بل إنهم يعلنون أنهم "لا شيء سوى إخوة"⁽¹²⁾. وقد أوضح مؤرخ ثقافي تايلاندي قائلا: "إن الصينيين يعيدون كتابة التاريخ واضعين شتاتهم في البلاد كجزء من الصين الكبرى". وفي الماضي، كانت الملكية التايلاندية تدفع جزية للإمبراطورية الصينية. وتزور العائلة الملكية التايلاندية بكين كما كان يفعل رئيس الوزراء الأسبق الصيني ثاكسين شيناواترا ويعلن على الملأ فخر الصين بأسلافها. ورأى ثاكسين في مرة من المرات أن "الديمقراطية هي مجرد أداة... أما الهدف فهو إعطاء الشعب مستوى معيشة جيدا وسعادة وتقدما قوميا"⁽¹³⁾. ولم يزعج الصين على الإطلاق طرده في الانقلاب العسكري عام 2006 بسبب أساليبه غير التحررية، ومع ذلك فقد انتعشت مبيعاتها للأسلحة وعلاقاتها بالجيش التايلاندي في السنوات الأخيرة. وتبتسم تايلاند للشمال الآن أكثر من أي وقت مضى.

فيتنام: شدة أخرى من شدائد الحرب

كانت حرب أميركا في شرق آسيا - كوريا وفيتنام - مأزقا في أفضل صورها. وقد فشلت أميركا في أن تصبح قوة أرضية في جنوب شرق آسيا، ولا سيما بعد أن طردتها فيتنام الشمالية، وبعد أن أقصيت من خط عرض 38 شمالا في كوريا الشمالية. وتعتقد الصين - مثلها في ذلك مثل كوريا الشمالية - أن فيتنام تقع داخل حدودها الحضارية، كما يعيش العديد من الصينيين الأغنياء في منازل في الشمال الأكثر ثراء. ولكن منذ القرن الخامس

عشر وحتى اشتباكاتهم العنيفة على الحدود في العام 1979 ظلت فيتنام هي الدولة الوحيدة التي غزتها الصين، ولكنها فشلت في هزيمتها. ولكن بفقدانها الراعي السوفييتي، لم يكن هناك بدٌّ من أن تفتح حدودها مع الصين في العام 1988 معلنة عودة نموذج المبعوث والجزية للعلاقات الفيتنامية الصينية في عصر العوالة.

لقد لخص أحد المحللين السياسيين الفيتناميين في يوم شديد الحرارة في هانوي رأيه قائلا: "استمرت فيتنام - برباطة جأش - في معارضة الاستعمار، ولكنها بالتأكيد لم تعارض الرأسمالية". ولدى كل الفيتناميين براءة ساحرة تجاه العوالة، غير مدركين أن ما يحدث لهم يحدث في كل أنحاء العالم بعواقب غير أكيدة. ولكن يعتقد الكثيرون أنهم يأخذون أفضل فرصة بين زملائهم في دول العالم الثاني لاستغلال رأس المال فيه. وقد توقع محلل مالي إقليمي أميركي من أصول صينية في هونغ كونغ بقوله: "إن أفضل الاستثمارات توجد في فيتنام، فهي تعتبر شكلا مصغرا للصين: الشيوعية والزراعة والصناعة وبناضباطهم سيبحرون عبر تايلاند وإندونيسيا". بارتفاع أسعار التصنيع في الصين الساحلية، أصبحت الصين واليابان من أكبر المستثمرين في فيتنام كما أنهما تساعدان على جعل الجزء الشمالي من البلاد متحضرا كالجزء الجنوبي، عن طريق بناء المصانع واستيراد الجرار لرفع صادرات القهوة والأرز، حيث يعمل كل ذلك على رفع مستوى دخل الأفراد. وتستخدم فيتنام الآن كميات من الإسمنت سنويا تفوق ما كان يستخدمها سيدها المستعمر فرنسا، بفضل اقتصادها سريع النمو. ويجعل الخط الساحلي الطويل لكاليفورنيا الفيتنامية من الموانئ العميقة بوابة المستقبل للصادرات البحرية الإقليمية، في الوقت الذي يلعب فيه سكانها من الشتات المتمركزين في كاليفورنيا دورا نشيطا متزايدا كمعلمين ومديرين⁽¹⁴⁾. وتزأر هانوي اليوم بالدراجات النارية التي يقودها جيل من الشباب ولدوا بعد الحرب الأميركية في الوقت الذي يجلس فيه من هم في

سن التقاعد على طول البحيرات الجذابة للمدينة يرتشفون الشاي ويلعبون تنس الريشة.

يبدو بوضوح أن النظام الفيتنامي يفضل النموذج الصيني، حيث التحرر السياسي المركزي والتحرر الاقتصادي والاهتمام بالنتائج المترتبة: اللامساواة والفساد والمطالبة بالشفافية والحرية. وعلى الرغم من التشابهات بينهما، إلا أن فيتنام لم تعرب عن رغبتها بأن يتم استيعابها في النظام المركزي الصيني للمنطقة، ومما يدعو إلى السخرية أنها تتواصل مع أميركا لمنع هذا المصير. ويقوم المقاولون العسكريون الأميركيون ببيع الدولة أعتدة كمبيوتر وأقراصا لاقطة، ولقد أخرجت مصانع إنتل للرقاقات الإلكترونية فيتنام من صناعة الأحذية إلى حلبة التكنولوجيا المتقدمة، في الوقت الذي لا يزال فيه الجسد الشمعي للمناضل العم هو أي هو تشي من يبعث الرهبة في ضريح هانوي الضخم، وقد قامت المؤسسات الدفاعية والاقتصادية بدعوة العم سام إلى الرجوع.

على الرغم من أن رسم الخطوط في الماء أصعب من رسمها على الرمال، يعرض بحر الصين الجنوبي الانتهاكات الصينية ضد جيرانها البحرين؛ ويعد كذلك أفضل مكان يشهد دبلوماسية الابتسامة البحرية الصينية. وتطالب كل من تايبوان وفيتنام وماليزيا وإندونيسيا والفلبين بتكتلات جزر بارسل وسيراتلي المحتمل غناها بالبترول كليا أو جزئيا. وقد شهدت العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين العديد من حوادث الاستطلاع العسكري والمناوشات البحرية وزرع الأعلام، وكل شيء يعنى بتأكيد سيادة الصين على ما يسمى باسم ميسشيف ريف والذي أدركت الصين بعده أنها ستحقق أرباحا أفضل في الأجواء الهادئة أكثر من الأجواء الثائرة⁽¹⁵⁾. وقد قال أحد المحللين السياسيين موضحا: "تعرف الصين أنها لا تستطيع السيطرة على الجزر بالكامل. وبدلا من ذلك، تريد أن تصبح الوسيط الموثوق به وأن تحقق أكثر استفادة من البحر". وقد وقعت الصين مذكرة تفاهم مع دول اتحاد دول

جنوب شرق آسيا، حيث تهدف إلى نشر الاستقرار السلمي في الجزر المتنازع عليها، وقد قامت كل من شركات البترول الفيتنامية والفلبينية والصينية باستكشاف موارد الهيدروكربون في المنطقة، حيث تقوم الصين بتسهيل الاتفاق من خلال الوعود باستثمارات أكبر في البلد. وقد لا تهزم الصين فيتنام أبداً أو تقضي على جيرانها في بحر الصين الجنوبي، إلا أنها تتعلم الآن كيف تحصل على ما تريده من دون الاضطرار إلى هزيمهم.

المحيط الدائري العظيم

تزداد شهية الصين المفترسة لموارد الدول الآسيوية النامية بازدياد جهد هذه الدول لتلبية احتياجات سكانها المستمرين في النمو. وقد تغيرت الصين من كونها أرضاً زراعية إلى بناء المصانع العملاقة، مما أدى إلى تحول في طبيعة الموارد، فقد أصبحت الصين تستعين بالفلبين التي تتميز بالإنتاج الزراعي، حيث تتحكم الأقلية الصينية في الاقتصاد هناك. وإذا كانت إندونيسيا تتحول إلى شعب مرجانية صينية فإن الفلبين تتحول إلى حقل أرز صيني.

تعد أوقيانوسيا ثاني حلقة في استراتيجية الصين لاكتساب الموارد ولبناء علاقات ودية لدعم بحريتها، ويلعبها في ذلك إندونيسيا والفلبين. ولكن لا تحتاج الصين إلى هزيمة الدول ذات الجزر الضعيفة في المحيط الهادئ؛ بل تشتريها. ولا يشكل تجنب عوائق الاستثمار الأجنبي مشكلة لشركات الدولة الصينية، والتي بدلا من بحث طلب وسائل الإنتاج والتوزيع والتبادل (كما يقول ماركس) تسعى للتحكم بها من خلال تمويل استكشاف المناجم ودعم البنية التحتية للطرق والسكك الحديدية والمركبات. وفي بابوا غينيا الجديدة، سرعت الصين من استغلال الأدغال العذراء والتي ستختفي بحلول العام 2030 إذا استمر معدل قطع ونقل الأخشاب على ما هو عليه الآن. وبغض النظر عن شركات الدولة التي تقوم بقطع الأشجار ونقلها، تتم معظم

عمليات قطع الأشجار ونقلها في الصين، حيث اعتادوا على استخدام الأخشاب في كل شيء بدءاً من الأكواخ وحتى عيدان الطعام. لقد استهدفت الصين خلال الحرب العالمية الثانية تكتل الجزر نفسها التي استهدفتها اليابان في الحرب العالمية الثانية مثل: ميلانيسيا (بابوا غينيا الجديدة وجزر سليمان، كلاهما مرتبطان بأستراليا) وبولينيسيا (دول متناهية الصغر مرتبطة تاريخياً بنيوزيلاندا)، وميكرونيزيا (جزر في المحيط الهادئ مرتبطة بالولايات المتحدة الأمريكية)؛ كما سبقت الصين اليابان كأكبر دولة في منح المساعدات كذلك⁽¹⁶⁾. وقد أنشأت على جزيرة كيريباس قمراً صناعياً لتطوير برنامجها الفضائي. فإلى متى ستستمر أميركا في حكم البحار؟

الفصل الحادي والثلاثون

الحجم مهم: أجزاء الصين الأربعة

تشارك الصين والولايات المتحدة الأميركية في الجغرافيا الإمبراطورية للحجم وخطوط الطول والطبوغرافية: حيث تحطم الزوايا والفيضانات مقاطعات الصين الجنوبية والمتوسطة، أما الأجزاء الشمالية فتعرض لتساقط الثلج الكثيف، وغربها تغطيها الصحراء والجبال. وبطريقة مشابهة لكيان الولايات المتحدة، فقد نمت الصين من مجموعة تكتلات من المدن على طول النهر الأصفر، لتصبح إمبراطورية على مستوى القارة. لقد كان من الممكن - تبعاً لعقيدة السلالة الحاكمة - أن ترتفع إلى السماء وأن تشمل الأرض كلها. يبلغ عدد سكان الصين ثلاثة أضعاف سكان أوروبا وخمسة أضعاف سكان الولايات المتحدة الأميركية، وهي تجمع بين النظام الإقطاعي في العالم الثالث مع قاعدة صناعية عظيمة، وبين وجود النخبة على غرار العالم الأول. تنقسم الصين إلى أربعة أرباع دائرية، حيث تحتوي المنطقة الشرقية الجنوبية على 60 بالمئة من ثروة الصين، ويرجع ذلك إلى الدور الاقتصادي لتايوان وهونغ كونغ وشنغهاي، التي تتساوى تقريباً في التنمية مع الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي. وقد تم استبعاد ربع الدائرة الشمالي الشرقي - الذي يتضمن بكين - تماماً من العالم الثالث بسبب حركة التصنيع السريعة والبنية التحتية القوية. أما بالنسبة إلى ربعي الدائرة الغربيين - ويشملان مقاطعتيهما الداخليتين، التبت وشنجانغ - فما زالتا ضمن مملكة العالم الثالث وفيهما الكثير من الموارد الطبيعية ويبلغ عدد الفلاحين فيهما سبعة ملايين، يطعمون الإمبراطورية كلها. وتشكل أرباع الدوائر - بالإضافة إلى الشتات الذين يبلغ

عددهم نحو 55 مليون نسمة - أربعة أجزاء للصين، وتنصهر هذه الأجزاء بعضها مع بعض لتكون قوة عظمى ضخمة تنتمي إلى العالم الثاني. وقد كافحت الصين على مدار تاريخها كفاحاً مستمراً كي تتوحد تحت نظام واحد. وهناك شعور معاد للغرب، ومع ذلك فإنها تسعى للتغلب على التشريع الوطني المهيمن الذي فرضه البريطانيون خلال حروب الأفيون في منتصف القرن التاسع عشر، والامتناع الزائد بسبب تسليم المستعمرات الألمانية إلى اليابان بعد الحرب العالمية الأولى في معاهدة فرساي⁽¹⁾.

على الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تستعمر الصين من قبل، إلا أنه لم يكن هناك في وزارة خارجية الولايات المتحدة الأميركية قسم للشرق الأقصى، وقد كانت سياسة الباب المفتوح - على أحسن تقدير - عبارة عن دفعات نصف خيرية ساعية إلى المساواة في الحقوق لكل القوى التجارية الأجنبية في الصين كي لا تخسر لعبة التأثير مع أوروبا⁽²⁾.

إن الصين معروفة بجهودها المتزايدة، وقد كان البحث في القرن العشرين جارياً لإيجاد نظام اقتصادي يصلح للاستخدام مع عدد السكان المتزايد غير المسبوق. وقد تمسكت بعض الأفكار مثل الماركسية - اللينينية بإنشاء حزب شيوعي في شنغهاي عام 1921 حيث وضوح المخاوف من الرأسمالية الصناعية. وكانت الجمعية الزراعية الاجتماعية هي التي سرّعت في انتصار الشيوعية في الحرب الأهلية الثورية. وكما قال ماو، فإن: "الثورة ليست حفلة عشاء وهي ليست محتوى أدبياً وليست لوحة أو قطعة من القماش المزخرف، ولا يمكن أن يتم القيام بها بنعومة أو بالتدريج أو بحرص أو بتعقل أو باحترام أو بأدب أو بوضوح أو بتواضع". وقد كان ماو مستعداً للتضحية بالثلاثمئة مليون مواطن صيني - وهو عدد سكان الصين في ذلك الوقت - باسم التحديث وانتصار العالم الثوري. وأخيراً، فقد مات ما يزيد عن 70 مليون نسمة بسبب هضبة الصين العظيمة والثورة الثقافية وحملات التطهير الداخلية المستمرة، والتي مات

بسببها عدد أكبر من الناس بسبب الجوع والإجهاد الزائد، وهو عدد يفوق ما قتله كل من هتلر وستالين مجتمعين.

وقد استمر دينغ شياوبينغ في التركيز على التطوير، حيث إنه يمثل المركبة التي تقضي على عدم الأمان، وقد أطلق عوامل التحديث الأربعة وهي: الزراعة والصناعة والدفاع والتكنولوجيا، وبداية الإصلاح الداخلي والانفتاح الخارجي الضروريين لتحقيقها⁽³⁾. وقد عملت الصين على أن يتم تذكر الثلاثين سنة - والتي ستنتهي عام 2010 كفترة طالبت فيها الصين بأراضيها التي استولى عليها الغرب من دون حق - وكفترة شهدت نموا اقتصاديا ضخما وتطورا عظيما، ويظهر ذلك في استضافتها للألعاب الأولمبية الصيفية عام 2008.

إن التقدم ضرورة ميكانيكية للقادة الصينيين الذين يدركون مدى أهمية العصور السابقة لتحقيق المجد العظيم. وقد وصفها الباحث اللامع لوسيان بي قائلا: "لقد كانت الصين دائما حضارة تحاول أن تكون دولة"⁽⁴⁾. وكانت الشيوعية دائما طموحا زائلا، إلا أنها تحت القومية العنصرية ومهدت الطريق لهدف أكبر وأكثر أصالة وهو: استعادة الماضي المجيد الذي دمرته الإهانات المخزية خلال القرن التاسع عشر. وقد زال الهلع من الانحدار مرة أخرى إلى هذا الطريق، حيث إنها الإمبراطورية ذات السيادة في المنطقة. إن الموعد المخطط لحفل رجوع الصين إلى مجدها القلم هو عام 2049؛ حيث الاحتفال بمئوية اتحادها القومي. لقد بدأت الإمبراطوريات بالاعتقاد بحقها في الحكم. وتعني استعادة وضع الصين كمملكة وسطى، الانتقال من الرضا بالعزلة إلى إعادة تعريف نفسها كحضارة بلا حدود.

تفسير القوة العظمى

إذا كانت أميركا هي أعظم أمة على وجه الأرض، إذا، فهناك من نسي أن يخبر الصينيين.

إن الصين هي عالم قائم بذاته وأكبر وأعرق منطقة ثقافية في العالم تكتفي ذاتيا بأدبها وفلسفتها وأشكالها الدرامية. وليس لديها حاجة إلى استيراد أي ثقافة من أي مكان ولا إلى ترجمة نفسها للآخرين. وتجذب الصين الآن أعدادا كبيرة من التجار والمبعوثين والدارسين كما كانت الحال في الثلاثة آلاف عام السابقة، وأصبحت مرة أخرى المغناطيس الثقافي لآسيا⁽⁵⁾. وفي الوقت نفسه، تصدر معلمين، ومربيات أطفال، وتنشئ العديد من الفروع لمعهد الكونفوشيوسية في العالم لتعزيز اللغة الصينية. لقد أصبحت السينما الصينية والأدب الصيني والأدوية التقليدية الصينية، وكذلك لعبة غو - وهي لعبة أقدم من الشطرنج - معروفة على مستوى العالم كله.

لقد كان للعولمة خصائص صينية منذ ألف عام مضت حيث كانت تتمثل في الصحافة المطبوعة والبارود والبوصلة التي انتقلت من الشرق إلى الغرب، أما الآن فالصين تصور نفسها كسفينة عظيمة تجارية تبحر مرة أخرى في بحار العولمة مقابل حاملة الطائرات الأميركية. ويعتبر المثال الجديد للصين وهو الأدميرال زينغ هي مصدر إلهام لها. وقد فاقت رحلاته البحرية السبع رحلات كولومبوس وفاسكو دا جاما، والتي نقل من خلالها سفراء السلالة الحاكمة لمينغ إلى ساحل إفريقيا زارعين شتات الصين من ملقا إلى كينيا وعائدين بالكبريت من إندونيسيا والتوابل من ساحل مالبار في الهند⁽⁶⁾. ولولا قرار الإمبراطور زو جاو زى بمنع الرحلات الاستكشافية المكلفة، لأصبحت الصين أكبر قوة عظمى بحرية وقارية في كل العصور. وتوحي قصة زينغ ضمينا بأن الصين الآن هي قوة هادئة وذات نوايا طيبة لأن رحلات زينغ كانت تعتبر تجارية وثقافية حيث إن زينغ نفسه كان مسلما ومات بعد أدائه فريضة الحج في مكة، وهو يمثل عالمية الصين. ولا يزال العديد من المعابد في ماليزيا وإندونيسيا وتايلاند تمجد رسوه كقبطان أول سفينة ضخمة من المهاجرين الصينيين إلى جنوب شرق آسيا.

بعد الفحص الدقيق، فإن رحلة زينغ تفتح نافذة تطل على جانبي قومية الصين المزين والمشوه. ولقد ظهر تلفيق التاريخ الصيني في السنوات الأخيرة ليدعم وجهة النظر الصينية في ما يتعلق بشرق آسيا. وقد قال رئيس الوزراء الصيني هو جين تاو في خطاب له في جلسة مشتركة في البرلمان الاستالي عام 2003 إن رحلات زينغ لمست قرونا من الاتصالات الصينية الأسترالية، ويعد هذا خيالاً قد يرر لاحقاً فرض السيادة على أستراليا. لم يكن زينغ مجرد سفير للصدافة بل كان متورطاً في حروب من جافا إلى سريلانكا، وفي وقت ما أسر ملك سريلانكا. ولم يضع فقط أسساً لمضيق ملقا، بل جمع أيضاً جزيات ضخمة لمينغ من بورما ويونان وحرص على العنف الوحشي ضد المقاومة في فيتنام. وكما يدل نموذج زينغ هو، فإن ثقافة الصين القديمة تحث على استخدام القوة⁽⁷⁾.

يشاهد العالم الآن اقتصاد وسياسة الصين، كما يراقب اقتصاد وسياسة الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا تماماً؛ وللصين قدرة مساوية على تنفيذ آراء الخبراء. وتصدر كذلك مفاهيم استراتيجية يتم فحصها بدقة وتشر تقرير حقوق الإنسان الذي ينتقد معدلات سجن الأميركيين، وعدم المساواة في الدخل والجريمة العنيفة. وتشارك كل معاهد البحث الرسمية وشبه الرسمية مع وزارات وجامعات الصين في معادلة السياسة العالمية للصين. وقد قال أحد المفكرين من بكين: "نعد أكاديمية الصين للعلوم الاجتماعية هي أكبر أكاديمية في العالم، بعد انهيار الأكاديمية السوفييتية للعلوم الاجتماعية". وتعتبر نقاشاتها الداخلية عن التكامل والمواجهة العالمية ساخنة وجدالية مثلها في ذلك مثل واشنطن وبروكسل؛ وذات تأثير - عميق ومساو - في النظام العالمي. ويرى البعض أن النهضة السلمية للصين تمثل ولادة إجماع بكين وهو منطلق جديد للحكومة يعتمد على تقدم التكنولوجيا الجديدة وتوقع الأزمات ومنعها، كما أن الصين تشق طريقها بثبات للوصول إلى العالمية في وجه القوى الممانعة⁽⁸⁾.

ولكن كيف سيبدو إجماع بكين عند ممارسته إذا كان يمثل رؤية لنظام عالمي تقوده الصين كبديل لسيطرة أميركا؟ والمذهب الوحيد الذي يحكم هو مذهب هو جين تاو وهو يسمى باسم عالم منسجم وهي عبارة كانت في يوم من الأيام يتم وصفها بالجرأة والخطأ والطموح وبالسطحية أيضا. وفي العالم المنسجم هناك احترام كامل للسيادة القومية؛ وهو مبدأ هجرة معظم العالم الثالث تدريجيا، حيث إن التهديدات العالمية قد تخطت الحدود القومية والنزاعات الوطنية قد تخطت الحدود. وبالنسبة إلى هو فإن تعددية الأطراف لا تعني حل المشكلات الجماعية ولكنها رمز لتحويل العلاقات الدولية إلى الديمقراطية والتي بها تنهض قوى جديدة لتراقب الولايات المتحدة الأميركية. وأخيرا، فالعالم المنسجم يدعم التطور الاقتصادي المشترك، وخاصة من خلال التجارة بين المناطق المختلفة⁽⁹⁾. لقد أصبحت المشروعات المتضاعفة في الصين والقروض ذات الفوائد المنخفضة في إفريقيا - بلا شك - ذات أهمية كبيرة للنمو في العديد من البلاد الفقيرة، إلا أن هذه المشروعات قد طورت كذلك المذهب التجاري للصين والذي قد يكون مدمرا للبيئة، إلا أنه يشجع اعتماد العالم الثالث على موارده. ويبدو أن العالم المنسجم التي تقوده الصين قد لا يكون عالما أفضل⁽¹⁰⁾.

إلا أن العالم المنسجم - بالنسبة إلى الاستهلاك العالمي والقومي - يعني تهدئة سكان لا يشعرون بالاستقرار عن طريق وجود قومية مستترة. وبدلا من استخدام انفتاح الصين المتزايد لتوجيه الطاقة البشرية نحو التجارة والرخاء والترفيه، ضاعفت الحكومة من الفخر القومي (من خلال رموز مثل زينغ هو) كطريقة لإحلال الشيوعية غير الموثوق بها وتحديدًا توجيه القومية في اتجاه مضاد لأميركا بالتحديد. وتحتل أميركا مرتبة أكثر الدول التي تكرهها الصين عاما بعد عام⁽¹¹⁾.

على مدار أكثر من قرن، عاش الأميركيون في الصين، أولا كمبعوثين ورجال أعمال ومشتغلين في استخراج البترول، والآن كطلبة وباحثين

ودبلوماسيين ومهندسين معماريين وفنانين، حيث أصبح الصينيون مصدرا لاكتساب الخبرات والمعلومات للولايات المتحدة الأميركية⁽¹²⁾. وفي الوقت نفسه يسرق الجواسيس الصينيون من الأميركيين معلومات تساوي مليارات الجنيهات. وفي الوقت نفسه، ترعى المؤسسات الأميركية البحث العلمي المتقدم في الصين نفسها. وقد أشار أحد الدارسين الأميركيين والذي يزور الصين بانتظام بقوله: "من دون أميركا، كانت الصين ستصبح متخلفة بأعوام عما هي عليه الآن".

إلا أن أميركا هي القوة الوحيدة التي تستطيع أن تزعج خطة الصين لاستعادة عظمتها التي لا تنازع، ولذا تعد أميركا العدو الأول للمجتمع الصيني. وعلى الرغم من كل الطقوس التبجيلية للدبلوماسية، وإهانة أميركا - التي تخفي دعمها للتيب والذي انتهى عام 1971- للصين، فقد اشترك كل من تقديم الأسلحة لتايوان، ونشر الصواريخ الدفاعية، وقصف السفارة الصينية في العام 1991 في بلغراد، وحادثة طائرة التجسس EP-3 عام 2001 في بثّ الشعور بالمنافسة⁽¹³⁾. يشك العديد من الآسيويين في أن أميركا تريد بالفعل أن توظف التنين الصيني. ولذا عندما سئل وزير الدفاع الأميركي الأسبق دونالد رامسفيلد عن السبب في إنفاق الصين المبالغ في تأسيس جيشها، في الوقت الذي لا تعاني فيه من تهديد واضح، فإنه أغفل عن نقطة أن الجيش الأميركي نفسه يمثل بالفعل التهديد الأساسي للصين. ولن تستغني الصين عن أسلحتها للدفاع عن النفس حيث إن الغرب هو الذي احتل الصين في القرن التاسع عشر وليس العكس⁽¹⁴⁾. وإنما لعملية طويلة ولكن بسبب عدم وجود جيش ذي قوة كافية لهزيمة أميركا مباشرة، فقد تحاول برامج الصين الفضائية العسكرية والحضارية - بعد مهمات الطيران في الفضاء والهبوط البشري على القمر - استخدام أسلحة فضائية ميدانية قادرة على تجنب أنظمة الصواريخ الدفاعية الأميركية التي أثبتت قدرتها على إصابة الأقمار الصناعية الدائرة في

الفلك⁽¹⁵⁾. وتعني مصداقية أميركا المنهارة في المنطقة أنها لا تستطيع أن تنهزم الصين مرة أخرى بأنها على خطأ⁽¹⁶⁾.

لا توجد أزمنة في اللغة الصينية، حيث إنها تصعد الإحساس بالماضي والشخصية الصينية التي لا يحدها الزمان بالنسبة إلى وجهات النظر والتعبيرات⁽¹⁷⁾. وكراعٍ للحقيقة، فإن تسويتها لنزاعها بالحلل الوسط مع قوى أخرى (مثل تحالفها مع الاتحاد السوفييتي) تعد تسوية تكتيكية أكثر منها مساواة أخلاقية⁽¹⁸⁾.

ولا يعدّ اعتراف الصين بقوة أميركا علامة على قبول الوضع الحالي. فهل استراتيجية الصين هي تخنية طموحاتها ومخالبها كما قال ماو حتى تبلغ القوة القومية الشاملة التي تبتغيها؟ أم أنها ستظل أمينة مع مذهب النهضة السلمية ليكون إلى جانب حكمة سون وو التي تستثير تحقيق الانتصارات من دون الدخول في معركة؟ لقد قامت الصين بالفعل بزيادة ونشر الأسلحة النووية والطائرات الموجهة والأقمار الصناعية والتكنولوجيات الأخرى من أجل زيادة تكلفة الوجود العسكري الأميركي في المنطقة؛ من دون مهاجمته بالفعل.

في الوقت نفسه يتناقض اعتماد الصين على أميركا في التجارة. وقد أشعل حظر الطاقة على اليابان فتيل الحرب العالمية الثانية في المحيط الهادئ، وإذا ما تم اتباع استراتيجية مشابهة مع الصين، فقد يتطور الأمر إلى حرب عالمية ثالثة.

ويوجد تداخل أميركي صيني في المعلومات إلى درجة أن كل منهما يعرف كل شيء ممكن عن الطرف الآخر، إلا أن ما لا يعرفانه هو ما الخطوة التي سيتخذها الآخر. وقد يساعد خط ساخن عسكري كما كان يحدث في الحرب الباردة على توضيح ذلك. وفي الوقت الحالي ترى أميركا الصين بصورة أقل في الإطار الذي يحصر المواجهة بين الخير والشر، وتراها أكثر من خلال عدسة بشرية، لدرجة أن أوسكار وايلد وصفها بالأخاذ مقابل المضجر. وقد استقرت واشنطن على سياسة متعددة المستويات للقهر - منع الانتشار

بالإضافة إلى الارتباط - على أمل أن يتمكن الارتباط من تشكيل الصين كمالك أسهم مسؤول⁽¹⁹⁾. بالنسبة إلى المستقبل المتوقع، فإن الصين تريد فقط أن تنظم منطقتها ومحيطها؛ وليس العالم كله⁽²⁰⁾. وإذا استمرت أميركا بحلول عام 2020 محيطة بالصين عسكرياً، في الوقت الذي استمرت فيه الصين في بناء محيط ازدهار مشترك، فإن النتيجة يجب أن تكون نموذجاً مستقراً؛ إلا أن أميركا لن تكون قد غيرت الصين من الداخل.

تثق أوروبا بشدة أنها تستطيع أن تغير الصين باستخدام القوة الهادئة أكثر من استخدام أميركا للقوة العنيفة؛ أو على الأقل تستطيع تحقيق أهداف أكثر باستراتيجيتها عما تستطيع أميركا أن تفعله. وتفوق التجارة مع أوروبا التجارة الأميركية الصينية كما تفوق صادرات الصين لأوروبا على صادراتها لأميركا. وأوضحت أوروبا أن الصين يجب أن تسمح بتدخلها إذا كانت الصين تريد أن تحصل في يوم من الأيام على حالة اقتصاد السوق⁽²¹⁾. ولا تستجيب الصين الآن لضغط أميركا في ما يتعلق بتطبيق الديمقراطية ومراعاة حقوق الإنسان والإصلاح الاقتصادي ولكنها ترحب ضمناً بالإرشاد الأوروبي في كل هذه الأشياء. إن الدولة التي تريد الصين أن تبنيتها تتمثل في القواعد الأوروبية لرأسمالية الدولة والديمقراطية الاجتماعية، وهي المصدر نفسه لأيدولوجيتها الاجتماعية الرسمية الحالية⁽²²⁾. وقد قال أكاديمي من شنغهاي: "نحن نرسل المزيد من الدبلوماسيين والخبراء وضعف عدد الطلبة إلى الاتحاد الأوروبي أكثر مما نرسله إلى الولايات المتحدة الأميركية لفهم أسباب ازدهارهم. إنه من الأفضل أن تحبب الصين ثمار هذا التبادل بدلاً من لا شيء؛ وعمدهم أوروبا بذلك. وقد رأت بعض الأمم الأوروبية جهودها عام 2005 لرفع حظر السلاح على الصين كعلامة احترام ستؤدي إلى تقدم برامج الإصلاح البنائي. وتبيع أوروبا بالفعل أسلحة عالية التقنية للصين، وقامت بتضمين الصين في نظام ملاحه قمرها الصناعي التجاري غاليليو (على الرغم من أن الصين تخطط

الفلك⁽¹⁵⁾. وتعني مصداقية أميركا المنهارة في المنطقة ألها لا تستطيع أن تتهم الصين مرة أخرى بأنها على خطأ⁽¹⁶⁾.

لا توجد أزمنة في اللغة الصينية، حيث إنها تصعد الإحساس بالماضي والشخصية الصينية التي لا يحددها الزمان بالنسبة إلى وجهات النظر والتعبيرات⁽¹⁷⁾. وكراع للحقيقة، فإن تسويتها لنزاعاتها بالحلل الوسط مع قوى أخرى (مثل تحالفها مع الاتحاد السوفيتي) تعد تسوية تكتيكية أكثر منها مساواة أخلاقية⁽¹⁸⁾.

ولا يعدّ اعتراف الصين بقوة أميركا علامة على قبول الوضع الحالي. فهل استراتيجية الصين هي تخيئة طموحاتها ومخالبها كما قال ماو حتى تبلغ القوة القومية الشاملة التي تبتغيها؟ أم ألها ستظل أمانة مع مذهب النهضة السلمية ليكون إلى جانب حكمة سون وو التي تستثير تحقيق الانتصارات من دون الدخول في معركة؟ لقد قامت الصين بالفعل بزيادة ونشر الأسلحة النووية والطائرات الموجهة والأقمار الصناعية والتكنولوجيات الأخرى من أجل زيادة تكلفة الوجود العسكري الأميركي في المنطقة؛ من دون مهاجمته بالفعل.

في الوقت نفسه يتناقض اعتماد الصين على أميركا في التجارة. وقد أشعل حظر الطاقة على اليابان فتيل الحرب العالمية الثانية في المحيط الهادئ، وإذا ما تم اتباع استراتيجية مشابهة مع الصين، فقد يتطور الأمر إلى حرب عالمية ثالثة.

ويوجد تداخل أميركي صيني في المعلومات إلى درجة أن كل منهما يعرف كل شيء ممكن عن الطرف الآخر، إلا أن ما لا يعرفانه هو ما الخطوة التي سيتخذها الآخر. وقد يساعد خط ساخن عسكري كما كان يحدث في الحرب الباردة على توضيح ذلك. وفي الوقت الحالي ترى أميركا الصين بصورة أقل في الإطار الذي يحصر المواجهة بين الخير والشر، و تراها أكثر من خلال عدسة بشرية، لدرجة أن أوسكار وايلد وصفها بالأخذ مقابل المضجر. وقد استقرت واشنطن على سياسة متعددة المستويات للقهر - منع الانتشار

بالإضافة إلى الارتباط - على أمل أن يتمكن الارتباط من تشكيل الصين كمالك أسهم مسؤول⁽¹⁹⁾. بالنسبة إلى المستقبل المتوقع، فإن الصين تريد فقط أن تنظم منطقتها ومحيطها؛ وليس العالم كله⁽²⁰⁾. وإذا استمرت أميركا بحلول عام 2020 محيطة بالصين عسكريا، في الوقت الذي استمرت فيه الصين في بناء محيط ازدهار مشترك، فإن النتيجة يجب أن تكون غموضا مستقرا؛ إلا أن أميركا لن تكون قد غيرت الصين من الداخل.

تثق أوروبا بشدة أنها تستطيع أن تغير الصين باستخدام القوة الهادئة أكثر من استخدام أميركا للقوة العنيفة؛ أو على الأقل تستطيع تحقيق أهداف أكثر باستراتيجيتها عما تستطيع أميركا أن تفعله. وتفوق التجارة مع أوروبا التجارة الأميركية الصينية كما تفوق صادرات الصين لأوروبا على صادراتها لأميركا. وأوضحت أوروبا أن الصين يجب أن تسمح بتدخلها إذا كانت الصين تريد أن تحصل في يوم من الأيام على حالة اقتصاد السوق⁽²¹⁾. ولا تستجيب الصين الآن لضغط أميركا في ما يتعلق بتطبيق الديمقراطية ومراعاة حقوق الإنسان والإصلاح الاقتصادي ولكنها ترحب ضمينا بالإرشاد الأوروبي في كل هذه الأشياء. إن الدولة التي تريد الصين أن تبنيتها تتمثل في القواعد الأوروبية لرأسمالية الدولة والديمقراطية الاجتماعية، وهي المصدر نفسه لأيدولوجيتها الاجتماعية الرسمية الحالية⁽²²⁾. وقد قال أكاديمي من شنغهاي: "نحن نرسل المزيد من الدبلوماسيين والخبراء وضعف عدد الطلبة إلى الاتحاد الأوروبي أكثر مما نرسله إلى الولايات المتحدة الأميركية لفهم أسباب ازدهارهم. إنه من الأفضل أن تحمي الصين ثمار هذا التبادل بدلا من لا شيء؛ وعمدهم أوروبا بذلك. وقد رأت بعض الأمم الأوروبية جهودها عام 2005 لرفع حظر السلاح على الصين كعلامة احترام ستؤدي إلى تقدم برامج الإصلاح البنائي. وتبيع أوروبا بالفعل أسلحة عالية التقنية للصين، وقامت بتضمين الصين في نظام ملاحاة قمرها الصناعي التجاري غاليليو (على الرغم من أن الصين تخطط

لإنشاء نظامها الملاحي الخاص بها (Beidou-2). ولقد أظهرت أوروبا ضعفها في القيادة عندما تكون المصالح التجارية في خطر، حيث إنها لم تفرض أي شروط أو عقوبات على الصين - لبيعها المتهور للأسلحة لأنظمة كريبهه - من قبيل تطوير الشفافية العسكرية، وزيادة حرية الصحافة، وتقييد عقوبة الإعدام، أو توقيع ميثاق الأمم المتحدة للحقوق السياسية والمدنية. لقد كانت أوروبا وحدها القادرة على فعل ذلك بمصادقية حيث إن أميركا ليست عضوا في العديد من هذه الاتفاقيات. ولكن حليف الصين الأعظم في إنتاج قوة متوازنة ليس أوروبا بل العولمة.

عظمة العولمة

تعيش الصين الآن النهضة العظيمة الثانية، إلا أنها أكثر تطورا من سابقتها. وفي الوقت الذي يبدو فيه العالم المنسجم بلاغيا وعقيا، فإن استراتيجية العولمة هي أي شيء غير ذلك. وفي الوقت الذي حذرت فيه المؤسسات السياسية الأميركية من التهديد الصيني، فإن معظم العالم - ومعظم الأميركيين - قد اقتنع بفكرة فرصة الصين. لقد تحققت نهضة الصين لأنها تخلصت من فكرة فصل القومي عن العالمي، على عكس اليابان وكوريا اللتين حققتا نموها في ظل نموذج الدولة المنغلقة. وقد تفوقت الصين على الولايات المتحدة الأميركية كأكبر متلق للاستثمار الأجنبي، كما تفوقت على اليابان كأكبر دولة في العالم تحكمها التجارة. وهي تستثمر كما لم تستثمر من قبل في الأسواق الأجنبية بمخزون نقدي يفوق التريليون دولار (أكثر من اليابان) من خلال وكالة تشبه تيماسك لتحمي نفسها من عدم الثبات الاقتصادي، في الوقت الذي تطعم فيه طلبها الجشع للمواد الخام. وكي تحقق تكنولوجيا رائدة، وهبت الصين شركات تملكها الدولة بأصول كافية لكي تظهر في قائمه الخمسمئة مجلة فورتن.

أحد أعمدة استراتيجية الصين يتمثل في خطف سفن العالم الأول وقيادتها للشواطئ وقتل القبطان. وعندما أشرفت تيماسك في سنغافورة على بناء الحديقة الصناعية لسوجو في الصين، بدأت الصين باستمالة الاستثمار بعيدا إلى أحد المشروعات شديدة التطابق معها والتي كانت تقلدها طوال الوقت. وبعدا عن أيام الخروج عن نطاق التشريع الوطني، تصر الصين على أن تنفذ الشركات متعددة الجنسيات عمليات في الصين كي تكتسب تكنولوجيتها المتفوقة، وقد تم بناء القطار المغناطيسي المعلق (أسرع قطار في العالم) والذي يربط مطار بودونغ بشنغهاي في وسط المدينة، وقد اضطرت سيمنز إلى أن تنشئ معهد أبحاث القطار المغناطيسي المعلق، وذلك لمساعدة الصين على إتقان التكنولوجيا التي ستربط شنغهاي ببكين. وكي تدعم أسواق الأسهم غير الفعالة، أعارت الصين رأس مالها المتنامي لبنوكها في هونغ كونغ وسنغافورة. وكي تتعامل مع كمية كبيرة من الأصول غير العاملة والناجحة على مدار أعوام من الإقراض الطائش، سمحت للبنوك الكبيرة بالشراء بمخاطرة كبيرة ومن ثم الاشتراك في المخاطرة، مع استخدام خبراتها في معالجة الفوضى⁽²³⁾.

تستفيد الصين من المعرفة الأجنبية، ويجتهد العالم الأول ليحاربها. في الماضي، كانت الشركات الأجنبية تتعاقد مع الصين من أجل الأجور المنخفضة فقط، لكن السباق إلى القاع قد انتهى: وتتنافس الصين الآن مع دول العالم الأول مثل سنغافورة وتايوان في تجميع الإلكترونيات والتصنيع النموذجي. ويعمل العاملون الألمان الآن بعد ساعات العمل كي يتنافسوا مع العمال الصينيين الذين دربوهم في وقت من الأوقات.

بل إن الصين أخذت تصميمات أسلحة أوروبية ثم تخلت عن الشركات الموردة⁽²⁴⁾. كما أن صناعة السيارات في شنغهاي قد توقف إنتاج كل من شركتي فولز فاغن وجنرال موتورز في الصين، بعد تحديث موديلاتها بتكنولوجيتها، ثم بيع السيارات بأسعار رخيصة؛ قريبا في الولايات المتحدة الأميركية.

لكن إبقاء الشركات متعددة الجنسيات في الصين لإتاحة الملايين من فرص العمل لا يعتبر مشكلة: فمعظم الشركات لا تمتلك استراتيجية خروج⁽²⁵⁾. وكانت المشروعات التي تملكها الدولة - في يوم من الأيام - مرادفا لقصعة الغبار الصناعي الداخلي الذي يقبعون فيه، وقد أسهم إغلاق هذه المشروعات في حدوث موجات من الهجرة الداخلية وحالات عديدة من عدم الاستقرار. في بعض الأماكن، قامت الحكومة بتحويل العمال إلى فلاحين وملأت القرى التي هجرها المهاجرون الريفيون. ولكن تتساوي سلسلة متاجر وال مارت في الأهمية، حيث إن فيها معظم البضائع التي تنتجها الصين وتوظف حوالى مئتي ألف شخص. ولكن بغض النظر عن ملاك المصانع، فإن العمال الصينيين يعملون تحت ظروف قاسية وغالبا ما يترجم ذلك إلى جولاوسي؛ الموت من العمل⁽²⁶⁾. ومع ذلك يستطيع ما يزيد عن مليار صيني أن يمتلكوا أساسيات مظاهر الحياة المزدهرة حيث إنهم - على خلاف العالم الثالث - ينتجون كل هذه الأساسيات بأنفسهم. ومع معدلات الإدخار المرتفعة، تنشئ الصين اقتصادا ضخما يقوم على كل من الإنتاج الضخم والاستهلاك. ومن عصر الفاكهة إلى الإلكترونيات إلى التأمين على السيارات، فكل ما يشتره الصينيون يمكن أن ينتشر في الطبقة المتوسطة كلها، ويعني هذا أن الشركات الأجنبية ستقبل تقريبا أي شروط كي تحقق الدخول إلى السوق الناضجة التي يصعب تجاهلها. لقد تحول بعض من كان يكسب عشرين دولارا كل شهر إلى طبقة الأثرياء بصورة مفاجئة. وسيجعل عدد المليونيرات الكبير الذي يبلغ ثلاثمائة ألف مليونير من الصين أكبر ثالث دولة مستهلكة للبضائع الفاخرة بعد أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، خلال عقد من الزمان. وقد قال دنغ: "إنه لشيء عظيم أن تصبح غنيا".

إن العولمة تحدث بشروط الصين. وبدلا من قبول الضغوط الغربية لفتح أسواقها قبل أن تفعل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، فقد كانت الصين - إلى حد كبير - انتقائية في ما يتعلق بتدويلها لمعايير منظمة التجارة

العالمية⁽²⁷⁾. وليس أدلّ على ذلك مما حدث بشأن حقوق الملكية الفكرية، وهي نظام عالمي بدأ في الزوال في ظل فيضان تزوير الموسيقى والأفلام والسجائر (التي أصبحت مميّنة أكثر) والأدوية والبطاريات والساعات والملابس، وحتى السيارات حيث ظهرت سيارة BMW X5 في شوارع شنغهاي باسم CEO.

تغلب الكمية على الكيفية في طريق نانجينغ وطريق بكين الحريري، حيث تتوقف تجارة الدي. في. دي. بصورة دورية فقط، عندما تقوم جرارات الحكومة بتحطيم أكوام من هذه البضائع لترضي شكاوى الأوروبيين والأميركيين. إلا أن هذه الحيلة لا تنطلي على أحد، حيث إن الحكومة لا تشدد على جيش تحرير الشعب؛ الذي تضخ مصانعه المتفرقة مواد إعلام متعددة مزورة لدعم ميزانيته⁽²⁸⁾.

إذا ترك اتخاذ القرار للصين، فستحترم ملكية الحقوق الفكرية فقط بعد أن تقرصن في طريقها إلى العالم الأول. لكن إذا تمت مخالفتها في ما يتعلق بإثبات براءة الاختراع، فقد أثبتت الصين قدرتها على التعامل مع ذلك. ولقد حمت سوقها عن طريق إنتاج أجهزة التلفاز ذات الشاشة المسطحة وأجهزة الحاسوب الآلي وأجزاء الحاسوب الآلي والكاميرات وكل أجهزة أولمبياد 2008 والتي يصرح للسلطات الصينية فقط بإنتاجها وبيعها⁽²⁹⁾. وتقاتل الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي عن طريق تهديدات بحرب تجارية بسبب عيوب التجارة الضخمة مع الصين. لكن كما لاحظ اقتصادي صيني من شنغهاي: "إذا أردنا أن نلهم نظام حقوق الملكية الفكرية تماما، فلن يتبقى للغرب أي شيء كي ينتجته".

موجة ترفع كل الطوافات

تمثل معجزة التطور الحقيقية للصين في طفولتها. ففي العام 1980 كانت الصين أرضا مقفرة بعد الثورة الثقافية، وكان ثلثا سكانها يعيشون في منطقة حافة وقاحلة ويعانون من الوحدة، مثلما كتب الكاتب ما جيان في أحد أعمدته في مذكراته اليائسة تحت اسم الغبار الأحمر. لكن من بين خمسمئة

مليون نسمة يعيشون في فقر، يعيش الآن فقط خمسة ملايين على دولار واحد في اليوم، ولا تقبل الصين المساعدات الدولية لخفض نسبة الفقر. ويجب على الصين ألا ترفع مستوى معيشة مليار نسمة، ولكن الأمر يتعلق برفع الطوافات التي تمثل كل منها عائلة⁽³⁰⁾. وحيث إن كل عائلة تعني بأفرادها، فإن النتيجة ستكون خفض معدلات التشرد والتسول - وزيادة النظام والكرامة - أكثر مما هي عليه في الهند التي تنتمي إلى دول العالم الثالث.

وتتجه إلى المناطق الساحلية في الصين نسبة طاعية - أربعة أخماس - من إجمالي الاستثمار الأجنبي، لكن هذه الإحصاءات المذهلة جاءت عن عمد، حيث جاءت الرأسمالية على مراحل إلى الصين كوسيلة لإدارتها تدريجياً. وتكلفة هذا التوجه هي عدم المساواة⁽³¹⁾. ويظهر المهاجرون في المدن الساحلية الضخمة كأهم وصلوا إلى عالم جديد لم يتخلوه من قبل. ويقوم هؤلاء بالبحث في أكوام القمامة ليكسبوا بعض النقود، بدلا من أن يعملوا كمزارعين، في الوقت الذي تتجاهلهم فيه النخبة كقطعان الحيوانات. ومثل البرازيل، ترادفت عدم المساواة مع انتشار الجريمة في الصين. لقد نشرت مدينة غوانغزو المئات من رجال الشرطة الذين يرمون في دوريات للشرطة في شوارعها. وقد أصبحت الصين النموذج الذي تراقبه البرازيل عن كثب حيث إنها تعالج مشكلة عدم المساواة بدلا من التركيز على الجريمة. ويعد من المستحيل إيقاف الهجرة الحضرية لأكثر من مئة مليون صيني، لكن تبذل الصين جهودها لتوفير المسكن، والكهرباء، والمياه، والعناية الطبية، وحتى التعليم والمعيشة وكل ذلك سيخفض تدريجياً من معدلات عدم المساواة⁽³²⁾. وبدلاً من الجدل بشأن الإحصاءات، فالصين تعرف أنه بدلاً من رفع القمة إلى عنان السماء، فإن مفتاح النجاح هو رفع القاع. لقد فكرت الصين في المساواة بين داخلها الساحلي وأجزائها الغربية والشرقية في الثروة والبنية التحتية والتكنولوجيا والقواعد الاجتماعية والقانونية وذلك من خلال برنامج استثمار

اجتماعي حضري تبلغ قيمته 40 مليار دولار والذي يشمل مكاتب الحكومة والمدارس والمستشفيات، وكل ما يلزم من أجل بناء ريف اجتماعي جديد؛ وهو شعار حكيم لوسط المدينة، حيث تبقى المبادئ الاجتماعية الزراعية قوية⁽³³⁾. وبالإضافة إلى استثمار الدولة، لعبت التحويلات النقدية من الساحل إلى الداخل دوراً ضخماً في خفض معدلات الفقر لأكثر من ثمانية مليون فلاح. ونعني بتطوير الريف: هدم الأكواخ واستبدالها بنايات متينة، بالإضافة إلى بناء فيلات ذات طابقين بأسطح ذات ألواح طاقة شمسية، وهي بمثابة منزل للصينيين الريفيين لقضاء العطلة الأسبوعية. وقد تم رصف خمسين ألف ميل من الطرقات الأساسية لتربط بين القرى البعيدة والطرقات السريعة، كما تم مد كابلات الألياف البصرية لتصلها بالمعلومات كذلك، وهي أسرع من تلك الموجودة في الهند التي تشتهر في مجال تقنية المعلومات.

في أعماق مناطقها الداخلية التي يسهل الوصول إليها جواً أو براً أو بحراً، فإن تطور شنغهاي الصغيرة في الصين يحدث طبيعياً. إنها ليست مصادفة أن تصبح مدينة تشونغتشينغ - والتي تقع جغرافياً إلى جانب مركز البلد - أكبر منطقة بلدية في العالم بسكانها الذين يبلغ عددهم 30 مليون نسمة. وفي منطقة السدود الثلاثة العظمى، بيني العمال والسكان مدناً جديدة كاملة لهؤلاء الذين سيسكنون فيها بعد اكتمال بناء أحد السدود. وفي الوقت نفسه، فإن هذا هو المكان التي تبلغ تكلفة تجديده الصناعية المخططة نحو 40 مليار دولار، حيث إنه محور للمنطقة الاقتصادية التي تحيط بها 35 مدينة يسكنها مئة مليون نسمة؛ أكبر من أي دولة أوروبية. ويوجد الآن أكثر من مئة مدينة صينية متوسطة الحجم يبلغ عدد سكانها أكثر من مليون نسمة ويتشابه مظهرها مع مظهر فرانكفورت. (وعلى العكس، يوجد في أميركا عشر مدن فقط يزيد عدد سكانها عن مليون نسمة، وتوجد في أوروبا حوالي ثلاثين مدينة). ولم يسمع معظم الأميركيين بمدن مثل وكسي التي ستصبح قريباً غنية مثل العديد من

ولايات أميركا؛ ولكن يبلغ عدد سكانها سبعة ملايين نسمة. وليس مفاجئاً أنه على الرغم من أن ما تنتجه الصين من حديد يفوق أي دولة أخرى (تحتل المرتبة الثالثة بين دول العالم) فإنها تستهلك ضعف ما تستهلكه الولايات المتحدة الأميركية أو الاتحاد الأوروبي. كما إنها تطلب المزيد.

تحكي السموم المتراكمة في رئتي المواطن الصيني الذي يعيش في المدن قصة أسرع تصنيع شهده العالم. وقد أدت مناجم الفحم وصناعة المعادن إلى انتشار الضباب الشديد الكثافة، والذي منع الطائرات من الهبوط وجعل الثلج المتساقط في الشتاء يظهر أسود اللون. ويوجد في الصين ست مدن من بين أكثر عشر مدن تلوثاً على مستوى العالم. ويعاني ثلث المدن الصينية من تلوث غير محتمل⁽³⁴⁾. ومثل صورتها الاقتصادية، فإن سباق الصين البيئي ليس له خصم غير العولمة نفسها: فهل تستطيع الصين أن تكتسي باللون الأخضر عن طريق التكنولوجيا قبل أن تتحول إلى اللون الأسود؟

يستمر العالم في السير بمحاذاة الصين التي ستصبح قريباً مسؤولة عن ثلث التلوث الذي تعاني منه كاليفورنيا⁽³⁵⁾. ومثل الأميركيين، يريد الصينيون أن يستمتعوا بالحياة الجيدة والانطلاق، ويقوموا برحلات عبر بلادهم الشاسعة. وقد قال مسؤول من شركة البترول الأهلية الصينية: "إن حقوق الإنسان تعني الاستعمال المضمون للطاقة"⁽³⁶⁾. إن المشكلة مع هذا المعتقد أن الصين دائماً تكرر التاريخ الغربي. ومثل أي شيء آخر في الصين، فإن حجم مشاكل الصين أكبر ويظهر بصورة أسرع؛ وهي نتاج تراكمي يزيد على مئتي عام من التصنيع المتناكس الذي كان يعتمد على النظام الغربي. إن الصين هي ثاني أكبر ملوث عالمي بعد الولايات المتحدة الأميركية، وهي حالة تشارك فيها بقية العالم عن طريق استخدام الصين كمصنع مركزي للعالم.

وتحاول الجمعيات غير الحكومية البيئية تعزيز الوعي البيئي قبل أن تحدث كارثة مشابهة لكارثة تشيرنوبل. وكل ذلك يلائم ثقافة الصين في ما يتعلق

بالنظافة والنظام. وحتى في هوتونغ القديمة في بكين، تجمع القمامة ويسير راكبو الدراجات في الحواري الضيقة، ليجمعوا الزجاجات التي تلقى جانباً، وذلك من أجل إعادة تصنيعها ووضعها في حقائب بلاستيكية ضخمة.

لقد ظهرت العديد من مزارع توليد الكهرباء بواسطة الرياح في مقاطعات الصين الغربية على طول حدودها مع كازاخ. وثبت الصين أنه لا يوجد مجتمع مثلها يستطيع التكيف مع هذا القدر من التغيرات بهذه السرعة. إن النمو هو حجر الزاوية لشرعية الحكومة، إلا أن التدهور البيئي يكلف الصين حوالي 200 مليار دولار تقريباً كل عام⁽³⁷⁾. وقد أصبحت الصين الآن الموطن الأساسي لمعظم مشروعات الطاقة النووية والكهرومائية وتبني المزيد من محطات الغاز الطبيعي السائل لتستفيد من احتياطها الكبير من الغاز (وكذلك احتياطات كل من ماليزيا وإندونيسيا) ولتخفيف اعتمادها الزائد على الفحم والبترو⁽³⁸⁾. ومثل سنغافورة العملاقة، تبعد الصين الآن المصانع الملوثة للبيئة إلى مناطق بعيدة، حيث ترفع أسعار المياه وتستتكر علناً أنشطتها، وتضعها على قائمتها السوداء وتفرض الغرامات عليها. وتستخدم الصين الآن المزيد من الطاقة الشمسية لتسخين المياه أكثر من بقية العالم، وقد بدأت ببيع التكنولوجيا للخارج أيضاً⁽³⁹⁾. بل تعمل الإمبراطورية السماوية أيضاً للتحكم في الطقس، مستخدمة تكنولوجيا زرع السحب لزيادة الأمطار وتنقية بكين من السحابة السوداء الدائمة بلا شمس.

شنغهاي وبكين: عاصمتا الإمبراطورية

تتضمن شنغهاي الواقعة على نهر يانغتسي أفضل وأشهر ما في الصين من ثقافة القيام بما يجب القيام به، مثلها في ذلك مثل سكان نيويورك، وقد اكتسبت الصين بفضل ثقافتها الحضرية التي تنتمي إلى العالم الأول وتصميمها العالمي وضعاً يشبه وضع أكثر البقاع رواجاً في العالم. وما يدعو إلى السخرية، هو أن المدينة التي تم تأسيس الحزب الشيوعي فيها ليضع نهاية الملكية

الاشتراكية، حلت محل هونغ كونغ كمركز للرأسمالية الصينية. ويُعدّ ذلك أمراً عادلاً، حيث إن مليونيرات شنغهاي هم الذين لجأوا إلى هونغ كونغ عام 1949 وأتقنوا ممارسات العمل الغربي تحت الرعاية البريطانية. إلا أنه لا يوجد في شنغهاي أي من عصابات أو إجرام هونغ كونغ. يجلس سائقو التاكسي في شرنقات بلاستيكية، ولكن لا وجود للجريمة، بل إن الشرطة غير مسلحة. ويدرب ضباط المرور ذوو القفزات البيضاء المواطنين على سلوكيات المشاة بصفارات صارمة وإشارات. ويشدّب البستاني الأزهار ويقطع الأعشاب. وعلى عكس المراحض المفتوحة في مدن العالم الثالث، فإن المراحض العامة متوفرة. ومن الممكن استخدام بطاقة إلكترونية للدفع لكل وسائل المواصلات: المترو والباصات وحتى التاكسيات.

إن طائر الصين القومي هو بالتأكيد طائر الغرنوق. وإلى جانب دبي، تمتلك شنغهاي أكبر نصيب من الرافعات التي تعمل بلا كلل على هدم مئات الآلاف من بيوت الحقبة الاستعمارية والتقليدية وبناء مدينة المستقبل. ولإقامة المعرض العالمي عام 2010 تم تطوير منطقة بحجم مانهاتن بمساكن خيالية. ويفوق عدد ناطحات السحاب في شنغهاي الآن ناطحات سحاب نيويورك، حيث يرتفع بعضها - مثل برج جن ماو على سبيل المثال - مازجا في تصميمه أفضل ما في القدم والحديث، فيشبه نبتة بامبو في الربيع. وقد تم بناء واجهة البند التي تطل على النهر بطريقة تحاكي الفن الأوروبي، ولكن بدلا من نهر المساهمات الاستعمارية، دمج الصينيون واجهات الزجاج الحديثة ليحدثوا عظمتها. وفي شنغهاي، لدى كل وكيل سيارات صالة عرض، ويلهو المترفون من الشباب في معارض الفنون التي تحولت إلى ما يشبه صالات الديسكو. وتتنافس المطاعم الصينية مع مطاعم لندن ولوس أنجلوس؛ وبما أن ما يلهم المطبخ العالمي هو الطعام الآسيوي، فإن ذلك يعني أن الشرق يعرف الذوق العالمي، مثله في ذلك مثل الغرب.

لقد تم بناء شنغهاي في أكبر حواضر العالم، مما جعلها تفوق نيويورك ولندن وساو باولو. وقد وضع المسؤولون في المدينة الخطط للأعوام الخمسين المقبلة، على الرغم من أن سكانها يبلغ عددهم ستة وعشرين مليون نسمة وهم كذلك في ازدياد (ثلاثة عشر مليون مواطن ومثلهم من المهاجرين) إلا أنها لن تنحدر للانتشار الفوضوي للمدن الضخمة في أميركا اللاتينية ولكنها ستبقى على النظام كما هي الحال في طوكيو. ويتم تحديد المناطق السكنية وتمييزها بالألوان، ويعيش الملايين في شقق صغيرة الحجم. وقد برزت المناطق الجديدة التي تشبه القرى السويسرية والمدن البريطانية كي تحوز على إعجاب الطبقة الوسطى التي تجتذب إمبراطوريتها العالم إليها. إن شنغهاي هي أيضا محور للمدينة الضخمة ذات الرخاء المزدهر الذي يمتد إلى نانجينغ، وهي محاطة بالعديد من المدن التي يبلغ عدد سكانها 5 ملايين نسمة في كل منها.

لقد كانت بكين في يوم من الأيام مدينة الدراجات، ولكن يبدو الآن أن فيها العديد من السيارات، في الوقت الذي يتم إعادة تدوير الدراجات. وتزيد الفنادق ذات الخمس نجوم والتجمعات السكنية الراقية ذات البوابات الخاصة والتي يوجد فيها شقق خاصة تتوافر فيها الخدمات كافة، على ما كان دائما مدينة المناطق الأثرية والحدايق المنتشرة والتي كانت عظمته تبعث الرهبة في النفوس، كما كان يحدث أيام مارك بولو. ويتعلم كبار السن من الأزواج رقص التانغو ليلا في المدينة المنيرة في منطقة مينغ. وعلى الرغم من تطور العديد من الأحياء القديمة، فقد تم تحديد العديد من الشوارع الضيقة وجعلها كالعاصمة، وذلك في ظل تدفق السياح المستمر.

تاويوان وهونغ كونغ: تتحولان إلى الصينية

إذا كان هناك أي شك في أنه لا يوجد في الروح الصينية أي معتقد متأصل من العقيدة الماركسية اللينينية، فيجب على المرء فقط أن يزور تاويوان

وهونغ كونغ ليبدد هذا الاعتقاد. لقد رفع يون يات سن الصين، باتجاه نماذج التنوير، كما تولى خليفته شيانغ كاي شيك رئاسة الحزب القومي الصيني في ظل الحرية الثقافية والاقتصادية المزدهرة حتى عام 1949. وقد شجع ماو تسي تونغ بعد ذلك على إحداث تطورات زراعية ضخمة خلال المسيرة الطويلة للحرب الأهلية ليحجر القوميين على التراجع إلى تايوان ويتهم عصر شيانغ كاي شيك بالرأسمالية البيروقراطية. لكن لو كان ماو على قيد الحياة اليوم لكان قد اخترع علاجاً جديداً لما آلت إليه الصين.

لقد أدى الانتصار الشيوعي خلال الحرب الأهلية إلى هروب رأس المال من الصين، فانتشر المال وتضاعف في أيدي المستثمرين الصينيين كثيري الشكوك الذين يعيشون خارج البلاد. وللسخرية، فقد كان معظم هؤلاء من اليوه: سكان المنطقة الساحلية الجنوبية للصين الذين استخف بهم القادة الصينيون الشماليون وطردهم إلى تايوان ومناطق أخرى. ولكن في العقود الماضية، فعل اليوه الكثير لدفع اقتصاد الصين، حيث إنهم استثمروا المليارات من خلال اتصالاتهم المالية في شنغهاي⁽⁴⁰⁾.

من جزيرة غير المرغوب بهم، تحولت تايوان - حسب كلمات وزير الخارجية الصيني الراحل لي زوكسينغ - "مسألة حياة أو موت للصين"⁽⁴¹⁾. ويتم اعتبار أي وزير صيني، فقدت تايوان في عصره، مذنباً أبدياً. إن تايوان هي مركز اقتصادي بلا وطن، وهي مركز أساسي في الاقتصاد العالمي، لدرجة أنه لا توجد أي أداة إلكترونية مصنوعة من دون مكون تايواني. وستكون النتائج كارثية للجميع إذا ما تم عرقلة اقتصادها إما عن طريق الحرب أو الكوارث الطبيعية، حيث ستقتل جزءاً كبيراً من الاقتصاد العالمي⁽⁴²⁾. ونحمي واشنطن تايوان بسبب الرقاقات الإلكترونية التي تصممها والكرامة العسكرية ولكنها تعارض بشكل خاص استقلالها، متطلعة إلى الوصول إلى صفقة معها، فتعد تايوان بأنها لن تفصل وتتخلف عن الصين. وبعد سنوات من الضغوط

الصينية في العالم، أصبحت تايوان منعزلة دبلوماسيا لدرجة أنه لن تعترف باستقلالها أي دولة؛ حتى الولايات المتحدة الأميركية. وعلى الرغم من التسليح الضخم لكلا الجانبين ووجود أميركا، فإن ما في خطر فعلي هو الوجه السياسي والتحكم الاقتصادي. وتعرف الصين أن ضمها النهائي لتايوان سيعطيها مركزا عالميا للصناعات المتقدمة تكنولوجياً، بالإضافة إلى قوة تصنيعية ساحقة. وحتى هذا اليوم، تعتبر تايوان وشركاتها أكبر مستثمر أجنبي في مصانع البلاد، حيث إنها تدير استثمارات أكبر من الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي واليابان. ويريد النفعيون في تايوان سوقا مشتركة أكثر عمقا مع الصين لتسهيل هذه الاستثمارات، وردت الصين بعرض أربعة مليارات دولار على هيئة قروض لمشروعات تايوان الصغيرة والمتوسطة التي تعمل في الصين. إن الصين هي بالفعل أكبر سوق تصديرية لتايوان، ولذا فليس لديها أدنى نية في مهاجمة الجزيرة التي يخدمها نموها الاقتصادي بشكل كبير⁽⁴³⁾.

على الرغم من استمرار الاستعمار المتبادل التايواني الصيني بوتيرة متسارعة، إلا أنه قد بات من الواضح اليوم أن تايوان لن تستوعب الصين سياسيا بعد الآن، إلا إذا ابتلعت الأرض السماوات. وتظهر الصين القليل من الاحترام للديمقراطية تايوان التي كانت عرضة للاختطاف القومي وتهميش المهاجرين⁽⁴⁴⁾. وقد قال أحد رجال الأعمال في بكين: "نحن فقط ننسخ النموذج الاجتماعي والاقتصادي لتايوان، فبعد مرحلة مبكرة من الرأسمالية الشديدة، ركزوا أيضا على التطور وأصبحوا من دول العالم الأول".

بل وأكثر من تايوان، تم تصنيف هونغ كونغ كأكثر دولة ذات اقتصاد حر، وهي مثال لإمكانية مطاوعة الصين لنموذج المدينة أو الديمقراطية الغربية. وفي العام 1997 عندما "استسلمت المستعمرة البريطانية الأخيرة للاستبداد الشيوعي الأخير" حسب كلمات كريس باتن المحافظ البريطاني الأخير للجزيرة، وهبت للصين رأس مال مادي عالمي، حيث يعمل الآن أقل من

شخص من بين كل عشرة أشخاص في التصنيع، على الرغم من قيمة التصدير السنوي التي تزيد على قيمة تصدير الهند أو روسيا.

لقد ضيق استصلاح الأراضي في كل من جزيرة هونغ كونغ وكولون، ميناء فيكتوريا الكبير الذي يقع بينهما؛ وهو رمز للفجوة المغلقة بين هونغ كونغ ومدن دلتا نهر بيرل العلوية لشينتشين وغوانغزو (كانتون) وهما معا يمثلان أغنى منطقة صينية⁽⁴⁵⁾. لقد كانت هذه الدلتا مركزا تجاريا لتوزيع السلع على طريق الحرير البحري، والآن فإنها القناة التي حصلت بها مدن اليوه القديمة، على المجد الحديث كمناطق تصديرية. وقد مهدت مشروعات البنية التحتية الكبيرة الصينية الطريق لمستثمري هونغ كونغ وكوريا وتايوان في ماكو (لاس فيغاس الصين) وجزيرة هاينانو وذلك لبناء الفنادق والمنتجعات الضخمة المدرة للربح ولشراء العقارات وإطلاق خطوط طيران ذات تكلفة منخفضة لنقل الصينيين من جميع أرجاء البلاد. وتقدم بيهاي موقعا مثاليا للتجارة الساحلية مع فيتنام. لكن استعارة الميناء المنكمش تسافر في الاتجاه المعاكس أيضا: فقد انتقل ثلوث الدلتا العلوي إلى الأسفل مع التيار سابجا فوق هواء وماء هونغ كونغ، ومنذ التسليم يعاني ساسة هونغ كونغ من الفساد الأكبر وانتهاكات حقوق الملكية. ومثل تايوان، أصبحت هونغ كونغ مثل الصين أكثر فأكثر، وأقل استقلالية مع كل عام يمضي.

بلد واحد، ونظامان

لا تعني عبارة بلد واحد ونظامان الانقسام التايواني الصيني، بل تعني ازدواجية الماركسية اللينينية بالنسبة إلى الغرب. وإنها لبديهة تاريخية، أنه لا توجد دولة تستطيع احتمال تناقض الاقتصاد الرأسمالي والحكومة المتسلطة؛ إلا أن هذا هو واقع الصين⁽⁴⁶⁾. ولم تتدخل مطلقا القوى الخارجية في السياسة الإمبراطورية الغامضة للصين، "بل يجب أن تتفق مع الصين كما هي، وليس كما نريد منها أن تصبح"⁽⁴⁷⁾.

عندما تم عزل الإمبراطور الأخير بوري من الإمبراطورية السماوية، واندماج في الدرجات الشيوعية وقال: "إن الحزب الشيوعي عظيم جدا لدرجة أنه لا يدمر الأشخاص أنفسهم ولكنه يدمر الأفكار غير الصحيحة". فلا يوجد أي قصور بالحزب خلال نصف القرن الماضي، ولم يعان من الثورة التي عبرت عنها الصين. بمصطلح انسحاب الانتداب. إن هدف الحزب الوحيد هو الحصول على هذا الانتداب بأي طريقة. وهو يواجه - في الواقع - القليل من المنافسة، حيث إنه خلال خمسة آلاف عام، لم يكن الشعب على الإطلاق هو المرشح لأن يفترض انتداب السماء. وقد تكون الماوية غير موثوق بها، لكن قول ماو المأثور لا نزاع عليه حيث يقول: "تنمو القوى السياسية خارج نطاق السلاح؛ لذا يجب على الحزب أن يتحكم بالسلاح".

منذ قضية ساحة تيان آن مين وتفكك الاتحاد السوفييتي، سارت كل من الصين وروسيا في مسارين مختلفين تماما. وقد هجر القرار الاستراتيجي الشيوعية الصينية، وتم استبدالها ليس بال رأسمالية المنحوسة والتسلط، ولكن بالانتقال في اتجاه الاندماج الآسيوي. وقد تم بناء أدوات الحزب سريعا بعد الاستحواذ على السلطة في الحرب الأهلية والآن يصف تناقضه بأنه المركزية الديمقراطية وكأنه تراث لآلاف السنوات من الحكمة. وبطريقة ما: فإن الكونفوشيوسية تعود إلى أرضها، فقط في الوقت المناسب لتقنين الحزب، كما تفعل الأنظمة الشرق آسيوية الأخرى. وتبرر الكونفوشيوسية - بطريقة كبيرة - أعمدة الحزب التوأم لرأسمالية الدولة والديمقراطية الاجتماعية، مؤكدة على الاستقرار واحترام السلطة والنظام الذي يعتمد على القدرة والعطاء الفردي والقيادة على سبيل المثال⁽⁴⁸⁾. وينتصب الآن تمثال كونفوشيوسي في بحيرة لوتس في الحرم الجامعي لجامعة تشينجوا.

مهما كان التعديل الإيديولوجي الذي يقوم به الحزب، فإن هناك العديد من اللاعنات المعلنة: لا يوجد حرية دينية لمسيحيي الصين الذين يقدر عددهم

بأربعين مليون مسيحي وثلاثين مليون مسلم (المعروفون بالهوي) والذي لم يسمح بها أي إمبراطور مطلقا. وتعاني الصين الآن من إدمان الأفيون. ولا توجد أي حلول وسطى في ما يتعلق بوحدة الأرض، ويشمل ذلك تايوان والتبت وزينجيانغ؛ وتمتلك الحكومة القوة لإخضاعها جميعا أكثر من أي وقت مضى. ويصور فيلم *البطل* - وهو أحد أكثر الأفلام مشاهدة في آسيا خلال الأعوام الماضية - الأهمية العميقة للوحدة في مملكة الصين.

إن الحزب أكثر قوة وأكثر تعقيدا من أي سلالة صينية حاكمة في التاريخ. وبدلا من الأباطرة الأطفال الذين كانوا يعتبرون الأمة أملاكا خاصة، فإنه الآن يوجد أباطرة يحملون شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، ويفكرون من منطلق وضع خطة عمل، ويختارون نخبة المجتمع ليحتلوا أدوارا استشارية. وفي العصر الذي يسبق دينغ، لم يوجد أي تأثير لهالة الرموز الوثنية على الكهنة المطيعين، ولكن كان هناك جيل من أنصار التكنولوجيا الذين يتنافسون ليركوا انطبعا متميزا؛ وهم كذلك يتحملون مسؤولية غير مسبقة من قبل. وربما يتم تحديد فترة شغل المناصب على مسؤولي الحزب⁽⁴⁹⁾.

بالطبع، فإن النظام الوحيد الأكثر فسادا من غيره من الأنظمة التي تنقسم فيها السلطة بين الأحزاب، هو النظام الذي يمتلك فيه حزب واحد السلطة كلها. وقد تم تشبيه الفساد في الصين بشجرة فاسدة لا تزال قائمة لكن من دون أن تثمر⁽⁵⁰⁾. وهناك العديد من الأمثلة للعلاقة الفاسدة بين السياسيين الصينيين والرأسمالية، مثل: استغلال المناصب الحكومية، والتدخل في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وسحب الأموال للميادين العامة الكبيرة، وعدم وجود معايير سلامة للمنتجات، ومصادرة وبيع ملكية الفلاحين، وسوء إدارة البنوك، وقيام الوزارات الإقليمية بإدارة الفنادق والمستشفيات ذات معايير الجودة المنخفضة. حتى القصر الإمبراطوري لبكين ليس منيعا؛ حيث يظهر شعار أميركان إكسپرس على لوحة من النحاس الأصفر منتشرة في سرادقاته.

إلا أن الشعب الصيني لا يزال مقتنعا أنه أحسن حالا بدولة قوية من دولة ضعيفة تستغلها قوى أجنبية. وفي الوقت الذي يحمي فيه القانون في الغرب الطبقات الدنيا في المجتمع من سطوة النخبة، إلا أنه في الصين يتم إملاء القانون من الأعلى إلى الأسفل. وقد انطلقت نحو أربعة وسبعين ألف مظاهرة في الصين عام 2004 وكانت بسبب رفع الأسعار والاستيلاء على الأراضي، كما كانت تطالب بحقوق العمل؛ إلا أنها لم تُوجَّه ضد الحزب⁽⁵¹⁾. إن ثورات الفلاحين هي أحد ملامح التاريخ الصيني، حيث تتكرر الاعتراضات، ليس ضد مبادئ إعادة التوزيع ولكن بسبب التنفيذ الضعيف من جانب الكوادر الحكومية⁽⁵²⁾. وتظل التضحية بالنفس هي إحدى الخصائص الثقافية القوية للصينيين وكذلك الإخلاص للدولة، حيث إنه إحدى السمات السائدة. وعلى الرغم من كل شيء، فإن شعبية الحزب ما زالت تتزايد.

ولا توجد ديمقراطية في الصين، إلا أن الانتقال من رفيق إلى مواطن والانتقال من الحكم بالقانون إلى حكم القانون، بدأ حتى قبل ميدان تيان آن مين⁽⁵³⁾. وتمتلك الملايين من الأسر حقوق ملكية للمرة الأولى، وهي بذلك تحرر مناطق بأكملها وتحولها إلى مملكة الائتمان والاستهلاك. ولم يعد جلد المسؤولين الفاسدين شيئا خفيا وراء الحوائط البرتقالية للمدينة الإمبراطورية بعد الآن، بل إنه يحدث في العلن وتنشره وسائل الإعلام، التي أعلنت عام 2007 إعدام أحد المسؤولين المهمين عن أمن الطعام وذلك كتحذير من تلقي الرشى. ويتم توزيع كتيبات الأخلاق ويتم نشر الميزانية الوزارية عبر الإنترنت. وقد تم تشكيل لجان الانتخابات في أكثر من مليون قرية لتولي الشؤون المحلية، وهي عملية ما زالت تجريبية، وذلك لأن نتائج المناطق الداخلية غالبا ما تظهر مبكرا؛ وهو عيب يجب أن تعالجه الحكومة قبل أن تصبح موضع سخرة للديمقراطية. ويستعين مسؤولو المدينة الآن بشركات الاقتراع لجمع الآراء العامة والأولويات.

ولن توجه الصين أي نداءات لتطبيق الديمقراطية أو لإجراء أي تغيير شامل حتى تبلغ هدفها، وهو الوصول بالشعب لتحقيق دخل متوسط وذلك بحلول العام 2050⁽⁵⁴⁾. وفي الواقع فقد تستغرق الديمقراطية قرناً أو أكثر كي تظهر كاملة في الصين - إذا ظهرت في أحد الأيام - إلا أن السباق داخلي تماماً، ولا يعطي أي فرصة لأي مطالبات أجنبية⁽⁵⁵⁾. ويفتخر الصينيون بنظامهم الاجتماعي والمدني، وهو شيء تستطيع البيئة المعلوماتية والتحررية أن تزيده، وهو ما يتعارض مع المنطق الغربي. إن الصين دولة قوية بما يكفي لأن تجعل الإعلام ناقداً من دون أن يصبح مركز قوة مستقلاً، ولكن كما هي الحال في سنغافورة، فإن الحزب ليس واثقاً بعد. وبالنسبة إلى العديد من الصينيين من مستخدمي الإنترنت، فإن العديد من المواقع الإلكترونية لا تزال محظورة وتعطى جوائز أوروبية لمراقبي المستخدمين، ويمنع الإعلام من الإعلان عن أي كوارث طبيعية من دون موافقة مسبقة⁽⁵⁶⁾. ومع ذلك، إن البيئة الإعلامية الحرة هي مركبة للمناقشة البناءة والشفافية والتعليم العام. وتستطيع الصين بصعوبة أن تحصل على الاحترام العالمي، حيث إن العديد من معدي الأفلام والكتاب الحائزين على جوائز يعيشون في عزلة عن بلدهم، حيث إنه بلد يعتبر قول الحقيقة أو قول الأكاذيب خطراً. وفي هذه المنطقة تستطيع الصين - على الأقل - أن تقود الشرق إذا ما تأقلمت أكثر مع دروس الغرب.

الخاتمة

البحث عن التوازن في عالم لا أميركي

السباق نحو القمة

من الصعب أن نفرط في تقييم سلاسة المشهد خلال بدايات القرن الحادي والعشرين. فمع تذبذب أميركا ما بين رفض المجتمع الدولي تارة وضمه تارة أخرى، وبقاء مكتب السياسات الشيوعي الصيني صندوقاً أسود، وممارسة الاتحاد الأوروبي الحريضة لمنهج الفعالية الاستراتيجية، تظل الخيارات مفتوحة، في ما يتعلق بمهامية العالم الذي تسعى هذه القوى الثلاث للهيمنة عليه. فقد لا تستطيع أميركا التماشي مع استهلاكها المفرط، وأوروبا مع توسعها، والصين مع أعبائها البيئية والاجتماعية. وبالتالي فقد تعود تلك القوى العظمى الثلاث للتخندق إذا فقدت القدرة على الوفاء بالتزاماتها الحالية أو إذا ثبت أن التمازج مع محيطاتها يمثل عبئاً عليها⁽¹⁾. بيد أنه قد يكون من حقنا أن نراهن - وبقدر كبير من الطمأنينة - على استمرار دورات التاريخ الحتمية للارتفاع والسقوط والصراع⁽²⁾.

لقد ارتكز معظم التقدير العالمي لأمركا وترويجها لنفسها على أساس وضعها كحامي حمي الحرية، وكأغنى مجتمع وأرقى ديمقراطية في عالم هوبسيني ودارويني⁽³⁾. غير أن أميركا أساءت فهم كل من هوبس وداروين⁽⁴⁾. فعلى الرغم من أن هوبس اعتقد أن ما يحرك الإنسان هو ما نعتة هانز مورجنثاؤ في ما بعد بالتطلع إلى القوة إلا أنه لم يدعُ لوجود دولة ديكتاتورية واحدة

تقف على رقاب الجميع، بل إلى وجود "كومنولث كنسي ومدني جوهرًا وشكلًا وقوة"⁽⁵⁾. كما لم يعتبر داروين مطلقًا أن القوة المجردة تضمن طول العمر، بل كتب يقول: "ليس الأقوى من كل نوع هو الذي يبقى ولا الأذكى، بل الأكثر تأقلمًا مع التغيير". إن الدروس الحقيقية التي قد نستخلصها من هوبس وداروين هي أنه لا مجال لسيادة قوة مفردة على الآخرين، بل سيسود النظام الأكثر تكيفًا.

إن أي قوة عظمى لا تستأخر ساعة ولا تستقدم عن أوانها المحتوم. فلطالما كان لأميركا القدرة العسكرية على سحق منافسيها، لكن على الرغم من مزاعم الرئيس بوش المتكررة بأن على أميركا أن "تضع نفسها في وضع المحجوم وتستمر هكذا" ما بين الحرب على الإرهاب ومحور الشر، إلا أن أميركا لم تنجح مطلقًا في إيجاد حل لأي من التهديدات الكبرى التي حددتها، وهو ما يؤكد عقم القوة العسكرية⁽⁶⁾. كما انخسر التأثير الأميركي على نحو أسرع في المناطق التي توجد فيها جُلُّ أجهتها العسكرية: العالم العربي وشرق آسيا. ويرى بعض الأميركيين وجوب انتهاج استراتيجية كبرى محدودة للتوازن الخارجي في المناطق الاستراتيجية، غير أن هذا أيضًا ما هو إلا شكل آخر لوضع المحجوم السلبي وهو المنهج الذي ثبت فشله جملة وتفصيلاً. فلن يكون من اليسير على أميركا - حتى تحت قناع الهيمنة حسنة النية - أن تضيف على ذببية الرؤوس الحربية النووية والحروب الاستباقية صوف الحمل الوديع، في الوقت الذي ترفض فيه هي نفسها التوقيع على المعاهدات التي تنظم استخدام مثل هذه الأسلحة. وكما كتب هنري كيسنجر فإن "القوة قد تقهر العالم لكنها لا تضيف الشرعية على نفسها".

وما يدعو للسخرية أنه حتى إذا كانت أميركا مجرد ورم إمبراطوري حميد وعارض فإن شعورها يتزايد بأن عليها التصرف على نحو إمبريالي للدفاع عن رؤيتها ضد كل من الاتحاد الأوروبي والصين.

ففي حين تلوم أميركا الآخرين لانتهاجهم سياسة القوة، يواصل هؤلاء الآخرون مناهضة محاولة أميركا احتكار القوة. وهكذا يتم فضح كل مزاعم أميركا غير الصحيحة في ما يتعلق بالهيمنة على كل منطقة من مناطق العالم الثاني: ففي وسع الاتحاد الأوروبي بث الاستقرار في جزئه الشرقي، وفي وسع منظمة شنغهاي للتعاون التي تقودها الصين تنظيم وسط آسيا، وفي وسع جنوب أميركا رفض الولايات المتحدة الأميركية، وفي وسع الدول العربية رفض الهيمنة الأميركية، كما لا يمكن استيعاب الصين في شرق آسيا بالوسائل العسكرية وحدها. لقد انطلق بالفعل التمرد الجيوسياسي.

فهل لا يزال العالم بحاجة إلى الولايات المتحدة الأميركية؟⁽⁷⁾. إن معاداة أميركا تتواصل حتى مع انحسار هيمنة أميركا⁽⁸⁾. وغالبا ما يقول الأميركيون إن المسار غير اليقيني للصين هو العامل إكس الرئيسي في المستقبل، غير أن الولايات المتحدة نفسها هي التي أصبحت معادلا موضوعيا لمبدأ عدم اليقين: فمن منظورات مختلفة، لا يوجد اتفاق حول وضعها. فهي اليوم تكتسي بحلة الخوون، وليس هناك الكثير من الأمل بأن تعيد المثالية الديمقراطية أو التفاضلية المهيمنة الثقة بأميركا التي تحولت من وضع اليد غير المنظورة إلى مجرد أحد الموردين أو العلامات المتنافسة على طريق المصادقية. وقد تغير السؤال بالنسبة إلى الأميركيين من: "ما علاقة هذا الأمر بنا؟" ليصبح: "لماذا نحن هناك؟" فهي هي المؤتمرات والقمم الدولية تنعقد حول العالم بعيدا عن منغصات استخراج تصاريح السفر الأميركية وقيودها العشوائية.

كما يفضل الناس لندن وهونغ كونغ على نيويورك في إدراج شركاتهم على اختلاف أنواعها من صناديق التغطية الاستثمارية وحتى المقامرة عبر شبكة الإنترنت. وفي العام 2006 بدأت قناة الجزيرة الدولية بثها باللغة الإنجليزية على مستوى العالم؛ لكن ليس في الولايات المتحدة الأميركية، كما تغيب الرياضتان الأكثر شعبية على مستوى العالم - الكريكت وكرة القدم - في أميركا إلى

حدٌ كبير. لقد نجحت القوة الناعمة مع أميركا فقط عندما كانت في المقدمة.

إذا فقدت كل من قوتها الصلبة والناعمة فعاليتها، فستواصل الولايات المتحدة فهم الدرس المتمثل بأن التاريخ يتجرعه الجميع؛ حتى الأميركيون. فكما تفرقع الأربطة المطاطية أسرع بكثير مما تتمدد، ما تلبث أن تنهار الإمبراطوريات عندما تبلغ مداها. وقد ترغب أميركا بأن تظل بعيدة بأمان عن - لكن قادرة على إملاء أوامرها على - القوى الأوروبية والآسيوية في أي من جهتي جزيرة العالم كما فعلت تماما منذ حوالى قرن مضى في مؤتمر باريس للسلام الذي قال عقبه السير هارولد نيكلسون معاتبا: "لقد رغبت أميركا التي يحميها المحيط الأطلسي على الدوام بإشباع قوامتها الأخلاقية الذاتية والتخلي عن مسؤوليتها في الوقت ذاته"⁽⁹⁾. غير أن الجغرافيا المنفصلة قد تكون ميزة فقط إذا تشارك الحلفاء في الأعباء. وقد نعت ريموند أرون نظام أميركا في الحكم العالمي غير المباشر بالجمهورية الإمبراطورية غير أن مردود ذلك على الاستثمار قد انكمش بشكل ملحوظ بسبب خسارتها لحلفائها حول العالم وبسبب تحالفات الراغبين التي تبدو عبثا وهدفها راحة الذات أكثر منها تحالفات. إن الولايات المتحدة اليوم تتحرك في كثير من الأحيان بمفردها وهو الأمر الذي لا يليق بقائد حقيقي؛ ويتواكب مع ذلك كما هو متوقع تقلص الفعالية العسكرية والمالية والأخلاقية⁽¹⁰⁾. ولن يصلح الأمور تحويل حلف شمال الأطلسي (النيتو) إلى محور ديمقراطية يفتقد إلى الموارد اللازمة، فقد كلفت المغامرة الفاشلة في العراق الولايات المتحدة الولاء غير المشروط لبريطانيا، وأضحت اليابان أكثر توخيا للحرص في شرق آسيا والنتيجة هي حليفان غير حقيقيين لأميركا. كما أن العديد من الدول التي كانت في وقت مضى تحت المظلة الأمنية للولايات المتحدة تقوم حاليا بعملية انفلات من خلال تأسيس قواتها الخاصة بهدف تحقيق الاستقلال عن أميركا⁽¹¹⁾. ومع رفض أعضاء الكيان العالمي ما تقوم به أميركا

من إداخلات جراحية، أضحي الأميركيون غير قادرين على تقرير ما إذا كانت تكاليف وعواقب الانخراط العالمي تستحق كل هذا العناء⁽¹²⁾. إن هذا السخط المحلي وعدم القدرة على الوفاء بالالتزامات العالمية مؤشرا أساسيان على التمدد الإمبريالي المفرط. وكما حذر توينبي فإنه "لا توجد درع تصد القدر"⁽¹³⁾.

غالبا ما توصف السياسة الخارجية الأميركية بالتشوش أو الارتباك بسبب أجنداتها المتعددة: فمكافحة الإرهاب، والتوسع التجاري، وأمن الطاقة، وفض المنازعات، والانشغال بإدارة الأزمات مؤشرات أكيدة على أنها تفشل في كل هذه الأولويات الاستراتيجية الكبرى. غير أن الدبلوماسية الإمبراطورية تتطلب تفكيراً متعدد الأوجه وليس مسارات بيروقراطية منفصلة إكلينيكية، وسياسات واحدة للجميع من نوعية السياسات التي تنتهجها شركات الاستشارات الكبرى⁽¹⁴⁾. وقد كتب جورج كينان عن التوتر الناشئ بين تمثيل الشخص لنظامه الخاص به في الوقت الذي يكون فيه متعاطفا مع الآخرين ومدركاً أنهم ليس في وسعهم إعادة التشكل في صورته هو. ويبدو أن الدبلوماسية الأميركية محكوم عليها بالفشل في كلتا الفتتين. فالموارد الهائلة المخصصة لإدارة وزارة الخارجية الأميركية باعتبارها أكبر وكالة سفر في العالم لا تلائم إمبراطورية تحتاج إلى خبرة إقليمية أكثر عمقا واستمرارا، ولموظفين راغبين بقضاء حياتهم في إجادة التعامل مع شؤون أجزاء العالم الشاسعة. وكما أشار ديفيد كيلكولين، الخبير في مكافحة التمردات، فإنه "يوجد أناس يتم توظيفهم في فرق الدفاع أكثر بكثير ممن يتم توظيفهم في الخدمة الخارجية كلها"⁽¹⁵⁾. ومع استبدال السفراء المخضرمين بالمبعوثين الخاصين حلالي المشكلات، تتجسد دبلوماسية الهواة.

في مثل عالمنا الحالي الذي يحفل بالتوازيات، لا بالتحالفات، يضم ملعب الدبلوماسية كلا من تحالف أميركا وإجماع أوروبا واستشارية الصين وكلها

من المناهج الإمبراطورية؛ ولكل منها قالبه الأيديولوجي. فالولايات المتحدة تقدم المساعدة العسكرية وحماية الفئات الحاكمة، وتقدم الصين علاقات تتسم بتوفير الخدمات كافة من دون شروط، وتقدم أوروبا إصلاحا عميقا وارتباطا اقتصاديا باتحادها. بيد أن الشبكات الإمبراطورية أو نطاقات التأثير تتداخل على نحو متزايد مع التوازي المتعدد لدول العالم الثاني التي تقوم بالموازنة والانحياز في الوقت نفسه للفوز بالمساعدة الاقتصادية من إحدى القوى، والمساعدة العسكرية من قوة أخرى، والعلاقات التجارية من القوة الثالثة⁽¹⁶⁾. وتصرف الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي والصين على نحو متزايد كأصدقاء وأعداء في الوقت ذاته.

إن على أي قوة عظمى ألا تلقى أي مقاومة لكي تنجح في مثل هذه السوق التنافسية التي يعني فيها عدم الانخراط التخلي عن التأثير⁽¹⁷⁾. ولكي تستعيد أميركا وضعها وتستوعب دول العالم الثاني المتقلبة، فليس أمامها سوى سبيل واحد، ألا وهو العروض الجريئة الواضحة والمعلنة للإغراءات الاقتصادية والفنية والأمنية الهائلة، فالسباق قد بدأ نحو تجييش المزيد والمزيد ممن أسماهم توينبي الأتباع وهم جنود المشاة متعددي الأبعاد التابعين للإمبراطورية والذين يقومون بنشر منهجها الحياتي. لقد أرسلت الدبلوماسية التحويلية الأميركية الجديدة المزيد من مسؤولي السلك الدبلوماسي ليضطلعوا بمسؤوليات شاقة - بمفردهم في بعض الأحيان - بهدف تعزيز حضور أميركا، كما استهلت المفوضية الأوروبية عمل فيلقها الدبلوماسي من الخبراء التجاريين والتنمية والسياسيين، في حين قامت الصين بمضاعفة قواعدها العسكرية على مستوى العالم وكوادرها من مسؤولي المساعدات.

لكن على الرغم من كل هذا، سيستمر الحزام المناهض للإمبريالية من دول العالم الثاني - المتمثل في فنزويلا وإيران وكازاخستان وليبيا وماليزيا وغيرها - في التركيز على بناء الروابط في ما بين دوله، مثلما يركز على بناء

مثل هذه الروابط بينها وبين كل من واشنطن وبروكسل وبكين. ولن يتوقف الأمر بهذه الدول على مجرد المواءمة بين أفضل ما تقدمه كل قوة عظمى لتحقيق رؤيتها الخاصة بالنجاح، بل ستتشارك - في ما بينها - بطريقة مباشرة لاستخلاص احتياطات النفط، وتبادل المعلومات الاستخبارية، ومكافحة الإرهاب، وتخفيض مستوى الفقر، وتنفيذ مناهج السيطرة على رؤوس الأموال، وإقامة بنية أساسية حديثة. كما ستقوم هذه الدول باستخدام ثرواتها لشراء البنوك والموانئ الغربية وغير ذلك من الأصول الاستراتيجية. وستواصل مجموعاتها الإقليمية إقامة المناطق الاقتصادية، وبنوك التنمية، وقوات حفظ السلام، والمحاكم الجنائية الخاصة بها. وقد ازدهرت الروابط الجوية لتربط بين العرب وسكان أميركا الجنوبية وشرق آسيا على نحو مباشر. أما بالنسبة إلى القوى العظمى، فسيكون وجود سفراء إقليميين لها أكثر فعالية من العمل من خلال المؤسسات العالمية، لكن حتى في الوقت الذي تواجه فيه أميركا هذا التحول الزلزالي نحو العالم اللأميركي، لا بد لها من أن تنظر إلى الداخل على نحو أكبر، إذ إن الاتجاه الوحيد بعد الوصول إلى أوج القوة، يتجه إلى الأسفل.

أميركا: من العالم الأول إلى الثاني؟

تتتمي الصين بالفعل إلى دول العالم الثاني، لكنها في طور الصعود من دول العالم الثالث. هذا، في الوقت الذي تستوعب فيه أوروبا محيطها من دول العالم الثاني، على أمل رفعها إلى مصافّ العالم الأول، فهل يمكن أن تنزلق أميركا - أيقونة العالم الأول لعقود متعاقبة - إلى مصافّ العالم الثاني؟ كما هي الحال مع الإمبراطوريات كلها، يوجد عدم انسجام إدراكي عندما يتعلق الأمر بتأمل وفاتها. غير أن الحضارة كما قال توينبي "عبارة عن حركة وليست وضعاً، رحلة وليست مرفأً". وعليه، فلكي نفهم كيف تتحل الإمبراطوريات، لا بد من أن "نمد النطاق الفكري لرؤيتنا لما وراء حدوده".

وقد خلُصت دراسة توينبي للشخصيات الإمبراطورية إلى أن أكثر أسباب الانخراط شيوعاً، كانت النزعة العسكرية وانحطاط وضع الأقلية المبتكرة. لقد انحلت إمبراطوريات الماضي بسبب الأكاذيب الداخلية، وهوجمت كل منها من جانب البرابرة الذين تستحقهم وليس في وسع العتاد القوي والأفراد ذوي النفوذ أن يخفوا الانحطاط النسبي لأميركا إذ إن هؤلاء هم الرموز الأساسية لهذا الانحطاط.

يتواكب التمدد الإمبراطوري المفرط لأميركا مع تهاوي هيمنتها الاقتصادية، مقوضاً بذلك الأساس الجوهري لقيادتها العالمية. وقد لا تكون أميركا قد أصابها ما أصاب روما عندما نهى البرابرة، لكنها تشبه إسبانيا الاستعمارية في أن اعتمادها على التمويل الخارجي والحلفاء - الذين هم مثل الخشب المسند - من الأمور التي تجعلها هشة وضعيفة بطريقة لا سبيل للتخلص منها. وقد انخفض نصيب الولايات المتحدة من الاقتصاد العالمي من 50 إلى 25 بالمئة منذ الحرب العالمية الأولى؛ في حين كانت أوروبا وآسيا تبنين المنطقتين العالميتين الآخرين. وخلال الحرب الباردة، تحمل حلفاء أميركا الدولار بعد إعادة تأهيله لمعرفتهم أن ذلك كان ضرورياً لتحفظ أميركا بالتزاماتها العسكرية لحمايتهم، بيد أن النية الحسنة التي ارتكز عليها هذا المنحى الاستثنائي يتبخر سريعاً الآن، فليس الأمر فحسب أن الصين واليابان هما أكبر دولتين لديهما احتياطات بالدولار الأميركي، ولكن للمرة الأولى في التاريخ تكون العملة الاحتياطية الأساسية للعالم هي عملة دولة مدينة؛ وبالأخص لمنافسيها⁽¹⁸⁾. إن الاختلالات المالية والتجارية لأميركا لم تترك للدولار فرصة بأن يظل المأوى الآمن للاستثمار، وهو ما أدى إلى التوجه نحو التنويع التدريجي لكل من احتياطات العملات ومنهج تسعير السلع مثل النفط. وعلى الرغم من أن للعالم العديد من العملات الرئيسية، فإن هناك ثلاث عملات فقط تكون محط الاهتمام والترقب، ألا وهي الدولار الأميركي واليورو والرمينبي

(السيوان) الصيني. وكلما زاد عدد الدول والمستثمرين الذين يقومون بالتحول إلى السيورو، قلت قدرة الولايات المتحدة على تمويل عجز ميزانيتها ومغامراتها العسكرية باهظة التكاليف. ولأن عجز الميزانية يكون نتيجة لما يسميه جوزيف ستجلتز بصخب الاستهلاك فلن يكون لدى أميركا الكثير لتظهره عندما ينتهي هذا الصخب⁽¹⁹⁾. ولأن مدفوعات الديون الأميركية تتخطى مقدار الاستثمار الذي تلقاه، تستنفد أميركا الثروة المدخرة للجيل القادم وهو ما يجعلها أكثر فقرا. وتتوازى المغامرة المالية لأمركا - بمتنتهى الوضوح - مع مغامرتها العسكرية؛ فكلتا المغامرتين ترمزان إلى المدى الذي تذوب عنده أجنحة أميركا متجهة نحو القصور الذاتي، لأنها قد اقتربت كثيرا من الشمس وقارب مخزونها من الغاز على النفاد.

وتبرر أميركا عدم التزامها بالمواثيق الدولية مثل بروتوكول كيوتو أو المحكمة الجنائية الدولية، إما بداعي حاجة تلك المواثيق إلى التطوير أو بحجة متطلبات وضعها العالمي. ولكن ما هو تفسير الانحرافات الداخلية؟ ليس من اليسير تحليل أميركا نفسيا، فهي تلك الدولة المليئة بالتناقضات، حيث قال عنها العالم النفسي إريك إريكسون ذات مرة أنه "مهما حاول المرء التوصل لخاصية أميركية حقيقية، فسرعان ما يكشف أن نقيضها أيضا خاصية أميركية"⁽²⁰⁾. فالكرم والأنانية على سبيل المثال هما خاصيتان أصيلتان لكنهما متناقضتان من الخصائص الأميركية. وإذا كان صحيحا أن نقول إن طريقة أي مجتمع في الحروب توضح طبيعته، فمن الواضح أن ضبط النفس ليس فضيلة أميركية.

قد تدعي أميركا أنها تجسيد لمثل بعينها للعالم - الحرية، والسعادة، وإتاحة الفرص - لكنها اليوم بحاجة إلى إثبات ذلك مقارنة بدول أخرى. وفي الوقت الذي يبدو فيه نمط الحياة تعبيرا مجردا بعض الشيء، فإنه - على نحو ملموس - يتدهور في الوقت الحالي، ويفاقم من هذا التحدي حجم أميركا الأوروبي. ويأتي تصنيف أميركا في أسفل تصنيف منظمة التعاون الاقتصادي

والتنمية، في ما يتعلق بمتوسط دخل العامل واللامساواة في الدخل، وهو ترتيب مشابه لترتيبها في مستوى السعادة الفردية (وهو الأمر الذي ترتبط به اللامساواة على نحو سلبي). ويعتبر متوسط دخل أميركا أقل جاذبية بكثير من الدخل العادي الذي تواجه به الثروة الفردية عامل التضخم بشكل مخادع. ففاحشو الثراء يعيشون في فقاعات اقتصادية ويسهمون في اقتصادات الدول الأخرى كما يسهمون في اقتصاد بلدهم، ويكسب أكثر من 130.000 ثري في أميركا المقدار نفسه الذي يكسبه 40 بالمئة من كامل عدد السكان البالغ عددهم ثلاثمئة مليون نسمة. ويشير محللو سيتي بنك إلى الولايات المتحدة باستخدام تعبير *اقتصاد النخبة* والذي يدفع فيه الأثرياء عجلة الاقتصاد أكثر مما تفعل الجماهير⁽²¹⁾. وما يزيد الأمر تفاقمًا، ازدياد حجم سوق السيارات الرياضية متعددة الاستخدامات التي تستهلك الكثير من الوقود، وكذلك ازدياد حجم سوق الماس، في الوقت الذي يستمر فيه السُّعار المادي في محالٍّ بدولار واحد ومحالٍّ وال مارت، حيث يكثر التدافع السنوي لشراء هدايا العطلات - وهو ما يؤدي في بعض الأوقات إلى وقوع ضحايا - بدءًا بذكرى الشكر (إن لم يكن قبل ذلك). فلم تعد أميركا إذا أمة الطبقة الوسطى، إذ إنها تصبح نموذجًا للعالم الثاني الذي يوجد فيه الظل والحرور جنبًا إلى جنب. فعلى مدى ثلاثة عقود، لم تشهد الطبقة العاملة في أميركا زيادة حقيقية في الأجور، بل ما يزيد الطين بلة أن حصتها من الاقتصاد تتضاءل على الرغم من زيادة عدد سكانها⁽²²⁾. وتوضح فكرة الأميركتين التي ظهرت في العام 2004 خلال حملة الانتخابات الرئاسية أن أميركا تفتقد إلى وجود الوسط. فخمس أطفال أميركا ينشأون في الفقر، في حين يبلغ عدد الفقراء من السكان أربعين مليون نسمة، وفي مدينة نيويورك، يزداد عدد العائلات التي تذهب للعيش في عنابر النوم لعدم قدرتها على تحمل تكاليف السكن المعتاد، وربما - على الأقل - يجد هؤلاء المأوى في الوقت الذي تنفجر فيه الفقاعة العقارية في البلاد.

إن أميركا - مقارنة بنظرائها من دول العالم الأول - ليست دولة بكامل عافيتها، ففيها يندر أن تجد من لا يحتاج إلى ضمان الرعاية الطبية المجانية أو ذات السعر المعقول في وقت الحاجة. وقد تحيا أميركا بأيدولوجية السوق الحرة، لكن هذا لا يعني أن الخمسة والأربعين مليون أميركي الذين لا يتمتعون بالتأمين الصحي يحبون ذلك، وفي الوقت الذي تُعْتَف فيه أميركا الدول الأخرى بسبب وسائلها البيروقراطية المفرطة، تشبه التكاليف الإدارية الخيالية في نظام الرعاية الصحية بأميركا برامج مساعداتها الخارجية، حيث يُنفق المقدار الأكبر من المال في المشاع من دون أن يصل إلى مستحقيه المفترضين. كما أن تزايد مستويات السمّة المفرطة بين الأطفال والبالغين ليس دليلا على الصحة، بل رمزا للاعتماد الكبير على الأطعمة الرخيصة الغنية بالدهون، وبالنسبة إلى الأميركيين الذين يسافرون على خطوط الطيران، فإنه يتم على نحو آلي إضافة اثنين وعشرين رطلا كوزن إضافي عندما يتم حساب حمل الرحلة، وعلى الرغم من هذا يحتاج الأمر إلى كرم وسخاء المتطوعين للتخفيف من الإهمال الذي يواجهه المسنون، الذين لولا هذا السخاء لماتوا من الجوع.

في حين تحتفظ القوى المهيمنة بتفوقها الإبداعي على منافسيها من خلال التعليم، خاصة في مجالي العلوم والتكنولوجيا، فإن تصنيف أميركا في الدرجات العلمية الممنوحة في هذين المجالين قد انخفض بقوة. فعلى الرغم من أن جامعات النخبة ذائعة الصيت يكفي معظم الأميركيين اليوم بتعليم جامعي جزئي وقد يستغرق بعضهم ما بين خمس إلى ثماني سنوات لإكمال دورة دراسية في الكليات المحلية لأنه يعمل في الوقت ذاته لسداد الرسوم الدراسية. يبلغ معدل التسرب المدرسي في الدراسة الثانوية في أميركا 32 بالمئة؛ وذلك في العديد من المدارس العامة المتداعية والفلسفة التي تدخلت المؤسسة العسكرية في بعض منها لتديرها كأكاديميات عسكرية، لكن بلا طائل.

في مثل هذه الدولة ذات المزايا المخصصة، تكون الخدمات التي تسير على ما يُرام - المباني السكنية الفاخرة، والفنادق، والمطاعم، والنوادي الصحية، وسيارات التاكسي الخاصة - هي تلك الخدمات الموجهة إلى النخبة وإلى اقتصادها الخاص. أما بالنسبة إلى غيرهم، فتتداعى الأشياء: حيث تعاني أنظمة النقل العام - الطرقات والأنفاق والقطارات والحافلات - من نقص الإصلاحات؛ كما أن سرعة الإنترنت ذات الحزمة العريضة أقل مما هي عليه في أوروبا؛ وشبكات الهاتف المحمول أقل من القياسية؛ وسيارات الأجرة العتيقة لا تقبل الدفع الإلكتروني. والأسوأ من هذا كله، أنه يمكن إثبات أن أميركا تعاني من لعنة النفط نفسها التي تعاني منها دول العالم الثاني. وقد تم بناء كثير من بنيتها الأساسية خلال فترة الازدهار التي أعقبت الحرب العالمية الثانية عندما كانت أميركا هي أكبر دول العالم إنتاجاً وتصديراً للنفط؛ أما اليوم فأنايب المياه ومحطات الطاقة مهترئة، مما يتسبب في حالات تسمم بالرصاص والرئيق وانقطاعات متقطعة لكنها كبيرة في الخدمات⁽²³⁾. وفي أثناء إضرابات عمال النقل والمواصلات في نيويورك خلال الشتاء القارس عام 2005 أعرب مستخدمو وسائل النقل في أثناء سيرهم مسافات طويلة في الثلوج أنهم شعروا كما لو كانوا يعيشون في العالم الثالث.

قد لا تكون سياسة عدم التدخل دقيقة في وصف مبادئ أميركا الاجتماعية والاقتصادية عندما تدعم البنى المجتمعية المعوجة تأييد اللامساواة في بلد أضحى فيه الحراك الاجتماعي الذي تستلزمه المساواة في الفرص أسطورة، خاصة لمن يقعون في القاع بالفعل: الأميركيون ذوو الأصول الإفريقية واللاتينيون الذين لا يُكمل 50 بالمئة منهم التعليم الثانوي. ومن لوس أنجلوس وحتى بروكلين، تزدهم الأقليات اللاتينية في أحياء متداعية ويعيشون تحت رحمة أمراء العشوائيات المستبدين. وتُستخدم كلمة إعادة البناء كعبارة لطيفة للدلالة على التجديد الحضري، لكنها في حقيقة الأمر لا تعدو أن تكون بيع

تصفية للعشوائيات مثل ذلك الذي نراه في العالمين الثاني والثالث. وقد أسهم تدفق العمالة المهاجرة منخفضة الأجر في زيادة عدد الفقراء بسبب أعدادهم الكبيرة ولأنهم يخفضون من أجور الأميركيين غير المهرة⁽²⁴⁾. ومنذ نحو عقدين من الزمان، كانت لوس أنجلوس توصف بأنها عاصمة العالم الثالث بسبب ما كانت تحويه من تجمعات مهاجرين معزولة عنصرياً، كان هدفها مجرد العيش من دون أدنى اهتمام في المجتمع الأكبر⁽²⁵⁾. وقد جادل صموئيل هنتغتون أخيراً بأن ثقافة أميركا الأنجلو - بروتستانتية ومعتقد البوتقة قد قوضتهما الأقليات لاتينية الأصل غير المندجة، وحذر هنتغتون من عدم إمكانية وجود حلم أميركي بصبغة لاتينية ليحل محل الحلم الأميركي، من دون أن يجعل هذا من أميركا أمة تعاني انفصاماً في الشخصية⁽²⁶⁾. لكن من الصعب الحديث عن مجتمع القيم الراسخ في أميركا عندما يكون السبب الرئيسي لعدم دعم الأميركيين للدولة الرخاء التي تدعم الفقراء هو أن معظم هؤلاء الفقراء أقليات غير متجانسة⁽²⁷⁾. وهل يمكن في دولة يكون فيها العنف الانتكاسي قريب المنال أن تعاود ثقافة أهل البلد الأصليين من البيض الظهور على نحو أكثر انتظاماً مما هي عليه في الوقت الراهن؟ إن لفكرة أمن الوطن علاقة بالمهجرة غير الشرعية القادمة من الحدود الجنوبية مثلما لها علاقة بخطر الإرهاب.

لقد أظهر الأميركيون خوفاً من المستقبل وهو ما قد يُسرّع قدومه ليس إلا. ففي العام 2005 ضربت العواصف أو الفيضانات كلا من أوروبا والهند والولايات المتحدة والصين، ونتج عن هذا أن فقد آلاف المواطنين في ألمانيا وبولندا مصادر رزقهم، لكن من خلال المساعدة الفورية التي قدّمتها حكوماتهم، عمل المواطنون معاً وأعادوا بناء مساكنهم ومدّهم بأسرع ما يمكن. كما أغرقت الرياح الموسمية وسط مدينة مومباي الهندية وغمرت مساكن ملايين السكان المعوزين، لكن الحياة استمرت وتم إصلاح الأضرار. أما بعد أن ضرب الإعصار كاترينا دافعي الضرائب في نيو أورليانز القديمة،

فقد واكب نشاط الوكالات الحكومية والجماعات الخيرية المختلفة نشاط عصابات السلب المسلحة، مما أجبر حاكم لويزيانا على إعلان حالة الطوارئ وأدرك قاطنو المنطقة من الأقليات من خلال هذه التجربة الصعبة عدم أهمية مواطنيتهم⁽²⁸⁾. كما بلغت حالة الغش والترحيل الحكومي مليارات الدولارات. وبعد أسبوعين فقط من الإغصار كاترينا، استخدمت السلطات الصينية الرسائل النصية القصيرة عبر الهواتف المحمولة لتحذير وإخلاء سكان المناطق الساحلية قبل إغصار وشيك. وبعد مرور عام على كاترينا، لا يزال الكثير من المنازل مهتمة ولم تعد الكثير من المدارس تفتح أبوابها، في حين أصبحت الطاقة الكهربائية محدودة، وهو ما دفع أحد المقاولين الصينيين للتقدم بعرض لإعادة بناء عدد من مدن الميسيسيبي المتداعية التي لا يزال أهلها يعيشون في الخيام والمقطورات.

قد تثير التوجهات الاجتماعية والاقتصادية الأميركية الضحك إن لم يكن الرعب، فكما هي الحال في الدول الأخرى يوجد ارتباط عام بين التعليم المتدني واللامساواة الكبيرة في الدخل ومستوى المعيشة المتدني ومعدلات الجريمة المرتفعة: ففي أميركا يتساوى عدد رجال العصابات مع عدد أفراد الشرطة (حوالي 750.000)، كما توجد علاقة وطيدة بين اللامساواة وحوادث القتل: "بالتأكيد ستعاني المجتمعات التي تغض الطرف عن مظالم اللامساواة من تبعاتها الاجتماعية حيث ستصبح غير ودودة وعنيفة وسينظر إليها الآخرون باعتبارها عدوانية أكثر منها مضيافة"⁽²⁹⁾. وإذا واجه كل مجتمع البرابرة الذين يستحقهم - كما جادل بذلك توينبي - فهل يكون الأميركيون هم أسوأ أعداء أنفسهم؟ إن من غير المفهوم - حتى الآن - سبب احتياج الأميركيين إلى كل هذه الأسلحة التي يكسوها طالما أنه لا يتهدهدهم أحد غير أنفسهم ويقومون باستخدام هذه الأسلحة لقتل بعضهم. ولا يقتصر الأمر على أن العديد من المجتمعات داخل أميركا تعيش في ظل الخوف من إطلاق النار

العشوائي، بل يتخطاه إلى أن هدف الدولة يتمثل - على نحو كبير - في كبح جماح العنف، بدلا من إعادة تأهيل المناطق المحرومة. وفي الوقت نفسه تتمتع أميركا بأعلى معدلات السجن في العالم، مع ارتفاع عدد عقوبات السجن مدى الحياة. ويبدو أن الأميركيين يُسلون أنفسهم بالموت إلى جانب وسائل التسلية الأخرى، خاصة وأن مطاردات سيارات الشرطة ورياضات السيارات المدمرة ومصارعة الديكة البشرية قد أصبحت تمثل الأنشطة الأكثر شعبية في المشاهدة. وقد يبدو العيش مثل الأميركيين انحدارا بالنسبة إلى اليابانيين والألمان بما أن بلديهما هما الكبريان والأكثر ثراء وتقدما - والأقل في اللامساواة - على مستوى العالم.

في أوائل القرن العشرين، حذر قاضي المحكمة العليا لويس برانديز من أن أميركا "يمكنها أن تحظى بديمقراطية... أو يمكن أن يكون لدينا ثروة كبيرة متركة في أيدي القلة، لكن ليس في وسعنا أن نحظى بالأميرين معا"، كما حذر توكيفيل ونيشيه من الانحلال الطبيعي للديمقراطية، ومع بداية التسعينيات أثار تدهور مستوى الحياة والسياسة في أميركا تساؤلات أساسية حول ما إذا كان في وسع الديمقراطية الأميركية الاحتفاظ بنظام اجتماعي محترم⁽³⁰⁾.

لقد أشار فاسيلاف هافيل - ذات مرة - إلى أن النجاح في السياسة عبارة عن مزيج من البراعة والذوق الرفيع؛ فكيف يصف سوقية السياسة الأميركية اليوم؟ يبدو أن الديمقراطية الأميركية تعمل على نحو أفضل في النظرية عنها في التطبيق، فمع صعود السياسيين الشعبين من الجنوب إلى مواقع النفوذ السياسي في العاصمة واشنطن، جلبوا معهم أنماطهم الأرستقراطية الحاكمة غير المناسبة التي تحتل فيها المكانة الاجتماعية الصدارة⁽³¹⁾. وبدءا بالتعيينات الفيدرالية وحتى تعيينات السفراء، يتولى الرؤساء مناصبهم وينهون فتراتهم الرئاسية كعُصبة؛ إمبراطور وحاشية. وسيظل الفائز الفعلي في انتخابات عام

2000 ميثاق جدل على مدار سنوات، كما يضمن نظام الحزبين المرتكز على ولايات الولايات الساحلية مقابل ولايات الولايات الداخلية، بذل القليل من الجهد نحو المشاركة في السلطة والتحالفات، وبدلاً من ذلك يؤدي التنافس السياسي إلى الاختناق الدائم والمحابة⁽³²⁾. فالأحزاب عبارة عن محاربات لجمع التمويل مع مظهر خادع من التلاعب بالألفاظ، حيث تقوم بالترويج للمرشحين ليس على أساس كونهم أفراداً، بل باعتبارهم وكلاء لمصالح الشركات التي يكون لها دور غير مرئي في صياغة القوانين المحورية المتعلقة بالضرائب والطاقة والأمن الغذائي وغيرها من السياسات. وبالاختلاف حتى عن دول العالم الثاني مثل تركيا التي تستخدم أسعار النفط المرتفعة لتقديم العون المالي للاحتياجات النفطية الاستراتيجية، تكون أسعار النفط المرتفعة في أميركا نتيجة لابتزاز الشركات على شكل علاوة مخاطرة، ومن ثم يعاني العامة في الوقت الذي يجني فيه المدراء التنفيذيون وحملة الأسهم الأرباح. ومثلها مثل الأوليغاركيين الروس، تكشف الفضائح المالية التي ضربت الشركات الأميركية عن نظام من الرأسمالية الاحتكارية يقلل الفوارق بين العام والخاص - فالأول يمتلكه الثاني - لتصبح هروباً أنيقاً من الواقع⁽³³⁾. ويُعتبر تصارع السياسيين على الغنائم الاقتصادية المتناقصة من الأعراض المشتركة لانهبوط الهيمنة، ومع انخفاض تصنيف أميركا في مجال الفساد، لا بد من التساؤل حول ما إذا كان ولاء الأميركيين للأفراد أم للمؤسسات، للأرباح أم للتقدم⁽³⁴⁾.

لقد جادل توماس بن في كتابه *الفطرة السليمة* بأن المراجعات التي كانت توازن العرش البريطاني والأرستقراطية ومجلس العموم، كانت عبارة عن مسرحية هزلية، وحتى الفصل بين السلطات الذي أشار إليه مونتيسكيو في كتابه *روح القوانين* قد أصبح نادراً في أميركا اليوم. وقد كتب جيمس ماديسون في مقالته *الفيدرالي رقم 10* - إحدى المقالات التي دعت للتصديق على دستور الولايات المتحدة إبان الحرب الأهلية - بأنه لأن "رجال الدولة

المتنورين لا يكونون دائماً في موقع القيادة" تكون المراجعات والموازنات ضرورية. بيد أنه عندما أردت أميركا تهدئة قلق العالم في ما يتعلق بقوتها، تجاهل الفرع التنفيذي فيها كلا من التزامه بالحقيقة والقيود التي يفرضها عليه القانون وهو ما يقوض السلطة واحترام الناس لها. وسواء تعافت أميركا أم لا من النموذج التنفيذي الفردي للرئيس بوش، تظل حالة سياسي وسكان أميركا - على حد سواء - مدعاة للقلق. فقانون مكافحة الإرهاب لعام 2001 في أميركا يناقض خمسة من التعديلات العشرة الموقرة لوثيقة الحقوق المدنية: حرية التعبير والاجتماع، والحماية من التفتيش والاعتقال التعسفي، واحترام الحقوق القانونية للأفراد، والمحاكمة العامة العادلة والفورية، والحماية من العقاب القاسي وغير المعتاد. وعلى الرغم من إقرار الكونغرس لهذا القانون، فإن تصنيف الفرع التنفيذي للأسرار يدل على وجود رغبة متبصرة لتبادل المعلومات مع الفرع التشريعي، وحتى إذا عكست الإدارات اللاحقة تلك السياسات، فلن يُجدي ذلك نفعا، حيث إن الضرر قد حدث.

ينطبق على أميركا ما كتبه المؤرخ اليوناني بوليوس عن روما القديمة، بدءاً من تمجيد القوة العسكرية حتى ثقافة المصارعين في الرياضة: الثروة الكبيرة والبدخ يؤديان إلى وجود أسوأ أنواع الحكومات، ألا وهو حكم العامة للنخبة بهدف واحد، هو منع الآخرين من أن تكون لهم اليد العليا. وكما أسقطت المسيحية روما، أليس من المحتمل أن تفعل ذلك مع أميركا؟ فما أطلق عليه رينولد نيبور "شعور أميركا بالملخص المنتظر" قد تسلسل حتماً إلى سياستها الخارجية وتسبب في تآكل الكفاءة الاستراتيجية التي تمليها الواقعية⁽³⁵⁾. كما أدى التكريس الديني للسياسة الخارجية إلى تركيز أكثر على حقوق الإنسان وحرية العقيدة والمعاناة من الأمراض الشائعة، لكنه تركيز خطابي، حيث إن السياسات المتعلقة بهذه الطموحات، لم تحقق أيًا من تأثيراتها المستهدفة⁽³⁶⁾. وقد أدت الصحو الدينية إلى استقطاب قومي، بل حتى إزالة للتنوير⁽³⁷⁾. لقد حاول

توينبي تخمين الإجابة عن السؤال الأبدي - "هل يعيد التاريخ نفسه؟" - فقال إنه "لا يوجد ما يمنع أن يحدث لحضارتنا الغربية ما حدث للحضارات السابقة، إذا ما اختارت هسي ذلك، من خلال الانتحار الاجتماعي"، كما حدث للحضارة اليونانية - الرومانية التي تحللت قبل فترة طويلة من الانطفاء الكامل من خلال تحويل نفسها إلى "وثن يعبد الناس على نحو باهظ التكاليف"⁽³⁸⁾.

إن الخاصية الأكثر تمييزاً لأميركا من غيرها هي القدرة على تجديد الذات؛ تجديد سياسي واقتصادي وثقافي، بل قد يكون تصويبا ذاتيا. لكن المزيج بين القادة المؤمنين بالمخلص المنتظر والسادة من مسؤولي الشركات والحروب الثقافية والخوف من العالم الخارجي والشك الذاتي حول قيادتها، يجعل من غير المحتمل إيجاد إجماع وطني جديد. كما أن بين النخبة المهيمنة على السياسة الخارجية الأميركية وهموم المواطنين طلاق بائن: فالقادة حريصون على أن تدخل الولايات المتحدة المزيد من الحروب، ويدفعون باتجاه التجارة الحرة، ويسمحون بالمهجرة الجماعية، في الوقت الذي ترغب فيه أغلبية الأميركيين بتقليل التدخلات العسكرية والمساعدات الأجنبية ومزيد من التقييد للهجرة ونوع من الحماية للوظائف والصناعات الأميركية من خلال فرض مزيد من الضرائب على السلع المستوردة⁽³⁹⁾. ويبدو أن حقبة المجتمع العظيم قد انتهت بلا رجعة مع الرئيس ريغان. لقد فقدت أميركا زخمها، وليس في وسعها إعادة الأمور إلى نصابها لأنها ببساطة ترغب بهذا؛ خاصة وأنها لا تعرف ماذا تريد. ولأن التجديد يجب أن يكون ماديا وأيديولوجيا في الوقت ذاته، يمكن اعتبار أميركا إحدى دول العالم الأول التي تحتاج إلى خطة مارشال فقط لكي تبقى في مكانها⁽⁴⁰⁾. وعلى الرغم من أن الأميركيين لا يعرفون الكثير عن العالم المحيط بهم، فلا يزالون يعتقدون أن أسلوب حياتهم هو المقياس الواقعي للمعمورة، غير أنهم سرعان ما قد يفيقون على حقيقة أن المقياس الذي وضعوه يلائم العالم الثاني أكثر مما يلائم العالم الأول.

لا تملك أميركا أي سياسة تضمن لها البقاء بين دول العالم الأول؛ فهي تترك قدرها للصدفة والعولة. ودائما ما كانت أميركا مقسمة جغرافيا، حيث يمتص شمال شرقها التابع للعالم الأول المستعمرات الغنية بالنفط في جنوبها. واليوم يفقد الوسط الأميركي الواقع بين نهر المسيسيبي وجبال روكي للمطارات والقاعدة العمالية، وهو ما من شأنه - إن وُجد - تحويله إلى قوة دفع بدلا من أن يكون قوة تثبيط للاقتصاد القومي⁽⁴¹⁾. وفي الوقت الذي ترمز فيه قرية السليكون للنهضة التقنية الأميركية، تقف ديترويت شاهدا حيا على حزام صدأ ما بعد الحزام الصناعي - حزام التصنيع سابقا - وعلى التصنيع الذي عفا عليه الزمن، والذي تدل عليه سيارات الدرجة الثانية التي يتم إنتاجها؛ أو التي كان يتم إنتاجها⁽⁴²⁾. ومع فقدانها لمئات الآلاف من وظائف التصنيع لصالح منافسيها من العالمين الثاني والثالث، لم تبني أميركا القاعدة التكنولوجية الأرحب للاتحاد الأوروبي واليابان لكبح قوة العمل الخاصة بها⁽⁴³⁾. وقد رفضت الدول الأكثر إنتاجية عبر أوروبا وشرق آسيا القيم الأنجلو - ساكسونية المتعلقة بالحقوق الفردية والحكومة الصغيرة، فاستطاع الأوروبيون - من خلال التركيز أكثر على القوى العاملة عالية القيمة والتقنية بدلا من الهجرة متدنية المهارة - الحفاظ على مستوى مرتفع للأجور وتطوير اقتصاداتهم في الوقت نفسه. وفي مقابل ذلك، يتم بيع الشركات الأميركية في المزاد ليشتريها الآسيويون والتجمعات التجارية الأجنبية الثرية. ويناشد عمال السيارات في الوسط الأميركي الشركات اليابانية مثل هوندا أن تنشئ مصانع لها هناك بحيث يمكنهم استعادة مداخيلهم وكرامتهم. فهل في وسع أميركا بعد كل هذا تحمل العولة؟⁽⁴⁴⁾.

إن ثقة أميركا العمياء بقدرتها الإبداعية وفضائل السوق الحرة أمور خطيرة، والسبب - بمنتهى الدقة - هو أن دولا أخرى تهدف - بمنتهى الوضوح - إلى استغلال نقاط ضعف أميركا. وعلى الرغم من أن اقتصاد أميركا ينمو مع الاقتصاد العالمي، ينبع انخراطها النسبي من أن دول العالم

الثاني أصبحت أذكى وأسرع منها⁽⁴⁵⁾. إن القوى الأجنبية في طور إزاحة الولايات المتحدة باستخدام اقتصادها كمكان للاستثمار وجامعاتها كمكان للتدريب التقني حتى تستطيع أسواقهم ومؤسساتهم وبنيتهم الأساسية تقديم مثل هذه المردودات واستيعاب رؤوس أموالهم ومهاراتهم الموجودة في الخارج. وقد قلت نسبة التحاق الصينيين بالجامعات الأميركية مؤخرًا بسبب الفرص المتاحة لهم في كل من أوروبا والصين ذاتها. وعليه يمكننا القول إن دول العالم الأول التي يعيها البطء في التكيف مع سرعة إعادة التوزيع العالمي للقوة العاملة والاستثمار تكون عرضة للسقوط وربما الإزاحة أمام أعضاء العالم الثاني.

لقد تسبب وجود اقتصاد عالمي واحد من المنافسة عبر كل القطاعات والمناطق، في إشعال شرارة الوسطنة العالمية الواضحة، والتي من خلالها يتم جذب الكثير من الدول إلى العالم الثاني. ولم يعد اقتصاد المعرفة هو النطاق الخاص للعالم الأول، وهو ما لا يعني فقط الوظائف ذات الأجور المتدنية، بل يعني كذلك الخدمات التي كانت في ما مضى غير قابلة للتداول كتطوير التقنية، وعلم التشخيص الطبي، واستشارات الأعمال، والعمليات القانونية، والتي أصبحت الآن تصدر لدول العالمين الثاني والثالث، حيث تؤدي مستويات الدخل والاستهلاك المتزايدة إلى الضغط أكثر على العامة. ولكن لأنه لا توجد دولة من دول العالم الثاني تقوم طواعية بتقييد نموها بسبب الاهتمامات البيئية، فقد تؤثر أسعار السلع المرتفعة في النمو بالنسبة إلى الجميع. وستأثر دول العالم الأول والثاني والثالث، لكن أدوار الشخصيات دائماً ما تتغير⁽⁴⁶⁾.

قانون التوازن الإمبراطوري

إن الإمبراطورية، مثلها في ذلك مثل القيادة، تتعلق بإيجاد توازن بين الخوف والحب. وقد اعتقد ميكيايلي أن روابط الامتثال تنتهي بسرعة ويتم التخلص منها مع أول نداء للمصلحة الذاتية؛ ولذلك فإن الخوف من العقاب

يجعل من الخوف - لا الحب - أداة أقوى للسيطرة. وبالنظر إلى المدى الطويل، نرى أن حب أميركا يقل، في الوقت الذي يزداد فيه الخوف منها، والعكس صحيح بالنسبة إلى أوروبا، أما الصين فتحتفظ بتوازن بين زيادة الحب وزيادة الخوف. إن الجغرافيا السياسية لا تعرف لعبة التفضيل، ولا تقيم بمهية القوة الموجودة في الصدارة أو بنية حكومة تلك القوة. وبالتالي فإن جوهر الجغرافيا السياسية يرجع الزعم الأميركي الخاص بأنها مستثناة من دوائر هذه الجغرافيا. فلا يمكنك إلا في أميركا أن تسمع من يجادل بأنها كما الشمس في النظام الشمسي تضفي أشعتها على الكواكب كلها⁽⁴⁷⁾. أما خارج أميركا فقد أصبحت الاستثنائية التي تروج بها أميركا لنفسها تعبيرا ملطفا ساخرا يشير إلى الإزعاج الذي تتسم به. وتود القوى الأخرى - وعن استحقاق - أن تأخذ مكانها أو أن تكون مثلها وأن تكون القوة التي تحافظ على السلام وللمرة الأولى في التاريخ، يوجد عالم متعدد الأقطاب متعدد الحضارات يضم ثلاث قوى عظمى تنافس على الفوز بكوكب تنكمش موارده⁽⁴⁸⁾. وعندما تتحرك كل قوة، فإنها تنشئ واقعها الخاص بها، وبالنسبة إلى كل منها أصبح سبب الوجود الوحيد هو سبب النظام، ألا وهو أن توسيع عقلانيتها ورؤيتها الجوهرية للنظام هو ما يمثل أعلى مستويات الفضيلة⁽⁴⁹⁾. وكلما زاد تفكير أميركا في نفسها على أنها استثناء، زاد سعي منافسيها نحو تقديم استثنائهم على حسابها⁽⁵⁰⁾. وتشعر الصين أنها تحمل عبء المحافظة على معتقدات القانون الدولي، مثل السيادة وعدم التدخل، في حين يتخطى تماما مدخل أوروبا في التعامل مع النظام العالمي النظام بين الدول.

إن كل قوة من تلك القوى العظمى تقوِّض بطريقتها الخاصة البناء الدولي للحكم العالمي، وتتسبب في تآكل ما تعودنا على تصديقه من أن القوانين والمؤسسات وحدها في وسعها كبح جماح التنافس الإمبراطوري. فقد نادى ثلاثة رؤساء مختلفين للولايات المتحدة في القرن العشرين بنظام عالمي جديد

تحت مظلة مؤسسات مشتركة⁽⁵¹⁾. كما جادل توينبي في بدايات الحرب الباردة بأن ظهور الأسلحة النووية يقتضي إيجاد حكم جيوسياسي مشترك بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي وأمم متحدة قوية. وقد اعتقد توينبي أن السبيل الوحيد لإنقاذ الإنسانية هو حكومة عالمية تمزج ما بين الاقتصادات المختلطة والفضائل الدينية، بل تعدى هذا ليعلم "أنه من قبيل المسلمات أن العالم يسير نحو الاتحاد سياسيا في المستقبل القريب"⁽⁵²⁾. لكن كما يشير تيموثي جارتون آش، فإن "(نحن) الأخلاقية التي تشير إلى كل البشر أصبحت أكثر أهمية من أي وقت مضى، لكنها ليست (نحن) التشغيلية نفسها"⁽⁵³⁾. لقد كان من الممكن أن تستمر دول أخرى في دعم الأمم المتحدة المعيبة كملتقى مشترك للدبلوماسية العالمية ذات السلطة إن كانت الولايات المتحدة قد قامت بهذا، غير أن إهمال الولايات المتحدة المتعسف للأمم المتحدة أعطى الآخرين العذر للتصرف على المنوال نفسه. ولذا فإن الولايات المتحدة مسؤولة - أكثر من غيرها - عن تكوين البناء الدولي بعد الحرب العالمية الثانية، لكنها الآن تقوم بما تقوم به أي دولة أخرى لتفكيكه. وقد أسهم ازدواج المعايير والانعزالية القانونية في تقويض سجل أميركا المثالي في ما يتعلق بالترويج لحقوق الإنسان، كما أدت الحرب الاستباقية غير المصدق عليها إلى تقويض سلطة مجلس الأمن. لقد أثبتت الأمم المتحدة أنه عندما تتصادم مصالح القوى العظمى، فإنها تكون على نحو كارثي غير ذات صلة، كما كانت الحال من قبل مع عُصبة الأمم.

يعتقد العديد من المحللين أن العولمة العميقة بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والصين تنذر بأنصاف عالم ذات اعتماد بيئي، غير أنه إذا وضعنا في الاعتبار الجغرافيات المحظوظة للقوى العظمى الثلاث - وقوعها بين خطوط الطول الشمالية الغنية بالموارد والمناطق الجنوبية الأكثر اعتدالا - فإن الأولوية الحقيقية لكل منها تتمثل في إنشاء وإدارة مناطق جماعية مكثفة ذاتيا من القطب الشمالي وحتى القارة القطبية الجنوبية في نصف الكرة الأرضية الخاص

بما لتجعل من كل الدول التي تقع في رحابها معتمدة على جوهرها الإمبراطوري⁽⁵⁴⁾. ومع عودة الولايات المتحدة إلى الارتباط بأميركا اللاتينية في إطار بحثها عن مراكز إنتاج وطاقة بديلة تنافسية وأقل تكلفة، وتعميق الاتحاد الأوروبي روابطه الاقتصادية مع العالم العربي، سعيًا وراء موارد الطاقة لديه، وزيادة تنظيم الصين للأمناء التجارية والدبلوماسية في الشرق الأقصى، فقد تتجسد تلك المناطق الجماعية على شكل تنافس كوكبي بين جزر العالم بشكل قد يبدو ملفتا لكنه مشابه لما توقعه أورويل في روايته عام 1984⁽⁵⁵⁾.

حتى هذا السيناريو يتسم بالتفاؤل، حيث ترغب القوى العظمى - وفقا لطبيعتها - بالتعدي تدريجيا على حمى الآخرين؛ مغيرة بذلك خريطة العالم. وكما هي الحال في الجيولوجيا، دائما ما تؤدي مثل هذه التحولات التكتونية إلى وقوع زلازل، خاصة مع وطء القوى الصاعدة على الموقع المحصن للقوة المهيمنة الحاكمة⁽⁵⁶⁾. وقد كان الاستثناء الوحيد هو التحول الأنجلو - أميركي في القرن العشرين، والذي كانت فيه بريطانيا العظمى والولايات المتحدة حليفين مشتركين في ثقافة واحدة؛ وحتى ذلك الأمر استغرق حربين عالميتين ليكتمل⁽⁵⁷⁾. ومع اقتراب مستويات القوة النسبية للقوى العظمى الثلاث بعضها من بعض، يزداد الإغراء المتعلق بإزاحة صاحب المركز الثاني للملك على نحو استباقي عن القمة، وهو ما يرتبط بالحافز لدى القوة التي على القمة بشن هجوم استباقي لإضعاف منافسها الصاعد قبل أن يذيقها مرارة الكسوف⁽⁵⁸⁾. وقد كتب ديفيد هيوم يقول: "إن ما يسبب الحسد، ليس عدم التناسب الكبير بيننا وبين الآخرين، بل على العكس من ذلك، إنه القرب"⁽⁵⁹⁾. وفي الوقت الذي تجعل فيه كثافة الاتصالات بين القوى العظمى الثلاث من مسألة تكوين مجتمع دولي أكثر احتمالا عن ذي قبل - كل وزراء الخارجية لديهم أرقام الهواتف المحمولة بعضهم لبعض - فإن الاختلافات العميقة في المصالح في ما بينها، تجعل من التوصل إلى ثقافة سلام أصعب من أي وقت مضى⁽⁶⁰⁾.

ومع استمرار التصعيدات المتعومة الخفية، تتعدد الشرارات الكامنة وتزداد: المنافسة على الموارد في بحر قزوين أو بحار الصين الجنوبية، والإرهاب المفرط مع الأسلحة النووية، والهجوم على خليج عدن أو مضيق ملقا. كما يمكن للتوازيات غير المؤكدة لقوى أقل لكنها فاعلة مثل روسيا واليابان والهند أن تتسبب كذلك في حدوث التصعيدات. وعلاوة على ما سبق، فقد يقوم مقرضو أميركا الأجانب بالتوقف عن إمدادها بالأموال لتقويض استراتيجيتها الكبرى، وهو ما سيشتعل شرارة الاضطراب الاقتصادي والتباغض السياسي والتوتر العسكري. وتجدد الإشارة إلى أن الحرب تدر الأرباح على الفئة العسكرية-الصناعية، وعادة ما تحظى بالدعم من المعسكرات الوطنية الكبيرة على كل الجوانب. غير أن فكرة أن يقود العالم التنافس الصيني الأميركي فكرة ساذجة وتأني قبل أوانها، حيث إنه في حال نشوب صراع في ما بينهما ستكون أوروبا هي الفائزة، حيث سيهرب رأس المال إلى معاقلها.

ستصل تلك التوترات الكبرى إلى منتهاها في عالم اليوم، حيث تجاهد كل قوة عظمى للحصول على أفضل المواقع لنفسها، وليس هناك قوة قوية بما يكفي لإملاء النظام بنفسها. وعليه فإن الاستقرار العالمي يتعلق بين شقي رحي حددهما ريموند آرون بأتهما السلام بالحرب أو السلام بالإمبراطورية والخيار الأول سقطت أسنانه، في حين أن الخيار الثاني يكون عُرضة للإفراط⁽⁶¹⁾. من الناحية التاريخية، فقد تطورت وارتقت تكرارات متتابعة لتوازن القوى ومذاهب الأمن الجماعي، بدءاً من تبرير الحرب لاكتساب ميزة استراتيجية وحتى إنشاء أنظمة لتجنبها، وكان أول الأمثلة على ذلك في العصر الحديث اتفاق أوروبا الذي أعقب الحروب النابوليونية والثورة الفرنسية⁽⁶²⁾. ولأن هذا النظام اتبع القواعد، فقد كان نوعاً من أنواع النظام المجتمعي. وحتى عندما باءت هذه المحاولات الرامية إلى إقامة نظام عالمي مستقر بالفشل - بما في ذلك عصبة الأمم بعد الحرب العالمية الأولى - كانت النتيجة هي التعلم النظامي

حيث قامت الدول (خاصة الديمقراطيات) باستبطان دروس الماضي داخل مؤسساتها لمنع التاريخ من أن يعيد نفسه⁽⁶³⁾. كما رأى توينبي التاريخ على نحو تطوري وليس على نحو دائري بحث، أي كعجلة لا تدور فحسب، بل تتحرك إلى الأمام، بحيث تصبح الحضارة متحضرة⁽⁶⁴⁾. لكن هل "أفرط توينبي في وضع ثقته في سهام الزمن في حين لم يعط لدورته حقها؟"⁽⁶⁵⁾ عادة ما تعد الإمبراطوريات والقوى العظمى بالسلام لكنها لا تجلب إلا الحروب⁽⁶⁶⁾. وعليه فإن وقت إدراك الموقف الثوري الراهن هو الآن؛ قبل الحرب العالمية التالية⁽⁶⁷⁾.

كيف يمكننا تجنب الحرب العالمية التالية؟⁽⁶⁸⁾ يوجد بالفعل تحالف ثلاثي لنصرة العولمة على الجغرافيا السياسية: فالطبقة العاملة الأميركية تدعم العمال الصينيين بالتسوق في محالّ وال مارت، في حين تنفق الطبقة العليا الأميركية على السيارات الأوروبية والمشتريات الفخمة؛ وتشترى أوروبا والصين التكنولوجيا الأميركية؛ كما يمكن لشركتي جنرال موتورز وبوينغ الأمريكيتين وشركة إيرباص الأوروبية المساهمة بكثير من أرباحها لتخفيض التكاليف المشتقة من الإنتاج في - أو المبيعات إلى - الصين. إن الأسواق الرأسمالية تسمح بوجود ربح لانهائي للجميع بدلا من وجود منافسة صفرية تتساوى فيها أرباح وخسائر الأطراف المتنافسة. وعلاوة على ذلك، لا يهيمن مفهوم الهجوم على الاستراتيجية العسكرية اليوم: ففي عصر الأسلحة النووية، لا يوجد إلا عدد قليل ممن يعتقدون أن بدء الصراع يضمن الفوز السريع والخسائر القليلة. ولم تكن حكمة آيه. جيه. بي. تايلور أكثر دقة في أي وقت مضى منها اليوم، حيث يقول: إذا كان الهدف من أن تكون قوة عظمى، هو أن تكون قادرا على أن تحارب حربا عظمى، فإن السبيل الوحيد لأن تبقى قوة عظمى هو ألا تحارب هذه الحرب. إن الضرر الذي قد يلحقه أي طرف بنفسه من خلال الصراع لم يكن في أي وقت مضى بهذا المستوى الخطر الموجود اليوم في عالمنا المتكامل.

يجب أن نفكر في هذا العالم الثلاثي الأقطاب كما لو كان كرسيا من دون ظهر لا يمكنه الوقوف كثيرا برجلين، أما بثلاث أرجل فيمكنه الاستقرار⁽⁶⁹⁾. إن الكرسي ذا الأرجل الثلاث - الولايات المتحدة وأوروبا والصين - يتمايل الآن والاستراتيجية العالمية الجديدة للجولة الحالية من العجلة الجيوسياسية هي *التوازن*⁽⁷⁰⁾. غير أن التوازن أمر ديناميكي، ومن ثم يصعب المحافظة على اتزانه أكثر مما عليه الوضع بالنسبة إلى السيطرة المطلقة لقوة مهيمنة واحدة، لكنه على الرغم من ذلك يمثل المرحلة الثورية القادمة في ما وراء قوانين الفوضى وتوازن القوى. كما يلهم التوازن وجود سيكولوجية ومفردات أكثر تطورا: حيث إن النظام العالمي متعدد الأقطاب الذي نشده القوى الصاعدة ليس هو نفس النظام متعدد الجوانب المطلوب لإدارته من الناحية العملية. وعلى نحو مماثل، فإن فكرة المراجعات والتوازنات تشير ضمنا إلى رد الفعل الحريص في حين أن تقسيم العمل يشير ضمنا إلى فعل إيجابي نحو تحقيق أهداف مشتركة؛ فالحصافة وحدها لا تفي بالالتزامات المقطوعة في لحظات السعادة، لكن تبادل الأعباء في وسعه ذلك. إن السلام والعدل والنظام أمور تلي التوازن⁽⁷¹⁾.

حتى الآن، لا توجد رؤية واضحة لمثل هذا التوافق العالمي للقوى أو تقسيم عالمي شرعي للعمل بين القوى العظمى الثلاث - لكن مثل هذا التعدد في الجوانب سيكون متعلقا بالتنسيق الإمبراطوري أكثر منه بتوجيه الموارد من خلال المؤسسات المشتركة⁽⁷²⁾. ويمكن لأي استراتيجية توازن عالمية تحويل مرحلة انتقال القوة الحالية من مباراة مصارعة بين القوى المتشككة إلى سباق دراجات للفرق يتبادل فيه الجميع الصدارة على نحو متتابعي سعيا لتحقيق هدف واحد، وهو الوصول إلى خط النهاية. وكما كان يأمل توينبي فإن الغرب ليس "مقدرا له أن يجعل التاريخ يعيد نفسه؛ فالخيارات مفتوحة أمامنا، من خلال مجهوداتنا، وأن نمح التاريخ - في حالتنا هذه - تحولا جديدا وغير

مسبوق⁽⁷³⁾. وفي الوقت الحالي يعتبر مصطلح المجتمع الدولي تعبيرا لطيفا يشير إلى الهيمنة الغربية؛ وليس في وسع الغرب أن يتوقع ولاء لنظام غربي يزعم أنه ممثل للقيم العالمية وهو في أساسه لا يحتوي أي مدخلات عالمية. وقد دعت أميركا الصين لأن تكون مشاركا مسؤولا في النظام العالمي، لكن لأن هذه الدعوة عبارة عن أمر أميركي ضمني، فإن الصين تقاومها. ولن تقوم الصين بممارسة ثقلها الاقتصادي الهائل لمصلحة نواد عتيقة لا تمثل غير أعضائها مثل مجموعة الثمانية الكبار التي لا تقبل أساسا بعضوية الصين. وعلى نحو مماثل، فكما تعتمد فعالية مجلس الأمن الدولي اليوم على الولايات المتحدة، فقد أصبح الأمر كذلك بالنسبة إلى الصين التي يمكنها رشوة الأعضاء غير الدائمين بمجلس الأمن للتصويت وفقا لما تراه. لذا فمن دون تقسيم جديد للعمل، ستتضاءل المؤسسات الغربية بتضاؤل قوة أميركا مخلفة وراءها تنافسا جيوسياسيا مفضوحا لا يملك حتى قناع التنسيق الدبلوماسي. وإذا لم تختصر القوى العظمى التكيف بدلا من التشدد، فستفقد فرصة أن تجعل من التاريخ ماضيا إلى الأبد.

يتطلب التوازن أن تقوم الولايات المتحدة وأوروبا والصين معا بتحديد قواعد اللعبة الجيوسياسية. فكما هي الحال داخل العائلة الواحدة، يستتبع التوازن مجموعة معقدة من الموائق لترويض العلاقات الدولية مع اعتبار الحل الوسط قيمة حيوية⁽⁷⁴⁾. إن الحوافز المشجعة على تكوين مؤسسات تقلل عن قصد من قوة طرف، في حين تعزز من قوة الآخرين، هي حوافز مضللة؛ وتحتاج الدول الأنانية إلى من يقنعها بأن في وسعها توفير التكاليف من خلال التعاونات التي تخدم مصالحها. لكن في وسع أميركا بالفعل أن تزيد من تأثيرها إذا لطفت من قوتها. إن السبيل الوسط بين الهيمنة وإعادة التخذيق هو التكوين الفعال لدستور دولي يتميز بالولاء الرحب ويُلهم الجميع نضجا جماعيا⁽⁷⁵⁾.

يتم ترويض القوة من خلال التعامل مع اهتمامات جوهرية وليس بتجاوزها نحو المدينة الفاضلة، فبدلا من الثلاثي الاستراتيجي للولايات المتحدة

والاتحاد السوفييتي والصين خلال الستينيات والسبعينيات ستكون مؤسسة مجموعة الثلاث: الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والصين هي الملتقى الأنسب لإنشاء علاقات عمل أعمق في ما بين القوى العظمى⁽⁷⁶⁾. فمن خلال المناقشة الواضحة والصريحة بشأن دول محددة مثل السودان وإيران وأوزبكستان وبورما، تتداخل فيها نطاقات التأثير، بحيث يعارض أحدها الآخر، يمكن تقليل الاختلافات بين هذه القوى من كونها اختلافات استراتيجية لتكون اختلافات تكتيكية. ويمكن لأجندة رحبة تتطلب مشاركة صينية فعالة أن تحقق الكثير نحو تخفيف الشك الصيني تجاه الولايات المتحدة وإلزامها بالمساهمة في الموارد مع أقرانها. وكلما نظر المرء بعيدا على طول الطريق، بدا أن كثيرا من المشكلات العالمية تتمحور حول مصادر الطاقة والمياه العذبة أكثر منها حول احتلالات القوى العسكرية والتنافس الإقليمي. غير أن استبعاد الصين عن مشاورات هيئة الطاقة الدولية يؤجج شكوكها في ما يتعلق بوجود يد غربية خفية تريد أن تبقى على ارتفاع أسعار النفط. وبدلا من ذلك، يمكن لمستهلكي الطاقة الرئيسيين التركيز على تزويد السوق الحرة بمزيد من النفط ومن ثم تقليل الأسعار، بدلا من الدخول في عقود مع شركات تملكها الدول لتضمن عدم حصول الآخرين عليها.

ويبدو عالم القرن الحادي والعشرين معقدا للغاية وغير متوقع، بحيث إنه حتى العبقري ستيفن هوكينغ سأل بتشأؤم: "في مثل هذا العالم القوضي سياسيا واجتماعيا وبيئيا، هل يمكن للجنس البشري الاستمرار لمئة سنة مقبلة؟" ويردد هذا السؤال صدى تحذير الرائد الواقعي هانز مورجنثاؤ بأن "النزعة العلمية قد تركت الإنسان ثريا في سيطرته التقنية على الطبيعة الجامدة، لكنها تركته معوزا في سعيه نحو إيجاد إجابة عن ألغاز الكون ووجوده فيه"⁽⁷⁷⁾. ويتمثل التحدي الكبير في توقّع عالم فيه مثل هذه القوة المنتشرة والإمبراطوريات المتصارعة، لكن مورجنثاؤ كان متأكدا من هذا: لن تقوم

العولمة (النزعة العلمية اليوم) بمفردها بدفع الدوائر الجيوسياسية إلى الحرب العالمية، حيث إن مثل هذه المهمة النهائية للتاريخ تتطلب أكثر من مجرد ثقة عمياء بالعقلانية. وبالفعل يُثبت التاريخ أن الإنسانية غالباً ما يمكن وصفها بالعديد من الصفات، ولكن ليس من بينها صفة العقلانية، خاصة عندما تكون في أمس الحاجة إليها⁽⁷⁸⁾. وبدلاً من ذلك يتطلب تغيير مسار مستقبلنا معرفة عميقة بالديناميكيات السياسية للعالم الثاني وتفاهما دقيقاً متبادلاً بين القوى العظمى، وحرفية سياسية استباقية ومرنة لأحداث الاستقرار والحفاظ عليه في ما بينها.

لم يخل علينا الأكاديميون ومسؤولو الحكومة السابقون باختصاصات الأحرف التي تمثل رؤيتهم الكبرى لإدارة النظام العالمي؛ لكن دائماً ما يكون للواقع رأي آخر⁽⁷⁹⁾. إن تطور القوانين والمواثيق الدولية من دون حروب سيخدم بلا شك القوى الكبرى أكثر من غيرها، لكن كما قال المسرحي برتولد بريخت في واحدة من جملة المأثورة فإن "الحرب مثل الحب دائماً ما تجد لنفسها سبيلاً"⁽⁸⁰⁾. وستتطور البشرية على نحو نظامي فقط بقدر ما تتطور سيكولوجيًا، فالدبلوماسية، كما كتب سير هارولد نيكلسون، هي "إدارة العلاقات الدولية عبر التفاوض"⁽⁸¹⁾. وبهذا المعنى فإن الحرب ليست استمراراً للسياسة بطريقة أخرى، بل بالأحرى توقف للتفاوض. ومنذ قرن مضى، هزمت الجغرافيا السياسية العولمة وأطلقت شرارة الحرب العالمية الأولى، والسؤال الآن هو هل سيعيد التاريخ نفسه بعد مرور قرن من الزمان. أمّا الإجابة فغير معروفة، لأنه في الوقت الذي يُشكّل فيه العالم الثاني كلا من الجغرافيا السياسية والعولمة، أصبحت الدبلوماسية مهارة ومكراً أكثر من ذي قبل.

الهوامش

المقدمة: العلاقات الإمبراطورية المتبادلة

1. Michael Doyle defines an empire as “a system of interaction between two political entities, one of which, the dominant metropole, exerts political control over the internal and external policy—the effective sovereignty—of the other in the subordinate periphery.” Doyle, *Empires* (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1986), 12. For a succinct academic overview of theories of imperial rise and decline, see Alexander Motyl, *Imperial Ends: The Decay, Collapse, and Revival of Empires* (New York: Columbia University Press, 2001). Empires are symbiotic and exploitative at the same time: They hoard resources but spread prosperity. Empires impose their laws and culture on their peripheries even as they extract talent from them. They set standards for goods in their markets, and they produce indigenous technology to protect against foreign control of their supplies. When empires collapse, new ones are born. As Robert Kaplan writes, “Since antiquity the collapse of empires has been a messy business, and the most benign antidote to the chaos unleashed has been the birth of new imperial domains.” Kaplan, *Imperial Grunts: The American Military on the Ground* (New York: Random House, 2005), 7.
2. See Richard N. Rosecrance, “Who Will Be Independent?” in *No More States? Globalization, National Self-Determination, and Terrorism*, ed. Richard N. Rosecrance and Arthur A. Stein (Lanham, Md.: Rowman and Littlefield, 2006).
3. Charles Maier defines *empire* as “a territorially extensive structure of rule” that subordinates “diverse ethnolinguistic groups” and is preponderantly governed by executive authority and associated elites. Maier, *Among Empires: American Ascendancy and Its Predecessors* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 2006). See also Martin W. Lewis and Karen E. Wigen, *The Myth of Continents: A Critique of Metageography* (Berkeley: University of California Press, 1997).

Toynbee wrote that as civilizations rise and fall, they “radiate and penetrate,” encountering one another across space and time. The absorption of Greece into Rome; the contacts among Arab, Persian, and Indian civilizations; the late-medieval renaissance of Hellenism in Italy—these are all examples of what Toynbee called the process of “Apparentation-and-Affiliation” between dying civilizations and their infant successors. For a civilization-based approach to world politics, see Samuel P. Huntington, *The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order* (New York: Simon and Schuster, 1996).

4. Alexander Wendt has argued that a world state is inevitable due to the self-organizing teleology of the global system in which the number of meaningful political units diminishes over time. Wendt, “Why a World State Is Inevitable,” *European Journal of International Relations* 9, no. 4 (2003): 491-542.
5. Much as history is written by the victors, Kenneth Waltz once claimed that the very “theory of international politics is written by the great powers of the era.” Waltz, *Theory of International Politics* (Reading, Mass.: Addison-Wesley, 1979), 73.
6. As Robert Gilpin notes, “No state has ever completely controlled an international system.” Gilpin, *War and Change in World Politics* (Cambridge, U.K.: Cambridge University Press, 1981), 28.
7. John Maynard Keynes, *The Economic Consequences of the Peace* (New York: Harcourt, Brace and Howe, 1920), 14-15.
8. As Kenneth Waltz has written, “As nature abhors a vacuum, so international politics abhors unbalanced power.” Waltz, “Structural Realism After the Cold War,” *International Security* 25, no. 1 (Summer 2000): 28.
9. A superpower is dominant in its region and capable of pursuing its own interests globally. As Paul Bracken has argued, power is “the ability to initiate events on the world stage.” Bracken, *Fire in the East: The Rise of Asian Military Power and the Second Nuclear Age* (New York: HarperCollins, 1999). Hard power is the exercise of military force, related forms of intimidation and coercion, or the deepening of military ties and weapons sales. Soft power is economic leverage and influence accrued through trade and aid; diplomatic cooperation enhanced through treaties, pacts and organizations; and social integration resulting from migration and other forms of cultural exchange. See David A. Lake, “Hierarchy in International Relations: Authority, Sovereignty, and the New Structure of World Politics,” unpublished working paper, University of California at

- San Diego, 2005; and Joseph Nye, *Soft Power: The Means to Success in World Politics* (New York: Public Affairs, 2004).
10. Thomas Barnett similarly calls upon the United States to serve as a "Gap Leviathan," assuming that American-led solutions to regional problems are preferable (and superior) to collective or local approaches. Barnett, *The Pentagon's New Map: War and Peace in the Twenty-first Century* (New York: Putnam, 2004).
 11. John J. Mearsheimer, "Back to the Future: Instability in Europe After the Cold War," *International Security* 15, no. 4 (Summer 1990): 5-56.
 12. Josef Joffe, "'Bismarck' or 'Britain'? Toward an American Grand Strategy After Bipolarity," *International Security* 19, no. 4 (Spring 1995): 94-117.
 13. According to Samuel Huntington, the creation of the European Union, not the rise of China, was the single greatest step toward a global anti-hegemonic (read: anti-American) coalition. Huntington, "The Lonely Superpower," *Foreign Affairs*, March-April 1999. See also Barry Buzan, *The United States and the Great Powers: World Politics in the Twenty-first Century* (London: Polity Press, 2004), 125-26.
 14. Richard N. Rosecrance, *The Rise of the Trading State: Commerce and Conquest in the Modern World* (New York: Basic Books, 1986), 17-18.
 15. For a discussion of the definitions of the terms superpower, great power, and regional power, see Buzan, *United States and the Great Powers*, ch. 5. A brief discussion of the pecking order of international relations is found in "A Geopolitical Detective Story," *The Economist*, January 3, 1998.
 16. For a discussion of various forms of hard, soft, and asymmetric balancing in the post-Cold War world, see T. V. Paul, James J. Wirtz, and Michel Fortmann, eds., *Balance of Power: Theory and Practice in the Twenty-first Century* (Stanford, Calif.: Stanford University Press, 2004).
 17. Johanes Mattern, *Geopolitik: Doctrine of National Self-Sufficiency and Empire* (Baltimore: Johns Hopkins Press, 1942).
 18. Influential writings by Mackinder include "The Geographical Pivot of History," *Geographical Journal* 23 (1904): 421-37; *Democratic Ideals and Reality: A Study in the Politics of Reconstruction* (London: Constable, 1919); and "The Round World and Winning the Peace," *Foreign Affairs*, July 1943.
 19. Geopolitical theories now combine the original, Olympian view of the power-space dynamic with a more modern, highly quantitative calculus of power that measures both polarity (the number of centers of power) and concentration (the distribution of power). Hegemonic stability theory, for

example, argues that a single dominant power in the system such as Rome or Great Britain controls the global supply of money, materials, and production, in particular the most profitable products, while also ensuring firm management of the global economy and providing public goods such as protection of sea transport lanes. But suffering from overextension abroad and economic decline at home, the hegemon cannot command the system it sustains forever and is eventually supplanted by another—but usually only after a major war. See Gilpin, *War and Change in World Politics*. For Gilpin, too, the state and the market are the two organizing principles of international society; see his *Political Economy of International Relations* (Princeton: Princeton University Press, 1987). World-system theory also focuses on the role of the hegemon and its allies in dominating the world capitalist economy but adds a horizontal schism of economic class to the vertical conflicts among states. This Marxist bent argues that the first-world core, the second-world semiperiphery, and the third-world periphery do not arise from any legacies of backwardness but rather exist due to exploitation that depends on an imbalanced global division of labor. Achieving modernization and autonomy from the hegemonic structures of control are the only means to escape the periphery and rise toward the core. At the same time, because hegemonic cycles follow from economic cycles, the erosion of the hegemon's economic dominance can be foreseen decades in advance, even its own potential slide from the first-world core. See Thomas R. Shannon, *Introduction to the World-System Perspective* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1989). Much of world-system theory is grounded in the writings of Immanuel Wallerstein; see his three-part work, *The Modern World-System* (New York: Academic, 1974-89). A third school of geopolitics, with two variants referred to as long-cycle and long-wave theories, emphasizes naval power and commercial innovation in the key economic sectors, respectively, and the concentration of both in the hands of the single "world power." Over the past thousand years, the mantle of leading power has skipped westward from Sung China to the Mongols, the Mughals, the Ottomans, the Italian city-states, Spain, Portugal, the Netherlands, Great Britain, and then the United States—but each has been subject to the phases of ascending hegemony, victory, maturity, and decline. See George Modelski and William R. Thompson, *Leading Sectors and World Powers: The Coevolution of Global Economics and Politics* (Columbia: University of South Carolina Press, 1995); Karen A. Rasler and William R. Thompson, *The Great Powers and Global*

- Struggle, 1490-1990* (Lexington: University of Kentucky Press, 1994); and John Agnew and Stuart Corbridge, *Mastering Space: Hegemony, Territory, and International Political Economy* (London: Routledge, 1995). The newest strand of so-called critical geopolitics challenges the traditional spatial ontology of other theories, pointing out that the state is not a given but rather only one form of political organization and that resources can be accumulated beyond a state's natural endowments. It also emphasizes symbolic as well as material forces, including new forms of soft power. There has never been only one form of power, and empires have always merged their various powers in different combinations. See Gearoid O'Tuathail, *Critical Geopolitics: The Politics of Writing Global Space* (London: Routledge, 1996).
20. Arnold Toynbee, *Civilization on Trial* (London: Oxford University Press, 1948), 8-9.
 21. Technically defined, globalization comprises all cross-border interactions—economic, political, or cultural. Peter Marber, "Globalization and Its Contents," *World Policy Journal*, Winter 2004-05, 29.
 22. For a discussion of system dynamics and complexity theory, see Robert Jervis, *System Effects: Complexity in Political and Social Life* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1997), ch. 1.
 23. See Michael M. Weinstein, ed., *Globalization: What's New?* (New York: Columbia University Press, 2005). Weinstein, as editor, shows no bias in favor of any particular definition of globalization.
 24. See Pietra Rivoli, *The Travels of a T-shirt in the Global Economy: An Economist Explores the Markets, Power, and Politics of World Trade* (New York: John Wiley and Sons, 2005).
 25. See Michael Doyle, "Kant, Liberal Legacies, and Foreign Affairs," parts 1 and 2, *Philosophy and Public Affairs* 12, nos. 3-4 (1983): 205-35, 323-53; Bruce Russett, *Grasping the Democratic Peace: Principles for a Post-Cold War World* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1992); and Michael Brown, Sean Lynn-Jones, and Steven Miller, eds., *Debating the Democratic Peace* (Cambridge, Mass.: MIT Press, 1996).
 26. Richard N. Rosecrance, *The Rise of the Virtual State: Wealth and Poverty in the Coming Century* (New York: Basic Books, 2000).
 27. David Rothkopf, "Values Conundrum: Will the U.S. and China Play by the Same Rules?" *Washington Post*, July 11, 2005.
 28. See Deepak Lal, *In Praise of Empires: Globalization and Order* (New York: Palgrave Macmillan, 2004).

29. See Doyle, *Empires*, 71.
30. Toynbee, *Civilization on Trial*.
31. The U.S. National Intelligence Council's most recent report makes the case most pithily: "How we mentally map the world in 2020 will change radically, rendering obsolete the old categories of East and West, North and South, aligned and nonaligned, developed and developing. Traditional geographic groupings will increasingly lose salience in international relations. A state-bound world and a world of mega-cities, linked by flows of telecommunications, trade and finance, will co-exist. Competition for allegiances will be more open, less fixed than in the past." *Mapping the Global Future* (Washington, D.C.: U.S. National Intelligence Council, 2005).
32. Arnold Toynbee, *East to West: A Journey Round the World* (New York: Oxford University Press, 1958), 199. Theory itself is psychological, and the anthropomorphizing of states is built into international relations theory. The very model of the state actor used in the dominant rational-choice theory assumes that nations act like a value-maximizing *Homo economicus*. As Robert Keohane writes, however, rationality is "a theoretically useful simplification of reality rather than a true reflection of it." Keohane, *After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1984), 108. In the 1940s, Hans Morgenthau wrote, "The philosophy of rationalism has misunderstood the nature of man, the nature of the social world, and the nature of reason itself. It does not see that man's nature has three dimensions: biological, rational, and spiritual. By neglecting the biological impulses and spiritual aspirations of man, it misconstrues the function reason fulfils within the whole of human existence; it distorts the problem of ethics, especially in the political field; and it perverts the natural sciences into an instrument of social salvation for which neither their own nature nor the nature of the social world fits them." Morgenthau, *Scientific Man vs. Power Politics* (Chicago: University of Chicago Press, 1946), 5. Rationality is appealing to social scientists because it allows them to presume that identities are fixed, that all people practice a similar cost/benefit calculus, and that weighty decisions must be made on the basis of such rational calculations, enhancing their powers of prediction. See Jonathan Mercer, "Rationality and Psychology in International Politics," *International Organization* 59 (Winter 2005): 77-106.
33. Alexander Wendt, *Social Theory of International Politics* (Cambridge, U.K.: Cambridge University Press, 1999), 194. Wendt also argues that

- states are organismic agents of collective cognition, supervening the individuals comprising them. See "The State as a Person in International Theory," *Review of International Studies* 30 (2004): 289-316. Elsewhere he explains that states "act differently toward enemies than they do toward friends because enemies are threatening and friends are not. Anarchy and the distribution of power are insufficient to tell us which is which." See "Anarchy Is What States Make of It: The Social Construction of Power Politics," *International Organization* 46, no. 2 (1992): 396-97.
34. See Abraham H. Maslow, "A Theory of Human Motivation," *Psychological Review* 50 (1943): 370-96.
 35. Many scholars, Amartya Sen and the authors of the 2002 Human Development Report *Deepening Democracy in a Fragmented World* among them, argue that democracy is itself a component of sustainable political and socioeconomic health. Amartya Sen, *Development as Freedom* (Oxford, U.K.: Oxford University Press, 1999).
 36. Robert Chase, Emily Hill, and Paul Kennedy have identified nine key states around the world that could collectively underpin a robust, global American presence. Their emphasis is on states that are sites of diplomatic contests between three distinct superpowers—that is, not so much pro- or anti-American states but rather potentially pro-EU or pro-China states. Of course, intraregional dynamics greatly affect how an entire region relates to the three superpowers. Chase, Hill, and Kennedy, eds., *Pivotal States and U.S. Policy: A New Strategy for U.S. Policy in the Developing World* (New York: W. W. Norton, 1999).
 37. The French demographer Alfred Sauvy coined the term *third world* in 1952, saying that "this ignored, exploited, scorned Third World, like the Third Estate, wants to become something too." Like the French peasantry before the Revolution, the global underclass of poor societies has persisted through all modernizations, from the Industrial Revolution to the Information Revolution. The term implies not progression but dispossession. India's first prime minister, Jawaharlal Nehru, picked up on the term to distinguish and give voice to the already marginalized nations that chose not to align with either the West or the Soviet Union during the Cold War. In the 1970s, the third world demanded the New International Economic Order, which was to bring about equitable redistribution, including the relocation of industries from north to south, price supports for developing-country exports, lower tariffs, and a robust international food program. But the Non-Aligned Movement only cemented the third world's geopolitical irrelevance. (The successor to the

Non-Aligned Movement today is the G-77 group within the United Nations.) Geographer Saul Cohen once described South America and Africa as the “quartersphere of marginality” for their detachment from the global economy. Today the third world encompasses Central America and the Caribbean, inner and Andean South America, most of Africa and South Asia, parts of the Arab world, the southern states of Central Asia, and a number of Southeast Asian countries—mostly falling outside the major geostrategic crossroads inhabited by second-world countries. See Mohammed Ayoob, *The Third World Security Predicament: State Making, Regional Conflict, and the International System* (Boulder, Colo.: Lynne Rienner, 1995); and Stephen D. Krasner, *Structural Conflict: The Third World Against Global Liberalism* (Berkeley: University of California Press, 1985).

38. On the bifurcation of the international economic order and upward/downward mobility within it as a result of globalization, see Branko Milanovic, *Worlds Apart: Measuring International and Global Inequality* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 2005), ch. 7.
39. One measure of progress up the ladder of modernity is “stateness.” Stateness refers to a government’s capacity to enforce its power, ranging from minimal functions (public goods, property rights, defense) to intermediate functions (addressing externalities, education, regulation, social insurance) to more activist roles (industrial policy, wealth redistribution). See Francis Fukuyama, *State-Building: Governance and World Order in the Twenty-first Century* (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 2004). Four decades ago, Samuel Huntington wrote in *Political Order in Changing Societies* that “the most important political distinction among countries concerns not their form of government, but their degree of government. The differences between democracy and dictatorship are less than the differences between those countries whose politics embodies consensus, community, legitimacy, organization, effectiveness, stability, and those countries whose politics is deficient in these qualities.”
40. Adam Przeworski and Fernando Limongi, “Modernization: Facts and Theories,” *World Politics* 49, no. 2 (1997). In Seymour Martin Lipset’s words, “The more well-to-do a nation, the greater its chances to sustain democracy.”
41. As the National Intelligence Council warns, “Even as most of the world gets richer, globalization will profoundly shake up the status quo-generating enormous economic, cultural and consequently political convulsions.” *Global Trends 2015* (Washington, D.C.: U.S. National Intelligence Council, 2000).

42. Spykman, *The Geography of the Peace* (New York: Harcourt Brace, 1944), 41.
43. Regions can be defined as geographic zones within which countries have sufficient interdependence to differentiate themselves from other regions, and each region is both a part of and relates to the collective dynamics of the world system. See Buzan, *United States and the Great Powers*, ch. 15.

الفصل الأول: بروكسل: روما الجديدة

1. See Barry Buzan and Ole Wæver, *Regions and Powers: The Structure of International Security* (New York: Cambridge University Press, 2003), ch. 11; John J. Mearsheimer, "Back to the Future: Instability in Europe After the Cold War," *International Security* 15, no. 4 (Summer 1990): 5-56; and John O'Loughlin, "Ordering the 'Crush Zone': Geopolitical Games in Post-Cold War Eastern Europe," in *Geopolitics and Globalization: The Changing World Political Map*, ed. Nurit Kliot and David Newman (London: Frank Cass, 1999).
2. Ralf Dahrendorf, *Reflections on the Revolution in Europe* (New York: Crown, 1990).
3. As Malcolm Anderson explains, Europe's external frontiers have been expanding as quickly as its internal barriers have collapsed. Anderson, *Frontiers: Territory and State Formation in the Modern World* (London, Polity Press, 1996), 178-91.
4. Graham Bowley, "EU Turns Its Attention and Resources to East," *International Herald Tribune*, July 18, 2005.
5. إن إبطاء معدل تخفيض انبعاثات غازات البيوت الزجاجية في دول الاتحاد الأوروبي بصورة إجمالية، يعد من النتائج غير المقصودة لعملية التصنيع السريعة التي تحدث في أوروبا الشرقية.
6. Ann Mettler, "A Two-Speed Europe, at Last," *Wall Street Journal Europe*, June 9, 2005.
7. As Cooper writes, "The post-modern EU offers a vision of cooperative empire, common liberty and a common security without the ethnic domination and centralized absolutism to which past empires have been subject." See Cooper, "The New Liberal Imperialism," *Guardian* (Manchester), April 7, 2002. A century ago, H. D. Sedgwick similarly wrote that Rome's example proves that "not empire, but federation, is the true political step toward a cosmopolitan system... with its ethical laws, in place of our national system, with its individualistic laws."

8. As Franklin Foer explains, this transformation is best observed through football clubs like FC Barcelona that consider themselves superior but without the political aftertaste of domination. Foer, *How Soccer Explains the World: An Unlikely Theory of Globalization* (New York: HarperCollins, 2004).
9. The EU resembles a Roman *foederatio*, or federation, but features a neomedieval blend of supranational, national, and regional authorities. It functions like a compound republic, with vertical and horizontal separation of powers. See Andrew Moravcsik, "Despotism in Brussels? Misreading the European Union," *Foreign Affairs*, May-June 2001, and *Europe Without Illusions: The Paul-Henri Spaak Lectures, 1994-1999* (Lanham, Md.: University Press of America, 2005); and Ole Wæver, "Imperial Metaphors: Emerging European Analogies to Pre-Nation State Imperial Systems," in *The Geopolitics of Post-Wall Europe: Security, Territory, and Identity*, ed. Ola Tunander, Pavel Baev, and Victoria Ingrid Einagel (Oslo: International Peace Research Institute, 1997).
10. Richard N. Rosecrance, "Mergers and Acquisitions," *The National Interest*, Summer 2005. See also Robert J. Lieber, *The American Era: Power and Strategy for the Twenty-first Century* (New York: Cambridge University Press, 2005); and Chris Patten, *Cousins and Strangers: America, Britain, and Europe in a New Century* (New York: Times Books, 2006).
11. Timothy Garton Ash argues that there is about an 85 percent overlap between the values and beliefs of Americans and Europeans, and that even anti-American Europeans "measure America against their own high ideal of Europe." Garton Ash, *Free World* (New York: Random House, 2005), 216.
12. R. Nicholas Burns, "A Renewed Partnership for Global Engagement," Remarks at the European Institute Annual Gala Dinner, Washington, D.C., December 15, 2005. At the level of diplomacy, Garton Ash explains that friendship is the name given to "relations between statesmen and stateswomen and, by the two-way symbolic extension, to relations between the states they represent." Garton Ash, *Free World*, 7. And as Christopher Coker points out, even the alleged philosophical divide between America's Hobbesian and Europe's Kantian worldviews only serves to demonstrate that both are ultimately of the West, with discrepancies occurring over the means, not the ends, of coercive force. See Coker, *Empires in Conflict: The Growing Rift Between Europe and the United States*, Whitehall Paper no. 58 (London: Royal United Services Institute, 2003).

13. Robert Kagan, "Power and Weakness," *Policy Review*, June 2002.
14. T. R. Reid, *The United States of Europe: The New Superpower and the End of American Supremacy* (New York: Penguin, 2004).
15. See Josef Joffe, *Überpower: The Imperial Temptation of America* (New York: W. W. Norton, 2006), ch. 3; and Jeremy Rifkin, *The European Dream: How Europe's Vision of the Future Is Quietly Eclipsing the American Dream* (New York: Penguin, 2004).
16. Toynbee, *Civilization on Trial*, 41.
17. See *European Defense Integration: Bridging the Gap Between Strategy and Capabilities* (Washington, D.C.: Center for Strategic and International Studies, 2005); and Seth G. Jones, *The Rise of European Security Cooperation* (New York: Cambridge University Press, 2006).

الفصل الثاني: تدهور الدور الروسي

1. See Rosemary S. Mapes, *Russian Nationalism and Russian Historiography, 1725-1854* (Washington, D.C.: Georgetown University Press, 1961); and Daniel Rancour-Laferrriere, *The Slave Soul of Russia: Moral Masochism and the Cult of Suffering* (New York: New York University Press, 1995).
2. See Dmitri Trenin, "Russia Leaves the West," *Foreign Affairs*, July-August 2006, and *The End of Eurasia: Russia on the Border Between Geopolitics and Globalization* (Washington, D.C.: Carnegie Endowment for International Peace, 2002). As Alexander Muzykantsky notes, "The ideological confusion of the elite has been the hallmark of Russia's mental continuum since the collapse of the Soviet Union." Muzykantsky, "A Yardstick for Russia," *Russia in Global Affairs* 3, no. 3 (July-September 2005).
3. Andrew E. Kramer and Steven Lee Myers, "Workers' Paradise Is Re-branded as Kremlin, Inc.," *New York Times*, April 24, 2006.
4. See Anders Aslund, "The Hunt for Russia's Riches," *Foreign Policy*, January-February 2006; and David Hoffman, *The Oligarchs: Wealth and Power in the New Russia* (New York: Public Affairs, 2003).
5. Steven Lee Myers, "In Russia, the New Year's Holiday Becomes a Long Winter's Nap," *International Herald Tribune*, January 8, 2007.
6. See Andrei Illarionov, "A Long-Term Project for Russia," and Vladimir Mau, "Lessons from the Spanish Empire," both in *Russia in Global Affairs* 3, no. 3 (July-September 2005).
7. Keith C. Smith, "Gaz Promises," *Georgetown Journal of International Affairs*, Winter-Spring 2007, 51-58.

8. See Rajan Menon and Alexander J. Motyl, "The Myth of Russian Resurgence," *The American Interest*, Spring 2007.

الفصل الثالث: أوكرانيا: من الحدود إلى الجسر

1. In 1991, writes Anna Reid, "Ukrainians won independence by default. Many had dreamed of independence, but none had expected it; none had prepared for it." Reid, *Borderland: A Journey Through the History of Ukraine* (Boulder, Colo.: Westview, 1997), 217.
2. A litany of unfavorable initial conditions in Ukraine—noncompetitive heavy industry, a demoralized peasantry, energy dependence, an east-west regional divide, and elite incompetence—combined with ineffective and divided government, poorly designed reforms, widespread corruption, and popular apathy "to form a logically coherent system prone to stagnation and resistant to change." Alexander Motyl, "Ukraine, Europe, and Russia: Exclusion or Dependence?" in *Ambivalent Neighbors: The EU, NATO, and the Price of Membership*, ed. Anatol Lieven and Dmitri Trenin (Washington, D.C.: Carnegie Endowment for International Peace, 2003), 19.
3. One scholar refers to Kuchma's system as "competitive authoritarianism," in which informal patronage institutions allow rivals to accumulate capital and loyalties and eventually challenge authority. See Lucan Way, "Kuchma's Failed Authoritarianism," *Journal of Democracy* 16, no. 2 (April 2005).
4. Rudolf Kjellen, *Die politische Probleme des Weltkrieges* (Leipzig, 1916).
5. As Andrew Wilson explains, Russians are still raised to believe that the ancient Rus remains a single nation. Wilson, *The Ukrainians: Unexpected Nation* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 2000).
6. Michael Meyer, "Ukraine: Stranded Between Two Worlds?" *World Policy Journal*, Spring 2005.
7. Vasily Aksyonov, *The Island of Crimea* (New York: Vintage, 1984), 40.
8. لقد تعلمت الولايات المتحدة الأميركية درسا مشابها. كما أن أفضل مدربي الديمقراطية في المعهد القومي للديمقراطية ناشطون من الدول التي اجتازت لتوها مراحل انتقالية أو حتى الدول الضعيفة أو المتعثرة. لقد بعث المعهد بالفعل عام 1992 فيلبيين إلى زامبيا وبلغاريين وإلى اليمن وإندونيسيا. والآن أصبح العاملون في المعهد القومي للديمقراطية من جنسيات متعددة.
9. Pamela Hyde Smith, *Moldova Matters: Why Progress Is Still Possible on Ukraine's Southwestern Flank*, Atlantic Council Occasional Paper, March 2005.

10. As quoted to Timothy Garton Ash and cited in Slavenka Drakuli, *Café Europa: Life After Communism* (London: Penguin, 1996).

الفصل الرابع: دول البلقان: أسئلة شرقية

1. Cited in Nicholas Wood, "Can an Iron Fist Put Power in Bosnia's Hands?" *New York Times*, November 5, 2005.
2. Jack Snyder, *From Voting to Violence: Democratization and Nationalist Conflict* (New York: W. W. Norton, 2000); and Barnett R. Rubin and Jack Snyder, eds., *Post-Soviet Political Order: Conflict and State-Building* (London: Routledge, 1998).
3. "The Inflexibility Trap: Frustrated Societies, Weak States, and Democracy," UNDP Issues Paper, United Nations Development Program, Bratislava, 2002.
4. Despite Romania and Poland's similar economic and demographic structure, Romania does not border Germany, and thus received little EU engagement in the early 1990s. Romanian youth, like North Africans, had little desire to stay in their own country. Whereas Poland's trade did a complete one-eighty, to 70 percent with Europe and only 3 percent with Russia, Romania's strongmen governed through emergency ordinances and Latin American-style populism, returning the country to subsistence farming and entrenching its status as the largest peasant society in Europe. At the same time, the disenfranchised Roma nomads who have lived for generations in fetid encampments can now find a place in society under the EU's antidiscrimination laws and social aid programs. See Tom Gallagher, "Ceausescu's Legacy: Threats to Romania's Internal Security," *The National Interest*, Summer 1999; Georges de Menil, "History, Policy, and Performance in Two Transition Economies: Poland and Romania," March 2002; *Nations in Transit: Romania Country Report 2005*, Freedom House 2005; Alina M. Pippidi, "The Unbearable Lightness of Democracy," unpublished paper; and Charles King, "The Europe Question in Romania and Moldova," in *Ambivalent Neighbors*, ed. Lieven and Trenin, 247.
5. A millennium ago Bulgaria vied with Serbia for regional dominance before both succumbed to Ottoman rule. After switching sides during World War II, Bulgaria eventually became so loyal to the Soviet Union that it proposed to join it in 1973. Its first decade of independence was marred by stasis, with successive protest votes resulting in the return of the exiled king as prime minister. Unable to maintain Cold War levels of industrialization without Soviet subsidies, Bulgaria experienced what one

- analyst called "de-development," in which the "East became the South." Only through the EU's preaccession process did the situation begin to turn around. Wages rose and price stability resulted from pegging the currency to the euro. See Rossen Vassilev, "De-Development Problems in Bulgaria," *East European Quarterly*, September 22, 2003.
6. According to two experts on the Balkan wars, the Contact Group formed to settle the festering conflict "was reminiscent of nineteenth-century Great Power politics. The five nations gathered to dictate the future of the former Yugoslavia.... Talks on Bosnia were mere exercises in regulating relations among the Contact Group members and positioning themselves in the new political order [rather] than about the region or its inhabitants." Allan Little and Laura Silber, *Yugoslavia: Death of a Nation* (New York: Penguin, 1995), 336.
 7. Timothy Garton Ash, "The Sultanate of Europe," *Los Angeles Times*, April 14, 2005.
 8. See Ivo Andrić, *The Days of the Consuls* (Belgrade: Dereta, 2000).
 9. Europe could have done much more to back the anti-Milošević opposition, for the sheer unpopularity of incumbents is a far more important factor in ousting them than the existence or growth of a middle class. See Michael McFaul, "Transitions from Postcommunism," *Journal of Democracy* 16, no. 3 (July 2005): 5-19.
 10. "A Tale of Two Slavic States," *The Economist*, June 3, 2006, 53.
 11. E. Wayne Merry, "Therapy's End: Thinking Beyond NATO," *The National Interest*, Winter 2003-04.
 12. This climate of malaise and frustration led the Third International Commission on the Balkans in 2005 to declare the region "as close to failure as to success," adding, "If Europe's neo-colonial rule becomes further entrenched, it will encourage economic discontent; it will become a political embarrassment for the European project; and, above all, European electorates would see it as an immense and unnecessary financial and moral burden." International Commission on the Balkans, *The Balkans in Europe's Future* (Sofia, Bulgaria: Centre for Liberal Strategies, 2005), 7, 11.
 13. See Elizabeth Pond, *Endgame in the Balkans: Regime Change, European Style* (Washington, D.C.: Brookings Institution Press, 2006).
 14. *Breaking Out of the Balkan Ghetto: Why IPA Should Be Changed*, European Stability Initiative, June 2005.
 15. Dimitri Obolensky, *The Byzantine Commonwealth: Eastern Europe, 500-1453* (New York: Praeger Publishers, 1971), 4 (map).

الفصل الخامس: تركيا: التوجه شرقا وغربا

1. See Christopher Caldwell, "The East in the West," *New York Times Magazine*, September 25, 2005. The populations of Turkey and Russia are projected to nearly equalize over the next thirty years.
2. Jacques Le Goff originated this use of the term. Cited in Jacques Pilet, "Geboren im Mittelalter," *Cicero*, November 2005, 24-26.
3. It is the EU, not NATO, that is helping resolve the Cyprus dispute by pressuring Turkey to allow ships and aircraft from Cyprus to land in Turkey.
4. Fiona Hill and Omer Taspinar, "Turkey and Russia: The Axis of Excluded?" *Survival*, Spring 2006.
5. Soner Cagaptay, "Why Are the Turks Hesitating on Iraq?" Policy Watch no. 704, Washington Institute for Near East Policy, January 27, 2003.
6. Mark Parris, "Allergic Partners: Can U.S.-Turkish Relations Be Saved?" *Turkish Policy Quarterly* 5, no. 1 (Spring 2005).
7. See the report *Islamic Calvinists: Change and Conservatism in Central Anatolia*, European Stability Initiative, September 2005.
8. Quoted in Salman Rushdie, "How Can a Country That Victimizes Its Greatest Living Writer Also Join the EU?," *The Times* (London), October 14, 2005.
9. In both 1970 and 1980, the Turkish military seized power and then quickly restored civilian rule, thus strengthening its own popularity. See Ersel Aydinli, Nihat Ali Özcan, and Dogan Akyaz, "The Turkish Military's March Toward Europe," *Foreign Affairs*, January-February 2006.
10. See Stephen Kinzer, *Crescent and Star: Turkey Between Two Worlds* (New York: Farrar, Straus and Giroux, 2001). As Soli Özel explains, major Turkish leaders from the former prime minister and later president Turgut Ozal to the Islamist Recep Tayyip Erdoğan have cited EU membership as "the agent of Turkey's transformation from a spotty and in too many ways illiberal democracy into a fully fledged specimen of the liberal democratic breed." Özel, "After the Tsunami," *Turkish Policy Quarterly* 3, no. 1 (Spring 2003).
11. Andrew Mango, *The Turks Today* (London: Overlook Press, 2005).
12. As Hugh Pope writes, "Most Turkish Islamists rarely stray far from a national consensus that no longer wants Islamic *sharia* law. Indeed, the closer they get to the consensus, the more successful they are." Pope, *Sons of the Conquerors: The Rise of the Turkic World* (London: Overlook Press, 2005), 277.

13. See Charles King, *The Black Sea: A History* (London: Oxford University Press, 2004).
14. Ronald D. Asmus and Bruce P. Jackson, "The Black Sea and the Frontiers of Freedom," *Policy Review*, June 2004.

الفصل السادس: الممر القوقازي

1. Aleksander Rondeli, "Russia and Georgia: Asymmetrical Neighbors," in *Central Asia and South Caucasus Affairs*, ed. Boris Rumer and Lan Sim Yee (Tokyo: Sasakawa Peace Foundation, 2003).
2. Eduard Ponarin and Irina Kouznetsova-Morenko, "Russia's Islamic Challenge," *Georgetown Journal of International Affairs*, Summer-Fall 2006, 21-28.

3. لقد أسهمت مؤسسة التمويل الدولية والبنك الأوروبي لإعادة البناء والإعمار معظم التكاليف الخاصة بخط أنابيب باكو وتبليسي وسيهان BTC والتي بلغت نحو 4 مليارات دولار. وتعد شركة البترول البريطانية هي المدير الأساسي للمشروع، حيث تشارك بنسبة 30 بالمئة، بالاشتراك مع الشركتين الأمريكيتين أنوكال وتشيفرون (تم دمجهما في ما بعد) وشركة ستات أويل النرويجية وإيني سبا الإيطالية والشركة الوطنية للنفط في تركيا TPAO والشركة الوطنية للنفط في أذربيجان سوكار.

4. Quoted in Kim Murphy, "Caspian Sea Pipeline Has Its Origin in Murky Waters," *Los Angeles Times*, June 27, 2005.
5. Fiona Hill, "Beyond the Colored Revolutions," keynote speech at Central Eurasia Studies Society 6th Annual Conference, Boston University, September 30, 2005.
6. Svante E. Cornell et al., *Regional Security in the South Caucasus: The Role of NATO* (Washington, D.C.: Central Asia-Caucasus Institute, Paul H. Nitze School of Advanced International Studies, 2004).

7. لقد نجح الشتات الأميركي في تسعينيات القرن الماضي في الضغط على الأمم المتحدة من أجل فرض عقوبات على أذربيجان بناء على المادة 907 المثيرة للجدل والخاصة بقانون العقوبات الليبي - الإيراني.

8. The Russo-Iranian wars of 1813 and 1828 split Azeris geographically. Azerbaijan today represents only a quarter of the Azeri nation, with twenty-five million Azeris living in northern Iran (representing a third of Iran's population). As Afshin Molavi explains, the benevolent Persian shah Safavid in the sixteenth century was Azeri, and his court city of Tabriz was the center of Iran's progressive constitutionalist movement in the late nineteenth and early twentieth centuries. Molavi, *The Soul of Iran*:

- A Nation's Journey to Freedom* (New York: W. W. Norton, 2005), 211.
9. See Zbigniew Brzezinski, *The Grand Chessboard: American Primacy and Its Geostrategic Imperatives* (New York: Basic Books, 1997).
 10. See Thomas Goltz, *Azerbaijan Diary: A Rogue Reporter's Adventures in an Oil-Rich, War-Torn, Post-Soviet Republic* (Armonk, N.Y.: M.E. Sharpe, 1998).
 11. See *How Freedom Is Won: From Civic Resistance to Durable Democracy*, Freedom House, 2005.

الفصل السابع: طريق الحرير واللعبة الكبرى

1. Peter Hopkirk, *The Great Game: The Struggle for Empire in Central Asia* (London: Kodansha International, 1992), 466.
2. As Jack Weatherford writes, the empire of Genghis Khan "stretched from the snowy tundra of Siberia to the hot plains of India, from the rice paddies of Vietnam to the wheat fields of Hungary, and from Korea to the Balkans.... [He] opened roads of commerce in a free-trade zone that stretched across the continents.... He took the disjointed and languorous trading towns along the Silk Route and organized them into history's largest free-trade zone." Weatherford, *Genghis Khan and the Making of the Modern World* (New York: Crown, 2004), xviii-xix.
3. Hopkirk, *Great Game*, 231; see also Karl E. Meyer and Shareen B. Brysac, *Tournament of Shadows: The Great Game and the Race for Empire in Central Asia* (New York: Counterpoint, 2000).
4. See R. James Ferguson, "China and the Emerging Eurasian Agenda: From Special Interests to Strategic Cooperation," Centre for East-West Cultural and Economic Studies, Research Paper no. 8, December 2001; Matthew Oresman, "Beyond the Battle of Talas" and "China's Reemergence in Central Asia," both in *In the Tracks of Tamerlane: Central Asia's Path to the Twenty-first Century*, ed. Daniel L. Burghart and Theresa Sabonis-Helf (Washington, D.C.: Center for Technology and Security Policy, National Defense University, 2005).
5. As Bates Gill has stated, "This is all about soft power and strategic and diplomatic relationships... with China reaching out and settling old scores, and trying to establish a benign kind of hegemony." Quoted in Howard W. French, "China Moves Toward Another West: Central Asia," *New York Times*, March 28, 2004.
6. Joseph F. Fletcher, "China and Central Asia, 1368-1884," in *The Chinese World Order: Traditional China's Foreign Relations*, ed. John K. Fairbank (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1968).

الفصل الثامن: روسيا التي كانت

1. Fen Montaigne, *Reeling in Russia: An Angler's Paradise* (New York: St. Martin's Press, 1998).
2. Geoffrey Hosking, *Russia and the Russians: A History* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 2002).
3. See Fiona Hill and Clifford Gaddy, *The Siberian Curse: How Communist Planners Left Russia out in the Cold* (Washington, D.C.: Brookings Institution Press, 2003); and Harm de Blij, *Why Geography Matters: Three Challenges Facing America: Climate Change, the Rise of China, and Global Terrorism* (New York: Cambridge University Press, 2005), 240.
4. The affected Russian oblasts include Krasnoyarsk, Amur, Irkutsk, Trans-Baikal, and Magadan. See Friends of the Earth, *Plundering Russia's Far Eastern Taiga: Illegal Logging, Corruption, and Trade*, July 2000.
5. For a discussion of Sino-Russian demographic scenarios in the Far East, see Olga Oliker and Tanya Charlick-Paley, *Assessing Russia's Decline: Trends and Implications for the United States and the U.S. Air Force* (Santa Monica, Calif.: RAND Corporation, 2002), ch. 5. Early in the Cold War, George Kennan viewed the Russia-China relationship as one in which "a great military power which is coterminous for over 4,000 miles with the land frontier of China... is never likely to be without its due share of influence on the councils of that country." But those roles are reversed today. Kennan, *American Diplomacy* (1951; repr. Chicago: University of Chicago Press, 1984).
6. Michael Schuman, "The New El Dorado," *Time*, August 7, 2006.
7. Mikhail Alexseev, "The Chinese Are Coming: Public Opinion and Threat Perception in the Russian Far East," PONARS Policy Memo no. 184, January 2001.
8. Christopher Andrews and Vasili Mitrokhin, *The World Was Going Our Way: The KGB and the Battle for the Third World* (New York: Basic Books, 2005), 279-80.
9. Gaye Christoffersen, "The Dilemmas of China's Energy Governance: Recentralization and Regional Cooperation," *China-Eurasia Forum Quarterly* 3, no. 3 (November 2005): 55-80.
10. Pauline Jones Luong, ed., *The Transformation of Central Asia: States and Societies from Soviet Rule to Independence* (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 2004).
11. Oliver Roy, *The New Central Asia: The Creation of Nations* (New York: New York University Press, 2000).

12. Gregory Gleason, "Reform Strategies in Central Asia: Early Starters, Late Starters, and Non-Starters," in *In the Tracks of Tamerlane*, ed. Burghart and Sabonis-Helf.
13. Mancur Olson, "Dictatorships, Democracy, and Development," *American Political Science Review* 87, no. 3 (September 1993).
14. See Anders Aslund, *Building Capitalism: The Transformation of the Former Soviet Bloc* (New York: Cambridge University Press, 2001); and *Sustaining Growth in Uncertain Times*, Eurasia Economic Summit 2002 Report, World Economic Forum.

الفصل التاسع: التبت وشنجانغ: الستار الخيزراني الجديد

1. Mahnaz Z. Ispahani elaborates, "Roads and railroads still can define the territorial reach and physical capabilities of the state and are integral to the achievement of its political, economic and military potential." Ispahani, *Roads and Rivals: The Political Uses of Access in the Borderlands of Asia* (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1989), xii, 3.
2. طبقاً للبيان الرسمي الذي أصدرته الحكومة الصينية، تعتبر شنجانغ جزءاً لا يتجزأ من الأمة الصينية متعددة الأعراق بسبب وجود أسرة هان الغريبة (206 قبل الميلاد - 24 م).
3. Ross Terrill, *The New Chinese Empire: And What It Means for the United States* (New York: Basic Books, 2003), 54.
4. Mackinder, *Democratic Ideals and Reality*. See also Robert Harkavy, "Strategic Geography and the Greater Middle East," *Naval War College Review*, Autumn 2001.

الفصل العاشر: كازاخستان: السعادة هي خطوط أنابيب متعددة

1. Many scholars now refer to the region as "Inner Asia." See the contributions in Robert Legvold, ed., *Thinking Strategically: The Major Powers, Kazakhstan, and the Central Asian Nexus* (Cambridge, Mass.: American Academy of Arts and Sciences, 2003).
2. Kassymzhomart Tokaev, *Meeting the Challenge* (Redding, Conn.: Begell House, 2004).
3. Stephen Blank, "China, Kazakh Energy, and Russia: An Unlikely Menage à Trois," *China-Eurasia Forum Quarterly* 3, no. 3 (November 2005): 101.
4. Steve LeVine, *The Oil and the Glory: The Pursuit of Empire and Fortune on the Caspian Sea* (New York: Random House, 2007).

5. Taleh Ziyadov, "Prospects of Caspian Gas and Its Potential Markets," *Central Asia and the Caucasus Journal* 29, no. 5 (2004).
6. Johannes Linn and David Tiomkin, *Economic Integration of Eurasia: Opportunities and Challenges of Global Significance* (Warsaw: Center for Social and Economic Research, 2005).
7. See Paul Starobin, "Sultan of the Steppes," *Atlantic Monthly*, December 2005.
8. For a discussion of economic trends and scenarios for the region, see Malcolm Dowling and Ganeshan Wignarajan, "Central Asia's Economy: Mapping Future Prospects to 2015," Central Asia-Caucasus Institute, Silk Road Paper, July 2006; Alan Rousso, "Escaping the Resource Trap: Market Reform and Political Governance in the Resource Rich Countries of Eurasia," *China-Eurasia Forum Quarterly* 4, no. 3 (Autumn 2006): 3-14; and *Republic of Kazakhstan: Selected Issues*, IMF Country Report no. 04/362, November 2004.
9. Fiona Hill, "Whither Kazakhstan?" *In the National Interest*, September 20, 2005.
10. See *Kazakhstan: Reducing Nuclear Dangers, Increasing Global Security*, Nuclear Threat Initiative, 2004; and Nursultan Nazarbayev, *Epicenter of Peace* (Hollis, N.H.: Puritan Press, 2001).

11. لقد فاز في النهاية بما نسبته 90 بالمئة من الأصوات، وبلغت نسبة المشاركة نحو 75 بالمئة.

الفصل الحادي عشر: قيرغيزستان وطاجيكستان:

العاهل لكل شيء، السيد على لا شيء

1. Alexander Cooley, "Depoliticizing Manas: The Domestic Consequences of the U.S. Military Presence in Kyrgyzstan," PONARS Policy Memo no. 362, February 2005.

الفصل الثاني عشر: أوزبكستان وتركمانستان: رجال يسيئون التصرف

1. Assel Rustemova, "National Identities of Central Asia States and Their Impact on the Prospects for Regional Integration," unpublished paper presented at the International Studies Association, San Diego, March 2006.
2. Naqshbandi Sufi orders eventually played an important role in nationalist movements. See Chris Seiple and Joshua White, "Uzbekistan and the Central Asian Crucible of Religion and Security," in *Religion and Security: The New Nexus in International Relations*, ed. Chris Seiple and Dennis R. Hoover (Lanham, Md.: Rowman and Littlefield, 2004).

3. Martha Olcott, *Central Asia's Second Chance* (Washington, D.C.: Carnegie Endowment for International Peace, 2005), 207.
4. See "The IMU and the Hizb-ut-Tahrir: Implications of the Afghanistan Campaign," Central Asia Briefing, International Crisis Group, January 30, 2002; Zeyno Baran, "Fighting the War of Ideas," *Foreign Affairs*, November-December 2005, 68, and *Hizb ut-Tahrir: Islam's Political Insurgency* (Washington, D.C.: Nixon Center, 2004).
5. Martha Brill Olcott and Bakhtiar Babajanov, "The Terrorist Notebooks," *Foreign Policy*, March-April 2003.
6. Tiffany Petros, "Islam in Central Asia: The Emergence and Growth of Radicalism in the Post-Communist Era," in *In the Tracks of Tamerlane*, ed. Burghart and Sabonis-Helf.
7. Chris Seiple, "Uzbekistan and the Bush Doctrine," *Review of Faith and International Affairs* 3, no. 2 (Fall 2005).
8. Dana Priest, *The Mission: Waging War and Keeping Peace with America's Military* (New York: W. W. Norton, 2003), 108.
9. Sylvia W. Babus, "Democracy-Building in Central Asia Post-September 11," in *In the Tracks of Tamerlane*, ed. Burghart and Sabonis-Helf.
10. Alexander Cooley, "Base Politics," *Foreign Affairs*, November-December 2005, 79-92.
11. Olcott, *Central Asia's Second Chance*, 100.
12. Theresa Sabonis-Helf, "The Rise of the Post-Soviet Petro-States: Energy Exports and Domestic Governance in Turkmenistan and Kazakhstan," in *In the Tracks of Tamerlane*, ed. Burghart and Sabonis-Helf.
13. In 2005, a feasibility study by the Asian Development Bank concluded that the pipeline is commercially viable.
14. Kathleen J. Hancock, "Escaping Russia, Looking to China: Turkmenistan Pins Hopes on China's Thirst for Natural Gas," *China-Eurasia Forum Quarterly* 4, no. 3 (Autumn 2006): 67-87.

الفصل الثالث عشر: أفغانستان وباكستان: ترويض جنوب آسيا الوسطى

1. See Olga Oliker and David A. Shlapak, *U.S. Interests in Central Asia: Policy Priorities and Military Roles* (Santa Monica, Calif.: RAND Corporation, 2005), v. It took until 2006 for America to sort out its geographic schizophrenia, however, with the Pentagon including the region in its Central Command (CENTCOM) and the State Department leaving it in its European bureau.
2. Cited in Ispahani, *Roads and Rivals*, 117.

3. Rachel Morajee, "Narcotecture in Afghanistan," *Monocle*, no. 5, 2007.
4. Elizabeth Rubin, "In the Land of the Taliban," *New York Times Magazine*, October 22, 2006.
5. By breaching the mountain barrier, the Karakoram "altered the balance of geographical politics in the subcontinent." Ispahani, *Roads and Rivals*, 151, 201. Furthermore, the Soviet Union no longer exists as India's diplomatic ally to protest Sino-Pakistani military cooperation along the Karakoram.
6. See Husain Haqqani, "Counter-Terrorism or Bounty Hunting," *Nation* (Pakistan), November 8, 2006; and Mansour Ijaz, "Musharrafistan," *Wall Street Journal*, September 19, 2006.
7. Ziad Haider, "Sino-Pakistan Relations and Xinjiang's Uighurs: Politics, Trade, and Islam Along the Karakoram Highway," *Asian Survey*, July-August 2005, 522-45.
8. Ayesha Siddiqi, *Military, Inc.: Inside Pakistan's Military Economy* (London: Pluto Press, 2007).

الخاتمة: تغير في القلب

1. See S. Frederick Starr, "A 'Greater Central Asia Partnership' for Afghanistan and Its Neighbors," Central Asia-Caucasus Institute Silk Road Studies Program, March 2005.
2. Mackinder, *Democratic Ideals and Reality*, 144.
3. Bates Gill and Matthew Oresman, *China's New Journey to the West: China's Emergence in Central Asia and Implications for U.S. Interests*, report of the CSIS Freeman Chair in China Studies, August 2003.
4. Linn and Tiomkin, *Economic Integration of Eurasia*, fig. 17.

الفصل الرابع عشر: قواعد اللعبة الجديدة

1. Eduardo Galeano, *Open Veins of Latin America: Five Centuries of the Pillage of a Continent* (New York: Monthly Review Press, 1973), 11.
2. Peter H. Smith, *Talons of the Eagle: Dynamics of U.S.-Latin American Relations* (New York: Oxford University Press, 1996), 17.
3. اتحدت الولايات الجديدة التي ظهرت على أنقاض بقايا الإمبراطورية الإسبانية بناءً على مبدأ *uti possidetis* بقدر ما تمتلك، ويعني أن الحدود سوف يتم تحديدها بناءً على ما تتم السيطرة عليه بالفعل في نهاية الصراع.
4. John Hay's "Open Door" notes articulated the goal of ensuring equal rights of foreign commercial access overseas, particularly in China, while preserving

- territorial and administrative integrity. See William Appleman Williams, *The Tragedy of American Diplomacy* (New York: W. W. Norton, 1959), 50.
5. As William Appleman Williams points out, Wilson's ideology was fundamentally liberal rather than mercantilist because it assumed a harmony of interests. Williams, *Tragedy of American Diplomacy*, 95n.
 6. Smith, *Talons of the Eagle*, 62.
 7. *Ibid.*, 134.
 8. *Ibid.*, 151.
 9. Fernando Henrique Cardoso, *Charting a New Course: The Politics of Globalization and Social Transformation*, ed. Mauricio A. Font (Lanham, Md.: Rowman and Littlefield, 2001), 122.
 10. Moises Naim, "The Lost Continent," *Foreign Policy*, February 2004.
 11. Galeano, *Open Veins of Latin America*, 255.
 12. See Tomoe Funakushi and Claudio Loser, *China's Rising Economic Presence in Latin America*, *Inter-American Dialogue*, 2005, 2; and "Magic, or Realism?" *The Economist*, December 29, 2004.
 13. Andrew and Mitrokhin, *World Was Going Our Way*, 27.
 14. See Cynthia A. Watson, testimony before the Western Hemisphere Subcommittee of the House of Representatives Committee on Foreign Affairs, April 6, 2005.
 15. Anywhere from 60 to 90 percent of Latin America's GDP (depending on the country) derives from primary commodity exports. As a recent UNDP report notes, "Oil and mineral wealth generated through exports can be bad for growth, bad for democracy and bad for development." *Human Development Report 2005*, United Nations Development Program, 124.
 16. Funakushi and Loser, *China's Rising Economic Presence*, 3, 8.
 17. For a discussion of perceptions and realities of Chinese involvement in Latin America, see Sam Logan and Ben Bain, "China's Entrance into Latin America: A Cause for Worry?" *IRC Americas*, August 24, 2005.
 18. See Antoni Esteveadeordal, Dani Rodrik, Alan M. Taylor, and Andres Velasco, eds., *Integrating the Americas: FTAA and Beyond* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 2004); Pamela K. Starr, "Pax America in Latin America: The Hegemony Behind Free Trade," in *Between Compliance and Conflict: Between East Asia, Latin America, and the "New" Pax Americana*, ed. Jorge I. Dominguez and Byung Cook Kim (New York: Routledge, 2005), 85-86.
 19. Unlike the EU, the FTAA creates no formal linkages between open markets, democratic governance, and social equity. Despite the low bar they set, FTAA discussions continue simply because no side wants to be

- seen as lacking commitment—and they continue to fail because of pick-and-choose “cafeteria model” terms, which have created a complex maze of regulations rather than a truly free market. See Jorge I. Domínguez, “Bush Administration Policy: A View Toward Latin America,” *ReVista*, Spring-Summer 2005, 4.
20. Across Latin America, real per capita GDP in 2003 was essentially the same as in 1980, and poverty actually increased over the same period. See Marianne Fay, ed., *The Urban Poor in Latin America (Directions in Development)* (Washington, D.C.: International Bank for Reconstruction and Development, World Bank, 2005); and De Ferranti et al., eds., *Inequality in Latin America and the Caribbean: Breaking with History?* (Washington, D.C.: International Bank for Reconstruction and Development, World Bank, 2005).
21. Nancy Birdsall and Augusto de la Torre, *Washington Contentious: Economic Policies for Social Equity in Latin America* (Washington, D.C.: Carnegie Endowment for International Peace and Inter-American Dialogue, 2001), 6.
22. Since the tumultuous IMF stabilization programs of the 1990s, trade, foreign investment, and social expenditure have all grown while inflation is under control, and Latin countries are actively pursuing a mix of free trade agreements—with the United States, Europe, Asia, and one another. See Domínguez and Kim, ed., *Between Compliance and Conflict*, 2, 11.

الفصل الخامس عشر: المكسيك: الحبل السري

1. لقد زادت أرباح السياحة أيضا بمقدار مليار دولار في العام، ولا تزال أرباح البترول تسهم بمقدار 40 بالمئة من ميزانية المكسيك.
2. In 2003, China had 25 percent of the U.S. clothing market and Mexico 10 percent; by 2005, China had 56 percent and Mexico only 3 percent; Funakushi and Loser, *China's Rising Economic Presence*, 5.
3. Juan Enríques, *The Untied States of America: Polarization, Fracturing, and Our Future* (New York: Crown, 2005), ch. 6.
4. Joseph Contreras, “Losing the Battle,” *Newsweek*, July 11, 2005; and James C. McKinley Jr., “With Beheadings and Attacks, Drug Gangs Terrorize Mexico,” *New York Times*, October 27, 2006.
5. Tamar Jacoby, “Immigration Nation,” *Foreign Affairs*, November-December 2006.
6. *Building a North American Community*, Report of an Independent Task Force Sponsored by the Council on Foreign Relations, 2005.
7. Enríques, *Untied States of América*, 154.

8. "10 Questions for Pat Buchanan," *Time*, August 28, 2006, 6.
9. "Applauding the CAFTA 15," *New York Times*, July 29, 2005.
10. Fernando Cardoso and Peter Bell, *A Break in the Clouds: Latin America and the Caribbean in 2005* (Washington, D.C.: Inter-American Dialogue, 2005), 8.

الفصل السادس عشر: فنزويلا: انتقام بوليفار

1. Ricardo Hausmann, "A Case of Bad Latitude: Why Geography Causes Poverty," *Foreign Policy*, January-February 2001.
2. Alma Guillermoprieto, *The Heart That Bleeds: Latin America Now* (New York: Alfred A. Knopf, 1994), x.
3. Terry Lynn Karl, *The Paradox of Plenty: Oil Booms and Petro-States* (Berkeley: University of California Press, 1997), 3.
4. Karl, *Paradox of Plenty*, 32.
5. Michael Rowan, *Getting Over Chávez and Poverty* (2006; available from michael.rowan.book@gmail.com).
6. Michael Rowan, "A Strategy for Success in Venezuela," *VenEconomia*, December 2, 2005.
7. Charles S. Shapiro, "Venezuelan Labor Struggles to Find Autonomy," *Georgetown Journal of International Affairs*, Winter-Spring 2007, 19-26.
8. "Oil, Missions, and a Chat Show," *The Economist*, May 14, 2005, 23-25.
9. Michael Penfold-Becerra, "Social Funds, Clientelism, and Redistribution: Chávez's 'Misiones' Programs in Comparative Perspective," working paper, Instituto de Estudios Superiores de Administración (IESA), November 2005.
10. According to Javier Corrales, Chávez has "eliminated the contradictions between autocracy and political competitiveness." See "Hugo Boss," *Foreign Policy*, January-February 2006, 32-40; and Javier Corrales, "In Search of a Theory of Polarization: Lessons from Venezuela, 1999-2005," *Revista Europea de Estudios Latinamericanos y del Caribe*, October 2005, 79.
11. Asdrúbal Baptista, "El Estado y el capitalismo rentístico," paper presented at the Conferencia José Gil Fortoul, Academia Nacional de la Historia, Caracas, 2005, 25.
12. Josep M. Colomer and Gabriel L. Negretto, "Can Presidentialism Work Like Parliamentarism?" *Government and Opposition* (2005); 60-89.
13. Eduardo Galeano, *We Say No: Chronicles, 1963-1991* (New York: W. W. Norton, 1992), 195. Alvaro Vargas Llosa is less discreet, referring to leftist-populist leaders like Chávez as "idiots." See his "The Return of the Idiot," *Foreign Policy*, May-June 2007.

14. Alma Guillermoprieto, "The Gambler," *New York Review of Books*, October 20, 2005.
15. Alma Guillermoprieto, "Don't Cry for Me, Venezuela," *New York Review of Books*, October 6, 2005.
16. Quoted in Jens Erik Gould, "Plans for South American Pipeline Has Ambitions Beyond Gas," *New York Times*, December 2, 2006.

الفصل السابع عشر: كولومبيا: بلقان الأنديز؟

1. Toynbee, *East to West*, 1-3.
2. See International Crisis Group, *Colombia's Borders: The Weak Link in Uribe's Security Policy*, Latin America Report no. 9, September 23, 2004, and *War and Drugs in Colombia*, Latin America Report no. 11, January 27, 2005.
3. International Crisis Group, *Colombia: Presidential Politics and Peace Prospects*, Latin America Report no. 14, June 16, 2005, 12.
4. International Crisis Group, *Coca, Drugs, and Social Protest in Bolivia and Peru*, Latin America Report no. 12, March 3, 2005.
5. Guillermoprieto, *Heart That Bleeds*, 19.
6. Toynbee, *East to West*, 3.
7. International Crisis Group, Uribe's Re-election: Can the EU Help Colombia Develop a More Balanced Peace Strategy? Latin America Report no. 17, June 8, 2006.
8. It is widely claimed that the United States, through the IMF and World Bank, intentionally encouraged heavy loans for narrow projects undertaken by American contractors across the Andes that would bring little public benefit, particularly during the 1980s, resulting in massive debt burdens. See Jorge Castenada, "Latin America's Left Turn," *Foreign Affairs*, May-June 2006; William Finnegan, "The Economics of Empire: Notes on the Washington Consensus," *Harper's*, May 2003; Adam Isacson, "12 Elections in Twelve Months," *DemocracyArsenal.org*, January 12, 2006; John Nellis, Rachel Menezes, and Sarah Lucas, *Privatization in Latin America: The Rapid Rise, Recent Fall, and Continuing Puzzle of a Contentious Economic Policy* (Washington, D.C.: Center for Global Development, 2004); John Perkins, *Confessions of an Economic Hit Man* (San Francisco: Berrett Koehler, 2003); and David Rieff, "Che's Second Coming?" *New York Times Magazine*, November 20, 2005.
9. "Democracy's Ten-Year Rut," *The Economist*, October 29, 2005, 60-62.
10. Heinrich Kreft, "The EU and Latin America Should Forge a Strategic Partnership," *European Perspectives*, Summer 2005.

الفصل الثامن عشر: البرازيل: القطب الجنوبي

1. It was America's independence struggle that inspired Brazil to break the chains that bound it to Portugal, and the Parisian mobs of the French Revolution provided tactical guidance for Brazil's revolutionaries. Two centuries ago, Brazil considered slavery a social ill that could be replaced by excess laborers and European immigrants. See Kenneth Maxwell, *Naked Tropics: Essays on Empire and Other Rogues* (New York: Routledge, 2003), ch. 7-8.
2. Cardoso, *Charting a New Course*, Mauricio A. Font's introductory essay and ch. 21.
3. Amaury de Souza, "Cardoso and the Struggle for Reform in Brazil," *Journal of Democracy* 10, no. 3 (July 1999): 49-63.
4. Gianpaolo Baiocchi, *Radicals in Power: The Worker's Party and Experiments in Urban Democracy in Brazil* (New York: Zed Books, 2003), 5; and "Taming an Urban Monster," *The Economist*, January 29, 2005, 45-46.
5. See Paulo Roberto de Almeida, "Two Foreign Policies from Cardoso to Lula," presentation at Florida International University, March 4, 2004; and Monica Hirst, *The United States and Brazil: A Long Road of Unmet Expectations* (New York: Routledge, 2004).
6. Rubens Antonio Barbosa, "Why the Group of 20 Was 'Suddenly' Formed," remarks at the Cordell Hull Institute Trade Policy Roundtable, Washington, D.C., November 25, 2003.
7. See Larry Rohter, "Brazil Weighs Costs and Benefits of Alliance with China," *New York Times*, November 20, 2005; and Charles Tang, "Brazil-China: A Strategic and Commercial Alliance," paper presented at the ITAMARATY conference on "Brazil-Asia in the Twenty-first Century: A Meeting of Horizons," Brasilia, June 8, 2001.
8. Cardoso and Bell, *Break in the Clouds*, 11.
9. For incisive discussions of Amazon security issues from a variety of perspectives, see Joseph L. Tulchin and Heather A. Golding, eds., *Environment and Security in the Amazon Basin* (Washington, D.C.: Woodrow Wilson International Center for Scholars, 2002).

الفصل التاسع عشر: الأرجنتين وتشيلي: توأمان أخويان للغاية

1. V. S. Naipaul, *Return of Eva Peron* (New York: Alfred A. Knopf, 1980), 103, 153.
2. Mark Falcoff, *A Culture of Its Own: Taking Latin America Seriously* (New Brunswick, N.J.: Transaction Publishers, 1998), 255.

3. According to Paul Blustein, the financial meltdown exposed Argentina as a country no more capable of managing huge sums of hot money than a teenager put behind the wheel of a sportscar. Blustein, *And the Money Kept Rolling In (And Out): Wall Street, the IMF, and the Bankrupting of Argentina* (New York: Public Affairs, 2005).
4. See Monica Herz, "Brazilian Foreign Policy Since 1990 and the Pax Americana," in *Between Compliance and Conflict*, ed. Dominguez and Kim; and Laura Gomez Mera, "Explaining Mercosur's Survival: Strategic Sources of Argentine-Brazilian Convergence," *Journal of Latin American Studies* 37 (2005): 109-40.
5. June Erlick, "Chile: A Changing Country," *ReVista*, Spring 2004.
6. See Peter H. Smith, *Democracy in Latin America: Political Change in Comparative Perspective* (New York: Oxford University Press, 2005), 231; and "Writing the Next Chapter in a Latin American Success Story," *The Economist*, April 2, 2005, 32-33.
7. Larry Rohter, "Debating the Course of Chile's Rivers," *New York Times*, August 6, 2006.
8. Smith, *Democracy in Latin America*, 327.

الفصل العشرون: الحزام المبعثر

1. Cohen defined a "shatter-belt" as "a large, strategically located region that is occupied by a number of conflicting states and is caught between the conflicting interests of adjoining Great Powers." Cohen, *Geography and Politics in a Divided World* (New York: Random House, 1963). See also Geoffrey Kemp and Robert E. Harkavy, *Strategic Geography and the Changing Middle East* (Washington, D.C.: Brookings Institution Press, 1997).
2. See the Arab Human Development Reports commissioned by the United Nations Development Program.
3. Edward N. Luttwak, "The Middle of Nowhere," *Prospect*, May 2007.
4. See Anoush Ehteshami, *Globalization and Geopolitics in the Middle East* (London: Routledge, 2007).
5. François Burgat, "French and U.S. Approaches to Understanding Islam," lecture given to the France-Stanford Centre on Interdisciplinary Studies, September 2004.
6. See de Blij, *Why Geography Matters*, 123. The U.S. National Intelligence Council argues that "political Islam will have a significant global impact, rallying disparate ethnic and national groups and perhaps even creating an authority that transcends national boundaries." *Global Trends 2020*, National Intelligence Council, 2005.

7. See John L. Esposito, *Unholy War: Terror in the Name of Islam* (New York: Oxford University Press, 2002); George P. Fletcher, *Romantics at War: Glory and Guilt in an Age of Terrorism* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 2002); "Islamic Extremists: How Do They Mobilize Support?" United States Institute of Peace, Special Report no. 89, July 2002; George Perkovich, "Giving Justice Its Due," *Foreign Affairs*, July-August 2005, 83; Guy Raz, "The War on the Word 'Jihad,'" National Public Radio, October 31, 2006, available at www.npr.org; and Jonathan Schanzer, *Al-Qaeda's Armies: Middle East Affiliate Groups and the Next Generation of Terror* (Washington, D.C.: Washington Institute for Near East Policy, 2005). The manifesto of dozens of prominent Islamic scholars, titled "How We Can Co-exist," was published at www.islamtoday.net.
8. As Francis Fukuyama has written, "Conceiving the larger struggle as a global war comparable to the world wars or the Cold War vastly overstates the scope of the problem, suggesting that we are taking on a large part of the Arab and Muslim worlds. Before the Iraq war, we were probably at war with no more than a few thousand people around the world who would consider martyring themselves and causing nihilistic damage to the United States. The scale of the problem has grown because we have unleashed a maelstrom." Fukuyama, *America at the Crossroads: Democracy, Power, and the Neoconservative Legacy* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 2006).

الفصل الحادي والعشرون: المغرب العربي: الشاطئ الجنوبي الأوروبي

1. Fernand Braudel, *The Mediterranean and the World in the Age of Philip II*, trans. Sian Reynolds (Glasgow: Fontana-Collins, 1975), 1:276.
2. Robert D. Kaplan, *Mediterranean Winter: The Pleasures of History and Landscape in Tunisia, Sicily, Dalmatia, and Greece* (New York: Random House, 2004).
3. See Tamara Cofman Wittes and Sarah Yerkes, "The Middle East Partnership Initiative: Progress, Problems, and Prospects," Saban Center Middle East Memo no. 5, November 29, 2004; and Mona Yacoubian, "Promoting Middle East Democracy: European Initiatives," United States Institute of Peace, Special Report no. 127, October 2004.
4. The region's labor force, slightly greater than one hundred million workers, is expected to double in the next decade due to the youth bulge in the Arab world, where 60 percent of the region's population is age twenty-four or younger. In Morocco, Algeria, and Egypt, population

growth rates are either rising or at least not yet declining from their present high rates. With regional unemployment standing at an average of over 15 percent, Arab economies would need to grow at more than double their present rate (about 7 percent versus their current 3 percent) in order to absorb the youth population. See Graham E. Fuller, *The Youth Factor: The New Demographics of the Middle East and the Implications for U.S. Policy*, Analysis Paper no. 3, Saban Center for Middle East Policy at the Brookings Institution, June 2003; *Unlocking the Employment Potential in the Middle East and North Africa: Toward a New Social Contract* (Washington, D.C.: World Bank, 2004).

5. Toynbee, *East to West*, 155.
6. A century ago, America also targeted Morocco in its Open Door policy, aiming to encourage the evolution of orderly administration for the sake of making the country a stable market for American goods. Much as in Latin America, the Open Door policy ultimately failed in its quest to engineer dramatic social change and take credit for it—yet stop it before it became unfavorable to the United States. See William Appleman Williams, *Tragedy of American Diplomacy*, 67. For an overview of Western relations with Morocco, see Haim Malka and Jon B. Alterman, *Arab Reform and Foreign Aid: Lessons from Morocco* (Washington, D.C.: Center for Strategic and International Studies, 2006).
7. See Daniel Brumberg, "Liberalization Versus Democracy," in *Uncharted Journey: Promoting Democracy in the Middle East*, ed. Thomas Carothers and Marina Ottaway (Washington, D.C.: Carnegie Endowment for International Peace, 2005), 16; Mehran Kamrava, "Development and Democracy: The Muslim World in a Comparative Perspective," in Hunter and Malik, eds., *Modernization, Democracy, and Islam*, 53; and Thomas W. Simons Jr., *Islam in a Globalizing World* (Palo Alto, Calif.: Stanford University Press, 2003), 62.
8. See François Burgat, *Face to Face with Political Islam* (London: I. B. Tauris, 2003), 170-72.
9. See the following surveys: Public Opinion Survey, TNS Sofres, March 2005; and German Marshall Fund, *Transatlantic Trends 2005*.
10. Marcus Noland and Howard Pack, "Globalization and Economic Performance in the Middle East," *In the National Interest*, June 30, 2004.
11. Geoff D. Porter, "Tourism Meets Terrorism in Morocco," *Daily Star* (Beirut), April 24, 2007.
12. Dirk Vandewalle, *A History of Modern Libya* (Cambridge, U.K.: Cambridge University Press, 2006), 1.

13. Libya's oil reserves are estimated at thirty-nine billion barrels, the largest in Africa.
14. Vandewalle, *History of Modern Libya*, 1.
15. See Joshua Eisenman and Joshua Kurlantzick, "China's Africa Strategy," *Current History*, May 2006, 219-24; James Traub, "China's African Adventure," *New York Times Magazine*, November 19, 2006; and Ernest J. Wilson, "China's Influence in Africa: Implications for U.S. Policy," testimony before the Subcommittee of Africa, Human Rights and International Operations, U.S. House of Representatives, July 28, 2005.
16. A quarter of China's natural gas imports comes from a bloc consisting of Algeria, Angola, Chad, Sudan, Nigeria, and Equatorial Guinea.
17. Karby Leggett, "China Flexes Economic Muscle Throughout Burgeoning Africa," *Wall Street Journal*, March 29, 2005.
18. See *More Than Humanitarianism: A Strategic U.S. Approach Toward Africa*, report of an independent task force of the Council on Foreign Relations, New York, 2006; and "No Questions Asked," *The Economist*, January 21, 2006, 53-54.

الفصل الثاني والعشرون: مصر: بين أعضاء الحكومة البيروقراطية

وأنصار الحكم الديني

1. لقد اكتسبت مصر امتياز التحكم بمياه النيل من خلال معاهدة عام 1929 مع بريطانيا والتي تم توقيعها قبل أن تنال دول شرق آسيا استقلالها. وقد تم عقد مبادرة دول حوض البحر المتوسط بين عشر دول لضمان توزيع وإدارة أكثر عدلا لمياه النيل.
2. Scott Anderson, "Under Egypt's Volcano," *Vanity Fair*, October 2006.
3. Andrews and Mitrokhin, *World Was Going Our Way*, 148.
4. Andrew Batson and Shai Oster, "Egypt Sees China Replacing U.S. as Top Trade Partner by 2012," *Wall Street Journal*, September 12, 2006.
5. Gamal Hamdan, *The Personality of Egypt: A Study on the Genius of Place* (Cairo: Al-Hilal, 1993).
6. Paul Berman, "The Philosopher of Islamic Terror," *New York Times Magazine*, March 23, 2003.
7. See Olivier Roy, *Globalized Islam: The Search for a New Ummah* (New York: Columbia University Press, 2004), 80-81. Islamist parties have evolved four main approaches to confronting modern challenges: fundamentalism (which rejects democracy and Westernization but uses technology to advance the cause of an authoritarian Islamic caliphate), traditionalism (which is suspicious of secularism and favors conservative social norms), modernism

- (which seeks a reconciliation between Islamic principles and international norms), and secularism (which prefers that religion be relegated to the private sphere, as in Western liberal democracies). It is difficult to argue that Islam is not pluralistic when such diversity clearly exists within Islamist politics today, as views on major political and social issues such as democracy, jihad, polygamy, and *hijab*-wearing differ sharply across this spectrum. Furthermore, because each camp has an established power base and support network, none can be ignored. In fact, the modernists whom Western leaders prefer to engage have little of the resources traditionalists derive from tax collection, subsidies and donations, business and foundations, mosques and schools, and radio and television stations. See Cheryl Bernard, *Civil, Democratic Islam: Partners, Resources, and Strategies* (Santa Monica, Calif.: RAND Corporation, 2003). A slightly different typology can be found in International Crisis Group, *Understanding Political Islam*, Middle East-North Africa Report no. 37, March 2, 2005.
8. See Ghassan Salamé, *Democracy Without Democrats? The Renewal of Politics in the Muslim World* (London: I. B. Tauris, 1994); Burgat, *Face to Face with Political Islam*, 180; Amr Hamzawy, "The Key to Arab Reform: Moderate Islamists," Carnegie Endowment for International Peace, Policy Brief no. 40, August 2005; and Judy Barsalou, "Islamists at the Ballot Box: Findings from Egypt, Jordan, Kuwait, and Turkey," United States Institute of Peace, Special Report no. 144, July 2005.
 9. Saad Eddin Ibrahim, "Islam Can Vote, If We Let It," *New York Times*, May 21, 2005.
 10. Lawrence Groo and Parag Khanna, "The Regime Change We Need," *The National Interest*, Winter 2006.
 11. Steven A. Cook, "The Promise of Pacts," *Journal of Democracy* 17, no. 1 (January 2006).
 12. "The U.S. Project for Democracy in the Greater Middle East—Yes, but with Whom?" *Al-Hayat*, February 23, 2004.
 13. Shibley Telhami, "In the Middle East, the Third Way Is a Myth," *Washington Post*, February 17, 2006.
 14. As Ray Takeyh points out, "The central dilemma of the Arab political order is not unfamiliarity with the process of political competition, but an entrenched elite that is determined to retain power." Takeyh, "Close, but No Democracy," *The National Interest*, Winter 2004-05, 58.
 15. See F. Gregory Gause III, "Can Democracy Stop Terrorism?" *Foreign Affairs*, September-October 2005; and John M. Owen, "Democracy, Realistically," *The National Interest*, Spring 2006, 40.

16. As T. E. Lawrence wrote, "Arab civilization has been an abstract nature, moral and intellectual rather than applied; and their lack of public spirit made their excellent private qualities futile." Lawrence cites the 1905 *Encyclopedia Britannica*, which declares that mentally, Arabs surpass most races but "are only held back in the march of progress by the remarkable defect of organizing power and incapacity for combined action." Lawrence, *Seven Pillars of Wisdom: A Triumph* (New York: Anchor Books, 1935), 44.
17. See Barakat, *The Arab World*, ch. 10.
18. See Fouad Ajami, "The End of Pan-Arabism," *Foreign Affairs*, Winter 1978-79; and Michael Barnett, *Dialogues in Arab Politics: Negotiations in Regional Order* (New York: Columbia University Press, 1998). To this day, all Arab militaries suffer from weak manpower, poor training, politicized leadership, and old technology and have little experience in fighting together in coordinated fashion. See Daniel Byman, "The Future Security Environment and the Middle East," testimony before the Defense Review Threat Panel of the House Committee on Armed Services, September 28, 2005.

الفصل الثالث والعشرون: المشرق: خرائط الطريق

1. طبقا لما ورد عن مؤسسة التأمين الوطني، تبلغ نسبة الفقر في إسرائيل 28 بالمئة، ويعاني طفل واحد من بين كل ثلاثة أطفال، من سوء التغذية.
2. See Fromkin, *Peace to End All Peace*, 24, 96.
3. See Robert D. Kaplan, *Eastward to Tartary: Travels in the Balkans, the Middle East, and the Caucasus* (New York: Random House, 2000).
4. Toynbee, *East to West*, 214.
5. According to the National Insurance Institute, Israel's poverty rate is 28 percent; one in three children is undernourished.
6. As American scholars John Mearsheimer and Stephen Walt pithily note, "Israel is a liability in the war on terror and the broader effort to deal with rogue states.... Saying that Israel and the U.S. are united by a shared terrorist threat has the causal relationship backwards: the U.S. has a terrorism problem in good part because it is so closely allied with Israel, not the other way around." Mearsheimer and Walt, "The Israel Lobby," *London Review of Books*, March 23, 2006.
7. Terrorist acts are the final link in a much longer chain of social humiliation, political disenfranchisement, economic grievance, and radical seduction. The most famous terrorists and ringleaders are often

educated professionals using their skills and mobility to pursue what they believe is a noble cause, sacrificing others and sometimes themselves in the process. As Michael Mazaar elaborates, "The security threats the United States faces today have everything to do with the pressures of modernity and globalization, the diaphanous character of identity, the burden of choice, and the vulnerability of the alienated. That is not *all* that they have to do with, and the influence of psychological factors lies in a larger context of socioeconomic, cultural, demographic, and other realities. Yet those material issues become most relevant, and most dangerous, when they are breathing life into latent psychological distress." Mazaar, "The Psychological Sources of Islamic Terrorism," *Policy Review*, June 2004. See also Robert A. Pape, *Dying to Win: The Strategic Logic of Suicide Terrorism* (New York: Random House, 2005); and Marc Sageman, *Understanding Terror Networks* (Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 2004).

8. طبقا لعالم الجغرافيا والسكان، جان جي جونغ، لا يستغل سكان فلسطين سوى نحو 55 بالمئة فقط من الضفة الغربية، بناء على التقسيمات الإقليمية الحالية بسبب عدم انتظام الطرقات التي نشأت نتيجة للمستوطنات المتباينة. إضافة إلى ذلك تقوم إسرائيل بنقل حوالى 85 بالمئة من المياه الموجودة في الطبقات الصخرية المائية في الضفة الغربية، ومن المحتمل أن تستنزف هذه المياه قبل أن يتمكن الفلسطينيون من فرض سيادتهم على الإقليم.
9. Doug Suisman et al., *The Arc: A Formal Structure for a Palestinian State*, Santa Monica, Calif.: RAND Corporation, 2005. See also Abdel Monem Said Aly and Shai Feldman, *Ecopolitics: Changing the Regional Context of Arab-Israeli Peacemaking* (Cambridge, Mass.: Belfer Center for Science and International Affairs, John F. Kennedy School of Government, 2003); Khalil Shikaki, *Building a State, Building Peace: How to Make a Roadmap That Works for Palestinians and Israelis* (Washington, D.C.: Brookings Institution Press, 2003).
10. ينفق الأردن أكثر من 100 مليون دولار على التعليم كل عام، وبذلك يصبح - تقريبا - أكثر دول العالم إنفاقا على التعليم حسب عدد الطلاب.
11. Thomas L. Friedman, *From Beirut to Jerusalem* (New York: Farrar, Straus and Giroux, 1989), 214.
12. P. W. Singer, "Mike Tyson and the Hornet's Nest: Military Lessons of the Lebanon Crisis," Brookings Institution, August 1, 2006.
13. Muhamad Mugarby, "Lebanon, a Wholly Owned Subsidiary," *Middle East Quarterly*, March 1998.
14. Lawrence, *Seven Pillars of Wisdom*, 131.

الفصل الرابع والعشرون: العراق: الحاجز، والثقب الأسود،

والحد الذي تم اقتحامه

1. Hugh Kennedy, *When Baghdad Ruled the Muslim World: The Rise and Fall of Islam's Greatest Dynasty* (New York: Da Capo Press, 2004).
2. Andrews and Mitrokhin, *World Was Going Our Way*, 193.
3. Quoting U.S. congressman David Bonior. "U.S. Congressmen Criticize Iraqi Sanctions," BBC News Online, February 17, 2000.
4. Quoted in Fromkin, *Peace to End All Peace*, 453.
5. During the early phases of its occupation many American officials watched *Battle of Algiers* prior to service in Iraq, yet they seemed to recreate the heavy-handed tactics and menacing behavior that led to France's shameful ouster from Algeria. The British colonial administrator Gertrude Bell had warned in 1920 of the difficulty of simultaneously occupying a country and establishing a local government with any legitimacy. Much like the British, America attempted to sustain such "bloody and inefficient" politics (in the words of T. E. Lawrence), which inevitably degenerated into what Churchill once called "miserable, wasteful, sporadic warfare." With very few Arabic speakers inside the "Green Zone," where America's largest embassy in the world is located, American diplomats mostly served as a logistics center for the U.S. military, whose footprint was anything but light. Whatever the acronym for postconflict stabilization (PCRU in the United Kingdom and SCRS in the United States), coordination across the continuum of stabilization and reconstruction was abysmal both within and across governments. Once the U.S. Army finally came up with its ideal manual to handle counterinsurgencies—dubbed "armed social work"—it relied heavily on British lessons it should have learned much earlier: the importance of safeguarding civilians, restoring local utilities, building domestic security services, and restructuring the national army as soon as possible. See Noah Feldman, *What We Owe Iraq: War and the Ethics of Nation Building* (New York: Princeton University Press, 2005).
6. See Amatzia Baram, "Who Are the Insurgents?" United States Institute of Peace, Special Report no. 134, April 2005; Peter Bergen and Alec Reynolds, "Blowback Revisited," *Foreign Affairs*, November-December 2005; Rik Coolsaet and Teun van de Voorde, "The Evolution of Terrorism in 2005: A Statistical Assessment," University of Ghent, February 2006; Andrew F. Krepinevich Jr., "How to Win in Iraq," *Foreign Affairs*, September-October 2005; Vali Nasr, *The Shia Revival*:

- How Conflicts Within Islam Will Shape the Future* (New York: W. W. Norton, 2006); and Kenneth Pollack, "A Switch in Time: A New Strategy for America in Iraq," Saban Center Analysis Paper no. 7, Brookings Institution, February 15, 2006.
7. See Nir Rosen, "The Exodus," *New York Times Magazine*, May 13, 2007. Iraq now has the largest refugee population living in neighboring countries since the Palestinian refugee crisis resulting from the creation of Israel in 1948.
 8. See Geoffrey Kemp, "Iran and Iraq: The Shia Connection, Soft Power, and the Nuclear Dilemma," United States Institute of Peace, Special Report no. 156, November 2005.
 9. As former State Department official Richard Haas writes, "It is one of history's ironies that the first war in Iraq, a war of necessity, marked the beginning of the American era in the Middle East and the second Iraq war, a war of choice, has precipitated its end." Haas, "The New Middle East," *Foreign Affairs*, November-December 2006.
 10. See Brendan O'Leary, John McGarry, and Khaled Salih, eds., *The Future of Kurdistan in Iraq* (Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 2005).
 11. Or rather, their old currency. The Kurds used their own currency for eleven years until the "Bremer dinar" and then the Iraqi dinar were reintroduced. For a discussion of the regional implications of Kurdish dynamics within Iraq, see Henri J. Barkey and Ellen Laipson, "Iraqi Kurds and Iraq's Future," *Middle East Policy* 12, no. 4 (Winter 2005).

الفصل الخامس والعشرون: إيران: الفضائل والعيوب

1. إن كروورث الكبير هو من حرر الفارسيين من الحكم البابلي، كما أنه هو الذي أعاد توطيد الإسرائيليين في فلسطين في القرن السادس قبل الميلاد لينشئ حاجزا بين فلسطين ومصر.
2. Andrews and Mitrokhin, *World Was Going Our Way*, 169.
3. لقد ارتفعت عائدات إيران من النفط بشكل مفاجئ، من أقل من مليار دولار عام 1971 إلى نحو 18 مليار دولار عام 1975.
4. Unlike all other Muslim societies, they experienced modernization, parliamentary politics, and socialist intellectual traditions as early as the nine-teenth century during the Qajar dynasty. See Shireen T. Hunter, "Islam, Modernization, and Democratization: The Case of Iran," in Hunter and Malik, eds., *Modernization, Democracy, and Islam*, ch. 16.

5. Nikki R. Keddie, *Iran and the Muslim World: Resistance and Revolution* (New York: New York University Press, 1995), 13-15; and Molavi, *Soul of Iran*, 13.
6. See Molavi, *Soul of Iran*. As Azar Nafisi wrote, "The truth of Iran's past became immaterial to those who appropriated it." Nafisi, *Reading Lolita in Tehran: A Memoir in Books* (New York: Random House, 2003), 37.
7. Timothy Garton Ash, "Soldiers of the Hidden Imam," *New York Review of Books*, November 3, 2005.
8. Estimates of Iran's natural gas reserves are twenty-six trillion cubic meters (behind only Russia), and 130 billion barrels of oil (behind Saudi Arabia and Canada). In the Iranian system, state interests actually supersede sharia in many instances, and the state controls the clergy's finances. The Ayatollah Khamenei, however, heir to the mantle of Khomeini's revolutionary spirit and supreme religious guardian of the country, is also a driving force behind the country's radical foreign policy and faces none of the accountability of other leaders. See Michael Ignatieff, "Iranian Lessons," *New York Times Magazine*, July 17, 2005; and Henry A. Kissinger, "Now Tehran's Choice Is Cast in Starker Terms," *International Herald Tribune*, August 1, 2006.
9. See Philip Gordon, "America, Europe, and the Challenge of Bringing Democracy to Iran," paper presented at the Aspen Berlin Conference on "Iran and Democracy in the Greater Middle East," Amman, Jordan, May 23 and 24, 2005; Robin Niblett and Derek Mix, *Transatlantic Approaches to Sanctions: Principles and Recommendations for Action*, Center for Strategic and International Studies, October 10, 2006.
10. See Justin Bernier, "China's Strategic Proxies," *Orbis*, Fall 2003, 629-43; Afshin Molavi, "Buying Time in Tehran," *Foreign Affairs*, September-October 2004; and Kenneth M. Pollack, *The Persian Puzzle: The Conflict Between Iran and America* (New York: Random House, 2004).
11. See Neil MacFarquhar, "Exiles in 'Tehrangles' Are Split on How U.S. Should Sway Iran," *New York Times*, May 9, 2006; Michael McFaul, Larry Diamond, and Abbas Milani, "Beyond Incrementalism: A New Strategy for Dealing with Iran," Hoover Institution, 2005; Afshin Molavi, "Our Allies in Iran," *New York Times*, November 3, 2005; Molavi, *Soul of Iran*, 175; and Mahmood Sariolghalam, "Cutting a Deal with Tehran," *Newsweek*, April 24, 2006.
12. See Karim Sadjadpour, "How Relevant Is the Iranian Street?" *Washington Quarterly*, Winter 2007.
13. Jared Cohen and Abbas Milani, "The Passive Revolution," *Hoover Digest*, Winter 2005; Mohsen Sazegara, "Iran's Road to Democracy," November 4, 2005, available at www.OpenDemocracy.net.

14. See Molavi, *Soul of Iran*.
15. Toynbee, *East to West*, 221.
16. Christopher de Bellaigue, *In the Rose Garden of Martyrs: A Memoir of Iran* (New York: HarperCollins, 2005).

الفصل السادس والعشرون: تيارات الخليج

1. من المتوقع أن يزيد الطلب العالمي على الطاقة بنسبة 35 بالمئة أي بمقدار نحو 120 مليون برميل يوميا بحلول عام 2030.
2. "Economic Relations with Regions Neighboring the Euro Area and in the 'Euro Time Zone,'" European Central Bank, December 2002.
3. China-Saudi Arabia bilateral trade surpassed 14\$ billion in 2005, and overall trade with the Arab world is over 50\$ billion. See Chu Shulong, "The Middle East in China's National Strategy," speech given at the Center for Strategic and International Studies conference on "The Vital Triangle: China, the United States, and the Middle East," Washington, D.C., September 14, 2006; and Jin Liangxiang, "Energy First: China and the Middle East," *Middle East Quarterly*, Spring 2005.
4. Samuel Huntington wrote that this alliance "could materialize, not because Muhammed and Confucius are anti-West but because these cultures offer a vehicle for the expression of grievances for which the West is partly blamed—a West whose political, military, economic and cultural dominance increasingly rankles in a world where states 'feel they don't have to take it anymore.'" Huntington, *Clash of Civilizations*, 239.
5. تستثمر الكويت كذلك نحو 8 مليارات دولار في بناء مصفاة تكرير رئيسية في مقاطعة قواعتشو.
6. Hassan Fattah, "Avoiding Political Talk, Saudis and Chinese Build Trade," *New York Times*, April 23, 2006.
7. Wilfred Thesiger, *Arabian Sands* (1959; repr. London: Penguin, 1991), preface to the second edition, 7.
8. *The Military Balance*, International Institute for Strategic Studies, 2005.
9. Bank of International Settlements, 2006.
10. See the United Nations, *Arab Human Development Report*.
11. Yaroslav Trofimov, *Faith at War: A Journey on the Frontlines of Islam, from Baghdad to Timbuktu* (New York: Henry Holt, 2005), 4.
12. See Paul Dresch and James Piscatori, eds., *Monarchies and Nations: Globalization and Identity in the Arab States of the Gulf* (London: I. B. Tauris, 2005).

13. Lawrence, *Seven Pillars of Wisdom*, 336.
14. Thesiger, *Arabian Sands*.
15. "Building Towers, Cheating Workers," Human Rights Watch, 2006.

الخاتمة: الكثبان الرملية العربية

1. As Milton Viorst writes, "For the West to imagine it can impose its values on the East is a huge miscalculation. For the East to imagine the zealotry of its warriors can intimidate the West is naïve. Another lesson is that neither has the power to choose the other's course.... Notwithstanding its military superiority, unless the West accepts the East's right to determine its own future, the bloodshed that currently marks the contest will continue. Both civilization will clearly be the poorer for it." Viorst, *Storm from the East*.
2. Lawrence, *Seven Pillars of Wisdom*, 30.

الفصل السابع والعشرون: من الخارج إلى الداخل ومن الداخل

إلى الخارج

1. David Shambaugh wastes no words: "Asia is changing, and China is a principal cause." Shambaugh, "China Engages Asia," *International Security* 29, no. 3 (Winter 2004-05): 64-99. See also David Shambaugh, "The Rise of China and Asia's New Dynamics," in *Power Shift: China and Asia's New Dynamics*, ed. David Shambaugh (Berkeley: University of California Press, 2005), 1. While East Asia is traditionally defined as the zone between Japan and Burma, much as with Europe, T. J. Pempel argues that "no map is so uncontested that there are no alternatives; can be expanded to include-exclude any number of countries-zones." See "Introduction," in T. J. Pempel, ed., *Remapping East Asia: The Construction of a Region* (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 2005), 25; see also Buzan and Wæver, *Regions and Powers*, 98.
2. Milton Osborne, *The Paramount Power: China and Countries of Southeast Asia*, Lowy Institute Paper no. 11, 2006. As Samuel Huntington wrote, "China's history, culture, traditions, size, economic dynamism, and self-image all impel it to assume a hegemonic position in East Asia. This goal is the natural result of its rapid economic development." Huntington, *Clash of Civilizations*, 229.
3. See David C. Kang, "Hierarchy, Balancing, and Empirical Puzzles in Asian International Relations," *International Security* 28, no. 3 (Winter 2003-04): 165-80; "Hierarchy in Asian International Relations: 1300-1900," *Asian Security* 1, no. 1 (January 2005).

4. The Sinic order began during the third millennium b.c. under the Xia Dynasty, when an imperial process of integration and subjugation expanded the empire in concentric rings. The tribute model became the meta-narrative for interpreting Chinese foreign relations during the Ming Dynasty from the fourteenth through the seventeenth centuries. The empire's Inner Asian zone contained Tibetans and Central Asians, the Outer zone included Southeast Asians, and the direct Sinic core included nontributaries such as Korea, Vietnam, and part of Japan. See Fairbank, ed., *Chinese World Order*.
5. See Thomas Sowell, *Migrations and Cultures: A World View* (New York: Basic Books, 1996), ch. 5.
6. Softening the border region creates an insurance policy against domestic overcrowding. The nineteenth century Taiping Rebellion resulted from such involution, in which the people-to-land ratio became too high. The Qing Dynasty was later besieged as China's size had not grown to accommodate such a rapidly growing population. Should another set of economic troubles hit the Chinese countryside and periphery, more open borders would allow a migration valve for people to flee to countries like Burma and Laos to begin their lives again and work their way up—reproducing a now ancient pattern of Chinese demographic expansion, spread, and control. See Robert F. Ash, "China's Regional Economies and the Asian Region," in *Power Shift*, ed. Shambaugh, 96-131.
7. In geopolitical terms, the emerging Sinocentric order represents a mix of concepts including hegemony, condominiums, spheres of influence, suzerain systems, and complex interdependence. See David C. Kang, "Getting Asia Wrong," *International Security* 27, no. 4 (Spring 2003): 57-85; David A. Lake, "Beyond Anarchy: The Importance of Security Institutions," *International Security* 26, no. 1 (Summer 2001): 129-60; and Shambaugh, "Rise of China," 12-17.
8. In the early Cold War, the Truman administration defined its defense perimeter as stretching from the Aleutian Islands through Japan to the Philippines; Korea, then under UN protection, was not considered of strategic value. The extension of America's security guarantee to Taiwan began in the Eisenhower administration and only after China's shelling of Quemoy and Matsu. See Robert S. Ross, "The U.S.-China Peace: Great Power Politics, Spheres of Influence, and the Peace of East Asia," in *Between Compliance and Conflict*, ed. Dominguez and Kim.
9. *America's Strategy in World Politics: The United States and the Balance of Power* (New York: Harcourt, Brace, 1942).

10. See Robert Sutter, *China's Rise in Asia: Promises and Perils* (Boulder, Colo.: Rowman and Littlefield, 2005), introduction; and Avery Goldstein, "The Diplomatic Face of China's Grand Strategy: A Rising Power's Emerging Choice," *China Quarterly* (168), 2001: 837.
11. For a discussion of the contrast between balancing and protecting, see Buzan, *United States and the Great Powers*, 178-79.
12. See Muthiah Alagappa, ed., *Asian Security Practice: Material and Ideational Influences* (Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1998), ix; and "Introduction," in Pempel, ed., *Remapping East Asia*, 5. Alastair Iain Johnston defines strategic culture as an "ideational milieu which limits behavioral choices." Alastair Iain Johnston, "Thinking About Strategic Culture," *International Security* 19, no. 4 (Spring 1995): 45.
13. See Amitav Acharya, "Regional Security Arrangements in a Multipolar World: The EU's Contribution," in *Strategic Views on the European Union*, Chaillot Paper No. 72, November 2004, 94; Stanley Crossick, Fraser Cameron, and Axel Berkofsky, "EU-China Relations: Towards a Strategic Partnership," European Policy Centre Working Paper, July 2005; David Shambaugh, "China and Europe: The Emerging Axis," *Current History*, September 2004, 243-48; and Xu Jian, "Facing the Challenge of Unconventional Security: The Chinese Perspective," in *Overcoming Vulnerability: Managing New Security Challenges in Asia and Europe*, ed. Bertrand Fort (Singapore: Marshall Cavendish Academic, 2005), 30-31.
14. The analogy to the "Concert of Europe" refers to the mid-nineteenth century arrangement involving Britain, Austria, Russia, Prussia, and France. See Amitav Acharya, "East Asia's Arrested Multilateralism," unpublished paper, June 2006; Aaron L. Friedberg, "Ripe for Rivalry: Prospects for Peace in Multipolar Asia," *International Security* 18, no. 3 (Winter 1993-94): 5-33; and Nicholas Khoo and Michael L. R. Smith, "A 'Concert of Asia'?" *Policy Review*, August 2001.
15. See Eric Ringmar, *The Mechanics of Modernity in Europe and East Asia: The Institutional Origins of Social Change and Stagnation* (London: Routledge, 2004), 2.
16. As the economic historian Angus Maddison has demonstrated, Asia comprised 60 percent of the world economy in 1500, and China represented a third of the world economy in the early nineteenth century, on the eve of Europe's industrial revolution. Asia's economic rise alongside the United States and the EU is not the appearance of something new but rather a return after a prolonged hiatus. See Maddison,

The World Economy: A Millennial Perspective (Paris: OECD Development Centre, 2001).

17. See Coral Bell, "The Twilight of the Unipolar World," *The American Interest*, Winter 2005, 20. See also David Gress, *From Plato to NATO: The Idea of the West and Its Opponents* (New York: Free Press, 1998). Toynbee too saw this psychological blind spot, writing, "The fact that our adversary [Communism] threatens us by showing up our defects, rather than by forcibly suppressing our virtues, is proof that the challenge he presents comes ultimately not from him, but from ourselves.... The speeding-up of the transfer of material power from the older powers... to the younger powers of the outer ring... in Asia... is awkward for the Americans.... As a unified world gradually works its way toward an equilibrium between its diverse component cultures, the Western component will gradually be relegated to the modest place which is all that it can expect to retain in virtue of its intrinsic worth by comparison with those of other cultures—surviving and extinct—which the Western society, through its modern expansion, has brought into association with itself and with one another." Toynbee, *Civilization on Trial*, 23, 129, 158.
18. Bracken, *Fire in the East*, 88.
19. Samuel Huntington, *Clash of Civilizations*, 69. Huntington further argues on p. 310 that "Western belief in the universality of Western culture suffers three problems: it is false; it is immoral; and it is wrong."
20. Some argue that Asian growth stems from resource mobilization (in other words, inputs: throwing people and resources at a problem), not greater efficiency of outputs, thus necessitating a slowing of growth as returns diminish. See Paul Krugman, "The Myth of Asia's Miracle," *Foreign Affairs*, November-December 1994.
21. For a discussion on East Asia's responses to the globalization challenge, see Samuel Kim, ed., *East Asia and Globalization* (Lanham, Md.: Rowman and Littlefield, 2000).
22. While Japan is currently the world's second-largest economy and China the fourth-largest (although the EU collectively is larger than all others), by 2020 China is projected to account for 20 percent of the world's economy and population, ranking right behind the EU and the United States. In PPP terms, China's economy has been larger than Japan's since 1992, and it already approaches two-thirds the value of the U.S. economy. See Ted C. Fishman, *China, Inc.* (New York: Scribner, 2005), 10.
23. Kenichi Ohmae, *The End of the Nation State: The Rise of Regional Economies* (New York: Simon and Schuster, 1996).

24. Ian Buruma and Avishai Margalit, *Occidentalism: The West in the Eyes of Its Enemies* (New York: Penguin, 2004), 95.
25. Bell, *East Meets West*, 111.
26. See Fareed Zakaria, *The Future of Freedom: Illiberal Democracy at Home and Abroad* (New York: W. W. Norton, 2003). Zakaria focuses on the phenomenon of illiberal democracy, in which the style of democracy (elections, parties, and so on) exists without the substance of liberalism (entrenched constitutional protections, separation of powers).
27. See Daniel A. Bell, *Beyond Liberal Democracy: Political Thinking for an East Asian Context* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 2006), 10-18.
28. Bell, *East Meets West*, 96, 155.
29. Chalongsob Sussangkarn, "East Asian Financial Cooperation and Integration," Thailand Development Research Institute, 2005.

الفصل الثامن والعشرون: إغراء العالم الأول للصين

1. See Phillip C. Saunders, "China's Global Activism: Strategy, Drivers, and Tools," Occasional Paper no. 4, National Defense University, October 2006.
2. Japan's Meiji-era ascendance and post-World War II miracle involved strong ties to first the United Kingdom and then the United States; as with the United Kingdom, its security rests in being a naval power to protect its insular status from the unrelated continental mainland. During Japan's early twentieth-century modernization, "Leave Asia to join Europe" was a popular slogan. Many in Asia perceive Japan as acting more like a G-8 and OECD power than an Asian one. Some argue that the mere fact of China's growing might necessitates a stronger U.S.-Japan alliance. See Michael Green and Nicholas Szechenyi, "Common Values: A New Agenda for U.S.-Japan Relations," *Georgetown Journal of International Affairs*, Summer-Fall 2006, 47-55.
3. Howard W. French and Norimitsu Onishi, "Economic Ties Binding Japan to Rival China," *New York Times*, October 31, 2005.
4. See Mike M. Mochizuki, "China-Japan Relations," in *Power Shift*, ed. Shambaugh, 135-50; and Mixin Pei and Michael Swaine, "Simmering Fire in Asia: Averting Sino-Japanese Strategic Conflict," Carnegie Endowment Policy Brief no. 44, November 2005.
5. See Mikal E. Herberg, "The Emergence of China Throughout Asia: Security and Economic Consequences for the U.S.," testimony before the U.S. Senate Committee on Foreign Relations, June 7, 2005; and Niklas

- Swanstrom, "An Asian Oil and Gas Union: Problems and Prospects," *China-Eurasia Forum Quarterly* 3, no. 3 (November 2005).
6. Byung-Kook Kim, "To Have a Cake and Eat It Too: The Crisis of Pax Americana in Korea," in *Between Compliance and Conflict*, ed. Dominguez and Kim.
 7. Sheila A. Smith, "Shifting Terrain: The Domestic Politics of the U.S. Military Presence in Asia," East-West Center Special Report no. 8, March 2006.
 8. See Robert Paalberg, "A New Pax Americana? The U.S. Exercise of Hard Power in East Asia and Latin America," in *Between Compliance and Conflict*, ed. Dominguez and Kim.
 9. See Jae Ho Chung, "China's Ascendancy and the Korean Peninsula," in *Power Shift*, ed. Shambaugh, 151-69.
 10. See Robert D. Kaplan, "When North Korea Falls," *Atlantic Monthly*, October 2006, 64-73; and Jim Yardley, "Sanctions Don't Dent China-North Korea Trade," *New York Times*, October 27, 2006.
 11. لقد أظهر استطلاع الرأي الذي أجراه معهد لوي في أستراليا عام 2005 أن 69 بالمئة من الأستراليين يكونون مشاعر إيجابية تجاه الصين، مقارنة بنسبة 58 بالمئة في الولايات المتحدة الأمريكية.
 12. See Paul Kelly, "Australian for Alliance," *The National Interest*, Spring 2003, 90.
 13. لقد أثار بيع اليورانيوم للصين بعض الجدل، لأن الصين تمتلك بالفعل ما يكفي من المواد الحفزية لبرنامجها النووي، كما أنها من الدول الموقعة على اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية.
 14. See Robert D. Kaplan, "How We Would Fight China," *Atlantic Monthly*, June 2005.
 15. Lee Kuan Yew, *The Singapore Story: Memoirs of Lee Kuan Yew* (New York: Prentice Hall, 1999), 23.
 16. Ibid., 87.
 17. Bell, *East Meets West*, 185. As Larry Diamond argues, "Democracy becomes truly stable only when people come to value it widely not solely for its economic and social performance but for its political attributes."
 18. These criteria are adapted from Bell, *East Meets West*, 186.
 19. Toynbee, *East to West*, 58-59.
 20. Sugata Bose, *A Hundred Horizons: The Indian Ocean in the Age of Global Empire* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 2006), 1.
 21. Quotation from C. Raja Mohan, "India and the Balance of Power," *Foreign Affairs*, July-August 2006. America's Pacific Command (PACOM)

already includes India in its orbit. See Amitav Acharya, "Will Asia's Past Be Its Future?" *International Security* 28, no. 3 (Winter 2003-04): 149-64.

22. لقد صنف تقرير توجهات المجلس القومي للاستخبارات لعام 2020 الصين والهند كقوى حديثة قد تعيد تصنيف الترتيب العالمي الحالي أو ترفضه أو قد تفعل الأمرين معا.
23. Mark Minevich, Frank-Jürgen Richter, and Faisal Hoque, *Six Billion Minds: Managing Outsourcing in the Global Knowledge Economy* (Boston: Aspatore Books, 2006).
24. India's fabled IT sector employs a maximum of 2 million people, with perhaps up to 8 million enjoying indirect benefits. India's impressive economic growth is virtually jobless, as only 30 million of India's workforce of 420 million even register in the organized sector. As Amartya Sen has written, "Even a hundred Bangalores and Hyderabads will not, on their own, solve India's tenacious poverty and deep-seated inequality." Sen, *The Argumentative Indian: Writings on Indian History, Culture, and Identity* (New York: Farrar, Straus and Giroux, 2005), 197.

الفصل التاسع والعشرون: ماليزيا وإندونيسيا:

مجالات الازدهار المشتركة الصينية الكبرى

1. ينتشر الحكم العسكري في الإقليم بأشكال مختلفة: ففي بورما وتايلاند تتولى الطبقة العسكرية الحكم مباشرة؛ أما في كوريا الجنوبية فتشكل القوات العسكرية العمود الفقري للحزب الاشتراكي؛ وفي إندونيسيا والفلبين يعطي الرئيس للقوات العسكرية دورا قانونيا ويوظف الجيش كحارس وصمام أمان يحمي الإمبراطورية.
2. See Young Jong Choi, "The Rise of Regionalist Ideas in East Asia," in *Between Compliance and Conflict*, ed. Dominguez and Kim; Allan Collins, *Security in Southeast Asia: Domestic Regional and Global Issues* (Boulder, Colo.: Lynne Rienner, 2003), ch. 1; Donald K. Emmerson, "Goldilock's Problem: Rethinking Security and Sovereignty in Asia," in *The Many Faces of Asian Security*, ed. Sheldon W. Simon (Lanham, Md.: Rowman and Littlefield, 2001), 89-111; "Integration and Illusion: ASEAN in the New Century," *Georgetown Southeast Asia Survey* 2002-3, 34; *Perspectives from Asia on Military Intervention*, report of the conference on Regional Responses to Internal War, Fund for Peace, Washington, September 2002. For a skeptical perspective on ASEAN's future, see Nicholas Khoo, "Rhetoric versus Reality: ASEAN's Clouded Future," *Georgetown Journal of International Affairs*, Summer-Fall 2004, 49-56.

3. The United States has appointed a special ambassador to ASEAN and has begun to make larger contributions to its secretariat in Jakarta. The United States has also become more involved in the ASEAN Regional Forum (ARF), the broadest security platform for the region including countries from Europe and North America. Under the rubric of "cooperative security," the ARF's annual calendar features dozens of events about training peacekeepers and fostering cooperation among officials at all levels. ASEAN's move toward mutual interference could be a vehicle toward softening China's position on sovereignty. Given China's lack of military transparency, the ARF could be a mechanism for Asians to compile more accurate data on military spending as a regional confidence-building measure. See "U.S. Security Relations with Southeast Asia: A Dual Challenge," Stanley Foundation Policy Bulletin, March 2004.
4. Samuel Huntington argued that if China was becoming dominant, the region would witness growing support for its territorial integrity, growing Chinese control over the South China Sea, acceptance of its military dominance and regional leadership, support for China on human rights and trade matters, lower barriers to Chinese migration, suppression of anti-Chinese activities, abstention from anti-China alliances, and promotion of the Mandarin language. All of these are more or less happening. See Huntington, *Clash of Civilizations*, 230-31. On China-ASEAN relations, see Dana Dillon and John J. Tkacik Jr., "China's Quest for Asia," *Policy Review*, December 2005; Michael A. Glosny, "Heading Toward a Win-Win Future? Recent Developments in China's Policy Toward Southeast Asia," *Asian Security* 2, no. 1 (2006): 24-57; Jane Perlez, "Asian Leaders Find China a More Cordial Neighbor," *New York Times*, October 18, 2003; Oded Shenkar, *The Chinese Century: The Rising Chinese Economy and Its Impact on the Global Economy, the Balance of Power, and Your Job* (Philadelphia: Wharton School Publishing, 2005); and Sutter, *China's Rise in Asia*, ch. 7.
5. Malaysia and Indonesia together lead a group called the "D-8," which also includes Bangladesh, Egypt, Iran, Nigeria, Pakistan, and Turkey, a mix of energy producers and consumers who have agreed to accelerate their internal trade relations. See Chairman's Report, International Conference of Islamic Scholars II, Jakarta, Indonesia, June 20-22, 2006; and Wayne Arnold, "Malaysia Works to Sell Islam on Trade Benefits," *International Herald Tribune*, June 23, 2005.
6. Bell, *East Meets West*, 144.

7. Naipaul, *Among the Believers: An Islamic Journey* (London: Penguin, 1982), 312, 442.
8. "Too High a Price: The Human Rights Cost of the Indonesian Military's Economic Activities," Human Rights Watch, June 2006.
9. Toynbee, *East to West*, 56.
10. Adam Schwarz, *A Nation in Waiting: Indonesia's Search for Stability* (Boulder, Colo.: Westview Press, 2000).
11. See Anthony Bubalo and Greg Fealy, "Between the Global and the Local: Islamism, the Middle East, and Indonesia," Saban Center Project on U.S. Policy Towards the Islamic World, Analysis Paper no. 9, October 2005; Greg Sheridan, "Jihad Archipelago," *The National Interest*, Winter 2004-05, 73-80; and *Terrorism in Southeast Asia: The Threat and Response*, Report of an International Conference Organised by the Institute of Defence and Strategic Studies and Office of the Coordinator for Counterterrorism of the U.S. Department of State, Singapore, April 12-13, 2006.
12. Adam Schwarz, "Indonesia After Suharto," *Foreign Affairs*, July-August 1997.
13. The Chinese in Indonesia thus constitute what Amy Chua calls a "market-dominant minority." Chua, *World on Fire: How Exporting Free Market Democracy Breeds Ethnic Hatred and Global Instability* (New York: Doubleday, 2003), 43.
14. يمر كل عام في مضيق ملقا أكثر من خمسين ألف قارب، إضافة إلى أحد عشر مليون برميل نفط يوميا.
15. لقد أصبحت الصين من أسرع الدول التي يزيد استهلاك الأخشاب فيها، ولذا فإنه حتى معايير تفويض الاتحاد الأوروبي المتعلقة بقطع الأشجار، ليس لها إلا تأثير بسيط في عملية إزالة الغابات التي يجري القيام بها على قدم وساق.

الفصل الثلاثون: ميانمار وتايلاند وفيتنام: المثلث الداخلي

1. لقد قدم البنك الدولي والبنك الآسيوي للتنمية ومانغون غريون عام 2007، نحو 600 مليون دولار لكمبوديا، وهو المبلغ الذي يمثل معظم الميزانية القومية للدولة. وبعد ذلك مباشرة، قدمت الصين مبلغا مساويا للمساعدة التي تم جمعها من عدة أطراف.
2. Toynbee, *East to West*, 92.
3. Sterling Seagrave, *Lords of the Rim: The Invisible Empire of Overseas Chinese* (New York: Putnam, 1995), 304.
4. As Amy Chua writes, "In Burma, globalization has a Chinese face." Chua, *World on Fire*, 36.

5. Jane Perlez, "In Life on the Mekong, China's Dams Dominate," *New York Times*, March 19, 2005.
6. Toynbee, *East to West*, 86.
7. Panitan Wattanayagorn, "Thailand: The Elite's Shifting Conceptions of Security," in *Asian Security Practice*, ed. Alagappa.
8. Chulacheeb Chinwanno, "Thailand-China Relations: From Strategic to Economic Partnership," IUI Research Institute Working Paper, Asia-Pacific Series no. 6.
9. تشير التقديرات الحالية إلى أن مشروع قناة برزخ كرا سوف يكون بحاجة إلى عشرة أعوام، وثلاثين ألف عامل، وستبلغ تكاليفه حوالي 25 مليار دولار.
10. See Thomas Menkhoff and Gerke Solvay, eds., *Chinese Entrepreneurship and Asian Business Networks* (London: Routledge Curzon, 2002).
11. Sterling Seagrave refers to this operative style as the "deliberately opaque empire of conglomerates." Seagrave, *Lords of the Rim*, 2.
12. See William A. Callahan, "Beyond Cosmopolitanism and Nationalism: Diasporic Chinese and Neo-Nationalism in China and Thailand," *International Organization* 57 (Summer 2003): 481-517; and Busakorn Chantasasawat, "Bourgeoning Sino-Thai Cooperation: Heightening Cooperation, Sustaining Economic Security," *China: An International Journal* 4, no. 1 (March 2006): 86-112.
13. Quoted in "The Bold Coast," *Newsweek*, January 12, 2004.
14. Keith Bradsher, "Vietnam's Roaring Economy Is Set for World Stage," *New York Times*, October 25, 2006.
15. For a discussion of regional views of China's military and naval buildup, see Richard Sokolsky, Angel Rabasa, and C. R. Neu, *The Role of Southeast Asia in U.S. Strategy Toward China* (Santa Monica, Calif.: RAND Corporation, 2000); and Michael D. Swaine, "China's Regional Military Posture," in *Power Shift*, ed. Shambaugh, 266-85.
16. John Henderson and Benjamin Reilly, "Dragon in Paradise: China's Rising Star in Oceania," *The National Interest*, Summer 2003, 94-104.

الفصل الحادي والثلاثون: الحجم مهم: أجزاء الصين الأربعة

1. Ross Terrill argues that China is in many ways still a "third world economy married to a superpower ego." Terrill, *New Chinese Empire*, 265.
2. See Kennan, *American Diplomacy*, 21. For a more skeptical account of America's intentions with the Open Door policy, see Williams, *Tragedy of American Diplomacy*, 144.

3. Wu Xinbo, "China: Security Practice of a Modernizing and Ascending Power," in *Asian Security Practice*, ed. Alagappa.
4. Lucian Pye, *China* (New York: Harper Collins, 1990), 58.
5. Bates Gill and Yanzhong Huang, "Sources and Limits of Chinese 'Soft Power,'" *Survival* 48, no. 2 (Summer 2006): 17-36.
6. Frank Viviano, "China's Great Armada," *National Geographic*, July 2005.
7. Geoff Wade, "The Zheng He Voyages: A Reassessment," *Journal of the Malaysian Branch of the Royal Asiatic Society* 78, no. 1 (June 2005): 37-58. See also Alastair Ian Johnston, *Cultural Realism: Strategic Culture and Grand Strategy in Chinese History* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1995).
8. Joshua Cooper Ramo, "The Beijing Consensus," Foreign Policy Centre, May 2004. Mark Leonard argues that there is not yet a consensus on the "Beijing Consensus" since the country's economy and society are evolving so quickly. Leonard, "The Road Obscured," *Financial Times Magazine*, July 9-10, 2005.
9. Peter van Ness, "China's Response to the Bush Doctrine," *World Policy Journal*, Winter 2004-05, 40.
10. For a discussion of how China views global governance theory and practice, see Cai Tuo, "Global Governance: The Chinese Angle of View and Practice," *Social Sciences in China*, Summer 2004, 57-68.
11. See Peter Gries, *China's New Nationalism: Pride, Politics, and Diplomacy* (Berkeley: University of California Press, 2004); and Suisheng Zhao, *A Nation-State by Construction: Dynamics of Modern Chinese Nationalism* (Stanford, Calif.: Stanford University Press, 2004).
12. James Lilley, *China Hands: Nine Decades of Adventure, Espionage, and Diplomacy in Asia* (New York: Public Affairs, 2004).
13. As influential scholar Wang Jisi has written, "China and the United States cannot hope to establish truly friendly relations." Jisi, "China's Search for Stability with America," *Foreign Affairs*, September-October 2005. For a history of modern Sino-U.S. relations, see David Lampton, *Same Bed, Different Dreams: Managing U.S.-China Relations, 1989-2000* (Berkeley: University of California Press, 2001). For a discussion of various theoretical perspectives on the future of U.S.-China relations, see Aaron L. Friedberg, "The Future of U.S.-China Relations: Is Conflict Inevitable?" *International Security* 30, no. 2 (Fall 2005). As Henry Kissinger wrote, "As a new century begins, the relations between China and the United States may well determine whether our children will live

- in turmoil... or will witness a new world order compatible with... peace and progress." *Washington Post*, June 13, 2005.
14. As Li Shaojun argues, "China will not threaten any other state and will not put up with threats from other states." Shaojun, "Explaining Elements in China's Foreign Strategy," unpublished paper, 2006.
 15. William S. Murray III and Robert Antonellis, "China's Space Program: The Dragon Eyes the Moon (and Us)," *Orbis*, Fall 2003, 645-52. For various aspects of the debate of the purposes and advancement of China's space programs, see the special issue of *China Security* on "China's Space Ambitions," issue no. 2, 2006.
 16. However, China is already a nuclear power, one that is rapidly updating its nuclear arsenal and missile force, including long-range ICBMs, as well as acquiring submarines and destroyers to give it sea-denial capability and blue-water reach. Though it lacks global power-projection capability, the potential ends for which it seeks a more efficient and stealthy military—such as occupying small islands, sinking American or Japanese naval vessels, or fighting for control of the Taiwanese mainland or waters—do not require globally dispersed means. See Brad Roberts, Robert A. Manning, and Ronald N. Montaperto, "China: The Forgotten Nuclear Power," *Foreign Affairs*, July-August 2000, 53-63; and Edward Cody, "China Builds a Smaller, Stronger Military," *Washington Post*, April 12, 2005.
 17. For observations and anecdotes on the relevance of the Chinese language for understanding its world-view and culture, see Tim Clissold, *Mr. China* (New York: HarperCollins, 2004).
 18. Terrill, *New Chinese Empire*, 26.
 19. See Gerald Segal, "East Asia and the 'Constraint' of China," *International Security* 20, no. 4 (Spring 1996): 107-35; and Zalmay Khalilzad, "Congage China," RAND Issue Paper no. 187, 1999.
 20. See Evan S. Medeiros and M. Taylor Fravel, "China's New Diplomacy," *Foreign Affairs*, November-December 2003.
 21. Stanley Crossick, "The Rise of China and Its Implications for the EU," lecture at the National University of Singapore, May 26, 2006.
 22. A mix of U.S. programs in the 1990s under the rubric of the "China Rule of Law Initiative" attempted to link most-favored-nation trade status to improvement in the arena of human rights, but economic liberalization proved not to be a Trojan horse for political reform in China, which easily set up firewalls to prevent reform in the commercial sphere from spreading to the political or judicial. See Matthew C. Stephenson, "A Trojan Horse Behind Chinese Walls? Problems and Prospects of U.S.-

- Sponsored 'Rule of Law' Reform Projects in the People's Republic of China," Working Paper no. 47, Center for International Development, Harvard University, May 2000. China does not look at civil society as an autonomous third sector alongside the state and private sector, but rather simply as a collection of "popular organizations" that are often government supported and monitored. China confidently dictates which foreign NGOs get to operate, where, and on what terms. They are at best a necessary interference, and best used as consultants toward the state's own ends, not to undermine it. Using a nonstop series of legal maneuvers, China for years blocked the International Committee of the Red Cross (ICRC) from opening an office there.
23. See Gordon Chang, *The Coming Collapse of China* (New York: Random House, 2001); George J. Gilboy, "The Myth Behind China's Miracle," *Foreign Affairs*, July-August 2004, 34; and Mixin Pei, *China's Trapped Transition: The Limits of Developmental Autocracy* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 2006).
 24. See Fishman, *China, Inc.*, 167; David Hale and Lyric Hughes Hale, "China Takes Off," *Foreign Affairs*, November-December 2003, 44; and Seth G. Jones and F. Stephen Larrabee, "Arming Europe," *The National Interest*, Winter 2005-06, 68.
 25. Ian Bremmer and Fareed Zakaria, "Hedging Political Risk in China," *Harvard Business Review*, November 2006.
 26. Jehangir S. Pocha, "One Sun in the Sky: Labor Unions in the People's Republic of China," *Georgetown Journal of International Affairs*, Winter-Spring 2007, 11.
 27. See Anne Stevenson-Yang and Ken DeWoskin, "China Destroys the IP Paradigm," *Far Eastern Economic Review* 168, no. 3 (March 2005); and Richard P. Suttmeier, "Assessing China's Technology Potential," *Georgetown Journal of International Affairs*, Summer-Fall 2004, 97-105.
 28. See "Red, Inc.," *Harper's*, February 2006.
 29. لكن الشركات الغربية يمكنها أن تحقق أرباحا عندما تدخل الشركات الصينية إلى السوق، بدلا من مجرد أن تقوم بإلقاء منتجاتها في السوق فقط. على سبيل المثال، أجبرت صفقة لينوفو الخاصة بشراء وحدة آي بي إم IBM الصين على أن تنصب نظام التشغيل ويندوز تنصيبا قانونيا، مما حول شركة مايكروسوفت في الصين من ضحية إلى فائز، على الرغم من جميع البرامج المقرصنة الرائجة في البلاد.
 30. وهذه الفكرة قد أقرها ودعمها - في الوقت نفسه - نظام الدولة الصغيرة والمجتمع الكبير.

31. According to the Chinese Academy of Social Sciences (CASS), China has twelve distinct social strata, not the usual three, which is appropriate for a country of its size.
32. Most of China's poverty eradication happened in the 1980s, when FDI was much lower, as a result of nascent private-sector lending and rural investment, which gave a boost to high-employment sectors like food processing. Though 60 percent of China's population is still rural, agriculture now accounts for less than 15 percent of GDP. See Emile Kok-Kheng Yeoh, "Development Policy, Demographic Diversity, and Interregional Disparities in China," paper presented at the inaugural international *ChinaWorld* workshop, March 10-11, 2006, Asia Research Centre, Copenhagen Business School. See Shang-Jin Wei, "Is Globalization Good for the Poor in China?" *Finance and Development*, September 2002. China's Gini coefficient, a measure of income equality, has risen to .45 since the beginning of reforms as the rich get richer—but this is no worse than the United States. And its urban Gini coefficient is only .32, which is near the global average.

33. وقد أدى وضع هو جيتاو لتطوير الريف كأولوية، إلى احتدام الجدل الأيديولوجي الخاص بمميزات الرأسمالية، في ضوء اتساع الفجوة بين دخل الريف والمدينة.

34. سببت مصانع البتروكيماويات تلوثاً بيئياً خطيراً في ثلث أنهار الريف و90 بالمئة من أنهار المدن، وقد ظهرت أشد تجليات هذا التلوث في نهر سنغوا في هارين، حيث هدد التسرب الكيميائي الذي وقع فيه خلال عام 2005 بمنع المياه عن إقليم يعاني من نقص المياه بشكل مزمن. إن ثلث الأراضي الصينية مهدد بالتصحر، وقد هجر الآلاف قراهم بسبب ضعف تدفق النهر الأصفر في البحيرات الجافة الموجودة في مقاطعة كينهاي.

35. Jim Yardley, "China's Next Big Boom Could Be the Foul Air," *New York Times*, October 30, 2005.

36. See Wenran Jiang, "Beijing's 'New Thinking' on Energy Security," Jamestown Foundation China Brief, April 12, 2006.

37. Yongjin Zhang, "China Goes Global," Foreign Policy Centre, 2005.

38. من المتوقع أن يمد سد الصين العظيم المقام على نهر يانجتي (ثالث أطول نهر في العالم بعد الأمازون والنيل) الصين بنحو 10 بالمئة من احتياجاتها من الطاقة - عند الانتهاء منه - بحلول عام 2010. وفي التبت، سوف يولد السد المقام على نهر تسانجيو (الذي أصبح بهماوترا الهند وبنغلادش) ثمانية وثلاثين مليون كيلو وات لمحطة الطاقة الموجودة في Mendok في الوقت الذي سوف تقل فيه تفرعات النهر المياه إلى نحو ستمئة مدينة في

شمال البلاد. كما أن قناة غراند كانال - التي يبلغ طولها نحو 1200 ميل وتعتبر أطول طريق مائي صناعي في العالم - سوف تربط - في وقت قريب - ست مقاطعات (بما فيها بكين) وأربعة أنظمة نهرية، لتوصل الماء إلى الداخل من خلال مقاطعة جيانسو. وكما في دول الخليج العربي، تتم السيطرة على الموارد من قبل الحكومة. فوزارات الفحم والنفط والغاز الطبيعي في الصين تتنافس في ما بينها ومع شركات النفط الرسمية التي تمتلك ممتلكاتها مكانة الوزارات، مما يمنع ظهور خطة قومية للطاقة. وكما فعل شيوخ أبو ظبي، فقد توحد الصين هذه الوزارات الراكدة، وعلى رأسها "المجموعة الرئيسة للطاقة في الدولة State Energy Leading Group" من أجل تحقيق إصلاح حقيقي في مجال الطاقة.

39. Joanna I. Lewis, "Leading the Renewable Energy Revolution," *Georgetown Journal of International Affairs*, Summer-Fall 2006, 147-54.
40. Seagrave, *Lords of the Rim*, 61-63.
41. Norimitsu Onishi and Howard W. French, "Chinese Warships Remind Japan of Challenge on the Seas," *International Herald Tribune*, September 11, 2005.
42. See Barry C. Lynn, *End of the Line: The Rise and Coming Fall of the Global Corporation* (New York: Doubleday, 2005).
43. See Banning Garrett, Jonathan Adams, and Franklin Kramer, "Taiwan in Search of a Strategic Consensus," *Atlantic Council Issue Brief*, March 2006.
44. See Bell, *Beyond Liberal Democracy*, ch. 7.
45. Shenzhen's per capita GDP is 12,000\$, while Shanghai's is 8,000\$.
46. See Bruce Gilley, *China's Democratic Future: How It Will Happen and Where It Will Lead* (New York: Columbia University Press, 2004).
47. Lilley, *China Hands*, 341.
48. Daniel A. Bell, "Chinese Leaders Rediscover Confucianism," *International Herald Tribune*, November 14, 2006.
49. The Politburo and State Council have become more like club teams than a monolithic party black box, with substantive debates and power switches among factions and caucuses. See Cheng Li, "The New Bipartisanship Within the Chinese Communist Party," *Orbis*, Summer 2005, 387-400.
50. As Mixin Pei argues, "If economic success does not end one-party rule in China, corruption probably will." Pei, "The Chinese Communist Party," *Foreign Policy*, September-October 2005, 46.
51. Albert Keidel, "China's Social Unrest: The Story Behind the Stories," *Carnegie Endowment Policy Brief* no. 48, September 2006.
52. For a historical narrative of previous land-reform efforts, see Yuan-Tsung Chen, *The Dragon's Village: An Autobiographical Novel of Revolutionary China* (New York: Penguin, 1981).

53. A Political Reform Office was created in the 1980s, including frequent consultations with business experts and foreign-trained lawyers. See Mixin Pei, "Political Reform in China: Leadership Differences and Convergence," paper presented at the conference on Chinese Leadership, Politics and Policy, Carnegie Endowment for International Peace, November 2, 2005.
54. Zheng Bijian, "China's 'Peaceful Rise' to Great-Power Status," *Foreign Affairs*, September-October 2005.
55. For a full discussion of what democracy with Chinese characteristics might look like, see the proposal put forth in Bell, *East Meets West*, ch. 5.
56. See *Speak No Evil: Mass Media Control in Contemporary China* (Washington, D.C.: Freedom House, February 2006); and Clive Thompson, "Google's China Problem (and China's Google Problem)," *New York Times Magazine*, April 23, 2006.

الخاتمة: البحث عن التوازن في عالم غير أميريكي

1. As Alberto Alesina and Enrico Spolaore explain, each power is a "Leviathan" trying to determine its optimal configuration, balancing tradeoffs between size and resources versus heterogeneity and the requirements of providing payouts to heterogeneous members. Alesina and Spolaore, *The Size of Nations* (Cambridge, Mass.: MIT Press, 2003), ch. 5.
2. As realist scholar John Mearsheimer argues, "This cycle of violence will continue far into the new millennium. Hopes for peace will probably not be realized, because the great powers that shape the international system fear each other and compete for power as a result." Mearsheimer, *The Tragedy of Great Power Politics* (New York: W. W. Norton, 2001), xi.
3. George Kennan knew that this was not the full story, arguing that it gives Americans "pleasure to view ourselves as high-minded patrons, benefactors, and teachers of a people seen as less fortunate, and less advanced, than ourselves.... A form of national narcissism—of collective self-admiration... which could only conceal deep subconscious feelings of insecurity—a need for reassurance about ourselves—something that contrasted very sharply with our pretentious external behavior.... The offenses we have offered to our world environment since the establishment of our independence have been ones arising as a rule not from any desire on our own part to bring injury to others or to establish power over them, but from our attempts to strike noble postures and to impress ourselves." Kennan, *American Diplomacy*, 158, 169. America's mantle of supremacy cannot reliably be based on its riches when, as

Nobel laureate Robert Solow writes, "The notion that God intended for Americans to be permanently wealthier than rest of world becomes less and less likely as time goes on." (*New York Times*, December 14, 2003.) Indeed, the more that American superiority is viewed in material terms, particularly military terms, the more that other systems can justify their ideologies in the name of achieving equal material and military heft. There is thus a tradeoff between America's military superiority and its ideological leadership. It is often forgotten that the Soviet Union too once had considerable soft power, which was also dramatically undermined by its brutal usage of its hard power. Ultimately, neither hard nor soft power saved it from collapse.

4. As Benjamin Barber wrote, "As a consequence of its lawless anarchy, the state of nature for Hobbes is above all a state of fear.... The remedy is not power, which men have in the state of nature, but law and contract, which they lack." Barber, *Fear's Empire: War, Terrorism and Democracy* (New York: W. W. Norton, 2003), 70.
5. See Hans J. Morgenthau, *Scientific Man vs. Power Politics*.
6. Echoing Toynbee's landmark theory of challenge and response, George Kennan feared the consequences of America's overreliance on its military, writing that, "force, like peace, is not an abstraction; it cannot be understood or dealt with as a concept outside of the given framework of purpose and method." He further warned that the Cold War evolution of vested interests in militarization combined with America's habit of looking for the main external enemy to create a dependency on the pernicious practice of needless armament: "There seems a curious American tendency to search, at all times, for a single external center of evil, to which all our troubles can be attributed, rather than to recognize that there might be multiple sources of resistance to our purposes and undertakings, and that these sources might be relatively independent of each other." See Kennan, *American Diplomacy*, 90, 164, 173. See also Andrew J. Bacevich, *The New American Militarism: How Americans Are Seduced by War* (New York: Oxford University Press, 2005); and Victor Davis Hanson, *A War Like No Other: How the Athenians and Spartans Fought the Peloponnesian War* (New York: Random House, 2005).
7. As Emmanuel Todd writes: "At the very moment when the world is discovering democracy and learning to get along politically without the United States, the United States is beginning to lose its democratic characteristics and is discovering that it cannot get along without the rest of the world." See Todd, *After the Empire: The Breakdown of the*

- American Order* (New York: Columbia University Press, 2002), 13, quotation 20.
8. Because Americans live in what Tocqueville called a state of "perpetual self-adoration," they suffer from great historical amnesia with respect to the realities of their actual role in history. Mark Hertsgaard has identified a number of characteristic foreign views of the United States overseas that contradict American self-perceptions: America is parochial and self-centered, hypocritical and domineering, naïve about the world, full of philistines, self-righteous about democracy, and only looks out for itself. Hertsgaard, *The Eagle's Shadow: Why America Fascinates and Infuriates the World* (New York: Farrar, Straus and Giroux, 2002), 21. See also Julia Sweig, *Friendly Fire: Losing Friends and Making Enemies in the Anti-American Century* (New York: Public Affairs, 2006).
 9. Harold Nicolson, *Peacemaking 1919*.
 10. For a discussion of the increasing costs to the United States of its alliances over the course of the twentieth century, see David A. Lake, *Entangling Relations: American Foreign Policy in Its Century* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1999); see also Julianne Smith and Thomas Sanderson, "Evaluating Our Partners and Allies Five Years Later," *Washington Post*, September 11, 2006.
 11. Christopher Layne, "The Unipolar Illusion Revisited: The Coming End of the United States' Unipolar Moment," *International Security* 31, no. 2 (Fall 2006): 7-41.
 12. Andrew Kohut and Bruce Stokes, *America Against the World: How We Are Different and Why We Are Disliked* (New York: Times Books, 2006), 49.
 13. Toynbee, *A Study of History*, vol. 11.
 14. Leon Fuerth, "Strategic Myopia," *The National Interest*, Spring 2006.
 15. David J. Kilcullen, "New Paradigms for 21st Century Conflict" (eJournal USA: An Electronic Journal of the U.S. Department of State, May 2007).
 16. See Michael Barnett and Raymond Duvall, "Power in International Politics," *International Organization* 59 (Winter 2005): 39-75; and Daniel H. Nexon and Thomas Wright, "What's at Stake in the American Empire Debate," *American Political Science Review* 101, No. 2 (May 2007). A series of articles has addressed the debate over the forms of hard and soft balancing against the United States currently under way. See Robert A. Pape, "Soft Balancing Against the United States"; T. V. Paul, "Soft Balancing in the Age of U.S. Primacy"; and Stephen G. Brooks and William C. Wohlforth, "Hard Times for Soft Balancing"; all in *International Security* 30, no. 1 (Summer 2005).

17. See Bruce Bueno de Mesquita and George W. Downs, "Development and Democracy," *Foreign Affairs*, September-October 2005. Jeane Kirkpatrick, American ambassador to the UN during the 1980s, justified supporting autocrats because such regimes did not seek to reinvent society (as totalitarian systems do). See Kirkpatrick, "Dictatorships and Double-Standards," *Commentary*, November 1979.
18. Though control over the global money supply is a key vehicle of exporting influence, the paramount status of the U.S. dollar as a global reserve currency is not coterminous with American monetary dominance when currencies are denationalized as they are today. See Benjamin J. Cohen, "The Geopolitics of Currencies and the Future of the International System," University of California, Santa Barbara, Global and International Studies Program, Paper no. 10, 2003. For background on the relationship between money and territory, see Cohen, *The Geography of Money* (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press), 18.
19. Joseph Stiglitz, "The Roaring Nineties," *Atlantic Monthly*, October 2002.
20. Erik Erikson, *Childhood and Society*.
21. Ajay Kapur, Niall Macleod, and Narendra Singh, "Plutonomy: Buying Luxury, Explaining Global Imbalances," Citigroup Industry Note, October 16, 2005.
22. See Robert B. Reich, *The Future of Success* (New York: Alfred A. Knopf, 2001). The minimum wage in 2006 in real terms is 37 percent below what it was in 1968.
23. لقد أنفقت الولايات المتحدة الأمريكية أقل من 2 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي على البنية التحتية منذ عام 1980.
24. Steven A. Camarota, "Immigration from Mexico: Assessing the Impact on the United States," Center for Immigration Studies, 2001.
25. David Rieff, *Los Angeles: Capital of the Third World* (New York: Touchstone Books, 1992).
26. Samuel P. Huntington, *Who Are We? The Challenges to America's National Identity* (New York: Simon and Schuster, 2004).
27. Alberto F. Alesina, Edward L. Glaeser, and Bruce Sacerdote, "Why Doesn't the U.S. Have a European-Style Welfare State?" Harvard Institute of Economic Research, Discussion Paper no. 1933, October 2001.
28. Michael Ignatieff, "The Broken Contract," *New York Times Magazine*, September 24, 2005, 16.
29. Richard G. Wilkinson, *The Impact of Inequality: How to Make Sick Societies Healthier* (London: Routledge, 2005).

30. As Christopher Lasch has written, "The mounting evidence of widespread inefficiency and corruption, the decline of American productivity, the pursuit of speculative profits at the expense of manufacturing, the deterioration of our country's material infrastructure, the squalid conditions in our crime-ridden cities, the alarming and disgraceful growth of poverty, and the widening disparity between poverty and wealth, which is morally obscene and politically explosive as well—these developments, the ominous import of which can no longer be ignored or concealed, have reopened the historic debate about democracy. At the moment of its dazzling triumph over communism, democracy is coming under heavy fire at home, and criticism is bound to increase if things continue to fall apart at the present rate. Formally democratic institutions do not guarantee a workable social order, as we know from the example of India and Latin America. As conditions in American cities begin to approach those of the Third World, democracy will have to prove itself all over again." Lasch, *The Revolt of the Elites and the Betrayal of Democracy* (New York: W. W. Norton, 1996).
31. See Michael Lind, *Made in Texas: George W. Bush and the Southern Takeover of American Politics* (New York: Basic Books, 2003).
32. As Alan Wolfe observes, "The ideal political system should consist of a conservative party modeled on the British Tories under Benjamin Disraeli and a liberal one based on the social democratic idea brought to fruition in postwar Europe. The reason America has retreated from greatness is because its political system currently contains neither." Wolfe, *Return to Greatness: How America Lost Its Sense of Purpose and What It Needs to Do to Recover It* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 2005), 169.
33. John Kenneth Galbraith, *The Economics of Innocent Fraud: Truth for Our Time* (New York: Penguin, 2004).
34. See Gilpin, *War and Change in World Politics*, ch. 4. Amitai Etzioni argues that democracy decays when leadership ignores public needs. See Etzioni, "How Liberty Is Lost," *Society* 40, no. 5 (July-August 2003): 44-51.
35. Realism does not dictate the absence of rules or norms, nor does it necessitate conflict. It simply explains dynamics under the condition of anarchy, a world with no overarching authority. Though realism stems from the basic human drives for security, wealth, and dignity, it is not to be confused with pure, muscular aggression. Rather, it encourages a prudent calculation of means and ends, a mix of moral vision and shrewdness. While it is a common Machiavellian refrain that the ends

- justify the means, realism and pragmatism additionally dictate a consideration of costs. While Morgenthau argued that "power, however limited and qualified, is the value which international politics recognizes as supreme," the realism he prescribed—which has been adopted by those who best understand realism today—decries imperial ventures that lead to nasty entrapments, concentrating more on mitigating anarchy and maintaining relative power advantages. Hence Morgenthau opposed the Vietnam War, and George Kennan the 2003 war in Iraq. Realism is intensely psychological, and thus does not do away with morality, but lives in a state of uneasy awareness with it. As Robert Jackson writes, "The ethics of statecraft is, above all else, a situational ethics the core of which is the norm of prudence." See Jackson, *The Global Covenant: Human Conduct in a World of States* (London: Oxford University Press, 2005), 21; and Anatol Lieven and John Hulsman, *Ethical Realism: A Vision for America's Role in the World* (New York: Pantheon, 2006); and Reinhold Niebuhr, *The Structure of Nations and Empires* (1959).
36. For a discussion of the implications of the rise of evangelical influence on American foreign policy, see Walter Russell Mead, "God's Country?" *Foreign Affairs*, September-October 2006, 24-43. Stephen Walt comments that "the combination of a universalist political philosophy and a strong evangelical streak is bound to be alarming to other countries, including some of our fellow democracies." Walt, *Taming American Power: The Global Response to U.S. Primacy* (New York: W. W. Norton, 2005).
 37. Kevin Phillips, *American Theocracy: The Peril and Politics of Radical Religion, Oil, and Borrowed Money in the Twenty-first Century* (New York: Viking, 2006).
 38. Toynbee, *Civilization on Trial*.
 39. *American Public Opinion and Foreign Policy*, Chicago Council on Foreign Relations, 2002.
 40. America persists in a false debate about public versus private investment in national infrastructure, since public investment has been shown to inspire higher levels of private investment. *Realizing America's Economic Potential: A Growth Agenda for the New Abundant Economy* (Washington, D.C.: New America Foundation, 2006).
 41. Joel Kotkin and Delore Zimmerman, *Rebuilding America's Productive Economy: A Heartland Development Strategy* (Washington, D.C.: New America Foundation, 06).
 42. لقد تضاعف عجز الميزان التجاري الأمريكي في مجال التصنيع أكثر من ثلاث مرات بين عامي 1997 و 2005 ليصل إلى 662.5 مليارات دولار.

43. Nicholas Kulish, "Things Fall Apart: Fixing America's Crumbling Infrastructure," *New York Times*, August 23, 2006.
44. Barry C. Lynn, "War, Trade, and Utopia," *The National Interest*, Winter 2005-2006.
45. Clyde V. Prestowitz, *Three Billion New Capitalists: The Great Shift of Wealth and Power to the East* (New York: Basic Books, 2005)
46. قد تؤدي المنافسة للحصول على السيطرة في المحيط الخارجي للعالم - بدلا من رفع مستواه - إلى إطالة عمر العالم الثالث. قد يبدو أنه من المنطقي أن يؤدي إلى تحرير الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي العالم الثالث من ديونه ورفع حجم تجارتها واستثماره مع الصين إلى تنشيط التنمية فيه، إلا أن الممارسات الاستعمارية المزرعة تقترح عكس ذلك. على سبيل المثال تظل الإعانات المالية الزراعية التي يقدمها الغرب عائقا لفرص التجارة الحرة في دول العالم الثالث في أميركا اللاتينية وإفريقيا. وعلى الرغم من عفو الدول الغربية عن الديون، بدأت الصين بتقليد الأعمال الغربية الكلاسيكية عن طريق منح قروض ضخمة تؤدي إلى التخلف والتعثر في سداد الديون الضخمة؛ لكن هذه المرة إلى الصين. إضافة إلى ذلك، أحبط تحرر المساعدات والقروض الصينية من الشروط السياسية وجود أي شفافية أو ديمقراطية أو ارتفاع للمرتبات بطريقة فعالة. وبعد الازدهار الاستهلاكي لأقطاب الاقتصاد العالمي الثلاثة (إضافة إلى الهند والبرازيل)، زاد النمو الاقتصادي في بعض دول العالم الثالث، إلا أن تدعيم هذا الازدهار يتطلب أيضا الاستمرار في نهب الموارد الطبيعية للعالم الثالث وتدمير قاعدته البيئية وإحداث تلوث بيئي. إن اعتماد دول العالم الثالث على المصانع المدمرة والسياحة المستغلة للبيئة لن يساعدها، حيث لا يتوافر أمامها الكثير من الخيارات بسبب اعتمادها على استثمارات وتكنولوجيا العالم الأول. ولذلك، فقد يكون تعدد الأقطاب في العالم نجدة لهذا العالم الثالث، أما نظام الماركنتلية الاقتصادي، فسوف يكون لعنة عليه. ويكمن الأمل الكبير للعالم الثالث - في حقيقة الأمر - في داخله، من خلال عولمة التجارة والاستثمار الجنوبي - الجنوبي الذي يحقق حاليا 50 مليار دولار سنويا وينمو نموا سريعا.
47. Michael Mandelbaum, *The Case for Goliath: How America Acts as the World's Government in the Twenty-first Century* (New York: Public Affairs, 2005).
48. Huntington, *Clash of Civilizations*, 21.
49. Robert D. Kaplan, *Warrior Politics: Why Leadership Demands a Pagan Ethos* (New York: Random House, 2002), 139. See also Buzan, *United States and the Great Powers*, ch. 9. Such a clash of principles is inherently dangerous, for as Kennan warned, "A war fought in the name of high moral principle finds no early end short of some form of total domination." Kennan, *American Diplomacy*, 101.

50. It is not likely that many people around the world today would blindly subscribe to Woodrow Wilson's 1917 claim: "These are American principles, American policies.... And they are the also the principles and policies of forward-looking men and women everywhere, of every modern nation, of every enlightened community. They are the principles of mankind and must prevail." President Clinton echoed Wilson in declaring, "America's interests require the United States to lead an effort to build a world order shaped by U.S. values." It is not much of overstatement to say that all Americans, red state or blue, liberal or conservative, religious or secular, profess a belief in American exceptionalism. The philosopher Richard Hofstadter once remarked that America's fate is not to have ideology but to be one. Sixty percent of Americans believe their culture is superior to others. Yet an even greater percentage of the rest of the world begs to differ. America is viewed unfavorably around the world not only for the unpopularity of particular foreign policies, but is also disrespected on the basis of weaknesses within its own system. America is tolerable only insofar as some other power is not preferred by the world. See Kohut and Stokes, *America Against the World*.
51. Woodrow Wilson believed that "the balance of power is the great game now forever discredited. It's the old and evil order that prevailed before this war." He told the U.S. Senate in 1917 that America would lead "not a balance of power, but a community of power; not organized rivalries, but an organized common peace." The League of Nations he designed (but which the United States never joined) proved unable to prevent the aggression of the Axis Powers in the 1930s. As E. H. Carr sardonically observed, "the metaphysicians of Geneva found it difficult to believe that an accumulation of ingenious texts prohibiting war was not a barrier against war itself." Carr, *The Twenty Years' Crisis, 1919-1939: An Introduction to the Study of International Relations* (New York: Harper Perennial, 1964 [1939]), 30. At Yalta in 1945, President Franklin D. Roosevelt declared an end to "unilateral action, exclusive alliances, spheres of influence, the balance of power, and all the other expedients that have been tried for centuries—and have always failed." He proposed the United Nations instead, which President Eisenhower later praised as the best hope to "substitute the conference table for the battlefield." In 1991, President George Bush proclaimed a "new world order" in which the United Nations, "freed from Cold War stalemate, is poised to fulfill the historic vision of its founders." Paul Kennedy, *The Parliament of Man: The Past, Present, and Future of the United Nations* (New York: Random House, 2006).

52. Toynbee, *Civilization on Trial*, 127.
53. Garton Ash, *Free World*, 3.
54. David A. Lake, "Hierarchy in International Relations: Authority, Sovereignty, and the New Structure of World Politics," unpublished working paper, University of California at San Diego, 2005.
55. See Alpo Rusi, *Dangerous Peace: New Rivalry in World Politics* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1998), introduction and ch. 5. These pan-regions already constitute the lion's share of the world's economy. As natural gas becomes the fuel of choice, pan-regional energy markets are emerging as well: United States/Canada/South America, EU/Russia/North Africa, and China/ Russia/Indonesia/Australia.
56. War is not an event apart from rise-and-fall dynamics, but a principal agent of them. Like previous world orders, the American era has moved in phases from institutionalization to delegitimization—which is followed by war. An unresolved disequilibrium leads to systemic conflict, which gives way in its aftermath to a new order based on the postwar power configuration. See Gilpin, *War and Change in World Politics*, ch. 5.
57. America was never viewed by Europe as "the next best thing" to its own global hegemony but rather the least among various evils. There is no prior diplomatic analog, however, to match the scale of accommodating China into the existing world order while avoiding major systemic conflict. It makes little sense to speak of a "community of democracies" when one of the most significant powers in the world is not a democracy. And while it is true that democracies tend not to fight one another, they are quite aggressive against nondemocracies, choosing to fight enemies they know they can defeat (begging the question as to why they then fight at all). Global war might be most likely precisely because China may eventually democratize, in which case nationalism may become unrestrained just as its power comes to match that of the United States. See Michael C. Desch, "Democracy and Victory: Fair Fights or Food Fights?" *International Security* 28, no. 1 (2003): 180-94; Edward D. Mansfield and Jack Snyder, *Electing to Fight: Why Emerging Democracies Go to War* (Cambridge, Mass.: MIT Press, 2005); and Dan Reiter and Allan C. Stan, *Democracies at War* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 2002).
58. These scenarios are the focus of the geopolitical branch known as power transition theory, based on the writings of A. F. K. Organski, especially *World Politics* (New York: Alfred A. Knopf, 1958). Geopolitical power transitions are like phase transitions in physics: highly unstable periods

during which magnetic filings cluster or repulse in unpredictable directions as the temperature rises; entropy without order. Churchill likened great powers to planetary bodies that elicit "profound magnetic reactions" when they come too close. As Charles Kupchan warns, the international system "is fickle and fragile," coming apart with remarkable speed. Kupchan, *The End of the American Era: U.S. Foreign Policy and the Geopolitics of the Twenty-first Century* (New York: Alfred A. Knopf, 2002), xv. As Robert Gilpin explains, power transitions begin when rising powers recalculate their willingness to conform to the existing order. Gilpin, *War and Change in World Politics*, chs. 2, 4. Fareed Zakaria adds, "Great powers are like divas, they enter and exit the stage with great tumult." Zakaria, "Is Realism Finished?" *The National Interest*, Winter 1992-93.

59. David Hume, *A Treatise on Human Nature* (1739).

60. See Michael Howard, *The Invention of Peace* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 2000), ch. 5. As Robert Cooper writes, "Not all misunderstandings lead to wars, and not all wars are caused by misunderstandings.... Nothing is inevitable and great historical events still depend on the decisions and sometimes on the mistakes of individual men and women." Cooper, *The Breaking of Nations: Order and Chaos in the Twenty-First Century* (New York: Atlantic Monthly Press, 2003), 101.

61. Raymond Aron, *Peace and War: A Theory of International Relations* (Garden City, N.Y.: Doubleday, 1966).

62. As Kissinger wrote of Castlereagh and Metternich's creation of the post-Napoleonic concert of powers, "Their goal was stability, not perfection, and the balance of power is the classic expression of the lesson of history that no order is safe without physical safeguards against aggression. Thus the new international order came to be created with a sufficient awareness of the connection between power and morality; between security and legitimacy." Kissinger, *A World Restored: Metternich, Castlereagh, and the Problems of Peace, 1812-1822* (Boston: Houghton Mifflin, 1973), 317-18.

63. See Immanuel Kant, *Idea for a Universal History with Cosmopolitan Purpose* (1784); Lars-Erik Cederman, "Back to Kant: Reinterpreting the Democratic Peace as a Macro-Historical Learning Process," *American Political Science Review* 95 (March 2001). To learn from what Jose Ortega y Gasset called the "treasure of our mistakes" requires constantly augmenting this institutional memory. At the end of Ray Bradbury's *Fahrenheit 451*, Granger, leader of the itinerant book-protecting fugitives,

tells their newest recruit, Fisher, "We know all the damn silly things we've done for a thousand years and as long as we know that and always have it around where we can see it, someday we'll stop making the goddamn funeral pyres and jumping in the middle of them. We pick up a few more people that remember every generation." Bradbury, *Fahrenheit 451* (New York: Ballantine, 1950).

64. As Brian Eno, the producer of the rock music band U2, has written, "Isn't civilization what happens when people stop behaving as if they're trapped in a ruthless Darwinian struggle and start thinking about communities and shared futures?... Perhaps it's asking a lot to expect America to act differently from all the other empires in history, but wasn't that the original idea?" Eno, "The U.S. Needs to Open Up to the World," *TIME International*, January 12, 2003.
65. Rasler and Thompson, *Great Powers and Global Struggle*, 191.
66. Robert Skidelsky describes a "fundamental contradiction at the heart of empires," namely that "they promise peace but beget war" through "continuous conflict on frontiers." Skidelsky, "Hot, Cold, and Imperial," *New York Review of Books*, July 13, 2006. Konrad Adenauer warned that "history is the sum total of things that could have been avoided," making the task of statesmanship today to fend off what David Lloyd George called the "hammer of destiny," to avoid crossing the line where "military logic supersedes diplomatic calculation." See Niall Ferguson, *1914: Why the World Went to War* (New York: Penguin, 1998), 27.
67. As Kissinger wrote with respect to the Napoleonic era, if there is no "acceptance of the framework of international order," the system moves from legitimate to revolutionary. Furthermore, "states tend to be forgetful. It is not often that states learn from the past, even rarer that they draw the correct conclusions from it. For the lessons of historical experience, as of personal experience, are contingent. They teach the consequences of certain actions, but they cannot force recognition of comparable situations.... A people may be aware of the probable consequences of a revolutionary situation. But its knowledge will be empty if it cannot recognize a revolutionary situation. There is this difference between physical and historical knowledge, however: each generation is permitted only one effort of abstraction; it can attempt only one interpretation and a single experiment, for it is its own subject. This is the challenge of history and its tragedy; it is the shape 'destiny' assumes on the earth. And its solution, even its recognition, is perhaps the most difficult task of statesmanship." Kissinger, *World Restored*, 1-3, 331-32.

68. Kant and Rousseau theorized an international federation of states to achieve a republican peace: Kant emphasized transparency and the rising costs of war, while Rousseau argued that a "General Will" would prevent states from coming into conflict out of self-interest alone. Today there are numerous equivalent statements on the pacifying effect of globalization, each echoing Norman Angell's Great Illusion claim of the "complete economic futility of conquest." Francis Fukuyama argues for the end of ideological struggle; John Mueller observes that the prospect of total, annihilating war makes it "subrationally unthinkable"; Jonathan Schell and Peter Singer see the emergence of global consciousness as the "moral equivalent of war" or a "weapon of civilization"; Robert Wright demonstrates that the accumulation of positive outcomes disincentivizes conflict; and Anatol Lieven and John Hulsman argue for a "Great Capitalist Peace." See Fukuyama, *The End of History and the Last Man* (New York: Avon Books, 1992); Mueller, *Retreat from Doomsday: The Obsolescence of Major War* (New York: Basic Books, 1989); Schell, *The Unconquerable World: Power, Nonviolence, and the Will of the People* (New York: Metropolitan Books, 2003); Singer, *One World: The Ethics of Globalization* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 2003); Wright, *Non-Zero: The Logic of Human Destiny* (New York: Vintage, 2000); and Lieven and Hulsman, *Ethical Realism*.
69. Scholars perennially debate whether bipolarity or multipolarity is more stable, whether having more potential conflict dyads creates uncertainty or enables constant balancing and stability against the dominance by a single hegemon. Believing that there is no "once and for all time" solution to the "problem of power," Morgenthau wrote that "since the balance of power is the essence and the stabilizing factor of international relations, the distribution of power is here never permanently settled but always precarious and subject to continuous fluctuations." In the quasi-homeostasis of tripolarity, each acts in its own interest, but others take countermeasures through automatic feedback, resulting in a continuation of the status quo. Jervis discusses the Lijphart effect, whereby the foreknowledge of danger or instability inspires policies that overcompensate toward moderation and compromise. Jervis, *System Effects*, 107-12, 275-79. See also Mearsheimer, *The Tragedy of Great Power Politics*, 338-44; and Waltz, *Theory of International Politics*.
70. B. H. Liddell Hart argued a half century ago that grand strategy must temper the geopolitical system's competitive instincts. As Charles Kupchan argues, "The central challenge of the future will be the same as

in the past—managing relations among contending centers of power.” Kupchan, *End of the American Era*, xviii.

71. As A. J. P. Taylor wrote, “Men have not always acquiesced in the perpetual quadrille of the Balance of Power. They have often wished that the music would stop and that they could sit out a dance without maintaining the ceaseless watch on each other.” Taylor, *The Struggle for Mastery in Europe, 1848-1918* (Oxford, U.K.: Clarendon Press, 1954), xix. Hedley Bull further argued that “justice is only reliable in the context of order.” Bull, *The Anarchical Society: A Study of Order in World Politics* (New York, Columbia University Press, 1977), 83.
72. If superpowers acted as a directorate, it would matter less which undertook what action than that the action was taken on behalf of shared principles. Charles Kupchan argues that if regional powers are “sufficiently benign in their exercise of power, the result could be a stable and cooperative system with a more decentralized leadership structure.” Charles A. Kupchan, “After Pax Americana: Benign Power, Regional Integration, and the Sources of a Stable Multipolarity,” *International Security* 23, no. 2 (Fall 1998): 40-79. Elsewhere he expands on the idea: “An ultimate vision for the future is the construction of a concert-like directorate of the major powers in North America, Europe and East Asia. These major powers would together manage developments and regulate relations both within and among their respective regions. Such regional centers also hold promise for the gradual incorporation of developing nations into global flows of trade, information and values. Strong and vibrant regional centers, for reasons of both proximity and culture, often have the strongest incentives to promote prosperity and stability in their immediate peripheries. North America might therefore focus on Latin America; Europe on Russia, the Middle East and Africa; and East Asia on South Asia and Southeast Asia.... Power will remain an inescapable determinant of international life. The aim should not be to negate it, but to channel it toward peaceful ends. It is far wiser and safer to get ahead of the curve and shape structural change by design than to find unipolarity giving way to chaotic multipolarity by default.” Kupchan, “Empires and Geopolitical Competition: Gone for Good?” in *Turbulent Peace*, ed. Chester Crocker (Washington, D.C.: United States Institute of Peace, 2001).
73. Toynbee, *Civilization on Trial*.
74. See Fred Charles Iklé, *Every War Must End*, rev. ed. (Columbia Classics, 2005). As Charles Kupchan writes, “The child who rebels against

overbearing parents is usually much more trouble than the one who is weaned off dependence and develops a mature responsibility and self-reliance." Kupchan, *End of the American Era*, 264.

75. As E. H. Carr wrote, "To internationalize government requires internationalizing power.... There must be a clear recognition of that play of political forces which is antecedent to all law. Only when these forces are in stable equilibrium can the law perform its social function without becoming a tool in the hands of the defenders of the status quo. The achievement of this equilibrium is not a legal, but a political task." Carr, *Twenty Years' Crisis*, 107, 192. Henry Kissinger echoes this: "The logic of war is power, and power has no inherent limit. The logic of peace is proportion, and proportion implies limitation. The success of war is victory; the success of peace is stability. The condition of victory are commitment, the condition of stability is self-restraint." Kissinger, *World Restored*, 138. On the concept of an "international constitution," see G. John Ikenberry, *After Victory: Institutions, Strategic Restraint, and the Rebuilding of Order After Major Wars* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 2000).
76. Banning Garrett, "A New Strategic Triangle? Relations Among China, Europe, and the United States in a Global Context," paper presented at the International Conference on China, Europe, and the United States in a Changing International System, Beijing, November 2-3, 2006. Globalization itself requires multilateral management, for at least half of globalization is a magnification of malevolent and destabilizing forces: supply chain disruptions from terrorism; illicit trafficking of arms, drugs, money, and people; environmental fallout from overexploitation of resources; the spread of deadly weapons and pathogens; and financial contagion all cause economic crises. These nefarious transnational forces have already made most of the world semisecuritized, with every country deploying greater numbers of military and police within its own borders to prevent globalization's vices from permeating too deeply. See Moisés Naim, *Illicit: How Smugglers, Traffickers, and Copycats Are Hijacking the Global Economy* (New York: Doubleday, 2005); and "The Five Wars of Globalization," *Foreign Policy*, September-October 2003, 28-37.
77. Morgenthau caricatured the idealism of Francis Bacon, in which the "empire of man over nature replaces the empire of man over man." Today's hopefulness that globalization can cure social problems reminded him of similar nineteenth-century rhetoric about the peaceful possibilities created by the advent of railroads and mass communication. Similarly, he

- derided the "Liberals from Cobden to Hull [who] have been looking to free trade and substitutes for it as the solution for international political problems." Morgenthau, *Scientific Man vs. Power Politics*, 43, 87, 125.
78. As Edward Luttwak wrote, "Madness is rare only among individuals. It is quite common in entire nations." Luttwak, "Worst Case Scenario," *Time*, April 8, 2002, 30.
79. Examples include Zbigniew Brzezinski's "Trans-Eurasian Security System" (TESS), Graham Allison's "Global Alliance for Security" (GAS), and Amitai Etzioni's "Global Authorities." See Brzezinski, *The Grand Chessboard*; Graham Allison, Karl Kaiser, and Sergei Karaganov, "The World Needs a Global Alliance for Security," *International Herald Tribune*, November 21, 2001; and Etzioni, *From Empire to Community*.
80. Freud argued that "so long as there are nations and empires... all alike must be equipped for war." In his masterful rebuttal of Karl von Clausewitz's famous dictum that "war is the continuation of politics by other means," historian John Keegan argues that war is natural and cultural—nature, not nurture—preceding even the creation of polities, states, and armies. From cannibalism to conflicts among nations, strife is part of the human condition. Keegan, *A History of Warfare* (New York: Vintage, 1993).
81. Harold Nicolson, *Diplomacy*, 13.

«كتاب رائع ينقل صورة حية لعشرات البلاد، فيكون نظرية متناغمة للسياسة العالمية».

– روبرت دي كابلان، مؤلف كتاب Eastward to Tartary and Warrior Politics

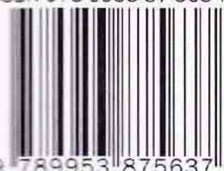
لم تكن الشروح الرائعة لكيفية فهم العالم المعقد في القرن الحادي والعشرين، مكتملة – حتى الآن. وفي كتاب «العالم الثاني»، يأخذ العالم الشاب والذكي؛ باراج خانا، القراء إلى جولة عالمية ثرية؛ يعرض خلالها كيف تحولت لحظة سيطرة أمريكا – بصورة مفاجئة – إلى سوق جغرافيا سياسية، تشهد منافسة كبيرة من قبل الاتحاد الأوروبي والصين للولايات المتحدة، لتشكيل النظام العالمي حسب مصالح كل من هذه القوى العظمى.

وقد تناول الكتاب موضوعات ساخنة يوج بها العالم الثاني، ومنها: المناطق المحورية في شرق أوروبا، ووسط آسيا، وأمريكا اللاتينية، والشرق الأوسط وشرق آسيا. ويستكشف خانا تطور الجغرافيا السياسية، من خلال سبر أغوار التاريخ الحديث لهذه البلاد التي لا تلقى كبير اهتمام، والتي تتميز بتعقيدها وسحرها، مثل أذربيجان وأوزباكستان وكولومبيا وليبيا وفيتنام وماليزيا – وهي الدول التي سوف تحدد مواردها مصير القوى العظمى الثلاث في نهاية المطاف، لكنها كذلك الدول التي لا تنعم بالاستقرار، مع محاولتها خوض غمار الانتقال إلى العالم الأول، حتى لا تسقط في مستنقع العالم الثالث.

وبوافر معلوماته وذكاؤه وبتسلحه بحدس المسافر في الامتزاج بالثقافات المختلفة، فإن خانا يمزج البحث الغزير مع التحقيق العميق لإعادة رسم خريطة العالم. وهو يلتقط صورة لمجتمعات العالم الثاني من الداخل إلى الخارج، حيث يلاحظ كيف تقسم العولة هذه المجتمعات إلى فائز وخاسرة، مع امتداد مسارات السياسة والاقتصاد والثقافة – وهو يوضح كيف أن الصين وأوروبا وأمريكا توظف قدراتها الإمبريالية الفريدة لجذب دول العالم الثاني لتسير في فلك كل منها. وفي ثنايا هذا الكتاب كذلك، يوضح خانا كيف أن القومية العربية والإسلام يتنافسان على الفوز بقلب المواطن العربي، وكيف أن إيران والسعودية تلعبان لعبة القوى العظمى مع بعضهما، كما يكشف الغطاء عن الدور الطموح الذي تقوم به سنغافورة في شرق آسيا، ويقدم تحليلاً نفسياً لقادة العالم الثاني ممن تعيد قراراتهم تشكيل موازين القوى. ويصور كذلك أكثر المعادلات التي تبعث على الحيرة في الشؤون الدولية: كيف تفكر الدول.

ويمكن مقارنة هذا الكتاب في هدفه وصراحته مع كتاب «نهاية التاريخ» لفرانسيس فوكوياما، وكتاب «صدام الحضارات» لصامويل بي هانتغتون، حيث يمثل كتاب «العالم الثاني» لباراج خانا ليلاً محدداً للسياسات العالمية على مدار الأعوام المقبلة.

ISBN 978-9953-87-563-7



9 789953 875637

جميع كتبنا متوفرة على
شبكة الإنترنت

نيل وفرات كوم
www.neelwafurat.com



الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.
www.asp.com.lb - www.aspbbooks.com